محسن بیرو

معنی کجایی نوایی بزن

عاشق بی‌نوایان ضلالی بزن

چه باهم نشینند و دارید صحبت

بکنج مردیوی در انجا ونردد

غنیمت شمارید ای وصلتان خوش

وفایا وارید ای هجران بد

کساد است جنس وفاوای برن

کدا دوم از این جنس و بسیار دارم

بیا ای مرغ سرکوه بنشین وحق

بنال ای چرا افسون از اینکه چه حالت

توان مرغی واین جهان کوه لق

چه رفتی جهان را چرا اندوه لق

شرح حال مهجوران دل بدل تواند کفت

کاین نه شیوه قاصد و این نه کار مکتوب است

درد دیکر ار دهم غم تو حاصل شد

ان درد را صد هزار درمان ندهم

زلف کوی که بروی تو بر اتش حرارت

ای لبا دیکار دود تو اشک الود

نقر فی هذا الکتاب و دعی لصاحبه

بالتوفیق لعل الناس الذی اذا غاب

لم یفقد و اذا حضر لم یعد عبد علی بن

الشیخ حسن قدس سره و نور ضریحه

خوشا انکه هنر زندمعو ورسا است

کس نیست با شناش بر اسیی

غبار راه کشتم مرغ کشتم طوطیا کشتم

بچندین رنک کشتم تا بچشمت اشنا کشتم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الصمد المستحق للمحامد الابدية والشكر له على آلاء توجهت نحوه فصرفها بالفوائد الصمدية احمده
حمد من نزه شانه العلي عن الاشباه والنظائر ففاز بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في جميع الموارد والمصادر
واشكره شكر من ايقن بانه العالم بما في الصدور والضمائر فحاز بذلك من الالطاف الكافية الشافية
ما اشرق به الباطن والظاهر واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المتقدس بذاته تمت كلماته
صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته سبحانه هو الفاعل لما يشاء لا مضاد له في فعله عم الانام كرما وجودا وافلت
جل الكلام عن ان يقوم بوصف مجده وفضله تنزهت ذاته العلية عن سمات الحدوث فداوان
فجلت عن ان يحوطها ظرف زمان او ظرف مكان واشهد ان سيدنا محمدا عبده
ورسوله المبعوث من خلاصة العرب الممدوح وبعباب الكرم المقصود وعليه لباب الظفر نحو الارب
المنعوت باحسن الاسماء واشرف الالقاب الموصوف في كتاب لا ياتيه الباطل من بين يديه و
لا من خلفه بفصل الخطاب وصلى الله وسلم عليه وعلى آله الذين اشرق بضوء انوارهم بهاء الدين و
انتصب برفعهم وخفض اعدائهم اعلام الحق اليقين الهادين بامرهم ونهيهم الى وضح المسالك السالكين
ازمة التفضيل فيما منهم الا مالك لها وابن مالك منبع الفتوة والهداية وبيت النبوة والولاية وعلى
اصحابه الاكرمين ارباب التواضع والنخوة المقتفين اثاره الناجين نحوه صلوة وسلاما ارجو
بها السعادة الوافرة وانال بها جميل الذكر في الدنيا وجزيل الاجر في الاخرة اما بعد
فيقول الفقير الى ربه الغني المغني على صدر الدين المدني ابن احمد نظام الدين الحسيني الحسني انالهما
بكرمه من فضله السني غير خاف ان علم العربية من اهم ما تصرف اليه الهمم العلية اذ هو المرقاة الى فهم كتاب الله
العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وهما الذريعة الى السعادة الابدية والتخلص
من الشقاوة السرمدية لا جرم انه لا يحصى ما فيه للسلف والخلف من مصنف ومؤلف وان من احسن
ما صنف فيه المختصر المسمى بالفوائد الصمدية صنفه شيخنا الامام العلامة والهمام القدوة الفهامة سيد
العلماء المحققين سند العظماء المدققين نادرة دهره وزمانه بافقة عصره واوانه حاز المجتهدين
وشرفهم شيخنا ومولانا بهاء الدين محمد العاملي سقى الله تعالى ثراه وجعل الجنة الفردوس

صنعه ... له

مثواه

فانه كتاب منفرد في بابه قد انطوى من هذا العلم على لب لبابه اشتمل على مفرداته وجمله وقواعده و
ضوابطه ومثله وما دخل اليه احد من باب الاشتغال الا وكان عليه بفرائد الفوائد عائد لكنه ربما
احتاج في بعض المباحث الى توضيح العبارة وتصريح ما اومى اليه ببديع الاشارة ولم يقع
له مع ذلك شرح يبذل مصونه ويبرز من خباياه مكنونه فاستخرت الله تعالى وشرحته شرحا يكشف رموزه
ويظهر من مطاويه كنوزه ويرفع حجابه ويعقل شوارده ويذلل صعابه مع فوائد الحقتها وفرائد في سلك
الافادة نظمتها في بحمد الله سبحانه وافيا بالمراد ومنهلا صافيا للرواد والوراد ومنطويا على غرر الفرائد
وسميته بالحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية وزحت جهاري العبارة وقربت
صريح كلامي بخفي اشارته فاعتدل بتوفيق الله مزاجها واستبان بنور التاييد منهاجها وعمدتي في
النقل فيه على الكتب المعتبرة كما يصدق انشاء الله تعالى خبره خبره والى الله الهادي الى الصواب واليه
المرجع والماب ولنقدم امام المقصود كلاما مختصرا يتعلق بترجمة المصنف رحمه الله تعالى و
فنقول هو الامام الفاضل المحقق النحرير المحدث الفقيه المجتهد النحوي الكبير مالك ازمة الفضائل
والعلوم محرز قصبات السبق في حلبتي المنطوق والمفهوم شيخ العلم وحامل لوائه بدر الفضل وكوكب
سمائه ابو الفضائل بهاء الدين محمد بن الشيخ عز الدين حسين بن الشيخ عبد الصمد بن الشيخ الامام
شمس الدين محمد بن علي بن حسن بن محمد بن صالح الجبعي العاملي الحارثي الهمداني رحمه الله تعالى مولده غروب
الشمس يوم الاربعاء سابع عشري ذي الحجة الحرام سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة كذا نقلته من خط والده
رحمه الله تعالى كان ذا فضل زاهر وادب باهر ملك للعلوم قيادا واستسهل فيها ما استصعب وجيادا
في المعاني ووضع ورفع شانه ووضع فاصبح وهو المختلف اليه والمتفق عليه حجة قاطعة وبهجة ساطعة
به يهتدي السارون ومنه يجتدي الممتارون لم يكن في زمانه من يجاريه ولا يباريه ولا يقاربه
ولا يدانيه اليه ترجع الاقوال اذا تصعبت وعليه تجتمع الاراء اذا تشعبت فلله هو من امام
البت كتابي بذكره تاجا واوضحت له من سبل اليمن منهاجا فاصبح باكليل البهاء مكللا
وبسماء الفخار مظللا وناهيك ببهاء الدين من بهاء منه مبدا الفضل واليه المنتهى وكان قد
سلك في اوائل عمره نهج السياحة واتخذ الفقر درعه وسلاحه فطوى الارض وذرع منها الطول
والعرض فكانت مدة سياحته ثلاثين سنة لا يلذ بنوم ولا تطيب له سنة الى ان اقام ببلاد
العجم تابعا لسلطانها راقيا من المكانة ارفع مكانها فغالت تلك الدولة في قيمته وغالبت في نشر العظمة
فرسا بها رستق شبره وازدحم عليه الصغير والكبير فانبعث رياض اصبهان بغوادي فضله وروائحه وهاب

در رالفوايد
گنتها على ما

جلاد فارس بغوال ادبه وروائحه وهناك ظهرت فضائله وتحقق لراجيه مخائله فاض بدرا وفاض بحرا و
صنف التصانيف الزاهرة والف التأليف الباهرة فاحيا بها من الفضل عافيا وابدى بها من العلم
خافيا ولم يزل مع ذلك مشوش البال لكثرة الهم والبلبال آنفا من الانحياش الى السلطان مؤثرا للغربة
على الاستيطان يؤمل العود الى السياحة ويرجو الاقلاع عن تلك الساحة رغبة عن دار الفناء في دار
البقاء فلم يقدر له حتى حواه رمسه وطواه عن غد امسه فعطلت له المدارس واصبحت ربوع الفضل
وهي دوارس فانا لله وانا اليه راجعون وحكى لي بعض اجلاء الاصحاب ان الشيخ رحمه الله قصد
زيارة المقابر قبل وفاته بايام قلائل في جمع من اصحابه فما استقر بهم الجلوس حتى قال لهم الشيخ سمعتم
ما سمعته قالوا ما سمعنا شيئا وسألوه عما سمعه فلم يجبهم ورجع الى داره فاغلق بابه فلم يلبث ان اجاب داعي
الردى فاجابه وانتقل من دار الفناء الى دار البقاء ومن محل المحنة الى محل اللقاء ولم يخبر احدا بما سمعه وكانت
وفاته ثاني عشر شوال سنة احدى وثلاثين والف باصبهان ونقل قبل دفنه الى طوس فدفن بها في داره قريبا
من الحضرة الرضوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام والتحية والجبعي بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وعين
مهملة مكسورة نسبة الى جبع وهي قرية من قرى جبل عاملة والعاملي بفتح العين المهملة وبعدها الف وكسر الميم
نسبة الى جبل عاملة قطر بارض الشام الى جهة الجنوب من اعمال مدينة صفد باعتبار اقامته بها مدة
واول مولده بعلبك على ما سمع منه وعاملة احد اولاد سبا اقام بهذا القطر برهة فنسب اليه والحارثي
نسبة الى الحارث بن عبد الله الاعور الهمداني لكون نسب المصنف ينتهي اليه كان من اصحاب امير المؤمنين علي
قال ابن ابي داود وكان من افقه الناس وافرضهم تعلم الفرائض من علي ع مات سنة خمس وستين من الهجرة
رحمه الله تعالى والهمداني نسبة الى همدان بسكون الميم قبيلة من اليمن ومن تصانيفه رحمه الله التفسير
المسمى بالعروة الوثقى والتفسير المسمى بعين الحيوة والحبل المتين ومشرق الشمسين وشرح الاربعين والجامع
العباسي فارسي ومفتاح الفلاح والزبدة في الاصول والرسالة الهلالية والاثني عشريات الخمس و
اجوبة الصلاتية ثم الصومية وخلاصة الحساب والمخلاة والكشكول وتشريح الافلاك والرسالة الاسطرلابية
وحواشي الكشاف وحاشية على البيضاوي وحاشية على خلاصة الرجال ودراية الحديث والفوائد
المحررة رحمه الله تعالى والله سبحانه اعلم وهذا اوان الشروع في المقصود واطلاع الشرق في
افق الوجود وسماء السعود انشاء الله تعالى قال شيخنا ومولانا المصنف روح الله تعالى روحه
ونور ضريحه بسم الله الباء اما للاستعانة او المصاحبة وقد ترجح الاولى باشعارها بكون ذكر اسمه
الكريم عند ابتداء الفعل وسيلة الى وقوعه على الوجه الاكمل الاتم حتى كانه لا يتاتى ولا يوجد بدون

بذكره

بذكره والمصاحبة عرية عن ذلك الاشعار واما متعلق الباء فمقدر خاص او عام فعل او اسم مؤخرا ومقدم
والاولى من هذه الثمانية اولها اعني الخاص الفعلي المؤخر اذ العام كمطلق الابتداء يوهم قصر التبرك
على ابتداء الفعل فيفوت شمولها للجملة والخاص الاسمي كقراءتي مثلا يوجب زيادة تقدير بحذف الخبر
اذ تعلق الظرف به يمنع جعله خبرا عنه والمقدم كاقرأ باسم الله يفوت معه قصر الاستعانة على اسمه جل وعلا
المفيد رحمه الله في المفتاح وكسرت الباء لاختصاصها بلزوم الجر والحرفية والاسم لغة علامة الشيء وفيه
عشر لغات وستأتي معناه اصطلاحا وهو عند البصريين من الاسماء العشرة التي حذفت اعجازها وكثر استعمالها
وادخل عليها مبتدأ بها همزة الوصل لان من دابهم ان يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن واشتقاقه من
السمو وهو الارتفاع ومن السمة عند الكوفيين وهي العلامة واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة
الوصل ليقل اعلاله قال الزجاج هذا غلط لانا لا نعرف شيئا دخلت عليه الف الوصل فيما حذفت فاؤه
عدة وزنة فلو كان من الوسم كان تصغيره وسيما كما ان تصغير عدة وعيدة وحذفت الالف لكثرة الاستعمال و
طولت الباء عوضا عنها ولا تحذف في غير ذلك كباسم ربك او لاسم الله قال ابن درستويه لا يقاس
العروض الله اصله الاله حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات المقدسة التي معه لكمالاته
وزعم بعضهم انه اسم جنس موضوع لمفهوم الواجب الوجود لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي انحصر في فرد
التفتازاني في شرح التلخيص ولو كان الامر على ما زعم لما افاد قولنا لا اله الا الله التوحيد لان المفهوم من حيث هو
محتمل للكثرة ولا نزاع في ان هذه الجملة كلمة توحيد وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بحق فيلزم
استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود
بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود او لا موجود واجب الا الفرد الذي هو خالق
العالم انتهى لكن قال عصام الدين في شرحه على التلخيص وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد الموجود
لم يكن حاصلا في عقولنا الا بمفهوم الواجب لذاته والمتصف به محتمل للتعدد كالاله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ما
هو المطلوب بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد وايضا انحصار الاله بحق فيه كان استثناؤه اخراج جميع
المستثنى منه فمفاد التوحيد من نفي وجود ما يتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع
او الواجب لذاته في الواقع وهو يكفي لانحصاره في ذات واحدة فالمعنى لا اله يجوز العقل كونه معبودا بالحق
الا الواجب لذاته في الواقع ولا تفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته
نعم كونه بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى انتهى والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد نقله الى رحم بالضم او بالتنزيل
منزلة اللازم كما في قولهم فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد والرحمة رقة وانعطاف يقتضي التفضل والاحسان ونعم انما تطلق باعتبار الغاية

دون البادي فالمراد هنا التفضل او ارادته والرحمن ابلغ من الرحيم جريا على القاعدة المشهورة من ان زيادة
المبنى تدل على زيادة المعنى وذلك ان الاول يدل على جلائل النعم والثاني على دقائقها وهما مجروران على
من باب تعدد الاوصاف على المشهور ويجوز على ذلك من حيث الصناعة قطعهما مرفوعين ومنصوبين
قال ابن جني في الخصائص وما احسنه هنا وذلك ان الله تعالى اذا وصف فليس الغرض من ذلك تعريفه بما تبعه من
صفة لان هذا الاسم لا يعترض شك فيه فيحتاج الى وصف لتخليصه لانه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه
اسمائه جل وعلا كالاوصاف التابعة للاسم واذا لم يعترض شك فيه لم تجئ صفة لتخليصه بل للثناء على الله
واذا كان ثناء فالعدول عن اعراب الاول اولى به وذلك ان اتباع اعرابه جارية اللفظ مجرى ما يقع للتخليص
والتخصيص فاذا هو عدل عن اعرابه علم انه للمدح او للذم في غير هذا اعز الله تعالى فلم يبق هنا الا المدح فلذلك
قوي عندنا اختلاف الاعراب بكلا الوجهين التي ذكرناها انتهى وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام
الى انهما مجروران الا ان الرحمن على البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفا للجلالة لان البدل لا يتقدم على
الوصف قال في المغني فالسؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ
كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح ان الرحمن غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن
قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انتهى وابتدأ المصنف رحمه الله تعالى
بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وما عليه الاجماع ولانه امر ذو بال فينبغي افتتاحه بها لما ورد في الخبر كل امر ذي
بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر ثم اتبعها بالحمد لما روي ايضا كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد وفي رواية بحمد الله
فهو اقطع والتوفيق بينهما بحمل الاول على الحقيقي والثاني على الاضافي والعرفي او كليهما على الامر
احسن اسم تفضيل من حسن ككرم ونصر **كلمة** بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها
مع سكون اللام الاولى لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل والاخريان لغتا تميم ومثلها في جواز اللغات الثلاث
كل ما كان على نحو كتف وعلم فان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع الاول للثاني في الكسر
نحو فخذ وشهد والمراد بالكلمة هنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة ليصح كون الجزء وهو قوله حمدك اللهم كلمة
ولا يصح حملها على الكلمة الاصطلاحية كما لا يخفى على بعض الفضلاء المعاصرين **يبتدي بها الكلام**
اي يشرع بها في الكلام الذي ... للكلام ... الكامل منه وفي التعبير بالابتداء اشارة الى الحديث الوارد في الحمد
المقدم ذكره **وخير خبر** اصله اخير خبر حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في شر وقد تستعملان
على الاصل قليلا وفي خير وخبر جناس التصحيف **يختم بها المرام** اي يجعل خاتمة له والمرام مصدر ميمي من
رام يروم بمعنى الطلب وهو هنا بمعنى المفعول المناسب من كونه بمعنى المصدر وفي يبتدي ويختم صناعة الطباق

اللهم

اللهم اي حمدك يا الله وايثار الخطاب بالكاف في اسمه تعالى للدلالة على انه قوي عنده محرك الاقبال و
داعي التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه وحرف النداء من اللهم محذوف عوض عنه الميم في آخره على
... في موضعه ... والله تعالى والنداء بالياء مع كونها للبعيد وهو تعالى اقرب من حبل الوريد للاشارة الى
هضم نفسه والاستبعاد لها عن مظان القرب وذكر اسمه تعالى بعد الكاف الوافية بالدلالة على ذاته من غير
الى امر آخر ارشاد الى التبرك به والتوصل الى ندائه بياء المفيدة لمطالع هضم نفسه والاستبعاد لها كما ذكر
ودفع للتفخيم المستفاد من الخطاب فان قلت قصده من قوله احسن كلمة الى آخره بداية كتابه بالحمد لتحصيل الفضل
الوارد في ذلك وهذا ليس بحمد فضلا عن ان يكون حمدا مبتدأ به بل هو خبر عن حكم من احكام الحمد لتحصيل الفضل
قلت حمد الله تعالى هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره فالثناء على حمده ثناء عليه وسلوكه هذه الطريقة دون
غيرها مما اشتهر في المؤلفات اشارة الى ان طرق التعبير في مثل هذا المقام غير منحصرة وحمل ...
جديد لذة قال البابوري في تفسيره اول ما بلغت الروح الى سرة آدم عطس فقال الحمد لله رب العالمين
ودعوى اهل الجنة ان الحمد لله رب العالمين ففاتحة العالم جنسه في الحمد وخاتمته جنيته في الحمد فاجهد ان يكون اول
اعمالك وآخرها مقرونا بكلمة الحمد فكان المصنف رحمه الله تعالى لاحظ هذا المعنى حيث عبر بالابتداء والاختتام
على جزيل متعلق بالحمد اي على **عظيم الانعام** وهو ايصال النعمة اي المنفعة وعرفت النعمة بانها المنفعة
المفعولة على جهة الاحسان الى الغير وانما لم يتعرض للمنعم به اشعارا بالقصور عن عبارة الاحاطة به ولئلا يتوهم
اختصاصه ببعض دون آخر ولتذهب نفس السامع مع كل مذهب ممكن **والصلوة** بمعنى الرحمة على
المشهور من انها من الله تعالى مجاز اذ هي حقيقة بمعنى الدعاء من الله وغيره وقيل هي منه تعالى الرحمة ومن الملائكة
الاستغفار ومن الآدميين التضرع والاول اقوى للزوم الثاني الاشتراك والمجاز خير منه **والسلام**
اسم من التسليم وهو التحية وجمع بينهما عملا بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
غاية سؤالهما عائدة على السائل لان الله تعالى قد انعم على نبيه من المنزلة والزلفى ما لا يؤثر فيه صلوة
ولا اسلام مسلم كما نطقت به الاخبار وصرحت به العلماء الاخيار وهما اما معطوفان على الحمد فيكونان
بالاسمية واما خبرية واما مبتدأ ان فهما وخبرهما جملة مستانفة **على سيد الانام** متعلق بالسلام
للاول معنى ولا يجوز تعلقه به ان جعلناه عطفا على الحمد وان جعلناه مبتدأ فهو خبر المبتدأ المعطوف
كما هنا ونحوه والسيد من ساد قومه يسود وهم فهو سيد ووزنه فيعل فاجتمعت الواو والياء ...
وفيه استعماله في غير الله عز وجل ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا ومن السنة قوله عم انا سيد ولد آدم و
المتقضى لابن منير حكاية ثلاثة اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره وامتناع اطلاقه على الله حكاه

عن ذلك وامتناع اطلاقه على الله تعالى تمسكا بما روي من انه عليه السلام قيل له يا سيدنا فقال انما السيد
الله وقد عرفت ان في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك والانام كسحاب والانام كساباط والانام
والانيم كامير وهو الخلق او الجن والانس او جميع ما على وجه الارض كذا في القاموس **والآل** آل الرجل اهله وعياله
وآله ايضا اتباعه كذا في الصحاح وآله صلى الله عليه وآله وسلم بنو هاشم وبنو المطلب او المؤمنون وقيل قرابته الادنون
وقيل اتقياء المؤمنين واصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ابدلت الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدل
الهمزة الفا لان قلب الهاء الفا لم يجئ في موضع حتى يقاس عليه واما قلب الهمزة الفا فشائع وقيل اصله اول
وخصت هذا غير واحد من المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء الذكرين فلا يقال آل الاسكاف ولا آل
مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي
والنحاس والزبيدي واجازه غيرهم وهو الصحيح **البررة** جمع بار وهو من الجموع المطردة في كل فاعل صحيح
العين كسافر وسفرة وفاجر وفجرة والبر الصلة والخير **الكرام** جمع كريم والكرم ايثار الغير بالخير
ابن عمه اي لا سيما ابن عمه حذفت لا للتخفيف مع انها مرادة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
في لا سيما حكاه نجم الائمة وغيره لكن ذكر البلياني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام
العرب والصواب انه لم يسمع في كلام العرب ولعل مراده نفي حذف لا في غير القسم واما في القسم فشائع كما
في الآية وقول امرئ القيس: فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك واوصالي اي لا ابرح
قال بعض المحققين وهو يعني استعمال سيما بدون لا كثيرا ما يوجد في كلام المتاخرين من علماء العجم فينبغي التحرز
وقال العلامة اثير الدين ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز حذف لا من لا سيما لان حذف الحرف خارج عن
القياس فلا يقال به الا حيث سمع والسبب في ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا
من الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان تكون على حرف او حرفين وما وضع منها على اكثر
في حروف وضعه لا يناسبه الحذف انتهى وهي اعني لا لنفي الجنس وسي كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل
واو وهو اسم لا عند الجمهور وما بعد لا سيما اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة واما
مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت نكرة موصوفة والجراد
من هذا الوجه لعلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة كما صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوم
اطلاق ما على من يعقل وهو ممنوع وعلى الوجهين ففتحة سي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني
او على انه تمييز ان كان نكرة كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة
بنائية مشابهة لا رجل وقيل على الاستثناء وفي الوجهين منع جواز النصب اذا كان معرفة وهم وردا

المستثنى

المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب الاولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته
لما قبلها وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا قيل ويقدح في الاستثناء اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم
والا زيدا فالقول بزيادتها ضعيف بل قيل اقترانها بها واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء
في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ واجيب بان مراد القائل بالاستثناء ان لا سيما مع الواو وبدونها
منزلة اداة الاستثناء وعلى التقديرين الاول خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل ابن عمه موجود والجملة
حالية اذ هي اعني لا سيما مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة كما قال الرضي فينبغي ان يكون الصلوة والسلام عليه
ابلغ من الصلوة والسلام على غيره من الآل وعند الاخفش ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض
وقيل وكون خبر لا معرفة واجيب بانه قد تقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل
قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية قاله ابن هشام في المغني ولا يخفى ان الجواب الثاني
لا يجدي نفعا فيما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين وفي الهيتيات لابي علي الفارسي اذا قيل قاموا
لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام قال ابن هشام ويرده صحة دخول
الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكرر لا وذلك واجب مع الحال المفردة كما تقول رايت زيدا
لا مثل عمرو ولا مثل خالد واجاب له بعض المحققين عن شقي الاعتراض اما عن الاول فبالتزام دخول الواو
اعتقادا انه منصوب على الحال ودخولها في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد لان سياق الكلام
حالا بل هو اسم لا التبرئة فلم يلزم دخول واو الحال حينئذ على اسم مفرد واما عن الثاني فبالتزام
وجوب التكرار وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرير اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري
في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم
لا مماثلين زيدا في معنى قولك لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا اولى منه به على ما تقرر في ان المذكور بعد لا
سيما اولى بالحكم انتهى وقد نوقش في كلا الجوابين بما لا نطول بذكره وقد بقي فضل كلام في لا سيما
هذه على غيره ولعلنا نلم به في بحث الاستثناء ان شاء الله تعالى **علي** بدل من قوله ابن عمه او عطف بيان
ويحتمل الاوجه الثلاثة المذكورة في الاعراب وان لم يساعد رسم الخط النصب وهو امير المؤمنين
ابو الحسن علي بن ابي طالب عبد مناف بن عبد المطلب واسمه شيبة الحمد وعنده تجتمع نسبه
بنسب النبي صلعم فهو ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد الله بن عبد المطلب وهو ابن هاشم واسمه عمرو بن
عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن
غالب بن فهر بن كنانة وامه فاطمة بنت اسد بن هاشم بن عبد مناف وهي اول هاشمية ولدت

هاشميا قال ابن الصباغ المالكي ولد علي عليه السلام بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة الثالث عشر من شهر الله الاصم رجب الفرد الحرام سنة ثلاثين من عام الفيل قبل الهجرة بثلث وعشرين سنة وقيل بخمس وعشرين وقبل المبعث باثنتي عشرة سنة وقيل بعشر سنين ولم يولد في البيت الحرام قبله احد سواه وهي فضيلة خصه الله تعالى بها اجلالا له واعلاء لمرتبته واظهارا لتكرمته وكان علي هاشميا من هاشميين واول من ولده هاشم مرتين انتهى وحكى ابو عمرو الزاهد في كتاب اليواقيت قال قال ابن الاعرابي كانت فاطمة بنت اسد ام علي عليه السلام حاملا بعلي وابو طالب غائب فوضعته فسمته اسدا لتحيي به ذكر ابيها فلما قدم ابو طالب سماه عليا انتهى وفي ذلك يقول ابو طالب سميته بعلي كي يدوم له عز العلو وفخر العز ادومه وهو اول من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس وانس وزيد بن ارقم وسلمان الفارسي وجماعة وقيل ان بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمواخاة وصهره على فاطمة سيدة النساء وابو السبطين وسيد العلماء الربانيين والشجعان المشهورين والزهاد المذكورين اخرج الطبراني وابن ابي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنه قال ما انزل الله يا ايها الذين آمنوا الا وعلي اميرها وشريفها واخرج ابن عساكر عن ابن عباس قال ما نزل في احد من كتاب الله ما نزل في علي هذا وانا لو ذهبت اذكر يسيرا من مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة لخرجت عن المقصود وكنت كمن قال لذكاء انورك ولنظار اغزرك وفي الكتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية وقد صح النقل انه عليه السلام ضربه عبد الرحمن بن ملجم ليلة الجمعة الحادي والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة اربعين من الهجرة ومات من ضربته ليلة الاحد وهي الليلة الثالثة من ليلة ضرب واختلف في موضع دفنه والمشهور انه بالغري موضع معروف وهو الذي يزار الآن وما كان المقصود من التعرض لهذا الطرف من ذكره الا التبرك الا ان المصنف رحمه الله نوه باسمه الشريف فكان عينا ذكر شيء من ترجمته الشريفة وانما خصه بالذكر لما فيه من براعة الاستهلال لانه الواضع للعلم النحو كما سيأتي عن قريب ان شاء الله تعالى الذي نصبه اي رفعه واقامه علما للاسلام والعلم بالتحريك ما ينصب في الطريق ليهتدى به وفيه استعارة مرشحة شبهه عليه السلام بالعلم وقرنها بما يلائم المستعار وهو النصب والاسلام عبارة عن الاقرار باللسان وقيل الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان فيكون مرادفا للايمان وهو في الاصل الانقياد والاتباع ولا يطلق على غير هذا الدين الشريف ورفعه فكسر الاصنام جمع صنم بالتحريك وهو ما اتخذ الها من دون الله كالوثن وقيل انه معرب شمن شبرا الى كسره الصنم الذي كان في البيت لما رفعه النبي صلى الله عليه وسلم على منكبه

وانما عبر

وانما عبر عنه بالجمع اشارة الى عظمه لانه كان اكبر اصنامهم فكانه كان عندهم بمنزلة اصنام كثيرة وحكاية كسره الصنم المذكور ما ذكره في الرياض النضرة قال روي عن علي عليه السلام انه قال حين اتينا الكعبة قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس فجلست الى جنب الكعبة وصعد على منكبي فذهبت لانهض به فرأى مني ضعفا تحته فقال لي اجلس فجلست فنزل عني وجلس لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اصعد على منكبي فصعدت على منكبيه فنهض بي فانه يخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء حتى صعدت البيت وفي شواهد النبوة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا حين صعد على منكبيه كيف تراك قال علي اراني كان الحجب قد ارتفعت ويخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم طوبى لك تعمل للحق وطوبى لي ان احمل للحق انتهى قال فصعدت البيت وكان عليه تمثال من صفر او نحاس وهو اكبر اصنامهم وسقط رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لي الق صنمهم الاكبر وكان موتدا على البيت باوتاد حديد الى الارض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايه جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فجعلت ازاوله واقول عالجه عن يمينه وعن شماله ومن بين يديه ومن خلفه حتى استمكنت منه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اقذف به فقذفت به فتكسر كما تكسر القوارير ونزلت فما صعدت حتى الساعة ويروى انه كان من قوارير رواه الطبري وقال اخرجه احمد ورواه زرندي ثم ان عليا عليه السلام اراد ان ينزل فالقى نفسه من صوب الميزاب تادبا وشفقة على النبي صلى الله عليه وسلم ولما وقع على الارض تبسم فساله النبي صلى الله عليه وسلم عن تبسمه قال اني القيت نفسي من هذا المكان الرفيع وما اصابني الم قال قال كيف يصيبك الم لقد رفعك محمد وانزلك جبرئيل عليه السلام انتهى قلت وفي كتاب المناقب للموفق الخوارزمي ما يشعر ان هذه الحكاية كانت قبل الهجرة وصرح في المواهب اللدنية بان ذلك كان يوم الفتح وهو الظاهر والله اعلم جاز هو اي قاطع من الجزم وهو لغة القطع اعناق النواصب للئام الاعناق جمع عنق وهو الجيد والنواصب والناصبية واهل النصب بفتح النون وسكون الصاد المهملة المتدينون ببغض علي عليه السلام لانهم نصبوا له اي عادوه يقال نصبت لفلان اذا عاديته واللؤم ضد الكرم في الاخلاق والحسب وبغض علي عليه السلام فوق اللؤم لما ورد في ذلك من الآثار الكثيرة والاخبار الشهيرة منها ما رواه عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من زعم انه آمن بي وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن وواضع علم النحو لحفظ الكلام اتفق العلماء على ان اول من وضع علم النحو وابتدعه وانشاه علي عليه السلام قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن سلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب عليه السلام فرايته متفكرا

فقلت له فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية
فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله
الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى
والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء
ثلثة ظاهر ومضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت
منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها
فزدها فيها انتهى ثم من عناية الله سبحانه بهذه اللغة ان قيض لها في كل زمان قوما يبحثون عن حقايق هذا العلم
ودقايقه حتى صنفوا فيه الكتب المعتبرة والرسايل المحررة واشرب القلوب محبة هذا العلم حتى انه
تعلمه من ليس من العرب ولا له غرض في اصطلاح لغتهم لطفا من الله تعالى بهذه اللغة الشريفة لئلا تضيع
او تختل قواعدها فبقيت على مر الزمان وهي شيقة الاركان وما احسن ما انشده العلامة اثير
الدين ابو حيان لنفسه من قصيدة طويلة يمدح فيها النحو وسيبويه والخليل ثم ختمها بمدح ابن الاحمر
هو العلم لا كالعلم شيء يراوده ... لقد فاز باغيه وانجح قاصده ... وما فضل الانسان الا بعلمه ولا
امتاز الا ثاقب الذهن واقده ... وقد قصرت اعمارنا وعلومنا ... يطول علينا حصرها ونكابده
وفي كلها خير ولكن اصلها ... هو النحو فاحذر من جهول يعانده ... وناهيك من علم علي يشيده ... مباينه
اكرم بالذي هو شايده ... وما زال هذا العلم تنميه سادة ... جهابذة تحتاره وتقاصده
ولقد ابدع المصنف رحمه الله في براعة الاستهلال من ذكر الكلمة والكلام والابتداء والخبر
والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع المرغوب فيها وبعد مبني
على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهنا صالح للاول باعتبار
اللفظ وللثاني باعتبار الرقم والواو للاستيناف والعامل في الظرف ما يفهم من السياق
من مثل اقول واعلم **فهذه** الفاء زائدة دخلت على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها
لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو تخفيفا لدلالة الفاء عليها والاشارة
مجازية لان الحقيقة انما يكون للمشاهد المحسوس الحاضر فاذا اشير بها الى المعدومات او الموجودات
المجردة او المادية الغايبة عن الحس كان ذلك مجازا تنزيلا لحضوره عند العقل منزلة المحسوس الحاضر
ثم ان الشارح ... الى المتن المعبر عنه بالفوايد الصمدية والمراد منه اما الالفاظ المخصوصة من حيث
دلالتها على المعاني المخصوصة واما عن النقوش المخصوصة من حيث دلالتها على الالفاظ المخصوصة

اولا

اولا والمعاني ثانيا واما المركب من الثلاثة او الاثنين منها وليس لشيء منها حضور في الخارج
سوى النقوش اما الالفاظ فلعدم حضورها في الخارج مجتمعة واما المعاني فظاهر واما المركبات
فلاشتمالها لا اقل على جزء معدوم في الخارج ثم مجموع النقوش الحاضرة ليس الاشخاصا ما هو نفس
المتن وهو مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ فان اسماء الكتب ليست من الاعلام الشخصية
والا كان اطلاقها على غير شخص واحد مما يسمى به مجازا بل من الاعلام الجنسية الموضوعة للاشارة الى
الحقايق الكلية وليس لها حضور في الخارج فعلى تقدير الاشارة الى النقوش تكون الاشارة
الى الحاضر في الذهن كما حرره غير واحد من المحققين وهو التحقيق فما وقع في كثير من كتب المؤلفين
من ان الاشارة في مثل هذا تارة تكون حقيقية وتارة تكون مجازية بحسب وضع الخطبة ليس بشيء
الفوايد الصمدية ال للعهد الحضوري نحو هذا الرجل والفوايد جمع فايدة وسيأتي
معناها لغة وعرفا والصمدية نسبة الى عبد الصمد على ما تقرر من ان المركب الاضافي المعرف
صدره بعجزه تكون النسبة الى عجزه ويحذف الصدر لان العجز هو المقصود بمدلوله كالزبيري نسبة الى
ابن الزبير وكذا اذا كان كنية كالكلثومي نسبة الى ام كلثوم والحق بهما ما خيف فيه اللبس
كالاشهلي نسبة الى عبد الاشهل ومنافي نسبة الى عبد مناف وهي هنا كذلك واما بناء فعلل من جزئي
المضاف منسوبا اليه كعبشمي نسبة الى عبد شمس فشاذ والمحفوظ منه الفاظ يسيرة فلا يقاس عليه
في علم العربية اي كاينة فيه وفي تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية فتارة يجعل المعنى
ظرفا للفظ كما فعل المصنف من جهة كونه حاصرا له اخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعنى
وهو امر شايع يقال هذه الاية في حكم كذا وهذا الكتاب في علم كذا وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى
كما يقال بيده المسألة في كتاب كذا وهو ظاهر لشيوع ان الالفاظ اوعية للمعاني وقوالب لها
وبمنزلة الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط اذ لم يشتمل الكتاب على غيره
كثيرا ما يطلق عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما صرح به بعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب
مترادفان وهو اعني علم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشري
وغيره بانقسامه الى اثنا عشر قسما فمنها اصول والبحث فيها اما عن المفردات فان كان
من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان من حيث صورها وهيئاتها فهو علم التصريف
وان كان من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات
على الاطلاق اي موزونة كانت او غير موزونة فان كان باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها

لمعانيها الاصلية فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فهو علم المعاني
وان كان باعتبار تلك الافادة في مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة
فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية
ومنها فروع والبحث فيها اما ان تعلق بنقوش الكتابة فهو علم الخط او تختص بالمنظوم باعتبار
النظر في محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى بقرض الشعر او تختص بالمنثور
وهو علم انشاء النثر من الرسائل والخطب ونحوها او لا تختص بشيء منهما بل يكون شاملا لهما وهو
علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي المعاني والبيان وبعضهم يجعله
قسما براسه وهو الاولى فيكون الاقسام حينئذ ثلثة عشر حوت اي جمعت او احرزت يقال
حواه اي جمعه او احرزه من هذا الفن اي فن العربية والاشارة هنا ايضا مجازية ومن
للتبعيض ما نكرة موصوفة اي شيئا نفعه اعم من نفع ما لم تحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور
حالا منها او موصولة بمعنى الذي فلا تجوز الحالية حينئذ بل الجار والمجرور متعلق بحوت لا غير و
معرفته للمبتدي في هذا العلم وهو الذي ابتدا فيه ولم يصل منه الى حالة يستقل فيها
بتصوير المسائل فهو المتوسط وان استقل بالتصوير واستحفظ غالب احكام ذلك العلم والكنه اقامة
الادلة عليه فهو المنتهي اهم من معرفة ما لم تحوه تضمنت اي اشتملت على فوائد جمع فائدة
وهي لغة ما حصلته او حصل لك من علم او مال وعرفا ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث ترتبه عليه
وهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية فيختلفان اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية
وغيرها واما الغرض فقد يفسر بما لاجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له باعتبارين فان الفعل
بالقياس الى الفعل والغرض بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتب فيكون اعم
من الفائدة والغاية من وجه ولذلك قيل قد ينفك الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطا في
اعتقاده وقد يفسر بفائدة مترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا
يجب فيه الترتب فيكون اخص من الفائدة والغاية صدق جليلة اي عظيمة من جل الشيء
اذا عظم ومنه الجلي للامر العظيم في قواعد الاعراب اي فنون النحو اذ هو المسمى به مع انه
باحث عن الاعراب والبناء معا لكونه اشرف اذ هو الاصل في الاسماء على الاصح ويطلق
الاعراب ايضا على اجراء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه الاحكام النحوية كما في اعرب هذا
هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية جريها على قواعد النحو فلو اريد هذا المعنى ايضا

فان يبلغ الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل مرحوم

رسما

هنا لصح وفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة او الفرائد هي الدرر الكبار التي نظمت وفصلت
بغيرها والمراد بها هنا النكت الحسان والفوائد المرغوب فيها لم يطلع كنقتص اي لم يظهر عليها
احد اولوا اي ذوو وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه كما سيأتي بيانه الالباب
اي العقول جمع لب فان لب كل شيء خالصه ولب الانسان عقله اذ هو سبب الفوز بالسعادة كلها
في الدارين قال ابن النفيس في كتاب الطريق الى الفصاحة ولفظ اللب بمعنى العقل يقبح مفردا ولا يقبح
مجموعا كقوله تعالى لاولي الالباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله صلى الله عليه وسلم ما رايت ناقصات من
ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحازم من احدكن او مضافا اليه كقول جرير يصرعن ذا اللب
حتى لا حراك به وهن اضعف خلق الله انسانا انتهى قيل هذا البيت والذي قبله اغزل شعر قالته
العرب وقبله ان العيون التي في طرفها حور قتلننا ثم لم يحيين قتلانا وضعتها اي صنعتها
وانشاتها للاخ الاعز اي الاجل وفي القاموس الاغر العزيز ابي تراب عبد الصمد بن حسين
بن عبد الصمد العاملي وهو اخوه الاصغر كان شيخا فاضلا نبيلا الا انه لم يكن في رتبة اخيه وله خلف
الى زماننا هذا مستوطنون بلاد العجم والصمد السيد المصمود اليه في الحوائج من صمد اذا قصده و
الدائم الرفيع وعن ابن عباس رضي الله عنهما الصمد السيد الذي كمل في سودده وفسره المشبهة لعنهم الله
بالمصمت الذي لا جوف له ورد بان ذلك لا يكون الا من صفة الجسم تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا جعله الله اي صيره وهي جملة خبرية لفظا انشائية معنى من العلماء العاملين بعلمهم
والدعاء بذلك نهاية في ارادة الخير له لما ورد في ذلك من الاثار وصحيح الاخبار ونفعه بها
وجميع المؤمنين الايمان اخص من الاسلام اذ هو اقرار باللسان ومعرفة بالجنان وعمل
بالاركان والاسلام هو الاول فقط او هما مترادفان كما مر وفيه اربعة اقوال اخر والكلام في
ذلك يطول وليس هذا محله وتشتمل اي هذه الفوائد الصمدية على خمس حدائق جمع حديقة وهي الروضة
ذات الشجر والبستان من النخل او كل ما احاط به البناء او القطعة من النخل كذا في القاموس وفيه استعارة
مطلقة فان قلت هذه الحدائق هي نفس الفوائد ولا معنى لاشتمال الشيء على نفسه قلت اشتمالها عليها
من قبيل اشتمال الكل على اجزائه باعتبار ان المشتمل مجموع الاجزاء والمشتمل عليه كل واحد منها
او ان الاول مجموعها معا والثاني مجموعها لا معا اعني احاد الاجزاء بالاسر ويحتمل ان يراد بالفوائد
الالفاظ والنقوش وبالحدائق المعاني او بالعكس اذ يصح ان يقال الالفاظ قوالب المعاني كما
يصح ان يقال ان المعاني قوالب الالفاظ باعتبارين كما مر ووجه الحصر في هذه الخمس ان

المذكور فيها اما مقصود بالذات لا غير او ما يتوصل به اليه مع شيء مقصود بالذات الثاني الحديقة الاولى و
الاول اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالاسماء او لا الاول الحديقة الثانية والثاني اما ان يبحث فيه
عن الجمل او عن المفردات الاول الحديقة الرابعة والثاني الحديقة الخامسة ولا ينتقض خروج الديباجة
لان المراد حصر المقصود بالذات او ما يتوصل به اليه **الحديقة الاولى فيما اردت**
تقديمه من بيان تعريف العلم الذي هو بصدده وفائدته وموضوعه وتعريف موضوعه و...
آخر تمر عليك بالتفصيل ان شاء الله تعالى وانما قدم ذلك لما قد تقرر من ان من اراد الخوض في
علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يتصور اولا حقيقة ذلك العلم بحده ليحصل له الاحاطة بجهة الوحدة التي
باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا فيأمن فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه وان يعرف
فائدته وغايته ليصون سعيه عن العبث وان يعرف موضوعه الذي به يتميز عما عداه ليكون على زيادة
بصيرة في طلبه فبين ذلك كله مقدما له فقال غرة اي بدء غرة بضم العين المعجمة وتشديد الراء المهملة
وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم والغرة من الشهر ليلة استهلال القمر وفي الصحاح غرة
كل شيء اوله واكرمه فعلى التفسيرين الاولين يكون فيه استعارة مطلقة **النحو** قال ابو الفتح بن جني
في الخصائص هو في الاصل مصدر شائع اي نحوت نحوا كقصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل
من العلم كما ان الفقه في الاصل مصدر فقهت الشيء اي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم
وذكر له نظائر فاذا كان سائغا في جنسه على اسناد الواضع قال وقد استعملته العرب ظرفا انشد ابو
الحسن يحدو بها كل فتى هيات ... وهن نحو البيت عامدات انتهى قيل وانما سمي العلم
به لان امير المؤمنين عليه السلام لما املى على اصوله على ابي الاسود كما تقدم قال له انح هذا
النحو فسمي به تبركا بلفظه الشريف واصطلاحا **علم** وهو كالجنس تدخل فيه جميع العلوم على تفا...
بقوانين الفاظ العرب القوانين جمع قا[illegible] للفظ الاصل لغة [illegible]
لمسطر الكتابة وفي الاصطلاح قضية كلية [illegible]
يجب رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضا[illegible]
وهذا فصل اخرج به ما ليس بقوانين الفاظ العرب [illegible]
وقوله **من حيث الاعراب والبناء** اخرج به ما عدا العلم [illegible]
واعلم ان هذا الحد جار على عرف الناس لان من جعل علم الصرف [illegible] غير داخل في علم النحو والمتعارف
قديما شمول علم النحو له وكثيرا ما تجر مسائل من احد الفنين الى الآخر لما بينهما من شدة الارتباط ولم يكن السلف

كسيبويه

كسيبويه فمن بعده يفرد احدهما عن الآخر بالتصنيف الا ما كان من ابي عثمان المازني و
تلاه ابو الفتح بن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم كالمصنف هنا وفي
التهذيب وممن سلك عرف المتقدمين من المتأخرين جمال الدين بن مالك وناظر الجيش وابو حيان
وعليه فيقال عوضا من قولهم من حيث الاعراب والبناء من حيث الافراد والتركيب و
فائدته حفظ اللسان عن الخطاء في المقال اي في الكلام والاستعانة على فهم كتاب الله تعالى
والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضا قيل ومن ثم كانت معرفته واجبة لان فهم
الشرائع الواردة بلغة العرب لا يتم الا به وكل ما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب ثم اللحن
من اقبح الاشياء في الانسان قال بعضهم لان اقرا فاسقط احب الي من ان اقرا فالحن وكتب كاتب
لابي موسى الاشعري الى عمر من ابو موسى الاشعري فكتب اليه عمر عزمت عليك لما قنعت كاتبك
سوطا وذكر ابو عبيدة ان هذا الكاتب هو حصين بن ابي الحر العنبري واولاده ينكرون ذلك
اشد الانكار وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيجب ان يتجمل
فيها فيستعير من اخيه دابته وثوبه ولا يجد من يعيره لسانه ولله در من قال النحو يبسط من لسان
الالكن والمرء تكرمه اذا لم يلحن فاذا طلبت من العلوم اجلها فاجلها منه مقيم الالسن
وموضوعه موضوع كل علم ما يبحث فيه ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهي اللاحقة له او لجزئه او
لعرض يساويه ذاتية كالتعجب اللاحق للذات لا بواسطة وكالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة
انه حيوان ولا شك انه جزء الانسان وكالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب **الكلمة و**
الكلام هذا احد الاقوال الثلاثة في موضوع النحو فقد قيل ان موضوعه الكلمة فقط لانه انما يبحث
فيه عن الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولا ريب ان ذلك من الاحوال اللاحقة للكلمة واما الكلام
بعض الجمل بالاعراب المحلي فلتنزيلها منزلة المفرد ووقوعها موقعه وقيل ان موضوعه الكلام فقط
لان الكلمة لعدم استقلالها وحدها وعدم حسن السكوت عليها لا نفع في المحاورات الا في ضمن
الكلام بل لا يظهر اثر الاعراب والبناء في آخرها الا في ضمنه لا سيما عند من ذهب الى انها قبل
التركيب لا معربة ولا مبنية وقيل موضوعه كلاهما نظرا الى كلا الوجهين وقيل بناء تعارف
القدماء من ادراج علم الصرف تحت النحو وعليه فكان على المصنف ان لا يذكر ان موضوع علم
النحو مجردا عن غيره لان كتابه لم يشتمل الا عليه لا غيره واستمداده من الكلام العربي ومسائله
المطالب التي يبرهن عليها فيه كعلمنا بان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب الى غير ذلك اما ال

فيها للعهد الذكري فان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاول كما اذا اعيدت النكرة معرفة
وههنا الغلبة لا الكلي وفيه كلام طويل ليس هذا محله وهي لغة يقال للجمل المفيدة والقصيدة
كقوله نعم وكلمة الله هي العليا اي لا اله الا الله وقولهم كلمة الحويدرة اي قصيدته والحويدرة لقب
شاعر بتصغير حادرة واسمه قطبة بن محصن روي ان حسانا اذا قيل له انشدنا قال انشدكم
كلمة الحويدرة يعني قصيدته التي مستهلها بكرت سمية غدوة فتمتع وغدت غدو مفارق
لم يربع وهو اما من باب اطلاق الجزء وارادة الكل او من باب الاستعارة المصرحة من
حيث ان الكلام لارتباط اجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحدة واصطلاحا عند المنطقي الفعل
وقيل وعند النحوي لفظ اي ملفوظ وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي من الفم
ثم اطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق الا ان هذا الاطلاق
صار حقيقة عرفية والخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي واشتهر تعريف اللفظ بانه الصوت المشتمل على
بعض الحروف الهجائية لكن انتقد بانه لا يشمل اللفظ البسيط فمن ثمة اختير في تعريفه ما قيل صوت
معتمد على مقطع الفم حقيقة او حكما فالاول كزيد والثاني كالمنوي في قم المقدر بانت بناء على
جواز استعمال المشترك في معنييه الحقيقيين ان كان في احدهما مجازا في الاخر ولا مخلص عنه في — حقيقة فيهما او الحقيقي والمجازي ان كان حقيقة في
المسئلة وهم الاكثر الا بدعوى انه موضوع لا مرتعهما كما قاله ابن هشام في شرح اللمحة وانما لم يقل لفظة
لكونه في الاصل مصدرا ومن حقه ان لا يؤنث ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة الا من شانها ذلك
مع ان اللفظ اخصر ولو عبر بالقول بدلا عن اللفظ لكان اولى لان القول اخص منه لاختصاصه بالموضوع
على الاشهر فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي ولم يكن يحتاج الى التقييد بقوله موضوع والوضع
لغة جعل الشيء في حيز معين واصطلاحا قيل تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق المخصص به فهم المخصص وقيل
تعيين شيء للشيء بحيث يفهم الجاهل المعه اذا علم الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ويسمى الاول دالا والثاني
مدلولا مفرد وهو ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى المقصود حين الجزئية كزيد فان اجزاءه وهي ذات
حروفه الثلاثة التي هي زي د كل منها لا يدل على معنى ووقع في عبارة كثير من المؤلفين ان المفرد
ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فان اجزاءه في لفظ اجزاءه وهي الزاي والياء والدال لا تدل على معنى
في زيد وهو غلط لان الزاي والياء والدال ليست اجزاءه بل هذه اسماء مسمياتها اجزاؤه ومسمياتها
لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المباني وتطلق بازاء حروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال
نبه عليه بعض المحققين ودخل في المفرد ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى كما مر

وماله

وما له جزء يدل على معنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله علما وما له جزء دال على معنى هو جزء المعنى المقصود
لكن لم تقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق علما لادمي والمعنى غير مقصود في عبد الله والدلالة
غير مقصودة في الحيوان الناطق فافترقا قال بعضهم واعلم ان الافراد للفظ بالذات وللمعنى بالعرض
يظهر ذلك بالتامل الصادق في حقيقتهما فجعله صفة للفظ كما وقع في عبارته اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع
في عبارة ابن الحاجب انتهى هذا مفهوم حد الكلمة واما احترازاته فاللفظ وان كان في التعريف
بمثابة الجنس وهو انما يؤتى به لبيان اصل الذات لا لاخراج شيء اذ ليس قبله غير المعرف الا انه
يؤذن بمباينته ما عداه للمعرف وهذا معنى الاحتراز بالجنس كما افاده ابن هشام في شرح اللمحة
فلذلك يقال يخرج عنه او يقال ان الجنس هنا وهو اللفظ لما كان اخص من الفصل من وجه صح الاحتراز به
من جهة خصوصه واما تسميته بالجنسية دون الفصلية فلكونه اظهر اوصاف الكلمة فقدم وجعل جنسا واحترز
به عما ليس بلفظ كالدوال الاربع وهي الاشارات والنصب والعقود والخطوط فانها موضوعة وليست
بكلمات وخرج بالموضوع غير الموضوع كالمهملات والمحرفات والالفاظ الدالة بالعقل والطبع
وبالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه فان حسن السكوت عليه فهو التام والا فهو الناقص
كزيد قائم وعبد الله غير علم واورد ان نحو ضرب مفرد مع انه لا يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المركب
لان جزؤه وهو المادة يدل على الحدث وجزؤه الاخر وهو الهيئة يدل على الزمان ونسبة
ذلك الحدث الى الفاعل المعين او المبهم على الخلاف في ذلك والتحقيق فانتقض التعريف جمعا ومنعا — هو الاول
واجيب بان المراد بالجزء المعتبر في التركيب ما يكون مرتبا في السمع والهيئة مع المادة ليست
كذلك بل يوجدان مسموعين معا فلا انتقاض هذا وانما يخرج المركب بتقييد المفرد على القول بانه
موضوع والا فقد خرج بتقييد الوضع كما هو مذهب جمع من المحققين منهم الرازي وابن الحاجب وابن
مالك قالوا ليس المركب بموضوع ودلالته على معناه عقلية لا وضعية واحتج له ابن مالك في كتاب
الفيصل على المفصل بوجهين احدهما ان من لا يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صالحين
للاسناد واحدهما الى الاخر فانه لا يفتقر عند سماعهما مع الاسناد الى معرفة معنى الاسناد بل يدركه ضرورة
وثانيهما ان الدال بالوضع لا بد من احصائه ومنع الاستيناف فيه كما كان في المفردات والمركبات
القائمة مقامها فلو كان الكلام دالا بالوضع وجب ذلك فيه ولم يكن لنا ان نتكلم بكلام لم نسبق اليه
كما لا نستعمل في المفردات الا ما سبق استعماله وفي عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس دالا بالوضع
انتهى والاصح كما قال القرافي وعزي الى الجمهور ان المركب موضوع اي بالنوع لا بالشخص فيكون خارجا بتقييد المفرد

كما قررناه وبيانه ان الوضع اما شخصي ان تعلق بالفاظ معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة ونوعي
ان تعلق بالفاظ معينة يعرف به مفردات قياسية يحتاج الى معرفتها الى علم الصرف كما بين
ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل وكل اسم مفعول منه على زنة مفعول الى
غير ذلك من القوانين الصرفية او يعرف به مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم
النحو كما بين ان كل مضاف اليه مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل الى غير ذلك من
القوانين النحوية فالوضع جار في المفردات والمركبات معا تنبيهان الاول زاد ابن
مالك في التسهيل في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج الكلمات كحروف المضارعة والف ابعاض م
الفاعله وتاء التانيث وياء النسب فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا القيد
كالمصنف راى ما جنح اليه الرضي من انها وما هي فيه كلمتان صارتا لشدة الامتزاج كالكلمة
الواحدة على انه اورد على ابن مالك ان مقتضى هذه الزيادة خروج ضمير الفاعل كقمت مثلا
فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب بان المراد بالمستقل ما يشتمل المستقل برادفه وبان الاصل
في الضمير ان يكون مستقلا نحو انا وانت وهو فلا يضر عروض نقصانه المعنى الثاني للمفرد ستة
معان فانه كما يطلق على ما يقابل المركب كما هنا يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع على حد كما في باب الاعراب
بالحركات وعلى ما يقابل المضاف وشبهه كما في باب النداء ولا النافية للجنس وعلى ما يقابل الجملة كما
في قولهم الاصل في الخبر ان يكون مفردا وعلى ما يقابل العلم المزجي والاضافي والاسنادي
كما في باب العلم وعلى معنى الواحد كما في باب اسماء العدد ولا يقال فاستعماله في التعريف
مخل لانا نقول انما يكون استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود مخلا اذا لم تقم قرينة تعين المقصود
اما اذا قامت قرينة تعينه فلا وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم
على الكل طبعا فقدمها وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه المقصود بالذات
وهي اي الكلمة باعتبار مفهومها ثلثة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه
الانواع منحصرة فيها كما يفيده السكوت في مقام البيان والتقسيم ايضا اذ الاصل فيه ان
يكون حاصرا والادلة على هذا الانحصار ثلثة احدها الاثر وهو ما روي عن امير المؤمنين علي
وقد مر الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية فانهم تتبعوا كلمات العرب فلم تظفروا
بغير هذه الثلاثة ولو كان ثم نوع آخر لعثروا عليه الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات
منها ان الكلمة موضوعة كما مر فتكون دالة لا محالة لان الوضع من اسباب الدلالة وح فنقول

اما ان

اما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية اولا الاول الحرف والثاني اما ان يدل على
اقتران معناها باحد الازمنة الثلاثة اولا الاول الفعل والثاني الاسم ومنها ان الكلمة اما ان
يصح اسنادها الى غيرها اولا ان لم يصح فهي الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة
الثلاثة اولا ان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم ومنها ان العبارات بحسب المعبر عنه
والمعبر عنه من المعاني ثلاث ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث
يدل على اثباته لها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف وزاد ابو جعفر
بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل لانه خلف عن الفعل ولم يقل بذلك احد
غيره ولم يلتفت اليه احد واعلم ان تقسيم الكلمة الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام
الحيوان الى انسان وفرس وغيرهما فيصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه وبهذا اندفع ما
قد يقال ان العطف بواو الجمع يقتضي ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة ومن جعلها
اقساما للكلام فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل فلا يصح اطلاق
المقسم على كل من اقسامه وبهذا اندفع فائدة قال بعض المحققين جرت عادة ارباب التاليف
بتعقيب الحدود بالتقسيمات وفائدته اما تكميل معرفة المحدود او تحصيل مفهومات الاقسام
ببيان ما يختص بكل من الاحكام انتهى وسمي الاسم اسما اخذا من السمة او من السمو علامة تقدم لانه علامة
على مسماه او لسموه على اخويه باستغنائه عنهما للاخبار به وعنه ولهذا اقدم عليهما في الذكر والفعل فعلا
لدلالته بالتضمن على الفعل اللغوي الذي هو الحدث واتبع به الاسم للاخبار به لا عنه والحرف
حرفا لكونه على حرف اي طرف من الكلام من حيث انه لا يدل على معنى في نفسه وانه لا يقع عمدة في
الكلام كما فيهما ولهذا اخر عنهما والكلام لغة يطلق على ستة معان الخط وشرطه ان يكون
معبرا عنه باللفظ المفيد ومنه تسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله والاشارة المفهمة ومنه قوله
اذا كلمتني بالعيون الفواتر رددت عليها بالدموع البوادر واللفظ الذي لا يفيد قيل
ومنه الحديث هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس فيها فانها تبطل ولو بالكلمة الواحدة
وما يفهم من حال الشيء وهو المسمى بلسان الحال ومنه قوله شكا الي جملي طول السرى ومعلوم
ان الجمل لا يتكلم وانما فهمت الشكوى من لسان حاله واسم الحديث الذي هو التكليم ومنه قوله
قالوا كلامك هندا وهي مصغية اي تكليمك هندا وما في النفس من المعنى ويعبر عنه باللفظ المفيد
كان يقوم بنفسك معنى قام زيد وقعد عمرو فتسمي ذلك الذي تخيلته كلاما وهو المسمى بحديث النفس ومنه

في قول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
قال ابو حيان في الارتشاف والذي يضح ان ذلك كله على سبيل المجاز لا على سبيل
الاشتراك خلافا لزاعمي ذلك اصطلاحا لفظ اي ملفوظ ولو عبر عنه بالقول لكان
اولى لما مرّ واحترز به عما ليس بلفظ وان كان جنسا لما تقدم معنىً اي دالٌّ على المعنى يحسن
السكوت عليه لان القائم التامّ اي التركيبية لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير
معتد بها في نظرهم والمراد بحسن السكوت ان لا يكون مفتقرا الى شيء كافتقار المحكوم
عليه للمحكوم به وعكسه فلا اثر لافتقاره الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل المراد سكوت
سكوت المتكلم او السامع او هما اقوال ارجحها الاول لانه خلاف التكلم فكما ان التكلم
صفة المتكلم كذلك السكوت صفة له وخرج ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي
المسمى به كتأبط شرا وما وما دخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا والنار حارة
الا ان يراد بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى جمع وصرح به ابن مالك
في شرح التسهيل ونقله عن سيبويه وغيره والمحققون بل الاكثرون على خلافه والا لم يكن
شيء من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما ولا خبرا يحتمل الصدق والكذب مع اجرائها على ذلك وكل خبر كلام و
لا نازع ابو حيان في شرحه على التسهيل فيما نقل ابن مالك عن سيبويه وقال ما علم احدا منع
قال زيد النار حارة ولا قال الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول العجب
من هؤلاء الذين يكبّون لا صدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان ويلزمهم بانهم لما شرطوا
الكلام بانه الذي يفيد السامع علما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الانسان فاستفاد منه
شيئا ثم طرقه ثانيا وقد علم مضمونه اولا انه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه لم يفد
علما لم يكن يعلم انتهى الكلام ثم اذا طرق سمع الانسان فيكون الشيء الواحد كلاما غير كلام
بحسب افادته السامع هف انتهى قوله بالاسناد وهو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى
ليفيد المخاطب فائدة تامة والباء للسببية او الاستعانة او الالصاق او المصاحبة
متعلقة بالمفيد او صفة مصدره اي افادة متلبسة به وذكره من قبيل التصريح بما علم
التزاما لان المفيد بالمعنى المذكور مستلزم للاسناد ولكن لما كانت دلالة الالتزام
مهجورة في التعريف صرح به اذ المقصود من الحد بيان الماهية وهي لا تعرف الا بذكر جميع

اجزائها

اجزائها بالتصريح وقد يقال انه احترز به عن مثل غلام زيد عمرو على سبيل التعداد اذ لا خفاء في انه لفظ
مفيد مع انه ليس بكلام قطعا فتأمل واعتبر بعضهم في الكلام القصد اي قصد المتكلم افادة السامع
لاخراج كلام النائم ونحوه فانه عارض عن القصد وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما منعه ابو حيان
ولو سلم فلا حاجة الى التصريح بالقصد كما في التصريح لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون
قاصدا لما تكلم به اولان ما خرج به قد خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم اتحاد الناطق ايضا احترازا
من ان يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما اسما او فعلا ويذكر الاخر خبر المبتدا او فاعل الفعل قال ابن
مالك وهذا غير محتاج اليه لوجهين احدهما انه كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا كذلك
لا يعتبر اتحاد الناطق في كون الكلام كلاما والثاني ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر
على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى وفي الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد قد يصدر
من اثنين وهو لا يتصور البتة ضرورة ان كلام يشتمل على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر بسيط
لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد نبه عليه المرادي قال بعضهم وهذا يعني اعتبار اتحاد الناطق
لم ينقل عن نحوي فيما نعلم وانما ذكره بعض من تكلم في الاصول انتهى قال البدر الدماميني في شرحه
على التسهيل ولا اكاد اقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي حيث ذكر هذه
المسألة في كتابه المسمى بالكوكب الدري الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية فرتب
على الاختلاف في هذه القاعدة فروعا منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجة فقال احدهما فلانة
يعني الزوجة المذكورة وقال الاخر طالق وقال ان بنيناه على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع
الطلاق والا وقع وقد علمت ان لا وجه الاول فكيف يبني عليه حكم شرعي فتأمله انتهى قلت تأملته
فوجدته محض تقول على الاسنوي فانه لم يقل ذلك في كتابه المذكور اصلا وهذه عبارته قال بعد ان
ذكر المسألة وصحح عدم اشتراط ذلك في الكلام ومن فروعها ما اذا كان له وكيلان باعتاق
عبد او وقفه او غير ذلك واتفقا على ان يقول احدهما مثلا هذا ويقول الثاني حر ولا استحضر
فيها الان نقلا انتهى كلامه في الكوكب الدري بنصه ومنه نقلت فاين ما نقله من بناء الحكم الشرعي على
المسألة وهل هذا الا تشنيع بحت ولا يتأتى اي لا يحصل الكلام الا في ضمن اسمين وهما
اربع صور مبتدا وخبر كزيد قائم ومبتدا وفاعل وما سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما
مضروب العمران واسم فعل وفاعل نحو هيهات العقيق ملفوظين كان الاسمان كما ذكر او مقدرين
كنعم في جواب ازيد قائم او احدهما مقدرا كزيد في جواب من ذا او في ضمن فعل واسم هو فاعله

او نائب عنه كقام زيد وضرب عمرو ملفوظين كانا كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب اقام زيد
او احدهما مقدرا نحو بلى زيد في جواب لم يقم احد اى لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين التضمين
قال بعض المحققين والاقرب جعل في بمعنى من ووجه عدم تاتى الكلام الا في ما ذكر ان التركيب العقلى
الثنائى بين الثلاثة الاقسام لا بعد واقسامها ستة اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم
وحرف واسم وحرف وفعل وحرف فالكلام لا بد له من الاسناد وهو لا بد له من المسند والمسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين ليكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او فعل واسم ليكون الفعل
مسندا والاسم مسندا اليه واما الاقسام الباقية ففي الفعلين المسند اليه مفقود وكذا في الفعل
والحرف وفي الحرفين المسند والمسند اليه كلاهما مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود اذ
لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه وان جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد ادعو
خلافا لابى على حيث جعل ذلك كلاما وذهب ابن طلحة الى ان اللفظة الواحدة وجودا وتقديرا
قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام وجعل من ذلك نعم ولا في الجواب وهو خلاف المشهور
والصحيح كما مر فعلم ان مدار الكلام على المسند والمسند اليه وان تاتى من اكثر منهما وله اربع صور
جملتان اما شرط وجزاء نحو ان قام زيد قمت او قسم وجوابه نحو احلف بالله لزيد قائم وفعل
واسمان نحو كان زيد قائما او ثلثة نحو علمت زيدا فاضلا او اربعة نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا
فصور الكلام ستة تنبيهان الاول ينقسم الكلام الى خبر وانشاء لانه ان احتمل التصديق
والتكذيب كان خبرا والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما كما عليه الحذاق من النحاة وغيرهم
واهل البيان قاطبة وذهب كثير الى انقسامه الى خبر وطلب وانشاء قالوا لان الكلام اما ان
يحتمل التصديق والتكذيب او لا الاول الخبر والثانى ان اقترن معناه بلفظه فهو الانشاء وان لم
يقترن بل تاخر عنه فهو الطلب والمحققون على دخول الطلب في الانشاء وان معنى اضرب مثلا
وهو طلب الضرب مقترن بلفظه واما الضرب الذى يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه
قال بعض المحققين ونعم ما قال لك ان تجعل الخلاف بين من ثنى القسمة ومن ثلثها لفظيا فمن ثناها
جعل لفظ الطلب لما قال ان الكلام خبر وطلب كابن ملك في الكافية او لفظ الانشاء ان قال
انه خبر وانشاء المعنى واحد وهو ما لا يحتمل التصديق والتكذيب غير ان له قسمين متخالفين ما يتاخر
وجود معناه عن وجود لفظه وما يقارن وجود معناه وجود لفظه ومن ثلثها جعل لفظ الطلب
اسما للقسم الثانى منه الثانى الخلاف المشهور عند النظار في كون الجزء الطلب

بديهيين فلا يحتاجان الى التعريف او لا فيحتاجان اليه جار في الكلام لان مراتبه الاخص تستلزم
مراتبه الاعم وقد نقل الخلاف في الكلام بحذافيره لا بعض كبار الائمة حكاه بعض المتاخرين هذا
ايضاح لكل واحد من الكلم الثلث بحد وبعض خواص الاسم والفعل وما يعرف به الحرف
الاسم كلمة معناها مستقل بالمفهومية اى لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه
الى ضم ضميمة فقوله كلمة شامل للكلمة الثلاث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف فان معناه غير مستقل
كما سياتى والمراد بعدم الاقتران كونه بحسب الوضع الاول لتدخل اسماء الافعال نحو رويد
وهيهات لانها دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع
الاول لها للفعل الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن ودخل نحو زيد
ويشكر علمين لان معناهما العلمى غير مقترن بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة
نحو عسى وكاد لان معنييهما في الفعلية معانيها مستقلة مقترنة في الوضع الاول وهو الوضع
الفعلى لها فانها فيه موضوعة لهذا الحدث والزمان وتخرج عنه المضارع المشترك بين الحال و
الاستقبال على راى ايضا لانه في الوضع الاول لاحد الزمانين معينا واللبس انما حصل عند السامع
بالاشتراك وكذا يخرج اسما الفاعل والمفعول لانهما وان كانا لا يعملان الا مع اشتراط الحال
او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عاملهما العارض لا مدلولهما بحسب الوضع الاول وكذا نحو
القتل والضرب فانه وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لكن ذلك
الزمان المعين لا يدل عليه المصدر بحسب الوضع واما نحو الصبوح والغبوق فلم يقترن بزمان معين
من الازمنة المذكورة وان اقترن بالزمان لان معناهما يصلح لان يقع ماضيا او حالا
او مستقبلا ولهذا احتاج الى تجديد صيغة لافادة احدها كاصطبح ويصطبح ولا ينتقض
بلفظ الماضى والمستقبل لانهما ما يدلان على نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان فاذا
اريد بهما الفعل الذى انقضى والذى لم يات فالمعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فتوهم انه له ولو سلم انه له فالماضى حدث له العدم بعد الوجود
والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول شىء منهما زمان معين من الزمان
المعين من لوازم تحققهما كالمصادر ولما فرغ من حد الاسم اخذ يذكر بعض خواصه ليزداد الطالب معرفة به
فقال ويختص الاسم بالجر اى بدخوله عليه لانه من خواصه وهو الكسرة التى يحدثها العامل في
آخره سواء كان العامل حرفا او مضافا وخاصة الشىء اصطلاحا ما يوجد في الشىء ولا يوجد في غيره

فان وجدت في جميع افراده فهي خاصة شاملة ثم ان لم توجد في شيء من غيره فهي خاصة حقيقية والا
فاضافية هذا هو المشهور وقال بعض المحققين من شراح الكافية خاصة الشيء عند النحاة ما لا توجد بدون
ذلك الشيء او يوجد ذلك الشيء بدونه كما صرح به المصنف في شرح المنظومة وغيره وما اشتهر من جواز شمولها
لجميع افراد الشيء فهو عند المنطق انتهى واما الحد فهو المعرف الجامع المانع سواء دل على مجرد الماهية كالحيوان
الناطق في تعريف الانسان ويختص عند المنطق باسم الحد ام لا كالحيوان الضاحك في تعريفه ويسمى
عنده رسما فان قلت الذي يسبق الى الفهم من اختصاص شيء بآخر هو كونه مقصورا على الآخر بمعنى كونه
بحيث يخص الآخر ولا يعمه وغيره فكان عليه ان يقول ويختص الجر بالاسم قلت الاصل في لفظ الخصوص
وما يتفرع منه ان يستعمل بدخول الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال اختص المال بزيد اي المال له
دون غيره وذلك كما لو قلنا ويختص الجر بالاسم وهذا هو الاستعمال العربي الذي يسبق الى الفهم لكن شاع
في العرف ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كما استعمله المصنف رحمه الله وذلك اما بناء على جعل التخصيص
مجازا عن التمييز مشهورا في العرف او على تضمين معنى التمييز والاقتران فيلاحظ المعنيان معا وحاصله
يرجع الى ملاحظة معنى التمييز لان تخصيص شيء بشيء في قوة تمييز الآخر به وهو الانسب بمثل هذا المقام كما لا يخفى
وابى بعضهم الا هذا الاستعمال وشدد النكير على من خالفه قيل وانما اختص الاسم بالجر لكونه اثر
حرف الجر وهو من خواص الاسم فكذا الجر والا لزم تخلف الاثر عن المؤثر قال الفاضل الهندي وفيه
نظر ووجهه انه لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد يحدث بمؤثرات
شتى الا ترى ان لن من خواص الفعل واثرها وهو النصب لا يختص الفعل به بل يوجد في الاسم بمؤثر
آخر واجيب بان ذلك انما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان للاثر
مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهو ههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى
حرف الجر وهو بناء على ان العامل في المضاف اليه حرف الجر مقدرا والا فتح حذفه كما سيأتي واحسن
ما قيل في تعليل ذلك ان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع فحظ اعراب الفرع من اعراب
الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلاثة و
يختص بدخول اللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بال فخرج نحو لام الابتداء
وجواب القسم وجواب لو ولولا لدخولهن على الفعل والمراد باللام المذكورة اللام المعرفة
اذ هي المبادرة عند الاطلاق فيها اذا ريد غيرها قيدت فيقال ال الموصولة او الزائدة قيل وانما
اختص بها لانها موضوعة لتعريف الذات والموضوع هو الاسم وفيه نظر ويجوز ان يراد باللام

ما هو اسم

ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة والراجح دخولها على المضارع كالتجدع في قوله الى
ربه صوت الحمار اليجدع على انه ضرورة خلافا للاخفش وبعض الكوفيين وابن مالك واقتدر في
تعبيره باللام اشارة الى اختيار مذهب سيبويه فيما اشتهر عنه ان اداة التعريف هي اللام
وحدها وسيأتي تفصيل الاقوال فيها ان شاء الله تعالى و يختص بدخول التنوين عليه وهو في الاصل
مصدر نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا استغني عنها بتكرار الحركة
فخرج بقولنا لا خطا سائر النونات المزيدة ساكنة كانت او غيرها لثبوتها خطا وهذا الحد احسن
الحدود واحصرها كما قيل وانواعه ستة على المشهور المختص بالاسم منها اربعة الاول تنوين
التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء والجمع غير المنصرف اعلاما
ببقائه على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنية
ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض
الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا
في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه آخر وزعم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب
ببقائه بعد جعله علما قال الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب
حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير
ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكين انتهى وعلى هذا يكون تنوين التنكير المختص بالصوت واسم الفعل
هو المتمحض للدلالة على التنكير كما قال بعضهم الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتاء نحو
مسلمات جعل في مقابلة النون في جمع المذكر السالم اذ ليس للتمكين والا لم يثبت مع التسمية
به كعرفات وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولا للتنكير لانه انما يلحق المبنيات كما نرد لا عوضا
عن المضاف اليه اذ لا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد في الرفع والجر على ان الفتحة
قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني فتعين كونه للمقابلة وهو معنى مناسب يمكن اعتباره
الرابع تنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي او زائد او مضاف اليه مفرد
او جملة فالاول كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح وهو مذهب سيبويه
والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد
الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش الثاني كجندل فان تنوينه عوض
عن الالف في جنادل قاله ابن مالك قال ابن هشام والذي يظهر انه للصرف ولهذا يجر بالكسر

الثالث تنوين كل وبعض اى اذا حذف مضافهما نحو وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض اياما تدعو فله الاسماء
الحسنى والمحققون على ان التنوين في ذلك للتمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه الرابع
اللاحق لاذ في نحو وانتم حينئذ تنظرون اى حين اذا بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها
تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش هو للتمكين والكسرة اعراب
المضاف اليه وانما اختص الاسم بهذه الاقسام الاربعة من التنوين لانها لمعان لا توجد الا فيه
واما النوعان الاخران فاحدهما تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق
وهو الالف والواو والياء في انشاد كثير من بني تميم كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن وكذا
الاعاريض المصرعة والقفاء كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وقوله قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل والفرق بين التقفية والتصريع ان التقفية على المشهور جعل العروض الموافق للضرب
في الزنة موافقة له في الروي والتصريع جعل العروض الذي حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له
فيه والعروض اسم لاخر جزء من النصف الاول من البيت والضرب اسم لاخر جزء من البيت والروي
هو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة واما القافية فالمختار عندهم من اقوال سبعة انها عبارة
عن المتحرك قبل الساكنين الى اخر البيت وعلى هذا فيهما ايضا ان كان كما قرر في محله وظاهر كلام جماعة ان هذا
التنوين محصل للترنم وبه صرح ابن يعيش زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن
وتبعه السيد في شرح اللباب فقال هذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حرف
العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم انتهى وعلى هذا
يكون تسميته بتنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جيء به لقطع الترنم الحاصل من حرف الاطلاق
لقبوله لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون بدلا منه لقطعه فعلى هذا يكون تسميته
اما مجازا من باب الحذف اى تنوين ترك الترنم او من باب التضاد كقولهم داود القياسي وفي
الحديث القدرية مجوس هذه الامة وداود ينفي القياس والقدرية ينفون القدر ويقولون
الامر انف قاله ابن عقيل وهو مبني على ان القدرية طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم
وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدرة
فيها لهم فقول ابن هشام في حواشي التسهيل ان قول ابن عقيل ليس بشيء لان القدرية اثبتوا
القدر لانفسهم مبني على الثاني وكلام ابن عقيل على الاول نبه عليه الشمني في حاشية المغني الثاني
تنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اى التي اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله كان فيفرا معدما قالت

دان

دان وكذا الاعاريض المصرعة كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق وسمي غاليا من الغلو اما لقلته
ووقوعه في الكلام اولتجاوزه حد الوزن وفائدته الفرق بين الوقف والوصل فاذا جيء به اذن بالوقف
وجعله ابن يعيش من نوع الترنم والذي يصح ان تسمية هذين القسمين تنوينا مجاز لعدم اختصاصهما
بالاسم ومجامعتهما ال وثبوتهما خطا ووقفا وحذفهما في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وزاد
بعضهم تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى
المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد
وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فتحكيه بتنوينه وجعل ابن الخباز كلا من تنوين ما لا ينصرف
وتنوين المنادى قسما برأسه فيكون الاقسام على هذا عشرة ونظمها بعضهم فقال اقسام تنوينهم
عشرة عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم واحكِ
اضطر غال وما همزا ويختص بالنداء بالمد مع كسر النون وضمها وهو دعاء مسمى الكلمة
بحرف نائب عن ادعو كيا زيد ويا فل بمعنى يا رجل قيل وانما اختص به لان المنادى مفعول به و
المفعول به لا يكون الا اسما قيل فكان الاولى ان يخص بمطلق المفعول به لا بخصوص النداء و
اجيب بان تلك خاصة خفية لا يدركها المبتدي بخلاف النداء والمقصود من ذكر الخواص
تقريب الفهم من المبتدي والا فالحد مغن عنها تنبيه اذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا
يا اسجدوا وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال والحرف في يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين
على سمعان من جار فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم
الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر كنحو الا يا
فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا
والا فهي للتنبيه قاله ابن هشام في المغني ويختص بالتثنية والجمع لان فيهما معنى النعت
والنعت من خواص الاسم لان المراد منه خصائص المنعوت ليفيد الاخبار عنه والفعل والحرف
لا يخبر عنهما فلا يصح نعتهما وهذا التعليل احسن من غيره واما نحو يضربان ويضربون فالتثنية
والجمع انما وردا على الضمير الذي هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اى اضرب
اضرب وقوله تعم رب ارجعون لعلي اعمل صالحا اى ارجعني ارجعني ارجعني فليس الاول تثنية ولا الثاني
جمعا اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مثليه او اكثر في اللفظ غيره

في المعنى واضربا وارجعون بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم شيء الى مثله في اللفظ والمعنى للتأكيد والتقرير والغالب في التأكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التأكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به قاله الرضي تنبيه كتب المصنف في الهامش وجعل بعضهم التصغير ايضا من خواصه واورد عليه ما احيسنه ودفع بانه شاذ انتهى قلت ومثله قول الشاعر يا ما املح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر قال ابن هشام في المغني لم يسمع تصغير افعل في التعجب الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه حملا له على افعل التفضيل لشبهه به وزنا واصلا وافاده للمبالغة ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال ابو بكر ابن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه انتهى قيل وهو مما اقيم فيه الفعل مقام المصدر للدلالة عليه بلفظه وقيل ان التصغير راجع الى المتعجب منه اي من مليحات على معنى الشفقة نحو يا بني فهو مما وضع في غير موضعه كما في قامت هند وقيل انه راجع الى ما لاتها والاقدام السبب الخفي والتصغير يناسب الخفا لكن لما لم يكن تصغيره جعلوا علامة التصغير في فعل التعجب الذي هو خبر عنها

والفعل كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة كما قلنا في الاسم واعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان الحدث الذي هو المصدر والزمان والنسبة الى الفاعل وهي نسبة حكمية ملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر ولا خفاء في ان هذه النسبة معنى حرفي لا يستقل بالمفهومية فالمراد باستقلال معنى الفعل ليس تلك النسبة ووصف المعنى بالاقتران بالزمان يعين كون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف وقوله مقترن باحدها اي باحد الازمنة الثلثة المقدم ذكرها مخرج للاسم لانه غير مقترن كما مر والمراد بالاقتران باحدها اقترانه بحسب الوضع الاول كما مر بيانه ويختص الفعل بقد الحرفية اذا كان متصرفا خبريا مثبتا مجردا من ناصب وجازم وحرف تنفيس نحو قد يقوم وهي معه كالجزء فلا يفصل منه بشيء الا بالقسم كقوله فقد والله بين لي عناني وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد يحذف ما بعدها لدليل كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي كان قد زالت وانما اختص بها لانها لمعان لا تصلح الا له وهي ستة احدها تقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة الثاني التحقيق نحو قد يعلم الله الثالث التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وسياتي مزيد كلام على هذه المعاني في حديقة المعاني المفردات ان شاء الله تعالى الرابع التكثير حكى ابن سيده قد كنت

في خير فغير في بعض لغرف واليه اشار في التسهيل بقوله وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها قال ابن هشام وهو غريب وحمله على خلاف ذلك الخامس التكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد والاحسن الاستشهاد على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب السادس التوقع نحو قد يقدم المسافر ومع المضارع واضح واما مع الماضي فاثبته الاكثر وقال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ويختص بالفعل لانها لنفي الفعل وهو معنى لا يتصور الا فيه وهي مختصة بالمضارع كما سياتي والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية اي يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة لانه انما يكون ملحوظا باعتبار انه آلة للغير محتاج الى ملاحظة الغير من حيث انه متبوع له فلا يكون مستقلا كالابتداء الذي هو مدلول من في قولك سرت من البصرة فانه لا يتصور ولا يتميز الا بذكر السير والبصرة ولا يتعقل الا بتعقلهما وقس على ذلك سائر معاني الحروف واما الابتداء الذي هو مدلول لفظ الابتداء فهو معنى مستقل ملحوظ للعقل بالذات يمكنه ان يحكم عليه وبه ولا ترد الاسماء الموضوعة للنسب لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية هذا وتحقيق المقام يتوقف على تمهيد مقدمات احديها ان وضع الحروف كلها من وضع العام للموضوع له خاص وان وضع الاسماء الموضوعة للنسب انما هو من قبيل وضع العام للموضوع له عام الثانية ان النسبة بين الامرين انما تتعقل بتعقلهما ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا غايته ان افراد النسب ليست الا حصصا لها لا افرادا حقيقة اذ مفهوم الكلية والجزئية مخصوص بالمعاني المستقلة الثالثة ان مدار كون مدلول اللفظ مستقلا بالمفهومية منه على احد امرين اما ان يكون ملحوظا بالذات لتعرف احواله لا بالتبع بان يكون آلة لملاحظة ما هو حالة من احواله او بان يكون اللفظ الدال عليه كافيا في احضاره في الذهن بحيث لا يتوقف على ذكر ضميمة وان لوحظ بالتبع اذا تمهد هذا فنقول انما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة بالمفهومية لانها لما كانت بموجب المقدمة الاولى موضوعة لنسب جزئية توقف تعقلها بمقتضى المقدمة الثانية على تعقل متعلقاتها المعينة ثم لما كان تعقلها آلة لملاحظة تلك المتعلقات ولم تكف الفاظ الحروف في احضارها في الذهن بل لا بد معها من الضمائم وهي الالفاظ الدالة عليها لم تكن مدلولاتها بمقتضى المقدمة الثالثة مستقلة بالمفهومية منها بخلاف مدلولات الاسماء الموضوعة للنسب فانها لما كانت موضوعة لنسب كلية يكفي في تعقلها تعقل متعلقاتها اجمالا وكانت هي كافية في احضار تلك المتعلقات كانت

مدلولاتها مستقلة بالمفهومية لكن لما كانت لا تستعمل في مفهوماتها الا مضافة الى متعلقات مخصوصة
لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات فاندفع ما يتوهم من اختلال حد الاسم بها
جمعا و حد الحرف منعا فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث وما بعده مخرج للاسم والفعل وقوله ولا
مقترن قيد لتحقيق ماهية الحرف لا للاحتراز به عن شيء ولا يجب في القيد ان يكون للاحتراز بل قد
يكون لتحقيق الماهية او للايضاح وقال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية لابن معط دارى انه
لا يحتاج في الحقيقة الى حد الحرف لانه كلمة محصورة ويعرف اي يتميز الحرف بعدم قبول شيء من
خواص اخويه الاسم والفعل المذكورة او غيرها وانما ميزه بذلك مع ان الحد مغن عنه تسهيلا على
المبتدي و تفهيما له لان حد الحرف مما طال فيه المحققون الكلام واضطربت فيه آراء الائمة
الاعلام ونحن بحمد الله قد اتينا بلباب التحقيق فعليك بالتمسك به فانه بذلك حقيق تنبيه
قال ابن الخباز في شرح الدرة ما معناه ان تمييز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص اخويه ردي
لانه يتوقف معرفة الحرف على تلك الخواص انما هو من حيث انها علامات وانما توقفها عليه من
حيث انها حرف فاختلفت الجهة فلا دور وهذا تقسيم للاسم من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان
تضم اليه قيود متباينة او متغايرة فقط ليحصل من انضمام كل قيد اليه قسم منه الاسم ان
وضع لذات اي معنى قائم لنفسه بقرينة مقابلة فاسم عين وقد يقال اسم شخص وهما بمعنى والاول
اشهر كزيد ورجل او وضع لحدث اي معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر فاسم معنى كضرب وقول بعضهم ان العين يطلق على المعنى نحو عين اليقين وعين الربا
فكيف يحمل قسيما للمعنى ليس بشيء لان العين مشترك بين الشخص والحقيقة تنبيه المراد بالقيام بالغير
كونه ناعتا له اي بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب او كونه حاصلا
في الغير ومختصا به بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا كالضرب في الضارب
او تقديرا كالاصوات القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالمجردات والصفات
القائمة بالمجردات والصفات القائمة بذاته تعالى فان شيئا من هذه الامور سوى الاجسام غير
مشار اليه بحسب الحس لكن كل واحد منها بحالة لو امكن الاشارة اليها لكانت الاشارة اليه عين
الاشارة الى محل فيه ان كان محلا لشيء وعين الاشارة الى محله ان كان حالا في محله واما تفسيره
بالتبعية في التحيز فينتقض بصفات الباري تعالى وصفات المجردات بل بالصفات الاعتبارية
للمتحيزات كذا قرره بعض المحققين فتامله او وضع لمنسوب اليه حدث نسبة تقييدية فمشتق

وهو

وهو اعني المنسوب اليه الحدث على وجه الحدوث وهو اسم الفاعل كضارب او على
وجه الثبوت وهو الصفة المشبهة كحسن او وقوعه عليه وهو اسم المفعول كمضروب او زيادة
موصوفه على غيره فيه وهو اسم التفضيل كافضل واما ان يكون ذاتا مبهمة باعتبار رفعها ان
يعتبر كونه زمانا للحدث وهو اسم الزمان او كونه مكانا له وهو اسم المكان او كونه آلة لحصوله
وهو اسم الآلة وانما قلنا انه متعين في هذه الثلثة باعتبار دون الصفات لان معنى مقام
مثلا مكان فيه القيام لا شيء او ذات ما فيه القيام بخلاف القائم فان معناه ذات ما له القيام
كذا قرره غير واحد من المحققين فتدبر والمراد بالذات هنا المستقل بالمفهومية لا ما يقوم بنفسه
ليدخل نحو مفهوم ومضمر مما يقوم بغيره من المشتقات وايضا مصدر آخر اذا رجع وهي كلمة
لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشيئين نحو جاء
زيد ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء
نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا تقال في شيء من ذلك وهو مفعول مطلق حذف عامله وسماعا
كما نقل او حال حذف عاملها وصاحبها اي وارجع الى تقسيم الاسم رجوعا او قول رجعا الاسم
ان وضع لشيء بعينه فمعرفة والمراد يستعمل في شيء بعينه وليس المراد التعيين الشخصي
بل التعيين بوجه ما وقيد الحيثية مراد اي يستعمل في شيء بعينه من حيث انه بعينه وحاصله الاشارة
الى معين عند السامع من حيث هو معين بوجه ما وبهذا تخرج النكرات عن التعريف لان معانيها
وان وجب تعينها عند السامع لكن ليس في اللفظ اشارة اليه بخلاف ضمائر الراجعة اليها فان
فيها اشارة الى ذلك التعيين وكذا المعرف بلام العهد اذا كان المعهود منكرا كما في قوله تعالى ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فان الاول نكرة والثاني معرفة ولا فرق بينهما الا
بما ذكرنا من الاشارة وعدمها ثم الشيء المذكور في التعريف اعم مما وضع له اللفظ كما في الاعلام
ومما وضع لما يصدق عليه كسائر المعارف وهذا مبني على ما اشتهر من ان المعتبر في المعرفة هو التعيين
عند الاستعمال دون الوضع سواء كان معينا في الوضع ام لا ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من
المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في الشخص بعينه اذ لا يصح
ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا
ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم وهو باطل اتفاقا
اذ لا يمكن ان يتصور الواضع اللغة اصطلاحا كل واحدة من المخصوصات التي يطلق عليها لفظ انا فوجب

اما ان يكون ذاتا ما اي ماهية
لا تقبل الا صالا ويسمى صفة
وهو اما ان يتصف اليه الشيء

ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده المعينة
دونه وقس عليه سائر المعارف سوى العلم ولهذا صرح العلامة التفتازاني بان ما سوى العلم
انما وضع لمعان كلية لتستعمل في افرادها المعينة هذا هو المشهور عن اهل العربية ونسب الى الجمهور
لكن انتقده بعض المتاخرين باستلزامه كون هذه الالفاظ الشائعة الاستعمال مجازات
لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا
وهذا مستبعد جدا كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز
الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان تمسك في ذلك بامثلة نادرة قال والحق ما افاده
بعض المحققين من انها موضوعة لكل واحد من جزئيات تلك المفهومات الكلية وضعا واحدا عاما
وتلك المفهومات جعلها الواضع آلة لملاحظتها عند الوضع فلا تستلزم الاشتراك ولا كونها مجازا
في شيء منها ولا وجود المجاز بدون الحقيقة وتعريف المعرفة محمول على ظاهره فتفهم والمعارف في
المشهور كلها سبعة بادخال المعرف بالنداء كما ذهب اليه ابن مالك واختاره المص ووجه الانحصار
فيها ان التعين المشار اليه في لفظ المعرفة اما ان يفيده جوهر اللفظ وهو العلم وهو اما جنسي ان كان
الحاضر المعهود جنسا وجهية كاسامة او شخصيا ان كان فردا منها كزيد او تفيده حرف وهو قسمان ما لا يحتاج
الى القصد وهو المعرف باللام وما يحتاج اليه وهو المعرف بالنداء او تفيده القرينة في الكلام وهو المضمر
او تفيده الاشارة الحسية الى الفه وهو اسم الاشارة او تفيده الاشارة العقلية الى نسبة معلومة
للسامع اما خبرية وهو الموصول او لا وهو المضاف لكن الاضافة الى غير معينة لا تفيده تعينا فهو المضاف
الى احدها الخمسة الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا تينا ولا غيره فخرج بالمعين النكرة
وما بعده بقية المعارف وهو نوعان كما علم شخصي وجنسي فالشخصي سماه نوعان اولوا العلم
كزيد وخرنق وما يؤلف كالقبائل كقرن والبلاد كعدن والخيل كلاحق والابل كشدقم والبقر كعراز
والغنم كهيلة والكلاب كواشق وينقسم الى مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد وفقعس
وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله اما من اسم عين كاسد وثور
او اسم معنى كفضل وزيد او من مشتق اما وصف الفاعل كحارث وحاتم وحسن المفعول كمنصور
ومحمد او غير ذلك وما وقع لابن معطي في الفية من ان محمدا مرتجل حيث قال ثم الذي منه اتى
منه مفرد مرتجل مثل له محمد فسهو ظاهر واما من فعل اما ماض كشمر وكعب او مضارع كيشكر
وتغلب او امر كاصمت بقطع الهمزة ليدل على نقل علم لبرية معينة وقيل هو علم جنس لكل مكان قفر

كاسامة

كاسامة وكسرت ميمه وسموع في الدرضتم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند نقلها كما قيل في شمس بن مالك
شمس بضم الشين واما من جملة اما فعلية كشاب قرناه او اسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قاسوه
ثم التقسيم الى مرتجل ومنقول هو راي الاكثرين وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يضر جهل اصلها قيل هو
ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة وهو راي الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه
النقل من محل آخر الى هذا وموافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد قالوا والتقسيم انما هو الى العلم بالنسبة
الى العلم لا الغالب واما فيما هو علم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وينقسم ايضا الى مفرد كزيد وهند والى
مركب وهو ثلاثة انواع مركب اسنادي كبرق نحره وشاب قرناها وحكمه الحكاية كقوله كذبتم
وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب ومزجي وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا
نزل ثانيهما منزلة تاء التانيث فيبنى الاول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيبنى على السكون كبعلبك
ومعديكرب واما الثاني فيعرب ما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه فيبنى على الكسر واضافي
وهو الغالب وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابي سعيد وحكمه ان يجري
الاول بحسب العوامل ويجري الثاني بالاضافة والعلم الجنسي مسماه ثلاثة انواع اعيان لا تؤلف
كالسباع والحشرات كاسامة وام عريط للاسد والعقرب واعيان تؤلف كهيان ابن
بيان للمجهول العين والنسب وابي المضا للفرس وامور معنوية كسبحان للتسبيح ويسار للميسرة
وبرة للمبرة وفجار للفجرة ثم العلم باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم وهو الذي لا يقصد
به احدهما كالمصطفى والمرتضى وتاج الدين في المدح وقفة ولطة وعائذ الكلب في الذم او كنية
وهو ما صدر باب وام كابي الحسن وام كلثوم وابي المضا للفرس وام عريط للعقرب
وزاد الرضي او ابن او بنت كابن آدمي وبنت وردان قال والفرق بينها وبين اللقب
معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى
بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف ان تخاطب باسمها ورد بعضهم
بقول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه لشوق كان يجذبني اليه فلما ان رايت
رايت فردا ولم ار من بنيه ابنا لديه قال فلاحظ في الكنية ما دلت عليه من المعنى الاصلي
وسلبه عن المكنى به واجيب بانه لعل مراد الرضي رحمه الله ان الكنية من حيث انها كنية
لا يعظم المكنى بها لا مطلقا وافادتها للتعظيم فيما ذكر ليس من حيث انها كنية بل لخصوص المادة
فلا اعتراض فتامل وقال شعبان في الفية
بكنية عظم وخير في اللقب

مدح او ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به

وقيل في تبت يدا ابي لهب تهكم او لاحتراز يعزي في وجهه او لان اسمه عبد العزى وقد
يكني الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين عليه السلام وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان
يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك كابي القسم واذا اجتمع الاسم واللقب اخر اللقب
عن الاسم لقبا غالبا لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي به
اولا لقطع لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله انا ابن مزيقيا عمرو وجدي
ابوه منذر ماء السماء ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ثم ان كان اللقب وما قبله مفردين
اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا زيد بطة وسعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم
كانك قلت هذا صاحب هذا الاسم ولم يجز عند البصريين او جمهورهم في ذلك الا الاضافة
واجاز الكوفيون فيه الاتباع والقطع بالرفع والنصب وهو الاولى لقولهم هذا يحيى عينان وانما
اذا لم يكونا مفردين فلا بد من الاتباع سواء كانا مركبين نحو هذا عبد الله بطة وصرح بعض المتاخرين
بجواز الاضافة اذا كان مجردا الاسم مفردا تثنيه حمل الاضافة في المفردين حيث لا مانع
كان يكون الاسم مقرونا بال كالحرث قفة او كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون
الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف قاله في التصريح
تتمة ومن العلم ما كني به عنه كفلان وفلانة فيجري مجرى المكني عنه واسماء الايام عند الجمهور اعلام
توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال للمح كالحرث والعباس ثم غلبت فصارت كالدبران
فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من معنى الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني والثالث
والرابع والخامس وذهب المبرد الى انها غير اعلام و لامها للتعريف فاذا زالت
صارت نكرات والاول صحيح واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين
كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول
غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ قاله الرضي ولا يبطل التصغير
العلمية سواء كان التصغير ترخيما او غيره وما قيل من ان التصغير الترخيم يبطلها مردود بقول الشاعر
وكان حريث في عطائي جاهدا يريد الحرث بن وعلة ولو كان منكرا لادخل عليه اللام قال
ابن جني قالوا وقد ينكر العلم وصوروا ذلك بوجهين احدهما ان يراد به مسمى كذا
وجعل منه قولهم لا زيد كزيد بن ثابت والثاني ان يراد به الصفة كقولهم لكل فرعون موسى
اي لكل جبار قهار لكل مبطل محق قال بعض المحققين ولا يخفى ان مدار التعريف هو الوضع فباستعمال

العلم

انف الناقة او احد هما كجا
نحو هذا زيد عايد الكلب هذا
عبد الله

المعلم في احد هذا المعنيين وهو مجاز قطعا لم يخرج عن كونه معرفة فالقول بتنكيره مبني على المسامحة
وهو حسن وقدم المص التمثيل للعلم بناء على انه اعرف المعارف وهو قول الصيمري وسيبويه
والكوفيين وفي ترتيبها اختلاف سياتي ذكره في اخر البحث ان شاء الله تعالى والثاني
من المعارف المعرف بالاداة نحو الرجل وكونها ال كهل هو مذهب الخليل والهمزة عنده اصلية
قطعية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وصححه ابن مالك ونقل عن سيبويه ما يوافقه
في كونها ال ايضا لكن يخالفه في اصالة الهمزة فهي عنده زائدة معتد بها في الوضع والمشهور
عنه انها اللام وحدها والهمزة وصلية جلبت قبلها لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت
مع ان الاصل في همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل ابو حيان هذا القول عن
جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين وتظهر فائدة الخلاف
في نحو قام القوم فعلى الاول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم تكن ثم همزة حتى
يقال حذفت بل لم يؤت بها لعدم الحاجة اليها لتحرك ما قبل اللام وذهب المبرد الى ان اداة
التعريف هي الهمزة وحدها وجلبت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فائدة قال
المرادي في الجنى اعلم ان من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزته اصلية عبر عنه بال ولا يحسن ان
يقول الالف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال وكذلك ذكر عن الخليل قال ابن جني كان
يقول ال ولا يقول الالف واللام ومن جعله اللام وحدها عبر باللام كما فعل المتاخرون ومن
جعله ثنائيا وهمزته همزة وصل زائدة فله ان يقول ال وان يقول
وهي على كل قول اما جنسية او عهدية او زائدة
فالجنسية ان خلفها كل من دون تجوز نحو ان الانسان لفي خسر فهي لشمول الافراد وان خلفها
بتجوز نحو انت الرجل ادبا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة وان لم تخلفها كل نحو وجعلنا من الماء كل
شيء حي فهي لبيان الحقيقة والعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة او معهودا ذهنيا
نحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا نحو اليوم اكملت لكم دينكم والزائدة نوعان
لازمة وغير لازمة فالاولى كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة
في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او لارتجالها كالسموأل او
لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل

للعهد الذهني تنبيه ال في البتة غير لازمة كما يشعر به ما في الصحاح حيث قال لا افعله بتة ولا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني والقاموس لمحمد بن يعقوب ونقل عن سيبويه انها لازمة مع كونها للتعريف وقطع الهمزة سماعي وال الثانية اي غير اللازمة نوعان واقعة في الفصيح بكثرة اولا فالاولى هي الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها كحرث وعباس تقول فيهما الحرث والعباس وهو متوقف على السماع فلا يقال في محمد واحمد المحمد والاحمد والثانية ضربان واقعة في شعر او شذوذ من النثر فالاول الداخلة على علم لا يلمح الاصل كعمرو ويزيد في قوله باعدام العمرو عن اسيرها حراس ابواب على قصورها وقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا واما الداخلة على الوليد فلمح الاصل والثانية كالداخلة على ما هو واجب التنكير كالحال في نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير وارسلها العراك وليخرجن الاعز منها الاذل على قراءة من فتح اليا ولم يعتبر الاذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف اي خروج الاذل ومن اعتبر ذلك لم يحتج الى دعوى الزيادة مسئلة اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي الماوى ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن والمانعون يقدرون له في الآية ومنه في الامثلة وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة قال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وقال ابو شامة في قوله بدات ببسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي فجوزا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب قاله في المغني والثالث من المعارف اسم الاشارة كذا بالف ساكنة للمفرد المذكر ويقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذا ذاؤه الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصور يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والالف في ذا والفاء اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح قاله في التصريح وفي الدر المصون اختلف البصريون هل عينه ولامه ياء فيكون من باب حيي او عينه واو ولامه ياء فيكون من باب طويت ثم حذفت لامه تخفيفا او قلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا الكلام على سبيل التمرين والا فهذا مبني والمبني لا يدخله التصريف وقال ابو حيان لو قيل بان ذا ثنائي الوضع نحو ما وان والالف اصل بنفسها غير منقلبة عن شيء اذ اصل الاسماء المبنية ان توضع على حرف او حرفين لكان مذهبا جيدا اهـ

اذا رفع الوجه والظهر والبطن ٢

فقيل

فقيل الدعوى قال ثم رايت هذا المذهب للتبريزي وللمحشي ونقله عن قوم انتهى والرابع من المعارف الموصول الاسمي نحو الذي للمفرد المذكر العالم وغيره والتي للمفرد المؤنث كذلك والخامس من المعارف المضمر نحو هو وسياتي الكلام على هذه الثلاثة مستوفى في المبنيات ان شاء الله تعالى فلينتظر تنبيه في الضمير العائد على النكرة اربعة مذاهب احدها انها نكرة مطلقا الثاني انه معرفة مطلقا الثالث ان رجع الى واجب التنكير كالذي في ربه رجلا فهو نكرة والا فمعرفة وانما قلنا ان رجلا في المثال واجب التنكير لانه تمييز والتمييز واجب التنكير الرابع ان رجع الى نكرة مخصوصة بصفة او حكم نحو مررت برجل كريم واخيه وجاءني رجل فضربته فهو معرفة والا فنكرة والحق ان الضمير العائد الى النكرة معرفة مطلقا لان التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة ولهذا يجري عليه احكام المعرف اتفاقا والسادس من المعارف المضاف الى احدها اي الى احد الخمسة المذكورة ولو بواسطة نحو غلام ابيك معنى مفعول مطلق اي اضافة معنى اي اضافة معنوية مفيدة معنى واحترز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لا تفيده تعريفا وانما يتعرف بالاضافة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما سياتي بيانه في باب الاضافة ان شاء الله تعالى والسابع من المعارف المعرف بالنداء نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند ابن مالك وازداد بالنداء وضوحا واغفل اكثرهم هذا النوع لكونه داخلا في المعرف بال بناء على ان تعريفه بها مقدرة وهو مذهب المتقدمين قال ابو حيان انه الذي صححه اصحابنا ولكونه فرع الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب واستظهره بعضهم والمفهوم من ظاهر قول سيبويه ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك واذا كانت الاشارة دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلان يكون معرفة ومعها المواجهة اولى واحرى قال وهو اظهر وابعد من التكلف فجعله قسما شائعا براسه اولى تنبيهات الاول كتب المصنف رحمه الله في الهامش تما اخر ذكره بعض المعرف بالنداء عن المضاف الى احدها للتدبر وعليه ما ورد وعلى ابن الحاجب اخر ذكر المضاف الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلذا ورد عليه ما اوردوه انتهى قال عصام الدين لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة الثاني هذا الترتيب الذي استعمله المصنف في المعارف لم ار من ذكره والذي عليه الجمهور ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام او النداء والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر

لا كنحو يا رجلا ١٢

انتهى يريد ان ابن الحاجب ٢

عن جميع المعارف فاوردوا عليه انه يلزم من ذلك صحة الاضافة الى المنادى ايضا والمنادى لا يضاف اليه اصلا فاخر المعرف ذكره فتم من ذلك مرام صاحب الفوائد الضيائية التفصي عن ذلك وهو لا يستلزم صحة الاضافة الى واحد ١٢

فهو في رتبة العلم ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة وعند ابن كيسان ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه وقد يعرض للمعرف ما يجعله مساويا او فائقا كقول من لا شركة في اسمه لمن قال له من انت انا فلان ومنه انا يوسف فانه لم يستفد بانا بل بالعلم كالموصول في قولك لمن قال لك من انت انا الذي فعل كذا ومن هذا القبيل سلام الله على من نزل عليه القرآن وعلى من سجدت له الملائكة وامن حضر برز منها وقد اختلف في اعرفها اختلافا كثيرا حتى قال ابن هشام سمعت من يقول انه قد قيل في كل واحد من المعارف انه اعرفها وقال ابو حيان لم يذهب احد الى ان المضاف اعرف المعارف **الثالث** قال غير واحد يستثنى مما تقرر اسم الله تعالى فهو اعرف المعارف بالاجماع انتهى قال بعض المحققين وقد يقال لا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام في التفاضل بين الانواع والا يكن الاسم وضع لشيء بعينه بل لشيء لا بعينه فنكرة كرجل وفرس وليست الا هنا للاستثناء كما قد يتوهم وانما هي ان قرنت بلا النافية نحو قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله **تنبيه** قال بعض المحققين تقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو لا منع الجمع ايضا لثبوتهما في المقرون بال الجنسية كاللئيم في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ومن ثمة جوزوا في الجملة بعده ان تكون حالا وصفة انتهى قال بعضهم وفيه نظر فان المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلو معا والاستدلال على الاجتماع بالمقرون بال الجنسية انما يتم لو كان تعريفه في اصطلاح القوم نكرة حقيقة كما انه عندهم معرفة حقيقة وكلامهم كالصريح او صريح في خلافه انتهى وايضا تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث **ان وجد فيه** اي في الاسم علامة **التانيث** وهي التاء المبدلة هاء في الوقف خلافا لمن زعم ان التانيث بالهاء وانها تبدل تاء في الوصل والالف المقصورة والهمزة التي قبلها مدة وهي عند البصريين بدل من الالف المقصورة ومذهب الكوفيين والزجاجي ان الهمزة ليست مبدلة من الالف وانما هي علامة التانيث

ومذهب الاخفش ان الالف والهمزة معا علامة التانيث ...

تاء بنت واخت والالف والتاء في نحو المسلمات ونحوه قاله في الكشاف وذهب الزمخشري الى ان الياء ايضا علامة التانيث في نحو ذي والاخفش والمازني في نحو قومي وتقومين والفاعل مستتر قال الرضي والاولى ان يقال في ذي هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث كما ان في اسم الاشارة ما هو

رافزاده

حرف واحد وانما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث انتهى ولو كان وجودها **تقديرا** اي مقدرا فما وجد فيه علامة التانيث لفظا كناقة وتقديرا كنار **فمؤنث والا** توجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا **فمذكر** وهو الاصل لدليلين احدهما انه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني انه لا يفتقر الا زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة وعلى هذا فكان الانسب تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريفه شمل على سلب تعريف المؤنث والسلب مسبوق بالايجاب في التعقل فجعل في الذكر كذلك **تنبيهات الاول** لا يتحقق التذكير والتانيث في الاسماء الا اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء لا يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكير حروف الهجاء لا يجوز الا في الشعر قاله المرادي في شرح التسهيل **الثاني** لا تقدر من علامات التانيث الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف وهي تقدر قياسا في الصفات المختصة بالمؤنث على وزن فاعل او مفعل كحائض ومرضع ان اريد الثبوت بتاويل شخص حائض وانسان مرضع عند سيبويه وبمعنى النسبة اي ذات حيض وذات رضاع عند الخليل لا لاختصاصها بالمؤنث كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضامر للاختصاص والمرضعة مع الاختصاص وسماعا في نحو العين والاذن قال الرضي ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة في هند وقديرة في قدر وانما الزائد على الثلاثي فلم يقدروا فيه التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة **الثالث** يعرف تانيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا وبقع في غيره شذوذا كما ذكر وبوصفه ونعته المعنوي لا الصناعي ليشمل النعت نحو وتعيها اذن واعية فيها عين جارية بكاس من معين بيضاء والخبر نحو ارك واسعة والحال نحو ولسليمان الريح عاصفة وبضميره نحو والشمس وضحاها وبالاشارة اليه نحو تلك الدار وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال فواعل بالمؤنث كفواعل من الصفات كطوالق وحوائض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها في المؤنث غالبا على افعل وقد جاء في المذكر قليلا كمكان وامكن ويعلم ايضا بلحاق علامة التانيث بفعله

المسند اليه نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق والمؤنث ينقسم الى حقيقي التانيث ولفظيه
فهو ان كان ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة كفاطمة وحبلى ونفساء او مقدرها كزينب
وسعاد فحقيقي التانيث ولا يكون الا حيوانا والا تكن ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة ايضا
كغرفة وصحراء وبشرى او مقدرها كما تقدم فلفظي التانيث وهو قد يكون حيوانا ايضا كدجاجة
ذكر وحمامة ذكر فائدة ان الاولى قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى فالاول كقوله
ترى رجلا منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا ذكر وحملا على معنى العضو والثاني كقول بعضهم
جاءته كتابي فاحتقرها فيما حكاه الاصمعي عن ابي عمرو وقال سمعت رجلا من اهل اليمن يقول فلان
لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته كتابي قال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب
قال الاحمق ومن تانيث المذكر حملا على المعنى تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر نحو قوله تعالى ثم لم تكن
فتنتهم الثانية اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل وهذا
التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد وقاله في الاشباه و
النظائر هذا تقسيم آخر للفعل الفعل ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض
كتب المقرر في الهامش كثيرا ما يقولون الفعل مقترن ويريدون الحدث اعني الفعل اللغوي وهو
المراد ههنا وقوله فماض خبر مبتدأ محذوف اي فهو ماض ويمكن ان يرد عليه ان الضمير حينئذ
راجع الى الحدث وليس هو المراد ههنا وقد يدفع بمراعاة الاستخدام انتهى كلامه والاستخدام
هو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره الآخر وبيانه ههنا ان الفعل له معنيان اصطلاحي
ولغوي فاراد به اولا اللغوي ثم اعاد عليه الضمير مريدا به المعنى الآخر وهو الاصطلاحي وينبغي ان
يراد بالحدث ح اعم مما هو مدلول مادة الكلمة او صيغتها لئلا يخل المقسم بحدث الامر فانه
حدثه مقترنا بالحال كاستراه وليس حدثه المقترن بالحال مادته بل مدلول صيغته كالسنية
بخلاف الماضي والمضارع فان حدثهما المقترن بالزمان السابق او المستقبل او الحال انما
هو مدلول مادتهما فيكون حدث الامر غير مندرج في الحدث الذي هو المقسم ويصح ان يراد بالفعل
الذي هو المقسم الفعل الاصطلاحي ويراد باقترانه اقتران حدثه تضمنا على التعميم المذكور
فتكون الاقسام داخلة فيه وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب ولما
يضرب ونحو ذلك من المضارع الذي انصرف الى المضي باداة كما سياتي ولا جمعه بان ضربت
ضربت وبعت واشتريت مريدا للانشاء ونحو ذلك مما الماضي فيه مصروف الى الحال او الاستقبال

نحو فعل

الا ان قال الشارح ... وهو الزمان ... [illegible]

نحو فعلوا انه لك فاتق ولا لته على ذلك ليس من حيث اصل الوضع وانما هي لعارض وسمي هذا الفعل ماضيا
باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه في التقسيم لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على بنائه ويختص
اي الماضي بلحوق احدى التاءات الاربع وهي راجعة الى تائين احداهما تاء التانيث
الساكنة وهي ملحقة متصرفا كان او جامدا الا افعل في التعجب وحبذا في المدح وما عدا وما خلا و
حاشا في الاستثناء وكعسى في قولهم كفى بهند ولا يقدح في كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت
تذكير فاعلها واختصت الساكنة به لانها انما سكنت للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء و
كانت اولى بالسكون لخفته بالتجرد لثقل الفعل بتركب معناه ابدا من الحدث والزمان والنسبة
بخلاف غيره فانه خفيف لبساطة معناه غالبا والمراد بالساكنة الساكنة بالذات فلا يضر تحركها
لعارض كالتقاء الساكنين نحو قالت امرأة العزيز وقالت اخرج بكسر الاول وضم الثانية في قراءة ابي عمرو
والتقييد بالساكنة للاحتراز عن المتحركة فانها تلحق الاسماء كقائمة والحروف كربت وثمت الا
ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء كلا حول ولا قوة
والثانية تاء الفاعل قال ابن مالك وتقييد هذه التاء باضافتها الى الفاعل اولى من تقييدها
بالاضافة الى المتكلم او المخاطب لان الفاعل يعمهما وذكره مانع من دخول تاء الخطاب اللاحقة
في انت فانها حرف وقد اتصل باسم فلو قيل بدل تاء الفاعل تاء الخطاب او المخاطب لدخلت
تاء انت فيلزم كون ما اتصلت به فعلا انتهى وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها فاعل
فلا بد لها من فعل وهو ما اتصلت به وهي تنقسم الى ثلثة انواع تاء المتكلم نحو ضربت بضمها وتاء
المخاطب نحو ضربت بفتحها وتاء المخاطبة نحو ضربت بكسرها فالتاءات اربع وهذا تفنن من المصنف
في العبارة وقد انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك كذا قيل وقال الشهاب البنا ... ري ان تبارك تقبل التائين تقول تبارك الله وتباركت يا الله وتباركت اسماء الله وهو حسن ان ساعفه
السماع والا فلا عبرة به اذ اللغة لا تثبت بالقياس او يقترن الفعل بزمان مستقبل
وهو بكسر الباء وفتحها والاول ارجح والثاني اشهر وهو الزمان الممتد من بعد زمن التكلم الى
آخر زمان الامكان او بزمان حال وهو زمان التكلم وليس هو قسما ثالثا من الزمان
خارجا عن الماضي والمستقبل بل هو اجزاء ملفقة من اواخر الماضي واوائل المستقبل وضعا
فمضارع فهو حقيقة في المستقبل والحال معا هذا قول وفيه اربعة اقوال اخر احدها انه
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثاني عكسه الثالث انه حقيقة في الحال ولا يستعمل في الاستقبال

اصلا لا حقيقة ولا مجازا الخامس انها للاستقبال الثاني عكسه الثالث الرابع عكسه وما ذهب اليه المصنف رحمه الله هو
المشهور وهو ظاهر كلام سيبويه على ما ذكره ابو حيان في الارتشاف قال ابن الحاجب في شرحه
على المفصل وهو الصحيح لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات
واختار الرضي القول الاول من الاقوال الاربعة وهو كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال قال
لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة
والمجاز وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بالمضارع المنصرف الى الحال والاستقبال العارض
كالامر ولا حجة بالصرف منه الى المضي باداة كلم ولما الجازمة ولو الشرطية غالبا واذ وربما
وقد التقليلية دائما والتحقيقية في بعض المواضع فانه ينصرف بذلك الى المضي لكن ليس ذلك باصل
الوضع فلا نقض وسمي هذا الفعل مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم
في ان كلا منهما تطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة فيفتقر الى التمييز
بينهما الى الاعراب فالاسم كما في نحو ما احسن زيدا ترفع زيدا اذا قصدت النفي وتنصبه اذا قصدت
التعجب وتخفضه مع رفع احسن اذا قصدت الاستفهام عما هو الاحسن منه والفعل كما في
نحو لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ترفع تشرب اذا اردت النهي عن الاول واباحة الثاني وتنصبه
اذا اردت النهي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وتجزمه اذا اردت
النهي عن كل منهما وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على المضارع
يميزها غيره ايضا كاظهار العوامل المقدرة من ان في النصب ولا الناهية في الجزم والقطع
في الرفع كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع فكان اصلا في الاعراب وذلك
فرعا فيه هذا قول ابن مالك قال وهو اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء
او مجاراة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور بمعزل عما يحتاج بالاعراب لاجله بخلاف
التي اعتبرتها قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين فان البصريين لا يسلمون
قبوله ويرون اعرابه بالشبه والكوفيون يسلمون ويرون اعرابه اصالة كالاسم وابن
مالك سلم وادعى ان الاعراب بالشبه لا اصالة **ويختص المضارع بالسين** اي تستقبل الا
فاللام للعهد وهي بمنزلة الجزء منه فلا تعمل بخلاف ما اذا لم تنزل وليست السين مقتطعة
من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معها اضيق منه مع سوف خلافا للبصريين
ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تنقل المضارع من الزمن

الضيق

الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف
استقبال قاله في المغني وانما اختص المضارع بها لانها تخلصه الى الاستقبال وهو معنى تخصيص
قال ابن هشام وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه
واقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها
على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في
سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر
الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود
الرحمة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك انتهى **ويختص بلم** وكذا
كل الجوازم وانما اختص بلم لانها بمعنى لا يصلح الا له وهو قلبه ماضيا وذهب قوم الى انها
تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضي باق فيه ووجهه بان المحافظة
على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له
نظيرا وهو المضارع بعد لولا والقول الثاني لا نظير له قال ابن مالك في شرح الكافية
وتمييز المضارع بلم مغن عن علاماته الاخر وان تساوت في الاختصاص به **ويختص بافتتاحه
باحدى زوائد انيت** اي الزوائد التي جمعتها كلمة انيت اي ادركت وانما
سميت زوائد لانها ليست اصلية في الفعل وتسمى حروف المضارعة واذا اريد
تمييز المضارع بها اشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا وفي النون
ان تكون للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا او للمعظم نفسه ولو ادعاء وفي الياء
ان تكون للغائب المذكر واحدا كان او اثنين او جماعة او لجمع الغائبات وفي التاء ان
تكون للمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة مذكرا كان او مؤنثا او للغائبة او للغائبتين
وبهذا يظهر ان تعبير المصنف بانيت انسب بالنسبة التضعيفية من تعبير غيره بنأيت وأتين
ونأتي وغير ذلك وانما اشترط هذا الشرط لان هذه الحروف بعينها توجد في الماضي
نحو اكرمت زيدا ونعست العلم ويممت عمرا وتممت الكتاب فلا يصح حينئذ ان
يتميز بها المضارع ولا يكون مختصا بها **او تقترن بالحال** وقد عرفت معناه فقط
بفتح القاف وسكون الطاء اي حسب **وضعا** فامر مخرج بقيد الوضع المضارع فانه وان
دل في بعض الاحيان على الحال فقط الا انه في اصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال

قوله المصنف في الحاشية قلت وهذا مخالف لما عليه جميع النحويين من ان الامر مقترن بالاستقبال فقط والا لزم تحصيل الحاصل قال شيخ شيوخنا العلامة محمد الحرفوشي في شرحه على تهذيب المصنف والحق ان يقال ان فسر الامر بطلب الفعل على جهة الاستعلاء كما هو عند ارباب الاصول فهو للحال كما ذكر وان فسر بانه حدث واقع في زمن الاستقبال فهو للمستقبل انتهى ولشيخنا الامام العلامة محمد بن علي الشامي اطال الله بقاه كلام في تحقيق المقام يستبين منه مغزى كلام المصنف بما لا مزيد عليه وهو غاية ما يقال فيه ونصه الحق عند النحاة ان الامر بالصيغة قسم من الفعل براسه لا مندرج تحت قسم المضارع وانه موضوع في اصل اللغة بالوضع النوعي على وجه القانون الكلي لطلب ادخال حقيقة الفعل او فرد منها منتشر في جنسه في الوجود على النحو الذي لذلك الفعل الا من الوجود من فاعل معين بالخطاب وان معنى الطلب مستفاد من نفس الصيغة بسبب وضعها له لا من لام الامر المقدرة والطلب لكونه نسبة يقتضي بطبعه التعلق بمطلوب فيتحصل معنى هذه الصيغة الا حدثين احدهما مسند في المعنى الى المتكلم وهو الطلب في الحال والآخر مسند في اللفظ الى المخاطب وهو متعلق الطلب بايقاعه في المستقبل والاول مدلول لهيئة الكلمة والثاني انما وقع قيداً له وان كان الغرض من افهام الاول هو التوصل به الى وقوع الثاني فمن نظر الى جانب اللفظ حكم بان الامر للاستقبال ومن نظر الى جهة المعنى حكم بانه للحال لكن الاول انسب بمصطلحات الفنون الباحثة عن الاحوال اللفظية والثاني اليق بتعارف العلوم المتكفلة بالمباحث المعنوية فالجري على خلاف ذلك خلط بين الاصطلاحين فان احتج على كونه للاستقبال على كل حال بانه انما يدل عليه بالتضمن لان دلالته عليه من جهة كونه فعلا وعلى الحال بالالتزام لان دلالته عليه انما هي لضرورة وقوعه انشاء لكن كلامنا انما هو في الزمان الذي يقترن به الحدث في الفهم من لفظ الفعل عارضناه بالمثل بان نقول هو انما يدل على الحال بالتضمن لان دلالته عليه من حيث كونه فعلا والمعتبر في فعليته انما هو الحدث الذي وضع له لا الحدث الذي اوقع عليه ما وضع له وعلى الاستقبال بالالتزام لان دلالته عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غاية ما في الباب ان رعاية جانب اللفظ اوجبت ان نقول انه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه لكلا الحدثين فتدبر هذا كلامه فتسمية هذا الفعل امرا اما عند المصنف فظاهر لكونه موضوعا لطلب الفعل على جهة الاستعلاء واستعماله عنده في غير ذلك مجاز كما صرح به في الزبدة واما عند النحويين فلاستعماله غالبا في طلب الفعل على جهة الاستعلاء ويعرف اي يميز

عن قسيمه

عن قسيمه بفهم الامر منه اي من نفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لتقم فانه وان فهم الامر منه لكن ليس من الصيغة نفسها بل من شيء من اللام والمراد بالامر المفهوم الامر اللغوي فلا يقال اخذ الامر فيما يعرف به الامر يستلزم الدور ولا بد مع فهم الامر منه من قبوله احدى نوني التاكيد الثقيلة او الخفيفة نحو قومن وقومن فلو فهم الامر من كلمة ولم تقبل احد نوني التاكيد فهي اسم فعل كنزال بمعنى انزل ودراك بمعنى ادرك او مصدر كضربا زيدا او حرف نحو كلا بمعنى انتهي او قبلتها ولم يفهم منها الامر فهي مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس بامر على الاصح بل على صورته تنبيه كل من نوني التاكيد اصل براسه عند سيبويه والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع ومعناهما التاكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ فكل في التصريح ويدل له قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا وهما من خصايص الفعل واما قوله اقائلن احضروا الشهودا فضرورة سوغها شبه الفعل وهو الوصف ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا وشذ قوله دامن سعدك ان رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا والذي سهل له انه بمعنى افعل واما المضارع فله حالات ذكرها في الدر وغيره احدها ان يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله تفتؤا تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤا او كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ او كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون الثانية ان يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما تذهبن فاما ترين ومن ترك توكيده قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي وهو قليل وقيل يختص بالضرورة الثالثة ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة الطلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا الرابعة ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله من عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث الخامسة ان يكون اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما وكقوله من تثقفن منهم فليس بآيب هذه تتمة تتعلق باحكام اقسام الفعل واذ قد تحققت مدلول

مدلول كل من الافعال فاعلم ان لكل احكاما تخصه فالفعل الماضي مبني وهو في الاصل
اذ الاصل في الافعال البناء لاستغنائها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني المعتورة عليها
وبناؤه على الفتح ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا لا يزيد على ذلك وبني
على الحركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو مررت بالذي
قام وشرطا وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك وحالا نحو جاء رجل قد ضرب وخص بالفتحة طلبا للخفة الا
اذا كان اخره الفا سواء كان منقلبة عن واو نحو غزا او ياء نحو رمى فان اصلهما غزو ورمي قلبت
الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيكون بناؤه على السكون للاعلال المذكور هذا مفهوم كلامه
وهو خلاف ما صرح به النحاة من ان المعتل الاخر مبني على الفتح تقديرا والسكون عارض ولهذا
اذا قدر سكون الاخر رجعت الواو والياء فقيل غزوت ورميت نعم وقع في شرح الزنجاني للعلامة
التفتازاني ما يوافق كلام المصنف ولعل المصنف منه اخذ فانه قال يبنى الفعل الماضي على الفتح الا اذا اعتل
اخره نحو غزى ورمى لكن تعقبه المحقق اللقاني في حاشيته عليه فقال في كون الفعل المعتل اخره مستثنى من قوله
على الفتح نظر لان وجود الالف فرع عن فتح ما انقلبت عنه فان قلت هو مستثنى باعتبار الالف
فانها الان اخره قلت قد استوفى البناء مقتضاه في الحرف الاصلي فلا يكون السكون في الالف
بناء انتهى وهو في محله او اتصل به ضمير رفع متحرك فيكون بناؤه على السكون ايضا نحو ضربت
بتثليث التاء كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وخرج
بقيد الرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه مفعول وليس كالفاعل في شدة الاتصال وبالمتحرك الساكن
غير الواو فهو في هاتين الحالتين مبني على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه او اتصل
به واو الجماعة فيكون بناؤه على الضم لمجانسة الواو نحو ضربوا واما نحو دعوا واشتروا فالاصل دعووا بواوين
اولاهما مضمومة واشتريوا بياء مضمومة فقلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم
حذفت الالف لالتقاء الساكنين هي والواو كذا قال غير واحد وظاهر انه لا يتعين ذلك بل يجوز
ان يقال استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين
هي وواو الجماعة وذهب بعضهم الى ان الماضي مبني على الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون
والضم عارضان اوجبهما ما مر قال بعضهم وهو التحقيق ولا ينافي ذلك قولهم الاصل في المبني السكون
لان ذلك في المبني من حيث هو وهذا في الماضي فقط قال بعض المحققين ويعارض القول بان نحو
ضربوا مبني على الضم تصريحهم عند الكلام على القاب البناء ان الضم لا يدخل الفعل وكذا الكسر فتأمل

والفعل

والفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث فيكون بناؤه على السكون ايضا نحو ضربت
سواء كانت ضميرا ام حرفا ولم يقيده بالمباشرة لانها لا تكون الا كذلك كيضربن من
نحو الهندات يضربن ويضربن النساء بني على السكون ردا الى الاصل من بناء الفعل لفوات
شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل
في البناء وذلك تعليل الحكمين معا بالحمل على الماضي المتصل بضمير رفع متحرك وتعليلهما فيما اذا كانت
النون ضميرا بان الضمير يرد الاشياء الى اصولها وفيما اذا كانت حرفا بالحمل عليه طردا للباب
وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم
تعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين وعزاه ابو حيان في شرح التسهيل الى
ابن طلحة وطائفة من النحويين ورد به على ابن مالك في دعواه الاتفاق على بنائه او اتصلت به
نون تاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مباشرة اي متصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا فيبنى على
الفتح كيضربن من نحو زيد ليضربن وليسفعا هذا مذهب الجمهور وعلة البناء تركيبه وصيرورته
معها كالكلمة الواحدة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله على الحرف ولا حظ للحرف في الاعراب
وقيل هو معرب مطلقا وان ما اتصل به نون التاكيد منه باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين
معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب
مقدرا كما في غلامي على ما ذهب اليه بعضهم وتقييده بقوله مباشرة احتراز عن المفصول منها ومن
الفعل بالف الاثنين او واو الجماعة او ياء المخاطبة فان الفعل باق على اعرابه معها نحو قوله تعالى ولا تتبعان
فان الالف حاجز لفظا ونحو لتبلون فلا يصدنك فان الواو في الاول حاجز لفظا وفي الثاني تقديرا
ونحو فاما ترين فان الياء حاجز لفظا وذهب قوم الى البناء مطلقا لانه اتصل به ما يختص بالفعل واما قوله
اقائلن احضروا الشهودا فضرورة كما تقدم واما ما حكي عن الامام ابي الفتح ابن جني من قوله دل هذا على
ان نون التوكيد لا تختص بالفعل فغريب ورد ابن مالك هذا المذهب ودليله بانه كان يلزم بناء المجزوم
والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لانها تختص بالفعل بل هي اليق من جهة انها ناسبت
لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا لا معنى لان معناها يصلح للاسم وهو التاكيد قاله المرادي في شرح التسهيل
الا يتصل به نون اناث ولا نون تاكيد مباشرة فمرفوع ان تجرد عن ناصب وجازم
اي عن كل ناصب وجازم والنكرة في الاثبات قد تكون للعموم واما قول ابي طالب
محمد تفد نفسك كل نفس ۞ اذا ما خفت من امر تبالا ۞ فعلى تقدير اللام وهو لام الطلب اي لتفد وابل

في وسط الكلمة ولا اعراب في الوسط ولو دخل عليها لزم

الوبال ابدلت الواو تاء كتاة لوائح وراث ووجاه تراث وتجاه واما قول امرء القيس اليوم اشرب
غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فليس قوله اشرب مجزوما وانما هو مرفوع ولكن حذف الضمة
للضرورة او على تنزيل ربغ من قوله اشرب غير منزلة عضد فانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل فكما
يقال في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربغ بالضم ربغ بالاسكان قال ابن هشام في شرح
الشذور وفيه امران احدهما حذف لام الطلب في الاول والثاني حذف حركة الاعراب
في الثاني وكلاهما مما اختلف في جوازه اما حذف لام الطلب فالذي حققه في المغني وصححه غيره
انه مختص بالشعر وقيل باطراده في نحو قل له يفعل وعليه الكسائي وقيل بجوازه بعد القول مطلقا وعليه ابن
مالك وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال في البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء
بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك وحذف الياء تخفيفا واجتزاء عنها بالكسرة واما حذف
حركة الاعراب فقيل بجوازه مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج
عليه آيات من القرآن منها قوله تعالى وبعولتهن في من قرأ بسكون التاء وقول الشاعر وقد بدا هنك
من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال الرواية
في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اسقى وقيل بالجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه
الجمهور قال ابو حيان واذا ثبت نقل ابي عمرو كان حجة على المذهبين قاله في الهمع وسيأتي
بيان الخلاف في رافع المضارع في الحديقة الرابعة ان شاء الله تعالى فلينتظر والا يجرد عن ناصب
وجازم فمنصوب بحرف واحد من اربعة سيأتي ذكرها في حديقة الافعال او مجزوم بحروف
سيأتي عدها ثمة وفعل الامر يبنى وهو على وفق الاصل كما تر وبناؤه على ما يجزم به
مضارعه المبدوء بتاء الخطاب فيبنى على السكون اذا كان صحيحا لم تتصل بآخره الف الاثنين
ولا واو الجماعة ولا ياء الواحدة المخاطبة نحو اضرب وانطلق واستخرج فان مضارعه يجزم بالسكون
الا اذا كان مضعفا كرد فيجوز تحريكه بالحركات الثلاث وبها روي قول جرير ذم المنازل بعد منزلة
اللوى والعيش بعد اولئك الايام وعلى حذف النون اذا اتصلت به احدى المذكورات
سواء كان صحيحا او معتلا نحو اضربا واغزوا واخشيا وارميا واضربوا واغزوا واخشوا وارموا
واضربي واغزي واخشي وارمي فان مضارعه يجزم بحذفها وعلى حذف حرف العلة اذا كان معتلا ولم
يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة نحو اغز واخش وارم فان مضارعه يجزم بحذفه
فان اتصلت به نون الاناث بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين يا هندات او نون

التوكيد

التوكيد بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين يا زيد كالصحيح في الموضعين هذا هو الاصح
عند جمهور البصريين وذهب الكوفيون والاخفش من البصريين الى انه مقتطع من المضارع
فهو معرب مجزوم بلام الامر الا انها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل
لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة واختاره ابن هشام في
المغني قال وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم
يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا
او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير
قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا
مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان
البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت
واعتقت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر
ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته فاذا ادعي ان
اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى ملخصا وقال الدماميني في شرحه لا اشكال
فان افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له على الزمان
بحسب الوضع من حيث انشائيته وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته
على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا
لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء
قال وكذا اذا قلنا بان الانشاء لا بد له من زمان حال كما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشاءات
لم يشكل الامر لانا نقول له زمنان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال
وزمن حدثه المسند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالانشاء نوعان انشاء
حدثه مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حال فقط وليست الحال من دلالته بل من ضرورة
وقوعه وانشاء حدثه مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال
من حيث هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المامور فهو مستقبل ولا شك انه
فعل بهذا الاعتبار انتهى وفيه بحث يظهر من مراجعة كلام شيخنا الذي اسلفناه عند ذكر الامر
في تقسيم الفعل فليرجع اليه هذا فصل في حد الاعراب والبناء وانواعهما الاعراب

لغة يطلق على معان كثيرة قال ابن فلاح في المغني وفي نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين خمسة اوجه احدها
انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله ع الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين فالمعنى ان الكلمة
على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه الثاني انه مشتق من قولهم
عربت معدة البعير اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل
اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه الثالث انه مشتق
من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب
فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر التغيير فسادا وان كان صلاحا في المعنى الرابع انه منقول من التحبب
ومنه امراة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع
الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان
اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية انتهى ويجوز
كونه من الوجه الثالث لعلاقة التضاد واصطلاحا على القول بانه لفظي اثر من حركة او حرف وسكون او حذف
يجلبه بفتح اللام وكسرها اي يحدثه العامل وهو ما اثر في اخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي بخلاف
ما لا يجلبه عامل كحركة النقل والاتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس اعرابا في اخر الكلمة من اسم
متمكن وفعل مضارع مجرد عن نوني الاناث والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواهما والتقييد بالاخر
بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز به عن شي اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الاخر خلافا للكوفيين والمراد به
الاخر حقيقة كدال زيد او منزلا منزلته كدال يد وكذا الافعال الخمسة فان علامات الاعراب فيها النون ونحوها
وليست اخر الكلمة ولا متصلة بالاخر بل بالضمير الذي هو فاعل لكن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر
واثنتا عشرة فان الاعراب فيهما في جزء الكلمة واما الجزء الثاني فقال ابن هشام الذي يظهر لي في الجواب
انه حال محل النون وهي بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون اخرا كما ان النون في نحو مسلمان
ومسلمون كذلك ولا يخفى ان ادخال ذلك كله انما هو بالعناية والا فالحد غير شامل له فالاحسن ان يقال في الاخر
وما نزل منزلته او في الاخر حقيقة او مجازا وانما كان الاعراب في الاخر لانه صفة المعرب وهي لا تكون
الا بعد تمام الموصوف لفظا اي ملفوظا به ويعبر عنه بالظاهر كزيد يقوم وان زيدا لن يقوم ومررت
بزيد فلم يقم او تقديرا اي مقدرا وجوده لمانع كالفتى يخشى وان الفتى لن يخشى ومررت بالفتى ولم يقم الفتى
حالا من الاثر وتقسيمه اليهما هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوي فخص المقدر بما الفه منقلبة عن ياء
مقدرة كنحو ملهى والمنوي بما الفه غير منقلبة عن شي كنحو حبلى وارطى وبغير الالف كغلامي فانه في الجمع ثم القول بان الاعراب

لفظ

لفظي هو اختيار ابن خروف والشلوبين والاستاذ ابي علي وابن الحاجب وذهب اليه ابن مالك وقال
انه مذهب المحققين وعلى القول بانه معنوي هو تغيير اخر الكلمة او ما نزل منزلته لاختلاف العوامل
الداخلة عليها لفظا او تقديرا قيل ويدل عليه انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركات وما يجري
مجراها اعرابا لم يضف الى الاعراب لان الشي لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهذا قول صادر
عمن لا تامل له لان اضافة احد الاسمين الى الاخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة في كلامهم باجماع
والاكثر ذلك فيما تقدرا ولهما لفظا او نوعا والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب
صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا هذا والقول به مذهب كثير من المتاخرين بل جعله ابن
ابان قول اكثر اهل العربية وتقسيمه الى اللفظي والتقديري هو المعروف ايضا كما في اللفظي وقسمه
بعضهم الى لفظي وتقديري ومحلي وفسر المحلي بموضع الاسم المبني بمعنى انه لو كان فيه كلمة معربة لظهر
فيها الاعراب تنبيهان الاول ما فسرنا به العامل هو معناه الاعم وهو الذي ينبغي ارادته هنا
لينطبق على عامل الاسم والفعل وله معنى اخص وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهذا انما ينطبق
على عامل الاسم فلا يصح ارادته في هذا الباب اذ المقصود تعريف الاعراب مطلقا سواء كان في الاسم
او في الفعل وبهذا يندفع ما توهمه بعضهم من استلزام الدور في تعريف الاعراب الثاني الاصل في
العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم والاصل فيه ان يعمل مع المعمول في النوع فان كان من
نوع واحد فلشبهه بما لا يكون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل ولا يؤثر العامل اثرين في محل واحد
ولا يجتمع عاملان على معمول واحد الا في التقدير نحو ليس زيد بجبان خلافا للفراء في نحو قام وقعد زيد ولا يمتنع
ان يكون للعامل معمولات قاله في الارتشاف فائدة الصحيح في الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة
كما جزم به ابو حيان خلافا لابن مالك في انه جزء منها وبعضها وذكر الزجاجي في اسرار النحو ان
الكلام سابق على الاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب ثم رات اشتباه
المعاني فاعربت او نطقت به معربا في اول تبلبل السنتها به ولا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام
كتقدم الجسم الاسود على السواد وان لم نر اليه خلافا للنحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المحققين
على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي
ان يضع الاعراب مقارنا للكلام قاله في الهمع وهو عند البصريين اصل في الاسماء فرع في الافعال
كما مر وعند الكوفيين اصل فيهما وعند بعض المتاخرين ان الفعل احق بالاعراب من الاسم قال
ابو حيان وهو من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة والاعراب جنس تحته انواع وانواعه

عند النحاة اربعة بالاستقراء رفع بحركة او حرف ونصب بذلك او بحذف وخفض بحركة
او حرف ويقال جر وجزم بسكون او حذف وانما كانت اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة
وهي ثلاثة وعن المازني ان الجزم ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب قال في الهمع وهو مذهب
الكوفيين وفيه نظر تنبيهان الاول التعبير بالانواع كما فعل اولى من تعبير بعضهم بالالقاب لان
حق الالقاب مساواة كل منها البقية والملقب ان يطلق كل منها على البقية كان يطلق الرفع والنصب
وعلى الملقب كان يقال الاعراب الرفع وكل منها ممتنع لاستلزام الاول حمل الشيء على مباينه والثاني
حمل الاخص على الاعم فثبت ان هذه الامور انواع داخلة تحت الاعراب وهو جنس لها لا انها القاب
له وهو ملقب بها قاله القاضي في شرح الشذور وغيره وانما قال اولى لامكان ان يقال ان من عبر
بالالقاب فمراده القاب الانواع فيصح التعبير بها ايضا الثاني خبر قوله انواعه مجموع قوله رفع
ونصب وجر وجزم لا مجرد الرفع والبواقي معطوفة عليه والا لزم ان يكون كل من الاربعة انواعه
وتحقيق ذلك ان العطف في الشائع يتأخر عن ربط الشيء بالمعطوف عليه وربط المعطوف عليه بشيء اذا
تقدم فيفيد ربط المجموع او الربط بالمجموع وما نحن فيه من قبيل الثاني لكن جعل هذا داخلا في المعطوف
مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في الاعراب لان المعنى المقتضي
للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعذر ذلك المستحق
مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل على الكل دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم جاء في
القوم ثلاثة ثلاثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل فيستحق المجموع اعرابا واحدا
الا انه اجرى على الاسمين دفعا للتحكم فليس هذا عطف بل صورته وما قيل من ان العطف
مقدم على الربط ليس بصحيح كذا قال عصام الدين في شرح الكافية وقدم الرفع كما فعله
كثيرون اذ هو اشرف لانه اعراب العمد ولا يخلو منه كلام ثم النصب لاشتراك الاسم
والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معمولا اصلا بالنسبة للمجرور ثم الجر
لاختصاصه بالاشرف وسيبويه قدم النصب لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر قال ابو حيان
ولو قدم الجر لانه مختص بالاسم الذي الاعراب فيه اصل لاتجه ايضا فالاولان من انواع الاعراب
وهما الرفع والنصب يوجدان في كل واحد من الاسم والفعل كزيد يقوم وان زيدا لن يقوم
اما وجودهما في الاسم فبالاصالة لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والفاعل والمفعول
لا يكونان الا اسمين واما وجودهما في الفعل فبطريق الحمل والتفريع على الاسم وذلك لقوة

عاملها

عاملهما بالاستقلال والثالث من الانواع وهو الخفض يختص بالاسم لان عامله لا يستقل
لافتقاره لما يتعلق به فلا يمكن حمل غيره عليه لضعفه والرابع وهو الجزم يختص بالفعل لكونه كالعوض
من الحرفية لما فاته من ثالث ركنه فجعل لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل
انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه كان باطلا
وذلك ان المنون محمول عليه قال ابو حيان والضرائر في ذلك ما حرره بعض اصحابنا ان التعرض
لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق التاء اواخر الماضي واشباه ذلك من
تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات وذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤالات
اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك وانما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع والذي
كان يجب قياسا هنا جر الفعل المضارع اذا اضيف اليه اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع
وجزم الاسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى
للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذف حركته بعد
حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلال من جهة واحدة
انتهى والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي
كيفية وهي في الاصل الهيئة التي يكون عليها الشيء حال وجوده والمراد بها هنا هيئة من شبه
الاعراب لا يجلبها عامل ولا تختلف باختلاف العوامل وليست حكاية او اتباعا او نقلا
او تخلصا من سكونين فقولنا من شبه الاعراب بيان للهيئة اي من الحالة التي تشبه للاعراب في
كونها حركة ضم او فتح او كسر او سكون وفي كونها في آخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها وعلى الثاني لزوم
آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وقد المصنف هذا قابل للحمل على القولين لكن الاولى حمله على الاول
كما فعلنا ليطابق حده للاعراب اذ هو لفظي كما عرفت ولاكثر انه محتمل على انهما حملناه لاحتياجه
الى زيادة فيه ليتم بها وان فهو ناقص تماما فاحملناه على الاول فلاحتياجه الى ما زدناه فيه من بيان
الكيفية وان انتقض بكل كيفية لا يجلبها عامل في الكلمة سواء كانت في اول الكلمة او في حشوها واما تقييد
بكونها ليست حكاية نحو من زيدا في جواب من قال رايت زيدا فان الصحيح انها ليست حركة اعراب
خلافا للكوفيين او اتباعا لما بعده كقراءة بعضهم الحمد لله بكسر الدال او نقلا كقراءة ورش الم تعلم ان الله
او تخلصا من سكونين نحو من يشاء انه يضلله كما ذكرناه وانه انتقض بذلك كله ايضا واما اذا حملناه
على الثاني فلاحتياجه الى تقييد الكيفية بكونها في الآخر وانه انتقض بما علمت واما تقييده بكونها لغير اعلال

[illegible]

وانما انتقض بقبل لزوم رعي الفتح للاعلال بقلب يائه الفا فان قلت كيف خفي على المصنف اختلال هذا الحد قلت الظاهر
انه قصد تعريفه تعريف اللفظ وهو قد اجيز فيه ان يكون اعم من المعرف كما قررنا تنبيهان الاول في الجمع
حمل البناء على آخر الكلمة ولا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم انتهى قال بعض المحققين وفيه نظر كيف وقد صرحوا
بان نحو يا حار ويا منصور مرخما على لغة من لا ينتظر مبني على حذف الضمة التي على العين دون اللام التي هي الآخر وكذا
نحو لا رجلين ولا مسلمين ويا زيدان ويا زيدون واحد عشرة وبعلبك وبين بين ويوم يوم
وبيت بيت وقوما وقوموا وقومي ومن اشبهها في البناء في هذه كلها واقع فيما نزل منزلة الآخر
فتدبر انتهى الثاني ليس المراد بقولهم الاعراب والبناء محلهما الآخر ان يكونا على الحرف الاخير من
الكلمة لان الحرف على ما قرر في محله ضمة والحركات والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الصفات
بل المراد انه لما كان يأتي عقيب الحرف الاخير بلا فصل بعض حروف المد سمى الحرف متحركا كانت حركته الحرف
الى مخرج حرف المد والضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به توهم
انها معه بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرف مد تاما فاعلمه انتهى من اللآلي الدرية
للشيخ شيخنا الحرفوشي رحمه الله وفيه كلام طويل اضربنا عن ذكره طلبا للايجاز ولما للبناء والاعراب جنس
تحته انواع وانواعه اربعة بالاستقراء ضم وكسر وفتح وسكون ويقال فيه الاصل السبب
و وقف وهو الاصل لخفته واستغنى بالاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين
في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها
لها اصل في التمكين كاول وكشبهها بالمعرب كضرب فائدة في المقصد تنبيهات الاول لم يفرق المصنف
في التعبير في جانبي الاعراب والبناء فعبر في الموضعين بالانواع وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب
بالانواع وفي جانب البناء بالالقاب ووجهه بعض شراح كلامه بانه انما لم يقل حركات البناء
والوقف انواعا لفقد ما يكون جنسا لها بالنظر الى ما حصل ذلك الحصل ان يكون جنس البناء منحصرا
في نوع واحد وهو السكون بالعقل فانهم قالوا الاصل في المبني السكون فما كان من حق البناء
ان لا يشمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل انتهى الثاني
انما سمي الاول ضما لانه ينشا من ضم الشفتين او لانه رفعهما ثانيا وسمي الثاني كسرا لانه ينشا من انجرار
اللحي الاسفل الى اسفل انجرارا قويا والثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم قاله في التصريح الثالث
اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس وهما قولان من غير ترتيب
والاول هو الاقوى قاله في التبيين وهو خلاف لا ثمرة له الرابع اختلفوا في القاب الاعراب و

المبنيات

المبنيات هل يطلق كل منهما على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبني مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب فمنهم
من قال لا يجوز الاطلاق وان قصدهما على الآخر لان المراد الفرق وذلك يعدمه ومنهم من قال يجوز مجازا
والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه ومنهم من قال يجوز اطلاق اسم البناء على الاعراب ولا ينعكس
قاله الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقته على المقرب وفي شرح الكافية للرضي اذا اطلق الضم والفتح والكسر
في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كفتحة قاف
قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر
مطلقا انتهى فائدة من انواع البناء وهما الضم والكسر يدخلان في كل واحد من الاسم والحرف
لخفتهما بدلالتهما على شيء واحد وانما لم يوجدا في الفعل لكونهما ثقيلين لاحتياجهما الى احدى
العضلتين او كليهما والفعل ثقيل كما عرفت فلم يجمعوا بين ثقيلين اما وجود الضم في الاسم فهو نحو
حيث وبنيت عند غير فقعس لافتقارها الى جملة افتقارا لازما وكان البناء على حركة فرقا بين ما اصله
البناء وبين ما طرء عليه للاشعار بان لها اصلا في الاعراب وكانت الحركة ضمة لشبهها بالغايات ووجه
الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت من ذلك كما منعت قبل وبعد
من الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي كذا قيل وفيه نظر و
قد تفتح للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث الثاء ومنها الضاد فيها عشر لغات
وقراءة بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر تحتمل لغة فقعس ولغة البناء على الكسر و
هي ظرف مكان اتفاقا قال الاخفش وترد للزمان ووافقه ابن هشام في المغني والغالب كونها في
محل النصب بالظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم
وجوز قوم وقوعها مفعولا به في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته قالوا ولا تكون ظرفا لانه تعالى لا يكون
في مكان اعلم منه في مكان ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وعلى
هذا فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا به لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به الا ان اول
بعالم في راي بعضهم وقال ابو حيان الظاهر اقرارها على الظرفية المجازية وتضمين اعلم معنى ما يتعدى الى
الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في هذا الموضع قال ابن هشام ولم تقع
اسما لان خلافا لابن مالك ولا دليل في قوله ان حيث استقر من انت راجيه حمى فيه عزة وامان
لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان قلنا هو نظير قولك
ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة انتهى قال ابو حيان والصحيح انها لا تتصرف

لكنها جرت بمن كثيرا وفي شاذ وبعلى ولبب والى ولدى ولم تجئ فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ انتهى
وسياق الكلام على لزوم اضافتها الى الجملة في بحث الاضافة ان شاء الله تعالى وأما وجود الكسر في الاسم فنحو
امس عند اهل الحجاز مطلقا ان اريد به معين ولم يضف ولم يعرف بأل ولم يكسر ولم يصغر وبني لتضمنه معنى لام التعريف
وكان البناء على حركة اشعارا بان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين
واكثر بني تميم يوافقهم الا في حالة الرفع فيعربه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الامس ومنهم من اعربه
مطلقا فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به معين ظرفا
كان مبنيا على الكسر بالاجماع لتضمنه معنى الحرف وقد نظم العلامة شرف المدرسين الشيخ عبد الرحمن بن عيسى
المرشدي شروط بناء امس فقال / جرد عن ال امس اذا شئت بناه / ولا تضف ولا تقل اميسا /
مصغرا او ازدن وعين / ظرفا فجامع لهذه بني / بالاتفاق عند كل العرب / وان فقدت واحدا فاعرب /
بلا خلاف في سوى الاخير / ومع خلاف بينهم شهير / في فقدك الاخير منها وحده / كامس خير من غد فقده / فساكنو الحجاز
قالوا بالبنا / ايضا كما لو كان ظرفا بينا / اما التميميون قالوا يعرب / ممنوع صرف في البعض مذهب / وبعضهم
اعربه منصرفا / فاشكر لنظم بالشروط قد وفى / قلت قد علمت ان اكثر التميميين يوافق الحجازيين الا في
حالة الرفع وغير الاكثر يمنعه الصرف مطلقا هذا هو المشهور عنهم فلا وجه لان يقيد البيت الاخير بحالهم
تخص في الاعراب بحال رفع فافهم الصواب وأما وجود الضم في الحرف فنحو منذ ولقطع التمثيل لوجود الضم في الاسم
فانها في لغة من جر بها حرف وفي لغة من رفع بها اسم وبنيت الاسمية لقطعها عن اضافة مرادة في المعنى لان
معنى قولك منذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة فقد تضمنت المضاف اليه كتضمن قبل وبعد عند الحذف وكان
البناء على حركة لما مر وكانت ضمة لشبهها بالغايات تنبيه قال ابن الدماميني في الغرة لم يبن من
الحروف على الضم الا منذ قال بعض المحققين وهو منقوض بنحو رب بالضم في لغة وبالكاف في ذلكم وذاكما وذلكن
والتاء في انتما وانتم وانتن والهاء في اياه واياهما واياهم واياهن وأما وجود الكسر فيه فنحو لام الجر
الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو لزيد قال الرضي ونقل فتحها مع جميع المظهرات والاخيران وهما الفتح
والسكون يوجدان في الكلم الثلث الاسم والفعل والحرف اما السكون فلخفته وأما الفتح
فلكونه اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل
باعمال العضلتين [illegible] والثاني انما يحصل بعضلة واحدة الجاذبة الى اسفل ه
تنبيه الكلم ليس جمعا للكلمة عند المحققين بل [illegible] جماعة لانه يجوز تذكير ضميره والغالب على الجمع التانيث
ولا اسم جمع عند البعض لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس

لدلالته

لدلالته على الماهية من حيث هي وهل هو افرادي او جمعي خلاف ذهب الى الاول جماعة تمسكا بقوله تعالى اليه
يصعد الكلم الطيب والمختار عند المحققين الثاني فهو لا يقع الا على فوق كلمتين وعند الاكثرين لا يطلق على ما دون
عشرة فوجود الفتح في الاسم نحو اين استفهامية كانت او شرطية وبنيت لتضمنها حرف الاستفهام
او الشرط وكان البناء على حركة لما مر وكانت فتحة لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ووجوده في الفعل نحو قام
وضرب وكان بناؤه على الفتح لما مر ووجوده في الحرف نحو سوف وبنيت على الحركة وكانت فتحة لما قلناه
في اين وهي مرادفة للسين لما مر وقال البصريون هي اوسع زمانا منها لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى
ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاه صاحب
المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو لسوف يعطيك قال ابو حيان وانما امتنع ادخال اللام على
السين كراهة توالي الحركات في لسيدحرج ثم طرد الباب قال ابن بابشاذ والغالب على سوف استعمالها
في الوعيد والتهديد وعلى السين في الوعد وقد تستعمل سوف في الوعد والسين في الوعيد انتهى ووجود
السكون في الاسم نحو كم سواء كانت استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت في نوعيها
لشبهها بالحرف وضعا ولتضمن الاستفهامية همزة الاستفهام والخبرية حرف التكثير انما حققه [illegible] نحو
رب ومن الجنسية وانما مقدرا واستوفى الكلام عليها في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى
ووجوده في الفعل نحو قم على ما مر عند جمهور البصريين كما مر ووجوده في الحرف نحو هل وقد تكون
حركات البناء مقدرة كتقدير الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى الا علي فائدة اذا جاء شيء مما اصله
فيه مبنيا فلا يسأل لم بني لسبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسأل ايضا عن سبب بنائه
عليه لذلك او على حركة ليسئل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما اصله
الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بني او على حركة سئل عنه ثلاثة اسئلة لم بني ولم عدل الى
الحركة ولم كانت الحركة كذا كما ذكرنا ذلك كله فيما مر من الامثلة هذا فصل في علامات الرفع علامات
الرفع وهو ما يجلبه عامله سواء كان لفظيا او معنويا وهذا هو النوع الاول من انواع الاعراب وهي
اربع بالاستقراء لا زائد عليها فان قلت ما وجه جمع المصغر بعلامة جمع الكثرة وعلامات كلها اربع وجمع الكثرة
اقله باتفاق النحاة احد عشر قلت قد يعتذر عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء
وانه اراد التنبيه على مسألة غريبة ذكرها السعد التفتازاني في تلويحه والمشهور خلافها وهي ان جمع الكثرة
والقلة متفقان باعتبار المبدأ مفترقان باعتبار المنتهى فمبدأ كل منهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة
ولا نهاية لجمع الكثرة قال وهذا ادق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات فيصح على هذا التعبير

من غير تجوز وبه تنحل اشكال اتفاق بعضهم على من قرء دراهم تقبل منه تفسيره بثلاثة ولا حاجة الى دعوى المجاز واستشكالها بعدم قبول تفسير من تشاطق كما في الالفاظ ما يقدر بالمجاز ومعلوم ان اربع احدها الضمة وهي الاصل لان الاعراب بالحركات اصل الاعراب بالحروف ومن ثمة لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها ولذلك قدمها والثانية الالف وهي فرع نائب عن الضمة عند تعذرها لكونها اخت الواو المتولدة عنها عند اشباعها اذ هما من حروف مد ولين فكان الانسب ان تقدم الواو عليها كما فعل صاحب الاجرومية وغيره لكنه اراد ان يرتب على تقديمها تقديم المثنى على المجموع في مواضع التي تنوب فيها هذه الفروع كما سيأتي فقدمها فما فعله ذلك عن فائدة والثالثة الواو وهي ايضا فرع نائب عن الضمة عند تعذرها لكونها متولدة منها عند اشباعها كما قلنا فهي تليها والرابعة النون وهي ايضا كذلك لكونها مقاربة للواو في المخرج ولهذا تدغم فيها ولكل من هذه العلامات مواضع تخصها فاما الضمة فيكون علامة للرفع اصالة في اربعة مواضع احدها الاسم المفرد والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة منصرفا كان نحو جاء زيد او غير منصرف نحو قال ابراهيم لمؤنث نحو جاءت هند او مذكر كان ظاهرة فيه الضمة او مقدرة كما كقام عمرو وقال موسى تنبيه قال بعضهم استشكل هذا الاطلاق بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات المثنى والمجموع ويمكن الجواب بان هذه القاعدة وامثالها غالبية وبان الالف واللام في المفرد للجنس وبان المراد بالمثنى ما يشمل المثنى حقيقة او حكما وكذا المجموع وثانيها الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة ليست عوضا كصنو وصنوان او نقص كتخمة وتخم او بتغيير شكل من غير زيادة ولا نقصان كاسد واسد او مع زيادة كرجل ورجال او مع نقص كرسول ورسل او معهما كغلام وغلمان تحقيقا كما مر او تقديرا كفلك فان الجمع والواحد فيه متحد ان في الصورة نحو في الفلك المشحون وترى الفلك فيه مواخر فالضمة فيه اذا كان مفردا كضمة قفل واذا كان جمعا كضمة اسد واما جنب فانهم لم يعدوه من هذا الباب وان امكن تقدير تغيير جنب مفرد كعنق والجمع ككتب وذلك لانه لم يسمع له تثنية فقوم ليدعي انه قصد والتغيير اللفظ عند اختلاف مدلولاته بل استعمل بلفظ واحد في الالات تثلاث بخلاف فلك فانه سمع تثنيته حيث قيل فلكان فدل ذلك على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف الاحوال في فلك الجمع سبيل المثنى تقدير فكان الفرق واضحا واما من ثنى جنبا فقد جمعه ايضا وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كون نحو باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير تغيير انتهى تنبيهان الاول ما ذكرنا من تقسيم هو تقسيم ابن مالك واعترض عليه بانه لا تحرير فيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم

من باب

من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي واجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه قاله في التصريح وفي الجواب الثاني نظر الثاني يرد على اطلاق المصنف ان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين واجاب بان هذه القاعدة وامثالها غالبية كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير حينئذ فائدة تان الاولى يفارق جمع التكسير جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة يختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع سلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله البوالبقاء ذكره في التصريح الثانية مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والقلة افعال وافعل وافعلة وفعلة ومطلق الصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة وغير ذلك كثير وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال بافعل وبافعال وافعلة وفعلة يعرف الادنى من العدد وسالم الجمع ايضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد الا ان افعل امثالا وافعلا وفعلة الجمع القليس وافعلة كجمل واحمال ونفس وانفس وفتية صدق والقذال واقذلة ومن جمعه الجمع المصحح كله كزيدون والهندات الكرام مقبلة وثالثها الجمع المؤنث السالم وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما او وصفا وعبر بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين وهو اولى ليشمل ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات وحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه ذلك كسجدات لا يقال يرد ذلك على تعبير المصنف لانا نقول التعبير به جرى على الغالب او ان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اي الجمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتاء من جمع المذكر ولا ما تغير فيه بناء مفرده لان صيغة صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسرا او انه لم يلتفت لما جمع بالالف والتاء من جمع المذكر او المكسر لقلته ودابهم المالوف ذكر ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر او ان المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفي في صحة المجاز فان قلت فيلزم ان يكون جمع المؤنث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما وعلى التقديرين يلزم المجاز على الالف والتاء جواز الاول قلت هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يدعى ان نحو اصطبلات وحبليات

جمع مؤنث سالم حقيقة عرفية لا مجاز **تنبيهان** الاول قوله الف لم مهيه للجمع كما قال بعضهم وجوز بعض المحققين
كونه صفة للمؤنث فانه موصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد **الثاني** اورد على قولهم جمع بالف
وتاء مزيدتين ان الذي جمع بهما هو المفرد وليس هو المراد في مقام الجمع المذكور واجيب بان الذي
جمع بهما معناه الذي وقع عليه الجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا
المفرد قبل ضم غيره ضابط الذي يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع احدها ذو التاء مطلقا
الا نحو شاة وشفة وامة وملة وامرأة وفلانة وقلة ونقل في امة اميات وامهات ويحتاج الى
نقل من العرب الثاني علم المؤنث مطلقا الا نحو قطام على لغة من بني واشترط ابن ابن ابي الربيع
العقل الثالث صفة مذكر لا يعقل كجذف صفة المؤنث والعاقل الرابع مصغره كجذف مصغر
المؤنث الخامس اسم الجنس المؤنث بالالف الا فعلاء فعلان او افعل غير منقولين الى الاسمية و
تجمع حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على القصر يايات
بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد يا آت بالاقرار بالهمزة **ورابعها** الفعل المضارع الذي
لم تتصل به ما يوجب بناءه كما مر ونقل اعرابه كما اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير
المؤنثة المخاطبة فيكون علامة رفعه ما سنعرفه ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع المذكور
صحيح الآخر او معتلة فاذا كان معتلا كانت الضمة فيه مقدرة كيدعو ويخشى كما سيأتي و
اما الالف فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة **في** موضع واحد وهو **المثنى** وحده المصنف
تبعا لابن هشام في الاوضح بقوله **وهو ما دل على اثنين واغنى عن متعاطفين**
قال شارحه فقوله ما وضع جنس وقوله لاثنين فصل اول مخرج لما وضع لاقل كرجل او لاكثر
كصنوان وقوله اغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين
وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمرين للشمس والقمر انتهى واعترض
بعضهم على هذا التعريف بانه صادق على الضمير في انتما وعلى اثنين واثنتين اذ هي مغنية عن
انت وانت وعن رجل ورجل وامرأة وامرأة وفي صدقه على الاخيرين بحث اذ ما صدق
كل من الاثنين فالاثنين ذات متصفة بالاثنينية مطلق دون التعرض لكونه رجلا وامرأة
فتدبر وزاد بعضهم في الحد قوله من لفظه احترازا عن القمرين والعمرين من الفاظ التغليب
فليس مثنى بل ملحق به وسكوت المص عن ذلك وعدم عده في الملحقات دال على ادخاله في
حد المثنى والمسئلة موضع خلاف فممن اخرجه من باب المثنى واو دخله في ملحقاته ابن مالك

في تسهيله

في التسهيل حيث قال وما اعرب اعراب المثنى مخالفا لمعناه او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق
به وقال ابن هشام والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم فيما حمل على المثنى
او وضع ذلك في بعض تعاليقه بزيادة فقال اخراج هذا النوع من باب المثنى لا يعرف لغير ابن
مالك ولا نجد احدا ذكره فيما حمل على المثنى سواه ولعلهم لشمول اسم المثنى وذلك انه جاز لعدا ان
قدر تسمية الشمس قمرا ونحوه انتهى فان قلت هذا انما يصح عند من لم يشترط اتفاق المعنى في التثنية
كابن مالك تبعا لابن الانباري واما عند من اشترطه فلا يصح وقد ذهب الى اشتراطه الاكثر
المتأخرين فلا يقال العينين للشمس والذهب ولحن الحريري في قوله جاد بالعين حين اعمى هواه
عينه فانثنى بلا عينين قلت قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص بناء على هذا القول يكون مجازا
وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وقال في شرح المفتاح واما
بيان التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوع منه فلم ار احدا حام حوله انتهى وقال الدماميني
في المنهل اقول يمكن ان يجعل ما نحن فيه من قبيل المشاكلة فعبر عن مدلول ابا بكر مثلا بلفظ عمر وعن
مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تحقيقا وظاهر كلامهم في المشاكلة ان جهة التجوز هي وقوع
مدلول هذا اللفظ في صحبة الآخر تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل ما العلاقة فيه المجاورة انتهى وكون
ما ذكره هو ظاهر كلامهم في جهة التجوز ليس على اطلاقه قال المحقق الشريف في شرح المفتاح المشاكلة
هي ان تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من
العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها و
ان لم تكن فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه به
وفي فصول البدائع والتحقيق ان عد الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه
باعتبار انها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال
والعلاقة تصحح الاستعمال فكيف تقبله انتهى **تنبيهات** الاول قال بعض المحققين ههنا اشكال وهو ان
التغليب مطلق من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل
معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة
في كل جمع والجواب ما اشار اليه المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو ان الجمع
انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وههنا اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي و
المجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في

جمع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط لحكميهما معنى واحداً عرفي يقصد اليه
بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ انتهى اقسام هذا النوع من نحو القمرين والعمرين سمع
بحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة لتغليب الاشرف كالابوين في تارة الاخف كالعمرين وتارة الاعظم نحو مرج
البحرين فالغ في الهمع وانما كان هذا من قبيل التغليب لان المراد بالبحرين الملح والعذب والبحر خاص
بالملح كذا قيل ودعوى اختصاصه به مبنية على المشهور والا فقد صرح جماعة من اهل اللغة ان البحر
هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا فهذا لا يكون من باب التغليب الثالث يشترط في كل ما يثنى عند
الاكثرين سبعة امور الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير فالعلم ينكر ثم يثنى واتفاق
اللفظ واتفاق المعنى وقد علمت ما فيهما وان لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء استغنا
بسيان وهذه الشروط تعتبر في الجمع ايضا كما صرح به في الهمع وغيره الرابع الاسم اذا ثنى
وكان صحيحا غير مهموز او منزلا منزلته لحقته العلامة من غير تغيير كرجلان وامرتان ودلوان وظبيان
وشذ اليان وخصيان او مهموزا فان كان ما قبل الهمزة الف زائدة والهمزة اصل اقرت
كقرآن في قراءة بضم القاف وتشديد الراء المهملة وهو النساك او بدل من اصل فاقرارها او
كساءان في اصله كساو وشذ كسايان او ملحقة باصل فقلبها واوا اولى كعلباوان في علباء
علباي بياء لتلحقها بقرطاس ثم ابدلت الياء همزة او بدل من الف التانيث كحمراوان في حمراء او كان
معتلا منقوصا لحقته العلامة من غير تغيير ايضا سواء رد ياءه كقاضيان في قاض او مقصورا فالفه ان كانت
زائدة على ثلاثة او بدلا عن ياء او مجهولة الاصل وامليت قلبت ياء كحبليان في حبلى وفتيان في فتى
ومتيان في متى مسمى به والا فواوا كعصوان في عصى وكذوان في كذا مسمى به وقد
ملحقاته اي ملحقات المثنى والمراد بها الفاظ شابهته في الدلالة على معناه وليست منه لفقد ما اعتبر
فيه من الشروط وهي خمسة الفاظ **كلا** للمذكرين **وكلتا** للمؤنثين ولا ينفكان عن الاضافة الا
ظاهرا او مضمر وانما يكونان ملحقين بالمثنى حال كونهما **مضافا** فان التذكير مبني على التغليب او التاويل
الى مضمر وهو ثلاثة الفاظ كلاهما ونا نحو كلانا وكلاكما وكلاهما وكلانا فلا تكون الالف فيهما علامة
للرفع ما لم يكونا كذلك واما اذا اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل نحو جاءني كلا اخويك ورايت
كلا اخويك ومررت بكلا اخويك وامّا اذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع اعربا بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما ووراء هذه التفرقة اطلاقان
احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة

بالحارث حكاه الفراء وغيره قال الرضي ولا ادري ما صحته انتهى وزعم بعضهم انها في لغة الجمهور معربان
بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما جرا ونصبا للتشبيه بالف على ولدى قال ابن مالك وفي لغة
كنانة دليل على ضعف هذا القول تتمة ولكون كلا وكلتا مفردا ان لفظا مثنيان معنى جاز في ضميرهما
الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى وقد اجتمع الامران في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما
قد اقلعا وكلا انفيهما رابي وقال تعالى كلتا الجنتين آتت ثم قال وفجرنا خلالهما قال ابن
طاهر وقوم لا يجيزون كلاهما قاما لانهم جعلوهما مثنى حقيقة **و**الثلاث الملحقات الاخر اثنان
للمذكرين **و**فرعاه وهما اثنتان في لغة الحجاز وثنتان في لغة تميم وكلاهما للمؤنثين ولم يقيدها
بما قيد به الملحقين السابقين لانها ملحقة بالمثنى مطلقا سواء اضيفت الى ضمير ام لا لان وضعها
وضع المثنى وان لم تكن مثنيا حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد لا يقال اثن ولا اثنة ولا ثنتة تنبيهات
الاول قيل هذا الاطلاق يوهم جواز اضافة الثلاثة الى كل ضمير وليس كذلك فانها لا تضاف
الى ضمير مثنى فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما او ثنتاهما قياسا على ثلاثتهم
لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه وقد اجبت عن
ذلك في شرح الارشاد واوردت ما ذكره الحريري في درة الغواص في هذا البحث وتكلمت
عليه فليرجع اليه الثاني الحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف كقو ويجيب
ويجر بالياء مثله ايضا كما سياتي ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف
للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الالف واللام جر بالكسر الثالث نون
المثنى لا يجوز الا كسرها مطلقا عند البصريين واجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء لا مع الالف
واجاز في بعضهم ضمها مع الالف لغة واما مع الياء فلا يجوز حكاه الشيباني وقيل من العرب
من يجعلها معقب الاعراب فعلى هذا تفتح مع الياء نصبا وتكسر جرا وحذفها للاضافة كثير وشبه
الاضافة في اثني عشر واثنتي عشرة ولتقدير الاضافة نحو رايت يدي ورجلي زيد وللتقصير القلة
مطلقا عند سيبويه والفراء خلافا للمبرد اذ قصر ذلك على قولك اللذا واللتا قال الرابع
والثاني **الواو** فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة **في** موضعين احدهما **الجمع المذكر السالم**
وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفرده ومن ثم سمي سالما وقد
يسمى بالجمع الذي على حد المثنى لشبهه له في كونه اعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم
بنون تحذف للاضافة وقد يقال له الجمع بالواو والنون تسمية له باشرف حاليه والجمع

ر وفي جانب لفظها الذي هو الاصل و اعربا بالحركات التي هي الاصل

على هجائين لكونه يأتي على وجهين تارة بالواو وتارة بالياء، وقال السخاوي في شرح المفصل وقد
عدّ بعضهم لهذه الواو ثمانية معان فقال هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة و
الرفع وحرف الإعراب والتذكير انتهى وفيه من المسامحة ما لا يخفى ويشترط في هذا الجمع ثلثة
شروط أحدها الخلو من تاء التأنيث فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الثاني أن يكون لمذكر
فلا يجمع نحو زينب ولا حائض الثالث أن يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علمًا لكلب سابق
صفة لفرس ثم يشترط أن يكون إما علمًا غير مركب تركيبًا إسناديًا ولا مزجيًا فلا يجمع نحو برق
نحره ومعديكرب وإما صفة تقبل التاء أو تدل على التفضيل نحو قائم ومذنب والأفضل فلا
يجمع هذا الجمع نحو جريح وصبور وسكران وأحمر قاله ابن هشام في الأوضح وينبغي تقييد تاء تقييدها
التأنيث بكونها غير عوض فلو كانت عوضًا من فاء الكلمة نحو عدة أو لامها نحو ثبة وجعلت
ما هي فيه علمًا جاز جمعه بالواو والنون كعدون وثبون، لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسير
كشفات أو يعتل لامه كدية فيلزم جمعه بالألف والتاء كديات هذا مذهب سيبويه وخالف
المبرد فقال لا يجوز في عدة إلا عدات ولا يجوز عدون الثاني قال ابن مالك المراد بالمذكر
المعنى لا اللفظ فإن تذكير الأسماء ليس شرطًا في هذا الباب بل الشرط خلوه من تاء التأنيث
فلو سميت رجلا بزينب وسعدى جاز أن يقال في جمعه زينبون كما لو سمي بزيد مؤنث جمع بالألف
والتاء كزيدات الثالث التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صغر نحو رجل وغلام جمع بالواو
بالواو والنون مع أنه ليس بعلم ولا صفة وذلك لأن التصغير وصف في المعنى قاله المرادي وكذا
المنسوب نحو بصري وبصريون الرابع وقع في الأوضح من التعبير بلفظ العاقل هو المشهور و
قال غير واحد الأولى التعبير بالعالم ليشمل نحو العالمون إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل لإيهام
العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوًا كبيرًا قيل وفيه أنه ليس قياسًا بل
مقصورًا على السماع صرح به في التسهيل وأنه جمع مجازي لجعل الواحد بمنزلة متعدد فتأمل
الخامس اشترط المازني في العلم أن لا يكون معدولا ولا يجوز في نحو عمر أن يجمع هذا الجمع
بل ولا يثنى ولا يجمع مطلقًا والجمهور على خلافه فإن قلت الاسم العلم إذا جمع زالت العلمية منه
ضرورة أن تثنية العلم وجمعه يقتضي إخراجه عن حقيقة كونه علمًا إذ يصير نكرة لأن العلم إنما يكون
معرفة على تقدير إفراده لموضوعه لكونه لم يوضع علمًا إلا مفردًا فهو دال على الوحدة والتثنية والجمع
يدلان على التعدد والوحدة والتعدد متنافيان قلت أجيب بمنع كلامهم أن الاسم إذا

كان

كان علمًا شرط صحة إيراد الجمع عليه وذلك بعد أن ينكر وليس المراد أنه يبقى علمًا ويجمع في تلك
الحال فيؤول الأمر إلى أن اشتراط وجوده شرط للإقدام على الحكم وعدمه شرط لثبوت ذلك الحكم
وقد نظم الدماميني في ذلك لغزًا فقال: أيا علماء الهند لا زال فضلكم / مدى الدهر يبدو في منازل سعده
ألم بكم شخص غريب لتحسنوا / بإرشاده عند السؤال المقصد / وها هو يبدي ما تعسر فهمه / عليه لتهدوه إلى
سبل رشده / فيسأل ما أمر شرطتم وجوده / لحكم فلم تقض النحاة بردّه / فلما وجدنا ذلك الأمر
حاصلا / منعتم ثبوت الحكم إلا بفقده / وهذا لعمري في الغرابة غاية / فهل من جواب تشفون
ببرده / السادس قال بعضهم إن أريد بالجمع المذكور ما هو جمع في الأصل وفي الحال ورد
عليه جمع جعلت نونه معتقب الإعراب نحو قنسرين فإنه يعرب بالحركات والياء ملتزمة كالأفراد
في مثل ذلك وإن أريد الجمع في الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء انتهى وأجاب بعض
المحققين باختيار الأخير ولا يضر خروج الجمع العلم لأنه شاذ السابع حكم الاسم إذا جمع
هذا الجمع كما إذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى إلا المنقوص والمقصور فإن آخرهما
يحذف لالتقاء الساكنين ثم يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف
نحو جاء القاضون ورأيت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل آخر المقصور دلالة
على ما حذف نحو وإنهم عندنا لمن المصطفين **وملحقاته** وقد مر معناها **وهي** أربعة أنواع
أحدها أسماء جموع وهي أولو بمعنى صاحب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو كقوله
تعالى ولا يأتل أولو الفضل منكم وكتب بواو بعد الهمزة حملا على أولاء (وكتبت أولاء) بالواو لئلا تشتبه بإلى **وعشرون**
وبابه وهو سائر العقود إلى التسعين بإدخال الغاية فكلها أسماء جموع وليس عشرون جمعًا لعشرة
ولا ثلاثون جمعًا لثلاثة وإلا لصح إطلاق عشرين على ثلثين وثمانين على تسعة لوجوب إطلاق الجمع
على ثلاثة فصاعدًا مقادير الواحد وعلى هذا القياس البواقي وأيضًا هذه الكلمات تدل على معان معينة
ولا تعيين في معاني الجموع كذا قال بعض المحققين وفي كلا التعليلين نظر أما الأول فإن
أريد الإطلاق على سبيل الحقيقة أو على سبيل المجاز فمسلم لكن بطلان الثاني ممنوع لجواز أن
يكون استعمال عشرين في ثلاثين على سبيل المجاز وقس على ذلك أخواتها وأما الثاني فإن
أريد أنه لا تعيين في الجموع أصلا من حيث أنها جموع فمسلم لكن لا يلزم منه عدم كون عشرين
جمعًا انتهى والأولى أن يقال هذه الأعداد متهمة من لا آحاد وحاصلة من تكرار الآحاد ولا
من تكرار مراتب الأعداد وهذه الأعداد كأولي في أنها لا واحد لها من لفظها ومن أجل

فالصحيح على [illegible] عدم جواز أن يكون عشرين
[illegible] على سبيل المجاز [illegible]
[illegible]
[illegible] على سبيل [illegible]

أصلا فهو ممنوع لجواز وضع الجمع
لشيء معين وإن أريد أنه لا تعيين
في الجموع م

الجموع المذكورة عالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم وهو سوى الله تعالى من الاجناس فزيد ليس عالما بل من العالم وانما
لم يكن جمعا للعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى سيبويه
ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وهذا قول
ابن مالك ومن تبعه وذهب كثير الى انه جمع لعالم فيكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط من حيث ان
عالما اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور الثاني جموع تصحيح لم يستوف
الشروط منها اهلون ووابلون جمع اهل ووابل لانهما ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا غير عاقل
الثالث جموع تكسير منها ارضون بفتح الراء جمع ارض وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وبابه وهو
كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو
تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم
وبنت لان العوض غير الهاء وشذ ظبون ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه الرابع ما سمي به منه او مما
الحق به منه او مما الحق به كزيدون علما وعليون اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع على بكسر العين واللام
مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو تنبيهان الاول يجوز في هذا النوع المسمى به ان
يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات ظاهرة على النون منونة ان لم يكن اعجميا
فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف ودون هذا ان يجري مجرى
هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون او | والاعراب بالحركات الثلث
مجرى عربون في لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره اليتراني وبعضهم يجري بنين وباب | منونة ودون هذا لزوم الواو
سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين بالتنوين على لغة بني عامر ودونه على لغة تميم قال وكان لنا
ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين وقال دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا
وبعضهم يطرد هذه اللغة اعني لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم
وكل ما حمل عليه الثاني نون الجمع المذكور وملحقاته مفتوحة وقد تكسر ضرورة وقيل من العرب من
يكسرها على الاصل وتسقط للاضافة وفي صلة كقراءة الحسن والمقيمي الصلوة بنصب التاء وفي الذي
كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم اي وان الذين وقيل لام ساكنة كقراءة من
قرا غير معجزي الله بفتح الهاء وفي شذوذ كقراءة الاعمش وماهم بضاري به وفي ضرورة
كقوله لو كنتم منجدي حين استغثتكم قال في الارتشاف والثاني الاسماء الستة وهي
ابوه واخوه وحموها انث الضمير لان الحم قريب المراة من زوجها كابيه وقد يطلق

رجل

على قريب الرجل من زوجته كابيها وصرح في القاموس باطلاقه عليهما بلا تفصيل وفوه
وهنوه وذو مال اي صاحبه لكن ذو يقتضي تعظيم ما اضيفت اليه والموصوف بها
بخلاف صاحب فيهما والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الاسماء كلفظ العبادلة في عرف
الفقهاء والمحدثين وبعضهم من عدها خمسة بنقص الهن مستدلا بجواز اتمامه والحق الجواز في
لغة قليلة ولقلتها وعدم شهرتها انكرها من انكر وكان على المصنف التنبيه على قلتها لئلا يتوهم
مساواتها لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب او لو حظي من الفضل بأوفر
نصيب وقال غير واحد الافصح فيه النقص اي حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا فيعرب
بالحركات الثلاث ظاهرة عليه قال ابن هشام وهذه اللغة مع كونها اكثر استعمالا
هي افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد فانها
حذفت لامها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت
بالحركات قيل وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح
التصريح به وقيل عن الفرج خاصة واحترز باضافة ذو الى مال عن ذو الموصولة فيلزمها الواو مبنية
على السكون لا على الواو خلافا لمن وهم وتسمى ذو الطائية لانها انما تكون في لغة طي وقد تعرب كذو
نحو قوله وحسبي من ذي عندهم ما كفانيا في رواية ذي بالياء فكان الاحسن تقييدها بما
في الكافية والعمدة لابن مالك لان الاحتراز انما هو عن ذو بمعنى الذي فاما على لغة اعرابها فانها
تجري ذو بمعنى صاحب فيتسع او خالها وانما تكون الواو علامة للرفع نيابة عن الضمة في هذه
الاسماء وكذا الالف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما سياتي حالة كونها مفردة فلو كانت
مثناة او مجموعة اعربت اعراب المثنى وذلك الجموع مكبرة فلو كانت مصغرة اعربت
بحركات ظاهرة وذلك في غير ذو اذ لا تصغر مضافة الى غير الياء وعدل عن قول كثير ياء
المتكلم لان تقييده بذلك كما قال ابن هشام حشو اذ ليس لنا ياء يضاف اليها سواها سواء
كانت الاضافة لفظا كما مر او تقديرا كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا اذ التقدير خياشيمها
وفاها فلو كانت مضافة الى الياء اعربت على الافصح بحركات مقدرة كما سياتي وكذا
تضاف الى الياء الا ذو فانها لا تستعمل الا مضافة لغير الياء بل لا تضاف للضمير اصلا
واما قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ او لحن وزاد بعضهم قيدا رابعا
وهو ان تكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات وهو مستغنى عنه

بقيد الاضافة فقيل وقد يستغنى عن ذكر هذه القيود بالنطق بالاسماء المذكورة كذلك واعتذر
عمن لم يذكرها بذلك وهو غير سديد اذ لا استغناء عن ذكرها لان النطق بها كذلك يوهم
ان الشرط اضافتها الى ضمير الغائب خاصة فلذلك لم يكتف المصنف رحمه الله به بياء بالمثال
وكذا ابن الحاجب مع اكتفائه به في غيره لعدم الاكتفاء بنطق فوه كذلك عن تقييده بالخلو عن
الميم صحيح فان لم يخل منها اعرب بالحركات الظاهرة مع التضعيف ميمه ودونه منقوصا وبحركات
مقدرة مقصورا كعصى ولك تثليث فائه تضعيفا وقصرا ونقصا واتباعها لميمه فهذه عشر
لغات كاملة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وغيره واقتصر في التسهيل على تسع بتنبيهان
الاول ما ذكر من اعراب هذه الاسماء بالحركات مقدرة حال اضافتها للياء وقال بعض المحققين
لا يظهر فيه فائدة اذ الفرق بينه وبين سائر الكلم الا ان يقال لو قيل في حال النصب فاتى لوجب الحكم بان
الياء في اعراب او بدل منه فقيل في مطلق عم ان الياء المدغمة في الاحوال الثلثة
على نحو واحد وان اعرابه على ما كان عليه في حال افراده ودون حال اضافته انتهى وقد يقال في
الفرق ان الياء في اعيدت حال الاضافة لتلائم الاسم المتمكن على حرف واحد
كيد فهذه مستقى فتدبر الثاني لا يختص النقص بالهن بل يكون في الاب والاخ والحم نقله ومنه
قول رؤبة بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم وحكى ابو زيد جائني اخك
والفراء هذا حمك وقصرهن واولى من نقصهن كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل وقولهم للمرأة حماة حكاه الاصمعي **واما النون** فتكون
علامة للرفع نيابة عن الضمة **في الفعل المضارع المتصل به** ضمير رفع لمثنى وهو الالف
سواء كان ذلك الضمير حاضرا او غائبا والنون بعده مكسورة غالبا وقرى الغداني بفتحها وتزر
فاتحها بفتحها **او لجمع** وهو الواو وكذا **او لمؤنثة مخاطب** وهو الياء والنون بعدهما
مفتوحة نحو **يفعلان** بالياء المثناة التحتية للاثنين الغائبين **وتفعلان**
بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين والاثنتين المخاطبتين والغائبتين **ويفعلون**
بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور المخاطبين **وتفعلين** للواحدة المخاطبة وتسمى هذه الافعال
الامثلة الخمسة لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي
امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن نحو يذهبان ويستخرجان ونحوهما
وكذلك الباقية وانما حسبوها خمسة نظرا الى لفظها كما هو الانسب نظرا للمعنى ولو عبر المصنف هنا بكذا

الى يفعلون وتفعلون بالتاء المثناة الفوقية للذكور

وانما

ولم يصرح بالضمير لكان اولى ليكون الالف والواو اعم من ان يكونا ضميرين نحو الزيدان يفعلان
والزيدون يفعلون او علامتين نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة فلا
تكون الا ضميرا **فصل في علامات النصب وعلائم النصب** وهو ما يحدثه عامله سواء كان
العامل اسما او فعلا او حرفا **خمس** لا زائد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احدها **الفتحة**
وهي الاصل لما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها **والثانية الالف**
وهي فرع نائب عن الفتحة الا عند تعذرها لكونها ناشئة عنها عند اشباعها فهي بنتها **والثالثة**
الياء وهي ايضا فرع نائب عند تعذرها لكونها اختا للالف فناب كاختها **والرابعة الكسرة**
وهي ايضا كذلك لكونها اصل الياء التي هي علامة النصب في بعض المواضع فنابت حملا على فرعها
والخامسة حذف النون وهو ايضا فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لانه لما كان ثبوتها
علامة للرفع لم يبق الا ان يكون حذفها علامة للنصب ولكل من هذه العلامات مواضع تخصه
فاما الفتحة التي هي الاصل فتكون علامة للنصب **في** ثلاثة مواضع احدها **الاسم المفرد**
المقدم ذكره سواء كان منصرفا كرايت احمد ظاهرة فيه الفتحة كما ترى او مقدرة كرايت موسى
والثاني الجمع المكسر المقدم بيانه منصرفا كان كرايت رجالا او غير منصرف
كدخلت مساجد ظاهرة فيه الفتحة كما ترى او مقدرة كقوله تعالى واتخذوا الايامى منكم **والثالث**
الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب من نواصبه الآتي ذكرها ولم يتصل مع ذلك باخره شيء
يوجب بناءه او ينقل اعرابه كما مر صحيحا كان آخره نحو لن يضرب او معتلا نحو لن يخشى فالفتحة
في هذا مقدرة كما سياتي بيانه **عن الفتحة في** موضع واحد وهو الاسماء **الستة**
المقدم ذكرها نحو رايت اباك الى آخرها **واما الياء** فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في
موضعين وهما **الجمع والمثنى** المذكر السالم المقدم ذكرهما **وملحقاتهما** وقد مر
ذكرها نحو رايت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل الياء في الاول وكسره في الثاني ورايت
الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما وعددت عشرين من الدراهم وقس على ذلك **واما**
الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة **في** موضع واحد وهو **جمع المؤنث**
السالم المقدم بيانه نحو رايت الهندات وحمل عليه اولات وهو اسم جمع لا واحد له
من لفظه بل من معناه وهو ذات بمعنى صاحبة نحو وان كن اولات حمل وكتبت الواو بعد
الهمزة حملا على مذكره اولو او ما سمي منه كعرفات وانما نصب هذا الجمع بالكسرة حملا

كرايت زيدا او غير منصرف

واما الالف فتكون علامة للنصب

للنصب على الجر كما اصله وهو الجمع المذكر السالم وقضية اطلاقه ان الكسرة علامة للنصب فيه وان كان
محذوف اللام كسنة ولغة وهو ما ذهب اليه البصريون وذهب بعضهم الى ان المحذوف لامه اذا لم ترد
اليه اللام في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة وابن مالك في التسهيل على ان ذلك لغة والكسرة فيه اعراب
خلافا للاخفش والمبرد في انها بناء واما حذف النون فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة عند
تعذرها في موضع واحد وهو الافعال الخمسة المقدم ذكرها نحو الزيدان لن يفعلا وقس على ذلك
واما قوله تعالى الا ان يعفون فالواو فيه لام الكلمة والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات ووزنه يفعلن
فلهذا لم تحذف عند دخول الناصب بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير لجماعة المذكرين والنون
علامة الرفع فتحذف عند دخول الناصب فتقول لن يعفوا قال تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى واصله يعفوون
بواوين اولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة
فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الاولى ثم دخل الناصب فحذفت النون فوزنه يفعو
يفعوا وانما خصت الاولى بالحذف دون الثانية لانها جزء الكلمة والثانية كلمة وحذف جزء الكلمة اسهل
من حذف كل ولانها آخر الفعل والحذف بالاواخر اولى ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية وحذف
ما لا يدل اولى من حذف ما يدل ولهذه الاوجه الثلاثة حذفوا لام الكلمة في غاز وقاض ونحوهما
دون التنوين لانه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بانه آخر زيد وجهار الغا وهو اتبع
والياء معتلة قاله ابن هشام في شرح الشذور **تنبيه** قال ابن هشام في شرح اللمحة سميت
الافعال المذكورة خمسة على ادراج المخاطبين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة انتهى قال
بعض المحققين وفيه بحث من وجهين احدهما ما قدمناه من ان عدها خمسة نظرا الى اللفظ هو
الانسب بنظر الفن والثاني ان تسميتها خمسة ليس مبنيا على ادراج المخاطبين فقط تحت المخاطبين
بل على ادراج الغائبتين ايضا تحت المخاطبين كما علم مما مر في علامات الرفع ومن هنا توجه القدح
في قوله والاحسن ان تعد ستة اذ الاحسن على رأيه بناء على مبناه ان تعد سبعة انتهى **فصل**
في علامات **الجر وعلامات الجر** وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل حرفا ام اسما **ثلث** لا زائد
عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احديها **الكسرة** وهي الاصل في بابها لما مر ولذا قدمها
والثانية الياء وهي فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لانها نشأ عنها عند اشباعها فهي
بنتها فقامت مقامها **والثالثة الفتحة** وهي ايضا فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها
لان الكسرة نائب عنها في جمع المؤنث السالم فكافاتها هنا **فاما الكسرة** فتكون علامة

للجر

للجر اصالة **في** ثلاثة مواضع احدها **الاسم المفرد والثاني الجمع المكسر** المتقدم ذكرهما
المنصرفين بفتح ما قبل الياء صفة للمفرد والجمع واما غير المنصرفين فجرهما بالفتحة كما سيأتي
والمراد بالمنصرف ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكنية وجر بالكسرة
وقد تلخص مما مر الى هنا ان الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين يرفعان بالضمة وينصبان
بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا
ومررت بزيد ورجال وما عدا ذلك فرع كما اتضح ويتضح **والثالث الجمع المؤنث
السالم** وهو يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاء الهندات ورأيت الهندات
ومررت بالهندات وكذا ما حمل عليه **واما الياء** فتكون علامة للجر نيابة عن الكسرة **في**
ثلاثة مواضع احدها **الاسماء الستة** المقدم ذكرها فتلخص انها ترفع بالواو وتنصب بالالف
وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو المشهور من اقوال عشرة ذكرها ابو حيان في تذكرته
وشرحه على التسهيل هو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين
ورد بان الاعراب زائد على الكلمة فيؤدي في ابيك وذي مال الى بقائه على حرف واحد ولا نظير لذلك
وذهب الرضي بانه لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح
للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع انتهى قالوا وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما اعربوا المثنى والمجموع بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا
يكون بينهما وبين الآحاد منافرة تامة ولان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا انها اقوى
منها لان كل حرف علة كحركتين فكرهوا ان يستبدا المثنى والمجموع الفرعان عن المفرد بالاعراب
بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب
بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف ... وانما اختاروا الاسماء ستة
لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء
ستة لمشابهتها لهما في ان معانيها منبئة عن التعدد كالاخ للاخ والاب للابن مع وجود حرف
صالح للاعراب فيها واخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف وخصوا ما ذكر بالاضافة لتقوى المشابهة
بظهور التعدد وقال ابو حيان والصحيح انها معربة بحركات مقدرة في الحروف وانها اتبع فيها
ما قبل الآخر للآخر فاذا قلت قام ابوك فاصله ابوك بوزن فرسك ثم اتبعت حركة

علل بالصلح للاعراب من سنخها اي علامات التثنية والجمع لذي من سنخ المثنى والمجموع

الياء لحركة الواو وصار ابوك فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت
اباك فاصله ابوك بوزن فرسك قيل فحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل
ذهبت حركة الباء الى حركة الواو ثم انقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا قلت
مررت بابيك فاصله بابوك على وزن بفرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو وصار بابوك
فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء كما انقلبت
في ميزان قال وهذا الاتباع وجد نظيره في امرؤ وابنم على اجود اللغتين فيهما فتقول هذا ابنم
وامرؤ ورايت امرأ وابنما ومررت بابنم وامرئ وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى ان امرأ وابنما معربان من مكانين فالحركة في الراء والنون ليست اتباعا لحركة الهمزة و
الميم واللغة الاخرى فيهما فتح الراء والنون في الاحوال الثلثة ولم يسمع تانيث ابنم
ولا جمعه بالواو والنون ولا تكسير قال وهذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر للاخر هو مذهب
سيبويه والفارسي والجمهور من البصريين واصحابنا انتهى قال الدماميني ولا خفاء بما في
هذا التقدير من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة النقل من غير داع اليه تنبيه لا يرد
على ما تقرر ما وجد بيد اليهود بخط امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام كتبه علي بن ابو طالب
قيل لان خط ذلك عليه السلام كان بالكوفي والياء فيه قريبة من الواو في الشكل فاشتبه على من
قرا خطه عليه السلام الياء بالواو فظنها واوا وانما هي ياء وهذا الخط المعروف الان انما
هو حادث قال ابن خلكان اول من نقل هذه الطريقة من الخط الكوفي وابرزها في هذه الصورة علي بن
مقلة الوزير انتهى وقيل هي ياء وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قابل بن حجر من محمد
رسول الله الى شيخ المهاجرين ابو امية قال ابن الوردي في شرح التحفة الوردية ويحتمل
ان الواو في ابو هنا انما هي تنبيه على الاصل في الخط ولا ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة
والزكوة فاعرفه فهو حسن انتهى وفي شرح الكافية لابن مالك يمكن ان يكون من الحكاية كتب
بواو في خط الصحابة فلان بن ابو فلان بالواو وكانه قال فلان بن المقول فيه ابو فلان
والمختار عند المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرأ الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا
مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق منقلب عن واو انتهى وقال الشيخ خالد الازهري في التصريح ويجوز
ان تقرأ بالواو والوجهين احدهما ان الغرض انه محكي وقراءته بالواو تفوت ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما
غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم على اول احواله وذلك لا يعرف الا
والثاني

والثاني والثالث المثنى والجمع المذكران لم وملحقاتهما فتلخص ان المثنى يرفع بالالف
والجمع بالواو وكلاهما يجران وينصبان بالياء نيابة عن الحركات الثلث وكذا ملحقاتهما وانما
اعربا بذلك اعني بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة
التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابا ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان
الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات واختص المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو
لان المثنى اكثر دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة جميعا فجعلوا
الخفيف في الكثير والثقيل في القليل لكثرة كلامهم ليستخفون ويقل ما يستثقلون قاله ابن اياز
في شرح الفصول وفيه نظر اذ لقائل ان يقول لم لم يجعلوا الالف علامة للنصب او الجر في
المثنى والواو كذلك في الجمع مع بقاء هذا التعليل فيحتاج الى تعليل آخر نعم هذا يصلح تعليلا لجعل
الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع والصواب ان يقال انما اعرب المثنى والمجموع هذا الاعراب
المعين اي بالالف في المثنى والواو في المجموع رفعا والياء فيهما جرا ونصبا لان الالف كان قد
جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة للجمع وهما يصلحان للاعراب كما مر
وسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة للرفع فيهما
فلم يبق الا الياء للجر والنصب فيهما والجر اولى بها اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء وحمل
عليه النصب لكونهما علامتي الفضلات وفرق ما بين المثنى والمجموع بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية
لخفة الفتحة وكثرة المثنى وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وكسرت النون المزيد لرفع
توهم اضافة او افراد في المثنى لانها ساكنة في الاصل والاصل في تحريك الساكن ان يكون بالكسرة
وفتحت النون المزيد ايضا لرفع توهم اضافة او افراد في المثنى لانها ساكنة في الاصل والاصل
في تحريك الساكن ان يكون الجمع للفرق في نحو المصطفين وطردا للباب في الباقي واما الفتحة
فيكون علامة للجر نيابة عن الكسرة عند تعذرها في موضع واحد وهو غير المنصرف ويقال ما لا ينصرف
وهو ما فيه علتان مؤثرتان من علل تسع او واحدة تقوم مقام العلتين وسياتي بيانها ان شاء الله تعالى
في آخر الحديقة الثانية سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله تعالى واوحينا الى ابراهيم واسمعيل ويعملون
له ما يشاء من محاريب وتماثيل واذا دخلت عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما سياتي نحو
وانتم عاكفون في المساجد ولقد خلقنا الانسان في احسن تقويم تنبيهان الاول قيل يرد
عليه نحو عرفات من قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف وجره بالكسرة

وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشري وغيره
او لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم قال الدماميني في شرح التسهيل
قال بعض المحققين والاوجه ان يجاب بان الغرض كما هو ظاهر بيان غير المنصرف من
حيث انه غير منصرف وجره بالكسرة على القول بانه غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور وابن
ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما ليس من هذه الحيثية بل هو من حيث انه كان في الاصل
يجر بالكسرة فقصد استصحاب ذلك الحكم انتهى الثاني قال بعضهم الذي لا يندفع مثل جوار
من نحو مررت بجوار فان الفتحة ليست فيه علامة للجر نيابة عن الكسرة لا لفظا ولا تقديرا وان
كان مفتوحا لفظا لخفة الفتحة انتهى واجيب بان الفتحة مقدرة وان كانت في نفسها خفيفة لكنها
لما كانت هنا نائبة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على اليا ثقيلة
بلا شك اعطي نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فقدرت على ان المفهوم من كلام المصنف
فيما سياتي ان المقدر هنا في حال الجر هي الكسرة لا الفتحة كما ستراه **وعلامتا الجزم**
وهو حذف الحركة في هو الاجيل او الحرف للجازم اثنتان اصالة ونيابة احديهما السكون
وهو حذف الحركة او الحرف وهو الاصل ولذا قدمه **والثانية الحذف** وهو اسقاط
حرف العلة او النون للجازم وهو فرع نائب عن السكون اذ الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركات او بالسكون ومتى كان بالحروف او بالحذف كان على خلاف ذلك **فاما**
السكون فيكون علامة للجزم اصالة لفظا او تقديرا **في** موضع واحد وهو الفعل
المضارع حال كونه صحيحا وهو في اصطلاح النحويين ما ليس لامه حرف علة اي واوا والف
او يا ولذلك لم يحتج الى ذكر الآخر بل لا يصح ذكره نعم تحتجه ذلك على اصطلاح الصرفيين فان الصحيح
عندهم ما ليس احد اصوله حرف علة سواء كان فاء او عينا او لاما وسميت هذه الاحرف احرف علة
لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وقيد بذلك لاخراج
المعتل فان حكمه سياتي ممتنع تقييده ايضا بكونه غير متصل به شيء مما مر نحو لم يلد ولم يولد
ولم يكن الذين **واما الحذف** فيكون علامة للجزم نيابة عن السكون في موضعين احدهما **في**
الفعل المضارع حال كونه **معتلا** وهو في اصطلاح النحويين ما لامه حرف علة ولذلك لم
يحتج الى ذكر الآخر كما مر بخلافه في اصطلاح الصرفيين فانه ما احد اصوله حرف علة وانما جزم بحذف الآخر
نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات في الخفة فتسلط عليها الجازم

مثل عرفات

تسلط على الحركات وذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف آخرهن والحركات دلالة عليهن
واما قوله لا تخف دركا ولا تخشى باثبات الالف فمتأول بحذف الالف التي هي لام الفعل وهذه
الالف الف اخرى جيء بها للفواصل كما في الظنونا والسبيلا قاله السيرافي وقال ابن هشام
ان لا الثانية نافية قالوا وللاستيناف اي وانت لا تخشى واما قوله هجوت زبان ثم
جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت
لبون بني زياد وقوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق فضرورة وقد لا يجب
الجزم في الجميع على حرف العلة لانه آخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا ومقدرا قاله ابن مالك
قيل ومن الاشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم تنبيهان الاول ما ذكره من ان علامة
الجزم في الافعال المذكورة حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومتابعيه من ان
هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب وعلل
ذلك بان الاعراب انما قدرناه في الاسم لانه فيه اصل فيجب المحافظة عليه
واما الفعل فهو فيه فرع فلا حاجة لتقديره فيه وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد
فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعليه لما دخل
الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة
فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج
الجازم حذف حرف العلة نفسه فظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الآخر بل
بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق نبه عليه ابن هشام وغيره فقول المصنف هنا ان الحذف علامة
للجزم اي الجزم به لا يناسب ما ذهب اليه فيما سياتي عن قريب ان شاء الله تعالى من ان الفعل المضارع
مقدر فيه الاعراب فتدبر الثاني اذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرء مضارع قرا
ويقرا مضارع اقرا ويوضو مضارع وضو بضم الضاد المعجمة بمعنى حسن وجل جاز فيه وجهان
حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة
هل هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة
كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضا وليس همزة فيحذف
كما يحذف حرف العلة المحض في يغزو ويخشى ويرمي قاله ابن النحاس وقال ابن هشام في الاوضح
ان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي ويمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه

بحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم

وان كان قبله فهو ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد
بالعارض وهو الاكثر والاعتداد به انتهى وما ذكره من جواز الامرين هو قول ابن عصفور والصحيح
القول بوجوب الاثبات وهو ما عليه الاكثرون فلا ينافي ذلك ما اقتضاه كلام المصنف من
لاحتمال بنائه على هذا القول **والثاني في الافعال الخمسة** يعني الامثلة الخمسة المقدم ذكرها
فلتخص انها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو يفعلون ولم يفعلوا ولن تفعلوا احملوا النصب
على الجزم كما حملوه على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم لان الجزم نظير الجر في الاختصاص ويفعلان كالزيدان
ويفعلون كالزيدون وقد استعمل المصنف قدس سره في تعداد هذه العلامات وذكر مواضعها ما فعله صاحب العروة
قيل وهي من ارذل العبارات لما فيها من تشويش الخاطر على المبتدي بكثرة التكرار وكان الاولى ان يبين
ما جاء على غير الاصل ويترك ما جاء على الاصل ذا اثره بين كما فعله اكثر المؤلفين في مختصراتهم ومطولاتهم هذا
فصل في الاعراب التقديري تعرض لتعيين المقدر اعرابه لامكان ضبطه فيبقى ما عداه ظاهر
الاعراب **تقدير الاعراب** حركة كان او حرفا **في سبعة اشياء** من اسم او فعل
كما هو المشهور اي على ما هو المشهور عند النحويين واما غير المشهور ففوق السبعة
كما ستبينه **مطلقا** اي فيقدر تقديرا مطلقا او حال كونه مطلقا او زمانا مطلقا اي في كل
الثلاثة الرفع والنصب والجر او الرفع والنصب والجزم فالثلاث الاول **في الاسم
المقصور** وهو كل اسم معرب بالحركات آخره الف لازمة قبلها فتحة **كموسى**
لتعذر تحريك الالف مع بقائها كونها الفا وسمي مقصورا من القصر لامتناع مده او لانه مقصور
عن الحركة والقصر الحبس قال الرضي والاول اولى لما يلزم على هذا من اطلاق المقصور على المضاف
الى الياء انتهى وظاهر ان المراد من قوله يلزم اللزوم بحسب الظاهر دون التحقيق لان ذكر
وجه مناسبة للتسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية كما هو مشهور قال صاحب المفتاح
واعتبار التناسب في التسمية منزلة اقدام ربما شاهدت فيها من الزلل ما تعجبت فاياك
والتسوية بين تسمية انسان له حمرة باحمر وبين وصفه باحمر ان تزل فان اعتبار المعنى في
التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى في الوصف لصحة اطلاقه
عليه فاين احدهما عن الآخر انتهى وقال بعضهم لك ان تجعل المقصور من القصر بمعنى خلاف
الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور **تنبيه** في تمثيله بموسى اشارة الى اختيار
قول ابن فلاح اليمني من ان المقصور غير المنصرف يعرب بالحركات الثلاث تقديرا اقال

لان الكسرة

لان الكسرة انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحمر للثقل ولا ثقل مع التقدير والذي عليه الجمهور
ان اعرابه بالحركات الثلث مقدرة مخصوص بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر
الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه **وفي الاسم المعرب بالحركات المضاف
الى الياء كغلامي** لالتزامهم الاتيان بحركة قبل الياء تجانسها وهي الكسرة فاذا استحق
الاسم الاعراب بالتركيب لم يمكن المجيء بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد في آن الواحد
حركتين متماثلتين او مختلفتين وبهذا يرد على ابن مالك في دعواه ان الكسرة لم تقدر في حالة الجر
بل هي اعراب لانها تستحقه قبل التركيب كذا قال غير واحد قال بعض محققي المتاخرين وفي الحكم بتقدير
كسرة المناسبة مع تقدم عامل الجر حسا نظر قال الدماميني في شرح التسهيل ينبغي لابن مالك
اذ زعم في نحو غلامي ان الجر فيه ظاهر ان يقول في نحو مسلماتي اي جمع بالف وتاء مزيدتين ان
حال النصب كذلك انتهى وذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي ونقله الرضي عن النحاة ان نحو
غلامي مبني لاضافته الى المبني والحق انه معرب مقدر الاعراب كما ذهب اليه المصنف وفاقا للمحققين ورد
اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامهم والاضافة الى المبني مطلقا ليست من اسباب البناء وقال ابو
البقاء في اللباب ذهب قوم الى انه غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب
فيه مع صحة اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند آخرين على ان
تسميتهم اياه خصيا خطا لان الخصي ذكر حقيقي واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان
يسموه خنثى مشكلا انتهى **وتقدر الثلاث الاخر** وهي الرفع والنصب والجزم **في المضارع المتصل
نون تاكيد غير مباشرة كيضربان** من نحو قولك هل تضربان وان لا تضربان ولا تضربان
ولا تضربان يا زيدان مقدر الاعراب في كل ذلك الاعراب هذا مفهوم كلامه وهو سهو منه رحمه الله فان الاعراب
انما يقدر في الصورة الاولى فقط وهي قولنا هل تضربان فان المقدر فيه ثبوت النون والاصل هل تضربانن
بثلاث نونات الاولى نون الرفع والثانية نون التوكيد الثقيلة حذفت نون الرفع لثقل اجتماع
النونات وحيث حذفت قدر ثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف نحو ان لا تضربان من قولك امرتكما بان
ان لا تضربان عمرا فان اصله قبل دخول الناصب لا تضربان بتخفيف نون الرفع ولا نافية فدخل الناصب
فحذفت نون الرفع علامة للنصب ثم اكد بالنون الثقيلة وجاز تاكيده بها لمكان لا النافية فانه يجوز تاكيده
بها بعدها لقلة كما مر وكذا نحو لا تضربان وحركت نون التوكيد في الصور الثلاث لالتقاء الساكنين الالف
النون المدغمة ولم تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها وحركت بالكسر

تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف وقد ظهر ان المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة
لا يقدر فيه الا الرفع فقط لحذف النصب والجزم فانهما فيه لفظيان واحترز بقيد غير المباشرة عن
المباشرة فان الفعل فيه مبني معها كما تقرر والظن ان المص رحمه الله تبع في هذا التنبيه ابن هشام الا انه
لكن ابن هشام لم يذكر التقدير الا في صورتي الجزم والمص قاس النصب عليه على ان تاكيد المضارع
بالنون بعد الناصب غير مسموع ولا يجوز الا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير ان تكون
لا نافية وان مصدرية والا فيجوز تقديرها ناهية فتكون ان مفسرة لا مصدرية فيجب الجزم
حينئذ ويجوز الرفع ايضا على تقدير لا نافية وان مفسرة تتمة ويقدر الاعراب بالحركات
مطلقا ايضا اعني الرفع والنصب والجزم في الاسم الذي يسكن اخره للادغام كجاء قاضي ورايت
قاضي ومررت بقاضي بكسر الضاد وتشديد الياء المفتوحة في الثلاث والاصل قاضيي
بياءين محركة وساكنة ادغمت احديهما في الاخرى فالمانع من ظهور الحركة استثقال ظهورها
لوجود ادغام حرف الاعراب فسكونه واجب اذ المدغم لا يكون الا ساكنا ومثل ابو حيان للمدغم في
حالة الرفع بنحو وقتل داود جالوت بادغام دال داود في جيم جالوت فداود مرفوع بضمة مقدرة
وفي حالة النصب بنحو وترى الناس سكارى بادغام السين في السين فالناس منصوب بفتحة
مقدرة وفي حالة الجر بنحو والعاديات ضبحا بادغام التاء في الضاد فالعاديات مجرور بكسرة
مقدرة وتقدر ايضا في الحكايات على قول البصريين نحو من زيد لمن قال جاء زيد ومن زيدا لمن قال
رايت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد وتقدر مطلقا في الحروف في نحو جاء ابو القوم ورايت ابا
القوم ومررت بابي القوم لانه لما سقطت حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظيا بل صار تقديريا وهذه الصور الثلاث زيادة على السبعة التي ذكرها المص وظاهر كلامه انها
غير مشهورة وليس كذلك وتقدير الاعراب رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا غير كائن في
الاسم المنقوص وهو كل اسم معرب بالحركات اخره ياء لازمة بعد كسرة كالقاضي تقول جاء قاض
ومررت بقاض مقدرا الضمة والكسرة لاستثقالهما على الياء واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها نحو فليدع ناديه
وينبغي على راي ابن فلاح ومختار المص كما فهم من تمثيله بموسى ان لا يكون هنا فرق بين ما كان على صيغة
منتهى الجموع وغيره في ان الكسرة هي المقدرة كما تقدم في المقصور ما قدرنا على مذهب الجمهور فلا يقدر
فيما كان على صيغة منتهى الجموع الا الضمة والفتحة واما الكسرة فلعدم دخولها فيه فالوا واما لم تظهر الفتحة
فيه لنيابتها عن حركة ثقيلة كما تقدم وقد جاء ظهورها عن بعض العرب قال الفرزدق ولو كان عبد الله مولى

هجوته

هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وهي لغة قليلة واختارها يونس والكسائي وسمي هذا الاسم منقوصا
لكونه نقص بعض الحركات وقيل لحذف لامه بسبب التنوين تنبيه قال ابن هشام في بعض كتبه يستثنى من
هذه القاعدة منقوص هو اول جزئين جعل مجموعهما اسما واحدا على لغة من جعلهما اسمين متضايفين
نص عليه ابن جني قاله ابو علي وعبد القاهر وغيرهما لثقل التركيب وقال ابو حيان ما اعرب من مركب اعراب
متضايفين واخر اول اسميه ياء نحو رايت معدي كرب ونزلت قالي قلا فانه يقدر في اخر الاول منهما الفتحة
في حالة النصب بلا خلاف استصحابا للحكم في حالة البناء ومنع الفرق انتهى فان قلت هذه الصور
واردة على كلام المص قلت لا ورود اذ لا منقوص في ذلك عند التحقيق كما يظهر بالتامل وانما استثناها ابن
هشام بناء على الظاهر دون نفس الامر قاله بعض المحققين ورفعا ونصبا اي في حالتي الرفع والنصب لا غير
كائن في الفعل المضارع المعتل بالالف لتعذر تحركها كيحيا ويخشى واما الجزم فقد مر بيانه تنبيه
كل الف رابعة فصاعدا لم تسبق بياء تكتب بالالف سواء كان منقلبة عن ياء او واو كيحيا واحيا والدنيا
كراهة اجتماع الياءين الا في يحيى علما فانها تكتب بالياء للعلمية ولا قياس عليه على مثله وقيل للفرق بينه فعلا وبينه اسما
وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل فكان احمل لاجتماع المثلين قيل وينبغي في هذا الالف في كتابته بعد
التنكير فان علقناه بالعلمية كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان علقناه بالفرق كتبناه بالياء لان الاسمية
موجودة فيه انتهى وفيه بحث فقد مر عن بعض المحققين ان العلم المنكر باق على فرعيته وعلميته فراجعه ورفعا اي
في حالة الرفع فقط كائن في الفعل المضارع المعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما كيدعو ويرمي
واما في حالة النصب فلا تقدر لخفة الفتحة فتظهر وقد تظهر الضمة في الضرورة كقوله اذا قلت علّ القلب يسلو
قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد وقوله فعوضني عنها غناي ولم تكن تساوي عنزي غير خمس دراهم
وقد تقدر الفتحة ايضا كقوله وما سوّدتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب تنبيه
قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يقول ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يقول ان
جزمه بحذف اخره والمص رحمه الله جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف حرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين
جميعا وقد تبع في ذلك ابن هشام في اكثر مؤلفاته وفي جمع المذكر السالم المضاف الى الياء للمتكلم لان علامة
الرفع فيه الواو وقد ابدلت في حالة الرفع بالياء وذلك لان اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت
احديهما بالسكون فقلبت ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء اتماما للتخفيف فعلامة الرفع التي هي الواو
لفظا قدرت ضرورة ولا يجوز الحكم بان هذه الياء المنقلبة عن الواو علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لان كون
الواو علامة الجمع من حيث هي حرف لين وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصية الواو وهو زائل بالابدال فاما

في حالتي النصب والجر فاعرابه لفظي نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لان الياء التي هي اعرابه فيما يأتي الى التين
ثابتة لفظا غاية ما هناك انها مدغمة فيما بعدها والادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته بخلاف الابدال فان قيل
خصوصية الواو وان لم تبق لكن بقي بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في حالة الرفع
لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا في غير المنصرف وفي جمع المؤنث السالم في النصب بالاعراب اللفظي
لوجود البدل فيهما وهو الفتحة في الاول والكسرة في الثاني فالجواب عن ذلك اولا فان ذلك
من قبيل الحمل والحمل في باب الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما وبين الرفع واما ثانيا فلان الواو في حكم
الموجود لان المقدر [illegible] يعتبر قطعا [illegible] لا بدل في حكم [illegible] وان كان في حكم الوجود ويكون الرفع بالواو
التقديري لانا لا نعني بالاعراب التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا لكان في كلمة واحدة
اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في جمع المؤنث السالم فانهما ليستا في
حكم الوجود قال نجم الدين سعيد في شرح الكافية ثم القول بان الاعراب في هذه الاسماء مقدر كما ذكره المص هو مذهب
ابن الحاجب وابن مالك وزعم ابو حيان انه لا تحقيق فيه تنبيه من ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة [illegible]
والمجموع في هذه بحركات مقدرة فيحتاج الى هذا في قسم التقدير كما في الحد فقد الثانية فيما يتعلق بالاسماء
وذكر غيرها من [illegible] الحروف [illegible] وضرورة تعلق [illegible] انه قسم الاسم ضربان معرب ومبني
ان اشبه الحرف شبها قويا [illegible] او معناه او استعماله او افتقاره او اهماله او لفظه فمبني والا
يشبه حرفا بان سلم من شبهه فمعرب هذا مذهب ابن مالك وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا
غير ذلك واجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن ابي علي الفارسي
وغيره وصرح به ابن جني في الخصائص وابو البقاء في تعليقه وابن السراج في الاصول والزجاجي في الجمل وذكر بعض شراحه
انه مذهب الحذاق من النحويين وذهب الزمخشري والجزولي وابن معط وجماعة آخرون الى ان سبب البناء ليس
الشبه المذكور وحده بل والوقوع موقع المبني ومناسبة المبني والاضافة الى المبني وزاد بعضهم غير ذلك ثم على القولين
هل السبب مجوز للبناء او موجبه قولان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول مستدلا [illegible] والجمهور الى الثاني
واعتذروا عن اعراب اي [illegible] الى الاعتذار عن اعراب [illegible] الاسمية فانهم قالوا ابناؤها مع جواز الاعراب
وقع بالشبه الوضعي ان يكون الاسم موضوعا في الاصل على حرف او حرفين كتاء قمت ونا من قمنا والشبه المعنوي
ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول كمتى [illegible] والشبه الاستعمالي
ان يكون الاسم نائبا عن الفعل ولا يتأثر بالعامل كهيهات والشبه الافتقاري ان يكون الاسم لازم الافتقار الى جملة
يتم بها معناه كالذي والشبه الاهمالي ان يكون الاسم شبيها بالحرف في كونه لا عاملا ولا معمولا كاوائل السور [illegible]

قبل التركيب

لان المقدر لم يوجد والواو فيه موجودة [illegible] انقلبت ياء كما في ميزان فلذلك [illegible] بعلم ان هذا هو الذي [illegible]

قبل التركيب وادخل بعضهم في القسم تحت شبه الاستعمالي والشبه اللفظي ان يكون الاسم مشبها للحرف في صورة لفظه
كحاشا الاسمية فانها تشبه حاشا الحرفية ذكره ابن مالك واورد عليه ان مجرد الشبه لفظا غير كاف بدليل ان
الاسمية التي بمعنى نعمة اذ هي معربة قطعا مع شبهها لفظا الى التي هي حرف جر تنبيهات الاول قد يجتمع
في مبني شبهان فاكثر ومنه المضمرات فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف
والافتقاري لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب الضمائر على حرف او حرفين وحمل الباقي عليه طردا
للباب الثاني ما ذكرناه من ان اوائل السور مبنية للشبه الاهمالي انما هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب
لانها من المتشابه الذي لا يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء او الخبر او النصب باقرأ او جر
بالقسم والله اعلم الثالث الاصح انحصار الاسم في معرب ومبني خلافا لمن اثبت واسطة بينهما لا توصف
بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء منها الاسماء قبل التركيب فذهب قوم الى انها واسطة لا معربة
ولا مبنية لفقد موجب الاعراب والبناء وسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين وليس في المبنيات
ما يكون كذلك وهو مختار ابي حيان وتبعه جماعة من المحققين ورجح ابن مالك انها مبنية كما تر والزمخشري انها معربة
ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في شرح المفصل
والصحيح انه مبني ومنها المضاف الى ياء المتكلم وقد تقدم الكلام عليه الرابع اذا عارض الشبه بالحرف معارض يقتضي
الاعراب اعتبر فيقدح في تأثير شبهه وذلك كالاضافة في اي الشرطية والموصولة والاستفهامية وتثنية ذين وتين
واللذين واللتين وسيأتي الكلام على كل منها في محله ان شاء الله تعالى اي من المعرب سمي متمكنا وامكن ان لم يمنع
من الصرف وتلا غير امكن والمعربات من الاسماء بقرينة السياق انواع منها ما يرد مرفوعا لا غير
ومنها ما يرد منصوبا لا غير ومنها ما يرد مجرورا لا غير ومنها ما يرد منصوبا وغير منصوب النوع الاول ما يرد
مرفوعا لا غير بضم الراء بناء لقطعها عما اضيفت اليه لفظا ونية معنى كقبل وبعد اي لا غيره ومنع ابن
هشام في شرح الشذور قطعها بعد لا قال لانه لم يحذف ما اضيفت اليه غير الا بعد ليس واما ما يقع في عبارة
العلماء من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرطه مسألة وقال
في مغني قولهم لا غير لحن انتهى وقد استعمله في مواضع من كتابه المذكور فيكون قوله هذا شاهدا عليه بارتكاب اللحن
والصحيح جوازه من غير توقف وقد ذكره جماعة من ائمة العربية منهم ابن السراج في الاصول وسيبويه في شرح
الكتاب وابن مالك في شرح الكافية وابو حيان وابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل وتبعهما شارحو
كلامهما ومنهم محققون قال الرضي ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير
وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس انتهى وقال [illegible] ليس وهو علم الدين القسم بن احمد اللورقي

في شرح المفصل انما لا غير فابو العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان
غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانها هنا للاستثناء انتهى وقال محمد بن يعقوب
في القاموس قولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير كذا مسموع في قول الشاعر جوابا به تنجو اعتمد فوربنا
لعن عمل اسلفت لا غير تسأل وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل وكان قولهم لحن
ماخوذ من قول السيرافي الحذف انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها
من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى كلامه وقد سمع انتهى ولا بد من اعتبار
كما صرح به الرضي والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انه عاطفة وهو اي ما يرتفع الاسم بعد غير الا بعد
الاول الفاعل وبدأ به لكونه الاصل في استحقاق الرفع عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتدأ قال ابن يعيش
ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدأ هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه
وذلك لان المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية وتعري الاسم في التقدير قبل ان يقترن به غيره
قال والذي عليه حذاق اصحابنا ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب للكلام من
حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق
بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لامر
يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدأ
الى الجزء الذي بعده كافتقار الفاعل الى الجزء الذي قبله وكذلك رفع المبتدأ الجزاء انتهى وقيل كل منهما
اصل وهو مرتضى الرضي رضه قال ابن هشام في شرح اللمحة وبالجملة فان هذا الخلاف طويل الذيل عديم النيل قال
الدماميني في شرح التسهيل يظهر جدوى الخلاف في اولوية التقدير عند الاحتمال كما اذا وجد ناعقد دار الامر فيه
بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وان يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدأ كما اذا قيل من قام
فقيل في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كونه مبتدأ والتقدير زيد قام فان قلنا
الفاعل اصل ترجح الاول ولذا قلنا المبتدأ اصل ترجح الثاني انتهى وان قلنا كلاهما اصل استوى التقديران
لفقد المرجح فقد ظهر جدوى الخلاف كما رايت وهو اي الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا ما اي اسم
او مؤول به اسند اليه اي نسب اليه والمراد بالاسناد ههنا النسبة سواء تعلق بها ادراك الوقوع او ادراك
عدم الوقوع او الطلب او الانشاء فالاسناد في ما قام زيد سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام زيد فرض الوقوع
لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم
من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مفروضا كذا قال بعضهم العامل فيه المجرور متعلق بالعامل اي في ذلك الاسم

اراد المأول

او المأول به سواء كان العامل فعلا او ما شبهه في العمل من المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل فخرج المبتدأ نحو زيد قام وزيد قائم فان زيدا فيهما مسندا اليه لكن المسند غير عامل فيه نعم على قول
بعض ان المبتدأ يرتفع بالخبر هو عامل فيه فيقع داخلا وهو قول ضعيف قائما به حال من العامل
اي حال كونه قائما بالاسم او المأول به فلا يقال لا يخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو قرب زيد ومات
عمرو فان القرب والموت لا يقومان بزيد وعمرو فكان عليه ان يقول على جهة القيام به كما قال غيره
ليدخل نحو ذلك تمام اسند اليه كعامل على طريق القيام لانا نقول معنى القيام ههنا خصوص الناعت كما تقدم
به نه وصحة حمل الموت والقرب نعتا لزيد وضحة ولولا القيام لكن الدال على القيام كان ذا قال بعضهم
بقي ان الاسناد كقائم وشاله الا في علمها ليس قائما به بل متحد الا ان يقال المراد قيام المبدأ الكائن في الفعل
انتهى وخرج بهذا القيد نائب الفاعل بناء على انه لا يسمى فاعلا اصطلاحا كضرب عمرو فانه وان صدق
عليه انه اسم اسند اليه عامل فيه لكن ليس عامل فيه قائما به بل واقعا عليه دائر عليه ان ضرب عمرو يدل
على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعني عمرو وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج نائب
الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا المعترض بان هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر
المبني للفاعل دون المبني للمفعول انتهى وبعض المحققين ههنا تحقيق نفيس لا باس بايراده لما له من تعلق
قال الفعل اذا صدر منه الفعل المتعدي لا بد هناك من حصول اثر حسي او معنوي ناشي من الفاعل بلا واسطة
واقع على المفعول متاثر من الفاعل وغيره قائم من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا
نظرت الى القيام وذلك الاثر بذات الفاعل ولاحظت كون ذلك الذات بحيث قام الفعل به كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل و
ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر
مشتركة بين هذه الثلاثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول ومعنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل جزء من
الفعل المعلوم والمبني للمفعول جزء من الفعل المجهول اعتبار الكونين في مفهوميهما فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام
به الكون الحاصل للضرب ومعنى ضرب عمرو كونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول
في المعلوم وكونه بحيث قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من له تامل صادق وانصاف باهل العلم لائق فنتيجته ان المصدر
المبني للمفعول اذا كان جزءا من المجهول كان على طرفية القيام لانه مبني على زعم اعتبار قيام الكونين في مفهوم المعلوم والمجهول
وقد تبين ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول ومن حيث الوقوع في الثاني فاني يتحقق طرفية القيام
فيه واما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا المصدر المبني للفاعل والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول
ويستعمل مجازا في الفاعل انتهى بتغيير ما ان الاول اختلف في العامل في الفاعل الرفع فقيل هو المسند حقيقة

اذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون

الخالي من علامة التثنية والجمع وهو الزائد ويجوز ان يجر بالحرف الزائد نحو ما قام من احد وكفى بالله شهيدا او باضافة المسند نحو ولولا دفع الله الناس وهو مذهب الجمهور وعليه المصنف وقيل رافعه الاسناد وهو مذهب خلف وابن جني وذهب بعض الكوفيين الى انه احداث الفعل واجابوا عن تحركت الشجر والمكهم الدهر ومرض زيد بانه لما صدر من الشجر هو كحركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر قائما مقام المهلك وتعاطى زيد اسباب المرض جعل كل واحد كانه فاعل الثاني قد ينصب الفاعل شذوذا اذا فهم المعنى كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا وامّا قراءة بعضهم وتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات فيمكن حمله على الاصل لان من يلقى شيئا فقد تلقاه الآخر وهو اي الفاعل قسمان قسم ظاهر وقسم مضمر وسياتي حد انه ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب والظاهر ما عداه فالظاهر ظاهر اي لا يحتاج الى بيانه لظهوره كما في زيد وقائم الزيدان والمضمر قسمان بارز وهو ما له صورة في اللفظ كقمت ومستتر وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى والاستتار اي استتار الضمير يجب في الفعل في ستة مواضع احدها فعل الامر للواحد المذكر كقم بخلاف فعل الامر للمثنى او المجموع او الواحدة فانه يبرز فيه الجمع نحو قوما وقوموا وقمن وقومي وذهب الاخفش والمازني الى ان الياء في قومي حرف تانيث والفاعل مستتر كقم وقيل ولهذا الجمع بين علامتي التانيث في نحو تقومين قال ابن هشام في شرح اللمحة وليس بشيء لان الياء للخطاب مثلها في انت تقوم والياء وحدها للتانيث والثاني والثالث والرابع الفعل المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان الاستتار جائز فيه لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجمع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المبدوء بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا كاقوم كاقوم واضرب او المبدوء بالنون للمتكلم ومن معه مذكرا كان او مؤنثا كنقوم ونضرب والخامس الفعل الاستثنائي كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا عائد على بعض المفهوم من كلية ما سبق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على المصدر المفهوم من الفعل السابق على الخلاف الآتي بيانه في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى والسادس فعل التعجب

كنقوم

كما حسن

كما احسن الزيدين ففي احسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية واهمل موضعين آخرين في غير الفعل يجب فيهما الاستتار احدهما اسم الفعل غير الماضي كاوه ونزال والثاني المصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب ففيهما ايضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فالمواضع مطلقا ثمانية وعد ابن هشام في الاوضح مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم تعرب مبتدا ولقد احسن المصنف رحمه الله في عدم ذكره له والحق بذلك اي بالمذكور من المواضع التي يجب فيها الاستتار نحو زيد قام او زيد يقوم ففي كل منهما ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والملحق لذلك جماعة منهم ابن هشام في الاوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك انهما قسما المستتر الى مستتر وجوبا ومستتر جوازا فالاول ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر في المواضع المذكورة والثاني ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام او يقوم او الغائبة نحو هند قامت او تقوم او الصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن او اسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات فان الضمير في هذه الامثلة وما شابهها مستتر جوازا ولیس انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل فيقال قام ابوه وما قام الا هو وتعقبهما ابن هشام بان استتار الضمير في نحو زيد قام واجب لا جائز اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو على ان هو المستتر لا يوجب اثبات جواز الاستتار له وذلك لان تركيب زيد قام ابوه او ما قام الا هو غير تركيب زيد قام وليس الكلام فيه انما زيد قام فضميره واجب الاستتار دائما ولا يظهر في حين من الاحيان ولو قلت زيد قام هو فهو تاكيد للضمير المستتر لا فاعل وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات ونفاه من ان يكون هو في نحو قام هو فاعلا فيه بحث قال في التصريح والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله تعالى ان يمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال والنظر الجيد ان ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما متمشي لانه لا يخفى ان مرادهما بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصّلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما استثني وليس هذا منه انتهى وقال المحقق اللقاني في حاشيته على الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك يخلفه في تاديه معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب

بل كون هو فاعلا الفعل وكون الظاهر او الضمير المنفصل يقع في موقع هذا الضمير

كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس ثمة ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره انتهى ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال ان نحو قمت واقوم انا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرت انه في المواضع الخ يجب فيها استتاره اشار الى الجواب عن ذلك بقوله **وما يظهر من الضمائر في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد** للضمير المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وهو **كقمت انا** في كون انا تاكيدا للفاعل الذي هو ضمير بارز متصل فلا نقض به وسياتي تتمة ذكر المضمرات في المبنيات ان شاء الله تعالى فلينظر هذه **تبصرة** في لحوق علامة التانيث بعامل الفاعل وجوبا وجوازا ورجحان الاول والثاني **وتلازم الفعل المسند الى الفاعل** اي تلحقه وجوبا من لازم الشيء اذا لم يفارقه جامدا كان او متصرفا تاما او ناقصا **علامة التانيث** وهي التاء في آخره ان كان ماضيا وفي اوله ان كان مضارعا **ان كان فاعله** اي فاعل الفعل المسند الى الفاعل **ظاهرا حقيقي التانيث** وهو ماله فرج كما تراه اذا لم يفصل بينهما في غير باب نعم وبئس كما سيأتي بيانه ايضا انما من اول الامر تانيث الفاعل مفردا كان **كقامت هند** وتقوم هند او مثنى كقامت الهندان وتقوم الهندان او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات وتقوم الهندات واجاز الكوفيون قام الهندات واختاره ابو علي واستدلوا بالآية اذا جاءكم المؤمنات وبقوله: عشية قام النائحات وشققت / جيوب بايدي ماتم وخدود. والجواب عن الآية ان حذف التاء فيها للفصل بالمفعول وعن البيت بانه على تقدير موصوف اي النسوة النائحات فرفع على المحذوف وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته فقيل هو شاذ لا يقاس عليه وقيل يقاس على قلة واجازه الاخفش والرماني وانكره المبرد قال الرضي ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع امانته وثقته **نظم** اذا قالت حذام فصدقوها / فان القول ما قالت حذام. واما قول الآخر: تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما / وهل انا الا من ربيعة او مضر. فضرورة ان قدر الفعل ماضيا فان قدر مضارعا واصله تتمنى فحذفت احدى التاءين كما قال تع فانذرتكم نارا تلظى فلا ضرورة قاله ابن هشام في شرح الشذور وفي هذا المحذوف ثلاثة اقوال اصحها انه التاء الثانية **تنبيه** قال بعضهم علم من تعبيرهم بالهندان والهندات وجعلهم امثلة القاعدة المذكورة عدم الاعتداد بالفصل وعدم الفصل بها كلا فصل لتنزيلها من صوغه منزلة الجزء وهذا مما يغتر به فيقال اي صورة يجب فيها تانيث الفعل مع كون فاعله المؤنث مفصولا عنه وان شئت نظم ذلك فقل: اين عد التانيث للفعل لديهم / حتما مع الفصل بينه او كان

فاعل الفعل

فاعل الفعل **ضميرا متصلا لغائبة مطلقا** اي سواء كان حقيقي التانيث او لفظيه **كهند قامت** وتقوم **والشمس طلعت** وتطلع وانما وجب هنا مطلقا لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها ويجوز تركها في الشعر ان كان التانيث مجازيا كقوله: فلا مزنة ودقت ودقها / ولا ارض ابقل ابقالها. واجازه ابن كيسان في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فما عدل عن ذلك مع تمكنه منه علم انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما ثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيده ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روي ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هو دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو تاويل الارض بالمكان فلا ضرورة وفي هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها تاباه قاله في التصريح واحترز بالمتصل عن المنفصل نحو هند ما قام الا هي او يقوم الا هي كما سيأتي هناك لان الفعل لا يكون له فاعلان والتقييد بالغائبة احتراز عن الحاضرة نحو قمت واقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا للمؤنث واما نحو طلحة علم الرجل فلا يجوز في ضميره المتصل الحاق التاء فلا يقال طلحة قامت واجازه بعض الكوفيين نظرا الى اللفظ وهو بعيد اذ يلزم منه اشتباه المذكر بالمؤنث فيحصل اللبس مع انتفاء القرينة وهو محذور **ولك الخيار** في الحاق علامة التانيث الفعل وتركها **مع ظاهر المؤنث اللفظي** في اللغة **كطلعت الشمس** وتطلع الشمس **او طلع الشمس** ويطلع الشمس ما لم يكن علما لمذكر حقيقي نحو طلحة فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافا لبعض الكوفيين وانما جاز فيه الوجهان لانه مؤنث لفظا غير مؤنث معنى فجاز ان باعتبار الوجهين ومثله جمع التكسير لمذكر نحو قالت الزيود وقال الزيود او لمؤنث كقامت الهنود وقام الهنود واسم الجمع لمذكر كقامت قومك وقام قومك او لمؤنث كقامت النساء وقام النساء واسم الجنس كاورقت الشجر واورق الشجر فان تانيث ذلك كله على التاويل بالجماعة والتذكير على التاويل بالجمع واما جمع تصحيح المذكر فكمفرده لان سلامة نظم مفرده يدل على التذكير وكذا جمع تصحيح المؤنث كما كذا قيل وقضية هذا التعليل جواز الوجهين في نحو جاء البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك في التسهيل بل نقل الرضي وغيره الاجماع على ذلك **ولك الخيار** ايضا مع المؤنث الحقيقي المنفصل

والشمس ما طلع الا هي او تطلع الا هي فانه يجوز لعدم توهم الذي م

فان شئت ذكرت العلامة وان شئت تركتها لكن يرجح ذكرها مع
الفصل بغير الا الاستثنائية الايجابية نحو دخلت الدار هند لان المسند في الحقيقة هو
المؤنث سواء كان ثم فصل او لم يكن وانما اغتفر واترکها مع الفصل لطول الكلام لان الفعل بعد
عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث فجاز والترك
واية اشد رجحا مثلا بقوله او دخل الدار هند قال ان امراء غره منكن واحدة بعدى دخلك
وبعدك في الدنيا لمغرور وقال المبرد لا يجوز مع الفصل بغير الا غير التانيث وما ذكره المصنف
هو الصحيح المشهور والتقييد بالحقيقي هو المفهوم من تمثيله دون كان المؤنث غير حقيقي وفصل
ترجح تركها اظهار الفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او غيرها كذا قالوا قال الدماميني والذي يظهر
لي عكس ذلك وهو ان يكون الاتيان بالعلامة في الصورة المذكورة ارجح بدليل كثرته في الكتاب العزيز
وفشوه فيه جدا فوقع فيه من ذلك ما يزيد على مائتي موضع والوارد فيه بترك العلامة فيه خمسون موضعا
او نحوها والكثرة احد الاستدلالين ودليل الرجحية فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك
احسن وافصح وتركها حسن فصيح ويرجح تركها مع الفصل بها اي بالا نحو ما قام الا
امراة مع جوازها قامت الا امراة على المرجوحية والبصريون الا الاخفش اوجبوا الترك
قالوا لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف والتقدير ما قام احد الا امراة وان المذكور بعد الا
فهو بدل منه وخصص بعضهم جواز التانيث بالشعر كقوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات
العم والصحيح جوازه في النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ ومنه قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة
بالرفع فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم ويرجح الترك ايضا في باب نعم
وبئس نحو نعم وبئس المراة هند مع جواز نعمت او بئست المراة هند فالتذكير على ارادة
الجنس اذ ليس المراد المراة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه او ذموه عموما ثم خصوا من اراد واانه
او ذمه مبالغة بذكره ترتين والتانيث على مقتضى الظاهر تنبيه حكم الوصف حكم الفعل
المذكور فتلازمه العلامة اذا كان الفاعل حقيقيا نحو زيد قائمة امه ويجوز الوجهان في اللفظي نحو اليوم
طالعة او طالع الشمس تتمة اللغة المشهورة ان لا يلحق عامل الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
علامة تدل على تثنية او جمعه كما دلت التاء على تانيثه لانهما يعلمان من لفظه وانما لم يحذف تانيثه فانه
قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التانيث مع ان في الالحاق ههنا زيادة ثقل بحذف ثم ومن العرب

من لحق

من لحق ظاهرا او ضميرا منفصلا الف التثنية وواو الجمع ونون الاناث فيقول قاما اخواك وقاموا
اخوتك وقمن الهندات وما قاما الا اخواك وما قاموا الا هم وما قمن الا هن ومنه قوله عليه الصلوة و
السلام او مخرجي هم قال ابو حيان في الارتشاف وذكر بعضهم انها من لغة ازد شنوءة وذكر سيبويه
قال واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني اخواك وسماها بعضهم لغة اكلوني البراغيث
وابن مالك يقول لغة يتعاقبون فيكم ملائكة قال والصحيح انها علامات تدل على التثنية والجمع وذهب
بعض النحاة الى انها ضمائر واختلفوا فقال قوم ما بعدها بدل منها وقال قوم مبتدا والجملات بعده خبر
قال وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة وكثرة ورود ذلك يدل على انها غير ضعيفة انتهى ثم الصحيح
انها لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة خلافا للخضراوي مسئلة تتعلق بالفاعل والاصل
اي الراجح في الفاعل الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع تقدمه على المفعول بان يلي العامل
لانه كالجزء منه ولذلك يسكن له اخر الفعل اذا كان ضميرا كراهة توالي اربع متحركات دائما يكون
ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه تاخره عن الفاعل لانه فضلة
وقد يجوز خلاف الاصل فيتقدم المفعول ويتاخر الفاعل كما في نحو قوله تعالى ولقد جاء ال فرعون النذر وقوله تعالى
جاءنه قوما وكان شى له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر ويجب ذلك الاصل اذا خيف اللبس
في الفاعل لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز الفاعل من المفعول سواء كانا مقصورين ام اسمى اشارة ام موصولين
ام مضافين الى الياء نحو ضرب موسى عيسى او هذا ذاك او من في الدار من على الباب او غلامي ابي فيتعين
في مثل هذا ان يكون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابن العصفور محتجا
بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر وضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا بالاتفاق
وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم
كون تلك اسمها ودعواهم الخبر وبالعكس هذا كلامه قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في
الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها نعني
ولو كان ثم ما يؤمن معه اللبس من قرينة لفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف
او اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى سعدى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى او معنوية
نحو ارضعت الصغرى الكبرى لا يجب ذلك الاصل بل يجوز تقدم المفعول تنبيه معنى وجوب تقديم الفاعل في
الصورة المذكورة انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل
فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل

صرح به الفاضل الهندي قال بعضهم ويمكن ان يق لم ينتف ههنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان
الفاعل هو عيسى **او كان الفاعل ضميرا متصلا وكان المفعول متاخرا عن الفعل**
معا فيجب ذلك الاصل ايضا سواء كان الضمير بارزا كضربت زيدا او مستترا كضرب غلامه وسواء كان
اسما ظاهرا كما ترا ومضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك وقيده بكونه متاخرا لئلا ينتقض بنحو زيدا
ضربت وانما وجب الاصل هنا لتعذر التاخير من حيث ان الفاعل متصل وتاخيره مع كونه كذلك لا يمكن او
الاصل المذكور اي بحيث تاخر الفاعل وتقديم المفعول عليه **اذا اتصل به** اي بالفاعل ضمير المفعول
واذ ابتلى ابراهيم ربه وقوله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم اذ لو قدم الفاعل واخر المفعول لزم
الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة ومواضع مخصوصة سيأتي ذكرها في تحت الضماير ان شاء الله تعالى واجاز
وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال من الكوفيين في غير ضرورة تقدمه وتبعهم ابن مالك نظرا الى استلزام الفعل
يقوم مقام تقديمه والشواهد على وروده كثيرة جدا منها قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس
ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه
على جزر من كل جانب وقوله لما عصى اصحابه مصعب ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى
سنمار وقوله لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر وقوله يبغى جلالها هند عن خلق قال الدماميني
من الشواهد الدالة عليه وهو بعيد اذا تأملت قال ابن هشام في الاوضح والصحيح جوازه في الشعر فقط وهو الا
ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه **او اتصل المفعول** اي وجب تاخر الفاعل اذا كان المفعول ضميرا
وهو اي والحال ان الفاعل **غيره ضمير متصل** وغيره اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او ظاهر نحو ضربك زيد
قدم الفاعل والحال هذه لانفصل الضمير مع تأتي اتصاله وقد تقدم انه لا يعدل عن الاتصال مع امكانه واما قيد
بقوله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا لوجب التقديم نحو اكرمتك كما مر **وما وقع منهما** اي من الفاعل والمفعول
بعد الا او بعد معناها وهو انما فذهب بعض ان انما في افادة الحصر على ما هو المشهور عند النحاة والاصوليين والمراد انها بمعنى
لا بمعنى الا فقط ففي العبارة تسامح وهل هي بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان او متضمنة معنى ذلك الصحيح
وانما لم يقل او انما لان الواقع في انما ضرب عمرا زيد وانما ضرب زيد عمرا بعد انما هو الفعل لا الفاعل والمفعول
وبها انما وقعا بعد معنى الا لان انما تتضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا قبل الجزء الاخير
من الكلام فالفاعل والمفعول واقعان بعد معنى الا لا بعد انما **وجب تاخره فيجب** تاخر الفاعل في نحو ما ضرب عمرا
الا زيد وانما ضرب عمرا زيد اذا المقصود حصر مضروبية عمرو في زيد اي ليس لعمرو ضارب الا زيد مع جواز ان يكون
لزيد ضارب بالغير عمرو فلو قدم والحال هذه وقيل ما ضرب زيد الا عمرا او انما ضرب زيد عمرا كان معناه انحصار ضاربية

زيد في

زيد في عمرو اي ليس لزيد مضروب الا عمرو مع جواز كونه مضروبا لغير زيد وهذا عكس الاول فينقلب المعنى
ويجب تاخر المفعول في نحو ما ضرب زيد الا عمرا او انما ضرب زيد عمرا كما وجب تاخر الفاعل فيما تقدم لئلا ينقلب
المطلوب اذا قدم وخالف الكسائي في المحصور بالا واجاز تقديمه مطلقا واستدل عليه فاعلا بقوله ما عاب الا لئيم
فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبأ بطلا ومفعولا بقوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها
ووافقه ابن الانباري والفراء وجماعة على جوازه في هذه المسئلة دون الاولى فارقين بان الفاعل اذا
وكان المفعول المقصور عليه متقدما كان تاخيره في اللفظ فقط لانه من المعلوم انه متقدم في النية فحصل
تاخير من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان الفاعل المقصور عليه متقدما فانه عند تقدمه وقع كل من الفاعل والمفعول
مرتبته فلم يحصل ح ما يقتضيه الحال من تقديم غير المقصور عليه لفظا ورتبة وانما اجاز ذلك في الا دون انما لان
عليه بالا معلوم تقدم او تاخر فان اقتران الاسم بالا دليل على القصر عليه بخلاف انما فانه لا دليل معها على القصر
الا تاخير المقصور عليه وذهب الزجاجي الى عدم وجوب تاخيره مع انما ايضا قال بل قد يكون المتاخر غيره اذا
بالقرينة حكاه الشيخ بهاء الدين السبكي وغيره فنقل بعضهم الاجماع على وجوب ان يجعل معها
قد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه جوازا اذا اجيب به نفي كقولك بلى زيد لمن قال ما قام احد او استفهام
محقق كقولك زيد لمن قال من قام او مقدر كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
ليبك بالبناء للمفعول كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع وانما قدر الفعل دون الجزء لان تقدير الجزء
الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى قال بعض المحققين وفيه بحث فان حذف الجزء
حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا من ان
يترجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير
انتهى وفيه نظر ويحذف وجوبا اذا حذف ثم فسر لرفع الابهام الناشي عن الحذف نحو قوله تع وان احد من المشركين
استجارك فاحد فاعل فعل محذوف وجوبا يفسره المذكور فلو ذكر معه كان ضائعا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام
حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد وقد يحذف الفعل والفاعل معا جوازا للقرينة
نحو نعم لمن قال اقام زيد **الثاني** مما يرد مرفوعا لا غير **نائب الفاعل** ويترجم عنه الجمهور بمفعول ما لم يسم
فاعله وهذه العبارة لابن مالك قال ابو حيان ولم ارها لغيره قال ابن هشام وهي اولى من عبارة الجمهور
عبارتهم من الطول والخفاء وصدقها على نحو دينارا من قولك اعطي زيد دينارا فهو معلوم انه مفعول لاعطي
لم يسم فاعله ولان نائب الفاعل قد يكون مفعولا وغيره انتهى قال بعضهم ولانها تصدق بالفعل الذي لا فاعل له
اصلا وهو المكفوف عن الفعل بما الزائدة نحو قلما وطالما واجيب بان عبارتهم صارت علما بالغلبة في عرفهم

على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول او غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه
غيره وقد يجاب بان المراد بالصدق الصدق عليه في بادي النظر وذلك كاف في الاولوية
جعل نائب الفاعل تلو الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب اكثر البصريين والجرجاني والزمخشري
الى انه فاعل **وهو** اي نائب الفاعل **المفعول** صريحا وفي حكمه المحذوف فاعله لغرض قال ابو حيان
وكلامه لفظي ... عن البواعث على حذف الفاعل وقد نظمت ذلك في قولي وحذفه للخوف والابهام
والتحقير والاعظام والعلم والجهل والاختصار والسجع والوقار والايثار **القائم مقامه**
اسم مكان من اقام اي مقام الفاعل في الاسناد والعامل اليه ووجوب تاخيره عنه واستحقاقه للاتصال
حذفه وتانيث عامله لتانيثه كذا قيل وفيه ان اريد قيامه مقامه في اصل الاسناد اليه فهذا المعنى
قيل صحيح ورتبة نائب فاعل وان اريد قيامه مقامه في الاسناد اليه على جهة قيامه به او وقوعه عليه قطعا
مجال لهذا المعنى اصلا هذا مع خفاء المراد اذ لم نعلم جميع هذه الاحكام والمراد بالفاعل النحوي
نحو انبت الربيع البقل **وصيغة فعله** المسند اليه **فعل** بضم اوله وكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا
او يفعل بضم اوله وفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا والمراد بهما التمثيل اي فعل ويفعل ونحوهما
افتعل واستفعل وتفعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها واقتصر على الثلاثي لكونه الاصل وقيل
من ان المراد بهما الماضي المجهول او المضارع المجهول فهو تاويل لعدم الوزن لصيغة المشتهرة كما في لكل فرعون
موسى اي لكل ظالم عادل فيه ان الصيغة المشتهرة بها فعل ويفعل فهما علما للمجهول والمضارع المجهول
مطلقا كذا قيل **تنبيهات** الاول اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام وباع ففيه لغات ثلاث الاولى
الكسر محضا كقيل وبيع وهي اللغة العليا الثانية الكسر مشما ضما تنبيها على ان الضم هو الاصل
هنا الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وهي اللغة الوسطى الثالثة الضم محضا نحو قول وبوع وهي
اللغات الثلاث في نحو اختير وانقيد ... عينه واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد
قال ابن هشام والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهو لغة بني ضبة ... وقرا علقمة ردت الينا
بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال المهاباذي من اشم في قيل وبيع اشم هنا انتهى قال في الشرح
الكسير ... فيقال ... وجه رفع الماء في توهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان زيدا
في الحوض اذا صبه فحذف الفاعل واقيم عنه المفعول وكسرت الهمزة على قدر ردت الينا بكسر الراء انتهى
لا يكون العامل في هذا الباب من ان يكون فعلا او اسم مفعول ومصدرا فالفعل نحو ضرب او يضرب عمرو
نحو زيد مضروب غلامه والمصدر نحو عجبت من اكل الطعام بتنوين اكل ورفع الطعام بمعنى من ان اكل الطعام

ان تضيف

ان تضيف فتقول من اكل الطعام ويكون في موضع رفع كما يجوز ان تقدره في موضع نصب على ان الفاعل
حذف ولم ينب عنه شيء كما في او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما قال ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في
نحو عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو هل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز بالاجماع ان يكون فاعلا اجازه الجمهور
ومنعه الاخفش للالتباس واختاره الشلوبين واجازه ابن خروف حيث لا لبس نحو عجبت من جنون
زيد ومن اكل الطعام اي من ان جن زيد بالعلم ومن ان اكل الطعام وفي الايضاح اجاز جماعة ان يذكر
مرفوع بعد المصدر وتقديره المصدر بان والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابة
من منعه وهو الاصح لان ما يرفع الفاعل من الفعل والصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصدر له
صيغة فلا يصح فيها ذلك انتهى الثالث ظاهر كلامه حيث قال وصيغة فعله فعل ويفعل ولم يعبر بالتغيير
التحويل كما فعله كثيرون ان صيغته اصل براسه وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة ونقله
شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب جمهور البصريين الى انه فرع عن فعل الفاعل ونقل عن
سيبويه قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة الرابع فعله لا يبنى الا من متصرف واما الجامد فلا
به اتفاقا وفي كان وكاد واخواتها خلاف الجمهور على جواز البناء منها وعليه فالاصح ان لا يقام خبرها بل
انها تعين في الظرف ايقم وان يتعين ضمير المصدر **ولا يقع نائب الفاعل ثاني** مفعولي **باب علمت** فلا يقال علم
قائم زيد **ولا ثالث** مفاعيل **باب اعلمت** فلا يقال اعلم قائم زيدا عمرا وعللوا ذلك بان كلا من هذين المفعولين
مسند الى المفعول الاول في باب علمت والى الثاني في باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه
حالة واحدة مسندا ومسندا اليه شيء آخر حالة واحدة لا يضر كما في قولك اعجبني ضرب زيد عمرا فان ضرب مسند الى
وضرب مسند الى زيد واجيب بالفرق فان كلا من المفعولين مسند ومسند اليه باسناد تام بخلاف مثل فان المصدر
كان مسندا اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام ... ان كون الاسناد تاما له دخل في تاثيره في المنع
قيام مفعول الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قائما مع عدم الاسناد التام فلو كان تمام الاسناد مانعا لاقيم
المانع واتم المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالآخر وذلك ... بالنسبة الى
... والمنع مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون فجوزوه في الامن من اللبس وذلك كما اذا كان الثاني في
والثالث في باب اعلمت نكرة والآخر معرفة نحو علم زيدا قائم واعلم زيدا عمرا قائم لان التنكير يرشد الى انه
الاصل واما اذا حصل الالتباس فقد قال الرضي والذي ارى ان النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز
كان الثاني او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد
فتقول في علمت زيدا اباك علم زيد اباك وفي اعلمتك زيدا اباك اعلمك زيد اباك وليس منه قيام المفعول مقام الفاعل

معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فالمرفوع في المثال الاول ثاني المفعولين وفي المثال الآخر ثالث المفاعيل
ولا لبس مع لزوم المركز كما لو انه ضرب موسى عيسى قال بعد ان حيث القياس ولا شك ان النوع لم يات الا اقام
اول مفعولا عنه لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والى راجح لضعفه وكذا لم يسمع الا اقيام اول مفاعيل اعلمت كقوله
نبئت عمرا غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس المنعم **ولا يقع** نائب الفاعل **مفعولا له** سواء كان باللام او بدونها
الاطلاق فلا يقال ضرب تاديب ولا ضرب للتاديب وهو مذهب الجمهور واجاز بعضهم وقوعه اذا كان بلا لام
المنصوب انما امتنع لانه لو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية بحذف اللام اذا كان باللام
المفيد بالعلية هو اللام وهي موجودة فيه ورد بانه يلزم منه جواز وقوعه لو قامت قرينة تشعر بالعلية وليس كذلك بل المنع
حاصل ومن ان النصب في الظرف يشعر بالظرفية مع جواز وقوعه كما سير يوم الجمعة والجواب عن الاول بان وجود القرينة
فقد التقى طرد الباب وعن الثاني بالفرق فان دلالة الظرف يقتضي الظرفية ودلالة النصب بدل على فقدها بخلاف المفعول له
فان ذاته لا يقتضي العلية وانما تعلم عليته بالنصب لفقدها فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بان النائب مناب الفاعل
ان يكون مشبها به كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ رب فعل يفعل بلا غرض لكونه عبثا ولهذا
كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن
ولا مفعولا معه لان الواو فيه تدل على المصاحبة فلو حذفت فاتت ويخرج عن كونه مفعولا معه ووجودها مانع
للزوم الانفصال اذ اصلها العطف فهي دليل الانفصال ونائب الفاعل كالفاعل في الاتصال ولانه ليس من ضروريات الفعل
ولهذا امتنع نيابة التمييز والمستثنى ايضا واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيب نفس
واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد
منه **ويتعين المفعول به له** اي لوقوعه موقع الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة مع غيره من سائر المفاعيل التي
يقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمجرور بحرف تقول ضرب زيد يوم
الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فيتعين زيد تعين وجوب عند البصريين وذلك لان غيره انما ينوب بعد ان
يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل
قال ابن هشام ولان المفعول به قد يكون فاعلا في المعنى كقولك اعطيت عمرا دينارا الا ترى انه آخذ والا اخذ دفع من هذا
ضارب زيد عمرا لان الفعل صادر من زيد وعمرو حتى ان بعضهم جوز في هذا المفعول ان يرفع ويصف نحو ضارب زيد
عمرا الجاهل برفع الجاهل لان النعت لمرفوع في المعنى انتهى وخالف الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا انما هو
اولوية لكن الكوفيين اجازوا وقوع غيره مطلقا لقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون والاخفش شرط تقدم
على المفعول تمسكا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقوله ما دام معنيا بذكر قلبه وبيات اقروا

متناول

متناول منه الا اليقين قال بعض المحققين وحمل التعين على الاولوية اشد مناسبة لقوله فيما ياتي فالجميع سواء
فان لم يكن اي فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام **فالجميع** اي جميع ما سواه من المفاعيل **سواء**
اي مستوية في الوقوع موقع الفاعل لا يفضل بعضها بعضا فاذا حذفت زيدا من قولك ضربت زيدا يوم الجمعة
ضربا شديدا في داره واردت اقامة غيره اقمت ما شئت نص عليه غير واحد منهم الجزولي وابن الحاجب ورجح بعضهم
المصدر والظرفين لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح بعضهم المصدر لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان
ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال الرضي والاولى
ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن مفوض الى اختيار
انتهى **تنبيهات** الاول يشترط في المصدر والظرف الاختصاص والتصرف فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا
اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص
بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل فعله المقدر اي يسبح سبحان الله ولا جلس عندك او معك
ومنع البصريون اقامة وصف المصدر والظرف مقام موصوفهما فلا يقال في ضرب ضربا شديدا ضرب شديد ولا في صيم زمنا
طويلا صيم طويل واجازه الكوفيون ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجها واحدا في الاستعمال كمذ ومنذ ورب والكاف
وما خص بقسم او استثناء الثاني المجرور ان جر بحرف زائد فلا خلاف في كونه هو النائب وهو في محل رفع
كاحد فيما ضرب من احد وان جر بغيره ففيه اقوال احدها وعليه الجمهور ان النائب هو المجرور وحده كما لو كان
زائدا الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء قال ابن هشام ولعله اتبعه في ذلك لان الحرف لا حظ له
في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث انه الجار والمجرور معا وهو قول ابن مالك قال ابو حيان ولم يقل بذلك احد غيره
ابن هشام انه غير ظاهر اي لان نائب الفاعل مسند اليه ولا اسناد الى المجموع الجار والمجرور الرابع ان النائب
مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان او لا دليل على تعيين احدها
النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل وهو قول ابن درستويه **الثالث** اذا بني فعل لازم للمفعول ففيه
احدها ضمير المصدر نحو جلس اي الجلوس وعليه الزجاج وابن السيد وجعل ابو حيان فيه اختصاصا اي الجلوس المعهود والثاني
مجهول وعليه الكسائي وهشام لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل لما احد ما يعمل فيه المصدر او الوقت او المكان فلم يعلم
فاضمر ضمير مجهول والثالث انه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء وقال في الصحيح **والثالث والرابع** مرفوعا لا غير **المبتدأ**
والخبر وسمى الاول مبتدأ تنبيها على ان حقه التقديم والثاني خبرا تنبيها على انه مناط الفائدة حتى كانه الخبر الذي هو
والكذب او انه محل الاخبار والاعلام **فالمبتدأ هو الاسم** حقيقة او حكما وهذا كالجنس شامل لمحمد ونحوه من الاسماء
عن **العوامل** جمع عامل وقد عرفت له معنيين والمقام صالح لكل منهما **اللفظية** المنسوبة الى اللفظ نسبة الفرد الى الكلي

المفعول له المصدر والمراد بها غير الزائدة اذ وجود الزائد كالعدم وخرج به بقية المرفوعات فان قيل التجريد
عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولك ضيق فم الركية وقولهم سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وهو هنا من هذا القبيل لان التجريد سلب
من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي
سلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول
الوجود لا يكون بشمول العدم كيف بالافتراق ايضا لانا نقول اللام في العوامل ليست للاستغراق بل لماهيته وسلب
الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود
لا يكون بشمول العدم ثم ماهية العوامل يستلزم سلب كل فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق فالتجريد وان كان سلبا
من حيث المعنى لكنه ليس سلبا بسيطا بل هو وجه العدول اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل
فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي سلما انه سلب
وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق الا ان الاول متعين هنا بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتدأ هو الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي قاله الفاضل الهندي مسندا اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد وخرج به الاسماء
واسماء العدد والافعال واسماء حروف التهجي والاصوات او الصفة عطف على الاسم وقوله الاسم وان شمل
هو ودون الجمع وليت لك والتشكيك فيه في التعريف والمراد بالصفة المشتق الذي لم يعمل كاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل او الجاري مجرى المشتق كالمنسوب حال كونها واقعة بعد نفي بحرف او اسم
كما سيأتي او استفهام كذلك رافعة حال ثانية من الصفة اي حال كونها رافعة لظاهر كاقائم الزيدان او ما
في حكمه وهو الضمير المنفصل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال كقوله اراغب انت عن آلهتي هذا مذهب
البصريين ومنع الكوفيون رفع الصفة للضمير المنفصل فاوجبوا في نحو اقائم انت كون الاسمين مبتدأ وخبرا في
التقديم والتأخير وتبعهم الزمخشري والسهيلي ونقل ابن الحاجب الاجماع على ذلك في اماليه وهو وهم منه كما قال
ابن هشام قطعا لبطلان قول كثير من شراح الكافية من ان المراد بالظاهر في قوله فيها رافعة لظاهر اللغوي ليتناول الضمير
المنفصل فمن واما اخراج الظاهر عن الظاهر وحكوا بانه ارادوا ما لم يرده وكيف وهو يصرح بالاجماع على ان الصفة لا ترفع
منفصلا وحجة الكوفيين ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجوز انفصاله عنه لا يقال قام انت فكذا الوصف واجيب بالفرق
وذلك انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت ودال على
معموله دون جنس الفعل فلذلك احتمل مع الوصف دون المرفوع بالوصف سيما في الفظاعة واجب الفصل
فاعل الفعل قال ابن هشام ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله اراغب انت عن آلهتي وقول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم

اذ لم يكن الى من اقاطع فان القول بان الضمير في الآية مبتدأ كما زعم الزمخشري مؤد الى فصل العامل عن معموله باجنبي وقول
ذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد ووجب الامام الحديثي عن الآية بمنع تعلق الجار براغب المذكور ليلزم المحذور بل
متعلق بمقدر بعد انت مدلول عليه بالمتقدم والتقدير اراغب انت ترغب عن آلهتي وعن البيت باحتمال ان يكون انما مبتدأ خبره
الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله واف بعهدي والتقدير في خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه
واف بعهدي اي ان عدم تكما معي على من اقاطعه لم تفيا بعهدي لانه بكما وذعاه انه احق لعدم الوفا بتعهدات الاول
قيل هذا الحد منقوض بالمجرور بعل ولولا ورب في كلعل زيد قائم ولولاك لكان كذا ورب رجل صالح لقيته فان المجرور
في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما قاله ابن هشام في المغني وغيره مع انه ليس مجردا عن العوامل اللفظية غير
الزائدة واجيب بانها في حكم الزائد لشبهها بها في كونها لا تتعلق بشيء فلذلك قيل هذا الحد منقوض ايضا بقوله تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه كذا فان الاول هنا مبتدأ وان تفعل فاعل بمعنى المجرد مع انه غير صفة انتهى وقد يجاب بمنع ان تفعل
به وانما هو خبر للتزول كما قال ابو حيان الثالث وقوع الصفة بعد نفي او استفهام شرط لازم عند جمهور البصريين وعن سيبويه
جواز الابتداء بها من غير شرط مع قبح واختاره ابن مالك وذهب الاخفش والكوفيون الى جوازه دون قبح
طابقت الصفة الواقعة بعد النفي او الاستفهام اسما مرفوعا بها مفردا او واقعا بعدها وفيه وجهان
الصفة مبتدأ وقدم الخبر للاستفهام الذي حقه الصدر بخلاف ما اذا تطابق مفردا او عدم مطابقتها للمفرد وانما
المذكور بعدها اصلا او تطابقه ولكن لا مفردا في الاول مثل اقائم الزيدان واقائمان زيد فيها الصورة الاولى يتعين ان تكون
مبتدأ وما بعدها مرفوعا بها اذ لو كانت خبرا لما بعدها لوجبت المطابقة في التثنية والجمع فان المطابقة واجبة في هذا
بين المبتدأ والخبر والصورة الثانية ممتنعة لانها تركيب فاسد وانتفى كقولك اقائمان الزيدان واقائمون
فيتعين الصفة ان تكون خبرا مقدما اذ لو كانت رافعة للظاهر لما ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصحى ويجوز ذلك
ولما فرغ من حد المبتدأ اراد ان يمثل له ليزداد وضوحا فقال نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية
اليه ومثله ان تصوموا خير لكم فان المؤول كالصريح وهل من خالق غير الله وبحسبك درهم ولعل ابا المغوار منك قريب وما
قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف نفي ومثله ان قائم الزيدان وغير مضروب العمران او اقائم الزيدان
مثال للصفة بعد حرف استفهام ومثله هل قائم الزيدان ومتى قائم الزيدان واين قاعد الزيدان وكيف مقيم العمران وكم
العمران البكران وايان قادم خالدان اذ النفي والاستفهام بالاسم مثلهما بالحرف فلذا وجه لتخصيص الحرف كما صنع غيره
او اقائم زيد مثال للصفة المطابقة للمفرد فقائم يجوز ان يكون مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر وزيد يجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا
وما قبله خبرا مقدما كما تقدم فان رجح الاول بان الاصل في المقدم المبتدأ عورض بان الاصل في الصفة الخبرية فلذا تعارض الاصلان
ومما تقرر علم ان المبتدأ نوعان مبتدأ له خبر وهو الاسم المسند اليه ومبتدأ لا خبر له وهو الصفة واستغنت عن الخبر لانها بمعنى الفعل

والفعل لا خبر عنه لكن له مرفوع يغني عن الخبر وقد يجب في النوع الاول اعني المبتدا محذوف الخبر وجوبا وذلك في اربع
مسائل احديها بعد واو صريحة في المعية نحو كل رجل وضيعته بفتح الضاد المعجمة اي حرفته وسميت بذلك
لانها تضيع بتركها ولان صاحبها يضيع بتركها فكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدا والخبر
محذوف وجوبا اي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة ووجب الحذف لقيام الواو مقام مع
ولو جي بمع مكان الواو كان كلاما تاما هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والاخفش الى انه مبتدا لا يحتاج الى
خبر لتمامه وصحة معناه اي مع ضيعته واختاره ابن خروف والتقييد بالصريحة في المعية احتراز عن المحتملة لها وللعطف نحو
زيد وعمرو فلك ان تاتي بالخبر وتقول مقرونان وان تحذفه اعتمادا على فهم السامع من الاقتصار عليهما معنى المصاحبة والاقتران وكذا
قوله وكل امرئ والموت يلتقيان تنبيه ذكر بعضهم في المثال المذكور اشكالا وهو ان الضمير في ضيعته لا يجوز ان يعود
الى كل ولا الى رجل اما الاول فلان التقدير حينئذ كل رجل وضيعة كل وهذا ليس المراد لانه مطلق وذاك مقيد [illegible] واما
الثاني فلان التقدير كل رجل وضيعة رجل وهو لا يصح ايضا لان الذي ذكر شامل لجميع الافراد بقرينة اداة العموم ورجل وحده
ذلك والجواب ان الضمير يرجع الى كل رجل وكانه ناب عن افراد متكثرة فضميره ناب عن ضمائر كثيرة يعود لكل باعتبار
رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا لان الضمير عين مرجعه فاذا كان مرجعه عاما كان هو عاما كذلك وذلك حكم
بعضهم ان الضمير اذا عاد الى نكرة كان نكرة والثانية قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدا المذكور قبلها
المبتدا اما مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قائما او
المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا او اما مؤول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما فقائما
[illegible] ثانية احوال لا تصح اخبارا عن المبتدآت المذكورة لانك لا تصف القيام
والادوار فلا يكون من الفاعل والمفعول كما قال الزمخشري وزعم ابو حيان انه لا يجوز كونها من المفعول الا بدليل
التقييدات بالاحوال والصفات وعود الضمائر لا يكون الا قرب مذكور والثانية منفية ولا يكون من المفعول
من الفاعل وكل من ضربي وشربي وما يكون مؤول بالكون مصدر عامل في مفسر ذي الحال وهو ضمير المستتر في ما يقدر من الخبر
وجوبا واختلف فيه فمذهب سيبويه وجمهور البصريين انه ظرف زمان مضاف الى فعل والتقدير ضربي زيدا اذا كان
قائما في المضي واذا كان في الاستقبال والخبر في الحقيقة متعلق هذا الظرف من وصف او فعل وكان المقدرة تامة
والحال من الضمير المستتر فيها وهي العامل في الحال ومفسر هذا الضمير هو معمول المصدر كزيد والسويق والامير
لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرا لها لامرين احدهما التزامهم تنكيره فلا يقال ضربي زيدا القائم والثاني
الجملة الاسمية المقرونة بالواو وموقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن هشام وهو
دلالة على انه حال لان الخبر لا يقترن بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل اوكونه اخبارا عن القرب بكونه مقيدا
بالقيام

بالقيام مثلا اذ لا يمكن تقييده الا بعد حصوله والقطع الا بعد [illegible] وسد الخبر هو الحال فقد وجد شرط وجوب الحذف وذهب
الاخفش وتبعه عضد الدولة الى انه مصدر مضاف الى ذي الحال والتقدير ضربي زيدا ضربه اذا كان قائما وشربي
السويق واخطب كون الامير كونه فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال وهو الهاء وكذا شربه وكونه خبران
اخطب واختاره ابن مالك في التسهيل قال ابن هشام انه اولى لانه قدر اثنين وقدروا خمسة
في اللفظ اولى انتهى قيل ولانه حذف اذا مع جملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع والمعدول عن
كان التي هي تامة الا انه يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وهو ممتنع عند الاكثر
الدالة على [illegible] فهو عند [illegible] بالحذف كما قال سيبويه ان تقديره ما لك وزيدا [illegible] وملابستك زيدا
تقدير الخبر بعد الحال كما نقله ابن [illegible] عن الكوفيين لانه تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه فكيف يجوز ان تقديره ثابت
ان تقديره منتفي ولانه حينئذ يكون من الحذف الجائز لا الواجب لان قائما اذ ذاك يكون حالا من زيد والعامل فيه
[illegible] في الحال فلا [illegible] لانها من صلته وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع
الوصف عن الخبر والصحيح ما قدمناه من ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده قال ابن عصفور وانما صح للحال ان
[illegible] الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما
وكل منهما في معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى تنبيهان الاول تقييد المبتدا بكونه مصدرا
او مؤولا به يؤخذ منه ان المبتدا [illegible] لا يكون [illegible] فلا يجوز ان تقول [illegible] زيدا قائما خلافا لبعض الكوفيين وتقييد
العمل في اسم مفسر لضمير ذي الحال احتراز من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر
زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلته وتقييد الحال
غير صالحة للخبرية احتراز من نحو ضربي زيدا شديد فالرفع واجب لصلاحيتها للخبرية وشذ قولهم [illegible] حكمه عليهم
حكاه [illegible] الميم [illegible] يجوز عند الاخفش والمبرد [illegible] رفع الحال في الصورة الثالثة
افعل المضاف الى ما المصدرية نحو اخطب ما يكون الامير قائما ومنعه سيبويه قال الرضي والاولى جوازه [illegible] جعلت ذلك الكون
مجازا في زحمة قائم ايضا بخلاف المصدر الصريح كما في ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز
الثالثة بعد لولا الامتناعية ان كان كونا مطلقا نحو لولا علي لهلك عمر اي لولا علي موجود وكونه واجب الحذف
الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره ووجب [illegible] الجواب مسده [illegible] الكلام على حذفه [illegible]
[illegible] والرابعة بعد مبتدأ صريح في القسم نحو لعمرك او يمين الله لا قومن اي لعمرك او يمين الله قسمي فحذف الخبر
للعلم به اذ تعين ذلك للقسم [illegible] المحذوف ووجب الحذف لسد جواب القسم مسده [illegible] للقسم ان الذي
تستعمل معها الا فيه ولا يجوز كونها خبرين والمحذوف المبتدا [illegible] كذا قال ابو حيان وليت جواب قسم

ويصح تقسيم كونه رتبته ان يعين واعلم ان الاصل في المبتدا المسند اليه ان يكون معرفة وفي نعرض من موجبات نكرة

افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر واوجب ربحن نكرة لا فائدة فيه **فلا يكون المبتدا**

الا مع حصول الفائدة فاذا حصلت فائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وقد شئت من شرائط ادلم يوجد فيجوز ان

كوكب انقض تت عه وقد يقال رجل قائم جاءا قول عليه المتقدمون في ضابط المبتدا بالنكرة ورأى المتاخرون انه ليس

بهتدي الا مواطن الفائدة فتتبعوها وانها بعضهم الا نيف وربعين موضعا واورد ما السيوطي ما كلش

وقال بعضهم ان الضابط في ذلك قرب النكرة من المعرفة وغيره فسر قربها من المعرفة باحد شيئين اما بتخصيصها

وادبكونها غاية العموم كقولنا ثمرة خير من جرادة فيه هذا الضابط لا يحتجه لان يقيد احدا لكن بل يغنيهم ولكن وان كان

موقا فيغنا **والخبر هو الاسم** حقيقة او حكما **المجرد عن العوامل اللفظية** والمراد بها غير الزائدة ليشمل نحو

عند التميميين وان عمرو منا اهب سيهم وعندي زيتين ودخل فيه قسما المبتدا والاسما المعدودة **المسند به**

قسم عدول من المبتدا او مسمى والمعدودة به لا المبتدا ويجوز ان يكون ما يقع الا والتقدير عائد الا المسند

ويقع تقدير بن يخرج القسم الثاني من المبتدا فلا حاجة الا اخراجه بزيادة المغاير للصفة كما فعل ابن الحاجب كافية اذ هي

هنالك تاكيد **تباينهما** ان الاول شمل قولنا الاسم حقيقة او حكما نحو زيد قائم وبعض الفعل الماضي ضرب وانما الجملة فان

بالمفرد وكما قاله ابن الحاجب وخبث وهو المناسب لقول المص فيما تردد الدبيتا ان الكلام قد ياتي اسمين او فعل واسم وان

خبر من غيرنا وقيل لم تدخل وهو مذهب المحققين من النحاة الثاني اختلفوا في عامل المبتدا والخبر فذهب البصريون الا ان

في المبتدا هو الابتداء وفسروه بتجريده الاسم عن العوامل للاسناد اليه او الاسناد وفسره الجزولي يحمل الاسم في صدر

كيفية او تقديرا للاسناد اليه او الاسناد ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي وابن الحاجب اهذا الابتداء هو عامل في الخبر

ايضا لطلبه لهما معا وهو قضية كلام المص حيث جعل المبتدا والخبر كليهما بالمجرد ونقل عن سيبويه ان العامل

هو المبتدا او حكي عن ابائه وتلميذه الا معنى بل هو مذهب جمهور المتاخرين وقال الكسائي والفرا ترافعان وقيل غير ذلك **وهو**

اي الخبر قسمان **قسم مشتق** وهو ما دل على ذلك فوقه والمراد وهنا الدال على ذات مبهمة وهي المسمى بصفة

وحسن وحسن ونا حكمها المنسوب فطلق المشتق فان اسم الزمان والمكان والالة حكمها حكم الجامد في الاصطلاح

وقسم جامد وهو ما عدا المشتق بالمعنى المذكور **فالمشتق** اما رافع لظاهر او له وغير الرافع لفظا كما

فرد نحو الكرم مضروب عليه **يتحمل ضميره** اي ضمير المبتدا وذلك لان المشتق بالمعنى المذكور

فاعل ظاهر او مضمر **فيطابقه** اي يطابق المبتدا **دائما** افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول زيد قائم

الزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات

كله متحمل للضمير مستتر وجوبا عائد على المبتدا وهو مطابق للمبتدا كما ترى ومطلقا قائمتان والواو في قائمون

محذوف قيل لان القسم لا يدخل على القسم وفيه نظر لقد ورد ولعلمن ان اردنا الا الحسنى والله يشهد انتهى وجوز ابن عصفور

ان يكون المحذوف وذلك هو المبتدا والتقدير لقسمي عمرك والله قول ولا لان الحذف ما يجوز اولا منه بالاوائل والاحتراز

من غير الصريح في القسم وهو ما يصلح له ولغيره نحو عهد الله وحقي اي علي فيجوز حذف خبره واثباته لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه

بخلاف نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله مما هو صريح في القسم والعمر القسم يعين ودفتحها وبعضهم يفتح مع اللام في دونها

بكلام مستحيي ان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مصدر محذوف الزوائد اصله تعمرك ومعناه

قسمي لعمرك لا قومن وحياتك لا قومن وبعضهم يضيفه الا الفظ هذا لمضمر مع اللام ووزنه ولغاته فيه كلام فخشر لا نطول بذكره

او حال مما عليه كقوله ربما بعر كم لا تجرينا وسيفنا المنتم جميعنا واعلم ان المص رحمه الله لو اخر ذكر هذه المسائل بعد الخبر

لكان اولى كما فعله جميع المصنفين وان قد تعرض لذلك هنا فلنتم الفائدة بذكر حذف الخبر جوازا ووجوبا اما

جوازا فعند قيام القرينة نحو قولك بعد الاستفهام عن المخبر عنه زيد لمن قال من عندك اي عندي زيد ومعطف عليه نحو زيد قائم

وعمرو وقال اكلها دائم وظلها اي دائم وغير ذلك نحو فطلع م الذين او تو الكم كما قال ابن مالك وبعد اذا الفجائية نحو

خرجت فاذا السبع اي حاضر وهو قليل وتبعه ابن هشام منا الوضع وهو بناء على ان اذا حرف انه القائل بانها ظرف

فلا يقدر محذوف بل يجعلها هي الخبر كما سياتي تحقيقه في حديقة المفردات انشاء الله تعالى واما حذف المبتدا جوازا فعند قيام القرينة

ايضا نحو قولك زيد لمن قال من هذا اي هذا زيد وهو كثير بعد الاستفهام قال الله تعالى وما ادريك ما الحطمة نار الله اي هي نار الله

وما ادريك ماهيه نار حامية واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر ولا انبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب من عمل صالحا فلنفسه ومن

اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اي فهم وان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيؤس وبعد القول نحو

وقالوا اساطير الاولين قالوا ساحر او مجنون سيقولون ثلثة رابعهم الايات وغير ذلك نحو قوله تعالى لم يلبثوا الا ساعة

من نهار بلاغ اي هذا بلاغ سورة انزلناها اي هذه سورة وقد اجتمع حذف كل من المبتدا والخبر

جوازا في قوله تعالى سلام قوم منكرون فحذف خبر الاول ومبتدا الثاني وقد يحتمل المحذوف الامرين ويكثر بعد الفاء نحو فعدة

من ايام اخر فما استيسر من الهدي فنظرة الى ميسرة اي فالواجب كذا او فعليه او فعليكم كذا وياتي غيره نحو فصبر جميل

اي امري او امثل وطاعة وقول معروف اي امرنا او امثل واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا فالاولى

قال الواسطي الاولى كونه مبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر لان الحذف بالاعجاز اولى

والاوائل حكاه ابن اياز واما حذف المبتدا وجوبا فحيث كان مخبرا عنه بنعت مقطوع الا الرفع لمجرد المدح نحو الحمد لله

الحميد اي هو الحميد او المجرد الذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او الترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين وان كان

لغير ذلك كالتخصيص نحو مررت بزيد الخياط جاز الاظهار والحذف او اخبر عنه بمصدر جي به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة

اي امري سمع او بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما نحو نعم او بئس الرجل زيد اذا قدر خبرا فان تقدم نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدا

اوله

والالف في التثنية والجمع نحو الزيدان والزيدون قائمون وهذا الضمير يجب استتاره الا اذا اجرى الخبر على غير من هو له فانه
يبرز عند البصريين وجوبا سواء خيف اللبس ام امن فالاول نحو غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام اذ لو لم يبرز
الضمير لتوهم السامع ان الغلام هو الضارب والثاني نحو غلام هند ضاربته هي وذهب الكوفيون الى عدم وجوب
الابراز اذا امن اللبس تمسكا بقوله قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان واختاره
ابن مالك فقال في منظومته الكبرى في المذهب الكوفي شرط ذاك ان لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن وضعفه [illegible]
كتبه بوفاقهم ورد تمسكهم بالبيت باحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور
اي بانو ذرى المجد بانوها **بخلاف غيره** اي المشتق غير الرافع لظاهر وهو الجامد **نحو الكلمة لفظ** وهذا
[illegible] **السبع المفترس** والمشتق الرافع لظاهر نحو **هند قام ابوها** فقد جمع ضمير المبتدأ
يطابقه اما الجامد فلان تحمل الضمير فرع على ان يكون المتحمل صالحا لرفع ظاهر على الفاعلية وذلك موقوف على تحمل
في معناه وقد حظ الجامد في ذلك واما المشتق الرافع لظاهر فلانه لا يرفع فاعلين وانه عدم [illegible] المبتدأ فلعدم
تحمله للضمير **تنبيهان** الاول قضية الحدقة [illegible] بالكلمة لفظ ان الجامد لا يتحمل الضمير ولو اول بالمشتق [illegible] خلاف
به من ان المؤول بالمشتق بمنزلته في تحمل الضمير ورفعه لظاهر وفي كلام ابي حيان ما يشير الى انه ضعيف [illegible] ذلك
لم يطابق في نحو الكلمة لفظ مع تحمله للضمير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فجرده [illegible]
ان المصدر لم يتحمل الضمير كما اقتضاه كلامه وتوهمه بعض فضلاء العجم وكيف وهو دال هنا بالملفوظ من غير خلاف
المصدر لا يتحمل ضميرا اذا لم يؤول بالصفة وذلك اذا اخبر به عن عين وجعل العين نفس المعنى مجازا على قول سيبويه
زيد عدل وهذا لا يتصور في نحو الكلمة لفظ واما على قول الكوفيين من ان المصدر يؤول بالصفة وانما في زيد عدل اي عادل فهو
يتحمل للضمير اجاب عنه بدليل رفعه للظاهر نحو زيد عدل ابوه واما على قول البصريين من انه على حذف مضاف اي ذو عدل فان الخبر هو
وهو يتحمل للضمير لانه المؤول بالمشتق لا المصدر وهو يطابق المبتدأ وانما [illegible] قلت هند عدل والزيدان عدل كان
ذات عدل وذوا عدل وقس على ذلك واعلم ان نحو هذا التفصيل يجري في الجامد المؤول بالمشتق غير المصدر والذي
فيه حذف المذكور قال ابن مالك في شرح الكافية اذا اشرب [illegible] نحو هذا اسد كان لك فيه ثلاثة اوجه احدها
تنزيله منزلة اسد مبالغة دون [illegible] التشبيه كقول الشاعر لساني [illegible] سبع عليه سداه اذا لم يرتفع [illegible] لفظا
فهو كالكلمة والثاني ان يقصد التشبيه فيقدر مثله مضافا اليه في هذين الوجهين لا ضمير في اسد والوجه الثالث ان تؤول
اسد بالصفة وفيه [illegible] فيتحمله ضميرا او يرفع به ظاهرا ان جرى على غير ما هو له كقولك [illegible]
ايضا شائع في النعت والحال فمن النعت قول العرب مررت بقاع عرفج كله فكله توكيد للضمير المرتفع بعرفج لان عرفج في معنى
خشن ومثله مررت بقوم عرب اجمعون فضمن عرب معنى فصحاء ورفع به ضميرا واجمعون توكيد انتهى الثاني

الكوفيون

الكوفيون الا ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بمشتق او لم يؤول وعزى هذا القول الى الكسائي من الكوفيين [illegible]
والى الرماني من البصريين لكنه نقله ابن مالك في شرح [illegible] عن الكوفيين كافة وسبقه الى هذا النقل صاحب البسيط
هذه **قاعدة** في تقديم المبتدأ وتأخير الخبر اذا كانا معرفتين وهي اذا كان الاسمان معرفة ان يجب [illegible]
[illegible] منهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه **فالمجهول ثبوته منهما للشيء الآخر عند السامع** وهو ما كان
في اعتقاد المتكلم اي يحكم به عليه **يجعل خبرا** له ويؤخر عنه لانه محكوم به **وذلك الشيء الآخر**
المعلوم عندك مع الذي جهل ثبوت الآخر له **يجعل مبتدأ ويقدم** لانه محكوم عليه [illegible]
المتكلم او توهم ان السامع كالطالب للحكم عليه يجعل مبتدأ والآخر خبرا ولا يعدل عن ذلك **في** الاغلب
فيقال على هذه القاعدة **لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوك** واراد ان يعرف انه
زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان له اخا اصلا **ويقال** لمن عرف ان له اخا **ولم**
يعرف اسمه على التعيين واراد ان يعرف ان اسمه زيد **اخوك زيد فالمبتدأ هو المقدم**
في الصورتين وهو زيد في الصورة الاولى واخوك في الثانية وقد يعدل عن ذلك في غير الاغلب فيجعل
المحكوم عليه خبرا ويؤخر [illegible] مبتدأ كقول ابي تمام في صفة القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه وأري الجنى اشتارته
ايد عواسل وكان مقتضى القاعدة ان يقول لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في
[illegible] وانما اجيب عنه بانه من التشبيه المعكوس فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض
للقاعدة قال ابن هشام وهو ضعيف لانه نادر الوقوع مخالف للاصول اللهم الا ان [illegible] مبالغة
والمذكور [illegible] ابن [illegible] من غير مخالفة للقاعدة [illegible]
على المبتدأ جوازا لحصول القرينة المميزة بين المبتدأ والخبر [illegible] ذلك عندهم جائز كثير الاستعمال ومثله قول الشاعر
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم
بانهم [illegible] ان يقتضي [illegible] لانه يجيء من **تنبيه** [illegible]
من القاعدة هي طريقة اهل البيان وهو المشهور عند النحويين عند انتفاء القرينة وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ
مطلقا لحصول الفائدة للسامع قدم الخبر او اخر وقيل ان كان احدهما مشتقا [illegible] نحو زيد [illegible]
وان تقدم والاسم للابتدائية وان تأخر [illegible] المبتدأ المنسوب اليه [illegible] المنسوب اليه [illegible]
قول الفخر الرازي [illegible]
[illegible] وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا [illegible]
الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا **تكميل** ويجب الحكم بابتدائية المقدم في صورتين آخرين احدهما كون [illegible]

صالحتين للابتداء بها كقوله افضل منك افضل مني اذ لو جوز تقديم الخبر هنا لالتبس بالمبتدا فيفسد المعنى اذ كثيرا هو افضل
منك لا من مخاطبك وبالعكس الثانية كونهما مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو معرفة كزيد قائم واما ان كان هو
النكرة فان لم يكن له مسوغ الابتدائية فهو خبر اتفاقا كخزفة ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ نحو خير
منك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد حسبنا الله قاله ابن هشام
في المغني وظاهر كلام ابن ملك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان اسم استفهام او اسم تفضيل والخبر
تقديم المبتدا اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد قام اذ لو قيل قام زيد لالتبس المبتدا بالفاعل لان
اضرب فممتنع وجوزه الاخفش والمبرد او كان الخبر محصورا فيه بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول او معنى نحو
انما انت نذير اذ لو اخر لالتبس المحصور بالمحصور فيه او كان المبتدا له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام
والشرط والتعجب نحو من ابوك ومن يقم اقم وما احسن زيدا اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته
او بغيره نحو لعبد مؤمن فان لام الابتداء لها الصدر او كان ضمير شان نحو هو زيد منطلق قيل لانه لو اخر لالتبس بالتوكيد
وفيه نظر وقد يؤخر المبتدا ويقدم الخبر جوازا توسعا في الكلام اذ ربما احتيج في وزن او قافية او سجع
الى تقديم بعض اجزاء الكلام على بعض ووجوبا بان يكون للخبر صدر الكلام اما بنفسه نحو من زيد او بغيره نحو صبيحة اي
يوم السفر او يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو عندك درهم ولي وطر اذ لو اخر لالتبس كونه صفة للمبتدا لانه نكرة والحاجة داعية
للوصف اشد من طلبها للخبر فالتزم تقديمه دفعا للبس او يكون المبتدا محصورا فيه بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد
او معنى نحو انما في الدار زيد اذ لو اخر لاوهم الانحصار في الخبر كما مر في عكسه او يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض
الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا او على مضاف اليه الخبر كقوله اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها
تتمة لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كان يكون المبتدا
عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا او يوم طيب وقد يتعدد الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وذلك اذا
صح الاقتصار على كل واحد من الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب ولك استعماله بالعطف اتفاقا ولفظا
فقط لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف لان المجموع بمنزلة الواحد في
المعنى اي الرمان مز واجازه ابو علي نظرا الى اللفظ وقد يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وكاتب
ومنجم او حكما بان يكون المبتدا مفردا ذا اجزاء ينقسم الخبر عليها نحو قوله تعالى انما الحيوة الدنيا لعب ولهو
وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف تنبيهان الاول التمثيل لكون المبتدا عاما والزمان
خاصا نحن في شهر كذا ذكره ابن ملك في شرح التسهيل وتبعه شراح كلامه وتعقب ذلك العلامة ناظر الجيش
بان العموم في نحن لا يعقل قال المالكي في حاشيته الاوضح ووجهه بعضهم بانه وان كان ضميرا مستقلا للمتكلم المعظم

او المشارك

او المشارك غيره فهو عام لصلاحيته لكل متكلم لا يختص بمتكلم دون آخر انتهى ووجه آخر نسبوا له المتكلم وجميع من
سواه في ذلك الزمان والزمان خاص لانه عينه انتهى وهو اولى من التوجيه الاول الثاني قال الاخفش
قولهم هذا حلو حامض انما ارادوا هذا حلو فيه حموضة فينبغي ان يكون الثاني صفة للاول وليس فيهم
انهما جميعا خبر واحد بشيء والجمهور على انهما خبران نعم معنى خبر واحد ونقل عن ابي علي الفارسي ان نحو حلو حامض
فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو تمامهما وقال بعضهم
الضمير يعود من معنى الكلام كانك قلت هذا مز لانه لا يجوز خلو الجزئين من الضمير ولا انفراد احدهما به لانه
ليس اولى من الآخر ولا يكون فيهما واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران
لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه وقيل كل منهما تحمل ضميرا واختاره ابو حيان
وشيخي العلامة محمد بن علي الشامي قال ولهذا ارتفعا على الخبرية ولا يلزم من فرض صدقهما الجمع بين
الضدين على الوجه المحال لانا لا نحكم على المبتدا بكل منهما وهو على صرافته اذ لا يجوز الحكم الا بعد تمام الكلام
والعقد وبعد سماع الخبرين في العقل يحكم حكما ضروريا بامتناع اجتماع الضدين بما هما ضدان على الموضوع الواحد
الشخصي فلا تعتبر نسبة واحد منهما الى المبتدا الا حيث يعتبر تاثير كل منهما في الآخر وتاثره عنه وانحطاطه عن
النوعين ثم يحكم على المبتدا بكيفية متوسطة بين الكيفيتين فاذا قيل الرمان حلو حامض فكانه قيل الرمان
فيه شوب من الحلاوة وشوب من الحموضة ولا تضاد بينهما كما لا تضاد بين السواد الضعيف والبياض الضعيف والسواد
الضعيف بل ربما كان احدهما عين الآخر لوجوب الحد والمشتركة بين الانواع بهذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
انتهى كلام شيخي وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما او تحمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان
قلنا لا يحمل الاول ضميرا تعين رفع الرمان بالثاني وان قلنا انه يحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع
في السببي المرفوع وذكر ابو الفتح بن جني انه راجع شيخه ابا علي نيفا وعشرين سنة في عود الضمير
هذا الفصل حتى تبين له وذكر في البديع انه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين بالمبتدا ولا تقدمهما عليه
عند الاكثرين واجازه بعضهم انتهى هذا **فصل** في ذكر نواسخ المبتدا والخبر يدخل على المبتدا
والخبر افعال وحروف وتعمل فيهما بدليل انك متى حذفتها انعقد الكلام مبتدا
وخبرا **فتجعل المبتداء اسما لها والخبر خبرا لها** فتسمى الاول اسمها والثاني خبرها وقد تسمى
مرفوع كان فاعلا تشبيها له بالفاعل ومنصوبها مفعولا تشبيها له بالمفعول وهو مجاز قال ابن هشام
وهو اصطلاح غير معروف **وتسمى** هذه الافعال والحروف **النواسخ** لازالتها حكم المبتدا
والخبر الثابت لهما قبل دخولها اخذا من النسخ وهو لغة الازالة **وهي** من حيث هي نوعان لانها اما افعال او حروف

في تعدد الخبر للمبتدأ

كما ذكره ومن حيث عملها واختلف احكام بعضها مع بعض خمسة انواع ولم يذكر فيها افعال القلوب
مع اعترافه بان اصل مفعوليها المبتدا والخبر كما عليه الجمهور وقد ذكرناها في حديقة الافعال وسياتي الكلام عليها
هنالك وكان الاولى ان يذكرها في جملة النواسخ فتكون الانواع ستة النوع الاول
الافعال الناقصة وسميت بذلك لانها لا تتم بمرفوعها كلاما وقيل لانها لا تدل على الحدث و
ليس بصحيح لما سياتي وقد تسمى بالنواسخ من باب اطلاق اسم الاعم على الاخص وعرفها ابن الحاجب وتبعه
المصنف في التهذيب بما وضع لتقرير الفاعل على صفة الجملة وتشبيها عليها قال الرضي وغيره كان ينبغي ان
يقيد الصفة فيقول على صفة هي غير صفة مصدره والا انتقض بجميع الافعال التامة فان ضرب مثلا
من قولنا ضرب زيد لتقرير الفاعل على صفة لكن تلك الصفة هي الضرب المشتق منه الفعل العامل فيه واما
الفعل الناقص فانما يقرر الفاعل على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولك كان زيد قائما لا تقرر
زيدا على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من الخبر المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود
وكذا سائرها قال بعضهم والتحقيق انه لا حاجة الى ذكر هذا التقييد لان المتبادر من قولك
هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى هو الموضوع له لا غير والافعال التامة موضوعة للصفة و
تقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة للصفة وتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة خارجة عن الموضوع له
انتهى وفيه نظر فتامل ولم يذكر سيبويه من هذه الافعال سوى صار وما دام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وبه جزم المصنف في التهذيب وقال ابن
مالك كل فعل لا يستغني مرفوعه عن مخبر عنه صالح للتعريف والتنكير او جملة تقوم مقامه فهو من باب كان وجريانها
على غيرها وقوع اللام الفارقة بعدها كوان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال
الرضي وقد يجوز تضمين كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة قال
فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وظاهر عبارة المصنف انها غير محصورة حيث قال
والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس
فكان لثبوت خبرها لاسمها فيما مضى مع الانقطاع عند الاكثر كما قال ابو حيان او مع السكوت عن
الانقطاع وعدمه عند اخرين وجزم به ابن مالك نحو كان زيد قائما وقد تكون للاستمرار والدوام نحو
وكان الله غفورا رحيما وقد تكون صفاته تعالى وصار للانتقال اسمها الى خبرها واصبح وامسى واضحى لثبوت خبرها لاسمها صباحا و
مساء وضحى وظل وبات لثبوت خبرهما لاسمهما في جميع النهار والليل وقال ابن كيسان ورايت كثيرا من النحويين
لا يقولون بات في النوم ويطلقه قوله تعالى والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما وقد تكونان بمعنى صار واصبح وامسى واضحى وظل

وبات

وبات بمعنى صار كقوله تعالى فظل وجهه مسودا وقول الشاعر ابيت
منه واسى احدها اكلموا اخش عليها الذي اخشى على ابنه وقوله لم يصحبوا كالقسم ورق جف فالوى
فضبابا والزبور وقوله ابيت كاني اطوى على لحس وليس لنفي خبرها عن اسمها حالة عند الجمهور وقال سيبويه وابن
السراج مطلقا قال الاندلسي وليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال
كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به واستحسنه الرضي قال بعض المحققين وفيه
نظر لان المراد بكونها للحال او كونها للمطلق انها كذلك بحسب الوضع في ذلك عند الاطلاق للحال دفعة
للحال انتهى فتامل ويقبل هذه الافعال الثمانية تعمل الا ما مطلقا سواء كانت موجبة او منفية صلة لما الظرفية او
غير صلة والحق بها المصنف في التهذيب آض وعاد وغدا وراح وعدها من المشهور وما زال وبرح وفتئ وانفك ولثبوت
خبرها لاسمها على الاستمرار منذ قبله ويشترط فيه ان يكون بمعنى زال الماضي يزيل فانه فعل متعد الى واحد
معناه ماز يقال زال ضانه من معزه اي ميزه ومصدره التزييل ولا ماضي يزول فانه قاصر ومعناه الانتقال
وعنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زالتا ومصدره الزوال وما برح
وما انفك وما فتئ مثلث التاء ويقال وافتا ذكرها المصنف في وهي متممة وهذه الاربعة تعمل بشرط
تقدم نفي او نهي او دعاء مثال النفي كما نطق به وقوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وقوله تعالى تالله
تفتؤا اي لا تفتؤا ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين ومثال
الدعاء قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقيدناه في الكشاف
قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا خلاف بين النحويين في ان معاني هذه الافعال الاربعة متفقة وما
دام وهي لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها وتعمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية كما نطق به كلما
مادمت حيا اي مدة دوامي حيا وكذا لو كانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مما دمت محسنا
لان المعنى من دوام احسانك لا من مدة دوام احسانك تنبيه قال بعضهم اتفق النحاة على ان كان واخواتها
افعال الا ليس فان الفارسي ومن تبعه ذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة
وتاء التانيث الساكنة بها نحو لست ولستم ولست وادعى الاتفاق ممنوع فقد ذهب الزجاج ومن تبعه الى انها حروف
لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدا على صفة وعملها كلها رفع الاسم وهو المبتدا
الذي تدخل عليه اي تجدد عليه رفعا غير ما ول لكونها عوامل لفظية وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى
انه باق على رفعه لانه لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا متصلا نحو كنت
قائما والضمير المستتر لا يتصل الا بعامله ويشترط في المبتدا الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا

وان لا يلزم التقدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان لفظه ام المصحوب
لفظي ام معنوي ونصب الخبر اي خبر المبتدا خلافا للكوفيين في انه انتصب على الحال واكثر نحاة
على انه لا يجوز رفع الخبر بعدها على اضمار مبتدا محذوف فلا يقال كنت قائم اي انا وقد ورد في الشعر فاطلق
الجواز فان كان تفصيلا جاز الوجهان نحو كان الزيدان قائما وقاعدا او قائم وقاعد ورفع الاول
الكسائي والفراء وقال الجمهور فيها ضمير شان والكسائي وابن الطراوة ملغاة وكذا في الدرتشاف تنبيهان
الاول اذا انتقض خبر ليس بالا لم يخرج من هذا العمل في لغة اهل الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر حملا لها على ما
عند انتقاض النفي كما حمل اهل الحجاز على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم ابو عمرو
من اعلا فبلغ ذلك عيسى ابن عمر الثقفي فجاءه فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك انك تجيزه قال وما هو
بلغني انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض
الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي فقال انت يا يحيى وقال لخلف الاحمر فقال اذهبا
يا خلف الى ابي مهدية فلقناه الرفع فانه يأبى وامضيا الى المنتجع من نبهان التميمي فلقناه النصب فانه يأبى
قال ابو محمد اليزيدي فمضينا الى ابي مهدية فوجدناه قائما يصلي فلما قضى صلوته اقبل علينا فقال ما خطبكما
قلنا جئناك نسألك عن شيء من كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتامرني
بالكذب على كبر سني فاين الزعفران واين الجادي واين بنة الابل الصادرة فقال له خلف الاحمر ليس الشراب
الا العسل قال فما تصنع سودان هجر ما لهم غير هذا التمر فلما رايت ذلك قلت كيف تقول ليس ملاك
الامر الا طاعة الله فقال هذا الكلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها فلقناه الرفع
فابى فكتبنا ما سمعناه منه ثم جئنا الى المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال ليس الطيب الا المسك
ورفع وجهدنا به ان ينصب فلم ينصب فرجعنا الى ابي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد فاخبرناه بما
سمعنا فاخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه الى ابي عمرو وقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو والثاني للخبر مع
الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمهما وجهل انتساب
احدهما الى الاخر فالاسم هو الاعرف على المختار فان لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل بها التنبيه
فتعين للاسمية فان لم يكن احدهما اعرف فالتخيير هذا هو المشهور وقيل المتكلم بالخيار في جعل اي
المعرفتين شاء الاسم والاخر الخبر وهي طريقة المتقدمين وذهب الى ذلك من المتاخرين ابن
ابن طاهر والاستاذ ابو علي وابن خروف وابن عصفور قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وان كانا
نكرتين ولكل منهما مسوغ فالتخيير ايضا وان كان المسوغ لاحدهما فقط فهو الاسم وان كانا مختلفين

فالمرفوع

فالمرفوع هو الاسم والنكرة هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط
الفائدة وكون النكرة غير متمحضة للوصفية ومن وروده قول قفي قبل التفرق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا وقوله كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء
ويجوز في الكل اي في كل الافعال الناقصة المشهور منها وغيره وادخال على كل وكذا
منعه بعضهم وسياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى توسط الخبر بينها وبين الاسم خلافا لابن درستويه
في ليس ولابن معط في دام وذلك حيث لا مانع ولا موجب للتوسط فالاول كان يكون الخبر واجب
التقديم عليهما للصدرية نحو اين كان زيد او واجب التاخير لها اذا دخلته اداة الحصر نحو ما كان زيد الا
في الدار او خيف لبس نحو كان صاحبي عدوي والثاني لها اذا دخلت الاسم اداة حصر وكان مع
الفعل ما يقتضي التقدير وعدم الفصل منه نحو هل كان قائما الا زيد اذ لا يفصل بين الفعل وادوات
الاستفهام او كان الخبر ضمير وصل نحو كانه زيد فجواز التوسط بمعنى سلبه ضرورة الطرفين من التوسط
وعدمه محله ما عدا ذلك كما في نحو كان زيد قائما تقول كان قائما زيد قال تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين
وقرا حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وقال الشاعر وما دام حافظ سري من وثقت به
فهو الذي لست عنه راغبا ابدا هذا ان حمل الجواز في كلامه على معناه المشهور من سلب ضرورة
الطرفين فان حمل على ما يقابل الامتناع كان اعم مما توسطه واجب وجائز تنبيهان الاول ذكر
ابن مالك انه يمتنع التوسط في نحو كان غلام هند مبغضها لعود ضمير الخبر ويجب في نحو كان في الدار
لاتصاف الاسم بضمير الخبر وفي نحو كان في الدار رجل لكون الخبر ظرفا مسوغا للابتداء ونوزع في الاول
بان عود الضمير هنا على الاسم ورتبته التقديم فلا يمتنع وفي الاخرين بانهما لا يقتضيان وجوب التوسط
بل عدم التاخر ولا يمنعان تقديم الخبر نحو في الدار كان ساكنها وفي الدار كان رجل الثاني قضية اطلاقه
جواز توسط الخبر ولو كان فعلا نحو كان يقول زيد اسم كان وهو ما صححه ابن عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم
قياسا على المبتدا والمخبر عنه بفعل فانه لا يتقدم خبره كزيد قال والاول هو الصحيح كما في المغني قال اذ لا يلتبس
الجملة الاسمية بالفعلية لو نفي ويجوز في سوى الخمسة الاواخر وهي التي في اولها ما تقدم
اي الخبر عليها ولو كان جملة على الاصح وذلك حيث لا موجب له كان يكون من ادوات الصدر نحو اين
كان زيد ولا مانع منه كما اذا دخلته اداة الحصر نحو ما كان زيد الا قائما او خيف اللبس نحو كان صاحبي عدوي
فجواز التقدم بمعنى سلب ضرورة الطرفين محله ما عدا ذلك نحو قائما كان زيد وان حمل على الجواز بمعنى مقابل
الامتناع محله ما عدا ذلك نحو قائما كان زيد وان حمل على الجواز كان اعم مما تقديمه واجب وجائز

في جواز التوسط وجاز تقدمه بدليل قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون
فاياكم وانفسكم معمولان للخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قال
ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير
لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل تجويزهم زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب
وامتناع تقدم اضرب على لم ولن قال بعضهم واحسن ما يستشهد به على ذلك بيت العروض
نظم اعلموا اني لكم حافظ / شاهدا ما كنت او غائبا / وانما امتنع في الخمسة الاواخر لان ما فيها
وهي ما نافية لانها اما نافية وهي من ادوات الصدر او مصدرية ومعمول المصدر لا يتقدم عليه وتبين
ذلك في ما دام متفق عليه واما الاربعة الاخر وغيرها مما نفي بما من هذه الافعال وان لم
النفي شرطا في عمله فمختلف فيه فالمنع مذهب البصريين والفرا واجازه بقية الكوفيين لان
عندهم لا يلزم تصديرها وخص ابن كيسان المنع بغير ما النفي شرطا في عمله لان نفيه ايجاب فان كان
النفي بغيرها جاز التقديم مطلقا خلافا للفرا في اطلاقه المنع مع كل ناف ويرده قوله ورج
للخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد واما توسطها بين النافي والمنفي فجائز مطلقا نحو ما
قائما كان زيد وما قائما زال زيد قال غيره واحد وحكى الرضي الاتفاق على منعه فيما النفي شرط
العمل وليس كذلك ولا يجوز توسطها بين ما ودام كما جزم به صاحب الايضاح والسيد ابن مالك
والرضي بظاهر كلام الالفية انه مجمع عليه قال المرادي وفيه نظر لان المنع فيها معلل بعدم
تصرفها وهو لا ينهض مانعا بدليل اختلافهم في ليس مع اتفاقهم على عدم تصرفها او كون ما موصولا
لا يفصل بينه وبين صلته وفيه خلاف فقد اجازه كثير اذا لم يكن عاملا واختلف في تقديم خبر ليس
فاجازه قدماء البصريين ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني واكثر المتاخرين قال
ابن مالك في شرح الكافية والمنع احب الي لشبهه بما في النفي وعدم التصرف ولان عسى لا تقدم
خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها انتهى وفرق ابنه بين عسى وليس بان عسى متضمنة
ما له صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قال بعض الائمة ويمنع هذا الفرق بان ليس ايضا متضمنة معنى
صدر الكلام وهو ما النافية انتهى وقد يجاب بمنع تضمن ليس معنى ما لان ليس عنده لنفي الحال
وما لما هو اعم فلم تتضمن معناها ولا النفي وان لزم صدر الكلام في ما لم يلزمه فيما عداها تنبيه قال المراد
ينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بها فيمتنع التقديم فيها قولا واحدا وسبقه الى ذلك شيخه
ابو حيان فقال في باب الاستثناء من الارتشاف من اجاز من النحويين تقديم خبر ليس عليها ينبغي ان لا يجيز ذلك هنا

لانها تجري

لانها تجري مجرى الا فكما لا يجوز قام القوم زيدا الا لا يجوز قام القوم زيدا ليس ويجوز فيما عدا
فتئ وليس وزال ان تكون تامة اي مستغنية عن الخبر كما ان معنى كونها ناقصة عدم الاستغناء
عنه هذا هو الصحيح الذي عليه المحققون وصححه نجم الائمة وفاضل الامة وذهب الاكثرون الى ان معنى نقصانها
ودلالتها على الحدث والزمان زعما منهم ان معنى نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما مر قال نجم الائمة وليس
لان كان في كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون
القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت
حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة
اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا
فكان تدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق
تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية
واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او
الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا
اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف تكون
جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه انتهى واستدل ابن مالك على بطلان قولهم انها لا تدل على الحدث باوجه
ذكرها في شرح التسهيل الا انه استثنى ليس فوافق الاكثرين على عدم دلالتها على الحدث واذا
استعملت هذه الافعال تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي
وان حصل وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع
واصبح واخواتها بمعنى دخل في الصباح والمساء وحين تمسون وحين تصبحون في الصباح واضحى بمعنى دخل في الضحى كقوله
ومن فعلاتي انني حسن القرى اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها اي دخل في الضحى وظل بمعنى دام
واستمر نحو ظل اليوم اي دام ظله وبات بمعنى عرس كقوله وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد
اي عرس وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل
نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي
بقيت وقد تكون لمعان اخر وعمل ما زال وفتئ ان لا يزال فذا ما او مقدرا بحرف فيه او بنفي فلك بمعنى
من واما فتئ وليس وزال وما تصرف من مضارعها فلا تستعمل الا نواقص وفي التسهيل فتئ تستعمل تامة
بمعنى سكن واطفا وحكي في شرحه عن الفراء فتاته عن الامر ودفتات النار اطفاتها قال في القاموس

وهو صحيح وغلط ابو حيان وغيره في تغليطه انتهى وحكى ابو علي في الحلبيات وقوع زال تامة نحو زال زيد
عن مكانه اي لم ينتقل وذهب الكوفيون ان ليس تكون عاطفة للاسم على الاسم نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل
واعلم ان كل هذه الافعال تتصرف الا ليس باتفاق ودام عند الفراء واكثر المتاخرين وما عداهما
على قسمين ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فلا يستعمل منها امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا
تاما وهو البواقي فيستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر وما تصرف منها تصرفا تاما او ناقصا
ويعمل عملها فيثبت لغير الماضي ما يثبت للماضي من العمل فالمضارع نحو ولم اك بغيا والامر نحو قل
كونوا حجارة واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا وقوله
قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى تغمض العين مغمضا والمصدر كقوله ببذل وحلم
ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير وكلها لا يستعمل منها اسم مفعول واما قول سيبويه وهو كون
فيقال ان ابن جني سال عنه شيخه ابا علي الفارسي فقال اكل داء يعالجه الطبيب تنبيه كل من
التصرف وعدمه يكون في الافعال وفي الاسماء والتصرف في الافعال اختلاف ابنية الفعل لاختلاف
المعاني كضرب يضرب اضرب وعدمه ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ودام في هذا الباب
وفي افعال المقاربة وهب وتعلم في باب ظن وخلا وعدا وحاشا في باب الاستثناء وصيغ التعجب
ومنها نعم وبئس وحبذا وسيأتي في ابوابها ومنها قل النافية وتبارك وسقط في يده وينبغي من رجل
في الاشهر وهلم على القول بانه امر وعم صباحا وارجب والتصرف في الاسماء ان يستعمل بوجوه الاعراب
فيكون مبتدا وفاعلا ومفعولا ومضافا ومضافا اليه ونحوه وعدمه ان يقتصر على بعض ذلك كما
في ايمن على الرفع بالابتداء وسبحان على النصب بالمصدرية وبعض الظروف على النصب او الجر
او الجر بمن كما يأتي في باب الظرف انتهى ثم قال مسئلتان الاولى تختص كان
دون بقية اخواتها بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون تخفيفا
لكثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة نحو قوله تعالى قالت انى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر ولم
اك بغيا اصله اكون حذفت الضمة للجزم والواو لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف
الاول لازم والثاني جائز بحذف كون تكون له عاقبة الدار نحو ويكون لكما الكبرياء لالتقاء الساكنين
ونحو يكن الذين من بعده قوما صالحين لانه جزمه بحذف النون فلم يحذف لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب
وفي الثالث بحركة المناسبة فقويت عن الحذف بخلافها اذا كانت ساكنة فانها شبيهة بحرف
المد واللين في سكونها وامتدادها فحذفت بها فتحذف كما يحذف من يجيء مع انها تكون اعرابا مثلا يحذف

ربما

لم يلزم كما يحذف وخصصه كان بذلك بشرط عدم اتصاله اي اتصال نون مضارعها المجزوم
بضمير نصب ولا بحرف ساكن ومن ثم يفتح الثلثة وتشديد الميم اشارة الى المكان الاعتباري اي
ومن اجل عتبار الشرط المذكور لم يجز حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون في نحو قوله
عليه السلام لعمر لما طلب ان يقتل ابن الصياد وحين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا
خير لك في قتله لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها لضعف الفعل
ولا في نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف فالنون محركة
لاجله فهي متعاصية لقوتها بالحركة وخالف يونس في هذا فاجاز الحذف تمسكا بقوله اذا لم تك الحاجات
من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمائم وقوله فان لم تك المراة ابدت وسامة فقد ابدت المراة
جبهة ضيغم وواقفه ابن مالك وحمله الجماعة على الضرورة كقوله فلست باتيه ولا استطيعه ولكن
ان كان ذاك ذا فضل تنبيهان الاول زاد ابن هشام في الجامع الصغير والقطر شرطا لكون
المضارع المذكور مستعدا للوصل دون الوقف وقال في شرح القطر نص عليه ابن خروف وهو حسن لان
الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت
كقولك عه ولم يعه فلم يك بمنزلته لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من اجتلاب حرف
لم يكن ولائق بحزم مشكلة في لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى
حذف الضمة لا حذف النون كما بينا انتهى وكان المصنف رحمه الله لم يذكر هذا الشرط لعدم اعتباره عنده
قال ابن هشام في الاوضح قال ابن مالك تجب الهاء الساكنة في الفعل اذا بقي على حرفين احدهما زائد
نحو لم يعه وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم اك ومن تق ترك الهاء انتهى
وقد رايت موافقته لابن مالك في شرح القطر فهو مشترك الالزام الثاني لا يختص هذا الحكم بمضارع
كان الناقصة بل يكون في مضارع التامة ايضا كقوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها بالرفع لكنه قليل
المسئلة الثانية لك في كل موضع ذكر فيه بعد ان الشرطية وكان المحذوف اسم معرفة ذكر بعده فاء الجزاء
متلوة باسم معرفة مع ضمه تعذر ربه او معه ونحوهما مما يصلح خبرا قبل في الجزاء نحو قولهم في بعض الكتب المروي
الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اربعة اوجه من الاعراب احدها نصب الاول
على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف بعد فاء الجزاء اي ان كان
عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وان كان ما قتل به سيفا فما يقتل به سيف وان كان

به خيرا فما يقتل به خيرا الثاني رفعهما معا فالاول على انه اسم لكان المحذوفة والثاني على تقدير مبتدا محذوف اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وان كان معه او في يده او عنده سيف الثالث نصبهما الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها والثاني بفعل محذوف او على الخبرية لكان محذوفة ايضا اي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم خيرا وان كان ما قتل به سيفا فيكون ما يقتل به سيفا الرابع عكس الوجه الاول اي رفع الاول على انه اسم لكان محذوفة اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا او فيكون الجزاء او جزاؤهم خيرا وان كان معه سيف فيكون ما يقتل به سيفا والوجه الاول اقوى الوجوه الاربعة لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء كلاهما كثير مطرد والوجه الاخير اضعف الوجوه لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الناصب وكان مع اسمها بعد الفاء وكله قليل غير مطرد ولذا لم يذكره سيبويه والوجهان المتوسطان بين الاقوى والاضعف اي الاول والاخير متوسطان بين القوة والضعف لاشتمال كل منهما على احد الكثيرين واحد القليلين وظاهر كلامه ان هذين الوجهين متكافيان وهو كذلك عند الشلوبين وقال ابن عصفور رفعهما اولى تنبيهات الاول بتعبيره بالقوي والضعيف يقتضي قوة الشدة وضعفها لا قلتها افعل التفضيل الاشتراك والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عباراتهم فينبغي تشريك افعل في ذلك بما لا شاركة فيه فيكون الاقوى والاضعف بمعنى القوي والضعيف كما قيل في قوله تعالى وهو اهون عليه ونحوه وقال بعضهم ان افعل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بعد المشاركة في اصل الفعل فيفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاول وفيه افعل في صفاته تعالى وبهذا المعنى ورد قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الصديق رب السجن احب الي وقول عمر لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان انتهى الثاني اذا لم يصح تقدير فيه او معه ونحوهما في المسئلة تعين نصب الاول خبرا لكان نحو اسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فراجل وربما جر مقرونا بالا او بان وحدها ان عاد اسم كان الى مصدر متقدم مجرور بحرف كقولهم المرء مقتول بما قتل به ان السيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على ما تقدم ذكره الثالث علم من ذلك ان كان يجوز حذفها مع اسمها بعد الشرطية كثيرا ويجوز ايضا بعد لو الشرطية وذلك فيها كثير ايضا كقوله عليه السلام التمس ولو خاتما من حديد اي

شيئا

شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان الباغي ملكا اي من له كانت سؤلا تكميل والتزم حذف كان معوضا عنها ما بعد ان كثيرا كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف متعلق الجار للدلالة ما بعده عليه ثم حذف الجار وكان فانفصل الضمير فصار ان انت ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار اما انت ذا نفر وقد تحذف مع معموليها بعد ان كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها مخرجهما ولا نافية للخبر المحذوف وهي عوض منه وقد تزاد بلفظ الماضي متوسطة بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا او ظرفين وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا وشذ قولها انت تكون ... اذا تهب شمال بليل وقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب

النوع الثاني من انواع النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فمن حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وليت على حرفين كهل وبل ولا حرف واحد كالواو والفاء اشار ابن الخشاب بقوله مهملة النسج ولا نخبية التاليف ولبنائها على الفتح مشددا واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وتسمى ايضا بالنواسخ اطلاقا لاسم الاعم على الاخص وهي ستة وعدها سيبويه خمسة باسقاطه ان المفتوحة لانها فرع المكسورة وتبعه ابن مالك في التسهيل واورد ان قضيته هذا ان لا تعد كان فان اصل زيد كالاسد فقدمت الكاف فصار كان واجيب بان اصل كان منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق ان بكسر الهمزة وفتح النون مشددة وان بفتح الهمزة والنون مشددة وبنو تميم تقول عن وتسمى عنعنة تميم وهما لتاكيد الحكم ونفي الشك عنه والانكار له ومن ثم لا يوتى بهما الا اذا كان مع في الحكم او انكاره اما اذا كان خالي الذهن عن الحكم والتردد فيه ويفترقان من حيث ان ان المكسورة ولا تغير مدخولها اذا كان جملة وان المفتوحة تصيرها في تاويل المفرد ولهذا تقع الجملة بها في موقع الفاعل والمفعول والمجرور ونحوها من المفرد ولكن بتشديد النون وهي بسيطة خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وفسر بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضده نحو هذا ابيض لكنه اسود وخلافه على الاصح نحو ما زيد قائما لكنه شارب ويمتنع ان يكون موافقا له نقله ابو حيان في النكت الحسان وقيل يكون للتوكيد تارة وللاستدراك اخرى قاله ابن العلج وجماعة وفسروا الاستدراك

برفع ما توهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق تقول زيد شجاع فيتوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم
له لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فاذا اردت رفع هذا التوهم تاتي بلكن فتقول لكنه
وقسم ذلك النفي والتوكيد نحو لو جاءنا اكرمته لكنه لم يجئ اكدت ما افادته لو من الامتناع وقيل
للتوكيد دائما وقد تعطي مع ذلك معنى الاستدراك **وكأنّ** بتشديد النون وهي حرف مركب عند
اكثرهم حتى ادعى ابن هشام الخضراوي وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى
انها بسيطة وادعى صاحب رصف المباني انه قول اكثرهم واطلق الجمهور انها للتشبيه وهو معناها المتفق عليه
وزعم جماعة منهم ابن السيد انها لا تكون لذلك الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا اسد
بخلاف كأن زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر هو الاسم
والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى ان يقال هي في ذلك للتشبيه ايضا والمعنى كأن زيدا شخص
قائم حتى تتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم
بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول
كأني امشي وكأنك تمشي والاصل كأني رجل امشي وكأنك رجل تمشي انتهى ثم القائل بانها مركبة يقول
انها للتشبيه المؤكد لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد فكأن زيدا اسد اصله
ان زيدا كاسد قدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة
ان للجار فصارا حرفا واحدا دالا على التشبيه والتاكيد والقائل بانها بسيطة يلزمه ان
يكون لمطلق التشبيه لانها موضوعة له كالكاف فان قلت على القول بتركيبها بم يتعلق الجار قلت قال
ابن جني هو حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام
الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه قال ابن هشام وليس قوله بعدم تعلقه بابعد من قول ابي الحسن ان
كاف التشبيه لا يتعلق دائما قال ولما راى الزجاج ان الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسما
بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا فقدره مبتدأ فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا
المعنى مفتقر اليه فقال معنى كأن زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لان
لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لان ذلك في التركيب
الوضعي لا في التركيب الطاري انتهى ورده الدماميني بان هذا التركيب وضعي لان واضع اللغة
هو الذي وضعه كذلك وليس من الامور التي طرأت في الاستعمال من غير ان يكون للوضع فيها مدخل انتهى
تجي للتحقيق حذف للكوفيين والزجاج لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كأن الارض ليس بها هشام لانه محمول

التشبيه

على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها وللتقريب نحو كأنك
بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل خلافا فيهم ولابي الحسين الانصاري وللنفي نحو كأنك وال علينا اي
ما انت وال علينا خلافا للفارسي **وليت** وقد يقال لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء
ولوت وهي للتمني وهو طلب حصول شيء مستحيل او ممكن غير متوقع على سبيل المحبة ~~ثم تعلقه بالاول~~
كذا قيل والاولى ان يقال اظهار محبة شيء مستحيل من حيث انه مستحيل او ممكن غير متوقع لان التمني ليس
بطلب لاستحالة العلم باستحالته ثم تعلقه بالاول كثير كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما
فاخبره بما فعل المشيب وما الطف قول ابن دقيق متضمنا لبعض صدر هذا البيت مع التورية
زمانه زماني بما ساءني فبانت كثير وغابت سعود واصبحت بين الورى بالمشيب عليلا فليت
الشباب يعود وبالثاني قليل نحو ليت زيدا يحسن الى من اساء اليه ولكن يجب في التمني اذا
كان متعلقه ممكنا كهذا ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ولا يكون في الواجب
في ليت غدا يجيء فائدة قال ابن جني في الخاطريات لات بلية حقه اي انقصه اياه يجوز ان يكون
من قولهم ليت لي كذا وذلك ان المتمني للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز
الاشتقاق من الحروف قيل ومانع ذلك من الانكار قد قالوا انعم له بكذا اي قال له نعم وسوفت
الرجل اذا قلت له سوف افعل وسألتك حاجة فلوليت لي اي قلت لي لولا ولاليت لي اي قلت لي
لا لا فان قيل فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لات بلية معنى التمني كما ان في انعمت معنى النعم
وفي لوليت معنى التعذر وفي لاليت معنى الرد قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه
سمعوا الحرم انما ... وذلك انه لا ينال الا من حقه فهذه فعله من نال وهو نقيض لا ينال وجاز الاشتقاق
لانها صارت اصول كلامهم الاول اذا كانت جامدة غير مشتقة كما ان الدوال كذلك
ايضا **ولعل** وليس اصلها عل واللام لام الابتداء خلافا للمبرد كما حكاه عنه صاحب المفتاح بل عل
لغة فيها كما سياتي وهي للتوقع مرجوا او مخوفا نحو لعل الحبيب واصل ولعل الرقيب حاصل قال ابن هشام
وغيره وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا
انتهى قال جماعة منهم الاخفش والكسائي وتكون للتعليل كاللام وحملوا عليه قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى
لم فيه تخلص على الرجاء ويصير فيه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما وحكى الاخفش افرغ عملك لعلنا نتغدى اي
لنتغدى قالوا ولهذا اجرت بها عقيل كقوله ورواه ... عن ابن دريد في شرح الكتاب وداع دعا
يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي

المقرر منك قريب وقال الكوفيون وتكون للاستفهام وتبعهم ابن مالك وجعل منه قوله تعالى وما يدريك
لعله يزكى وقوله عليه السلام لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلا لعلنا أعجلناك والآية عند غيرهم محمولة على الترجي
والحديث على الإشفاق **تنبيهات** الأول اضطربت أقوالهم في لعل الواقعة في كلام
الله تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه فقال قطرب وأبو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم
ترحمون أي لترحموا ولا يستقيم ذلك في لعل الساعة قريب إذ لا معنى للتعليل هنا وقيل هي للتحقيق
التي بعدها ولا يطرد في لعله يتذكر أو يخشى إذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشية وأما قوله آمنت أنه لا إله إلا الذي
آمنت به بنو إسرائيل الآية فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قاله سيبويه أن
الرجاء والإشفاق متعلقان بالمخاطبين أي أن يرجوا أو يشفقوا لأن الأصل في الكلمة أن لا تخرج عن معناها
بالكلية فلعل منه تعالى حمل للمخاطبين على أن يرجوا أو يشفقوا كما أن الشك في أو كذلك ولا يجب أن يكون
الرجاء أو الإشفاق من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما
تشهد به موارد الاستعمال الثاني مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد
درهم كما مع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله في البيت قريب هو خبر ذلك المبتدأ
لولا في لكان كذا على قول سيبويه أن لولا جارة وقولك رب رجل يقول ذلك وذكره الكتاب
لعل ست عشرة لغة ذكرها في الهمع وهي فتح اللام الثانية وكسرها وعل بالوجهين ولعن بإبدال اللام نونا
وعن بحذف اللام من لعن ولأن بإبدال العين همزة واللام نونا وأن بحذف اللام من لأن
ورعن بإبدال اللام راء ورغن ولغن بالغين المعجمة فيهما ورعل بالمهملة ورغل بالمعجمة ولعاد
ولعت انتهى **وعملها** أي عمل الأحرف المذكورة **عكس عمل كان** فتنصب
المبتدأ وترفع الخبر نحو إن الساعة آتية ويشترط في اسمهن ما تقدم في اسم كان وأخواتها و
المرفوع الخبر إلى هذه الأحرف كما عكستها هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون والسهيلي إلى أنه باق
على رفعه الأصلي وعملها فيه الرفع هو المشهور وأجاز جماعة النصب على أنه لغة وقال بذلك ابن سلام وابن
الطراوة وابن السيد البطليوسي وذكره المص في حديقة المفردات كالحديث إن قعر جهنم سبعين
خريفا وقوله إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا وقوله
كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا وقوله يا ليت أيام الصبا رواجعا وحكى يونس لعل
أباك منطلق ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لأنه قليل والجمهور على إنكار ذلك وتأولوا الشواهد
قال القعر في الحديث مصدر قعرت الشيء إذا بلغت قعره وسبعين ظرف أي إن قعرها يبلغ [illegible]

وباقي

وباقي المنصوبات حال ومفعول أي مقام اسم أسدا وكذلك إن قادمة وقلما ورواجعا واجه
قال ابن هشام ولا يتقدر في هذين يكون وتكون كما ذهب إليه الكسائي لعدم تقدم أن ولو
وفيه نظر **تنبيه** عد بعضهم من أخوات إن عسى لعملها عمل إن في لغة فهي بمعنى لعل
في أن يكون ضميرا كقوله فقلت عساها نار كأس وعلها تشكى فآتي نحوها فأزورها وهي حرف
للترجي ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليتها ولابن السراج في إطلاق القول
بحرفيتها قاله في الأوضح ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لشذوذه أولا ولذا بالي ما ذهب إليه المبرد
والفارسي من أنها باقية على أصلها عملها عمل كاد ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس فإن قلت
قد رد قولهما باستلزامه في قوله يا أبتا علك أو عساكا الاقتصار على فعل ومنصوبه دون مرفوعه
ولا نظير لذلك قلت قال ابن هشام لهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى إذ مدعاهما
أن الإعراب قلب والمعنى بحاله انتهى **ولا يتقدم أحد معموليها** من الاسم والخبر **عليها** مطلقا أي
ظرفا أو جارا ومجرورا أو كان الخبر أو غيره فلا يقال زيدا إن قائم ولا قائم إن زيدا ولا عندك إذ في الدار إن زيدا
وذلك لأن لها صدر الكلام فلو قدم زالت الصدرية وأما أن المفتوحة فإنه وإن لم يكن لها صدر
الكلام لكنها كالموصول إذ هي مع معموليها في تأويل المفرد فلا يتقدم عليها شيء منهما قال الرضي كل
ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام
والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم
وكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من أقسام الكلام بخلاف إن المكسورة فإنها لا تدل
على قسم من أقسامه بل هي لتوكيد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى إلا أنها مع
ذلك وقعت موقع حرف ابتداء كاللام فوجب تصدرها وأما المفتوحة فلكونها مع خبرها
في تأويل المفرد وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ
فلا تتصدر وإن كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر انتهى **ولا يقدم خبرها على اسمها** لضعفها
في العمل لأنها إنما عملت بالحمل على الفعل لشبهها له فيما مر **إلا إذا كان الخبر ظرفا أو**
جارا ومجرورا فإنه يجوز تقدمه على اسمها ح من الجواز بمعنى مقابل الامتناع فيشمل ما تقدمه فيه
جائز نحو قوله تعالى **إن في ذلك لعبرة** إن لدينا أنكالا فتقدم الخبر على الاسم في الآية الأولى
واجب لأنه لو أخر لزم إيلاء لام الابتداء لإن وهو ممتنع وفي الثانية جائز على ما نص عليه الرضي في
واعتمده غيره من جواز كون اسم إن نكرة محضة وإنما جاز ذلك مع الظرف والمجرور لأنهم يتوسعون فيهما ما لا

يتوسعون في غيرهما وما الطف قول ابن عصفور يشكو تاخره **نظم** كان من خبر ان لم
يجز لاحد في النحو ان يتقدما عسى حرف جر من ذاك يجرى لي اليك فاضحى في ذراك يتقدما
فائدة انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والمجرور لان كل شيء من المحدثات فلابد ان يكون
في زمان ومكان لا ثانا ورا فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره
كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مع المجرور مجراه لكثرته في الكلام ولشبه
واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور ولكونه بمعنى
في قاله الرضي وغيره **تلبيهات** الاول ظاهر كلامه ان الخبر هو الظرف والمجرور انفسهما
ونه ذلك اقوال احدها وهو قول ابن كيسان ان الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف
والمجرور خبرا مجاز وعليه جمع من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام الثاني وهو قول البصريين
وتمييز ابي الفتح انه الظرف والمجرور نفسهما وان العامل صار نسيا منسيا الثالث وهو مختار
الرضي والسيد عبد الله انه هما ومتعلقهما والاول هو التحقيق الثاني استثنى ابن هشام في الاوضح
لعل فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها مطلقا سواء كان ظرفا او مجرورا واطلق المنع بعضهم
تكميل قد يحذف كل من اسمهن وخبرهن فيحذف الاسم
متعلقا كان زيرا
ضمير الكلام وكثيرا اذا كان ضمير شان كقوله ان من لام في بني بنت حسان الم واعصه في الخطوب
وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وخرج عليه قوله ان من اشد الناس عذابا يوم
القيامة المصورون اي انه الشان وانما لم يجعل من في البيتين اسما لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين
والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ومن حذفه غير شان ما حكاه الاخفش ان بك ماخوذ اخواك
انك وقوله فليت دفعت الهم عني ساعة وقوله ولو كنت ضبيا عرفت قرابتي
ولكن زنجي عظيم المشافر وقيل لا يجوز حذفه في الكلام الا اذا كان ضمير شان
الا في الضرورة وقيل هو خاص بالشعر مطلق وصححه ابن عصفور والتفتازاني في شرح المفصل ويحذف الخبر
علم متعلق بها فالمختار اشتراط تنكير الاسم فمن حذفه والاسم معرفة قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله والمسجد الحرام وقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وقوله سوى ان حيا من قريش
تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا اي تفضلوا ومن حذفه والاسم نكرة قوله ان محلا وان
مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا وقولهم ان مالا وان ولدا اي ان لنا وقد عقد سيبويه
بابا فقال باب ان مالا وان ولدا والتزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام كقوله الا ليت

هل ابيتن

هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل قيل لان الاستفهام سد مسد الخبر وجملة الاستفهام في
موضع نصب بشعري واستشكل الرضي القول بسد الاستفهام مسد الخبر بان شعري الذي هو مصدر يحتاج
الى ما له من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعد
بل هو خبر وجب حذفه لما سد مسده ولكثرة الاستعمال انتهى والشعر في اللغة مصدر من شعرت
اشعر كنصرت انصر قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا التاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها
فعلى لم يثبت عنده مصدر الا بالتاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة
قاله الرضي **ويلحقها** اي الحروف المذكورة **ما الزائدة فتكفها عن العمل** لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية
بسبب عليها وصيرورتها حينئذ حروف ابتداء تدخل على الجملتين نحو انما زيد قائم وقوله تعالى كانما
يساقون الى الموت ولذلك سميت هذه كافة والاحذ المح بعضهم حيث قال وملطف
غزلوك لما قلت ما اعطى ولو من بذل او ما علمت بان ما حرف يكف عن العمل واذا
ما في الفعل سميت مهيئة لانها هيئت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم تكن صالحة له فقد
تعمل ليت مع لحوق ما وقيل بل هو الارجح لعدم زوال اختصاصها بالاسماء فلا يقال ليتما قام زيد خلافا
لابن ابي الربيع وذهب الفراء الى وجوب الاعمال وروي قول النابغة قالت الا ليتما
هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد بالوجهين فالرفع على ان ما كافة وذا مبتدا والحمام
بيان والخبر لنا قال ابن هشام ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوف
اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة
غير اي مع عدم طول الصلة قليل انتهى وعدم طول الصلة في ذلك ممنوع بل هي طويلة بالصفة وقد خرج
هو مثل ذلك في المغني وذهب ابن السراج والزجاج والزمخشري وتبعهم ابن مالك الى
جواز اعمال الجميع قياسا على ليتما ومنعه سيبويه في غيرها للسماع المشهور فيها دون ما عداها وخرج بقوله
الزائدة ما المصدرية والموصولة فلا يكفان عن العمل نحو اعجبني ان ما قمت اي قيامك ونحو ايحسبون
انما نمدهم به من مال وبنين واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه اي ان الذي بدليل عود
الضمير من به وخمسه اليها اذ لا يعود الضمير الا على الاسماء وكان عليه التقييد بها كما فعلنا وكانه اعتمد
على المثال فانه لا يصح ان يكون ما فيه الا زائدة فتدبر **تلبيه** ههنا بحث لا باس التعرض له
وهو ان جماعة من الاصوليين منهم الفخر الرازي في المحصول ذكروا ان ما الكافة التي
مع ان نافية وان ذلك سبب افادتها للحصر نحو انما الله اله واحد قالوا لان ان للاثبات

ولا للنفي فلا يجوز ان يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان يتوجه النفي للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع بالاتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وقد اعترض عليهم جماعة من اهل البيان كالسكاكي واتباعه ومن النحويين كابي حيان وابن هشام قال في المغني
ان ما ذكروه مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي
لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله
لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما وكانما وبعضهم ينسب
القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في
غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب عاملوا
انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي انتهى ورد
هذا التهويل واجاب به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح عن الاصوليين فقال المراد
ان كلمة ان وما في الاصل كذلك فناسب ان يعتبر فيها هذا المعنى انتهى وتوضيحه ان الاصوليين
لم يريدوا ان كل واحد من الحرفين اعني ان وما باق حال التركيب على معناه الاصلي ليتجه عليهم
ذكر بل هو بيان مناسبة لتضمن انما معنى النفي والاثبات فان المفردين لما كان احدهما
حال الافراد بمعنى الاثبات والاخر بمعنى النفي ناسب ذلك ان يتضمن المركب منهما معنى النفي
والاثبات معا قال المحقق الشريف وهذه المناسبة اقوى من التي ذكرها علي بن عيسى الربعي
وعول عليها السكاكي في توجيه افادتها الحصر والمسئلة ان حل محل ان ومعموليها ابن حجر
وذلك فتحت همزتها وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة والا يحل المصدر محل ان ومعموليها
بان لا يجوز ذلك كسرت همزتها وجوبا وان جاز الامران وجها الاول وعدمه جاز
الامران اي فتح الهمزة وكسرها وسلم تعبيره بالمصدر عما انتقد به على سيبويه حيث عبر
بالمفرد ومن انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قائم حيث يجب فيه الكسر ان مع جواز حلول
المفرد محلها ومحل معموليها كذا ذكره ابن مالك اذا علمت ذلك فيجب الفتح في ثمانية مواضع
يجب فيها ان يحل المصدر محل ان ومعموليها احدها ان تقع فاعلا نحو قوله تعالى او لم يكفهم
انا انزلنا اي انزالنا الثاني ان تقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر
اي استماع نفر الثالث ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم
الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة اي رؤيتك الارض

ان يقع

ان تقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل اي فضله
بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيد انه حق الخامس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك
بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون
اي مثل نطقكم الثامن ان تقع معطوفة على شيء مما ذكر نحو واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم
اني فضلتكم على العالمين اي نعمتي وتفضيلي او مبدلة منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها
لكم اي كونها لكم ويجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز ان يحل المصدر فيها محل ان ومعموليها احدها ان
يقع محكية بالقول نحو قوله تعالى قال اني عبد الله الثاني ان يقع في ابتداء الكلام نحو انا
انزلناه الا ان اولياء الله الثالث ان يقع في اول الصلة نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه
لتنوء الرابع في اول الصفة كمررت برجل انه فاضل الخامس في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك ربك
من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون السادس في اول الجملة المضاف اليها
ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست اذ او اذا او حيث ان زيدا جالس السابع ان تقع
قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الثامن ان
يقع جوابا للقسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل
تنبيهان الاول قال الدماميني في المنهل قد يجب الفتح مع الحكاية بالقول نحو قال زيد انك فاضل
اكرمتك فقد تحتها لانها في اول الكلام المحكي مفتوحة لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة اي لانك فاضل
اكرمتك فان قلت فلم وجب الكسر اذا الفتح انما هو وقوعها بعد الجار لا كونها محكية بالقول قلت الموجب
للكسر الواقعة بعد القول المقصود به الحكاية وقوعها في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي وقد عدوا
قسما برأسه فلتعد الحكاية ايضا ولا فرق فتأمله الثاني قال ابن هشام قد اولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان
بعد حيث وهو لحن فاحش فانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد
انتهى وقد اوجب جماعة منهم الرضي وصاحب اللباب والسيد ركن الدين فتحها نظرا لاصالة الافراد
في المضاف اليه واجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا الى الوجهين وفي شرح التسهيل للدماميني
الفتح صحيح لان حيث تضاف الى الجملة او تضاف الى المفرد كقوله ولطعنهم حيث الكلى بعد ضرب
ببيض المواضي حيث لي العمائم يجري فيجوز اذن في ان الواقعة بعدها الوجهان فان قلت
اضافتها حيث الى المفرد نادر فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على
ان ان ومعموليها بتأويل مصدر وقع في موضع مبتدأ محذوف الخبر على حد قوله اما ترى حيث سهيل

برفع سهيل اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ بعد حيث غير قليل انتهى وفي هذا التوجيه بحث

اذ يلزم عليه جواز الفتح في جميع صور وجوب الكسر فتأمل ويجوز الفتح والكسر في ثلثة مواضع يجوز

فيها حلول المصدر محل ان ومعمولها وعدمه احدها ان تقع ان خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول وذو على

القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله فالفتح على ان القول على حقيقته من المصدرية

اي قولي حمد انه والكسر على انه بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله فلو انتفى القول الاول وجب الفتح

او الثاني او اختلف القائل وجب الكسر الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية كقوله وكنت أرى

زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فالفتح على معنى فاذا العبودية اي حاصلة كما تقول

خرجت فاذا الاسد والكسر على معنى فاذا هو عبد القفا الثالث ان تقع بعد فاء الجزاء كقوله من

عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان

او فالحاصل الغفران والرحمة والكسر على معنى فهو غفور رحيم قرأ نافع والكسائي الرابع ان تقع

في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام

العلة اي لانه والباقون بالكسر على انه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم ان صلواتك سكن

لهم ومثله لبيك ان الحمد والنعمة لك والخامس ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله او تحلفي

بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي فالفتح بتقدير في والكسر على الجواب والبصريون يوجبونه ولو

اضمر الفعل او ذكرت اللام تعين الكسر اجماعا والله ان زيدا القائم وحلفت ان زيدا قائم السادس

ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالحة للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع السابع ان تقع بعد حتى

ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل والكسر بالابتدائية نحو مرض

زيد حتى انه لا يرجونه الثامن ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل فالفتح على انها بمعنى احقا وهو قليل والكسر على انها حرف استفتاح بمنزلة الا الاستفتاحية التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح

نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض وان وصلتها فاعل اي

وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناهما لا بد ومن بعدها

مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك او لا جرم

انك ذاهب ولا جرم لقد احسنت والاسم المعطوف على اسماء هذه الاحرف

منصوب سواء كان قبل مضي الخبر او بعده كقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس

والصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضي الخبر ويختص ان المكسورة وان

المفتوحة

[illegible]

المفتوحة لفظا المكسورة حكما ولكن دون الثلاث الاخر برفعه اي رفع المعطوف على اسمائهن

وذلك لانهن لما لم يغيرن معنى الجملة كن كالعدم فيعطف على اسمائهن بالرفع حملا على محالها

ويكون من عطف الجمل لا المفردات لان قائم مثلا في ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا

عن الاسمين فان قلت دعوى ان ان المفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوعة بل هي

خلاف الاجماع قلت قد اشرنا الى الجواب عن ذلك بتقييدها بالمكسورة حكما قال ابن الحاجب

ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معاملتها في العطف معاملة ان المكسورة لفظا قال

موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا العطف على اسم ان المكسورة دون غيرها اوهموا انه

لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم

لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة

المستقلة في المعنى لاشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب

الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت ان زيدا القائم ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم تكسر ان

الا ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا القائم بكسر ان لانها لما لم تكن هنا في معنى الجملة المستقلة

لكونها فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم تكسر ان فثبت ان المفعولين في باب علمت

في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها توفيرا لما تقتضيه علمت من معنى المفعولية واذا كان

المفعولان في حكم الجملة المستقلة كون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها

وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه

الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبني ان زيدا قائم وعمرا فلا يجوز الا النصب

ولا يستقيم الرفع بحال عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من

كل وجه انتهى وعلى هذا التحقيق جرى ابن مالك وغيره قال في شرح الكافية وتلحق ان بان

اذا كان موضعها موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو لكن قال الرضي وفيما قاله ابن الحاجب

هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة ومعمولها خبرها بتقدير الاسمين لا يخرجها عن كونها

بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد وهذا مع ان الحق ان ان ومعمولها ليست بتقدير

الاسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد لانه المصدر الذي ذانك الاسمان بمعناه

قال وانما دعاه الى هذا التكليف انه راى سيبويه استشهد على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى

واذان من الله ورسوله الاية وكذا استشهد بقوله واعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق

على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول والتقدير إنا بغاة وأنتم بغاة فلولا أن المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال إن المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لأنهما حرفان مؤكدان أصلهما واحد فجوز العطف بالرفع في نحو بلغني أن زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يتفطنوا إلى استدلال سيبويه فقالوا لا يجوز العطف على محل المفتوحة مطلقا إذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وليس رفع المعطوف في أسماء هذه الثلاثة الأحرف المذكورة مطلقا بل بشرط مضي الخبر كقوله تعالى وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله وقول الشاعر فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب وقول الآخر وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الأصل والخال وإن لم يصح قبل مضي الخبر نحو إن زيدا وعمرو قائمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان هما الابتداء وإن على معمول واحد هو الخبر فيعملان الرفع وإنه وذلك لا يجوز لأن عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي والأثر الواحد لا يصح عن مؤثرين مستقلين كما برهن عليه في محله والكسائي والفراء لم يشترطا هذا الشرط تمسكا بنحو قوله تعالى إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وخرج على أنه مبتدأ حذف خبره والكلام على التقديم وإن خبره دل بخبره على خبر إن ولا يلزمهما حديث التوارد لأن إن وأخواتها لا تعمل في الخبر شيئا عند الكوفيين كما مر لكن اشترط الفراء خفاء الإعراب نحو أنك أو أن الفتى وزيد ذاهبان ولم يخصص ذلك بالثلاثة بل عممه في الستة تمسكا بقوله يا ليتني وأنت يا لميس في بلدة ليس بها أنيس وخرج على أن الأصل وأنت معي والجملة حالية تنبيهات الأول محل الخلاف في رفع الاسم قبل مضي الخبر إنما هو حيث يتعين كون الخبر للاثنين نحو أنك وزيد ذاهبان وأما نحو إن زيدا وعمرو في الدار فجائز بالاتفاق نبه عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد وقال وهذا موضع كثر فيه الوهم الثاني جواز رفع تابع العاطف فيما تقدم ونحوه متفق عليه واختلف في تخريجه فقيل هو معطوف على محل اسم إن كما ذكره المصنف وهو قول نقله ابن هشام عن بعض البصريين وأبو حيان في الارتشاف عن الكوفيين والجرمي والزجاج وجرى عليه ابن الحاجب وابن مالك وشراح كلامهما وقيل هو مبتدأ محذوف الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذان الوجهان للأخفش

في تخريجه عليهما وأما الثالث فادعى ابن مالك أنه لا خلاف فيه أيضا ونوزع في ذلك قال أبو حيان اتفقوا على جواز الرفع بعد مضي الخبر واختلفوا في ذلك الرفع فذهب سيبويه والجرمي والزجاج وأصحابنا إلى أنه على المبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ويحتمل ذلك فيه وذهب أبو الحسن والمبرد والفارسي إلى أنه معطوف على الموضع فقيل موضع اسم إن وقيل موضعها مع اسمها ونقل النحاس عن الفراء والطوال أنه إنما يرتفع بالعطف على الضمير المستتر في خبر الأول ومن قال بشيء من هذه الأقوال لم يمنع القول بالابتداء قال فدعوى ابن مالك الإجماع على جواز رفع المعطوف على اسم إن ولكن باطلة لما ذكرنا من مذهب سيبويه وأصحابنا انتهى والحق الذي عليه المحققون المنع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقا سواء مضى الخبر أو لم يمض خفي الإعراب أو لم يخف وذلك لأن للعطف على المحل عندهم ثلاثة شروط أحدها إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ولذلك لم يجز في نحو ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة أن تسقط الباء فتنصب ومن فترفع جاز أن يعطف على الأول منصوبا وعلى الثاني مرفوعا كقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ولما لم يجز مررت زيدا بإسقاط الباء لم يجز أن ينصب عمرو بالعطف على محل زيد المجرور خلافا لابن جني وجاز في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم نصب المعطوف على محل المجرور لجواز مسحت الرأس في الفصيح الثاني أن يكون الموضع بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل خلافا للبغدادي الثالث وجود المحرز أي الطالب للمحل فلذلك لم يجز عطف المرفوع على المحل في هذا الباب لأن موضع الاسم بعد إن لا محرز له لأن الطالب لرفعه هو الابتداء الذي هو التجرد والتجرد قد زال بدخول إن فامتنع العطف عليه بالرفع بعد مضي الخبر وقبله نحو إن زيدا قائم وعمرو وإن زيدا وعمرو قائمان قال ابن هشام وأجاز بعض البصريين الأول لأنهم لم يشترطوا المحرز وإن لا تعمل في الخبر عندهم شيئا انتهى الثالث حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق عند الجرمي والزجاج فيجوز الإتباع في أسمائها الثلاثة بعد مضي الخبر لا قبله نحو إن زيدا قائم العاقل أو لطيفة أو نفسه وكذا عند الكسائي والفراء لكن بشرط خفاء الإعراب عند الفراء وحكى سيبويه أنهم أجمعون ذاهبون ووهموا عليه قوله تعالى إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب قال الزجاج علام الغيوب صفة لربي في الأصل وقال ابن عصفور والمحققون من البصريين لا يجيزون في غير المنسوق من التوابع إلا النصب فقط إلا أن يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وقدر سيبويه علام الغيوب مبتدأ أو بدلا من فاعل يقذف وقال

في شرح الكافية ونسب سيبويه قال انهم اجمعون ذاهبون الى الغلط مع انه من العرب
الموثوق بعربيتهم وليس ذلك من سيبويه بمرضي بل الاولى ان يخرج على ان قائل ذلك
اراد انهم هم اجمعون ذاهبون الى الغلط مع انه من العرب على ان يكون هم مبتدأ مؤكدا
باجمعون مخبرا عنه بذاهبون ثم حذف المبتدأ وهي توكيده كما يحذف الموصوف
ويبقى صفته انتهى النوع الثالث من انواع النواسخ ما ولا اللتان
المشبهتان بليس في معنى النفي والجمود والدخول على الجملة الاسمية ولذلك يعملان عملها
عند الحجازيين فيرفعان المبتدأ وينصبان الخبر وعلى لغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما هذا
بشرا وقال الشاعر تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فائدة
وجدت بخط الصلاح الصفدي ما صورته سألت الشيخ اثير الدين ابا حيان ادام الله
فوائده كم ورد في القران العظيم اعمال ما اعمال ليس فقال ثلاثة مواطن احدها قوله ما هذا
بشرا والثاني ما هن امهاتهم والثالث فما منكم من احد عنه حاجزين قال وزعم
بعضهم ان حاجزين صفة لاحد وليس بشيء اذ الصفة مستغنى عنها والخبر محط الفائدة وفيه
نظر وبنو تميم يهملونها قال ابن الحاجب في شرح المفصل والنحويون يزعمون ان لغة بني تميم
في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل
لم يكن له عمل في احدهما وما يدخل على القسمين فالقياس ان لا يعمل في احدهما قلت فلا خلاف
في اعمال لا التي لنفي الجنس واذا صح اعمال لا بالاتفاق فلا بعد في اعمال ما فان زعم زاعم
ان لا الناصبة غير لا الداخلة على الفعل قيل له فما المانع ان يكون ما الرافعة غير ما
الداخلة على الفعل انتهى وفيه بحث ظاهر قال ابن هشام وقرأ على لغة تميم ما هذا بشر وما هن
امهاتهم بالرفع وقرئ ايضا ما هن بامهاتهم بالجر بباء زائدة ويحتمل الحجازية والتميمية خلافا
لابي علي والزمخشري زعما ان الباء تختص بلغة النصب انتهى لطيفة مما يسأل الناس
عنه اهل الادب قول الشاعر ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل
المحب حرام فيقولون ما الذي اوجب في الجواب انه اشار الى انه تميمي لاهماله ما
فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما مرفوعين عن ان يصرح بنسبه ويقول انا تميمي تنبيهان
الاول قال ابن هشام في شرح اللمحة رفع المبتدأ ونصب الخبر بما النافية لغة اهل الحجاز
على ما نص عليه الزمخشري وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير يظن اتفاق العرب

على اعمالها

على اعمالها ويخص الخلاف بما وليس كذلك واذا اختلفوا في القوي الشبه فكيف يجمعون على الضعيفة
وانما ضعف شبه لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا لنفي المستقبل وقد حقق هذا انهم
لا يعملونها الا في الشعر انتهى فاما ليس فقد عرفت حالها مما مر واما ما فقال في المغني اذا نفت
المضارع تخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله واجيب
بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه واما لا فالمنقول عن سيبويه ان المضارع يختص بها للاستقبال
ونقله في المغني عن الاكثرين قال الدماميني في شرح التسهيل ولم يزل الفضلاء يستشكلون
قول سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل
استقبال قال المرادي في الجنى ومذهب الاخفش والمبرد وابن مالك عدم لزوم ذلك وانها قد تكون
للحال انتهى الثاني قضية اطلاق المصنف ان لا تعمل في الشعر وغيره وعليه كثير من النحويين وخصص بعضهم عملها بالشعر
بل ظاهر عبارة الرضي انه رأي جمع النحاة وليس كذلك والكون عمل هذين الحرفين على خلاف الاصل
قال الجمهور لم يعملهما الحجازيون مطلقا بل بشرط اجتماع ثلاثة امور فيهما معا سوى ما ينفرد به كل منهما
حسبما تقدم احدها بقاء النفي اي نفي خبرهما لان عملهما انما كان لاجل النفي الذي شابها به ليس
فكيف يعملان مع زوال المشابهة بانتقاض النفي ولذلك وجب الرفع في نحو وما امرنا الا واحدة وما
محمد الا رسول انتهى ولا رجل الا قاعد وما زيد الا قائم فخطه حسن واما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات
الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا الا انه ورد وفلان منجنون ويعذب معذبا اي تعذيبا وقال ابن مالك انه تكلف
ان سيبويه لا يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر قال والاولى ان يجعل منجنونا ومعذبا خبرين منصوبين بما
الحاقا لها بليس قال واقوى من هذا قول الاخر وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله الا نكالا ولاجل هذا الشرط
وجب الرفع في المعطوف ببل ولكن على الخبر نحو ما زيد قائما بل او لكن قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف ولم يجز
نصبه بالعطف لانه موجب تنبيهات الاول تعبيره ببقاء النفي وان كان اولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض
النفي بالا ليشمل الانتقاض بما الاستثنائية ايضا كما رأيت الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسبة الى معمول
دون نفس الخبر نحو ما زيد قائما الا في الدار فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع ان النصب واجب
بالاجماع فتدبر الثاني اذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد غير قائم فالفراء يجيز النصب والبصريون يوجبون الرفع
الثالث ما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول
يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به
وهو قول بقية الكوفيين قاله في التصريح والثاني تأخر الخبر عن اسمها فلو تقدم الخبر بطل العمل كقولهم ما مسيء من اعتب

ولاق عدرجل وبردی سیاع الاعمال وهو شاذ واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم
قریش واذ ما مثلهم بشر ففی انتصابه اربعة اقوال قیل ان الفرزدق تمیمی وسمع ان اهل الحجاز
ینصبون الخبر ولم یعلم ان ذلک مخصوص بتاخره دون التقدیم فغلط علی لغة غیره لا علی لغته فلذلک لم یسقط الاحتجاج
بلغته وقیل ان اعمال ما فی الخبر لغة للعرب اذا تقدم وهذه دعوی وقیل ان مثلهم منتصب علی الحال
ان الخبر العامل فی الحال محذوف کانه قال واذ ما فی الدنیا بشر مماثلا لهم وهذا ضعیف لان المعانی لا تعمل
فی الاحوال وتحذف وقیل ان مثلهم منتصب علی الظرف کما تقول ما احد مثل زید وانت ترید ما احد فوقه
ولا مکانه فی الشرف قاله ابن ... فی شرح الجمل وقیل مثلهم مبتدا ولکن بنی لابهامه مع اضافته الی مبنی
الثالث تاخر معمول الخبر عن الاسم فلو قدم بطل العمل کقوله وقالوا تعرفها المنازل من منی وما کل من وافی
منی انا عارف فیمن نصب کلا لضعفها فی العمل فلا تتصرف فی خبرها ولا معموله الا اذا کان المعمول
ظرفا او مجرورا فیجوز التقدیم ولا یبطل نحو ما عندک زید مقیما وما بی انت مستغنیا لتوسعهم فیهما لا یتوسع فی غیرهما
کما تری وقضیة کلامه کغیره ان تقدیم الخبر یمنع العمل وان کان ظرفا او مجرورا وبه صرح ابن مالک وقیل لا یمنع
حینئذ قال بعضهم وهو المختار قیاسا علی معمول الخبر وعلی خبر ان واخواتها وقال غیره ما صححه ابن مالک
من منع تقدیم الخبر الظرفی لا یکاد یعقل فان تقدیم المعمول فرع تقدیم العامل بل لو عکس فصحح الجواز فی الخبر ومنع
فی معموله لکان اشبه بالصواب فان المعمول قد یمنع تقدمه حیث یجوز تقدم العامل الا تری ان معمول خبر کان
لا یتقدم علی اسمها مع جواز تقدم الخبر ویشترط فی ما خاصة عدم زیادة ان الزائدة معها
فلو زیدت بطل العمل کقوله بنی غدانة ما ان انتم ذهب ولا صریف ولکن انتم خزف لعدم زیادتها
مع لیس المحمولة علیها فاذا زیدت معها تباینا فی الاستعمال والقول بان ان هذه زائدة وانها تبطل
العمل هو قول البصریین وذهب الکوفیون الی جواز النصب معها وانها نافیة مؤکدة وعلیه خرج روایة
ابن السکیت فی البیت ذهبا وصریفا بالنصب قال بعضهم وعندی ان الخلاف فی عملها ینبغی ان یکون
مرتبا علی هذا الخلاف قال الرضی ورد علی الکوفیین بانه لا یجوز الجمع بین حرفین متفقی المعنی الا مفصولا بینهما کما
فی ان زیدا لقائم وانما الجمع بین اللام وقد فی نحو لقد سمع مع ان فی کلیهما معنی التحقیق وفی الا ان مع
ان فی الا معنی التحقیق وکذا فی الا معنی التنبیه ایضا انتهی وانما اختصت بهذا الشرط لانه لا یأتی مع لا اذ لا
تزاد معها قیل وفی کتاب الازهیة للهروی انها تزاد معها ایضا وانشد علیه یا طالما البین لا ان زلت
قال اراد لا زلت وهو غریب وشرط فی لا خاصة تنکیر معمولیها ای اسمها وخبرها فلا تعمل
فی معرفة لا یقال لا زید قائما وذلک لضعف شبهها بلیس فی حصول النفی لان لیس لنفی الحال وهذه لمطلق
النفی

النفی ومن ثم شذ عملها فی المعرفة وذهب الاخفش والمبرد الی منعه وخالف ابن جنی وابن الشجری فی ذلک
فاجاز اعمالها فی المعرفة وانشد للنابغة الجعدی وحلت سواد القلب لا انا باغیا
سواها ولا عن حبها متراخیا وتاوله المانعون قال ابن مالک ویمکن عندی ان یجعل انا مرفوع فعل مضمر
ناصب باغیا علی الحال تقدیره ولا اری باغیا فلما اضمر الفعل برز الضمیر وانفصل ویجوز ان یجعل انا
مبتدا والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغیا علی الحال ویکون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن
العامل لدلالته علیه انتهی مع انه اجاز فی شرح التسهیل القیاس علیه واعترف فی التسهیل بندوره
فکلامه مختلف ومثله قول الاخر انکرتها بعد اعوام مضین لها لا الدار دارا ولا الجیران جیرانا
وعلیه بنی ابو الطیب قوله اذا الجود لم یرزق خلاصا من الاذی فلا الحمد مکسوبا ولا المال باقیا
وقیل هو لحن منه تنبیه یشترط فی لا ایضا ان تکون لنفی الوحدة فقط نحو لا رجل فی الدار قائما بل رجلان
او رجال او لنفی الوحدة احتمالا مرجوحا ولنفی الجنس احتمالا ظاهرا نحو لا رجل قائما ویقال فی توکید نفی
الاول کما تری وعلی الثانی بل امراة قال ابن هشام وغلط کثیر من النحویین فزعموا ان لا العاملة عمل لیس لا تکون
الا نافیة للوحدة ویرد علیهم نحو قوله تعز فلا شیء علی الارض باقیا انتهی فان کانت لنفی الجنس نصا کان عملها عمل
ان کما سیاتی قریبا انشاء الله تعالی فان لحقتها ای لحقت لا التاء لتانیث الکلمة او للمبالغة فی
النفی کما فی علامة او لهما معا فصارت لات وحرکت التاء لالتقاء الساکنین بالفتح علی المشهور لانها اخف
الحرکات وبالکسر علی اصل التقاء الساکنین وبالضم جبرا لما لحقها من الوهن بحذف احد معمولیها لزوما کما سیاتی
فهی کلمتان لا النافیة وتاء التانیث هذا هو المشهور الذی علیه الجمهور وقال ابو عبیدة وابن الطراوة
هی کلمة وبعض کلمة وذلک انها لا النافیة والتاء زائدة فی اول الحین کما جاء العاطفون تحین ما من عاطف
والمطعمون تحین ما من مطعم قال الرضی وهو ضعیف لعدم شهرة تحین فی اللغات واشتهار لات حین وایضا
فانهم یقولون لات اوان ولات هنا ولاتا وان ولاتهنا وقیل کلمة واحدة وهی فعل ماض وعلی هذا اهی
ماضی لات بمعنی نقص واستعملت للنفی او هی لیس بکسر الیاء قلبت الیاء الفا وابدلت السین تاء کما فی ست
قولان حکاهما فی المغنی ثم اختلف فی عملها کما اختلف فی حقیقتها فمنهم من ذهب الی انها لا تعمل شیئا
وان ولیها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولی الاخفش وعنه ایضا
انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وذهب الجمهور انها تعمل عمل لیس الا انها اقوی منها ومن ما النافیة فی
العمل لاختصاصها بالاسم واختلف فی معمولها ایضا فذهب الفراء الی انها لا تعمل الا فی الحین خاصة قیل وهو ظاهر
قول سیبویه وعلیه الجمهور وذهب الفارسی وجماعة الی انها تعمل فی الحین وما رادفه کالساعة والاوان والوقت

وهو مختار ابن مالك والمص كما اشعر به قوله اختصت بالاحيان قال تع ولات حين مناص بالنصب
اي لات الحين حين مناص وقال الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم وقال الآخر وذلك
لات حين حين اوان حلم ولكن قبلها اجتنبوا اذائي وخصه بعضهم بالزمان ورد بالسماع لا غير وهو كالنيط
من المذاهب وزعم جماعة منهم ابن عصفور انها عملت في هنا من قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت
وبدا الذي كانت نوار اجنت فقالوا ان هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير
وليس ذلك الوقت وقت حنين قال ابن مالك وهو ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف
التي لا تتصرف وفيه ايضا اعمال ليت في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة والاصح انها لم تعمل شيئا بل
مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى المكان وحنت بتاويل ان
مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والخبر هنا والتقدير حنت نوار ولا هنالك حنين كذا قال الفارسي و
مجيء غير الظرف بعدها مرفوعا كقوله لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير وارتفاع
مجير على الابتداء او على الفاعلية والتقدير حين لات له مجير او يحصل له مجير ولات مهملة وزعم الفراء ان لات
تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان
ليس حين بقاء واجيب بان الاصل ليس الاوان اوان صلح فحذف اسمها واضيف اليه خبرها مقدر الثبوت
كما فعل بقبل وبعد الا ان الاوان لشبهه بنزال وزنا بني على الكسر ونون اضطرارا ووجب حذف احد جزئيها من الاسم
والخبر وكثر حذف اسمها وبقاء الخبر لكونه محط الفائدة نحو قوله تع ولات حين مناص في القراءة
المشهورة بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف اي ليس الحين حين مناص وقرئ في الشواذ برفع حين على
انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا خلاف الاول بل
كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا
فرع تصرفوا فيه ولم يتصرفوا في اصله تتمة لم يتعرض المص لذكر ان ان فيه لان اعمالها نادر كما ذهب اليه ابن
مالك بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واجازه الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح
واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك الاكثر
ونقل ابن مالك عنهما الاجازة واعمالها لغة اهل العالية وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى وراء مكة
ويعتبر فيها من الشروط ما اعتبر في ما عدم زيادة ان فانها لا تزاد معها كلا كقول بعضهم ان احد خيرا من احد
الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وانشد الكسائي ان هو مستوليا على احد الا على اضعف
المجانين وخرج ابن جني وغيره على ذلك قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم

بتخفيف

بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا على الخبرية وامثالكم على انه نعت لعباد والمعنى ليس الاصنام
الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم فعبدتموهم لكنتم في ذلك
مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحيوة والادراك النوع الرابع من انواع
النواسخ لا النافية للجنس اي جنس اسمها ان مفردا فمفردا وان مثنى فمثنى وان جمعا فجمعا ويعني
اي الجنس في المثنى والجمع اي كل مثنى وكل جمع وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة
فلا تعمل شيئا وبقوله للجنس النافية للوحدة والمراد نفيا بقرينة المقام وذلك بحيث لا يشذ عنه فرد
من افراده فخرجت النافية له احتمالا فانها تعمل عمل ليس كما مر تنبيه قال صاحب الفوائد الضيائية
وغيره هذه العبارة محمولة على تقدير مضاف اي في نفي صفة الجنس اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام
عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه وتعقبه عصام الدين في حاشيته فقال فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود
لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء لا يقال لنفي الشيء ولا يقال
نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا يكون لنفي صفة الجنس
يكون لا لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على نفي صفة الجنس لم يتم التتمة فيما هو لنفي الوجود ولو حمل
على نفي الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التتمة من ملاحظة بعض الافراد وح يصح حمل العبارة
على ظاهرها فلا حاجة الى صرفها عنه انتهى وقال في شرح الكافية سميت بذلك لانها للنفي عن الجنس
فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس يتم نفي الوجود ونفي الصفة انتهى والاولى ما جرى عليه شرح القرب
ومن حمل العبارة على ظاهرها لا على تقدير المضاف ولا على جعل الاضافة لادنى ملابسة موجها بترجيح
اعتبار قسم نفي الوجود وكون كلمة … من افراده في … وتسمى لا هذه لا التبرئة لانها تنفي
الجنس فكانها تدل على البراءة منه قالوا لانه ليس وقضية ذلك اطلاقها على النافية مطلقا لاشتمالها على
التبري بل على كل اداة النفي ولكنهم خصوها بهذه لانه فيها اكمل من غيرها لما فيها من تاكيد النفي قال
الدماميني وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة صفة لا بتاويل المذكور ولا يتاتى
على حذف مضاف اي ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل ان يكون مضافة للتبرئة على حد قوله
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم انتهى وفيه نظر وتعمل لا المذكورة عمل ان فتنصب الاسم
وترفع الخبر لمناسبتها لها في افادة التاكيد لان لا لتاكيد النفي كما ان ان لتاكيد الاثبات فيكون من باب حمل
النظير على النظير او النقيض على النقيض كذا قال غيره وانتقد بان ان … بالاثبات غير صحيح لصحة مثل
قولنا ان زيدا ليس بقائم قطعا انتهى وفيه بحث لان ان لتوكيد النسبة بين اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتية

وان كان نفس خبرها نفيا بشرط عدم دخول جار عليها فان دخل كان العمل له ووجب الجر لقوة الجار لان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شئ قال ابن هشام وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة كما سموا كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة للمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة كان ان تنجح وشذ جئت بلا شئ بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لانها جرت مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني وقال في الخاطريات ان لا شئ ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي واقره فان كان اسمها اي اسم لا مضافا الى نكرة او شبيها به اي بالمضاف وهو المتصل بشئ من تمام معناه سواء كان ذلك الشئ مرفوعا نحو لا حسنا فعله مذموم او منصوبا نحو لا طالعا جبلا حاضر او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود وتسمى مشبها بالمضاف فيما بعده كالمضاف وتسمى المطول والممطول من مطلت الحديد اذا مددته نصب اي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق كما مر والا يكن مضافا او شبيها به بان كان مفردا او مثنى او مجموعا بني واختلف في علة بنائه فقيل لتضمنه معنى من الاستغراقية قال الرضي وهو الحق لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كما اذا جاء بلا رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاء في رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاءني من رجل بل رجلان فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوها انتهى بحروفه وفيه بحث ورده ابن الضايع بان المتضمن لمعنى الحرف انما هو لا نفسها لا الاسم النكرة بعدها وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وهو راي سيبويه والجمهور ويرده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امراة وقد جاء تركيب الحرف المؤخر كقوله اثور ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد والمراد كم فعل التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين قاله في التصريح وقيل ان هذا الدليل بحث لجواز ان يكون مما حذف فيه التنوين للضرورة فتامل وبناؤه على ما كان ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتحة بني عليها وذلك اذا كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا ممنوع في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت وان كان ينصب بالياء بني عليها وذلك اذا كان مثنى او مجموعا على حده نحو لا رجلين في الدار ولا مسلمين قائمون عندك وعن المبرد ان هذا معرب لبعده بالتثنية

ربه

والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح للزم ذلك في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وان كان ينصب بالكسرة بني عليها من غير تنوين وذلك اذا كان مما جمع بالف وتاء نحو مسلمات هذا قضية كلامه وهو قول الاكثرين وفيه ثلاثة اقوال اخر احدها كهذا انه منون لان تنوينه للمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثاني انه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الرضي وابن هشام الثالث انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الحق لثبوته عن العرب وقد روي بهما قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب فلا وجه بعد هذا للاختلاف ولذلك قيل لو وقفوا على السماع لما اختلفوا قال الرضي وانما بني هذا النوع على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك تثنية نحو لا ولدان في لغة من قال الالف فيه نائبة عن الفتحة في لغة بلحارث فيبنى على الالف قال بعض المحققين وفيه نظر فان المنقول ان المثنى في هذه اللغة معرب بحركات مقدرة على الالف فقضيته ذلك ان يكون بناؤه فيها على الفتح تقديرا لا على الالف ويشترط لعمل لا تنكير اي تنكير اسمها ليدل بوقوعه في سياق النفي على العموم وكذا خبرها اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تعمل في معرفة الا متاولة بالنكرة كقوله عم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقول عمر قضية ولا ابا حسن لها وقوله لا هيثم الليلة للمطي قيل التقدير لا مثل كسرى وكذا البواقي واليه جنح ابن الحاجب وقيل ولا مسمى هذا الاسم او ولا واحد من مسميات هذا الاسم وقال ابن مالك لا يؤول بتاويل واحد بل كل بما يليق وحكى الرضي عن الفراء انه اجاز اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا قال وهو بعيد غير مسموع وشرط ايضا مباشرتها اي مباشرة اسمها لها بان لا يفصل بينها وبينه فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينها وبينه بعد عنها فلا تقدر على العمل فيه لانها عامل ضعيف اذ هي فرع ان وان فرع الفعل فهي فرع الفرع فتنحط عما نزلت ههنا ان شروط لا في العمل اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث ان يكون

اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل فاذا توفرت هذه الشروط
عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت واختلف في عملها في الخبر مع التركيب فذهب
قوم الى انه لا عمل لها فيه معه لضعفها به عن العمل فيما تباعد عنها بل النكرة مع لا في موضع رفع
بالابتداء والخبر خبر المبتدا فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع
توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا انها في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك وقيل بل هي عاملة
في الاسم والخبر معا وهو مذهب الجمهور وصححه ابن مالك قال لان كل ما استحقت به العمل
من المناسبة باق فليبق ما ثبت بسببه ولا يغيره التركيب كما لا يغير ان صيرورتها بفتح الهمزة
مع معمولها كشيء واحد ولو كان جعل لا مع اسمها كشيء واحد مانعا من العمل في الخبر لمنعها من العمل في
الاسم فلا يمنع عملها في الخبر وايضا ان عمل لا في الخبر اولى من عملها في الاسم لان تاثيرها في
معناه اشد من تاثيرها في معنى الاسم انتهى ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وصرح
ابن هشام في حواشيه على التسهيل ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها في
الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء الكلمة ولهذا جعل النصب في لا رجل ظريف كالرفع
في يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا وبه صرح في المغني ايضا فتلخص في المسئلة ثلثة اقوال
احدها عملها في الاسم دون الخبر الثاني عملها فيهما جميعا الثالث منعه فيهما جميعا ويظهر ثمرة
الخلاف في نحو قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها فعلى القول الاول والثالث تكون فيها خبرا عن
المبتداين وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه توارد عاملين على معمول واحد فتكون
فيها خبرا عن احد المبتداين وخبر الاخر محذوف فادل عليه المذكور فان عرف اسمها او
فصل بينه وبينها بفاصل اهملت وجوبا لما تقرر فيرجع ما بعدها الى الاصل ويرفع
على انه مبتدا وخبر وخالف الكوفيون في التعريف فاجازوا بناء العلم وابو عثمان في
الفصل فاجاز معه العمل ولكنه لا يبنى وقد جاء في السعة لا منها بد بالبناء مع الفصل وليس مما
يعول عليه قاله ابن هشام في حواشي التسهيل وكررت وجوبا عند سيبويه
والجمهور في غير الضرورة اما مع المعرفة فليكون التكرار جبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن
حصوله مع المعرفة لان نفي الجنس هو تكرار النفي في الحقيقة واما مع الفصل فلكونها شبيهها مع الفصل على انها لنفي
الجنس في النكرة بحذف اذا كانت عاملة عملا ان فعلها كاف في هذا التنبيه فكرارها مع
المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل

النهار

النهار ومع الفصل نحو لا في الدار رجل ولا امراة وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وجوز
ابن كيسان والمبرد عدم التكرار محتجين بقوله لا نولك ان تفعل ورد بانه واقع موقع لا ينبغي فلا يجوز
في المعنى هي الداخلة على المضارع وذلك لا يلزم تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو
ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تاخذه وتتناوله
قاله الزمخشري ومن عدم تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت
ركائبها ان لا الينا رجوعها ومنه تبصروا لك في كل موضع كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة مفردة بلا فصل نحو لا حول اي عن المعصية ولا قوة اي على الطاعة
الا بالله خمسة اوجه من الاعراب بالنسبة الى المجموع احدها فتحهما اي فتح ما بعد لا الاولى
وما بعد لا الثانية على الاصل من جعل لا في الموضعين لنفي الجنس فتبنى اسمها كما لو انفردت كل منهما
عن صاحبتها وتقدر لكل منها خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فان الكلام جملتان
قال ابن الحاجب في شرح المفصل ويبقى الاشكال في الاستثناء الواقع بعده وهو في المعنى راجع
الى الجملتين التي لا يكون والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية قال والاشبه ان
يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء
واحد انتهى ويجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لنا اما عند سيبويه على
نقله عنه ابن مالك فان لا لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي مع اسمها في موضع الرفع ولا قوة مبتدا
معطوف على المبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا لا لها فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد
وعمرو ضاربان واما عند الجمهور رفعاهما وان كانتا عاملتين في الخبر الا انهما لتماثلهما جاز ان
يعملا فيه عملا واحدا كان في ان زيدا وان عمرا قائمان وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في
حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من موثرين والثاني رفعهما
على جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة
او ملغاة كالاولى وهو مذهب سيبويه وغيره في هذا الوجه واحدا اذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط
فيمكن ان تقدر لكل واحد خبرا فالكلام جملتان ولهما معا خبرا واحدا والكلام جملة واحدة او
على الاعمال اي اعمال لا كليس فيكون الاسمان مرفوعين بها في الموضعين ان جعلتهما معا عاملتين
عمل ليس ايضا ان تقدر خبرا واحدا او خبرين ووحدة الجملة وتعددها يجب ذلك وان جعلت
الاولى كليس فقط والثانية ملغاة وزائدة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز تقدير خبر واحد

لئلا يلزم محذور ان كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا وتوارد عاملين مختلفين على معمول واحد و
الثالث فتح الاول على جعل لا الاولى عاملة عمل ان ورفع الثاني على ان لا الثانية
زائدة لتاكيد النفي او ملغاة ورفعه بالعطف على المحل اي محل لا الاولى مع اسمها فعند
سيبويه يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد
من خبر منفرد لئلا تجتمع لا والابتداء في رفع الخبر وهذا التقدير جار في جعلها زائدة او ملغاة
على حد سواء او رفعه على اعمال لا الثانية كليس فيكون مرفوعا بها ويلزم تقدير
خبر لها على حيالها ولا يجعل الخبر لهما جميعا والا لزم محذوران كما سبق في الوجه الثاني فيكون الكلام
على هذا جملتين والرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني فرفع الاول على
اعمال لا الاولى كليس فيكون مرفوعا بها او على الغائها فيكون مرفوعا بالابتداء وفتح الثاني
على اعمال لا عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالذي قبله سواء على المذهبين والخامس فتح الاول
على ان الاولى عاملة عمل ان ونصب الثاني على ان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي ونصبه بالعطف على
محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعلى لفظه عند غيره لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح
تنزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية فعطف عليه لفظا لمشابهة الفتح فيه النصب واما
الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا
قبل دخول لا وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر دون ما قبلها فيلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عنده جملتين كذا
قرره الرضي وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا وحدها فيكون الكلام جملة
واحدة ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام عندهم جملتين ايضا وهذا الوجه اضعف الوجوه
خصه يونس وجماعة بالضرورة لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين فهو عندهم
كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة تنبيهان الاول هذه
الخمسة الاوجه ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع
على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا
ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء
او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة وواحد وثلاثين وجها
قاله في التصريح الثاني اذا لم تكرر لا مع المعطوف وجب فتح الاول وجاز في الثاني الرفع والنصب كقوله

رفضت

ا تستتر

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وروي وابن بالرفع عطفا على محل لا
مع اسمها وبالنصب عطفا على محل اسمها باعتبار عملها وربما فتح منونا معه لا حكى الاخفش لا رجل وامراة
وهو شاذ تتمة يكثر حذف خبر لا اذا علم عند الحجازيين ويجب عند التميميين والطائيين نحو قالوا لا ضير اي
علينا ولا اله الا الله اي لنا او في الوجود او نحو ذلك فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد
اغير من الله قال ابن مالك ومن نسب الى تميم الحذف مطلقا فقد غلط وربما بقي الخبر وحذف الاسم نحو لا عليك
اي لا باس او لا جناح ولا يحذفان معا لئلا يكون اجحافا وقيل يحذفان لان كل واحد ثبت له جواز الحذف فلا
ضير اذا اجتمع جائزان جاز وخرج بعضهم على ذلك قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا
اي يا قوم لا فرار النوع الخامس من انواع النواسخ افعال المقاربة مصدر قارب وصيغة فاعل
بفتح ثالثه قد ياتي بمعنى الاصل وهو المراد ههنا فالمقاربة بمعنى القرب وقد تسمى نواسخ ونواقص ايضا
على نحو ما مر وتسميتها بما قاله مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة وربيئة القوم عينا
لانها باعتبار معانيها ثلاثة اقسام ما يدل على قرب خبرها وما يدل على ترجيه وما يدل على الشروع فيه
كما يعلم من كلامه الاتي وانما خصوا المقاربة لكونها مرتبة وسطى بين افعال الرجاء وافعال الشروع
والوسط له حظ في كلا الطرفين فكان احق بالترجمة منها كذا قيل قال بعض المحققين والصواب ان تسميتها بذلك
من باب التغليب وذلك لان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن
غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها يسمى تغليبا كالقمرين و
العمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال الشروع بافعال المقاربة من التغليب لا من
تسمية الكل باسم الجزء فتامله انتهى وهي على ما عد ستة والا فهي اكثر من ذلك كما ستذكر
ان شاء الله تعالى كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح واوشك والثلاثة
لدنو الخبر اي لقرب ثبوت خبرها لاسمها وعسى واخلولق وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين
كذا في التصريح وقال الرضي قد يستعمل حرى زيد ان يفعل بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال
عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار حريا وحرى اي جديرا وصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل و
اخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح
الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول هن حرى ان يفعلن واذا
قلنا هو حري على فعيل او حر بكسر الراء كعم ان يكون ثنيت وجمعت وانثت انتهى وقال ابن هشام في
شرح الشذور لا اعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه وهم فقال

نرى بالتنوين اسم لافعل وابو حيان هو الواهم من ذكرها اصحاب كتب الافعال من اللغويين كابن القطاع وابن طريف وانشد وعليها شعرا انتهى وممن نص عليها ايضا القاضي عياض في مشارق الانوار وكان ابو حيان رجع عن انكارها فذكرها في اللمحة لاطلاعه بعد ذلك على ثبوتها وبهذا يندفع ما اشار اليه في التصريح من تناقض كلاميه والثالثة للرجاء فذا اي رجاء المتكلم ثبوت الخبر للاسم في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والرجاء الطمع في المحبوب ووقع لابن مالك في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة ككاد وقال بعض الائمة وهو غريب مخالف لما سار كتبهم تنبيهان الاول قد تاتي عسى للاشفاق كالترجي قال ابن هشام في شرح اللمحة عسى طمع فيما تهواه والاشفاق فيما تخشاه وقد اجتمعا في قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قال ابن البري ويحتمل ان ياتي انها تاتي لتمام المعنيين لان المترجي لشيء طامع فيه مشفق ان لا يناله والاجود ان ياتي انها للمتوقع كما في لعل فان كان المحبوب فهو الترجي او المكروه فهو الاشفاق القول بفعلية عسى مطلقا هو ما عليه الجمهور وذهب ابن السراج الى انها حرف مطلقا وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافي حين تتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك او عساكا والصحيح الاول لاتصال ضمائر الرفع البارزة بها وتاء التانيث الساكنة بها وذلك من آيات الفعل وانشا وطفق بفتح الفاء طفوقا وكسرها طفقا ويقال طبق بكسر الباء الموحدة وجعل واخذ وعلق وهب والستة للشروع فيه اي شروع اسمها في خبرها وافعاله كثيرة انهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا وافعال هذا الباب جميعها تعمل عمل كان فترفع الاسم وتنصب الخبر فكاد كقوله تعالى كادوا يكونون عليه لبدا وكرب كقوله كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب كقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وعسى كما تقدم في الاية واخلولق كما تقول اخلولقت السماء ان تمطر وانشا كقوله انشات تنطق في الامور كناطق الرخم الدوائر كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني الشارب الثمل واخذ كقوله واخذت اسال والرسوم تجيبني وفي الاعتبار اجابة وسؤال اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير وهب كقوله هببت الوم القلب في طاعة الهوى كنت باللوم مغريا وحق الاسم في هذا الباب ان يكون معرفة او متقاربا لها وقد ورد نكرة محضة عسى فرج ياتي به الله انه له كل يوم في خليقته امر تنبيه حكى ثعلب مجي الخبر بعد عسى مرفوعا كعسى زيد قائم قال ابن هشام ويتخرج على انها ناقصة واسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر وهذه الافعال

تعمل

تعمل عمل كان الا انها تخالفها في بعض الاحكام فمن ذلك ان خبر كان قد يكون مفردا وقد يكون جملة اسمية او فعلية وهذه الافعال اخبارها جمل فعلية مبدوءة بمضارع دائما كما في الامثلة المذكورة كلها وشذ مجي خبر عسى وكاد مفردا منصوبا كقوله فابت الى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وقول الآخر اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا قال ابن هشام كذا قالوا والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا واكون صائما لان في ذلك ابقاء لهما على الاستعمال الاصلي ولان المرجو كونه صائما لا نفس الصائم انتهى وما قاله من التقدير ياتي في البيت الاول ايضا كما هو ظاهر وعليه فلا شذوذ واما فطفق مسحا فالخبر محذوف اي يمسح مسحا وليس هو مسحا كما توهمه بعضهم وربما جاء خبر جعل جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب او فعلية غير مبدوءة بمضارع كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا قال ابن هشام في الشواهد وهذا لم ار من تحرر تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهمه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل فعلية مصدرة باذا قال ابن هشام في الحواشي والصواب ان ياتي او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجحا للشذوذ ولهذا لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة رفع الخبر خاصة انتهى قال ابن مالك او مصدرة بكلما كما في حديث البخاري فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر وقال في التوضيح وهذا منبه على متروك وذلك ان سائر افعال المقاربة مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر فالاصل ان يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل شذوذا في مواضع انتهى وعلى هذا فلا يحسن ان يقال في البيتين والمثل انها مما حذف فيه الخبر كما قاله ابن هشام وان استغنى بالغرض عنه مع ان التقدير خلاف الظاهر تنبيه يشترط في الفعل المشتمل عليه جملة الخبر ان يكون رافعا لضمير الاسم وهو من الاحكام التي اختصت به اخبار هذه الافعال وذلك لانها انما جاءت لتدل على قرب الخبر من الاسم او ترجي حصوله او شروع اسمها في خبرها كما مر فلا بد من ضمير يعود عليه واما قوله وابكيه حتى كاد مما ابثه يكلمني احجاره وملاعبه فشاذ او مؤول بان احجاره بدل من الاسم ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق وماذا

الى ان تنتج بعده اذا الحن جاوزنا خبر زياد ويغلب في خبر الفعلين الاولين وهما كاد وكرب
تجرده عن ان المصدرية نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر سقاني ...
خير جزائه وقد كربت اسباب قلبي تقطع وذلك لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ...
يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن غالبا بان الموضوعة للاستقبال
اقترانه بها نظرا الى الاصل كقوله ابيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب ان تغنوا السيوف عن السل
سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا وخص المقاربة اقتران خبر كاد
وقال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولم يذكر سيبويه في خبرها الا التجرد قلت وليس كذلك بل هو قائل باقتران
خبر كاد وذلك انه قال في قوله وتهنت نفسي بعد ما كدت افعله ان الاصل ان افعله فاضمرت ان
كان يقول باقترانه تقديرا فان يقول باقترانه صريحا اولى والذي ذكره ابن هشام وغيره ان الذي
ذكر سيبويه في جزئه الا التجرد هو كرب قال وهو مردود بالسماع وقال المبرد في افعله في المصرع المذكور
الاصل افعلها فحذفت الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها قال ابن هشام وهو اولى من قول سيبويه لانه
اضمر ان في موضع حقها ان لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها ويغلب في
خبر الفعلين الاوسطين وهما عسى واوشك اقترانه بها اي بان نحو قوله تعالى عسى ربكم ان
يرحمكم وقول الشاعر ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا وذلك
عسى من افعال الترجي وهو مختص بالاستقبال فناسب اقتران خبرها بان الموضوعة له وكان القياس ...
حتى ذهب البصريون والجمهور الى ان التجرد منه ضرورة واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران ...
للترجي ... قال الشاطبي والقبيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والابذي وابن ...
ان اوشك من قسم عسى الذي هو للترجي قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول زيد عسى ان يحج
زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده
انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه المصنف تبعا لجماعة منهم ابن مالك
فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى قاله في التصريح ومن تجرد خبرهما
عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والمروي في بيت فتح التاء على
الخطاب قاله ابن هشام تبعا للعيني وهو المشهور وقال الدماميني في التحفة الذي سمعته غير مرة من
مشايخنا بالديار المصرية ضمها وقول الآخر يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وقد تقوم
مقام ان لكونها للاستقبال كقوله عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح وهي اي ان

خبر اخلولق

في خبر اخلولق وحرى لما تقرر في عسى ولذلك قيل كان القياس وجوبه هنا لكن ايضا نحو اخلولقت السماء ان تمطر
وحرى زيد ان يقوم وفي خبر الفعلين الاخيرين وهما انشأ وطفق ونحوهما من افعال الشروع ممتنع
في الاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال نحو انشأ عمرو يقرأ وطفق زيد يكتب
التنزيل وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وقضية كلامه ان المقرون بها كالمجرد عنها في كونه منصوبا
على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل انه لما اتى مفردا لم يظهر مصدرا بل اسما كقوله اني عسيت صائما ولم يقل
الصوم واستشكل بان ان وما بعدها بتاويل المصدر فيلزم في نحو عسى زيد ان يقوم الاخبار بالحدث
عن الذات ولذلك ذهب سيبويه فيما حكاه عنه ابن مالك الى ان المقرون بها ليس خبرا بل مفعول منصوب
على نزع الخافض والفعل بمعنى قرب والتقدير في المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا
يجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى قارب زيد القيام والكوفيون يرون ان عسى في ذلك
قاصر بمعنى قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها ورد بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه
الكلام وليس هذا شان البدل واجيب بانه لا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم
وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد راينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا ...
عن الاشكال من قبل الجمهور بامور احدها انه من باب زيد صوم وعدل الثاني انه على تقدير مضاف
الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد ان يخرج قال الرضي وفيه تكلف اذ لم يظهر ...
الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر الثالث ان ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت
لا تسقط الا قليلا الرابع ان المصدر لا يصح تاويله بالوصف اي عسى زيد قائما ورجحه ناجي في كلامهم
عسيت صائما وهو يرجع الى الجواب الاول عند الكوفيين لان المصدر المجزوم عندهم بمعنى اسم الفاعل
كما ترى الى الفرق بين المصدر وما يؤول به ذكره صاحب اللباب وارتضاه الشريف الجرجاني قال
ابن هشام في شرح اللمحة والعطف ما يقال في الجواب ما رايته بخط بعض طلبة ابن مالك ...
وهو ان يقدر الاخبار بالفعل مجردا عن ان ثم لما صح الاخبار به جيء بان لتفيد التراخي لا لتفيد ...
... وافعال هذا الباب عسى وانشأ وكرب من المذكور وغيرها مما لم يذكره ...
لا تتصرف مطلقا الا تعبير للمضي اي الصيغة الماضي فلا يستعمل لها مضارع ولا امر ولا اسم فاعل
مصدر واستثني منها اربعة وهي كاد واوشك وطفق وجعل فقد جاء يكاد ويوشك و...
ويجعل اما كاد فكقوله تعالى يكاد زيتها يضيء وحكى ابن هشام استعمال مصدر لها قالوا كاد كودا ومكادا
وحكى غيره كيدا بقلب الواو ياء وحكى ابن مالك لها اسم فاعل وانشد اموت اسى يوم الرجام ...

يقينا لرهن بالذي انا كان منع اي بالموت الذي انا كدت اتيه قال ابن هشام في الاوضح
القصوب انه كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب
في شرح ديوان كثير عزة انتهى وقال غيره حكى ولعله انه رجع عن ذلك وقال الصواب انشاده
ذلك الا انه لم يغير بالعبد ووقع في الاوضح انه كان قد ساع وذلك في شرح الشواهد الكبرى فقال والظاهر انشده
الناظم وقد كنت اف سده على مخالفة وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الكل منها انتهى واما اوشك
فالمضارع منها اشهر من الماضي حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجي ماضيها وليس كذلك فقد ورد ومن انشاده عليه وسمع
لها اسم فاعل قال فانك موشك ان لا تراها وقال فموشكة ارضنا خلاف الامن وحوشا يبابا
قال ابن هشام وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية ايساك مصدرا واوشك وحكى ابو حيان منها الامر
وافعل التفضيل واما طفق فقد حكى الاخفش طفق نطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وطفق نطفق بالعكس وحكى
مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا واما جعل فحكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه
فيه شاهدان وهو الاورد والاخر حكة فعلية غير سدوده مضارع وحكى الجرجاني استعمال مضارع واسم فاعل من عسى وحكى
قوم استعمال اسم فاعل من كرب وحكى ان اقلح منه مضارعا وانه يقال كرب يكرب كنصر ينصر تنبيه اشتهر القول
بين المعربين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم
يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه
ريطه وبرود ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد جعل المعري ذلك لغزا فقال انحوي هذا العصر
ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت
قامت مقام جحود والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات
بيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب
وخبرها منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول
الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب
الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشي يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان
الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان كان
حتى قارب الصلوة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم
قد فعلوا اذ المراد به الفعل التذبيح وقد قال الله فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم
كانوا اول بعدا من ذبحها بدليل ما تلي علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا في من انتفت عنه

مقاربة

مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل بعينه من دليل
آخر كما فهم في الاية من قوله تعالى فذبحوها هذا تقرير ابن هشام في المغني وهو حاصل ما ذكره الرضي عليه
الرحمة الزنا هذه تتمة لما ذكره من مسائل هذا الباب ويختص عسى واوشك دون سائر اخواتها
باستغنائهما عن الخبر ومثلهما اخلولق ولم يذكره لانه لم يذكره مع الخلف فيه فقد ذهب الاخفش والكوفي
الى منع ذلك فيه وانما يستغنيان عن الخبر في ما اذا وليهما ان والفعل نحو عسى ان يقوم زيد
واوشك ان يذهب عمرو فان وصلتها في موضع رفع بها على الفاعلية ولا يحتاجان الى خبر
كلام الجماعة ان الفعل في ذلك تام وذهب ابن مالك الى انه ناقص سدت ان وصلتها
جزئيه كما في حسب الناس ان يتركوا قال اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها وظاهر
عبارة المصنف رحمه الله تنبيهات الاول انما يتعين استغناء الفعلين المذكورين عن الخبر
في الحالة المذكورة اذا لم يل الفعل الذي بعد ان ظاهر يصح رفعه به نحو عسى ان يقوم واوشك
ان يقعد فان وليه ظاهر بالصفة المذكورة كمثال المصنف لم يتعين ذلك بل جاز فيه ثلاثة اوجه
احدها والثاني الوجهان الاتيان فيما اذا قدمت الاسم وقلت زيد عسى ان يقوم وسياتي
بيانهما وعلى هذا يكون الاسم مبتدأ مؤخرا لا غير والثاني ان يكون ما بعد الفعل الذي بعد ان
مرفوعا بعسى اسما لها وان والفعل في موضع نصب على الخبرية لها مقدما على اسمها فتكون ناقصة
الفعل الذي بعد ان فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تاخر لتقدمه نية ومنع الشلوبين
هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه المبرد والسيرافي والفارسي وتظهر ثمرة الخلاف
في التانيث والتثنية والجمع فيقول على مذهب غير الشلوبين عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا
الزيدون وعسى ان يقمن الهندات فتاتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا به بل هو
مرفوع بعسى وعلى راي الشلوبين يجب ان يقول عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى
ان تقوم الهندات فلا تاتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده الثاني يجوز ان يقدر العامل
تنازعا زيدا في المثال المذكور فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني فيكون ناقصة قاله ابن هشام في
المغني وفيه نظر لان احد الفعلين جامد وجاني ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا جامد وغيره الثالث
اذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا امتنع كون زيد اسم عسى اجماعا لئلا يلزم الفصل بين صلة ان
ومعمولها وهو عمرا بالاجنبي وهو زيد ونظيره قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قاله في المغني واذا تقدم
على احد الفعلين المذكورين اسم وقلت في عسى مثلا زيد عسى ان يقوم فلك وجهان احدهما عاما

اى عسى فى ضمير زيد فتكون مسندة اليه وهو اسمها فما بعدها وهو ان والفعل فى موضع
نصب على انه خبرها فتكون ناقصة وهى لغة تميم والثانى تفريغها عنه اى تجردها عن ضمير
فى المثال المذكور فما بعدها وهو ان والفعل اسم مؤول مغن عن الخبر فتكون مسندة
اليه وهى حينئذ تامة ويظهر اثر ذلك اى المذكور من الوجهين فى حال التأنيث و
والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فعلى الوجه الاول وهو وجه الاضمار تقول
هند عست ان تقوم فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على
وان يقوم فى موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها فى موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان
عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان
يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا الخ والهندات
ان تقمن الخ وعلى الوجه الثانى وهو التفريغ عن الضمير تقول هند عسى ان تقوم والزيدان
عسى ان يقوما والزيدون عسى ان تقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى مفرغة عن الضمير فى
امثلة الجميع وهى تامة وان والفعل بعدها فى موضع رفع على الفاعلية بها وهى ومرفوعها فى موضع رفع
على الخبرية للمبتدا قبلها وهو الافصح وبه جاء التنزيل قال عز من قائل لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا
خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن فائدة يجوز فى عسى اذا اسندت الى ضمير
سينها كقوله فهل عسيتم ان توليتم قرا نافع بالكسر وغيره بالفتح وهو المختار وهنا انقضى كلام المصنف رحمه الله
فى النوع الاول من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مرفوعا لا غير ثم شرع فى النوع الثانى
منها وهو ما يرد منصوبا لا غير فقال النوع الثانى من انواع المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا
لا غير وهو ثمانية بدليل الاستقراء ولما كان الاصل منها هو المفاعيل الخمسة وكان المفعول به
اكثرها استعمالا واشهرها ذكرا واكثرها فى النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذى يلتبس لولا النصب بالفاعل
بدأ به فقال الاول المفعول به ويقال له المفعول على حذف الصلة قال ابن هشام جرى اصطلاحهم
انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه وانما كان حق ذلك
ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق
انتهى والضمير فى به يرجع الى ال الموصول فى المفعول اى الذى فعل به الفعل وكذا فى المفعول له ومعه وفيه
وهو الاسم الفضلة وهى عبارة عما يسوغ حذفه من اجزاء الكلام مطلقا الا لعارض وقال ابن مالك
فى شرح العمدة هى عبارة عما زاد على ركنى الاسناد كالمفعول والحال والتمييز فخرج بها العمدة وهى ما لا يسوغ حذفه

من اجزاء

من اجزاء الكلام الا بدليل وشملت جميع المنصوبات الاصل منها والمحمول عليه وقوله الواقع عليه
الفعل اخرج سائر المنصوبات اما بقية المفاعيل فلانه لا يقال فى شئ منها ان الفعل واقع عليه بل يقال
فى المفعول المطلق انه واقع وفى غيره ان الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظاهر والمراد بوقوع
الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا فقط وقيل من انه غير جامع
لخروج نحو ما ضربت زيدا او لا تضرب عمرا او اوجدت ضربا وخلق الله العالم فان قيل ذكر الوقوع
وارادة التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثانى لعدم العلاقة
بينهما قيل وقوع الفعل على الشئ فى عرف النحاة عبارة عن التعلق المذكور فيكون ارادة التعلق من
الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق
للوقوع فذكر اللمذوم واريد اللازم هذا وانما استغنى عن اضافة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب
لجعله الفضلة هى الجنس فان فائدة اضافته اليه على ذكروه اخراج مثل زيد فى ضرب زيد والمفعول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة ولو فعله ايضا لكان السبيل فكون
فائدته صرف الفعل عن المعنى الاصطلاحى فيصفوا سناد الوقوع اليه عن التجوز وشمول التعريف لمفعول
غير الفعل عن التكلف فبطل قول بعضهم انه لا فائدة فيه والاصل اى الراجح فى المفعول الذى لم يمنع من
كونه عليه ان لم يمنع مانع تأخره عنه اى عن الفعل وعن الفاعل ايضا بدليل ما تقرر فى كلامه ان الاصل
فى الفاعل تقدمه على المفعول نحو وورث سليمن داود ولان طلب الفعل للمسند اليه الذى لا يتم الا
به اشد من طلبه للفضلات ولان الفاعل منشئ الفعل والمفعول مورده وتعلقه فالفعل ينشأ من الفاعل
ثم يصل الى المفعول وقد يجب هذا الاصل فى مسائل احديها ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة او
الخفيفة فلا يقال زيدا اضربن قال الرضى ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا فى ظاهر الامر
على ان الفعل غير مهم والا لم يؤخر عن مرتبته اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر
انتهى فان قلت فقد قال ابن مالك فى الفيته والرفع والنصب اجعلن اعرابا فقدم مفعول الفعل
المؤكد بالنون عليه قلت اجيب باحتمال ان يكون الحكم المذكور مفروضا فى الاختيار وانه يجوز التقديم فى
الضرورة الثانية ان يحصل بتقديمه التباس بالمبتدا نحو موسى ضرب عيسى الثالثة ان يكون الفعل تعجبا
نحو ما احسن زيدا فلا يجوز زيدا ما احسن اذ لا يتصرف فى معموله الرابعة ان يكون الفعل صلة لحرف مصدرى عامل
نحو كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز ان تضرب زيدا كرهت ولا ان زيدا تضرب كرهت اذ لا يفصل بين
الموصول الحرفى وصلته الخامسة ان يكون الفعل مقرونا بلام الابتداء نحو ليحب الله المحسنين فلا يجوز المحسنين ليحب الله

هذا ان لم توجدا فان وجدت جاز التقديم نحو ان زيدا عمرا لم يضرب او جاءم القسم نحو والله لا اون اخي فلا يجوز والله اخي لا اون السادس ان يكون المفعول ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل فلا يجوز انك عرفت فاضل واختلف في علة ذلك فقيل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا تلتبس ان المكسورة ولا تفتح الفتحة الحفيفة به اللبس فان قيل فلا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها مجرورة باللام المقدرة من اجل قولك انك فاضل اكرمت قلت اجيب بان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير نحو السابع ان مفتوحة واللام مقدرة اوطبعها مكسورة وذلك لان التعليل يستفاد من اللام المقدرة مع الكسر يستفاد من كون الجملة المصدرة بان المكسورة تقع في مثل ذلك جوابا للسؤال عن العلة مقدر تقول اكرم زيدا انه فاضل ولا اكرم عمرا انه جاهل كانها قيل لم اكرمه او لم لا اكرمه فقيل انه فاضل وانه جاهل فاغتفروا هذا اللبس بين الفتح والكسر لكونه لا يقع في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا في خلاف الغرض قوله تقدما اي المفعول على الفعل الذي سبق اذا جوزا حيث لا موجب لعدمه ولا مانع منه لافادة الحصر اي حصر فعل الفاعل في المفعول نحو زيدا اكرمت اي لا غيره او وحده بحسب ما يقتضيه المقام به قول الجمهور وكذا اهل البيان يطبقون عليه وخالف في ذلك ابن حاجب وتبعه ابو حيان قال ابن حاجب في شرح المفصل الاختصاص الذي توهمه كثير من الناس وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد مخلصا له الدين ثم قال بل الله فاعبد وورد بهذه الآية لان مخلصا له الدين اغنى عن اداة الحصر في الآية الاولى ولو لم يكن فالمانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى اعبد واركم وقال امر الا تعبدوا الا اياه بل قوله بل الله فاعبد من اقوى ادلة الاختصاص فان قبلها لئن اشركت ليحبطن عملك ولو لم يكن للاختصاص لما كان معنا ها اعبد الله لما حصل الاضراب الذي هو معنى بل واعترض ابو حيان على مدعي الاختصاص نحو افغير الله تأمروني اعبد واجيب بانه لما كان من اشرك بالله غيره كانه لم يعبد الله كان امرهم بالشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل وهو من اقوى ما رد به واجيب بانه لا يدعى فيه اللزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكي وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة وهي اغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فان التقديم في الاولى قطعا ليس للاختصاص وفي اياه قطعا للاختصاص انتهى على قول الجمهور فشرطه ان لا يكون التقديم مستحقا فتنبيه المشهور ان الحصر والاختصاص مترادفان واختار تقي الدين السبكي التفرقة بينهما فقال اشتهر كلام الناس في ان تقديم المعمول يفيد الاختصاص ومن الناس من ينكر ذلك وقد يفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس كذلك وانما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر وانما عبروا بالاختصاص والفرق بينهما ان الحصر نفي غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفي غيره وبهذه مسئلة نبّه ابن عطية اللطيفة لهما معا لمصار رحمه الله والافادة التقديم وان حصر الله ان يلزم النحوي النظر فيها اهما اقتصر صاحب من الجواز والوجوب فقط لا ذكر فوائدهما ووجوبا في مسئلتين اشار الى الاولى بقوله للزوم تصدره اي المفعول في الكلام

وليس ذلك خاصا بالمفعول به بل المفاعيل كلها الا المفعول معه سواء في ذلك ولذا اعتبر نحوه في التمثيل بمنصوب الفعل فيتقدم مم

وذلك اذا تضمن معنى الاستفهام نحو من ضربت او الشرط نحو ايا ما تدعوا او اضيف الى ما تضمن معنى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من تضرب اضرب الثانية ان يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب اما وليس لها منصوب غيره متقدم عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر وقد تقدر اما نحو وربك فكبر نحو اما اليوم فاضرب زيدا تنبيهان منع الكوفيون تقديم المفعول في نحو زيدا غلامه ضرب لانه يجر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه غلامه بالنظر الى مفعول ضرب لانه معمول فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا اضرب غلامه لانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية ومنعوا ايضا غلامه او غلام اخيه ضرب زيد وما ارادا اخذ زيد على ان في اخذ زيد لان المفسر فيها هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل فكيف نفسيهما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه ومنعوا ما طعامك اكل الا زيد لانه حذف الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واثبت المفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجاز ذلك البصريون في المسائل الخمس قال الرضي عليه من الله الرضا وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي والاولى ولان مرتبة المفعول بعد الفاعل والمتاخر تقديم لفظي وحده اي الفاعل اخرناها بالتضمن ضمير المفسر فنقول ان التقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه فغلامه واقع في التقدير بعد زيد الواقع بعد عامله ولان المتنبي قدسه في الآخرة بعد الفاعل ولو رود السماع بامعوه فنظير الاولى قوله كعبا اخوه بها والفاد نبتها ولو اتى بات التخيل في نفر ونظير الثانية قوله رابه ما لف الذي الف الحمد ويبقى لسعيه المغرور ونظير الثالثة قوله شربوها واخراه لها ركبت عثر بجوج حلا ونظير الرابعة قوله ما الربع الاربع فلا مسحال العراقية اما را دعثر بالعين المهملة بسكون والنون ثم الراء المعجمة في البيت الثالث اسم امراة ظم سبب كلمة في بعودج والظفو بالقول والفعل فهالت باشر اسرو بي اي صاحب اكرم لها اوثر منصوب على الظرف فرتب اي ركبت في شربوها والحيدج بكسر الهاء المحله وسكون الدال المهملة حيم مركب للنساء كانه فان قلت المقدم في المسئلة مفعول به وهذا ظرف زمان فهما مفترقان قلت المسئلة مفروضة في اعم من المفعول به الا ان التقديم ليس مختصا الثانية ان ينصب المفعول اما فعل متعد نحو ودرث سليمان داود او اسم فاعل نحو ان الله بالغ امره او اسم مفعول نحو زيد معطى غلامه درهما او اسم فاعل نحو عليكم القسم او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس واما اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان متعديا وكذا الصفة المشبهة لانها لا تشتق الا من لازم والاصل كون الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة وقد يحذف جوازا اذا دل عليه دليل قالي او حالي فالاول كقوله تعالى قالوا خيرا اي انزل ربنا خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك لمن تاهب للسفر مكة بالنصب مخاطبا اي تريد او وجوبا وذلك فيما نص على الاشتغال نحو ازيدا ضربته او على النداء نحو يا عبد الله

لان الفاعل لا يتقدم مما المقدم عم

كالقدم م

وسياتي الكلام عليهما او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف باضمار اخص او على التحذير باياك نحو اياك والاسد اي اياك باعد واحذر الاسد او بغيره بشرط عطف او تكرار نحو راسك والسيف اي عد واحذر والاسد الاسد او على الاغراء بشرط احدهما نحو المروة والنجدة وقوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح باضمار الزم الثاني منصوبا لا غير المفعول المطلق سمي بذلك لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل فلا يقع عليها مفعول به او له او فيه او معه واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما قارن الفعل ولم يسند اليه ذلك الفعل ويتعلق به تعلقا مخصوصا فان قلت هذا منتقض بمفعول لم يسم فاعله مفعول وله يشمله التعريف قلت اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا قال ابن هشام وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى بالمفعول الا المفعول به خاصة ويسمون غيره شبه المفعول وهو مصدر يؤكد عامله ان صب له وان لم يكن مشتقا منه ... له باعتبار حدثه المفهوم منه مطابقة ان كان مصدرا او تضمنا ان كان غيره ويسمى هذا النوع مبهما المبين لنوعه او عدده اي نوع عامله او عدده وذلك باعتبار الحدث المفهوم منه على حد ما تقرر ويسمى كل من هذين النوعين مختصا وموقتا ويدخل في قوله عدده الواحد لانه عدد بالاجماع وخرج بتوكيد عامله الى آخره المصدر في نحو قمت اجلالا لك وكرهت ضربك لانتفاء التوكيد وبيان العدد في الثاني المفعول به ... فانه وان كان مؤكدا لكن لا لعامله ولا يرد على الحد المفعول به في نحو كرهت كراهتي لان المراد المصدر المؤكد لعامله او مبين لنوعه او عدده كونه كذلك يجب دلالة اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب كراهتي على تقدير كونه مفعولا به ليس بهذه المثابة نعم يرد عليه الخبر في نحو ضربك ضربان وضربك اليم فانه مبين للعدد في الاول وللنوع في الثاني لوصفه باليم فهو منقوض به وكذا الحال اذا كان مصدرا فلو قال وليس خبرا ولا حالا لكان اولى ابن هشام في الاوضح ليسلم من ذلك تنبيه قيل يرد على هذا الحد نحو خلق الله السموات مفعول مطلق على الصواب وليس بمصدر وقد يمنع الورود بناء على ما عليه الجمهور من انها مفعول به لا مفعول مطلق والقائل بانها مفعول مطلق جماعة من الائمة منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني وفخر الدين الرازي وجار الله الزمخشري وابو عمرو بن الحاجب وجمال الدين بن هشام قالوا لان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كضربت زيدا فزيدا كان موجودا قبل الضرب وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل

هو فعل ايجاده

هو فعل ايجاده كالسموات في خلق الله السموات فانها لم تكن موجودة بل عدما محضا والله تعالى اوجدها وخلقها من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال ابن هشام والذي غر اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انهم تحرك على ايديهم الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا قال وكذا البحث في انشاءت كتابا وعملت خيرا انتهى واجاب الجمهور بان المفعول بالنسبة الى فعل خير ايجادي يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد العامل فيه شيئا آخر فان انشاءت صفة غير الوجود فسندعي ... الموصوف ولا واما المفعول بالنسبة الى الايجادي فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل واما التزام كونه موجودا قبل الفعل على كل حال فدعوى لا دليل عليها نحو ضربت ضربا مثال المفعول المطلق المؤكد لعامله ومثله نحو قعدت جلوسا والله انبتكم من الارض نباتا واعمل العامل فيهما الفعل الكون ... او بلفظه بمعناه دون لفظه قوله ان الاول هو القعود كلام سيبويه على ما نقل كالتسهيل وهو مذهب المازني والمبرد والسيرافي ومرتضى الرضي عليه من الرضا ونسبه ابن عصفور الى الاكثرين لانه لما كان في معناه وصل اليه كما وصل اليه ما هو بلفظه ولان الاصل عدم التقدير فلا ضرورة ملجاة اليه والثاني هو مذهب الجمهور كما قال ابن عقيل لان الاكثر كون المصدر من لفظ الفعل وكونه بغير لفظه قليل فحمل القليل على الكثير اوضربت ضرب الامير مثال المفعول المطلق تقدير المبين لنوعه وهو عطف على ضربت ضربا تقديرا او ضرب ضرب الامير لكون عطف مثال على مثال على ضربا فافهم والاصل ضربا مثل ضرب الامير فحذف الموصوف ثم المضاف ومثله ضربته ضربا شديدا او ضربته الضرب اي الضرب المعهود فلو اردت الضرب الجنس كان من قبيل المؤكد على ما ذكره بعض المتاخرين او ضربت ضربتين مثال المفعول المطلق المبين لعدده ومثله دكة واحدة وضربته ضربات وقد ينوب عن المصدر غيره من صفته نحو اشتمل الصما او ضميره نحو عبد الله اظنه جالسا ونصب عبد الله او اشارة اليه كضربته ذلك الضرب لاشتراطهم نعته بالمصدر وقول ابن مالك بشرط المراد ودونقول العرب ظننت ذلك يشيرون الى الظن او مرادف له نحو شنئته بغضا وجته بقعا اومشارك له في مادته وهو ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا الاصل تبتلا او انباتا وتبتيلا ودال على نوع منه كقعد القرفصاء ورجع القهقرى والاصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجع القهقرى او دال على عدده كضربته عشر ضربات فاجلدوهم ثمانين جلدة او على آلته كضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضرب سوط وضربتين بسوط وضربات بسوط او كل نحو فلا تميلوا كل الميل او بعض نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل وما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا اي اي ضرب تضرب زيدا او ما الشرطية نحو ما شئت فقم اي اي قيام شئت والمصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع بل هو المفرد دائما باتفاق قال الرضي اذ المراد بما تاكيده ... جواز ... عليه ولم يخبر الفعل الا ماهيته من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها

والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها قياسا قضا انتهى واما العدد ففي تثنيه وجمعه باتفاق
العدد وقد يكون اثنين فصاعدا وفي المصدر النوعي خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب الى
جواز تثنيه وجمعه قياسا لحصول ما يكون معه التثنية والجمع اذ النوع المتميز اذا انضم اليه نوع آخر ثبت الامر
الذي يكون به التثنية واذا انضم اليه نوعان فصاعدا حصل ما يكون به الجمع فيجوزان تقول قمت قيامي
زيد وعمرو وقتلت قتولا كثيرة ومنهم من منع في غير المسموع وهو ظاهر مذهب سيبويه واختيار
الشلوبين والاول هو المشهور تنبيه عامل المفعول المطلق اما مصدر نحو سيرك السير الحثيث
او ما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما او وصف نحو والصافات صفا واسم مفعول
نحو الخبز ماكول اكلا وشرط الفعل التصرف والتمام وعدم الالغاء فلا يقال ما احسن زيدا احسانا
ولا احسن بزيد احسانا خلافا للجرمي لعدم التصرف فيهما فكانا كما لا مصدر له ولا يقال كان زيد قائما
كونا على خلاف فيه ولا زيد قائم ظننت ظنا جزم به في التصريح وشرط الوصف ان يكون دالا
على الحدوث فلا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله انا الملوك فانت
الاعم لوما وابيضهم سربال طباخ فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع ولا ينصب بغير
الثلاثة لا تقول نزال نزولا ولا صه سكوتا وزعم ثعلب في نحو انت الرجل علما ان علما مفعول مطلق
بالرجل على تاويله بالعالم قال ابو حيان وغيره هو تمييز محول عن الفاعل تاويل الرجل الكامل اى انت
علمه وليس مفعولا مطلقا ثم هو اى المفعول المطلق يجوز حذف عامله لدليل قالي او حالي كقولك
لمن قال ما قدم عليك خير مقدم اى قدمت وجعه ابن مالك في عامل المؤكدة قال لانه انما جي
لتقرير معناه والحذف مناف لها ورده ابنه بانه قد حذف جوازا في نحو سيرا سيرا وسقيا ورعيا
يعقبه ابن عقيل بان ما ذكره ليس من التاكيد في شيء لان المصدر فيه نائب العامل دال على ما يدل
وهو عوض منه بدليل امتناع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد انتهى قال ابن
هشام في بعض حواشيه على الخلاصة والحق ان المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر المؤكد
عامله اى المفعول المطلق سماعا ولا يقاس عليه لانه لا ضابط له يعرف به وذلك في مصادر
في استعمالهم مخففة ما يحذف افعالها ولم تسمع افعالها معها مع كثرتها واحتياجهم اليها فدل على رجوع
نصبها يدل على عاملها وجعل المصدر عوضا منها من حيث انها انه بنيانها في المعنى معلقة بكثرة الاتحاد
لما لم يقدر على ضابط يعرف به اكثر مما لم يكثر احتيج الى السماع فلذلك سبه الحذف اليه نحو سقيا
سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وحمدا اى حمدت الله حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وجدعا اى جدعه الله

جدعا

جدعا قال الرضي رضي الله عنه ان المصادر امثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به
من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله نحو حمدا
الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعه الله جدعا وشكرت الله شكرا وفي نهج البلاغة في الخطبة
نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين
او بحرف الجر فاعله نحو كتاب الله وصبغة الله ونحو سحاله وبعدا او مفعوله نحو ضرب الرقاب
الله ونحو شكرا له وعجبا منك ولم يكن من قبيل النوع نحو كرم الكرم وسعى لها سعيها فيجب حذف الفعل
جميع هذه قياسا اذ قد عرفت له ضابطا كليا كما ذكرنا قال وانما وجب حذفه مع هذا الضابط
الفعل والمفعول ان يتصلا بالفعل واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لابانة لقصد الدوام
بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك
وسبحان الله وانما لتقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله وصبغة الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه
كلبيك فبقي المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما
ليختص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب
وعد وعد الله وسبح سبحان الله واحمد حمدا لك يحتمل محضا وصرح بعضهم بانه اذا قلت سقاك الله
وحمدت الله حمدا مع التلفظ يكون خبرا لا انشاء واذا كان انشاء كان المصدر والفعل متعاقبين
لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر تركت الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل لم يجز ان تذكر المصدر
وليس شيء اذا وقع في الخطبة المذكورة من كلام امير المؤمنين ع ليس مراده الخبر وهو من الفصاحة
بمكان تنبيه من جملة المصادر المذكورة مصادر لم توضع افعال لها اصلا فيقدر لها عامل من معناها
فقدرت جلوسا وهي ثلاثة انواع احدها ما يستعمل مفردا فقط ازفه وتها لك اى قدرا والاف
التف وسخ الاقطار وذفرا اى نتنا وبهرا له تعسا انما بهر له بمعنى غلبة فله فعل يستعمل حكى ابن الاعرابي
الذي على القوم بهرهم الله عليهم الثاني ما يستعمل مضافا فقط نحو بله زيد بالاضافة الى المفعول اى تركه
فتقول بله زيد بالرفع اى كيف زيد الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا اخرى نحو ويحا لزيد وويحه
وويله آخر ناله وحزنه وكيفية التقدير ظاهرة من التفسير وقيل تقدير ويح رحم لانها كلمة ترحم
ولو قيل مذهب ويجب حذفه قياسا فيما علم له من استقراء كلامهم ضابطا كليا يدل على حذف الفعل
لما فيه من القرينة الدالة على خصوص الفعل ووقوعه سده مسده ويجري عليه ما لم يسمع وذلك في مواضع
منها ما وقع تفصيلا لعاقبة مضمون جملة تقدمته طلبية كانت نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق

٥

منّا بعد وامّا فداء اي تمنّون منّا او تفدون فداء فالجملة في قوله فشدّوا الوثاق مقتضية لشدّ الوثاق وعاقبته امّا قتل وامّا استرقاق
او منّ او فداء ففصّل في المطلوب بقوله فامّا منّا بعد وامّا فداء او غيره كقولك زيد يطعم فقراء البلد امّا تنجيةً وامّا تحرّي
طعاما وامّا تبعا وامّا اكلا ومنه قوله لاجهدنّ فامّا درء واقعة تخشى وامّا وقوع السؤال الاول
فدنّ ووقوع التفصيل بعد فيه الجهل اي ما ادري امّا منع وانّما وجب الحذف في هذه الصورة لوجود القرينة وهي نصب
المفعول المطلق لاشعاره بالعامل المحذوف وسدّ الجملة المتقدمة مسدّه لمناسبتها له من جهة انّ تفصيل العاقبة مضمونها فلا
ما لو وقع غير تفصيل كمثّلت منّا او تفصيلا لا لعاقبة مضمون جملة كزيد ليسافر سفرا قريبا او بعيدا او منها ما وقع موكّدا لنفسه او لغيره فا
الاوّل هو الواقع بعد جملة هي نصّ في معناه لا تحتمل من الصادر غيره نحو له عليّ الف اعترافا فجملة له عليّ الف نصّ في الاعتراف
لا يتطرّق اليها احتمال غيره فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا يؤكّد الاعتراف الذي تضمّنته الجملة كما انّ المصدر يؤكّد مضمون
في نحو ضربت ضربا الّا انّ الموكّد منهما مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لانّ الفعل لوحده دالّ [illegible] وامّا
في مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها لا يقال مضمون الجملة ثبوت الالف عليه ومفهوم الاعتراف
مطلق لانّا نقول بل المطلق مندرج في ذلك المقيّد فهو ايضا مضمون الجملة وسمّي الموكّد لنفسه لانّه بمنزلة تكرار ما قبله فكانّه هو نفسه
نفسه وقد جوّز فيه الرفع خبر المبتدأ المحذوف اي هذا الكلام اعتراف الثاني هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ومثله اشار بقوله زيد
قائم حقّا فجملة زيد قائم قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا بحسب الواقع فيكون حقّا ولان يكون مضمونها غير ثابت
في الواقع فيكون غير حقّ فلمّا جاء المصدر المذكور صارت به نصّا في الحقّيّة وسمّي موكّدا لغيره لانّه يجعل ما قبله نصّا بعد ان كان محتملا فهو موثّر
والموكّد متأثّر والموثّر غير المتأثّر وانّما وجب الحذف في هاتين الصورتين لوجود القرينة وهي نصب المصدر فيهما لاشعاره بالمحذوف
وسدّ الجملتين فيهما مسدّه والكلام ظاهره تنبيه الاصحّ كما في التسهيل منع تقديم هذين المصدرين فلا يقال اعترافا عليّ الف ولا حقّا زيد
قائم لانّ العامل فيهما فعل مقدّر تفسيره مضمون الجملة اي اعترف ذلك اعترافا واحقّه حقّا ولا يتأتّى ذلك الّا بعد تمام الجملة قال الرضي وانّما
[illegible] كون الجملتين [illegible] في المصدرين [illegible] الفعل فلا يتقدّم المصدر ان لضعف العامل [illegible]

٥ ومنها ما وقع محصورا فيه بالّا وانّما او مكرّرا بعد اسم العين فمن امثلة الاوّل ما انت الّا سيرا وانّما انت سيرا ومن الثاني نحو
زيد سيرا سيرا والتقدير ما انت الّا تسير سيرا وانّما انت تسير سيرا وزيد يسير سيرا وقد يجيء ذلك معرّفا نحو ما انت الّا السير السير البريد وزيد السير السير
فالاسم الذي جاء بعده المصدر في هذه الامثلة اسم عين والمصدر لا يصحّ ان يكون خبرا عنه فوجب الحذف في ذلك [illegible]
نصب المصدر [illegible] بالمحذوف [illegible]
[illegible]
المصدر محصورا او مكرّرا [illegible]
الى اضمار فعل [illegible] رفع المصدر على الخبرية نحو انّما انت سير البريد [illegible]

٥

في هذا الصوت بانّ المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع
على الحدوث والتجدّد وان كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك
ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلمّا كان المراد
التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه امّا فعلا وهو موضوع على التجدّد وامّا
فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف وقد وقع له في باب المبتدأ
وذلك انّه قال الاصل في سلام عليك سلّمت سلاما ثمّ حذف الفعل لكثرة الاستعمال
منصوبا وكان النصب يدلّ على الفعل والفعل يدلّ على الحدوث هذا هو الحقّ الاوّل غير مرضيّ ومنها
علاجيا للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
فصوت حمار وقع علاجيا للتشبيه بعد جملة هي قوله فاذا له صوت وهي مشتملة على الاسم الذي بمعنى المصدر
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له والجمهور على انّ المصدر منصوب بفعل
الجملة المتقدّمة دلالة تامّة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت
حمار واقيم مقام المصدر كما في انبتت نباتا وظاهر كلام سيبويه انّ المصدر منصوب بقوله
لفعل مقدّر ويجب الرفع في نحو له علم علم الفقهاء لانّ العلم ليس علاجيا اذ العلاج كان من افعال الجوارح
وفي نحو صوته صوت حمار ونحو عليه نوح نوح حمام لعدم تقدّم صاحبه فيها ويجوز النصب فيهما على
من الضمير والمستوفي الشروط ان كان نكرة جاز فيه الرفع على البدلية والصفة وان يكون خبرا
وان كان معرفة امتنعت الصفة الّا في الضرورة واجازها الخليل على تقدير مثل وهل الرفع
متكافئان او لا خلاف ذهب ابن خروف الى انّ الرفع مرجوح لانّ الثاني ليس هو الاوّل
سالم من هذا المجاز وابن عصفور الى انّهما متكافئان لانّ في النصب التقدير والاصل عدمه
ومنها وقع مثنّى دالّا على التكرير والتكثير نحو لبّيك وهو مثنّى مصدر لبّ بالمكان اذا اقام به
ان يكون مصدر ألبّ بمعنى لبّ فيكون محذوف الزوائد والوجه الاوّل لانّ الاصل عدم الحذف
اذن ألبّ لك لبّين اي اقيم على طاعتك لبّا كثيرا متتاليا متكرّرا وليس المراد خصوص الاثنين
جعلت التثنية دالّة على التكثير لانّها اوّل تضعيف العدد وزعم يونس انّ لبّيك مفرد كلديك
والاصل لبب كجعفر قلبت الباء الاخيرة ياء لثقل التضعيف ثمّ قلبت الياء الفا
قبلها ثمّ صارت ياء بالاضافة الى الضمير كلديك وعليك وسعديك وهي تابعة لبّيك اي اسعدك
مع ولا تستعمل الّا تابعة ومثل ذلك دواليك اي تداولا لامر دواليك وحنانيك اي تحنّن تحنّنين وهذا ذيك كلّ

المراد بالتقدير بيان المصدر بدل النسبة [illegible]

لعدم تقدّم ما يدلّ عليه فلا انّه له صوت صوت حمار [illegible]

اي اسرع الزمين وحيا حيك اي كف كيف وحماسك اي صحيح اما وجب الحذف في ذلك لوجود القرينة في الحذف الشعر الى ف
وقيام التكرير مقام المحذوف كذا قيل وفيه ان التكرير لا يصلح لذلك لكونه امر معنويا فلا ينوب عن اللفظ المحذوف ثم رد بخرج
البعير كتين لانه مصدر بمعنى مفعول المكرر ولم يحذف عامله قال الرضي ليس وقوع المصدر من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء
كان المراد به التكرير نحو اخرج البعير كتين او غيره كثيرا اكثر او كان لغير التكرير نحو ضربا ضربا اي تحقيقي من الضابط لوجوب الحذف في هذا
واشارة اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل انتهى وجميع المصادر لا يعرف انه يستعمل لها افعال الا ما سمي فهو منقيس من السماع
نحو سبحان الله ومعاذ الله سبحان الله ... وما يجب حذف العامل فيه قياسا ما كان مفعولا سواء كان مع استفهام اولا
كقوله ارضي وذوبان الخطوب تنوشني وامكرا واث في الحديد وقوله خمولا واهمالا وغيرك مولع بتثبيت اسباب
السيادة والمجد قال الدماميني لا مانع من ان يقال هو من حذف مفعول ... ما تحذف همزة الاستفهام الحقيقي انتهى وفيه نظر لان المنع
ولكن المراد به عدم الاستفهام عنه لفظا فقط واما وجب الحذف فيه لقيام القرينة وهي النصب وسد الحال الى اي سن النوع هنا
المحذوف الثالث مما يرد منصوبا الاثر المفعول له ويقال المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو الاسم المنصوب بفعل
او شبه من مصدر او وصف كما سياتي فعل ذلك الفعل لاجله اللغوي اي الحدث على طريق الاستخدام كالتحصيل
جميع المنصوبات ما بعده ويخرج لما عدا المحدود والاول وهو ما فعل الفعل لتحصيله نحو ضربته تاديبا فتاديبا مفعول له لانه منصوب
بفعل وموثرت في فعل الفعل اي الحدث وهو الضرب لتحصيله وان قيل التاديب غير الضرب فكيف يحصل قبل التحصيل
ما ثمرته التاديب وهو التاديب واما نصف التاديب ... قال بعض المحققين ... ما كان فرع ... التحقيق
ما فيه من المناقشة فالجواب منع ان التاديب غير الضرب من هو احداث التاديب في الضرب سبب للاحداث انتهى
والثاني وهو ما فعل الفعل لحصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا فجبنا مفعول له منصوب بقعدت وفعل الفعل وهو القعود لحصوله فالفعل
هو الجبن الحاصل للفاعل مع الفعل سواء كان علة غائية للفعل مترتبة عليه في الوجود كالتاديب للضرب او علة موثرة له موجودة قبله
كالجبن للقعود والاول يكون علة للفعل بحسب الوجود الذهني ومعلولا له بحسب الوجود الخارجي والثاني يكون علة له بحسب الوجود الخارجي ايضا
الذهني فهو اعم من التاديب والضرب لا ارتباط ذهنا وخارجا بين الجبن والقعود مرتبط خارجية محط اشتراط في المفعول له عند الجمهور كونه
مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وزعم يونس ان قوما من العرب يقولون اما العبيد فذو عبيد بنصب
العبيد الاول لكونه مفعولا له والمعنى مهما ذكرت شخصا لاجل العبيد فهو ذو عبيد اي ان العبيد غير المذكور وقبح ذلك سيبويه وتنادله على ان التحمل
وانكار اجازة على ضعفه اذا لم يرد به ... ابا جابهم قال فوقت الهجرة فوالله لك ... ما حرب فلا حرب لك لم يجز فيهما النصب ...
زعم على تقدير اما ذلك العبيد اي مهما ذكرت شخصا من اجل ملك العبيد فهو ذو عبيد وهذا اكثر مراعاة للمصدر وحمله بعضهم مفعولا اي مهما ذكرت العبيد
متحدا بعامله وقتا بان يكون وقوع الحدث في بعض زمان المصدر نحو ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان
الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاح حالك وهذا الشرط اشترطه الاعلم ومن تبعه

من المتأخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين وفاعلا بان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا
كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مفعول له وفاعله وفاعل الجعل
واحد وهم الكفار وهذا الشرط راي المتأخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين ايضا كما قاله في
الهمع وهو مرتضى الرضي قال وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب المشاركة وعليه فيكون انتصاب خوفا
وطمعا من قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا على المفعول له من غير حاجة الى تكلف تقدير ارادة خوفكم وطمعكم
او الى جعل الخوف والطمع بمعنى الاخافة والاطماع او جعل انتصابهما على الحالية لا على المفعول له واستدل
الرضي على عدم اشتراط ذلك بقول امير المومنين علي عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا
للسخطة واستتماما للبلية المستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى وشرط الاتحاد ذاتا وزمانا
كما تأول الآية وحاصل ما ذكره المصنف من الشروط ثلاثة كونه مصدرا واتحاد زمانه وزمان عامله واتحاد فاعلهما
وزاد بعضهم رابعا وهو ان يكون مصدرا قلبيا كالرغبة في نحو جئتك رغبة في اكرامك فلا يجوز جئتك قراءة
للعلم لان القراءة من افعال اللسان قال الشاطبي وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان
افعال الجوارح لا يجتمع في الزمان مع الفعل المعلل بها ولم يشترط ذلك الفارسي فاجاز جئتك
زيد لتضرب زيدا وفاقد احد الشروط المذكورة يجر بحرف التعليل وهو اللام ونحوها مما يفهم معناها من
الباء وفي والكاف وكي وحتى وعلى ومن ثم اشار الى المثال الاعتباري كما تقدم من فقد
الشروط المذكورة جيء باللام في نحو قوله تعالى والارض وضعها للانام لفقد المصدرية فان الانام
علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله تعالى ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجل
وفي نحو تهيأت اليوم للسفر غدا لفقد اتحاد الوقت فان وقت التهيئة غير وقت السفر ومثله قوله تعالى
كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اي لاجل الغم وقول الشاعر فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل
وفي نحو جئتك لمجيئك اياي لفقد اتحاد الفاعل فان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب ومثله قوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم واذكروه كما هداكم ولتكبروا الله على ما هداكم اي
لهدايته اياكم وقول الشاعر واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر تنبيهات الاول
الشروط المذكورة معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز جره بحرف التعليل
سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مضافا ام محلى بال لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر
ويستويان في الثاني ونقل عن ابي موسى الجزولي منعه في الاول قال الشلوبين ولا اعرف له في
ذلك سلفا الثاني في ناصب المفعول له مذهب الجمهور انه الحدث الذي نصب المفعول به المصاحب في الاصل حرف

جواب له وجواب اذ الجب السؤال فاذا قلت قمت فكان المخاطب قال استفهاما لم قمت فقلت اجلالا
لك اصله لاجلالك الا انه اسقط اللام ونصب ولهذا اتفق واليه في مثل ابتغاء الثواب تصدقت لم
لان الضماير ترد الاشياء الى اصولها هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين واكثر النحاة جوزوا
وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر
ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه واجب الاضمار لسد المصدر مسده وقال الكوفيون
ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا اذا عرفت
هذا فكان على المص رحمه الله ان لا يعد المفعول له قسما براسه بل ان كان يذهب الجمهور البصريين فهو صحيح كان عليه ادخاله في المنصوب بنزع الخافض
لنقص كما سياتي وان قال بمذهب الزجاج والكوفيين كان عليه ادراجه تحت المفعول المطلق كما فعل الكوفيون الثالث عرفه
للمفعول المطلق ان لو علق لاجلالك ليس مفعولا لانه ليس بمنصوب وقد اخذ في حد المنصوب ولو لم [illegible] لما اقتضاه
كلامه ايضا لانه عد المفعول له من نوع المنصوب لا غير فلا يكون هذا مفعولا له وهو راي القوم بل عندهم مفعول له
بواسطة حرف الجر وذهب ابن الحاجب الى انه مفعول له وثالثها هذا الاصطلاح التابع قسم برده منصوبا
ولا غير **المفعول معه** اي الذي فعل من جهته ان يكون الفعل من جهة له ناصد [illegible] الفعل عنه او المفعول
في نوع الفعل عنه فقوله معه نايب الفاعل [illegible] المفعول كما اسند الى المجرور في المفعول به والمفعول له
والمفعول فيه والضمير المجرور عائد الى ال [illegible] بعض النحاة من اسناد الفعل الى الاسم
النصب وتركه مرفوعا [illegible] في الاكثر واليه ذهب بعضهم في قوله لقد تقطع بينكم على قراءة
فسل الوصوان يحيل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان في نايب الفاعل فيه ضمير راجع الى مصدره اي حيل الحول
لان بين للزوم الظرفية لا ينوب عن الفاعل فهذا يكون معناه الذي فعل الفعل بمصاحبته على ان يكون نايب الفاعل
ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور عائد الى الموصول كذا في الفوائد الضيائية وغيرها قال بعض المحققين وظاهر
ان ذلك كله باعتبار الاصل لان المفعول معه في الاصطلاح اسم لهذا النوع كما ان الحق على الاشتغال
وسماه سيبويه بهذا المفعول به معنى ان الم معنى مع **وهو المذكور بعد واو المعية** اي التي بمعنى مع
لمصاحبة معمول فعل الظرف متعلق بالمذكور اي الذي ذكر بعد الواو لاجل المصاحبة سواء كان
ذلك المعمول فاعلا كجاء البرد والجبات او مفعولا كجاء كفى زيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل
ملفوظا به كما مثلنا او معنويا كما لك وزيدا اي ما تصنع بقول المذكور منزلة الجنس وقوله بعد الواو للجنس يخرج ما ذكر
بعد واو العطف كجاء زيد وعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل يخرج نحو كل رجل وضيعته فلا كون النصب وضعف
للضمير فانه وان كان مذكورا بعد واو المعية لكن لا لاجل المصاحبة معمول فعل قال الرضي ونعني بالمصاحبة كونه مشاركا

لذلك المعمول

لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد وقع بينهما تصاحب في قولك سرت انا وزيد بالعطف مشاركة
في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد نحو واو وعليه نحو سرت والطريق فانه من صور المفعول معه
قطعا وليست الطريق مشاركة للمخاطب في السير المامور به وقد صرح نجم الدين في شرح الحاجبية ان المراد
بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثم تشريك في الحكم نحو سرت والطريق او كان ثم تشريك لكن لم يكن
مقصودا مطلق بالقصد الى مطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا انتهى والقول بالمشاركة هو اشتراط الاخفش
لم يشترطها غيره بل اعتبروا مطلق المصاحبة وهو الصحيح **تنبيهات الاول** قال بعض المحققين في نحو المذكور
لم نقل الاسم المذكور اختيارا لما ذهب اليه صدر الافاضل تلميذ الزمخشري من ان المفعول معه يجيء جملة
في قولك جاء زيد والشمس طالعة لفادة ما اعتبره من التادين في هذا المثال حيث ادعوا انه حال
بجنس قال جاء زيد الشمس طالعة عنده مجيئه فجعلها كالحال المفردة البينية كمررت بالدار قائما سكانها
ابن عمرو ونسه ما وله بقولك بكرا ونحوه انتهى وبيانه في ذلك مزيد كلام انشاء الله تعالى الثاني
اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل ما تقدمه من فعل وشبهه
الفعل وحروفه وهو المصدر كعرفت استواء الماء والخشبة واسم الفاعل كانا سائر والنيل واسم المفعول
ان قد تمثر وكونه وفضيلها ولا يضر فصل الواو بينهما كما لا تضر الا في الاستثناء الثاني ما ذهب
من انه فعل محذوف بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك جاء البرد ولابست الطيالسة
بان الاضمار خلاف الاصل الثالث ما ذهب اليه الكوفيون من انه الخلاف اي المخالفة الاول
اعرابه فيكون امرا معنويا ورد بان الاحالة على العامل المعنوي انما يضطر اليه عند عدم اللفظي الرابع
ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر في حقه من انه نفس الواو ورد بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها
باتصاله بالحروف الناصبة مع انه لا يقال سرت وك الخامس ما ذهب اليه الاخفش من ان انتصابه على
الظرفية وذلك لان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف
النصب على البعد وعاريه كما في عطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب غير كما قيل في لا جمل
الا واحد ان الاصل غير واحد ثم انيب الا عن غير ونقل الاعراب لما بعدها ورد بانه لو كان كذلك لجاز
النصب في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك الثالث لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف
فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نازلة منزلة
المجرور من الجار فمنعوا الفصل بينهما قاله في الهمع **ولا يتقدم** المفعول معه **على عامله** كما يتقدم سائر المفاعيل فلا
بزيد وعمرا مررت لان اصل الواو للعطف والمعطوف تابع فحقه التاخير وجاز ما ارتضى عليه ابن الزجاج قال

انا لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي
هو الاصل جائز نحو زيدا او عمرا ضربت نحو ولا يتقدم على المصاحب ايضا فلا يقال مررت وعمرا بزيد
واجازه ابن جني محتجا بقول الشاعر جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي وقوله
اكنيه حين اناديه لاكرمه ولا القبه والسوأة اللقبا على رواية من نصب السوأة واللقب اراد ولا القبه
اللقب والسوأة اي مع السوأة لان من اللقب ما يكون لغير السوأة قال ابن مالك في شرح
الكافية ولا حجة له في البيتين لاحتمال جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في الاول
ظاهر واما الثاني فعلى ان يكون اصله ولا القبه اللقب ولا اسوءه السوأة ثم حذف
ناصب السوأة كما حذف ناصب العيون من قوله وزججن الحواجب والعيونا ثم قدم العطف ومعمول الفعل المحذوف
انتهى ولا يتقدم على العامل والمصاحب معا فلا يقال وعمرا مررت بزيد اجماعا ولا مثل الفصيح المقول به فتأمل
العامل لفظا لقوله نحو سرت وزيدا وما فيه معنى الفعل لا لفظه نحو قوله مالك وزيدا اي ما صنعت وزيدا
ومثل كيف انت وزيدا وقدره سيبويه بلفظ الكون في المثالين وقدره بالماضي مع ما وبالمضارع مع كيف
فقال الاصل ما كنت وزيدا او كيف تكون وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو ... والتزام غير مقصود
وزعم السيرافي انه غير مقصود ولو اظهر لم يجز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان
ما وضعها لمعنى التحقير والانكار وليست بسؤال عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لم ... فيها الماضي والمضارع
واختلف في كان المقدرة فنص السيرافي وغيره على انها تامة فعلى هذا تكون كيف في موضع نصب على الحال
تكون حالا وزعم بعضهم انها ناقصة عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب
خبرها والتقدير على حال اي كنت او تكون مع زيد وهو مذهب ابن عصفور قال في التصريح ... لم يذكر ذلك
واياك ممنوع من جهة ان الكلام لم يذكر قبله فعل ولا عامل عمله واسم الا ... حرف ... لا استقرار العامل
فيه للمتكلم به خلافا لا يدعي فيها ابن هشام واما قول سيبويه واما هذا لك واياك فقبيح لانك لم تذكر فعلا
ولا ما هو بمنزلته فلعلهم ... ان مراده بقبيح ممتنع انتهى وقد كثر في كلامه التعبير بقبيح عن الممتنع
قال الدماميني في شرح التسهيل والظاهر انه لم يقدر الناصب في ذلك فعلا محذوفا كما في مالك وزيدا فان ملك
... ونظيره ... جواز ... على اعمال المقدر انتهى ... من التقدير في مالك وزيدا ...
واعمال المتقدم ... الاستقرار التي هي في الاصل ... المجرور ... بخلاف
هذا لك واياك ... لا يلبس فيه الا داع واحد انتهى وجئت انا وزيدا هذا المنقسم من قسم المثال الاول
فيتعين فيه الفصل لفظا وانه ذكره ... الحكم الذي بعده وهو قوله والعطف في المثالين الاولين

وهو سرت وزيدا ومالك وزيدا ونحوهما من كل جملة اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير
متصل مرفوع او مجرور غير مؤكد بضمير منفصل او فاصل ما قبيح اما في الاول فلان العطف على الضمير
المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد توكيد بضمير منفصل او بفاصل ما واما في الثاني فلان العطف على
الضمير المجرور لا يجوز الا بعد اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب البصريين وظاهر كلام المصنف
في باب العطف واما الكوفيون فيجوزونه في السعة وجوزه البصريون في السعة ايضا لكن بما
تقدم ذكره مع انه لا يعمل بمضمر الضعف ومنع العطف في المثالين جماعة منهم ابن الحاجب وابن هشام
في القطر والعطف في المثال الاخير وهو جئت انا وزيدا ونحوه من كل جملة اسمية او فعلية
واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع مؤكد بالضمير منفصل الى سائغ فيجوز نصب على المفعول معه
وعلى العطف وفصل الرضي بين ان يقصد النص على المصاحبة فيجب النصب وبين ان لا يقصد
النص عليها فلا يجب وهو الصحيح والعطف في نحو ضربت زيدا وعمرا واجب اتفاقا لان
اصل الواو ان يكون ما قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل بها عن العطف الى النصب نصا على المعنى
المراد من المصاحبة لان العطف في نحو جلس زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في الجلوس وتقدم احدهما
قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة
لكون النصب في العطف الذي هو الاصل ظهر قاله الرضي عليه من انه ارتضاه وتبعه المصنف اي
نقل الاتفاق غير مرضي وقد صرح في الارتشاف ان بعضهم حمل عمرا في المثال على العطف وان
بعضهم جوز فيه الامرين وقال ابن هشام في المغني نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول وكونه
مفعولا معه انتهى تنبيهات الاول بقي هنا للاسم المذكور بعد الواو حالات لم يذكرها المصنف
يمتنع فيه العطف من جهة المعنى نحو مات زيد وطلوع الشمس لان العطف يقتضي التشريك في المعنى
وطلوع الشمس لا يقوم به الموت الثانية يرجح فيه العطف من جهة المعنى كقوله فكونوا انتم وبني ابيكم
مكان الكليتين من الطحال لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك
كان التقدير كونوا انتم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود قاله ابن مالك ومقتضى هذا التعليل
العطف لا يتجه الثالثة ما يترجح فيه العطف مع جواز النصب على مرجوحية نحو جاء زيد وعمرو
هو الاصل وقد امكن بلا ضعف كذا قيل والاولى ان يقال ان قصد التنصيص على المصاحبة وجب
النصب لان العطف وان كان اصلا فيجوز فيه العدول عنه لداع وهو التنصيص على المصاحبة
الرابعة يمتنع فيه العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا ونحو زججن الحواجب والعيونا

العطف فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في
الترجيح لان ترجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها وانما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية في
الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ الماء لا يصاحب التبن في العلف ومن
المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل
ناصب للاسم على انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن العيون الثالث اختلف في المفعول معه
فذهب قوم الى انه قياسي مطلقا وهو المختار وذهب آخرون الى انه سماعي لا يتجاوز به قدر السماع
ونقل ابن هشام الخضراوي عن بعضهم التفصيل بين ما يجوز فيه العطف مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون
مقيسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيدا فيكون سماعيا وقيل في المسئلة غير ذلك
الثالث اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله او حال طابق ما قبله نحو كنت وزيدا قائما في
البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة فيعطى حكم ما بعد المعطوف نحو كنت وزيد قائمين في
البرد والطيالسة شديدين نظرا الى المعنى في اصل الواو ومنع ذلك ابن كيسان ورد
وابن هشام قال والسماع والقياس يقتضيانه فائدة لم تات واو المعية في التنزيل بيقين
قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب
الواو فيه ذلك وان يكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او
على جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركائكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان
لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده
الذي جمع مالا وعدده قاله ابن هشام في المغني قال الرضي والاولى انه مفعول معه
للسلامة من الاضمار لانه خلاف الاصل الخامس مما يرد منصوبا لا على المفعول فيه
ذلك لانه بتقدير معنى في وهو اصطلاح كوفي ويسميه البصريون ظرفا لانه محل للافعال
ولذلك سماه الفراء محلا ويسميه الكسائي واصحابه صفة وهو اسم زمان او اسم مكان مبهم
افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه وهو اسماء الجهات الست نحو امام وخلف ويمين وشمال وفوق
وتحت ونحوها في الابهام والافتقار كناحية وجهة واسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد وطلق
اسم الزمان اشارة الى ان المبهم والمختص فيه سواء والمبهم ما دل على قدر من الزمان غير
معين كوقت وحين وساعة على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص
~~والمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة على جهة التاكيد المعنوي~~

لانه لا يزيد والمختص

لانه لا يزيد ~~على دلالة الفعل~~ والمختص بخلافه كاسماء الايام واسماء الشهور ومن قبيل المختص لا قسما ثالثا
خلافا لبعضهم او ما كان بمنزلة احدهما اي اسم الزمان والمكان المبهم مما عرفت دلالته على
وهو اربعة كما سياتي منصوب بفعل اسم بفعل اصطلاح او شبهه فعل ذلك الفعل المراد
اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام كما مر في المفعول له فيه اي في ذلك الاسم
والمراد بفعله فيه بحسب دلالة اللفظ وقد يناقش في هذه العبارة من حيث التصريح بمتعلق
الذي هو صفة مع كونه عاما وقد نصوا على وجوب حذفه تامل فقوله اسم زمان او مكان كالجنس يصدق
على اسم الزمان من قولنا يوما طيب واسم المكان من قولنا مكانا حسن وقوله منصوب بفعل
نحو ذلك ويصدق على نحو شهدت يوم الجمعة فيخرج بما بعده فان الشهود وان كان لا يكون الا
في يوم الجمعة لكن الذي يدل عليه اللفظ شهود المتكلم اياه لا فعله فيه وفي هذا الحد ما مر في
فالمفعول فيه من اسم الزمان المبهم نحو سرت وقتا ومن المختص نحو جئت يوم الجمعة وهو
الاجتماع كما مر سمي بذلك لاجتماع الناس فيه هذا هو المشهور في اللغة وجاء في الحديث
النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سمي بذلك لان آدم عليه السلام جمع فيه خلقه وقيل لان سائر المخلوقات
اجتمع خلقها وفرغ منه يوم الجمعة وقيل لان اسعد بن زرارة لما جمع بالانصار فصلى بهم وذكرهم
سموه الجمعة حين اجتمعوا اليه فعليه فالاسم اسلامي وقيل غير ذلك ومن اسم المكان نحو جلست
خلف زيد ومثاله جلست امامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت هذه الجهات
الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات وما هو نحوها في الابهام والافتقار
نحو جلست ناحية زيد وانما نزل منزلة احدهما مما عرفت دلالته عليه فاربعة كما ذكرنا احدها اسماء
العدد المميزة بها نحو سرت عشرين يوما مثال لما عرفت له اسمية الزمان او سرت عشرين
فرسخا مثال لما عرفت له اسمية المكان الثاني ما افيد به كلية او جزئية كسرت جميع اليوم
جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ الثالث ما كان صفة للزمان او المكان كجلست طويلا من
الدهر شرقي الدار الرابع ما كان مخفوضا باضافة احدهما ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
بعد حذفه والغالب في هذا النائب ان يكون مصدرا وفي المنوب عنه ان يكون زمانا وبالابهام
من كونه معينا لوقت او لمقدار نحو جئتك صلاة العصر او قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة وقد
يكون النائب اسم عين نحو لا اكلمه القارظين والاصل مدة غيبة القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف
والظاء المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري

او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف
اليوم نصف الفرسخ

لاتيك ابو يوسف القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا وطالت
غيبتهما لا في التصريح تنبيهات الاول عد بعضهم من اسماء الجهات الست في الابهام والافتقار الى
مكان واعترض جانب بانه ما يتعين معه التصريح بلفظ ومكان بانه ليس على اطلاقه لان المشتق الذي
يكون مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قمت مكان القتال ومشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت
قاله الرضي في الثاني واعترضه الدماميني بان ذلك يحتاج الى ثبت الثاني في القابل للافتقار
الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وقد مر تفصيله الثاني ما اتحدت مادته في مادة عامله
بالمادة الحروف الاصلية ولا بد مع ذلك من موافقته في المعنى كقوله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع
مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا ان قدر عامله مستقرا ونحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر
المنا ما لم يكن ثم شذوذ الثالث جاءت ظروف من غير اسماء الزمان والمكان كقولهم احقا انك ذاهب وجد
انك ذاهب والاصل افي حق وفي جد رايك وقد نطقوا بهذا الاصل قال افي حق مواساتي اخاكم
وذلك شاذ لا يقاس عليه واما نحو دخلت الدار مما وقع فيه اسم المكان غير المبهم منصوبا بعد دخلت
على القول الاصح لا مفعول فيه فلا نقض به وكونه مفعولا به انما هو على الاتساع باجراء القاصر مجرى المتعدي بنفسه
الواسطة ونصبه وهو مذهب الفارسي وطائفة واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه اذ هو الاصل
نظرا الى ان دخل متعد وهو مذهب الاخفش وعزاه الرضي الى الجرمي وعليه ينبغي حمل كلام المصنف
المنصوب على الاتساع باتقاء اجراء المنصوب بنزع الخافض وجعله قسيما للمفعول به لا قسما منه كما يدل عليه
قول ثالث وهو ان النصب في نحو ذلك على الظرفية تشبيها له بالمبهم وهو مذهب الشلوبين وعزاه لسيبويه
للجمهور وبعضهم للمحققين تنبيه قال الرضي الذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك
يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا
جرت في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له فما مثل ذنبا في قولك استغفر الله ذنبا الا ان
حذف حرف الجر غير في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا
مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة انتهى فعلى هذا كان على المصنف جعل المفعول
تحت المنصوب بنزع الخافض كما قلناه في المفعول له فتامل وههنا انتهى الكلام على المفاعيل
فائدة حصر النحاة المفاعيل في هذه الخمسة وقال الرضي عليه من ائمة الرضا يجوز ان يجعل
في المفاعيل فيقال للحال مفعول مع قيد مضمونه اذ الجائي في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب
هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم آثروا التخفيف في التسمية لما قال

المحققين

المحققين ولا بعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليس كذلك لان تعلقه بها
بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يتعلق به
سبيل الاتفاق ومن هنا يظهر توجه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا انتهى
منصوبا لا غير المنصوب بنزع الخافض ونصبه على المفعول به في الحقيقة لان سقوط الخافض
النصب من حيث هو سقوطه خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما زال الجار من اللفظ
لزواله وكان يعارضه فاذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب
لم يفرد له بابا لانه داخل تحت المفعول بل اكثرهم يسميه مفعولا به على الاتساع ولا مشاحة في الاصطلاح
وهو الاسم الصريح او المؤول وهذا كالجنس يشمل جميع الاسماء الصريحة والمؤولة وقوله المنصوب
ما عدا المنصوبات وشملهما جميعا وقوله لفعل لازم او شبهه اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل يتعلق
حرف جر اخرج جميع المنصوبات ما عدا المحدود وبعض افراد المفعول له مما عامله فعل لازم على قول
كما تر د في هذا الحد ما تر في المفعول وفيه ايضا انه لا مطرد ولا منعكس اما عدم اطراده فلدخول بعض
المفعول له على قول الجمهور كما رايت مع عده له قسيما براسه وقد نبه الشنبه على ذلك واما عدم انعكاسه
دخول المنصوب لفعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بواسطة حرف جر مقدر وهو جار في القياس والسماعي
احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر الى الآخر بواسطة حرف جر مقدر وذا في القياس
وقد يكون تقديرا كما سياتي بيانه فتامل وهو لي المنصوب بنزع الخافض قياسا مع ان وان
تبين بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الثانية وانما كان معهما قياسا لاستطالتهما بصلتهما نحو
او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم مثال لما هو مع ان المخففة النون لما هي من ان جاءكم
قوله تعالى يمنون عليك ان اسلموا بل الله يمن والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي اي في ان
عليكم ان هداكم ويطمع ان يدخلنا ربنا ونحو عجبت ان زيدا قائم مثال لما هو مع ان المشددة النون
اي من ان زيدا قائم ومثله قوله تعالى وان المساجد لله اي لان وهذه الامثلة كلها للمنصوب بفعل لازم
واما المنصوب لفعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بحرف جر مقدر فالاول نحو وعدت زيدا
والثاني نحو يعدكم انكم اذا متم هذا في القياسي واما السماعي فيأتي واما المنصوب
الى اثنين احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر والثاني بحرف جر مقدر فلفظ نحو اكرم
ان يكرمني واكرمته انه صالح وبعدت زيدا ان يضرب وباعدت عمرا انه مظلوم وقس على ذلك
نحو اياك ان تحذف اي ابعد نفسك من ان تحذف تنبيهات الاول اشترط ابن مالك في حذف

وان تعيين الجار ليؤمن اللبس فلا يقال رغبت ان تفعل وعن ان تفعل واستشكله ابن هشام في الاوضح
بقوله تعالى ويرغبون ان تنكحوهن بحذف الجار مع ان المفسرين اختلفوا في المراد واجاب في المغني
انما حذف الجار للقرينة المعينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في
فالاختلاف في الحقيقة في القرينة انتهى واجاب المرادي بذلك وبانه اراد الابهام ليرتدع من يرغب
فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن واستحسنه بعضهم قال لان من شرط امن اللبس
اذا خيف اللبس لم يجز الحذف وعند ارادة الابهام لا يخاف اللبس فيجوز الحذف لاجلها انتهى ومما يحتملهما
الشاعر ويرغب ان يبني المعالي خالد ويرغب ان يرضى صنيع الالائم انشده ابن السيد
قدر في اوله وعن ثانيا فمدح وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في او عن للتناقض الثاني
اليه المصنف من كون محل ان وان وصلتهما بعد نزع الخافض نصب هو مذهب الخليل واكثر النحويين حملا على
ظهر فيه الاعراب مما نزع منه الخافض وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال
انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك ومن صنع سيبويه هذا نشأ قول ثالث وهو انه محتمل للامرين
وانما نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيط ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب
قال ابن هشام في المغني ورجح الرضي كونه نصبا بضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا شذ نحو
ونحو قول رؤبة خير عافاك الله وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقال ابن هشام ومما يشهد
الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون اصلهما
لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله وفاتقون لان هذه امتكم امة واحدة ولا يجوز تقديم منصوب الفعل
عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى ان يكون حبيبة الي ولا دين
بها انا طالبه روو بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف
توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم
بان القواعد لا تثبت بالمحتملات انتهى الثالث قال ابن هشام اهمل النحويون ذكر كي هنا مع
في نحو جئت كي تكرمني ان يكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني واجازوا
تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف معها اللام العلة لانه لا يدخل عليها جار غير ما انتهى
هو في الاوضح والجامع وسماعي في غير ذلك الى في غير ان وان للتجاوز به غير السماع
شذوذا كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام اي بالديار اذا الاول او علا الديار ام
لكثرته وقوله نحن قبدي ما بها من صبابه واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي

لا قعدن

لا قعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم قال الرضي والاولى
في مثله ان يضمن اللازم معنى المتعدي يجوز ون الديار ولا خفي الذي لولا الاسى لا يملكني ولا
صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ وكما يضمن الفعل معنى غيره فيعطى
تعديه يضمن معناه نحو قوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون انتهى وقال المصنف في شرح الاربعين
من الحمل على النصب بنزع الخافض فان التضمين اكثر ورودا في اللغة واوفق بسلك المستقيم
الاستعمال نحو ذهبت الشام اي الى الشام لانهم كانوا يقصدونها كثيرا فيحتاجون الى الاخبار عن ذلك
غالبا فحذفوا الجار تخفيفا وذهب سيبويه وجماعة الى انه منصوب على الظرفية تشبيها لها بغير المختص من
المكان ودعوى الرضي الاتفاق على ذلك غلط تنبيهات الاول من انواع المنصوب الثاني
من باب نحت بابا بتقدير حرف الجر والحد غير شامل له كما قدمنا وفي باب اختار كل فعل متعد الى اثنين
بنفسه والاخر بالجار كاختار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه وامر نحو قوله امرتك
الخير فافعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعمالين ونهى نحو نهيت زيدا القبيح اي عن القبيح واستغفر نحو
استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه القول والعمل وقال ابن الطراوة والسهيلي ان الاصل في استغفر ان يتعدى
الى الثاني بنفسه وعدي بمن لما تضمن معنى ....
وسمى نحو سميت يحيى ....
اي اوجبها وصدق نحو قوله تعالى صدقكم الله وعده اي في وعده وزوج نحو قوله تعالى زوجناكها اي بها
وقد جمع بعض المغاربة هذه الافعال فقال ....
ترد وجه زينا حكاه ابو حيان ....
زيد ماله ودونه غير ذلك في كلام تضمنه يوهم ان هذه الكلم الافعال كلها متعدية الى الثاني تارة بنفسها وتارة
الجر فلا يكون من المنصوب بنزع الخافض والاول هو المشهور الذي عليه الجمهور بل ينبغي حمل اوهم
عليه كما فعله بعض المحققين الثاني اختلف في المنصوب بنحو وسكرت في قولنا نصحته وشكرته هل
منصوب بنزع الخافض او على المفعول به على الاصل وهذا الذي في المبني على الخلاف في ان هذين
الفعلين هل الاصل فيهما التعدية بالحرف وكثر فيه الاصل والفرع كما في باب اختار ام هما من المتعدي تارة بنفسه
وتارة بالحرف ليس احد الاستعمالين مستندا فيه فهو قسم برأسه يقال له متعد بوجهين ومتعد ولازم
الاول من ان الاصل فيهما التقدير بالحرف يكون من المنصوب بنزع الخافض وعلى الثاني يكون مفعولا به
على الاصل لان الفعل ليس لازما وذهب الرضي والسعد التفتازاني الى ان الافعال هذا القسم ان يكون

بنفسه وحرف الجر زائدة لا لان المعنى مع الحرف كهو مع عدمه والتعدي واللزوم بحسب المعنى لكن لقائل
ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي استعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم فليس
كونه متعديا والحرف زائدا باولى من كونه لازما والحرف محذوف توسعا بل قد يترجح هذا بان
الحذف اولى من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح قول الجمهور في التثنية الاول الثالث
الاخفش الاصغر لبي ان حذف الجار مع غير ان وان قياسي ايضا اذا تعين الجار تقول بريت القلم
السكين اي بالسكين فحذف الجار لتعينه كذا نقل عنه ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح
وغيرهما وقال ابو حيان والذي اورده اصحابنا عن الاخفش انما هو في المتعدي لاثنين
بحرف الجر فاجاز بريت القلم السكين اي بالسكين قياسا على ما سمع من قولهم امرتك الخير اي بالخير فان
لم يتعين الحرف لم يجز نحو رغبت الامر وكذا ان لم يتعين موضع الحرف فلا يقال اخترتك اخوتك الزيدين
اذ لا يدرى هل المختار من الزيدين او من الاخوة وفي شرح المقرب لابن عصفور ان ابا الحسن
الطراوة ذهب الى مثل ذلك السابع مما يرد منصوبا لا غير الحال تذكر وتؤنث وهو الافصح يقال
حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها فقال حالة قال على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده
بالماء حاتم وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد ولم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنى
جعلهما من باب تمر وتمرة وهو غريب انتهى وهي لغة التغير وسمي به هذا النوع لتغيره غالبا
الصفة المبينة للهيئة حال كون الصفة غير نعت والهيئة وكسر حال الشيء وكيفيته كذا في
والمراد بها هنا الحالة اعم من ان تكون محققة او مقدرة وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا
مقدرة وهي ايضا اعم من ان يكون حال نفس صاحبها او حال متعلقه نحو جاء زيد قائما ابوه
بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان هيئة له اي مقارنا لطلوع الشمس
من ان تدوم لصاحبها او تكون كالدائم لكونه موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة بخلاف تلك
الاول المؤكدة واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا تشكل بجوابه خلودا خالدين فان دخول الجنة
حال خلودهم بل حال تقديرا لخلود لهم وتسمى حالا مقدرة قاله بعض المحققين وفي حاشية التسهيل
لابن هشام المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر ويخرج مثل تكلم زيد
ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لكن يخرج عنه مثل جاء زيد فرس
طالعة وجاء زيد وعمرو وجالس انتهى وقد ظهر من النقل المتقدم ان المراد هذا المعنى وانه لا خروج
والمراد بالصفة الصفة حقيقة او حكما فيشمل الحال التي هي جملة لتاولها بالصفة وكذا الجامدة المؤولة بها

غير المؤولة

غير المؤولة ففي ثبوتها خلاف ولعله لم يلتفت اليها لشذوذها وبتقدير المحذ بها لم يدخل نحو القهقرى
في رجع القهقرى وقوله المبينة للهيئة مخرج للتمييز في نحو لله دره فارسا فانه مبين للذات
مخرج للنعت في نحو رايت رجلا ضاحكا فان ضاحكا صفة مبينة للهيئة لكنه نعت وفيه على هذا
بالخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك صفة مبينة للهيئة غير نعت وليس حالا تنبيها ان الاول
قد تكون للفاعل لفظا نحو جئت راكبا ومعنى كما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته
المشابهة مقيدة بحال الخروج وللمفعول لفظا نحو ركبت الفرس مسرجا ومعنى كقوله تعالى هذا بعلي شيخا
يعني خبر المبتدا او هو في المعنى مفعول به لمدلول هذا اي انبه او اشير ولهما معا نحو لقيته راكبين
الكافية المفعول بقوله به ولم يقيده بعضهم قيل ليدخل فيه ضربت زيدا الضرب الشديد فان شديدا حال من
الضرب وهو مفعول مطلق لا مفعول به قال لذا ما يتي في المنهل وقد يقال انما جاءت الحال من
مفعولا به في المعنى اذ ضربت زيدا الضرب بمعنى اوقعت بزيد الضرب قال هذا وانما لم يذكر
لتخصيص المفعول به من بين سائر المفاعيل لجواز وقوع الحال منه اذ لا يمتنع ان يقال سرت والنيل
ولا سيرت والنيل اخذا في زيادة الفيض ولا جئت يوم الجمعة حارا شديد الحر ولا وقوف
جمود لا طائل تحته انتهى وقال بعض المحققين من شراح الكافية هل يجب ان يكون ذو الحال
حتى يكون لي جعل ضربت الضرب شديدا في تاويل احدثت الضرب شديدا وجئت
في معنى جاء زيد راكبا او يعم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه في عبارة جار الله وصاحب اللباب
الى كل ذهبت طائفة والاعم هو الاتم انتهى وقد بينا ما قيل في شمول التعبير بالمفعول من غير قيد لكل
المفاعيل بما اسلفناه في بحث المفعول به وذهب سيبويه الى ان الهيئة قد تكون للمبتدا
ولكن ومنعه الجمهور وهو الاصح الثاني قال ابن هشام في المغني مما يشكل قولهم في نحو جاء زيد
ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة
ابن الحاجب تاولها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببيين نحو مررت
وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل الجملة
وقوع المفعول معه انتهى ويشترط تنكيرها اي الحال لئلا تلتبس بالصفة في النصب وعند عدم
للباس في غير ذلك ولان النكرة اصل والمقصود يحصل بها والتعريف زائد على المقصود وما ورد
اول بنكرة نحو اجتهد وحدك اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي مترتبين وارسلها العراك اي معتركة
الغفير اي جميعا هذا مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون تعريفها قياسا على الخبر وما سمع منها معرفة واجازه الكوفيون

فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان اذ التقدير عبد الله اذا احسن
افضل منه اذا اساء فان لم تقدر بالشرط لم يمتنع فلا يقع عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يقع جاء عبد الله
ان احسن والاغلب كونها منتقلة اي غير لازمة لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل كجاء زيد
راكبا فان ركوب غير لازم لزيد مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على متصف بها لانها
تدل على حدث وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة ما هي له والاكثر فيما يدل على ذلك ان يكون
كما تر مقارنة في الزمن لعاملها بان يكون حصول مضمونها في وقت حصول مضمون [illegible]
بجي بها التقييد فان كان مضمون العامل ماضيا كان الحال اي مضمونها ماضيا او حالا او مستقبلا
نحو قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان الاشارة المقيدة بوقت مضمون الحال لم تقع الى البعل الا في
شيخوخته فالحال المذكورة بمعنى الحال اي حصولها في حال حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة
قد تكون اي تكون لقلة فان قد اذا دخلت على الفعل المضارع في كلام المصنفين لم تكن
الا للتقليل قاله ابن هشام في التوضيح لكن وقع للمصنف في غير موضع من هذا الكتاب استعمالها
لمجرد التحقيق فليتنبه له ثابتة اي لازمة غير منتقلة وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون مؤكدة
نحو زيد ابوك عطوفا ويوم ابعث حيا لامن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف
والبعث من لازم الحيوة والعموم من مقتضيات الجمعية الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها
نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالزرافة مفعول خلق ويديها بدل البعض من كل واطول حال
يديها ملازمة ومن رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاي وضمها ذكره الجوهري في القاموس
كسحابة وقد يشدد فاؤها الجماعة من الناس والعشرة منهم ودابة فارسيها اشتركا وملبك لان فيها شبها من البعير
والبقر والنمر من زرافي الكلام زاد لطول عنقها زيادة على المعتاد ويضم اولها في اللغتين
زرافي انتهى قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتدا واطول خبره والجملة حال
قال في التصريح ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة بال الجنسية انتهى وفيه [illegible]
المعرف بال الجنسية في الجملة ان يكون مبدوة لفعل يعلق عليه الرضي وغيره الثالثة ان يكون مرجعها
السماع نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا وقال ابن هشام في الاوضح ووهم ابن الناظم [illegible]
في الاية للحال التي تجدد صاحبها وقال في المغني هذا سهو لان القران قديم وقال الدماميني
في شرح التسهيل المصنف فان الانزال حادث والقديم لا يقبله انتهى وجامدة وهي على [illegible] مؤولة
بالمشتق وغير مؤولة فالاولى في ثلاث مسائل احدها ان يقصد بها التشبيه كقول ابي الطيب

فراد

قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا اي مضيئة ومعتدلة ونحو ذلك لانهم
يجعلون ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار
ان تجعله على حذف مضاف اي مثل قمر ومثل خوط بان كما يرشد اليه قول الالفية وكر زيد
كاسد اي مثل اسد وبه صرح في التسهيل فقال وتقدير مضاف قبله قال في التصريح وهو اصرح
في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق يخفى فيها الدلالة على التشبيه انتهى
ان تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متقابضين ومعناه الحقيقي غير مراد وكلمته فاه
الى فيه اي مشافهين وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورد بانه
كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع وذهب الاخفش الى ان اصله
كلمته من فيه الى في فحذف حرف الجر فانتصب كان مجرورا به على نزع الخافض ورده المبرد
تقديره لا يعقل اذ لا انسان لا يتكلم من في غيره واجاب الاول على بانه انما يقال ذلك في
كلمني وكلمته فهو من المفاعلة والاول هو مذهب سيبويه وجرى عليه ابن مالك في التسهيل وجعل
فاه حالا من كلمته فاه الى في اولى من ان يكون اصلها جاعلا فاه الى في او من فيه الى في
انتهى قال شيخ شيوخنا الحرفوشي يرد انه مضعف وتحريره ان الاصل في هذه المسئلة ان يكون
المنصوب منها مرفوعا على الابتداء [illegible] على اعتبار مضاف كما في بعته يدا بيد
يد او يده كما في غيره ثم لما كان فوه الى في [illegible] لقصدهم تقصيصهم [illegible]
مشافهين وكافة ومتقابضين المخبر عنها معنى الكلام [illegible] قامت مقام المفردات
معانيها اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب [illegible] قامت مقامه
قال في التصريح وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع
مركب موقع مفرد والوارد منه قليل انتهى الثالثة ان تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا
مترتبين على هذا النمط وعلمته النحو بابا بابا اي مفصلا قال الرضي وضابط هذا ان يا
التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا انتهى واختلف في الجزء الثاني فذهب الزجاج
والحال هو الاول ورد بانه لو كان كذلك لاقتضى ما ذهب الاول وذهب ابن جني
للاول يريد انه على حذف مضاف فقدره بعضهم لقبل اي بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب
وقدره بعضهم يعده اي بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول الابواب
الدماميني وقد يقدر مفارق اي بابا مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب

على هذا لا يخرج شيء من الابواب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره الخبر هذا حلو حامض قال ولو ذهب ذاهب الى ان النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء اي فرجلا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل قال في الهمع وهذا عندي لظهوره في بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا وجزم بما قاله اولا بعض المحققين وزاد ان المجموع يستحق اعرابا واحدا وجزم الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية للاعراب اجري عليهما اعراب الكل دفعا للتحكم انتهى قال ابن ام قاسم في شرح التسهيل ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء قال الرضي معنوا الكتبة ثم الكتبة قال ابو حيان والتكرار في مثل هذا لا يدل على انه زيد به شيع الاستغراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك انتهى قلت ومنه قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا والملك صفا صفا وليس المكرر فيهما توكيدا خلافا لكثير من النحويين ومن المكرر لقصد الاستغراق كل فرد فرد وكل واحد واحد والمختار في جزء الجزء الثاني ما اختاره ابو حيان في النصب في جميع مسائل وهي ان تكون موصوفة بعين الهيئة نحو انا انزلناه قرانا عربيا فتمثل لها بشرا سويا حالا موطئة قال الدماميني واكثر الجماعة يقولون موطئة بكسر الطاء على انه اسم فاعل لان الحال وهي الاسم وطأت اي مهدت الطريق لما هو حال في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها وفي اللباب موطأة بصيغة اسم المفعول قال شارحه صاحب اللباب سميت موطأة لان ذلك الجامد وطأ الطريق لما في الحقيقة حال الوصف الواقع وهذا انما يقتضي كونها موطئة لا موطأة لان الجامد هو الذي وطأ الطريق لحالية الوصف الواقع بعده انتهى وفي شرح اللباب للمزوزي ما نقله وفي بعض النسخ الموطأة ان تأتي الحال المشتقة بعد اسم جامد فينتصب ذلك الاسم انتصابها وتجري صفة وهي المقصود وقال فقوله ان تاتي الحال المشتقة بعد اسم جامد يقتضي ان يكون الموطأة لفظ اسم المفعول انتهى قال بعض المحققين والقول بالحال الموطئة انما يحسن اذا شرط الاشتقاق اذا لم يشترط فينبغي ان يكون في نحو جاءني زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان انتهى او دالة على سعر نحو بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزين بدرهم اي مسعرا او عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فما كمن في المنافقين فئتين او طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او يكون نوعا لصاحبها نحو هذا

ذهبا وهذا الترك شهرزا ابيتين مضمومتان مكسور مع الاعجام ضرب من التمر وان شئت اضفت وتجيء مثل ثوب خزا وثوب خز او فرعا له نحو هذا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا وما وقع في الاوضح لابن هشام من التمثيل بتنحتون من الجبال بيوتا فهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال نبه عليه في حاشيته او اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا واسجد لمن خلقت طينا قال ابن هشام في الاوضح وانما قلنا بالتاويل في الثلاث الاول لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فيها واجب قال وزعم بدر الدين بن مالك ان الجميع يؤول بالمشتق وهذا تكلف وقال الرضي الحاجب والحق انه لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق انتهى ومقدرة وهي التي يكون معناها يكون زمان عاملها قبل زمانها كقوله تعالى ادخلوها خالدين اي مقدرين خلودكم لان زمن الخلود لا يتصور مقارنته لدخول يبق الا تقديره وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤوسكم ومقصرين اي مقدرين او التقصير لان زمنهما متاخر عن زمان الدخول الذي تضمنه العامل في الحال فلا تكون مقارنة له ولا حاجة الحال الاولى في الاية وهي امنين مقدرة لان الامن وان كان مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل من الحال المقارنة لعاملها وتوهم الدماميني في التحفة ان ابن هشام جعلها من الحال المقدرة فتعقبه وليس في كلامه ما يدل عليه وقد منع بعض المتاخرين كون محلقين ومقصرين في الاية من الحال المقدرة قال لانهما ليسا في معنى الاستقبال فيكونا مقدرين وانما هما في معنى الحال وذلك ان الله وعدهم دخول المسجد الحرام في حال تحليق وتقصير واين والدخول وان كان بمعنى الاستقبال فانما يجيء حال الركوب فالحال معه بمعنى الحال والحال انما تعتبر بالعامل فيها فان كان حدوثه في حال بمعنى الحال او كان قبل حدوثها فهي بمعنى الاستقبال او بعده فهي بمعنى الماضي وايضا فان الحال هي ما يصح تقديرها بالفعل ولام العلة اعني لام كي كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليصيد وكذا تقول زيد المنبر خاطبا اي ليخطب ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين فمنها لان بمعنى الاستقبال اي ليبشروا ولينذروا ولو قدرت اللام في الاية الاولى لان الله تعالى لم يعدهم دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه في حال تحليق وتقصير فهي حال بمعنى الحال وليست كهي في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا لان صيده به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به انتهى فاتق وسميت هذه الحال مقدرة لان النحويين يقدرون لها فيه اي معنى الحال فاذا قلت هذا زيد صائدا غدا كانت الحال على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال

اخبر انه بعد ولما كان هذا عندهم مما لا يجوز قالوا انه حال مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد مقدرا الآن
له الصيد غدا فقولهم مقدرا حال بمعنى الحال اي يقدر له الآن الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب مررت برجل
معه صقر صائدا به غدا قال ابن هشام كذا يقدرون واوضح منه ان يقدر مريدا به الصيد غدا كما فسر قمتم
في اذا قمتم الى الصلوة باردتم انتهى وتعقبه ابن الصائغ واجاب عنه الشمني بما يطول ارادة
تبيانه الاول قال ابن هشام الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في المثال المذكور
اي مقدرا حال المرور به ان يصيد به غدا وبنى على ذلك عدم صحة كون جملة لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا
من كل شيطان مارد لا يسمعون قال لان الشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه انتهى
تعقبه الدماميني بانا لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يقدرها غير صاحبها ولو قيل في المثال مررت برجل
معه صقر مقدرا به الصيد غدا على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر او غيره انتهى
واجاب الشمني بان الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في
الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون في مقدرا كذلك لانه بمعناها فيجب ان يكون
مقدرا الحال صاحبها انتهى الثاني المشهور تقسيم الحال بحسب الزمان الى هذين القسمين
المقارنة لعاملها وتسمى المستصحبة ايضا والمقدرة واثبت جماعة منهم ابن هشام والمرادي قسما ثالثا
وهو الحال المحكية وهي الماضية التي يتقدم وجودها على وجود العامل نحو جاء زيد امس راكبا
ونحوه قال اي داع الى ارتكاب كونها محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به المضي
المقارن لزمن عاملها الماضي انتهى والاصل اي الكثير الغالب في الحال تاخرها عن صاحبها
لانها بمنزلة الخبر والاصل تاخره كما مر ويجب هذا الاصل ان كان صاحبها مجرورا سواء كان جره
بالاضافة نحو اعجبني وجه هند مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها
بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف
كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف
اليه على المضاف قاله بدر الدين بن مالك وحكى والده الاتفاق على ذلك في
شرح الكافية الا انه فصل في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة لم يجز
وتوزع في ذلك بما يطول ايراده او كان جره بالحرف ويشترط فيه كونه غير زائد ظاهرا كان
صاحبها او مضمرا اسما كانت الحال او فعلا كمررت بهند ضاحكة ومررت بهند تضحك
تقديم الحال في شيء من ذلك حملا على حال المجرور بالاضافة واطلاق المصنف وخالف الفارسي وابن

بالاضافة فهذا قول الجمهور

[illegible]

وابن كيسان

وابن كيسان فاجازوا التقديم مطلقا قال ابن مالك وهو الصحيح لوروده في الفصيح قال تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس قال الشاعر
اذا المرء اعيته المروءة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد وقال الآخر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي
واجيب بان الشعر ضرورة وكافة في الآية حال من الكاف والهاء فيه للمبالغة لا للتانيث مع انه يلزم على القول بانها من الناس تقديم
الحال المحصورة بالا وتعدي ارسل باللام والاول ممتنع والثاني خلاف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا سائغ
عند البعض كما تقدم والثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح واقع في القرآن كقوله تعالى وارسلناك للناس
رسولا وفصل الكوفيون فجوزوا التقديم فيما اذا كان صاحب الحال المجرور مضمرا كمررت ضاحكا بك والا كان الحال فعلا كمررت
تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واما اذا كان الحرف زائدا فلا يجب معه التاخر اتفاقا بل يجوز نحو ما جاء
راكبا من احد حكاية قال التقي الشمني في حاشية المغني ههنا حكاية اخبرنا بها اجازة ان لم يكن
سماعا شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحق ابراهيم بن الامام العلامة قال اخبرنا شيخنا
ابو الفضل القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودي يشتغل بالعلوم فقال
ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال لي هذا خبر آحاد ولا يفيد
الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقلت له قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال لي هذا
لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بصحته
واقول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان آحادا في نفسه فهو متواتر
لانه نقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما يبلغ القدر المشترك منه
حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله آحادا كجود حاتم وشجاعة علي عليه السلام واذا حصل
القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم حق وعن غير الخبر
الآية هو الاستدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف تنبيهان الاول يجب تاخر الحال
ايضا اذا كانت نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين وكانه انما اهمل ذكره نظرا
الى ان شرطه عدم الحصر لما جوز تقديمه من الابواب ثم الاصح غيره غير محقق بل قال في التصريح ويمكن
التمسك هنا بخلاف الكسائي ايضا اذا تقدم المحصور مع الا اذ لا فرق بين الحال والمفعول الثاني في
كلامه ان الحال اذا لم يكن صاحبها مجرورا لم يجب تاخرها عنه بل يجوز التقديم وهو كذلك ان كان مرفوعا
سواء كان ظاهرا او مضمرا كما في ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون
المنصوب الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كما ذكر او فعلا كرايت يركب هندا وفي المرفوع الظاهر
رافعة عن الحال ضميره نحو مسرعا جاء زيد ويضحك جاء زيد قيل والاجماع على الجواز اذا كان المرفوع مضمرا

نحو خشعا ابصارهم يخرجون ويمتنع الاصل المذكور اي يجب تقدمها ان كان صاحبها نكرة محضة
غير مخصصة بشيء من المخصصات لان النكرة تخصص بالتقديم لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس
في النصب نحو ضربت رجلا راكبا ثم حمل غيره عليه وان لم يلتبس طردا للباب وهو اي مجيء
الحال نكرة محضة قليل في الكلام قال سيبويه اكثر ما يكون في الشعر واقل ما يكون في الكلام
ومنه الحديث فصلى وراءه رجال قياما والاغلب كونه معرفة او مخصصا اما بتقديم الحال كما مر او بوصف
كمررت برجل قرشي ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ويكفي وصف
خلافا لبعض المغاربة في اشتراط وصفين وقد حكى سيبويه هذا غلام لك راكبا او باضافة نحو في
اربعة ايام سواء او معمول نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا او لعطف نحو هولاء ناس وعبد الله
قاله ابن مالك في شرح العمدة او عاما لكونه في سياق نفي نحو وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون
كقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام او استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا
فترى لنفسك العذر في ابعاده الاملا تتمة ويمتنع التاخير ايضا اذا اضيف صاحبها
لابس الحال لنفسه نحو ما جاء الا راكبا زيد اخوه وجاء زائرا هند اخوها فيمتنع تقدمها على صاحبها كما لو كان محصورا الا
راكبا الا زيد وفي البحث السابق والاصل في الحال تأخرها عن عاملها ايضا ويجوز تقديمها عليه ان كان فعلا متصرفا كقوله تعالى خشعا ابصارهم
يخرجون او صفة تشبهه سواء كان اسم فاعل نحو زيد مسرعا مقبل او اسم مفعول نحو [illegible] او صفة مشبهة نحو [illegible]
[illegible] ويجب تقدمها على العامل ان كان لها الصدر في صدر الكلام كيف جاء زيد [illegible]
[illegible]
[illegible]
ان يكون العامل [illegible] نحو مررت [illegible] ابن مالك [illegible] التقديم يؤدي الى الفصل بين المنعوت
[illegible] لان المنع هو التقديم على المنعوت لان النعت لا يتقدم [illegible]
[illegible]
اسم فعل نحو [illegible] لا يتقدم [illegible] ان يكون مصدرا مقدرا بالحرف المصدري نحو [illegible]
[illegible] ان يكون المصدر المقدر [illegible] لا يتقدم عليه [illegible] ان يكون صلة الحرف المصدري [illegible]
[illegible] ان يكون صلة ان الحرف المصدري لا يتقدم عليها [illegible] ان يكون [illegible]
ان ولام القسم [illegible] لا يتقدم عليهما [illegible]
ان زيدا [illegible] ان يكون لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم [illegible] الاشارة ٤٣

والاستفهام التعظيمي نحو كان قلوب الطير رطبا ويابسا ليت زيدا صائما عندكم لعل عمرا قائما في الدار
وهذا بعلي شيخا يا جارتا ما انت جارة فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك لضعف العامل
ان يكون صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل نحو هذا افصح الناس خطيبا لجمعه موافقا للجوامد لانحطاط
درجته عن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لعدم قبوله علامة التانيث والتثنية والجمع
المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون ظرفا او مجرورا مسبوقا فيجوز توسيط الحال بين المخبر
والمخبر به المتاخر من الظرف والمجرور تقول في نحو زيد في الدار جالسا زيد جالسا في الدار
وعليه قراءة بعضهم وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا وقراءة الحسن والسموات مطويات
بيمينه وقول الشاعر نبا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم ولم يعدم ولاء ولا نصرا وجمهور
على المنع قال ابن هشام في الاوضح والحق ان خالصة ومطويات معمولان لصلة ما و
ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة لا مبتدا وبيمينه معمول الحال
قال والبيت ضرورة انتهى وفصل ابن مالك في التسهيل فجوز بقوة ان كان الحال ظرفا او
وضعف ان كانت غير ذلك لان الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ويستثنى من افعل التفضيل
ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضلة على الاخرى فانه
الحال الفاضلة خوف اللبس كهذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد مفردا انفع من عمرو معانا
حال من الضمير في انفع ومعانا حال من عمرو فبسرا ومفردا حالان مفضلتان والعامل
افعل التفضيل وهو اطيب وفي مفردا ومعانا انفع هذا هو المختار واليه ذهب المازني وابن كيسان
في تذكرته وابن جني وحروف ونسبه ابن مالك الى سيبويه وذهب الزجاج والمبرد
الفارسي في حلبياته الى انهما منصوبان على اضمار كان تامة صلة لاذ في المستقبل واذ في الماضي
وجوز بعض المغاربة ان يكون كان ناقصة فيكون بسرا ورطبا خبرين لا حالين واستدل
المحسن احسن منه المسيء ويحتاج الى سماع تنبيه قد يقع ذلك في مفهوم التشبيه فيعمل
الاستدلال متقدمة عليه ومتاخرة عنه كقوله تعيرنا انا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا
فقرا ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فحذف مثلا واقام المضاف اليه مقامه
لما فيه من معنى التشبيه قال ابن هشام وهذا الاعراب احسن ما قيل في البيت
من المضاف اليه في حال من الاحوال الا اذا صح ان جاز قيامه اي قيام المضاف اليه
مقام المضاف عند حذفه نحو قوله ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ٤٤

بسرا ورطبا حال من الضمير المجرور ومفردا حال من الضمير [illegible]

من المضاف اليه وهو ابرهيم وجاءت منه لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة فانه لو قيل في غير القرآن ان اتبع ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف بعضه اي بعض المضاف اليه نحو اعجبني وجه هند راكبة فراكبة حال من المضاف اليه وهو هند اذ المضاف وهو الوجه بعض هند ومثله قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فميتا واخوانا حال من المضاف اليه وهو الاخ والضمير والمضاف في كل منهما بعضه ولا حاجة في صحة قيام المضاف اليه مقام المضاف يغني عن هذا الشرط فانه لو قيل اعجبني هند راكبة وياكل اخاه ميتا ونزعنا فيهم من غل اخوانا لكان صحيحا فلو اقتصر عليه لكفاه ان كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا او وصفا نحو اعجبني ذهابك مسرعا فمسرعا حال من الكاف وذهاب مصدر عامل في الحال ونحو هذا شارب السويق ملتوتا اليوم او غدا فملتوتا حال من المضاف اليه وشارب اسم فاعل عامل في الحال لانه بمعنى الحال او الاستقبال على المختار وانما اشترطوا لمجيء الحال من المضاف اليه احد هذه الشروط لما قرروه في العامل في الحال يجب ان يكون هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف حالي الشروط المضاف اليه كان لانه معمول لعامل المضاف الذي هو عامل الحال وعلى هذا اتحد العامل تحقيقا او تقديرا كما يستفاد من المغني بحذف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى مجيء الحال منه فلو قلت جاء غلام هند ضاحكة او نحوه لم يجز قال ابن مالك وابنه بدر الدين وانتقد بان مذهب الفارسي جواز ذلك نقله عنه غير واحد من الائمة وقال العلامة اثير الدين ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء صح قيام المضاف مقامه او لم يصح لما تقرر من انه لا بد من اتحاد العامل وانما ميتا من قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فيحتمل ان يكون منصوبا على الحال من اللحم ويحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى او من الضمير في اتبع قال ومثل هذا لا يثبت بمثال او مثالين مع الاحتمال انما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك قانون كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط به هذا معنى ما قاله تنبيه قد يلزم بعض الاسماء الحالية وقاطبة فلا يضاف قال الرضي وتقع كافة في كلام المتاخرين وممن لا يوثق بعربيته مضافة وقد خطئوا في ذلك انتهى ومنهم الزمخشري في خطبة المفصل قال محيطا بكافة الابواب قال

في المغني

في المغني تجوز الزمخشري الحالية من الفاعل والمفعول في قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهم في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل واخرجه عما التزم فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل اذ قال محيطا بكافة الابواب انشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة ووقع للحريري في المقامات اراد كافة مضافة غير حال قيل القاطبة الكافة قال ابن الخشاب استعماله قاطبة مضافة الى ما بعدها وتنكيرها وادخاله حرف الجر عليها بدل على قلة علمه بعلم النحو وانه كان مقتصرا فيه جدا انتهى مما زعموا بالاعتبار التمييز يقال له تفسير والتبيين والمميز والمفسر والتبيين وهو لغة فصل شيء عن شيء قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا واصطلاحا النكرة اي الاسم النكرة ولا يرد الجمع لان المشهور انها نكرة فقد قال الرضي الحق انه ليس لا نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها انتهى فلا تكون الكلمة بل فيها الحال وغيرها وخرج عنها المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول كزيد حسن وجهه فان فيه احسن وجهها الا التمييز واما قولهم فعلت الخمسة عشر الدرهم وقوله رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله الداع بكة مشمعل واخر فوق دارته ينادي الى ردح من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد فمحمول على زيادة ال كما زادها من قال باعد ام العمرو عن اسيرها هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون وابن الطراوة فجوزوا تعريف التمييز تمسكا بما اوله غيرهم الرافع للابهام المستقر اي الثابت في المعنى الموضوع من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضع قاله صاحب الفوائد الضيائية وراجعه اورده الرضي على ابن الحاجب في تفسير المستقر بالوضع من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق لكن قال بعضهم وهذا لا ينفعه في التفصي عن الايراد اذ الكامل يوهم في الوضع والاستعمال معا انتهى والاحتراز بهذا القيد عن نحو رايت عينا جارية فان جارية رافع للابهام عن العين لكن الابهام الحاصل في العين ليس مستقرا بحسب الوضع بل نشا من الاستعمال قال بعض المحققين ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير في رايت عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصد فازاله عن ذات مذكورة لا وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما وان رفعا الابهام المستقر عن ذات بل عن وصف او عن النسبة الواقعة في جملة او ما ضاهاها كما سياتي بيانه تنبيهان الاول شيوخنا الخوف في شرح التهذيب للشيخ وعبارته كعبارة هنا صنعه اولى من صنع الكافية قوله عن ذات مذكورة او مقدرة انتهى وفي الاولوية نظر بل الاولى ما في الكافية

مبحث التمييز

الا اذا قلت طاب زيد نفسا لم يكن في طاب ابهام ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة
فانها معلومة محققة وانما المبهم ذات متعلق والمعنى طاب امر من امور زيد ثم نفس ذلك الامر
نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه المجهول لا النفس النسبة ومن قال انه تمييز عن النسبة
فقد تجوز نظرا الى ان الابهام ناش من جهة النسبة وكذا الكلام في زيد طيب نفسا ويعجبني طيبه نفسا
هذا الحد منقوض بنحو رايت شيئا حسن رجل والبدل في الضمير المبهم وصفات اسماء الاشارة
واي ووصف العدد في نحو قبضت عشرة دراهم ولا مخلص عن هذه الاشياء الا باخراجها بمخرج
التوابع عن الحد وذكره عصام الدين في شرح الكافية ويفترق التمييز عن الحال
كما في المغني اقدها اغلبية جموده اي جمود التمييز بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها
وقد يتعاكس فيقع الحال جامدا نحو هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو لله دره فارسا
بعض المعاصرين من طلبة العجم الجمود بالوجود فقال ما معناه شارحا التمييز اكثر وجودا بالنسبة الى الحال
وهو غلط فاحش فاحذره والثاني عدم جواز مجيئه جملة بخلاف الحال فانها تجيء جملة
زيد يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته
لا يكون الا اسما غير ظرف وهذا يستفاد من قوله في التعريف النكرة فان النكرة ضرب من الاسم
وان اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقة ولو سلم فالتنكير من اوصاف المفردات بالاصالة
عدم جواز تقدمه على عامله مطلقا بخلاف الحال كما مر سواء كان اسما نحو عندي رطل زيتا
او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا تمييزه غير منقول نحو كفى زيد رجلا باجماع في هذه
كما نقله ابن مالك فلا يقال عندي زيتا رطل ونحوه او متصرفا تمييزه منقول نحو طاب زيد نفسا
نفسا طاب زيد على الاصح وفاقا لسيبويه والفراء واكثر البصريين ومتاخري المغاربة
لان التمييز في هذه الصورة فاعل في الاصل وقد نقل الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة
يتغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت
والنعت لا يتقدم على عامله لكن ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف وصحح ابن مالك
وابو حيان جوازه قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة السماع فيه
اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب وقال آخر ضيعت حزمي في
الاملا وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا وقال آخر انفسا تطيب بنيل المنى وداعي
نيادي جهارا والمجيز من الشواهد غير ذلك والجواب ان في كل ذلك تكلف كيف وهم يمنعون

الحكم

الحكم على اقل من ذلك لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لوروده فيه حسب كان انصافا
تنبيهان الاول اذا كان العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف
مع اسم التفضيل الثاني اتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل
نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت
على المنعوت قاله ابن عصفور الرابع عدم توقف معنى الكلام عليه بخلاف الحال فانه قد يتوقف
الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء الخامس عدم جواز تعدده بخلاف الحال فانها تتعدد
على اذا ما زرت ليلى خفية زيارة بيت الله رجلان حافيا واما قوله تبارك رحمانا رحيما
فالصواب ان رحمانا منصوب باضمار اخص او امدح ورحيما حال منه لا نعت والقول بانهما تمييزان
خطاء السادس كونه مبينا للذات والحال مبينة للهيئة كما عرفت السابع عدم توكيده لعامله بخلاف
الحال فانها تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله
اثناعشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من عدة من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثناعشر
واما اجازه المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود بان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة
الى التمييز واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول
اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي تتزوده من افعال البر
فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او باشارة
حال مؤكدة هذا ما ذكره ابن هشام في المغني من وجوه الافتراق بينهما وقد زاد بعضهم وجوها
احدها ان التمييز قد لا يكون عامله فعلا او شبهه نحو عشرون في قولك له عندي عشرون درهما
ان التمييز بمعنى من والحال بمعنى في حال كذا الثالث ان التمييز قد يجر في بعض المواضع
الحال فانها واجبة النصب فان كان التمييز مشتقا احتمل المشتق الحال نحو لله دره فارسا
من حيث انه فارس او حالكونه فارسا وذهب قوم الى ان انتصابه في مثل هذا التركيب على
فقط وضعفه ابن الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو من ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما
اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما تريد مدحه
بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما
ايضا غير مستقيم لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال معلوما من الجملة التي قبلها وانت مهنا لو

لكان تمييز الفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره مم

نه درّه عالماً او رجلاً او كاتباً لا يفيد الا ما افاده الاول فدل واي ته هذه على انتفاء المقيد والي المؤكدة واذا بطلتا ثبت التمييز انتهى قال الرضي وانا لا ارى بينها فرقاً لان المعنى في تمييز عنده احسن فروسية فلا تمدحه في غير حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولهم احسنه في حال فروسيته وتعريجهم بمن في لله درك من فارس دليل على انه تمييز وكذا غرمن قال انتهى تنبيه مما يحتمل الحالية والتمييز ايضاً قولك كرم زيد ضيفاً ان قدرت زيد الضيف انا الحالية فلا لاتصح الهيئة وانا التمييز فلدخول من عليه والاجود عند قصد التمييز ادخالها عليه فقال لتوهم الحالية وان قدرت زيد اغير الضيف تعين التمييز وكذا قولهم من قابلي واستفعت حينئذ من لانه منقول عن الفاعل والاصل كرم ضيف زيد فالاول اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن ذات مفرد صدوراً عن مقدار صدوراً غالباً لا دائماً فانه قد يصدر عن غير مقدار كما سيأتي ويجوز ان يكون من بعد نحو قوله تعالى لتركبن طبقاً عن طبق والمراد بالمقدار المقدر به الشيء اي ما يعرف به قدره وتبين المقادير انما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدرهم والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المزروع والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهباً وقولك عندي مثله رجلاً وانا غيرك رجلاً وسواك انا مجهول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلاً وبعرضه ايضاً وبغيطه خشباً ونحو ذلك من المقاييس ايضاً فهذه المقادير اذا انتصبت عنها التمييز اردت بها المقادير لان قولك عندي عشرون درهماً وذراع ثوباً ورطل زيتاً المراد بالعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها قاله الرضي الخفض اي خفض اضافة تمييز المقدار باضافة المميز اليه كشبر ارض وقفيز بر ومنوي عسل وهو قليل لما سيأتي هذا اذا لم يكن المميز عدداً او مضافاً نحو مثله عدداً وملء الارض ذهباً فلا تعين النصب او يصدر عن غيره اي غير المقدار صدوراً قليلاً وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو خاتم حديداً وباب ساجاً وجبة خزاً واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب وقيس فضة قال بعض المحققين فيشكل تعريف التمييز بقطعة تمييز ذهب لان ذهباً يرفع الابهام المستقر في ذهب الان لي انه تمييز لكن لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال والخفض في خفض تمييز غير المقدار

او مضافاً فان كان عدداً نحو عشرين درهماً مم

بالاضافة

بالاضافة المميز اليه كخاتم حديد وباب ساج وجبة خز كثير لان ابهامه اخف من ابهام المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاماً يحتاج الى تمييز ونصب المميز نص على كونه مميزاً وهو الاصل في تمييز بخلاف المخفض فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى مع ان الخفة معه اكثر لسقوط النون والتنوين بالاضافة ويجوز جر النوعين بمن ايضاً ثم سواء كان المميز مضافاً نحو ملء الارض ذهباً او لم يكن نحو رطل من زيت وخاتم من حديد ويمتنع في ثلث مسائل احدها تمييز العدد نحو عشرين درهماً ولا يرد على جواز عشرين من الدراهم لخروجه عن التمييز وتعريفه الثانية التمييز المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجراً الثالثة ما كان فاعلاً في المعنى كطاب زيد نفساً وزيد اكثر مالاً واختلف في من فقيل زائدة وقيل للتبعيض وقيل للتبيين وهو الصحيح تكملة تمييز الذات اما ان يكون من عدد او غيره والاول اما ان يكون جنساً اولاً والجنس اما ان يقصد به الانواع اولاً وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرين ضرباً او تمراً والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الآحاد وان كان عن عدد وليس بجنس نحو عشرون درهماً وجب افراده والذي عن غير العدد ان كان جنساً ثني اذا اريد تثنيته وجمع اذا اريد جمعه وان افرد تقول عندي مثله تمراً وتمرين او تموراً وان لم يقصد من الجنس الانواع وجب افراده نحو مثله تمراً وان لم يكن جنساً طوبق به ما يقصد مفرداً كان او مثنى او مجموعاً نحو مثله رجلاً ورجلين او رجالاً ومحصل التقسيم ان التمييز عن الذات اما ان يكون عن عدد او لا والعدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به العدد او لا هذا حاصل تقسيم الرضي عليه من الله الرضا والثاني اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن نسبة يصدر عن نسبة كائنة في جملة او نحوها وهو اما اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد منفعي شحماً او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيوناً او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر مالاً وخير مستقراً او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب اباً او المصدر نحو اعجبني طيبه اباً وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلاً وسرعان ذا اهالة وويلم ايام الشباب معيشة ويا لزيد فارساً او في اضافة نحو اعجبني طيبه اباً وهو داخل في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر نحو عندي رطل زيتاً مثال التمييز عن المقدار والرطل بالفتح والكسر وهو افصح اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثاه والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس وجعله الفاضل الهندي مثالاً للكيل وسهاه بعضهم ولعله نقد قال في المغرب الرطل بالفتح والكسر الذي يوزن به او يكال به انتهى وخاتم فضة

الانواع اولاً وغير العدد اما جنس اولاً والجنس اما ان يقصد به مم

للتمييز عن غير المقدار واشتعل الرأس شيبا مثال للتمييز عن النسبة في جملة ولله دره فارسا
مثال للتمييز عن نسبة في نحو جملة لان فيه معنى الفعل اي عجبا منه فارسا وفي الاضافة ايضا كما هو
ظاهر ولذلك لم يأت له تمثال هذا وانما يصلح مثالا لذلك ان كان مرجع الضمير معينا معلوما
اذا كان مجهولا كان من مميز الذات لا من مميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى مميزه والدر بفتح الدال
وتشديد الراء المهملتين الكثرة في الاصل مصدر قولهم در اللبن يدر بالكسر والضم درا وسمى اللبن
نفسه درا ايضا وقيل المراد في مثله الخير لاعتقادهم ان اللبن مصدر لكل خير تقري به الضيف ويسقى
الخيل وقال ابن رشيد اصله ان رجلا رأى آخر يحلب ناقة ليلا فتعجب من كثرة لبنها فقال لله دره
وقيل معناه لله در اللبن الذي رضعته من امك واكثر ما يستعمل بالتاء مضافا لضمير الغائب وقد يضاف
للمخاطب ولضمير التكلم وللظاهر ايضا كما صرح به الرضي وانما اضافوه الى الله ثم قصدا للتعجب منه
لان العرب اذا عظموا شيئا غاية الاعظام اضافوه الى الله ثم ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر
على ايجاده الا الله ثم وبان هذا جدير بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء العجيبة
سبحانه وتعالى **تنبيهات** الاول قضية اطلاقه ان تمييز النسبة لا يختص بما وقع بعد جملة فعلية وهو المشهور
الذي ذكره المغاربة خلافا لما في التسهيل من اختصاصه بذلك وما عداه فهو عنده من تمييز المفرد
الثاني التمييز عن النسبة اربعة اقسام محول عن الفاعل نحو اشتعل الرأس شيبا اصله اشتعل شيب الرأس فحول
الاسناد الى الرأس ونصب شيب على التمييز مبالغة وتوكيدا لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع
في النفس من ذكره من اول الامر مفسرا ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض
ثم اوقع الفعل على الارض ونصب عيون على التمييز وهذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك
واكثر المتأخرين وانكره الشلوبين وتلميذه الابذي وابن ابي الربيع وقالوا هذا القسم لم يذكره
النحويون وتأول الشلوبين عيونا في الآية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت
عيونا بعد ذلك وأولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان تكون بدل بعض من كل على حذف
الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثه اي ثلثه او على نزع الخافض اي بعيون ورده ابن
هشام في شرح اللمحة بانه لو كان كما زعم لم يلتزم العرب في مثله التنكير والتأخير عن الفعل والمجرور
بالخافض في وقت ما ايضا فليس العيون مفجرا بها بل هي نفس المفجر انتهى ومحول عن غيرهما نحو انا
اكثر منك مالا اصله مالي اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه وهو الضمير مقامه فارتفع
وانفصل وصار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا وغير محول نحو امتلأ الاناء ماء لان مثل هذا التركيب

وضع ابتداء

وضع ابتداء بهذا غير محول واكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو لله دره فارسا وحسبك بزيد ناصرا
وما احسنه رجلا واكرم به ابا **الثالث** اذا اتحد مميز النسبة بما قبله معنى طابقه في الافراد والتثنية
فتقول كرم زيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا وكذا في المؤنث كما تقول زيد رجل
والزيدان رجلان والزيدون رجال ونحو ذلك قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ففيه وجهان احدهما ان
يكون ترك الجمع فيه لفظا لان رفيقا مما يستوي فيه المفرد وغيره كالصديق والعدو والثاني
ان يكون الاصل وحسن رفيق اولئك فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه وكذا ان اتحدا
نحو حسن زيد وجها والزيدون وجوها ان لم يلزم افراد لفظ التمييز لافراد معناه او لكونه مصدرا لم يقصد
اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز مفردا تعين افراد لفظه كقولك في ابناء رجل واحد طابوا
اصلا وكرموا ابا وكذا ان لم يقصد اختلاف انواع المصدر نحو زكا الاتقياء سعيا وخاب الاشقياء سعيا
فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو تخالف الناس آراء وتفاوتوا اذهانا
بل اختير اعمالا وافراد المباين بعد جمع ان لم يوقع في محذور اولى فطاب الزيدون نفسا
اولى من انفسا واعينا لافادته المقصود باختصار قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فان اوقع
في محذور تعين جمعه وان كان بعد مفرد فيقول كرم الزيدون آباء بمعنى ما اكرمهم من آباء ولو افرد
لاوهم ان المقصود كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم وكذا تقول نظف زيد ثيابا لانك لو قلت ثوبا لاوهم
ثوبا واحدا **والناصب لمبين الذات المبهمة هو هي** اي تلك الذات واختلفوا في
مع انها جامدة فقيل لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى فعشرين درهما شبيه بضاربين زيدا
شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل
افعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل
وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي
لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير
وضعف هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى كذا في التصريح **والناصب لمبين النسبة**
سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي هو **المسند من فعل** كطاب زيد نفسا وشبهه
ما تضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف او تضمن معناه فقط كاسم الفعل ونحو لله دره فارسا
في العمدة عن هذا الشبه شبهه وذهب قوم الى ان العامل في مبين النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها
لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور وعزاه الى المحققين وهنا انتهى كلام المصنف رحمه الله

النوع الثالث ما يرد مجرورا لا غير

الثاني من المعربات من الاسماء وهو ما يرد منصوبا لا غير فشرع في النوع الثالث منها وهو ما يرد
مجرورا لا غير فقال النوع الثالث من المعربات من الاسماء ما يرد مجرورا لا غير وهو اثنان
ثالث لها الاول المضاف اليه والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس للغروب
اي مالت واضفت ظهري الى الحائط اي املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين
ثانيهما الجر فخرج بالتقييدية الاسنادية وما بعده زيد قام وقام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها
الاسم وبالاخير الوصف كزيد الخياط وما جرى عليه المصنف من كون المضاف اليه هو الثاني فيكون المضاف هو الاول
هو مصطلح سيبويه وابن مالك واكثر المتاخرين وهو المشهور وقيل عكسه وقيل يكون في كل منهما
اي المضاف اليه اصطلاحا ما ملكي اسم حقيقة او حكما ليشمل الجملة المضاف اليها نحو يوم ينفع
اليه شيء ولا يكون الا اسما بواسطة حرف جر مقدر وحال كون هذا المقدر مرادا احترازا عن المفعول
فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد معنى كذا قال ابن الحاجب واعترضه
ان اريد انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا فلا معنى لتقدير الحرف
معنى وان اريد انه غير مراد لفظا كان المعنى المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر
لان معرفة حقيقة متوقفة على معرفة الاخذ في التعريف وهو كونه مجرورا بحرف جر مقدر وكونه مجرورا
مقدار بذلك متوقف على معرفة كونه مضافا اليه انتهى تنبيهات الاول المتبادر من هذا الحد انه لا يشمل
بالاضافة اللفظية على المشهور من انها ليست على معنى الحرف فينتقض به الا ان يحمل على ما ذهب اليه
بعضهم من انها على معنى الحرف لكنه لم يبين فيما سياتي تقدير الحرف فيها كما بينه في المعنوية
الثاني استشكل حكمهم بان كل مضاف اليه مجرور بنحو اسئل القرية واجاب بعض المحققين بالتزام
في ذلك مجرور تقديرا معترفا بانه تكلف امرا لتاتي وقال بعضهم قد يجاب بانه عام مخصوص
هذا اقرب انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاستشكال راسا الثالث في عامل الجر في المضاف اليه قولان
احدهما انه الاضافة الثاني انه المضاف وهو الصحيح ولا ينافيه قولنا في تعريف الاضافة انها تقتضي
ثانيهما في الاسمين الجر لان كونها سببا للجر لا يستلزم كونها عاملة له واعلم ان الغالب في الاسماء
للاضافة والافراد كغلام وثوب ويمتنع اضافة المضمرات خلافا للخليل والاخفش والمازني
وافقهم في نحو اياي واياك خبث وهو المالي ان ايا اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه
جاءت اضافتها الى الظاهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب واذا
اضافته الى الظاهر الذي يظهر فيه الاعراب وجب الحكم باضافته الى الضمير الذي لا يظهر فيه الاعراب

كون الظاهر

كون الظاهر لا تضاف فيخرج من اضافة هذا النوع لان الاحكام العامة قد تتخلف في بعض الصور
بدليل تخلف لدن عن جر غدوة وتخلف لولا عن ختم المرفوع بما بعدها وتخلف عسى عن اتصال ضمير
المرفوع بما بعدها فكذلك هذا النوع من المضمرات في منع الاضافة واختار ابن مالك ما ذهب
اليه سيبويه والاخفش في احد قوليه وجمهور البصريين وابو علي من المتاخرين من ان الضمائر لا تضاف
مطلقا ولا تثبت اضافة ايا بما رواه الخليل لشذوذه وما اتصل بها انما هو حرف يدل على احوال
اليه من التكلم والخطاب والغيبة وسياتي ذكر المضمرات مستوفى في المبهمات واضافة اسماء
الاشارة وسياتي ذكرها ايضا ثمة واما ذلك ونحوه فالكاف فيه حرف خطاب باجماع النحاة
اضافة اسماء الاستفهام وهي عشرة كم وكيف ومن ومهما وما واي واين وايان و
والتي وسياتي شرح بعضها في حديقة المفردات انشاء الله تعالى واضافة اسماء الشرط
وياتي ذكرها في حديقة الافعال والموصولات وياتي ذكرها في المبنيات وانما امتنعت
اضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف سوى اي في الثلاثة اي
في اسماء الاستفهام والشرط والموصولات فانه لا تمتنع اضافتها لضعف الشبه بما عارضه
من شدة افتقارها الى مفرد مضاف اليه وسياتي شرحها مستوفى في حديقة المفردات ان شاء الله
وبعض الاسماء يجب اضافتها اعلم والتفسير هو مما على بعض مع كونه مذكرا لا كتاب
من المضاف اليه كما يجي بيان ذلك في هذا الباب عن قريب واضافتها اما الى الجمل وهو
زمان مضاف الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية ومختص بالجمل الفعلية فالاول اذ من اسماء
نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل واذكروا اذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا
نحو زيد قام نص عليه سيبويه والاكثرون على قبحه ووجهه بان اذ لما كانت لما مضى وكان الفعل
مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد
يقوم فانه حسن ونقض بنحو اذا زيد يقوم واجاب ابن الحاجب بانه لحكاية الحال والتزم الرضي قبحه
وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا او معنى كما تراه معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم
القواعد وقد يحذف جزء هذه الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقول الاخطل
ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا اي التقدير اذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة باسرها
ويعوض عنها التنوين قال ابو حيان والذي يظهر من قواعد العربية ان هذا الحذف جائز لا واجب
ويكسر ذالها حينئذ لالتقاء الساكنين على الاصل كقوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ

بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش ان اذ حينئذ معربة والكسر جر اعراب بالاضافة لانها وجملة
على ذلك انه جعل بناءها ناشيا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو
مردود بانه قد سبق لاذ حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب قد
بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا لمبني فلو كانت الكسرة اعرابا لم يجز
بناء الظرف وبانهم قالوا يومئذا بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه
فدل على انه مبني تارة على الكسر لالتقاء الساكنين وهو الغالب وتارة على الفتح طلبا للخفة
وسيأتي تمام الكلام على اذ في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى وحيث نحو
حيث جلس زيد وحيث زيد جالس وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص عليه سيبويه واضافتها
الى الفعلية اكثر قال ابن النحاس ليس في ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لما
ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها الى اضافتها لجملة كاذ واذا في الزمان
وربما اضيفت الى المفرد كقوله حيث لي العمائم ولا يقاس عليه خلافا للكسائي ولا يشترط
اضافتها الى الجمل ظرفيتها وزعم المهدوي شارح الدريدية ان حيث في قوله ثمت راح في الملبين
الى حيث يحل المازمان ... انها خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها فخرجت عن الاضافة
الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف لها تقدير رابط قال ابن هشام وليس بشيء واذا دخلت
عليها ما الكافة تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان قال ابن
هشام وهذا البيت عندي دليل على مجيئها للزمان والنوع الثاني وهو المختص بالجمل الفعلية اذا
عند غير الاخفش والكوفيين ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين
نحو اذا تتلى عليهم ... ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الآية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن
خروا وماضيا وامرا نحو واذا طلقتم النساء فطلقوهن وسيأتي تتمة الكلام عليها في حديقة المفردات
الى مفرد والمراد به ما يقابل الجملة وهو ايضا نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة فينون نحو كل اذا لم يقع
ولا توكيدا وبعض وايّ كقوله نعم وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى وما يلزم الاضافة لفظا وهو ما يضاف للمفرد حال كونه ظاهرا تارة ومضمرا اخرى وهو
كلا وكلتا نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما ولا يضافان الا لما استكمل
شروطا احدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين وذلك ان وضعهما للتأكيد ولا
يؤكد التأكيد المعنوي الا المعارف الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما او كلتاهما او بالاشتراك
نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة

والتمام

... قوله ... ان للمجرد وللمشتري ... وكلا ذلك وجه وقيل لان ذا مثنى وفي المغني مثلها في قوله
لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي ... وكلا ... ان يكون المضاف اليه كلمة واحدة وقد
ليفرق بالعطف بالواو وفي الشعر نحو كلا زيد وعمرو وقال كلا اخي وخليلي واجدي عضدا وبما
عند الملمات قال بعضهم ولا ينون كلا وان ذكرت من غير اضافة لانهم يستكرهون تنوين
ما غلب عليه التجرد منه لاجل الاضافة وعند وهو ظرف مكان يستعمل في الحضور والقرب
حسيين نحو فلما رآه مستقرا عنده عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى او معنويين نحو وقال الذي عنده
علم من الكتاب وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار قال المرادي في شرح التسهيل واذا كان ظرفا
معنى كانت للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى وربما فتحت عينها او ضمت ولا تقع
الا ظرفا او مجرورة بمن وبهذا ينبغي ان يحمل الغلط ... حيث قال وما منصوب ابدا على الظرف
سوى حرف واما قول العامة ذهبت الى عنده فلحن واما قول بعض المولدين كل عند لك عندي
لا يساوي نصف عند فقال الحريري لحن قال ابن هشام وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت واريد بها لفظها
فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها المبتني ومثله قول الآخر يقولون
عندنا ليس ثابتا ومن انتم حتى يكون لكم عند ولدى نحو لدى الباب ولدينا مزيد وهي بمعنى عند
لكن عند امكن منها من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو هذا القول عندي ... عندي
ويمتنع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني
تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن
الشجري قال ابن هشام وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى انتهى ويعامل
الفها معاملة الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد يقال لدكم وسوى نحو سوى
زيد وسواك وسيأتي الكلام عليها في بحث المستثنى ان شاء الله تعالى تنبيه استعمل بعضهم سوى مقطوعا
عن الاضافة وممن استعملها كذلك الخزرجي في منظومته العروضية فقال وتألف من جزئين فرد
لا سوى وعد النحويين لها فيما يلزم الاضافة يقتضي منعه فتدبر او حال كونه ظاهرا فقط اي فحسب وهو
اولو بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو وقال نحن اولو قوة
باس وذو والدال على صحبه لا ذو الموصولة نحو ذو النون وفرعهما نحو ذوا وذوات واولات الاحمال
وان كن اولات حمل واشهدوا ذوي عدل واصلحوا ذات ... ذواتا افنان وذو لا تضاف الا
ولا يضافان الا الى ظاهر اسم الجنس ... ما يقابل الصفة فلا يقال جاءني ذو رجل ولا ذو عاقل
ذو عاقل وذلك لان ذا ولو فرع عنها في الحقيقة انما وضعت وصلة الى جعل اسماء

الاجناس صفة وذلك لانهم لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءني
رجل ذهب فجاؤا بذو فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب وانما اذا جاز كون تاليها صفة لم يكن للمجيء بها فائدة
قيل وهذه هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان الضمير لو وضع لا يدل على حقيقة معنى يقصد
الوصف بها وان كان المراد معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه واما قول الشاعر انما يعرف ذا
الفضل من الناس ذووه فشاذ وقيل لحن قال الزجاجي في شرح ادب الكاتب انشدنا ابو بكر بن
دريد قال انشدنا عبد الرحمن بن اخي الاصمعي عن عمه قال انشدنا اعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة
لنفسه ۞ من تصدى لاخيه ۞ بالغنى فهو اخوه ۞ فله المرء فان املق اقصاه بنوه ۞ ورأى الناس
سائلا او صلوه او هم لو طمعوا في زاد كلب اكلوه ۞ لا تراني آخر الدهر تبال افوه ۞ ان من يسأل
الرحمن يكرم حارموه ۞ والذي قام بارزاق الورى طرا اسلوه ۞ وعن الناس بحمد الله فاغنوا واحمدوه ۞
غز فاسمعوا قولي وعوه ۞ انت ما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه ۞ فاذا احتجت اليه ساعة مجك
فوه ۞ انما المعروف لم تبتذل فيه الوجوه ۞ انما يصطنع المعروف في الناس ذووه ۞ وشذ
قطعها عن الاضافة وادخال ال عليها في قول الآخر ۞ فلا اعني بذلك اسفليكم ۞ ولكني اريد به الذوينا
اي حال كونه مضمرا فقط وهو نوعان مضاف لفظا لمضمر متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان
او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحده نحو واذا دعي الله وحده وقوله وكنت اذ كنت الهي وحدكا
والذئب اخشاه ان مررت به ۞ وحدي واخشى الرياح والمطرا ۞ وهو ملازم للتذكير والافراد
وللنحويين فيه اقوال احدها مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال
موضع اتحاد واتحادا في موضع موحد وهو الحال قال ابن خروف في شرح الجمل وكان بعض
على ذلك فيقول وحده ناب مناب ايحاد وايحاد ناب مناب موحد وموحد ناب مناب انفراد والانفراد
مناب منفرد ومنفرد هو في الحقيقة الحال المنتصب وهو تطويل مسافة من غير ضرورة الثاني انه مصدر
وهو محذوف الزوائد واليه ذهب ابن جني الثالث انه مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين
فهو مصدر في موضع الحال الرابع مذهب يونس انه نصب على الظرف فقول العرب زيد وحده تقدير
زيد موضع التفرد واجاز هشام فيها وجهين احدهما ما قاله يونس والثاني ان يكون مصدر الفعل
هو الخبر كما قالوا زيد اقبالا اي اقبل اقبالا وحكى الاصمعي وحد يحد وعليه هو مصدر لفعل مستعمل
يجر بعلى حكى ابو زيد قبضت كل درهم على وحده اي على حدته وحكى ابن سيده جلس وحده
وبالاضافة نسيج وحده وجحيش وحده وهو ولد الحمار وعيير وحده تصغير عير وهو الحمار يقال نسيج وحده وجحيش وحده
وعيير وحده فمعنى الاول المدح والثانيين الذم وربما ثني مضافا الى ضمير مثنى حكى ابن سيده

على وحدهما تنبيه اختلف القائلون بانه نصب على الحال فيما اذا قيل رأيت زيدا وحده فالاكثرون
يقدرونه في حال ايصالي له بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال
انه مفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابو بكر بن طلحة كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من
المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر والذئب اخشاه ان مررت به
وحدي التنبيه وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان يأتي الوجهان المتقدمان
في رأيت زيدا وحده فان المعنى يصح معهما ولبيك مضاف لضمير المخاطب فقط وهو لبيك والحق
به سعديك وحنانيك ودواليك بفتح الدال المهملة وهجيك وهذاذيك بذالين معجمتين قال ضربا هذاذيك
وطعنا وخضا وقد تقدم معنى ذلك كله وقول الاعلم ان الكاف فيها لمجرد الخطاب
لقولهم حنانيه ولبي زيد ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وبانها لا تلحق الاسماء التي
وشذت اضافة لبي لضمير الغائب في نحو قوله لقلت لبيه لمن يدعوني والى الظاهر في قوله دعوت
لما نابني مسورا فلبي فلبي يدي مسور وقال في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة
سيبويه في هذا البيت رد على يونس في زعمه ان لبي مفرد فاصله لبى بالف بعد الباء على زنة
فعلى بسكون العين فقلبت الالف ياء لاجل الضمير كما قلبت في علي وعليك وقول البدر ابن مالك ان
يونس جار في لبيك واخواته وهم وانما هو خاص بلبيك تكميل لاحكام الاضافة يجب تجريد
المضاف من التنوين نحو جاءني غلام زيد وبعضهم يقول اذا لم يكن في الاسم تنوين يقدر
وجوده ثم حذفه نحو كم رجل وهن حواج بيت الله قال البدر الدماميني اخذا من كلام ابي حيان
عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا تقدير شيء من التنوينات اما تنوين العوض والمقابلة
واما تنوين التنكير فلاختصاصه ببعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها ولا يتحقق هنا واما تنوين
التمكين فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يتصور تقديره
فيما يأتي فيه من المبني المشابه للحرف وغير المنصرف المشابه للفعل والصواب ما قاله الرضي
انه تقدير انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد عليه ما ورد على تلك العبارة
وظرف بعضهم حيث يقول وكنا خمس عشرة في التئام على رغم الحسود بغير آفة وقد اصبحت تنوينا
واضحى حبيبي لا تفارقه الاضافة ويجب تجريده ايضا من نوني المثنى والجمع المذكر السالم
وملحقاتهما كقوله تعالى تبت يدا ابي لهب والمقيمي الصلوة ونحو اقبض اثنيك وعشريك وانما وجب
تجريده من ذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه فلا يجمع بينهما واما قوله هم الفاعلون
الخير والآمرونه فضرورة وقيل الهاء للسكت ولا تحذف نون المفرد وجمع التكسير نحو بستان زيد وشياطين

الانس وهم من اقتصار على تجريح مما ذكرناه لا يجرد من غير ذلك كتا التانيث وقد يجرد منها عند من
اللبس فقال نخ عذرتها وهو ابو عذرها اذا اضافوا اليها حذفوا التا ونظيره قولهم شعرت به شعرة فاذا
اضافوا قالوا ليت شعري ومنه واقام الصلوة ونظم ذلك بعضهم فقال ثلاثة تحذف تاؤها مضافة
عند جميع النحاة منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلوة او قد يقع ذلك بعدة قال
واخلفوك عد الامر الذي وعدوا اي عدة الامر واشتراط امن اللبس احتراز من نحو تمرة وجمرة
فان حذف التا منهن موقع في الالتباس وقد خرج جماعة على حذف التا عند الاضافة قوله
الى ميسرة بفتح السين وكسر الرا قالوا والاصل الى ميسرته زاعمين ان مفعلا بغير الها مفقود وان
نكرما ومعونا جمع مكرمة ومعونة فان كانت الاضافة اضافة صفة والمراد بها اسم الفاعل
المفعول والصفة المشبهة الى معمولها اي معمول الصفة قبل الاضافة واما فكل اضافة المضاف اليه
فيها معمول للمضاف حال الاضافة على الاصح ومعمولها اما مرفوع او منصوب فلفظية
اللفظ لعود فائدتها من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه او لافادتها خفة التخفيف للفظ
غير جعلها معنى له قاله بعض المحققين وتسمى ايضا غير محضة ومجازية ومنفصلة فكون الاضافة لفظية
على كون الصفة عاملة اما رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالجر ورتها في الظاهر ليس مجردا في
الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فكون الاضافة كلا اضافة والصفة المشبهة ابدا
جارية العمل فاضافتها الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا كما سياتي
انشاء الله تعالى لفظية ابدا وكذا عمل اسمي الفاعل والمفعول في مرفوع هو سببها جائز مطلقا نحو زيد
بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه فاضافتهما الى ذلك السببي نحو زيد ضامر البطن ومسود الوجه ومؤدب
الخدام لفظية ابدا وكذا عملهما في الفاعل في غير سببها كمررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب
على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة دار فاعله
فيبقى بلا مرفوع في الظاهر وذلك لا يجوز لقوة شبهها بالفعل واما عمل اسم الفاعل في المفعول به واسم
المفعول في المعمول الذي لم يسم فاعله في المفعول المنصوب في باب اعطي او علم في غير المفعول
من المفعولات الاجنبية فيحتاج الى شرط وهو الاعتماد وكونه بمعنى الحال والاستقبال كما سياتي
فلذا اضيفا والحالة هذه لذلك المعمول كزيد ضارب عمرو الان او غدا وزيد مضروب العبد او معطى
الدراهم فاضافتها لفظية لكن لا يضافان من مطلوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما له
ومثلهما في ذلك ابنية المبالغة في المختص قرره الرضي عليه من الله الرضا ولا تفيد الاضافة
اللفظية الا تخفيفا لفظيا فقط وذلك بحذف التنوين او نوني المثنى والجمع على قدح وهو

غير اسمي الفاعل

لفظية
اضافت

في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين
او التنوين نحو ضارب زيد ومعطي درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربو بكر ومعطو دراهم
واما في المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المتضايفين معا نحو زيد قائم
الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كالقائم الغلام والمؤدب
الخدام والحسن الوجه وافاد المص بحصر مفاد اللفظية في التخفيف انها لا تفيد غيره وظاهر كلام
بعضهم انها انما تفيد في الحسن الوجه رفع القبح لا التخفيف وذلك ان في رفع الوجه خلو الصفة
لفظا من ضمير يعود على الموصوف لانها اذا رفعت الوجه لم ترفع ضميره او ما بس ضميره واذ
لا يتعدد وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة بالموصوف وفي نصبه على التشبيه قبح اجراء الوصف القاصر
مجرى المتعدي وفي الجر مخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع لحصول الربط
بالضمير المضاف اليه ونحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على
التمييز كذا قرره ابن هشام في كتبه وقال في المغني وفي التحفة لابن مالك زيد على
ما يجب في قوله الا تخفيفا فقال بل تفيد التخصيص ايضا لان ضارب زيد اخص من ضارب فقط
وهو سهو فان ضارب اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول
قبل ان تاتي الاضافة انتهى وقد سبقه الى هذا الرضي رحمه الله والا تكن الاضافة
اضافة صفة الى معمولها فمعنوية نسبة الى معنى اللفظ الذي هو المضاف لعود اثرها اليه
التعريف او التخصيص او لافادتها معنى لم يكن له قبل الاضافة مما ذكر كذا قرره بعض المحققين
بعضهم ولا يخفى انه اولى من قول كثير لانها افادت امرا معنويا وهو التعريف والتخصيص
وتسمى محضة ومتصلة لانها خالصة من شائبة الانفصال ويصدق كون الاضافة غير اضافة صفة
الى معمولها على صور احدها ان ليس المضاف صفة ولا المضاف اليها معمولا للمضاف
قبل الاضافة كغلام زيد ونحوه فما اضافته على معنى الحرف كما سياتي ومنه اضافة المسمى
الى الاسم نحو سعيد كرز وشهر ربيع الاول وذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح
وذات يوم وهذا النوع قال الرضي متفق على جواز اضافته ويجب فيه التاويل بالمسمى
الى مسمى كرز وكذا الباقي واضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع وصلوة الاولى وجانب الغربي
وبقلة الحمقا ان قلنا ان الحمقا صفة للبقلة لانها تنبت في مجاري السيل ورايت في بعض الكتب
ثم وقفت على ذلك في بعض كتب الحديث انها انما اضيفت الى الحمقا لان سيدتنا فاطمة الزهرا

كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك وقد يكون في المضاف اليه وحده حرره

كان تستطيبها فسمتها بنو امية ام البقلة الحمقا وعكسه وهو اضافة الصفة للاسم نحو سحق عمامة وجرد قطيفة واخلاق
ثياب اذ الاصل سجد جامع وقطيفة تجرد وكذا الباقي وهذان القسمان اختلف في جواز الاضافة
فيهما فجوزها الكوفيون حيث اختلف اللفظان مستندين الى ما سمع من ذلك مما ذكرناه من غيرنا
ومنعها البصريون واولوا ما ورد منها لان الصفة هي الموصوف ولا يضاف الشيء الى نفسه ثم ان
الاكثرون منهم في تاويل الاول منها هو على حذف موصوف اي مسجد المكان الجامع وصلوة
الاولى وفي الثاني كجرد قطيفة وشيء سحق من جنس عمامة ولا ينقاس ذلك بل هو مقصور على السماع
واضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه كربة الحجلات اي صاحب الحجلات اضافة المؤكد نحو الكاف
الى المؤكد بكسرها كحينئذ ويومئذ قال الشاعر يا تعلق الخواعينها الحلداية يسرجكا منها سنام وغاربه التي ما يقصر
الجلد من فوقك تحوت جلد البعر عنه واخته اذا اسيحه كانه قال جلد الحلبة فاضاف المؤكد قال الفراء فاضاف الحبا
الى الجلد لان العرب تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان نحو حق اليقين وحب الحصيد وحبل الوريد
اكثر البصريين ان هذا في غاية الندرة فلا يقاس عليه ولا يتعدى به مورد السماع واضافة الملغى الى المعتبر كقول لبيد
الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومنه قولهم هذا حي زيد وسمع الاخفش اعرابيا يقول في ابيات قالها
شاعر يسمى رباح فالهن حي رباح واضافة المعتبر الى الملغى الذي لا يعتد به الا قالا عند اداه الحرف الى ابدانها
الحطيئة ولو قعت على لها قبلها لزادت عليها حتمل وثمنه قول الاخر واقام بعد اذ العراق وشوقه الى اهل
دمشق الشام شوق مبرح الصورة الثانية المضاف فيها صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها وذلك كاسم
التفضيل نحو افضل اليوم على الاصح والوصف الذي لم يرد به الحال والاستقبال كخالق
السموات ومصارع مصر لانه لا يعمل فالمضاف اليه في ذلك ليس معمولا فالاضافة معنوية
الصورة الثالثة ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة لكن ليس المضاف صفة
وذلك كالمصدر المضاف لمرفوعه او منصوبه كضرب الامير واكل الخبز على الاصح
المشهور تقسيم الاضافة الى هذين القسمين اعني اللفظية وتسمى غير محضة والمعنوية وهو
المحضة كما تقرر واثبت ابن المالك في التسهيل قسما ثالثا سماه شبيها بالمحضة وواسطة
اضافة الاسم الى الاسم والاسم الى الصفة وعكسه والموصوف الى القائم مقام وصفه
والمؤكد الى المؤكد والملغى الى المعتبر وعكسه وقد مر انفا ان الاضافة في ذلك كله
في المحضة وذهب قوم الى انها غير محضة لانها في تقدير الانفصال من حيث ان المعنى
لا يصح الا بتكلف خروجه عن الظاهر وابن مالك جعلها واسطة بينهما لان لها اعتبارين احدهما
من جهة الانفصال المذكور والثاني من جهة الاتصال من حيث انه لا ضمير فاصل بين المضاف

والمضاف اليه

والمضاف اليه كما كان في نحو ضارب زيد قال ابو حيان ولا اعلم له سلفا في ذلك وتفيد
الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف مع المضاف اليه المعرفة كغلام زيد وعبدها وضارب
زيد امس وزيد افضل الناس وتفيد تخصيصا للمضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه
كما تميز في زيد له في المغني وقال البدر الدماميني في شرحه فيه نظر فان مقتضاه انه لو لم يلحق
التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك
العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له
مخصص انتهى وبهذا يدفع كلام ابي حيان حيث قال تقسيم النحويين الاضافة الى التخصيص والتعريف
ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص وهو قسم منه لا قسيم له والاضافة انما تفيد التخصيص
لكن اقوى مراتبه التعريف فان اضيف الى معرفة اكتسى التخصيص التام انتهى تنبيهات الاول
استفيد من كلام المصنف هنا شيئان احدهما ان الاضافة المعنوية لا تجامع التعريف بل شرطها تجرد
المضاف منه غالبا لان الاهم من الاضافة للمعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل
بل متى اريد اضافة المعرف فان كان بال حذفت منه او بالعلمية نكر بان يجعل واحدا من جملة
فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم الا حذفت ال من الاول وقدر الشياع في الثاني ولذلك
امتنعت اضافة المضمرات والمبهمات لتعذر تقدير تنكيرها الثاني ان المقصود لذاته هو المضاف
في قولك جاء غلام زيد التعريف له لا للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به
التعريف او التخصيص ولم يؤت به لذاته وقد يكون الامر بالعكس نحو كل فتى يتقي فائز فالمقصود
ذلك للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ذكره في المغني التنبيه الثالث يستثنى من افادة
الاضافة التعريف للمضاف مع المعرفة مضافان فانهما يختصان ولا يتعرفان احدهما
كغير ومثل وحسب اذا اريد بها مطلق المغايرة والمماثلة والكفاية كمررت برجل غيرك او مثلك او
حسبك من رجل ولذلك صح وصف النكرة بها واختلف في سبب ذلك فقيل عدم قبول التعريف
فقيل لشدة الابهام وهو رأي ابن السراج والسيرافي وارتضاه الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى
ان السبب في ذلك ان الاضافة اضافة تخفيف فينوى فيه التنوين لا اضافة تعريف كما هو في
اسم الفاعل لانهم التزموا التخفيف في ذلك ولم يلتزموه في اسم الفاعل اما اذا اريد المماثلة والمغايرة

في شيء مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة ونحوهما
فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني وكذا غيرك قال ابن مالك في
شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك في
غير اذا وقعت بين ضدين نحو فيكن المغلوب غير الغالب والمسلوب غير السالب واجاز بعضهم
منهم السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس ذلك بلازم
نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فقد نعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى واجاب الرضي عن
هذا بانه على البدل لا الصفة وكغير ومثل وحسب كل ما كان في معناه من شبهك ونظيرك وسواك
ونحوك وضربك وتربك وندك وحسبك وناهيك وشرعك وبجلك وقدك قال في الارتشاف وقدك ... فعل اذكر
النوع الثاني ما كان واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها
جهده وطاقته ونحو لا ابا له لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة ولا لا تعمل في
المعرفة فان قلت في نحو لا ابا له ثلثة مذاهب احدها ان ابا مضاف الى ما بعد اللام والجر محذوف واللام
زائدة بين المتضايفين تحسينا للفظ ورفعا لوقوع اسم لا معرفة في الظاهر والدليل على زيادتها
انها قد جاءت في قوله ع ابا الموت الذي لا بد اني ع ملاق لا اباك تخوفيني ع وهذا مذهب سيبويه
والجمهور الثاني ان اللام غير زائدة وانها وما بعدها صفة لما قبلها فتتعلق بكون محذوف وانهم
نزلوا الموصوف منزلة المضاف لطوله بصفته ومشاركته للمضاف في اصل معناه اذ معنى ابوك
واب لك واحد وهذا مذهب هشام وابن كيسان وابن الحاجب وابن مالك الثالث انه اسم مفرد
وجاء على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل واللام وما بعدها الخبر وهو مذهب الفارسي وابن
يسعون وابن الطراوة قال في الهمع وهو المختار عندي لسلامته مما في القولين الآخرين من تاويل
وزيادة وحذف وكلها خلاف الاصل قال ابن هشام ويشكل على الاول قولهم لا ابا لي ولا يجوز
ان تعرب الاسماء الستة بالحرف اذا كانت مضافة للياء وعلى الثاني ان الاسماء الستة
بالحرف لا تعرب بالحروف الا اذا كانت مضافة وانهم يقولون لا غلامي [illegible]
ويجاب عنهما بان شبه الشيء جار مجراه وعلى القولين فيحتاج الى تقدير الخبر قال [illegible]
امران احدهما ان الذي يقول جاءني اباك بعض العرب والذي يقول لا اباك [illegible]
العرب والثاني قولهم لا غلامي له بحذف النون انتهى الثالث ما اضافته لمجرد التعريف
في تاويل المصدر المضاف الى فاعله او التخصيص لان اجل كرات اضافتها لان لصاحب البسيط

ابا حيان

لابي حيان للثاني واستظهر المرادي الاول والمضاف اليه فيهما لا في الاضافة
المعنوية ان كان جنسا للمضاف اي صادقا عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال بمعناه الفاضل الهندي
في حواشيه الى جنبه فهي اي الاضافة المعنوية بمعنى من البيانية كخاتم فضة فان الخاتم
قد يكون خاتما وقد لا يكون وكذا الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون اي كان المضاف اليه ظرفا
للمضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان فبمعنى في الظرفية فظرف الزمان نحو مكر الليل وتربص
اربعة اشهر وظرف المكان حقيقيا نحو قتيل كربلاء وشهيد الدار ومجازيا نحو الد الخصام وهذه الاضافة
التي بمعنى في اثبتها المصنف رة تبعا لابن الحاجب وابن مالك قال ابن مالك وقد اغفلها اكثر النحويين
وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح ولا يصح تقدير غير في في شواهدها الا بتكلف قال ابو حيان لا اعلم
احدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وما استدل به متاول انتهى وما قاله اولا مردود فقد قال بها عبد
القاهر والزمخشري حكاه عنهما ابن اياز وصرح بها ابن الحاجب في كافيته ولم يذكر المصنف فيهما وذكرها ابن
الحاجب وابن مالك وعلله بعضهم بانه لم يكثر اضافة الشيء الى الظرف قال بعض المحققين وفيه
بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقي اما لو اريد مدخول في فلا اذ اضافة الالوان الى
محالها اكثر من ان تحصى فبياض زيد بمعنى بياض في زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول في
اذ نظر الكتاب ينبغي ان يكون بمعنى النظر في الكتاب والفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم كما قال
بعضهم وقد يجاب بحمل القلة على الاضافة فان تقدير الاضافة في قليل بالنسبة الى تقدير اللام
ومن كما صرح به ابن مالك وغيره او كان المضاف اليه غيرهما اي غير جنس المضاف وظرفه
بان كان مباينا للمضاف او اخص منه مطلقا فبمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وشجر الاراك وعلم
الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا
وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه
لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد
فالاضافة ممتنعة تنبيهان الاول كون الاضافة في نحو يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى
اللام هو ما صرح به ائمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر ما دعاهم اليه والانسب بل المتعين ان الاضافة
في ذلك بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف قال بعضهم ويمكن ان يقال ان الحامل لهم على ذلك
انهم اشترطوا في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنس المضاف فيجاز ان يحمل على ما هاهنا
ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والاراك جنسا لما اضيف اليه ولا يحمل عليه اذ لا يقال اليوم الاحد

والعلم الفقه والشجر الاراك واناتيق الاحد يوم والفقه علم والاراك شجر انتهى الثاني لم يبين المقدر
تقدير الحرف في الاضافة اللفظية مع اقتضاء جره للمضاف اليه التقدير فيها ايضا والمشهور ان التقدير
انما هو في الاضافة المعنوية خاصة وذهب بعضهم الى ان الاضافة اللفظية بتقدير بمعنى اللام نحو الظهور
نحو فعال لما يريد مصدق قال معهم ورد لعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة ونقل الشاطبي القول
بالتقدير فيها عن ابن جني وعن الشلوبين وانه لابد منه وان ظاهر كلام النحاة متناول وقد يكتسب
المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس اي يكتسب المضاف
المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وليس ذلك في الصورتين مطلقا بل بشرط الاستغناء
عنه اي عن المضاف عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فالاول كقوله
الا عشي وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم
فانث اشرقت مع انه مسند الى مذكر وهو صدر لانه اكتسب التانيث من القناة وقيل هذا البيت
كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم انى
عنك غير مفحم الجب البئر التي لم تطو واسباب السماء ابوابها والسلم المرقاة قيل معنى سلما
لانه يسلك الى المرتقى اليه وتهره تكرهه وتبغضه وافحمت فلانا اذا لم يطق ان يجيب يقول
لو كنت مثلا في جب بعيد القعر او صعدت الى السماء لم تخلص مني واستصعد كان من الجب
واستنزلك من السماء بالقول الذي يستدرجك حتى تكرهه وتعلم اني لست منحما عن جوابك
ولا عاجزا عن وصولي الى الغرض منك قال الجاربردي والواو من قوله ورقيت بمعنى او لانه على
قوله تعم فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء وتشرق بريقه
به كما يقال غصصت باللقمة واذعته افشيته واظهرته للناس يخاطب رجلا هذيا لا يكتم ما يسمعه والمعنى
تشرق بالقول الذي افشيته واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم ولا تشربه فاستعمال الشرق
في صدر القناة استعارة من جمود الدم عليه بحيث يكون بين الظهور ويصير بمنزلة غصة
الدماميني في التحفة هذا البيت اشار ابن حزم الظاهري في قوله تجنب صديقا
مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم فان صديق السوء يزري وشاهدي
شرقت صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو
عن الرجل المتزيد الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في الخط قال في المغني وغيره وظاهر ما ذكره
ان يكون المراد بعمرو وعند كرية كالمتجر من الرضاء بالتار انتهى ومثل البيت للمستشهد به قول
الآخر طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وقوله وماحب الديار
شغفن

شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا قال ابن هشام في المغني ويحتمل ان يكون من ذلك
فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها الى من الشفا ويحتمل ان الضمير للنار وان
الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف انتهى وعبارة المصنف شاملة
لما كان فيه المؤنث ظاهرا او مضمرا وزعم الفراء انه لا يجوز مع المضمر فلا يجوز الاصابع قطعت بعضها
القناة اشرقت صدرها وان العرب سمعت من استجازة ذكره في الارتشاف واجازه بعضهم
مستشهدا بقوله تنيت الجمع امتشطي بنورها فمن اضاءت احرقته ضياؤها والثاني
قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر
مكسوف والقياس مكسوفة لانه خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى
العقل قال ابن هشام ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده لعل
الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم
يرد قرب النسب قصدا للفرق انتهى واشترط جواز الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه في
الصورتين لانه لم يجز ذلك لم يكتسب المضاف الحكم المذكور في المسئلتين ومن ثم امتنع قامت
غلام هند وجاءت امة زيد اذ لا يقال قامت هند وانت تريد غلامها ولا جاء زيد وانت تريد امته
وزاد ابن مالك في التسهيل شرطا آخر لم يذكره المصنف وهو كون المضاف بعضا من المضاف اليه كالاول
المثل او كبعضه نحو اجتمعت اهل اليمامة قال البدر الدماميني في شرحه فان قلت ما الذي استفيد
من هذا القيد بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فان هذا مستلزم لكون
المضاف بعضا او كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول اعجبني يوم عروبة وان
صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة فقد
ظهرت فائدة الاتيان بهذا القيد انتهى وعروبة اسم ليوم الجمعة وزاد الفارسي قسما آخر يجوز فيه التانيث
وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كلا كقوله عشرة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم
ومنه يوم تجد كل نفس ما عملت ووفيت كل نفس قال المرادي في شرح التسهيل والافصح في هذا القسم التانيث
بخلاف ما سبق انتهى واشار المص رحمه الله بعد التقليل الى ان ذلك وان جاز وصح لكن الاكثر
والافصح التذكير في الصورة الاولى والتانيث في الصورة الثانية تكميل وقد يكتسب المضاف
من المضاف اليه امرا غير ذلك كالصدارة وجواب الصدر اذا اضيف لمصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا في
نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم السفر والمفعول في نحو غلام ايهم اكرمت ومن ومجرور في
نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد والى هذا اشار الشيخ ابن الدين

العود في المحل لقوله عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا
واياك عن ترضى بصحبة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع اليوم ثم خفض مزمل
يبين قولي مغريا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرء القيس كان ابانا في
عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك لان مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض
المخفوض الثاني المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه
ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام الثالث الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله
انا ابو المنهال بعض الاحيان الرابع البناء قال ابن هشام في المغني وذلك في ثلثة ابواب
احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون واستدل له بقوله تعالى ومنهم دون ذلك
انه لحق مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وهو صفة لحق وقراءة بعض السلف او يصيبكم مثل ما اصاب
وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر وقول الآخر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في
ذات اوقال وقيل غير فاعل ليمنع وقد جاء مفتوحا وقد يؤول جميع ذلك وزعم ابن مالك ان ذلك
لا يكون في مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول الشاعر
والشر عند انه مثلان وتاول الآية واما بيت الفرزدق ففيه اجوبة مشهورة ولا ياتي ذلك
في غير لان قولهم غيران واغيار ليس بعرف ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن الثاني ان يكون
المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ يومئذ بجر
بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني كقوله على حين عاتبت
المشيب على الصبى وقلت الما اصح والشيب وازع وقوله اجتذب منهن قلبي تحلما على حين
كل حليم رويا الفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان
المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء
قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالفتح بناء وقراءة غيره يوم لا تملك نفس
اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال آخر
الم تعلمي كريم على حين الكرام قليل ولي لا اخزي اذا قيل مملق سخي واخرى
بخيل ممرورا بالفتح قال البدر الدماميني في شرح التسهيل قال ابن هشام سالني سائل من ابناء
الصباغ نشدته الم تعلمي البيتين ولم يزد على ذلك فتنبه انتهى وقال في شرح المغني بعد
حكاية ذلك وجه صلاحية هذا الجواب انه اشتمل على بناء حين المضاف الى الجملة في قوله على
حين الكرام قليل فاشار به الى البيت المشار اليه في هذا الحكم حيث قيل هذا حين اسلو فبني

المضاف الى الجملة

المضاف الى الجملة ولا يخفى ان هذا البيت المشار اليه بانشاد ذينك البيتين صريح في ذكر فعل الصبا
اذ قال فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر فظهر المقصود ولله الحمد الثاني مما يرد مجرورا لا غير
المجرور بالحرف وهو ما لي اسم نسب اليه شيء دخل نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول
نحو ضرب زيد عمرا وغير ذلك مما ليس من المعرف كما مر وخرج بقوله بواسطة حرف جر
ملفوظ واعلم انه ليس في كلامه ما يقتضي ان الفعل يضاف حيث يكون حرف الجر ملفوظا
بزيد فلا ينبغي حمله على ذلك وان كان محتملا له اذ الحق ان المضاف لا يكون الا اسما كما صرح
به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد فمررت من حيث ان زيدا مفعوله ليس مؤولا بالاسم
ومن حيث هو مضاف الى زيد او الى بعبر وبر مضاف فالمضاف هو المجرور لا الفعل الاصطلاحي
والذي دعا شراح كلام ابن الحاجب في الكافية الى حمل عبارته على ان المضاف يكون فعلا
تعريفه لحروف الجر بانها ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه وهو صريح في ذلك والمشهور
من حروف الجر انها عشرون حرفا باسقاط عدا وخلا وحاشا ولعل ومتى وكي كما تقدم عطفا
ودعوى كون الثلاثة الاول غير مشهورة غير مسلمة فانها ليست في الاشتهار دون مذ
وان نصبت افا لا لكن الجر بها ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وسياتي الكلام عليها
في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى واما الثلاثة الاخيرة فشاذة اما لعل فلا يجر بها الا عقيل قال
لعل الله فضلكم علينا بجر لفظ الجلالة ولهم في لامها الاولى الاثبات والحذف وفي الثانية الفتح
والكسر واما متى فلا يجر بها الا هذيل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم اخرجها
كمه وقال ابو ذويب الهذلي يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر
لهن نئيج واما كي فعدها من حروف الجر مذهب البصريين قالوا ولا يجر بها الا ما الاستفهامية
كقولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه وما وان المصدريتان مع صلتهما كقوله اذا انت
لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع ونحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها
واما الكوفيون فعندهم انها ناصبة دائما واختاره المص كما سياتي بيانه في حديقة الافعال
سميت هذه الحروف حروف الجر قال ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل
لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها
تضيف الفعل الى الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم
اي توصله اليه وتربطه به وفي قولك جلست في الدار دلت في على ان الدار وعاء للجلوس

لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات كذا في همع الهوامع وغيره الاربعة عشر المشهورة
من حروف الجر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من وقد نقل عن زعم
الكسائي والفراء انها الاصل وخففت لكثرة الاستعمال وقال ابن مالك انه لغة بعض العرب
وقال ابو حيان ضرورة وقدمها لانها ام حروف الجر كما قاله الحريري وغيره وقال ابن الدهان في
الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا المعنى اختصت بالدخول على غير متمكن ولها ستة عشر معنى
احدها ابتداء الغاية وليس المراد بالغاية هنا نهاية المسافة وكذا في قولهم الى لانتهاء الغاية اذ لا
معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية وانما المراد بالغاية جميع المسافة قاله الرضي ويلزم على هذا ان
يكون استعمال من في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقية والتنزيلية وقال
آخر كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها هنا الفعل لانه غرض الفاعل
ومقصوده لغة ويلزم عليه ان تخص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يخ…
يخفى على القدر من اول النهار الى آخره فالاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لابتداء له نهاية
ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية قاله عصام الدين ثم الابتداء يكون في المكان
باتفاق نحو من المسجد الحرام وفي الزمان خلافا لاكثر البصريين نحو من اول يوم وفي الحدث نحو
من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة وتارة تعتضد في غيرهما نحو من محمد رسول الله انه من سليمن
وعلامتها صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها قبالتها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ
التجئ اليه الثاني التبعيض وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو اخذت من الدراهم اي البعض
والمفعول الصريح في هذا المثال محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا فان اعتبرت المفعول
جاز في المجرور وجهان ان يكون متعلقا بالفعل وان يكون متعلقا بمحذوف صفة للمفعول ان اعتبر
مؤخرا تعين تعلق الجار بالفعل الثالث بيان الجنس اي اظهار المقصود منه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
وعلامتها ان يحسن جعل الذي في مكانها مع ايراد مقتضيات … لا يقال لا يصح ذلك في
نحو قد كان من مطر اي شيء مع ان من بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد
مطر صلة لانا نقول المراد جعل الذي في مكانها مع ايراد مقتضيات الموصول الرابع البدل نحو ارضيتم
بالحيوة الدنيا من الآخرة لجعلنا منكم ملائكة ولا ينفع ذا الجد منك الجد وانكره قوم فقالوا التقدير ارضيتم
بالحيوة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ومن للابتداء وكذا الباقي الخامس التنصيص
على العموم او توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاول نحو ما جاءني من احد ولها ثلاثة شروط ان

نفي او نهي او استفهام وان يكون مجرورها نكرة وان يكون اما فاعلا
نحو ما يأتيهم من ذكر او مفعولا نحو هل تحس منهم من احد او مبتدا نحو هل من خالق غير الله قال ابن هشام
في الاول ضح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش
والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك في التسهيل السادس التعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا
السابع الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض الثامن الفصل بالمهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين
نحو يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان الفصل
مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في
الآيتين للابتداء او بمعنى عن التاسع انتهاء الغاية وهو قول الكوفيين واختاره ابن مالك واستدل
له بقوله قربت منه وهو بمعنى تقربت اليه العاشر مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله
يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا الحادي عشر مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس قال ابن هشام
والظاهر انها للابتداء ويعقبه الدماميني بانه ان اريد كون الطرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء كما قاله يونس
وليس الظاهر كونها حينئذ للابتداء وان اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر فمن لابتداء الغاية لا
بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل فتامله انتهى الثاني عشر موافقة عند
نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة والصحيح انها في ذلك للبدل
الثالث عشر مرادفة ربما اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان
من الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون
كذا قال ابن هشام والظاهر ان من فيها ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من …
والحذف مثل خلق الانسان من عجل انتهى قال الشمني هذا ليس بظاهر في قول سيبويه … لا يخفى
الرابع عشر الاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اي منعناه منهم بالنصر الخامس عشر
التجريد نحو لي من فلان صديق حميم قيل والظاهر ان من التجريدية ابتدائية او ظرفية السادس عشر الغاية
نحو قوله عم انت مني بمنزلة هرون من موسى قيل والظاهر ان من في الحديث للابتداء اذ التقدير
قربك مني بمنزلة قرب هرون من موسى وحذف المضاف لظهور المعنى والى ولها ثمانية معان احدها
انتهاء الغاية المكانية او الزمانية نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو
من ماية الى الف الثاني المعية كمع وذلك اذا ضممت شيئا الى آخر في الحكم به او عليه او التعلق
من انصاري الى الله ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي والتحقيق انها لانتهاء

لے مضافة الى المرافق ولے اموالكم وقال غيره وورد من ذلك بوقول علے تضمين العامل وانتها الى على اصلها والمعنى في الاية الاولى من يضيف نصرته الى نصرة الله او من ينصرني ذاهبا الى الله الثالث التبيين وهي المتعلقة في تعجب او تفضيل بحب او بغض مبينة لفاعلية مصحوبها نحو ما احب زيدا الي وقوله تعالى رب السجن احب الي واثبات هذا المعنى لالي مخصوص بابن مالك الرابع مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية بلے منتهية اليك الخامس الظرفية كفي ذكره جماعة في قوله ولا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اي في الناس وتاوله بعضهم على تعلق الى بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور هو على تضمين معنى مبغض قال ولو صح مجي الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة السادس الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الى ابن احمرا اي مني السابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره انتهى الي من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي زائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوي اليهم بفتح الواو اي تهواهم وخرجه غيره على تضمين تهوي معنى تميل و

عن ولها عشرة معان احدها المجاوزة وهو الاكثر فيها ولم يذكر البصريون غيره والمراد بالمجاوزة بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المعدى بها نحو سرت عن البلد اي بعدت عنها الثاني البدل نحو لا تجزي نفس عن نفس وفي الحديث صومي عن امك اي بدل نفس وبدل امك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه اي عليها الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اي لاجله الخامس مرادفة بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة السادس مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر السابع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى الفارسي رميت على القوس و على والقول بحرفيتها هو مذهب البصريين والكوفيين وزعم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وابن الحاج بن معروف والاستاذ ابو علي في احد قوليه انها اسم دائما ولا يكون حرفا ونسبوه لسيبويه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء اما حسا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او معنى نحو فضلنا بعضهم على بعض ولهم علي ذنب ثم انه قد يكون على مجرورها كالامثلة وهو الغالب وقد يكون على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى قال الزمخشري معنى الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب منها بحث نفيس اثرت ايراده لما فيه من الفوائد وهو منقول من كتاب مطلع السعدين ومجمع البحرين

وهو تاريخ

وهو تاريخ الفه عبد الرزاق بن اسحق السمرقندي وكان في حدود سبع وثمانين وثمانمائة وسبب ايراده له انه ذكر ان الامير شريف الدين علي الجرجاني ورد الى سمرقند في سنة تسعين وسبعمائة فاكرمه الامير تيمور غاية الاكرام ثم ان السيد ذكر في بعض مجالس درسه كلام الكشاف على قوله تعالى على هدى ونقل كلام العلامة التفتازاني عليه وابطله ولم يكن احد يجترئ على الاعتراض فشاع ذلك الى ان بلغ الامير تيمور فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة واشترط السيد ان لا يتكلم احد من تلامذة العلامة في اثناء البحث فلما كان ارشد تلامذته مولانا جلال الدين يوسف الاودي وتكلم في اثناء البحث وكان ارشد تلامذة العلامة حتى انه كان قد اذن له في ان يصلح بعض الخلل في تصانيفه فغضب الامير تيمور من تكلمه حيث كان الشرط على خلاف ذلك فامر باخراجه ثم ان المورخ المذكور ذكر ان لاخيه مولانا جلال الدين عبد الغفار كلاما في هذا البحث ثم قال اريد ايراد كلام الجميع باللغة العربية فاذكر كلام كل منهم على هذه الصورة قال صاحب الكشاف في قوله تعالى على هدى مثل لتمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه قال المحقق التفتازاني يعني هذه الاستعارة تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا في متعلق الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور واعترض عليه المحقق الجرجاني بان كون الشيء استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء مشبها به لانه متعلق معنى مفرد فلا يجتمعان واجاب التفتازاني بان مبنى التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى كذلك وهذا انما يوجب اعتبار التعدد في المأخذ لا فيه نفسه ولا في كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجاني هذا الجواب في كتبه بان تلك الصورة المنتزعة امور لا شيء مفرد كل منتزع من كل من الطرفين مركبا بالضرورة ومعنى الاستعلاء مما صبها من كل واحد من تلك الامور لبعض منها فيكون كل من الطرفين مركبا بالضرورة ومعنى الاستعلاء فلا يكون مشبها به وقال استاذي وانا اقول ويمكن الجواب عنه بان معنى انتزاعها من تلك الامور ان يكون منتزعة من مجموع تلك الامور وتقارنها وتضامها كالاستعلاء فانه هيئة حاصلة من تقارن الراكب والمركوب على الكيفية المخصوصة فيكون واحدا منتزعا من عدة امور ولهذا صح ان يستعار للعنقود وللثريا مثل ان يقول لاح في الصبح عنقود وملاحية في السماء وقد استعار والنطاق والحمائل للكواكب التي حول الجوزاء وظاهر ان ليس في هذه الاستعارات الا تشبيه الهيئة بالهيئة الثاني المصاحبة كمع نحو واتى المال على حبه مع حبه الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي عني لغة بني كعب بن ربيعة حكى ذلك المبرد في الكامل قاله ابن هشام في شرح اللمحة وقال في المغني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وعن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط

صح

قال ابن جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين
انه لا يعرف له محصل لانه ان لم تجعل على بمعنى عن فكيف يصح المعنى وان جعلت بمعنى عن لم يكن من حمل الشيء
محمولا على ضده لان ضده لا يطلب حقيقة عن نعم لو قيل رضيت ما قيل لم تسخط لكان له وجه انتهى وقال
ابو عبيدة انما ساغ ذلك لان معناه اقبلت علي الرابع الظرفية نحو على حين غفلة اي في حين
الخامس التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي
اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس
السابع مرادفة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقرأ ابي بان لا اقول وقالوا اركب على اسم الله
الثامن الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله
فوالله لا انسى قتيلا رزئته بجانب قوسى ما حييت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما توكل
بالادنى وان جل ما يمضي اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله بكل تداوينا
فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود ابطل بعلى الاولى
عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيها شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد
وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به الا انها اوصلت معناه الى ما بعدها على جهة الاخراج
على وجه الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدأ محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره
ابن الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها
قاله ابن هشام التاسع ان تكون زائدة للتعويض او غيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم
يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن جني وقيل
المراد ان لم يجد شيئا ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتكل والثاني كقوله ابى الله الا ان سرحة
مالك على كل افنان العضاه تروق لان راق متعد بنفسه قال ابن هشام وفيه نظر لان راقه بمعنى اعجبه
ولا معنى له ههنا وانما المعنى تعلو وترتفع انتهى وفي القاموس الروق مصدر راق عليه زاد
عليه فضلا فلا حاجة الى التضمين وفي ولها عشرة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية
وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع
سنين او مجازا اما ان يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف معنى
والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في رحمته او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
الثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها الثالث
نحو حق عليهم القول في امم الرابع الاستعلاء نحو لاصلبنكم في جذوع النخل وان ت

بمعناها

معناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف فهي من باب الاستعارة التبعية الخامس
مرادفة الباء كقوله ويركبن يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى السادس
مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم السابع مرادفة من نحو ويوم نبعث في كل امة شهيدا
منهم بدليل الاية الاخرى الثامن مرادفة عن نحو وهو في الاخرة اعمى اي عنها وعن محاسنها التاسع
المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة
الا قليل العاشر التوكيد وهي الزائدة نحو اركبوا فيها اي اركبوها والباء وحركتها الكسر
وقد تفتح مع الظاهر فيقال بزيد حكاه ابو الفتح عن بعضهم قاله ابو حيان ولها اربعة عشر معنى احدها
الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال في شرح اللب وهو تعلق
احد المعنيين بالاخر حقيقيا نحو امسكت بالحبل ومجازيا نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان
يقرب منه الثاني التعدية وهي تغيير معنى الفعل وجعله متضمنا لمعنى التصيير كالهمزة في
والتضعيف وهذا المعنى مما انفردت به عن ساير حروف الجر وتطلق التعدية على معنى اخر
وهو ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر وهي بهذا المعنى متحققة في جميع موارد
حروف الجر وذهب ذلك على بعض من عاصرنا ففسر التعدية في هذا المقام بهذا المعنى الثاني
وهو وهم منه قال ابن هشام وتسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا
واكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله
بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا مردود بالاية
ومن ورودها مع المتعدي دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض
الناس بعضا وصك الحجر الحجر انتهى الثالث الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة
نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأتى على الوجه
الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد
الاسد اي بسبب لقائي اياه الخامس المصاحبة وهي التي يصح في موضعها مع او
يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد دخلوا بالكفر اي معه او كافرين قال ابن هشام في المغني
اختلف في الباء من قوله فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي سبحه
حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى
الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة

تعطيل كثير من الصفات انتهى قال شيخ شيوخنا الخوجه رحمه الله في اللآلي الدرية بعد نقله ذلك
لا يخفى عليك ان المعتزلة ومن وافقهم لم ينفوا الصفات راسا حتى يلزم التعطيل بل نفوا زيادتها
فقالوا سمعه غير ذاته وقدرته عين ذاته وكذلك البواقي وهذا لا يستلزم ذلك بل هو ادل على التنزيه لان
القول بالزيادة يؤدي الى محذورات تقتضي عكس ما ارادوا من التنزيه كما هو مقرر في علم الكلام
فليراجع ثمة انتهى السادس الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر السابع البدل ان يحل
محلها بدل كقول الحماسي ؛ فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا ؛ اي بدلهم
وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان
نحو كافات الاحسان بضعف واشتريت الفرس بالف التاسع المجاوزة فقيل تختص بالسؤال قال
الهمع وظاهر كلام ابي حيان ان الكوفيين كلهم عليه نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل
لا تختص به بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام
بالشفرة على ان الغمام جعل كالآلة التي تشق بها العاشر الاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار
بدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه الحادي عشر التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي
وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله اي منها قال بعضهم ويمكن ان يكون
الباء سببية اي ان العين في اللطافة بحيث تدعو الناظر اليها ان يشرب منها الثاني عشر
القسم وهي اصل حروفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن و
دخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة
طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسألك مستحلفا بالله الثالث عشر الغاية نحو وقد احسن
بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة وزيادتها
في ستة مواضع كما في المغني احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة
نحو احسن بزيد على قول الجمهور والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا والجزم بزيادتها
هو الاصح كما في الارتشاف وقال الزجاج دخلت الباء لتضمين كفى معنى اكتف
اي فهي للتعدية وقال ابن هشام في المغني وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ وفعل
خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم يكفي بهند
بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج
من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر

القسم

ويشكل

ويشكل عليه اسناد الفعل المعنى الى ضمير المخاطب وهو غير جائز قالوا ومن مجيء كفى مجردا من
الباء قول الشاعر ويخبرني عن غائب المرء هديه كفى الهدي عما غيب المرء مخبرا ولا تزاد الباء في
فاعل كفى التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك
يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال
والضرورة كقوله ؛ مهما لي الليلة مهما ليه ؛ اودى بنعلي وسرباليه ؛ الثاني مما تزاد فيه الباء المفعول
نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة قال ابن هشام وكثرت زيادتها في
مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي
الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء اثما ان
يحدث بكل ما سمع قال المرادي في الجنى وزيادة الباء في المفعول غير مقيسة مع كثرتها لكن
جزم الرضي انها تزاد قياسا في مفعول عرفت وعلمت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست الثالث
المبتدأ وذلك في قولك بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا ومن العرب
انما زيدت فيما اصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط ان يتأخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم
ليس البر بان تولوا بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في
يديه الرابع الخبر قال ابن هشام لم يذكر له زيادة الباء في الخبر ثلاثة اقسام كثير وقليل واقل فالكثير
في ثلاثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بظالم وبعد اولم يروا ان الله نحو اولم يروا
الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر فهو لا يحتاج الا الى مسكه
الاولة الثاني والقليل في ثلاثة مواضع بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي
الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وبعد ظن واخواتها منفية كقوله دعاني اخي والخيل بيني وبينه
فلما دعاني لم يجدني بقعدد وبعد لا التي لنفي الجنس كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن
قارب والاقل في ثلاثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها
فانك مما احدثت بالمجرب والثاني كقوله ولكن اجرا لو فعلت بهين والثالث كقوله
الا هل اخو عيش لذيذ بدائم انتهى وقال في المغني زيادتها في الخبر ضربان غير موجب فينقاس
وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه جزاء سيئة
بمثلها والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر انتهى الخامس الحال المنفي عاملها كقوله
كائن دعيت الى باساء داهمة فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ذكره ابن مالك السادس التوكيد

بالنفس والعين نحو جاءني زيد نفسه او بعينه واللام وهي مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه في
غير لغة خزاعة نحو لكم ولنا وتكسر في لغتهم مطلقا وهذا في غير ياء المتكلم فانها تكسر معها وفي غير
المستغاث المباشر ليا فانها تفتح معه نحو يا لله وبعضهم يفتح الداخلة على الفعل نحو لتزول منه
الجبال قال الرضي ونقل فتحها مع جميع المظهرات ولها عشرون معنى احدها الاستحقاق وهي
الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله الثاني الاختصاص نحو الجل للفرس الثالث الملك نحو له
ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكره عن ذكر المعنيين قبله تقليلا للاشتراك
الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس
التعليل نحو لتحكم بين الناس ومنها اللام الثانية في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهو
فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو او اسم هو حال من المنادى وهي ادعو لعمرو وقولان لم
يطلع ابن عصفور على ثانيهما فنقل الاجماع على الاول السابع موافقة الى نحو بان ربك اوحى
لها الثامن موافقة على نحو ويخرون للاذقان التاسع موافقة في نحو ونضع الموازين القسط
ليوم القيمة العاشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في الدنيا
وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل الحادي عشر موافقة عند كقولهم كتبته لخمس خلون
الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس الثالث عشر موافقة عن نحو وقال الذين
كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك وغيره هي لام
التعليل وقيل غير ذلك الرابع عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه
نحو قلت له واذنت له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانكره البصريون ومن تبعهم وردوها الى التعليل
السببي واقامة السبب وسياتي عليها مزيد كلام في حديقة الافعال الثالث والسادس
عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد
السابع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء ويا للعشب اذا
تعجبوا من كثرتهما وفي غيره كقولهم لله دره فارسا ولله انت الثامن عشر التعدية
نحو ما اضرب زيدا لعمرو وقال في التصريح لان اضرب متعد في الاصل ولكن لما
بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية

وانما

وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ
من متعد هل يبقى على تعديته اولا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني
التاسع عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع فمنها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله
وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد ومنها المسماة المقحمة وهي المعترضة بين
المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل
الجر باللام بعدها او بالمضاف قولان ارجحهما الثاني لان من شان المضاف ان يجر
ومنها اللام المسماة لام التقوية وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف اما بتاخره نحو ان كنتم للرؤيا
تعبرون او بكونه فرعا للفعل نحو فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب
وقد اجتمع التاخير والفرعية في نحو وكنا لحكمهم شاهدين ومنها لام المستغاث عند المبرد وابن
ابن خروف وسياتي الكلام عليها العشرون التبيين وهي على ثلاثة اقسام كما في المغني
احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهي تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل
مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو
مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس قال ابن هشام في شرح الجمل لم اعلم احدا
من اصحابنا شرح هذا وبين العلة فيه التي لاجلها خصت اللام بالفاعل والى بالمفعول
وعندي في ذلك ان اللام انما كانت في باب الاستخبار والاخبار تختص بالفاعل في المعنى من نحو قولك
لمن هذا الفعل فتقول مجيبا هو لفلان فاتى باللام وليس كذلك الى لانها تدخل في باب الاستخبار و
الاخبار بمعنى الغاية نحو قولك الى من يصل هذا الفعل فتقول الى فلان فان قيل ولم كانت اللام
في اصلها للفاعل والى في اصلها للمفعول قيل ان اللام معناها في الاصل الملك والاستحقاق
والاستحقاق للفاعلين الذين ملكوا واستحقوا الاشياء والى معناها انتهاء الغاية والغاية منتهى الفعل
فلذلك اختص بما ذكرناه الثاني والثالث ما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية وما يبين فاعلية انتهى
غير ملتبسة بمفعولية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية
للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا
له التقدير ارادتي لزيد ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وسحقا له فانهما في معنى خسر وهلك
ومما يجر الظاهر والمضمر من حروف الجر الثلاثة الاتية ذكرها في باب الاستثناء وهي خلا وعدا
وحاشا وسبعة منها تجر الظاهر فقط وهي مذ ومنذ بضم الميم فيهما وثبوت النون

ساكنة بعد الميم في الثانية وكسرها لغة بني سليم وقال ابو حيان حكى اللحياني في نوادره
كسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل انتهى قالوا ومنذ بثبات النون اصل لمذ بدليل رجوعهم
اليه في ضم ذال مذ عند ملاقاة ساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا لان بعضهم يقول
مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف في الحرف وشبهه
ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ او
حرفا فهي اصل قاله في المغني وفي النهاية قالوا مذ ومنذ حرفان وفي هذا نظر اذا قالوا
مذ منذ ويلزم على قولهم ان المخففة من ان وان حرفان وفي هذا النظر ان رب باعتبار لغاتها
عشرة احرف حكاه الرادي في الجنى الداني ثم قال قلت الذي يظهر ان مرادهم ان
كان اصلها منذ كاختها فحذفت نونها وتركت ضمتها على اصلها الا ترى انهم قالوا الا
على هذا الاسمية والاغلب على منذ الحرفية فلو كانت مذ فرع منذ لساوتها في الحكم انتهى
ويختصان بالزمان غير المستقبل من الماضي او الحال وكان عليه التقييد بذلك لئلا يتوهم
انهما لمطلق الزمان المستقبل وليس كذلك فانهما لا يستعملان في الزمان المستقبل اتفاقا
قال الرضي رحمه الله ومعناهما ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا كقوله اقوين من حجج
ومذ دهر ذالحور بعفت آثار منذ ازمان اي من حجج ومن ازمان والظرفية ان كان حاضرا
نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا ومعنى من والى ان كان معدودا نحو ما رايته مذ
او منذ ثلثة ايام اي من ابتدائها الى انتهائها ورب والقول بحرفيتها كما مشى عليه في
السابق هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين والاخفش في احد قوليه وابن الطراوة انها اسم
وهو مرتضى الرضي وفيها ثماني عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها والاوجه الاربعة
مع التاء مفتوحة وساكنة او مع ما او معهما فهذه ستة عشر وضمها مع اسكان الباء وضمها وفي
معناها ثمانية اقوال احدها انها للتقليل دائما وعليه الاكثرون الثاني انها للتكثير دائما الثالث
انها لهما على السواء الرابع انها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل
انما يفهم ذلك من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهات والافتخار وللتقليل فيما عداه
لمبهم العدد وتكون تقليلا وتكثيرا السادس للتكثير كثيرا السابع للتقليل كثيرا وللتكثير قليلا الثامن عكسه
للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وهو الذي جزم به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام 12
قال فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقوله عم يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيمة وسمع الكسائي اعرابيا يقول بعد انقضاء شهر رمضان يا رب صائمة لن تصومه ويا رب

قائمة من

قائمة لن تقومه وقال الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وجه الدليل ان الآية والحديث
والمثال مسوقة للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منها التقليل ومن
الثاني قول الشاعر الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة
غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع
وثمان اراد آدم وعيسى عليهما السلام والقمر انتهى ملخصا وقوله لم يلده باسكان اللام
اصله لم يلده بكسرها واسكان الدال ثم سكنت اللام تشبيها لها بتاكتف فالتقى ساكنان فحركت الدال
بالفتح اتباعا لفتحة الياء او بالضم اتباعا لضمة الهاء قاله الدماميني وتختص رب بالظاهر النكرة
لفظا ومعنى او معنى فقط نحو رب رجل وأخيه ويغلب وصف هذه النكرة ولا يلزم خلافا للمبرد
وابن السراج والفارسي واكثر المتأخرين منهم الشلوبين وفي البسيط انه راي البصريين
لان عاملها يحذف قليلا غالبا فجعل التزام الوصف كالعوض والاول هو ظاهر نص سيبويه وعليه
نص الاخفش وقاله الفراء والزجاج وابن طاهر وغيرهم واختار ابن عصفور لان ما فيها من
معنى القلة والكثرة مغن عن الوصف كما في كم الخبرية واحتج له بقول ام معوية يا رب قائلة
غدا يا لهف ام معوية وقوله رب مولود البيت ويغلب حذف متعلقها ومضيه وقد يكون
في غيب ابقاء عملها وذلك بعد الفاء كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو
كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه وبغير ذلك اقل
كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة من جلله تنبيهان الاول قد تجر
رب ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه
رجالا وربه امراة وربه امراتين وربه نساء والقلة ذلك وشذوذه لم يذكره المصنف فجعلها تجر الظاهر
فقط وقد صرح بضعف ذلك في بحث المضمرات وتبع فيه ابن مالك ومنعه ابو حيان فقال ذكره
ابن مالك في بعض كتبه من القلة وفي بعضها من الشذوذ وليس ذلك والنحويون اوردوا ذلك على
سبيل الجواز وانه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عني الشذوذ شذوذ القياس بالنسبة قلته
الى جرها المظهر لانه اكثر من جرها المضمر وقد تقدم الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره في صدر الكتاب
فليراجع الثاني تنفرد رب من بين حروف الجر بوجوب التصدير كذا قال غير واحد فقيل لانها للتكثير
مثل كم وقيل لانها للقلة التي هي بمنزلة النفي والنفي له صدر الكلام قال الدماميني واستشكل الوجوب
وجوب التصدير بوقوعها خبرا لان في قوله اماوي اني رب واحد امه قتلت فلا اسر لديه ولا قتل

تراه غلط ظاهر فان ما في البيت لا ينافي المصدرية بدليل ان زيداً ما قام و زيد انه لقائم و زيد لا بل قائم و قد نبه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط انتهى وهذا البعض هو ابن ام القاسم المرادي و التاء وتختص باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم واما حكاية الاخفش ترب الكعبة فشاذ واشذ منه حكاية ابن خالويه تالرحمن وتحياتك ويلزمها التعجب قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره قال السفاقسي في اعرابه بعد نقل هذا الكلام ما قاله من البدل قاله كثير من النحاة ولا يقوم عليه دليل وقد رد بالتسهيل ومقتضى النظر انه ليس شيء منها اصلا لآخر وقوله فيها معنى التعجب نصوصهم على ان ذلك لازم في لام القسم واما التاء فقد يكون معها التعجب وقد لا يكون انتهى قلت وقد نص غير واحد من النحاة على ان ذلك لازم في التاء ايضا وحتى لانتهاء الغاية مكانية نحو اكلت السمكة حتى راسها او زمانية نحو سلام هي حتى مطلع الفجر و يجب في مجرورها اذا كان مسبوقا بذي اجزاء او متصلا بآخر جزء ملاقي سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزءا لم ينته الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله كصمت الايام حتى يوم الثلثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف **تنبيه** متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه عمل بها والا فاقوال اصحها الحكم بالدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى قال ابن هشام في المغني وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة والفرق ان العاطفة بمعنى الواو انتهى وجعل الرضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها منشأ لتوهم ابن الحاجب ذكره في الكافية حتى من جملة ما بمعنى مع كثيرا ولا في لا تكون بمعنى مع قال بعض المحققين ان يكون حكمه ان الى تاتي بمعنى مع قليلا ايضا متوهما من دخول ما بعدها في حكم ما قبلها الا ان الرضي لم يذكره **والكاف** ولها خمسة معان احدها التشبيه نحو زيد كالاسد الثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة كحكاية سيبويه انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجرد عن ما نحو ويكانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في المثال وبما المصدرية نحو فاذكروه كما هداكم اي لهدايته اياكم الثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم كيف اصبحت فقال خير

وقيل في نحو كن كما انت عليه ان المعنى على ما انت عليه وفي هذا المثال اعاريب ذكرها في المغني الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب قاله ابن هشام الخامس التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ لا بد من الحكم بزيادة احدى اداتي التشبيه والا صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم اثبات المثل له تعالى ونفي المثلية عن ذلك المثل وهو محال ولا سبيل الى الحكم بزيادة مثل لان زيادة الكاف بما هو حرف واحد اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحرف لانه اولى بالزيادة من الاسم من قبل ان زيادة الاسم لم تثبت فكانت الكاف هي الزائدة قال ابن جني وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف كاعادة الجملة ثانيا هذا قول الجمهور وقيل الكاف غير زائدة والزائد مثل اي ليس شيء كما تقرر وقيل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول ولا انعكاس زيادة الكاف كما جزم به ابو حيان في الارتشاف وان تردد فيه بعضهم **تنبيه** لا يرد على كلام المصنف رحمه الله جر حتى والكاف للضمير في قوله انت حتاك تقصد كل فج وقوله وام اوعال كها او اقربا لانه ضرورة خلافا للمبرد والكوفيين **والواو** وهي للقسم ولا تتعلق الا بمحذوف نحو والقرآن الحكيم فان تلتها واو اخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب واما واو رب فالصحيح انها واو العطف وان الجر بعدها برب مقدرة خلافا للكوفيين والمبرد **ولا تختص** هذه الثلاثة اعني حتى والكاف والواو **بظاهر معين** كما اختص ما قبلها **فائدة** من حروف الجر ما لفظه مشترك بين الاسمية والحرفية وهو ستة احدها وثانيها عن وعلى فيكونان اسمين بمعنى جانب وفوق وذلك اذا دخلت عليهما من كقوله من عن يميني تارة وامامي وقوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها قال ابن هشام في المغني ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فقعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فاذا جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية انتهى ولا تجر عن في المشهور الا بمن وقد تجر بعلى وهو نادر والمحفوظ بيت واحد وهو على عن يميني مرت الطير سنحا قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولا اعرف من انشده تماما ولا تتقيد اسمية عن وعلى بذلك بل دخول من عليهما كما يغلط فيه كثير فاذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتمل الاسمية الثالث الى حكاه ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح عن ابن الانباري فقال ان الى تستعمل اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليه وهو غريب الرابع والخامس مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في

في موضعين احدهما ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته مذ يومان او منذ يوم الجمعة وفيهما حينئذ اقوال
احدها انهما مبتدان وما بعدهما خبر عنهما ووجب التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد
وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما
الامد ان كان الزمن حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا الثاني انهما ظرفان مخبر بهما
عما بعدهما وهو مذهب الاخفش والزجاج ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى
لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قال في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف الثالث انهما
ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او منذ كان يوم الجمعة وهو مذهب
جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي الرابع انهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا
محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة من الكلمتين من
وذو الطائية وهذا قول لبعض الكوفيين الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله
ما زال مذ عقدت يداه ازاره او اسمية كقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وفيهما حينئذ قولان احدهما
وهو المشهور انهما ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة الثاني انهما مبتدا
فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة السادس الكاف فتقع اسما مرادفا لمثل ولا تكون كذلك عند سيبويه
والمحققين كما قال في المغني الا في ضرورة الشعر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش
والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوض
بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في قوله تعالى كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير
فيه راجع الى الكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع
مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت بكالاسد ونقل في شرح
بانت سعاد وعن ابن مضاء انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل وهو غريب وتتعين الحرفية حيث كانت زائدة
لمن اجاز زيادة الاسماء وحيث وقعت هي ومخفوضها صلة كقوله ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي
كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك في اجازته ان يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا
كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا تخريج للفصيح على الشاذ تتمة اثبت الجمهور
من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور في النعت كقولهم هذا جحر ضب خرب والتوكيد كقوله
يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم بجر كلهم بالمجاورة لانه توكيد لذوي المنصوب لا الزوجات وقال
بعضهم وقيل في عطف النسق ايضا نحو وامسحوا برؤوسكم وارجلكم فانه معطوف على ايديكم لانه مغسول

قال ابو حيان

قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما
تابعان بلا واسطة فهما اشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف انتهى قال الدماميني في
التحفة اخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين المعروف بابن النشار انه كان بيده كراسة
من تفسير الثعلبي او غيره وفيها ان ارجلكم في آية الوضوء مخفوض بالمجاورة قال فجئت الى الشيخ
جمال الدين بن هشام وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاريته الكلام المذكور في الآية وطلبت
ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الي وقال لي بحق قد فاتها والكشط بهذا الكلام
وارم به في وجه صاحبه فتركته ومضيت انتهى وزاد ابن هشام في شرح الشذور عطف البيان قال
لا يمتنع في القياس لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع قال وينبغي امتناعه في البدل
لانه في التقدير من جملة اخرى فهو محجوز تقديرا انتهى وكذا قال ابو حيان وزاد لا نعلم احدا اجازه
فيه ولا نحفظه من كلامهم انتهى قال في المغني وانكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة مطلقا
وتاولا قوله خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل هذا جحر ضب خرب الجحر منه بتنوين
خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل
خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان
الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس انتهى وقصر الفراء على السماع
ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز عنده هذا جحر ضب خربة بالجر وخصه قوم بالنكرة وهو مردود فقد سمع
في المعرفة وهل يختص النعت بالمفرد قال الخليل نعم وسيبويه لا بل يجري في المثنى قال ابو حيان و
قياسه الجريان في الجمع والمانع يقول لم يرد الا في الافراد وهو قريب من راي الفراء تنبيه
حركة الجر الجوار من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه وبهذا يندفع استشكال تصور العامل
في المجرور به فان العامل في مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له في المعنى
هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي جره اذ هو غير مجرور وهنا انقضى كلام المصنف رحمه الله على النوع الثالث
من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مجرورا لا غير فشرع في النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا
وغير منصوب فقال النوع الرابع من المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا وغير منصوب
وهو اربعة الاول المستثنى وهو المذكور بعد الا غير الصفة واحد اخواتها في غير
وسوى بلغاتها وخلا وعدا وحاشا بلغاتها وليس ولا يكون للدلالة متعلق بالمذكور على عدم اتصافه
الى المذكور بما نسب الى ما قبله ولو كان سابقه حكما نحو قام القوم الا زيدا وما قام الا زيد

باب ما يرد منصوبا وغير منصوب

المثال الاول مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بالقيام الذي نسب الى سابقه وهو القوم
وفي الثاني مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بعدم القيام الذي نسب الى سابقه وهو
القوم وفي الثالث مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بعدم القيام الذي نسب الى سابقه حكما
اذ التقدير ما قام احد الا زيد وشمل الحد المستثنى المتصل والمنقطع ولذلك فصل بينهما مفصلا بقوله فان
كان المستثنى مخرجا حقيقة من متعدد لفظا او تقديرا فمتصل نحو جاء القوم الا زيدا وما جاء
الا زيد والا يكن مخرجا من متعدد لا لفظا ولا تقديرا فمنقطع نحو جاء القوم الا حمارا تنبيهات
الاول قال ابن الحاجب لا يمكن جمع المستثنى المتصل والمنقطع في حد واحد لان ماهيتهما مختلفتان
ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة
اما تضمنا او تقريبا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجمعهما حد
واحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما
في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو
المذكور بعد الا واخواتها انتهى قال الرضي ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان
احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهية
حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم
نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع
داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا لمخالفة القوم الحمار في المجيء انتهى وعلى هذا
جرى المصنف في تعريفه المذكور الثاني يرد على الاستثناء المتصل اشكال مشهور وهو
لزوم التناقض في المستثنى وذلك انك اذا قلت مثلا قام القوم الا زيدا فقد اثبت القيام
للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفى القوم الا زيدا فنفي عنه القيام الذي ثبت له
في ضمن القوم فيلزم التناقض وكذا قولك ضرب القوم الا زيدا يلزم ان يكون زيد مضروبا
وغير مضروب وهذا لا يتصور في كلام العقلاء وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء
شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما الاستثناء فيكون المعنى لبث الخمسين في
جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واختلفوا في التفصي عن
هذا الاشكال فقال بعضهم نختار ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه فالقوم في قولك جاء القوم
عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على

مراد المتكلم

مراد المتكلم واذا اراد بالقوم غير زيد انتهى وكان المصنف رحمه الله ارتضى هذا الجواب حيث
قال في الحد هو المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه لكن قال
الرضي انه ليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول فلما
تعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان واحدا داخل
في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال ابو بكر
الباقلاني وعبد الجبار المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء مخرج ولا اخراج
مع الدخول بمنزلة اسم واحد لما بقي فقولك له عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق
بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج ورد عليهما بانه ليس في كلامهم اسم مركب من اكثر من
لفظين قيل وليس بشيء لانه يسمى بالجملة وان طالت نعم يرد عليهما انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة
بكلمة اخرى ولا اباد عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة امام الامير في ساحة البلد الا زيدا انتهى
وقال الاخرون واستحسنه الرضي ان المستثنى داخل في المستثنى منه والتناقض غير لازم
لانه انما يلزم لو كانت النسبة الى مجرد المستثنى وليس كذلك بل النسبة الى المستثنى منه والمستثنى
وانما اجري الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه المجموع لان العادة اجراء الاعراب
على اول اجزاء المنسوب اليه غير المفرد والاعراب على الجزء الاخير لكونه مضافا اليه او تابعا من التوابع
او شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل الاسناد الى المستثنى منه قال الرضي
وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها انتهى قال بعض المتاخرين وفيه ان المستثنى
يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه غير ممكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج
نحن نقول نسب المسند الى المستثنى منه ثم خرج من النسبة المستثنى فلا ثم حكم او طلب فلا
تناقض فتامل انتهى وقد سبقه الى هذا صاحب غاية التحقيق حيث قال ان زيدا داخل من
حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم انتهى والتامل منصف الثالث
انما سمي المتصل متصلا لانه داخل في دلالة منطوق المستثنى منه والمنقطع منفصلا
لدخوله في دلالة مفهومه ودلالة المنطوق اقوى فسمي المخرج منها متصلا بخلاف دلالة المفهوم
فانها ضعيفة الرابع لا يشترط في المنقطع ان يكون من غير جنس المستثنى منه بل ان لا يكون داخلا
في المتعدد الاول قبل الاستثناء سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فتبين ان المنقطع ليس المستثنى

من الجنس كما ظن بعضهم الخامس حرّك بعض المتأخرين هنا بحثا فقال لما كان الاستثناء كله متصلا و
لكن تارة يكون المخرج منه مذكورا وتارة يكون مقدرا فيكون الاصل في نحو ما فيها احد الا حمارا ما فيها
احد ولا ما يتبعه الا حمارا وما يتبعه يشمل الابل والبقر والغنم وغير ذلك فاستثني الحمار منه ودل على
المحذوف استثناء الحمار كما دل على تقدير احد في الاستثناء المفرغ نحو ما جاءني الا زيد اي احد الا
زيد وعلى تقدير شيء حال من الاحوال في ما جاءني زيد الا راكبا وكذا القول في البواقي
ويكون الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاستثناء المفرغ اشتغال العامل بمطلوبه في نحو ما
جاءني احد الا حمارا وعدم اشتغاله فيما جاءني الا زيد واجاب هذا الباحث بان ذلك اذا
سلم لم يخرج عن الانقطاع باعتبار الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير فاذا صح له الانتساب الى
المختلفين فلا باس بحصره على احدهما لقصد التمييز بينه وبين نوع آخر كما لغة في طريقه وهو المتصل
انتهى **فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه** لفظا بل نوى وقدر في الكلام
ح ناقصا **اعرب بحسب اقتضاء العوامل** من رفع ونصب وجر لقيامه مقام المستثنى منه
لكن لا اصالة اذ العوامل في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف وقام المستثنى مقامه عمل
فيه لا بطريق الاصالة لصحة ما قام الا هند بطريق الاصالة والصحة للفصل بالا فيه نظر اذ الفصل انما يكون
مسوغا لترك التاء في الجملة لا مقتضيا لتركها وجوبا او اختيارا وما قام الا هند يجب فيه ترك التاء
عند قوم ويختار عند آخرين وهو الحق بدليل قوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم
وسمي المستثنى مفرغا اي مستثنى مفرغا لانه الاسم لا مفرغ وصح وانما سمي بذلك
تسمية له باسم عامله لانه هو المفرغ في الحقيقة اذ لم يشتغل بمستثنى منه يعمل فيه لفظا فمفرغ عنه العمل
في المستثنى فلا حاجة الى ما قاله بعضهم من ان المراد بالمفرغ المفرغ له على الحذف والايصال
كما يراد بالمشترك المشترك فيه لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه على ان ذلك ان تعذر المفرغ
بالمفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى منه وذلك ان تجعله اسم مكان لوقوع التفريغ فيه [illegible]
الاول التفريغ لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفائدة ونحو ان نظن الا ظنا محمول على
مصدر نوعي اي الا ظنا ضعيفا ويكون فيما عداه من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء
سميتموها والفاعل نحو لا يعلمهم الا الله والنائب عن الفاعل نحو فهل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به
نحو لا يكلف الله نفسا الا وسعها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحاها والمفعول له نحو وما ينفقون الا ابتغاء
ولا يكون في المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والنيل قال الرضي ولعل ذلك لان الواو لا كالفاء منفصل من حيث المعنى عما قبلها فاشبه

نفيا واثباتا

نفيا واثباتا والواو ايضا موذنة بنوع من الانفصال فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موذنين
بالانفصال واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وعلامة راكب فلعدم ظهور
عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو انتهى ويكون في الملحقات بالمفعول كالحال نحو ما جاءني زيد
الا راكبا ولا ينفقون نفقة الا وهم كارهون والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء واما التوابع
فانما يقع التفريغ منها في البدل نحو ما سلب زيد الا ثوبه واما عطف النسق فلا يكون فيه لما تقدم
وعطف البيان والتأكيد فيهما التفريغ ضرورة انه لا يكون الا في متعدد مماثل والتعدد
منافي عطف البيان لانه اما علم او مختص فلا يمكن ان يقدر عطف بيان متعدد شامل للمذكور وغيره
وكذا التأكيد لانه ليس الفاظا تأكيدية عامة تشمل المستثنى وغيره حتى تقدر ويخرج منها
المستثنى واما الوصف فجوز الرضي وصاحب اللباب وقوع التفريغ فيه نحو ما جاءني احد الا
ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفي المغني لابن هشام ان التفريغ لا يجوز في الصفة
ولم يحك جوازه الا عن الزمخشري وابي البقاء قال وكلام النحويين بخلاف ذلك وظن التفتازاني
ان المسألة اجماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء المفرغ في الصفة
الثاني كل استثناء مفرغ لا يكون الا متصلا لانه يعرب على حسب العوامل فيكون من تمام الكلام
واليه النسبة ولذلك لم يجز نصبه على الاستثناء الثالث يقدر المستثنى منه في المفرغ
بقدر الضرورة وما يناسب المستثنى في جنسه وصفته نفي نحو ما ضربت الا زيدا
احدا وما جئت الا راكبا على حال من الاحوال وما ضربته الا تاديبا [illegible] الغرض
الرابع من العرب من يشغل العامل في التفريغ بمحذوف وينصب بعد الا على الاستثناء
نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا زيدا فزيد في المثالين منصوب على الاستثناء ومعمول
الفعل محذوف وهذا انما يكون فيما يمكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيد لم يجز النصب لان الفاعل
لا يحذف واجازه الكسائي على مذهبه في جواز حذف الفاعل قاله المرادي في شرح التسهيل
والكلام معه اي مع المستثنى المفرغ **غير موجب** بفتح الجيم وهو ما يتقدمه نفي
او شبهه من نهي او استفهام انكاري **غالبا** لان الا لما كانت للاستثناء واشتراك افراد الجنس
ووقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا فكان غير الغالب نحو كل
حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح وقرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام
الا اليوم المستثنى وضابطه استقامة المعنى كما قال ابن الحاجب وفسر بعضهم استقامة المعنى بان يكون

الحكم مما يصح ان ينسب على سبيل العموم كالمثال الاول او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه
بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كالمثال الثاني في الظهور ان المتكلم لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام
الاسبوع او الشهر او مثل ذلك انتهى وقال ابن مالك في شرح التسهيل اذا كان في الايجاب
معنى النفي عومل معاملته نحو عدمت الا زيدا وصمت الا يوم الجمعة فانه بمعنى لم اجد ولم افطر
تنبيهات الاول لا يأتي ما زال زيد الا عالما وان كان ظاهر الكلام غير موجب لان معنى زال
والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا
على صفة العلم وهو محال الثاني اذا كان الموجب لازما له النفي كلولا ولو فذهب المبرد الى
جواز التفريغ معه نحو لولا القوم الا زيد لاكرمتك ولو كان معنا الا زيد لغلبنا قال ابو حيان وغيره
والصحيح انه لا يجوز وان ذكر مع المستثنى المستثنى منه ويسمى الكلام حينئذ تاما ففيه تفصيل
فان كان الكلام موجبا وهو ما لم يتقدمه شيء مما تقدم نصب المستثنى وجوبا سواء
كان متصلا نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا او منقطعا نحو جاء القوم الا حمارا تاخر المستثنى عن المستثنى منه
كما مر او تقدم نحو قام الا زيدا القوم واختلف في عامل النصب فقيل هو الا لاختصاصها بالاسم وليست
كالجزء منه فعملت كسائر الحروف التي كذلك وهذا مذهب سيبويه والمبرد والزجاج والجرجاني
واختاره ابن مالك وابن هشام وقيل العامل ما قبله الا بواسطتها وهو رأي السيرافي
وقال ابن عصفور وغيره هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشلوبين
هو مذهب المحققين وقيل هو ما قبلها مستقلا واليه ذهب ابن خروف وعزاه الى سيبويه وقطعه
هذا كل من هذه المذاهب قد نسب الى سيبويه . وكل يدعون وصال ليلى . وليلى لا تقر لهم بذاكا
وقيل هو استثنى مضمرا حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج وفي التاريخ ان عضد الدولة
قال للفارسي وهو سائر له في ميدان شيراز لم انتصب المستثنى في قولك جاء القوم الا زيدا
فقال لانه بتقدير استثنى زيدا فقال لم لا تقدر امتنع زيد فانقطع الفارسي وقال هذا جواب ميداني
ثم كتب فيه شيئا وقيل العامل ان بفتح الهمزة وتشديد النون مقدرة بعد الا حكاه السيرافي عن الكسائي
فالتقدير في نحو قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف لا ثمرة له
تنبيهان الاول ظاهر كلام المصنف تعين النصب في الكلام التام الموجب عند جميع العرب وليس كذلك
بل الابدال فيه لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع وقال ابن مالك في
توضيح الجامع لا يعرف اكثر المتأخرين في هذا النوع الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء

ثابت الخبر

ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم الا ابي قتادة لم يحرم والا
بمعنى لكن وابو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ومن محذوف الخبر قوله عليه الصلوة والسلام كل
معافى الا المجاهرون بالمعاصي وقراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل اي الا قليل منهم
لم يشرب وجزم بذلك في مختصره العماد وقال ابو حيان في النهر اذا تقدم موجب جاز فيما بعد
الا وجهان النصب على الاستثناء وهو الافصح وان يكون ما بعد الا تابعا لاعراب المستثنى
منه ان رفعا فرفع او نصبا فنصب او جرا فجر سواء كان ما قبل الا ظاهرا او مضمرا قال واختلفوا
في اعرابه فقيل هو نعت وانه ينعت بما بعد الا الظاهر والمضمر يعني ان المضمر ينعت في
هذا الباب وقيل لا ينعت بما بعدها الا النكرة او المعرف بلام الجنس فان كان معرفا بلام العهد
او الاضافة لزم النصب على الاستثناء وزعم ان من الاتباع قوله وكل اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان الثاني اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه تحتم نصبه ايضا
مطلقا سواء كان متصلا او منقطعا وسواء كان في سياق الايجاب كقام الا زيدا القوم او
في غيره كقول الكميت رحمه الله تعالى وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب
ولا يصح الابدال لان التابع لا يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون
والبغداديون غير النصب في المسبوق بالنفي نحو ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس
بعض العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر وقال حسان اذا لم يكن الا النبيون شافع
قال ابن هشام ووجهه ان العامل فرغ لما بعد الا وان المؤخر عام اريد به خاص فصح
ابداله من المستثنى لكنه بدل كل ونظيره في ان المتبوع اخر وصار تابعا ما مررت بمثلك احد
انتهى وقال ابن الضائع الوجه ان تقول هو بدل من الاسم مع الا مجموعين فيكون بدل شيء من
شيء لغير واحد انتهى والا يكن الكلام موجبا بان كان غير موجب ففيه تفصيل فان كان المستثنى
متصلا فالاحسن والارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ بدلا منه
بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عليه عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف
العطف في باب الاستثناء خاصة وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها
لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي قاله ابن هشام في المغني ومن مذهب
البصريين بان بدل البعض لا بد له من رابط ولا ضمير يعود الى المبدل منه وانه مخالف للمبدل منه
فان المبدل موجب والمبدل منه منفي واجيب عن الاول بان الربط بالاستثناء اغنى عن الربط

بالتفسير لظهور افادته البعضية وعن الثاني بانه لا منع من التخالف مع الحرف لذلك كما
جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة
لرجل والاعراب على الاسم كما يجعل في نحو جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على
الاسم قاله الرضي رحمه الله واعترض مذهب الكوفيين بانظار وقولهم ما قام الا زيد وليس شيء من حروف
العطف يلي العوامل قال ابن هشام في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل
ما قام احد الا زيد انتهى قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه مطردا ولا نعرف
انه قيل انتهى فائدة قال ابن الدهان في الغرة ليس في الابدال ما يخالف حكم المبدل منه الا
الاستثناء ووجه ذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبته
لزيد وهو المبدل منه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرا السبعة بالرفع على انه تابع للضمير
المرفوع المتصل بالفعل وابن عامر بالنصب على الاستثناء تنبيهات الاول زاد جماعة منهم ابن
مالك في التسهيل وابن هشام في الجامع في هذه المسئلة اعني ترجيح الاتباع على
النصب قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جاءني
احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا وثانيهما ان لا يكون مردودا به كلام تضمن معنى الاستثناء
نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يترجح
النصب على الاتباع اما في الاولى فلان البدل انما كان مختارا لعلة المشاكلة بينه وبين
المستثنى منه ومع التراخي لا يبين ذلك واما في الثانية فلانه غير مستقل والبدل في حكم
الاستقلال قال ابو حيان وهذان القيدان لا يعرفهما اصحابنا الا ابن عصفور فانه حكى نحو
القيد الثاني عن ابن السراج وزاده المنتقى فلا يرد على قضية اطلاق المصنف رحمه الله
الثاني قد يقال لا يستفاد من كلام المصنف حقيقة هذا الاتباع فينبغي التصريح باحد القولين
وقد يجاب بانه انما فعل ذلك اشارة الى عدم ترجيح احد المذهبين لتكافؤ الادلة الثالث
علل كثير وان ترجيح الاتباع على النصب بما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في
الاعراب قال البدر الدماميني في المنهل وقضية ذلك ان لا يكون البدل في قولنا ما جاءني
احد الا زيدا مختارا على النصب ضرورة ان المشاكلة حاصلة على كلا التقديرين فيستويان
انتهى قلت وقد صرح بذلك الشيخ محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل قال لو جعلت المشاكلة
تركيبا استويا والاحسن في تعليل ذلك ما علل به بعضهم منهم صاحب الفوائد الضيائية من ان النصب على

الاستثناء

الاستثناء انما هو على التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
وبغير واسطة فان تعذر اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ لمانع فعلى المحل عملا بالمختار
على قدر الامكان وذلك في ثلاثة مواضع احدها في المجرور بمن الزائدة الاستغراقية نحو
ما جاءني من رجل الا زيد فزيد مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالفاعلية
لتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان النفي شامل لجميع افراد المجرور
بها سواء باشرت المجرور نحو ما جاءني من رجل او كان المجرور تابعا لمباشرها نحو ما جاءني
من رجل ولا امراة والا ناقضة لما يقع بعدها من النفي ومع بطلان النفي لا يتاتى ان يكون
لافراد ما بعدها ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا على مذهب الاخفش وان جوز زيادة من
في الموجب مطلقا معرفا كان او نكرة او غيره لان الكلام في من الاستغراقية ولا يمكنه
ذلك هنا الثاني في المجرور بالباء الزائدة نحو ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبا به فشيئا منصوب
على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب لتعذر الابدال من لفظ المجرور بها ايضا
لانها وضعت لتاكيد نفي المجرور بها سواء كان المجرور بها مباشرا لها كما تقدم او تابعا للمباشر
لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد وقد تقرر ان الا مبطلة لما تقدمها من نفي واذا بطل فلا توكيد
الثالث اسم لا التبرئة نحو لا اله الا الله فاسم الجلالة مرفوع على البدلية من المحل كما
سيأتي لتعذر الابدال من لفظ اسم لا ضرورة ان لا لا تقدر عاملة بعد الا لانها لا تعمل في معرفة
ولما نقضتها الا للنفي المعنى لانها انما عملت للنفي وقد انتقض بالا ولا يرد نحو ليس زيد شيئا
الا شيئا لا يعبا به مع انتقاض النفي فيه ايضا بالا لان لا انما عملت للنفي فلا تقدر عاملة
الا مع وجوده وهو مع الا مفقود كما عرفت فبطل تقديرها بعده وليس انما عملت للفعلية لا
للنفي فهي بمنزلة ما كان جميعا ونحو ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به على البدل الا ان
العمل لكان لا للنفي ولا لكان وللنفي جميعا وكان بمجردها يصح تقديرها بعد الا ولما كانت ليس
فعلا معناه النفي توهم انها مشابهة لما في العمل وليس كذلك بل عملها للفعلية والفعلية اذا
مجردة عن النفي لم يتعذر العمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا توهم ان النفي متعذر قاله ابن
الحاجب واختلف في المبدل منه اسم الجلالة فقيل هو لا مع اسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل
لا باعتبار محل الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء وهو قول الاكثرين ويشكل عليه امران احدهما ان
محل اسم لا على انه مبتدا قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الرضي في باب ان والثاني ان المراد في البدل حلوله

محل اسم لا منه وهو هنا متعذر واجاب عن هذا ابن هشام بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفها ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال انه موجود انتهى وتعقبه الدماميني بان هذا خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما ورد على القائلين بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا دافعا للاشكال انتهى قلت وايضا فما اجاب به ابن هشام قول مستقل كما عرفت قال به جماعة وحكاه في الهمع فيكون هذا منه كالخلط بين القولين واجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام هو على توهم كلام آخر فاذا قلت لا احد فيها الا زيد صح الابدال لانه على توهم ما فيها احد وكذا يتوهم في كلمة الشهادة وهو في معنى ما في الوجود اله الا الله فيصح فيه الابدال هذا الجواب دافع للاشكالين كما لا يخفى وقيل المبدل منه هو الضمير المستتر في الخبر المقدر العائد على اسم لا فيكون الاتباع حينئذ على اللفظ لا على المحل قال ناظر الجيش في شرح التسهيل وهو اولى لان فيه ابدالا من الاقرب ولانه لا داعي الى الاتباع على المحل مع امكانه على اللفظ انتهى فان قيل ان قدرت الخبر في كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم منه الا اثبات امكان الوجود لله تعالى لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم نفي الامكان عن غيره تعالى وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعالى قلت اجاب الزمخشري في بعض تاليفه عن هذا بان المرفوع بعد الا مبتدأ والا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدأ وتركبت لا مع الخبر انتهى قال ابن هشام فيقال له تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدأ فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف احد الجزئين انتهى واجاب بعضهم بان كلمة الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم لكن كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه شرعا ومنهم من اجاب بتقدير كل من موجود وممكن قيل وهو بعيد قال بعض المحققين وتحقيق الجواب على التقديرين ان المراد بالاله في هذه الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب الوجود ومحال ان يتحقق واجب الوجود في عالم الامكان فان قلنا لا اله موجود الا الله

لزم

لزم نفي امكان اله غيره وان قلنا لا اله ممكن الا الله لزم وجوده تعالى لاستحالة بقاء واجب الوجود في رتبة الامكان وهذا دقيق لطيف جدا انتهى فان قلت مقتضى قول المصنف فالاحسن اتباعه ان نصبه على الاستثناء جائز في المواضع المذكورة الا انه مرجوح قلت اما في صورتي المجرور بمن والباء الزائدتين فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على اللفظ انشد الكسائي في ابني لبيني لستما بيد الا يدا ليست لها عضد بالخفض واما في صورة اسم لا التبرئة فقال في الهمع اذا وقعت الا بعدها لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار وذا الفقار ولا اله الا الله والا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لانه لم يتم الكلام ورد بانه تم باضمار والرفع على ما ذكر وقيل على الخبر للا مع اسمها لانهما في محل رفع على الابتداء انتهى وقيل على الخبر للا نفسها ولم نتعرض له لفساده قال ابن هشام ورده ان لا لا تعمل الا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة **وان كان المستثنى منقطعا** فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز تقديرها في موضع الرفع على الابدال من الفاعل اذ لا يمكن تسلط العامل عليه لا يصح ان يقال ما زاد النقص والتقدير في ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص وكذا كل استثناء منقطع يقدر بلكن كما قاله البصريون والكوفيون تقدر بسوى قال بعضهم ويرده انها لا تفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم ما قبل انتهى وان امكن تسلط العامل **فالحجازيون يوجبون النصب** لامتناع احتمال البدلية فيقولون ما فيها احد الا حمارا وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن **والتميميون يجيزون** مع اختيارهم النصب على الاستثناء **الاتباع** على جعله بدلا للمستثنى منه على انه بدل نحو ما جاء القوم الا حمارا بالنصب على الاستثناء او ما جاء القوم الا حمار بالرفع على الاتباع قال الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ولسيبويه في مثل ذلك وجهان احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه قلت يعني على سبيل المجاز وثانيهما على جعل الحمار مثلا في نحو ما في الدار الا حمار انسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم او على جعل القوم فيه بحيث يكون شاملا فاذا قلت ما جاء القوم الا حمار فقد نفيت مجيء القوم وما يتبعهم ثم استثنيت مما دخل في حكم التبع والثاني انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار احد الا حمار المعنى ما في الدار الا حمار وصار ذكر احدا توكيدا ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم

ابدل من احد ما كان مقصوده من ذكر الحمار وذكر المازني وابن بابشاذ في شرح الجمل وجها ثالثا
وهو ان يكون من تغليب العاقل على غيره فاقتصر على ذكر العاقل لحكم التغليب ثم ابدل من جملة باعتبار
التغليب قال الرضي وهذا لا يطرد في جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله
ليس لهم سلطان الا التكلف ونحو **تنبيه** ما نقلته عن تميم من اختيار النصب هو ما افهمه كلام
ونقله غير واحد لكن ذكر ابن عقيل والمرادي والدماميني في شروح التسهيل ان ابن مالك
ذكر ان لغة بني تميم في المنقطع الاتباع كلغة الحجاز في المتصل فيقولون ما فيها احد الا حمار و
يقرؤون الا اتباع الظن بالرفع الا من لقن النصب قال الدماميني في شرح التسهيل وغيره
يقول انهم يجيزون الاتباع ويختارون ما يوجبه غيرهم من النصب انتهى فافهم ان هذا النقل لم يذكره غير ابن
مالك هذه **تتمة** لما ذكره من مسائل هذا الباب **والمستثنى بخلا وعدا وحاشا** ينصب
مع فعليتها على انها افعال متعدية اليها وفاعلها ضمير مستتر وجوبا وفي مرجعه الخلاف الآتي بيانه في
حديقة المفردات ان شاء الله تعالى نحو قام الناس خلا او عدا او حاشا زيدا واختلف في جملة الاستثناء
فقال السيرافي هي حال ذو المعنى قام القوم خالين من زيد وجوز الاستيناف وقيل هي مستأنفة وصححه
ابن عصفور فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها
في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا فكما ان الا زيدا لا موضع له
من الاعراب مع تعلقه بما قبله كذلك هذه الجملة قاله في التصريح قال ابن هشام والقول بالاستثناء
مذهب الجمهور في جميع افعال الاستثناء **ويجر تارة مع حرفيتها** اي على انها حروف جر
الاول ليس النصب والجر في الثلاثة سواء كما توهم عبارة المصنف بل النصب في الاوليين والجر في الاخيرة
اغلب حتى ان سيبويه لم يحفظ غيره وكذا افاد وجب النصب في خلا وعدا والجر في حاشا لكن ثبت
النقل الجر بخلا وعدا والنصب بحاشا نقل الاول الاخفش ومنه قوله   خلا الله لا ارجو سواك وانما
اعد عيالي شعبة من عيالكا   وقوله ابحنا حيهم اسرا وقتلا   عدا الشمطاء والطفل الصغير
الموصوفين بالجر فوجب القول بحرفيتهما في هذه الحالة ونقل الثاني ابو عمرو والاخفش والجرمي والمازني
والمبرد والزجاج وابو زيد والفراء ذهبوا الى ان الجر بها هو الكثير وان النصب بها قليل
الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ وقال الشاعر حاشا ابا ثوبان ان ابا
ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا عن الملحاة والشتم وكثير من النحويين اخذ صدر البيت الاول
من هذين البيتين وركبه مع عجز الثاني وانشدهما بيتا واحدا والصواب انشاده نبه عليه ابن مالك في بعض مصنفاته

الثاني

الثاني قال ابن الحاجب حاشا المستعمل في الاستثناء معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء
ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا في هذا المعنى ولذلك لا تقول صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى
التنزيه انتهى قال الرضي وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه عن السوء
ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون
اكد وابلغ انتهى الثالث في حاشا الاستثنائية لغات حاش باثبات الالفين وحشى بحذف الالف
الاولى كقوله حشى رهط النبي فان منهم بحورا لا تكدرها الدلاء قاله المرادي في الجنى الداني وسيأتي عليه
مزيد كلام في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى **والمستثنى بليس وبلا يكون منصوب** بالخبرية
اي على انه خبرهما نحو قام الناس ليس زيدا ولا يكون زيدا **واسمهما ضمير مستتر وجوبا** لا
لجريانهما مجرى الا وهي انما يظهر بعدها اسم واحد ومن ثم وجب انفصال الضمير المستثنى بهما كما
وجب في المستثنى بها تقول قام القوم ليس اياك او لا يكون اياك كما تقول الا اياك واما قوله
اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة كقوله اتاني وربنا الاك ديار وفي مرجع الضمير خلاف
ذكره عن حاشا وسيأتي بيانه في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى وجملة الاستثناء حال او مستأنفة
كما مر قال في التصريح فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد
ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت الحسان بحثا لمقتضى
ان قد لا تدخل الا على فعل متصرف وهذا الاستثناء جار في جميع الافعال الثلاثة المذكورة اتفاقا
اذا اعربت حالا ثم هذا الاستثناء انما يحتاج اليه على رأي جمهور البصريين دون الكوفيين
والاخفش من جواز مجيء الحال المذكورة بدون قد راسا كما سيأتي فائدة هذه المسألة كانت
سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله
ما من احد من اصحابي الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء
فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد فلزم
الاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد واذا اطلق النقل في كتب النحو فالمراد
به الاوسط وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة اكبر تلامذة سيبويه واما الاصغر فهو ابو الحسن علي بن سليمان
من تلامذة المبرد وثعلب والاخافشة احد عشر نحويا عدهم في المزهر **والمستثنى بما خلا او بما**
عدا منصوب وجوبا على المفعولية لان ما المصدرية تعينهما للفعلية اذ لا تدخل على الحرف وهي
متعديان فتعين النصب كقول لبيد: الا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل * وقوله تمل الندامى

ما عداني فانني بجل الذي يهوى انديمي مولع ولهذا دخلت نون الوقاية قال في التصريح والقول
بان ما هنا مصدرية مع جمود خلا وعدا مشكل لانها لا تدخل على فعل جامد نص عليه في التسهيل وموضعها
نصب بلا خلاف فقيل على الحالية قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لفظا ولها بنكرة قال ابن هشام
والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا فان قلت خلا متعدية اذا كان بمعنى جاوز قالوا افعل
وخلاك ذم فينبغي التأويل بخالين زيدا قلت قال الرضي رحمه الله في الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموا
هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب فقد
وقيل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف أي خلوهم أي وقت عداهم زيدا وقال ابن خروف
على الاستثناء ومعنى قاموا ما عدا او خلا زيدا قاموا غير زيد قال ابن هشام وهو غلط لان معنى الا
قائم بما بعدها والمنصوب معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره انتهى وما تقرر من وجوب النصب بعدهما
هو مذهب الجمهور وزعم الكسائي والجرمي والربعي والفارسي وابن جني انه قد يجوز معهما الجر على تقدير
جر وتقدير ما زائدة قال في المغني فان قالوا ذلك قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل
فان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكاه الجرمي عن العرب تنبيهان الاول
على ذكر ما مع عدا وخلا يفهم انه لا يجوز دخولها على حاشا الاستثنائية وهو الذي نص عليه سيبويه فاما قول بعضهم
قوله رايت الناس ما حاشا قريشا ؛ فانا نحن افضلهم فعالا ؛ فنادر وقال ابن مالك لمكان السماع واستدل عليه
ايضا بما وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اسامة احب الناس الي ما حاشا
فاطمة من كلامه وهو غلط بل هو من كلام الراوي والمعنى انه عم لم يستثن فاطمة ويدل عليه ان في معجم الطبراني
ما حاشا فاطمة ولا غيرها انتهى ووجه الاستدلال بهذا ان لا زائدة بعد الواو لتوكيد النفي فتعين حينئذ ان تكون
ما نافية لا مصدرية كما توهم ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي ومقوله عليه السلام هو احب الناس الي
قال الدماميني وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان تكون لا نافية وغيرها منصوبا بمحذوف لا معطوفا على فاطمة والمعنى
ولا استثنى غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة
الثاني قال ابو حيان وغيره الافعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع والمستثنى بغير وسوى اسم مجرور
في المعنى ويجوز ان تقطع عنها لفظا ان فهم معناها وتقدمت عليها كلمة ليس او لا قال ابن هشام في
بعد لا وقد تقدم الرد عليه فليراجع ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا
وبنصبها على اضمار الاسم اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين على اضمار الاسم ايضا وحذف

اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ورده ابن هشام بان ذا غير مرفوع

المضاف اليه

المضاف اليه لفظا ونية ثبوته وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء لا اعراب
وان غير شبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا وقال الاخفش ضمة اعراب
لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال
ابن خروف يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان
التنوين اما للتمكين ولا يلحق الا المعربات واما للتعويض فكان المضاف اليه مذكور قاله ابن هشام
في المغني والاصل في غير المضافة لفظا ان يوصف بها النكرة نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل او معرفة كالنكرة
نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان موصوفها وهو الذين جنس لا قوم باعيانهم وقد تخرج
من الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها حملا عليها كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها
وبتاليها جمع منكر نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله او معرف بال الجنسية كقوله انيخت فالقت
بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها اي غير بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله لو كان غيري
سليمى الدهر غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر وقع الحوادث وتفارق الا غير
بانه لا يجوز حذف موصوفها لا تقول جاءني الا زيد وتقول جاءني غير زيد وبانه لا يوصف بها الا حيث يصح
الاستثناء بها فلا يصح عندك درهم الا جيد ويجوز درهم غير جيد وسوى بلغاتها فانه يقال سوى كرضى
وهي اشهرها وسوى كهدى وسواء كسماء وسواء كبناء وهي اغربها وقل من ذكرها وممن نقلها ابن الخباز
ابن الخباز وابن عطية والفارسي قال ابن هشام في شرح اللمحة والذي يظهر من كلام النحويين ان
هذه اللغات مسموع وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يشرب من هذه اللغات
معنى الاستثناء الا سوى المكسورة السين يعني المقصورة فانه هو واكثرهم لم يذكروا الكسر مع المد
قال فان استثني بما سواها فبالقياس عليها انتهى قلت وهي دعوى لم يقم عليها دليل وممن نقل
التسوية بينها الزجاج في الجمل وابن بابشاذ في شرحه قال الزجاج واما سوى وسوى وسواء فانها
على كل حال وقال ابن بابشاذ في الشرح وسوى وسوى وسواء يستثنى بها كما يستثنى بغير انتهى
مجرور وجوبا بالاضافة اي باضافة المستثنى اليهما وتعرب غير بالاجماع اعراب المستثنى
بالا اي مثل اعرابه على التفصيل الذي فيه فتقول قام القوم غير زيد وما قام غير زيد احد بالنصب
المؤمنين كما تقول قام القوم الا زيدا وما قام الا زيدا احد وتقول ما قام غير زيد بالرفع كما تقول
ما قام الا زيد وتقول ما في الدار احد غير حمار بالنصب وجوبا على لغة الحجازيين وبالرفع على لغة
التميميين كما تقول ما في الدار احد الا حمارا بالنصب وجوبا على لغة وبالرفع على لغة

اي لو كان غيري غير الصارم الذكر

هؤلاء، وتقول: ما زاد هذا المال غير النقص بالنصب وجوبا في لغة الجميع كما تقول: ما زاد هذا المال
إلا النقص لكن اختلف في ناصبها إذا وقعت منصوبة في غير تفريغ فقال ابن خروف هو ما قبلها كما ينتصب الاسم
الذي بعد إلا وجعل ذلك دليلا على أنه انتصب لما بعد إلا لا بإلا لأن إلا قد عدمت مع غير وهذا
اختيار ابن عصفور وقال الفارسي على الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء، وصحح ذلك لأن
غير إلا تتعرف بالإضافة واختاره ابن مالك وقيل على التشبيه بظرف المكان بجامع الإبهام واختاره
ابن الباذش وسوى كغير معنى وإعرابا عند قوم وهم الزجاجي وابن مالك ومن تبعهما
وصحح ابن مالك في أكثر كتبه هذا القول وبالغ في نصرته في شرح التسهيل مستدلا عليه بشواهد من الحديث وغيره
نظما ونثرا قال أبو حيان ولا سلف له في ذلك إلا الزجاجي ولا حجة له في الشواهد التي استشهد بها أما الحديث
فلما تقرر غير مرة أنه لا يصح الاستشهاد به على القواعد النحوية لاحتمال كونه مرويا بالمعنى أو لحنا من الراوي وأما الشعر
فضرورة قال وأقوى ما استدل به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب أتاني سواك وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس
عليه انتهى قال بعضهم وأما الاستشهاد بما حكاه الفراء ليس مما نحن فيه فإنما أن يقصد أن الألف لا تختص بالاستثناء
أو يقال إنه استثناء مفرغ بالتأويل ويكون المعنى لم يتخلف سواك فيكون مما نحن فيه انتهى فائدة لأبي حيان مع
ابن مالك في الاستشهاد بالأحاديث مناقشة طويلة فإنه قال في شرح التسهيل لهج المصنف يعني ابن مالك في
تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحدا من
المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن الواضعين لعلم النحو الأولين كأبي عمرو وعيسى بن عمر والخليل
وسيبويه من البصريين ومعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا
ذلك وتبعهم على ذلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد والأندلس وقد جرى الكلام
في ذلك مع بعض الأذكياء فقال إنما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم بأن ذلك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لأمرين أحدهما
أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فلهذا تجد القصة قال فيها صلى الله عليه وسلم لفظا واحدا فنقل بألفاظ بحيث يجزم بأنه صلعم
لم يقل جميعها كما روي من قوله عليه السلام زوجتكها بما معك من القرآن أمكتكها بما معك خذها بما معك وغير ذلك
مما ورد من ذلك فيعلم قطعا أنه لم يلفظ بالجميع بل لا يجزم بأنه بالبعض بل يجوز أنه قال لفظا غير هذه الألفاظ لا سيما
مع تقادم الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط منهم من ضبط المعنى وأما من ضبط اللفظ فبعيد لا سيما في الأحاديث
الطوال التي لم يسمعها الرواة إلا مرة الثاني أنه وقع اللحن كثيرا في الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا
غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسانهم بصناعة النحو ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أفصح الناس وإذا تكلم بلغة غير لغة
أهله فإنما ذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله تعالى ثم قال والمصنف أكثر من الاستدلال بما في

الآخر

لا أثر متعقبا بزعمه على النحاة وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز في هذا الفن ولذلك
يضعف استنباطه من كلام سيبويه انتهى وأجاب بعضهم بالمعارضة بأن تطرق الاحتمال الذي يوجب
سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم فيجب أن لا يستدل بها أيضا وهو خلاف
الإجماع قال والاستدلال بالحديث إنما يسقط إذا أثبت المنكر أن الحديث المستدل به ليس من
لفظه عليه الصلاة والسلام وأن لفظه كان كذا وأن الراوي غيره انتهى وأجاب الشيخ سراج الدين البلقيني
بأن ابن مالك لا يذكر ما يذكره من الأحاديث للإثبات بل للاعتضاد وبأنه يجد الشواهد من كلام العرب
لقوله فيأتي بالحديث للاعتضاد ولا للإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك وأجاب ابن خلدون بأجوبة أحسنها
أن تدوين الأحاديث كان في الصدر الأول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته إنما كان ممن
يسوغ الاحتجاج به بلفظه لكن انتهى وبقي للبحث مع أبي حيان مجال لا يتسع له المقام وظرف المكان
بمعنى وسط غير متصرف عند قوم آخرين وهم سيبويه والجمهور واستدلوا بوصل الموصول بها نحو
الذي سواك فليست سوى هنا بمعنى غير لأن غير لا تدخل ههنا إلا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا
سوى بغير ضمير ادعي أنها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا
في الشعر كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وصحح هذا القول ابن الحاجب وابن مالك في
سبك المنظوم مصرحا بتضعيف القول بأنها كغير وذهب الرماني وأبو البقاء العكبري إلى أنها تستعمل ظرفا كثيرا
وغير ظرف قليلا قال ابن هشام في الأوضح وإلى هذا أذهب وقال المبرد إنه أقرب الأقوال ففي المسألة أقوال ثلاثة
تنبيه تلخص أن أدوات الاستثناء أربعة أنواع حرف دائما وهو إلا واسم دائما وهو غير وسوى وفعل
دائما وهو ليس ولا يكون ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكروا أيضا من أدوات
بيد بفتح الباء الموحدة وميد بإبدالها ميما وهي بمعنى غير في الاستثناء المنقطع مضاف إلى أن وصلتها
ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بائد أنهم
وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال إنه كثير المال بيد أنه بخيل وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت وأن
بعضهم فسرها بمعنى على وأن تفسيرها بمعنى غير أعلى انتهى وقد تستعمل بمعنى من أجل ومنه الحديث أنا أفصح من
نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر قال ابن مالك وغيره إنها هنا بمعنى غير على
حد قوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ÷ بهن فلول من قراع الكتائب ÷ وأنشد أبو عبيدة على أنها
بمعنى من أجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد أني ÷ أخاف إن هلكت أن ترني ÷ والمشهور أنها بمعنى
مطلق وقال ابن مالك في التوضيح والمختار عندي في بيد أن تجعل حرف استثناء انتهى وقال الآخر

ولم يقم دليل ظاهر على الاسمية لمن قال وعدوا من ادوات الاستثناء لا سيما بعد لا فما بعدها مستثنى عند
الكوفيين والنحاس والزجاج والفارسي ومنع بعضهم كونه مستثنى وكونها من ادوات الاستثناء
وقد مر الكلام على ذلك في شرح الديباجة مستوفى وقد يليها ظرف كقولك يعجبني الاعتكاف
لا سيما عند الكعبة ولا سيما اذا قرب الفتح ومنه قوله يسر الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من
في ضيرة يتقلبها او جملة فعلية كقوله قوى النفس في الخير لا سيما يشيلك من ذي الجلال الرضى او
جملة شرطية كقوله اوى الينك يكلو الهم والغم واهم لا ولا سيما ان نكت بالبرس الفخم وقد يحذف
ما بعدها وينقل من معناها اللاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوبة المحل على انه مفعول مطلق مع بقاء لا
الذي كان لها في الاصل حين كانت اسم لا التبرئة فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس
فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا
في لا سيما وان ركب اي وخصوصا ان ركب اخصه بزيادة المحبة وفي لا سيما وهو راكب والواو
ومنع بعضهم من هذا التركيب وقال انه غير عربي بل من كلام المولدين وقد تحذف الياء من لا سيما كقوله
فيه بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب وهل المحذوف الياء الاولى وهي
العين او الثانية وهي اللام خلاف فاختار ابن جني الثاني وابو حيان الاول وقد تلحق
لا سواء بمقام لا سيما الثاني تماثل منصوبا وغير منصوب **المشتغل عنه العامل** وهو اسم
بعده عامل متصرف ناصب لضميره او متعلقه بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من
ذلك وسلط على الاسم لنصبه اذا تقرر هذا فنقول **اذا اشتغل عامل** فعلا كان او ما يعمل عمله الا الى
الضارع ولا يدخل في هذا الباب الا اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل
الحرف لانه لا يعمل شيء منها فيما قبله **عن نصب اسم مقدم عليه بنصب ضميره** اي ضمير ذلك الاسم
بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المقدم عليه بسبب نصبه لضميره **او متعلقه** اي متعلق الاسم او المتعلق
ضميره فلولا ذلك لعمل فيه فيفهم منه انه ليس هناك مانع لفظي ولا معنوي بل هو بحيث لو سلط عليه ذلك لم يشتغل
لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالتركيب لا محالة فظهر انه لا حاجة الى ما زاده ابن الحاجب في الكافية من قوله
بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه والتعلق يكون بوجوه كثيرة كون الاسم مضافا اليه نحو زيدا ضربت
غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان العطف شيء بالمضاف لكن بواسطة العطف او كون
العامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا تحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او معطوفا عليه او موصوف على الضمير او موصوف
نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا الذي يضربه او غير ذلك من المتعلقات وضابطه التعلق ان من كونه

باب الاشتغال عام

المنصوب من تتمة المنصوب المفسر قوله الرضي كان اندلك **الاسم المشتغل عنه العامل خمس حالات** وجوب
نصبه على رفعه وتساوي الامرين ورجحان رفعه على نصبه **فيجب نصبه بعامل مقدر** وجوبا يفسر
العامل **المشتغل عنه** بنصب ضميره او متعلقه ولذلك وجب تقديره لان المفسر المتاخر عوض عنه ولا يجمع
العوض والمعوض ويجب ان يكون مقدما على الاسم لئلا يلزم مخالفة الاصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير
محله الا ان يمنع مانع فيقدر مؤخرا نحو ايهم رايته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ويكون المفسر المذكور
دليلا على المقدر كان الاصل ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته الا اذا حصل مانع
كما في زيدا مررت به او زيدا حبست عليه او معنوي كما في زيدا ضربت غلامه فيقدر ما يناسبه بالترادف
او باللزوم اذ تقدير المذكور يقتضي في الاولين تعدي القاصر بنفسه وفي الثالث خلاف الواقع اذ الضرب
لم يقع بزيد فوجب ان يقدر في الاول جاوزت لان مررت لعد تعديته بالباء بمعنى جاوزت و
لابست فان حبس الشيء يستلزم ملابسة المحبوس عليه وفي الثالث اهنت فان ضرب الغلام يستلزم
اهانته سيل بحسب العادة قال ابن هشام ولا يمتنع ان مع كل متعد بالحرف ولا يكون الا ترى
في نحو زيد شكرت له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير
الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا اهنت لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب
فتنبه لها ذهب اليه من ان انتصابه بعامل مقدر هو مذهب البصريين والجمهور وقيل هو العامل المذكور وهو
مذهب الكسائي هو عامل في الظاهر والضمير ملغى وقال الفراء عامل فيهما لانهما في المعنى كشيء واحد ورد عليهما بانه
وانما يجب نصبه **اذا تلا ما يتلوه الا فعل كادوات التحضيض** بالمهملة والضاد المعجمتين وهي
اربعة هلا بتشديد اللام وهي اشهرها ولذلك مثل بها فقال نحو **هلا زيدا اكرمته** والا بتشديد
اللام ايضا ولولا ولوما وانما قال كادوات التحضيض لعدم انحصاره فيها اذ مثلها ادوات
الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته ومتى عمرا لقيته وادوات الشرط غيرانا نحو ان زيدا لقيته فاكرمه الا
ان هذين النوعين اعني ادوات الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في النثر فلا يليهما
صريح الفعل فلا يجوز متى عمرا لقيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل
ماض فيقع في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه وان زيدا لقيته فاكرمه ويمتنع في نثر الكلام ان
زيدا تلقه فاكرمه ويجوز في الشعر وقد نبه على الاول **بتنبيهات** الاول قيل عبارة المصنف اولى من عبارة
ابن الحاجب في الكافية حيث قال ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لوجهين الاول الشمول لظرف
الزمان المستقبل نحو اذا ايتك اليوم زيدا تلقاه والثاني الخروج اما عنها وهي من حروف الشرط ولا يجب النصب

بعدها الثاني انما استثنيت الهمزة من ادوات الاستفهام لانها قد تلي الفعل لما سيأتي واما من ادوات الشرط لان شرطها فعل لازم واجب الحذف غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء قاله الرضي الثالث قد يضمر مطاوع الظاهر فيرفع الاسم كقوله ؎ لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ؎ التقدير ان هلك منفس اهلكته لان هلك مطاوع اهلكته يقال اهلكته فهلك و يروى ان منفسا اهلكته الرابع ذهب الكوفيون الى جواز دخول اذا في الجملتين الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كاذا وعن الاخفش والكسائي موافقتهم فيها وفي ان ايضا بالشرط المذكور وفي الارتشاف سيبويه يجيز ان يرتفع الاسم بالابتداء بعد اذا الشرطية وادوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وفي شرح الكافية للرضي ان الحذف المذكور يطرد في كل حرف لا يليه الا الفعل كلو ولولا وهلا سوا الطلبية نحو هلا زيد قام فعلى هذا يجوز الرفع في المسائل المذكورة كلها ويجب رفعه بالابتداء اذا كان

لا يتلوه الا اسم كاذا الفجائية في الاصح نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو

ذكره ابن مالك والرضي وصححه ابن هشام بناء على ان اذا لا يليها الا الجملة الاسمية وبه صرح في المفصل حديقة المفردات وقيل بل لا يصح قولان احدهما جواز النصب مطلقا قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه ابن الحاجب في كافية قال ابن هشام ومن العجب انه اجاز ذلك فيها مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها والثاني التفصيل وهو جواز النصب ان اقترن الفعل بقد ومنعه ان لم يقترن بها وهو مذهب الاخفش وتبعه ابن عصفور وذلك ان الاخفش نقل عن العرب ان الفعل اذا كان مقرونا بقد جاز ان يقع بعد اذا الفجائية لان العرب اجرت المقرون بقد مجرى الجملة الاسمية في دخول واو الحال عليه ووجهه في المغني بان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها ونقل الاخفش المذكور خطأ ابو حيان وابن مالك في تخطئته سيبويه في تجويزه الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد ضربه عمرو وقال بل يحمل كلامه على هذه الصورة الخاصة وهي ما اذا اقترن الفعل بعدها بقد قال بعضهم وعلى ذلك يحمل كلام ابن الحاجب ايضا في تجويزه الاشتغال بعدها وعلى هذا يكون المراد في قوله في باب الظروف فيلزم المبتدا بعدها اللزوم فيما اذا لم يكن بعدها قد وبذلك يندفع تعجب ابن هشام وتغليط بعض شراح الكافية من جملة العجم له كما يندفع على تقدير حمل اللزوم ثمة على الغلبة كما وقع لبعض الشراح او على تقدير حمله على غير صورة الاشتغال كما وقع لبعض آخر ولقد تمثلت على لسان ابن الحاجب عند وقوفي على تغليط هذا العجمي له بقول الشاعر ؎ فلو اني بليت بهاشمي ؎ خؤولته بنو عبد المدان

لهان

لهان علي ما القى ولكن ؎ تعالوا فانظروا بمن ابتلاني ؎ وانما قال المصنف كاذا لعدم انحصار ما لا يتلوه الا اسم فيها قال ابن هشام في الجامع الصغير ويجب الرفع في نحو ليتما زيدا اضربه لامتناع الفعل قال شارحه وذلك بناء على ان ليت اذا دخلت عليها ما الحرفية لا تزيلها عن الاختصاص بالجمل الاسمية فلو نصبت زيدا بفعل مضمر على الاشتغال لكنت قد ازلتها عن الاختصاص ولو نصبته على اعمالها وجعلت جملة اضربه خبرها جاز واجاز ابن ابي الربيع انتصابه على الاشتغال كما في نحو ان زيدا اضربه بناء على زوال الاختصاص في المغني والصواب انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد

او فصل بينه اي الاسم وبين العامل المشتغل عنه ما له الصدر اي صدر الكلام

لانه يمنع ان يعمل ما بعده فيما قبله لمنافاة ذلك الصدارة وذلك كالاستفهام والشرط والعرض والتحضيض وان واخواتها سوى ان المفتوحة فلا صدارة لها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرف مصدر والا للتمني ولام الابتداء وكم وما وان النافيتين نحو زيد هل رأيته وزيد كم تضربه وزيد ان ضربته ضربتك وزيد من يضربه اضربه وزيد الا تضربه وزيد هلا ضربته وزيد ليتني ضربته وزيد الا رجل يضربه وزيد لعمرو يضربه وزيد كم ضربته وزيد ما ضربته او ان ضربته قال ابن مالك واجراء التحضيض والعرض والتمني بالا مجرى الاستفهام في منع تأثير ما بعدها فيما قبلها هو مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا توسط التحضيض داعية قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق وممن ذهب الى هذا ابو موسى الجزولي وهو ضد مذهب سيبويه تنبيهان الاول يجب رفع الاسم في مسائل اخر احدها ان يكون العامل صلة او شبيها بها فالاول نحو زيد الذي ضربته لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والثاني نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وزيد يوم تراه يفرح فان العامل في الاول صفة وفي الثاني مضاف اليه وكل منهما شبيه بالصلة في تتميم ما قبله فالصفة لا تعمل في موصوفها ولا فيما اضيف اليه والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثانية ان يكون العامل مسندا الى ضمير الاسم المتقدم المتصل نحو زيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بمقدر يفسره العامل المشتغل لعدم صحة عمله فيه اذ لا يوقع فعل فاعل مضمر متصل على مفسره الظاهر لانه يلزم منه تغيير المفعول الفاعل وهو ممتنع في جميع الابواب اما لو رفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا ايقاع فعل المضمر المتصل على ضميره المتصل وذلك جائز في باب ظن الثالثة ان يكون العامل الى الاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو قال الرضي وذلك ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستأنفة لكن صيرت في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوزوا عمله فيما بعدها الا

على الاصح فكيف يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو معمول لها حتى خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله انتهى الرابعة ان كون العامل جامدا نحو زيد ما احسنه لان الجامد لا يعمل فيما قبله الثاني قال ابن هشام وغيره ليس من مسائل الباب ما يجب رفعه لعدم صدق ضابط المشتغل عنه العامل عليه لانه يعتبر فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ العامل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وانما ذكره من ذكره لتمام القسمة لا يقال فيشكل حينئذ عد المصنف المشتغل عنه العامل فيما يرد منصوبا او غير منصوب لانا نقول جواز رفعه في بعض الصور يكفي في ادخاله في حد التنوع

ويترجح نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل على رفعه بالابتداء ان تلا مظان الفعل جمع مظنة بكسر الظاء وهي موضع ظن لشيء ومعدنه مفعلة من الظن وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء قاله في النهاية والمراد مواقع الفعل التي لها مزيد اختصاص به وذلك بعد الهمزة الاستفهامية نحو أزيدا ضربته فترجح نصب زيد بالفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها عليها كبقية اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها او بعد ما ولا وان النافية نحو ما زيدا او لا زيدا او ان زيدا رأيته وترجح النصب لانهم شبهوا احرف النفي بحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وبعد حيث مجردة عن ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل تنبيهات الاول اذا فصلت الهمزة من الاسم فالمختار الرفع نحو أانت زيد تضربه الا في نحو أكل يوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته ام عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله أثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا وقال الاخفش اخوات الهمزة كالهمزة في ترجيح النصب نحو ايهم زيدا ضربه ومن امة الله ضربها قاله في الاوضح الثاني ما ذكرناه من ترجح النصب بعد حروف النفي المذكورة هو ما ذكره ابن مالك وابن عصفور وزعما انه مذهب الجمهور وقيل وظاهر قول سيبويه اختيار الرفع لانه قال بعد ان ذكر النصب فيه وان شئت رفعت والرفع فيه هو الاقوى وقال الرضي جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان الكلام لا تصير مع حروف النفي طلبية انتهى الثالث غير حروف النفي الثلاثة كلم ولما ولن وليس مثلها ان لا يقدر معمولها وهو الفعل لضعفها عن العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا تقتله الا في الضرورة كقوله

ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته … فلم ذا رجاء القه غير واهب

اراد فلم القه اذا رجاء القه

راجح

او حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف وذلك اذا كانت الجملة المعطوف عليها فعلية فينصب الاسم بفعل مقدر يفسره المذكور فتكون الجملة فعلية ويحصل تناسب الجملتين المتعاطفتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته فيترجح نصب عمرا على رفعه لحصول تناسب الجملتين به لان تناسب الجملتين المعطوفة احديهما على الاخرى احسن من تخالفهما كذا قالوا قال الدماميني وهذا يدل صريحا على جواز التخالف بالاسمية والفعلية وقد حكي قولان في المسئلة بخلاف ذلك الاول المنع مطلقا حكي عن ابن جني والاخر انه يجوز في الواو فقط نقل ذلك ابو الفتح عن شيخه ابي علي الفارسي في سر الصناعة انتهى وقال ابن هشام في شرح اللمحة وقضية القول بالمنع مطلقا ايجاب النصب هنا لكني لم اره منقولا عن احد تنبيهات الاول جرت عادة النحاة بان يذكروا العطف على الفعلية من مرجحات النصب بالنسبة الى المعطوف عليها نحو زيدا اكرمته وضربت عمرا ولا فرق نبه عليه ابن هشام في المغني الثاني اذا فصل العاطف من الاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرا فانه ترجح الرفع بالابتداء لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من حروف الابتداء التي يبتدأ بها الكلام الثالث حتى ولكن وبل كالعاطف فيما تقرر نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايته وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما لم تكن للعطف لان الاسم المنصوب في باب الاشتغال لا بد وان يكون بعض جملة وهي انما تعطف بها المفرد لا الجملة فهي حروف ابتداء منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه او كان العامل المشتغل فعل طلب اي فعل يفهم معنى الطلب فاضافة الفعل الى الطلب بهذا الاعتبار والمراد به هنا الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه وبكرا رحمه الله ومنه اللهم ... فيما صورته صورة الخبر ومعناه الامر وانما ترجح النصب في ذلك لان رفعه بالابتداء يستلزم الاخبار عنه بالجملة الطلبية والاخبار بها قليل في الاستعمال واعترض جواز الاشتغال قبل اللام ولا الطلبيتين بان ما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما قياسا فكيف جاز ذلك واجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بها تنبيه يترجح نصب الاسم على رفعه في مسائل اخر احديها ان يكون الاسم جوابا لاستفهام منصوب بما يليه كما اذا قيل رايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا او غلام زيد رايته وذلك ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية الثانية ان يوهم رفع الاسم وصفا مخلا وذلك كما اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين وانك لم تملك واحدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين فنصب

كل نقص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد وانا اذا رفعت فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له
وبعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة
لكل واحد وبعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فلا يقع الا على من
اشتريته دون ما حصل منهم بغير الشراء من وجوه التملكات كالارث والهبة ونحوهما فرفعه موهم لاحتمال
غير المقصود فيترجح النصب لكونه نصا في المعنى المقصود والثاني ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو رجلا
ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا ذكره بعضهم وفيه انه ينبغي ان يعد مما يجب
فيه النصب لا مما يترجح والصواب ان الاشتغال في مثل ذلك لا يجوز لعدم شرطه قال ابن هشام في المغني من شروط المنصوب على الاشتغال
ان يكون قابلا للابتداء انتهى وبذلك رد في موضع آخر من المغني قول بدر الدين بن مالك في توجيه ما ذكره ابو حيان
انه من الاشتغال قال والظاهر انه نصب على المدح وما في البيت زائدة ولهذا لم يمكن ان يحمل على انه من الاشتغال لانتفاء
الشرط المذكور سنة لا قراءة سورة انزلناها بالنصب على الاشتغال فانه يترجح ويتساوى الامران اي الرفع والنصب
اذا لم تفت المناسبة اي تناسب الجملتين في العطف على التقديرين وضابطة ذلك ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة
فعلية مخبر بها عن اسم قبلها نحو زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره او لاجله وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات
وجهين لانها اسمية الصدر فعلية العجز ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة فان رفعت
قد راعيت صدرها فالعطف على الجملة الاسمية او نصبت كنت قد راعيت عجزها فالعطف
على الجملة الفعلية فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان تنبيهان الاول
المثال المذكور كمثال سيبويه لهذه المسئلة وهو زيد قام وعمرو وكلمته واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف
على الصغرى لانها جزء المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه
والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتداء وليس في عمرو وكلمته ضمير راجع الى زيد
واعتذر له السيرافي بان غرضه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها
او على العجز منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو وكلمته في داره او نحو ذلك وانما سكت
سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فصحح المثال اذا اراد
الرضي وارتضاه وبذلك يوجه مثال المصنف ايضا لكن المنقول عن سيبويه وتبعه الفارسي وابن
مالك انه لا يشترط في ذلك وجود الرابط بدليل قوله تعالى والقمر قدرناه منازل في قراءة ابي
عمرو والحرميين بالرفع وباقي السبعة بالنصب على العطف على الصغرى من قوله والشمس تجري
هذا لا يحتاج على الاعتذار لسيبويه في مثاله بما اعتذر به السيرافي فالاولى ان يجاب عنه بانهم

يغفرون

يغفرون في التوابع ما لا يغفرون في غيرها والسيرافي اعتذر له على مذهبه من اشتراط الرابط
في المسئلة تبعا للاخفش فمنع النصب بناء على العطف على الصغرى لما تقدم فالرفع عنده واجب
وان ورد النصب فهو على ضرغ في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية
وهو جائز عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن ظاهر كلام سيبويه موافقة للاخفش والسيرافي فالنقل عنه
مختلف والاول هو المشهور ثم الرابط عند مشترطه اما الضمير كما تقدم او الفاء السببية نحو زيد قام وعمرو
اكرمته وقال هشام الواو كالفاء في حصول الربط لان فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية
بدليل هذان زيد وعمرو ورد بانها انما يكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد
قال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت
تغلب فدز في اجول في البلاد لعلني اسر صديقا او ابيا حسودا وخرج على ان تقديره
او ابيا حسودا الثاني اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل فزيد ضارب عمرا وبكرا اكرمه
مثل زيد قام وعمرا اكرمته فيستوي في بكر الوجهان اما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم وبكرا اكرمته فالرفع
اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول لم تتم مشابهتهما للفعل اذ تقدير رفع الضعيف
المشابهة للفعل نحو زيد حسن غلامه ويترجح الرفع على رفع الاسم المشتغل عنه العامل بالابتداء
بنفسه لا بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل فيما عدا ذلك اي المذكور من موجب النصب ومرجحه وموجب
الرفع وتساوي الامرين لا ولعدم التقدير بلا مقتض نحو زيد ضربته ومن ثمة اوجب بعض النحويين
ومنع النصب وليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من ائمة العربية عن العرب قال سيبويه وذلك عربي
كثير والرفع اجود انتهى وعليه قراءة بعضهم جنات عدن بكسر التاء ثم النصب مع كونه مرجوحا مراتبه
مختلفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى منه في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه
احسن منه في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن منه في زيدا مررت باخيه
المراد الثالث مما يرد منصوبا وغير منصوب المنادى وهو الاسم المدعو حقيقة نحو يا زيد
او حكما نحو يا ارض فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم نوديت بيا قال الشاعر ايا جبلي نعمان
بالله خليا نسيم الصبا يخلص الى نسيمها او هيا قال فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح
هيا ربا وهاؤها اصل وقيل بدل من همزة ايا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام في المغني ومحمد
بن يعقوب في القاموس او آي بالفتح والقصر والسكون قال المستمع اي عبد في رونق الضحى
بكاء حمامات لهن هدير قال ابن هشام وقد تمد الفها وقيل بل الممدودة حرف مستقل حكاه الكوفيون

عن العرب الذين يثقون بعربيتهم آوا بالمد نحو آزيد حكاه الاخفش في كتابه الكبير وزعم ابن مالك
انه لم يذكرها الا الكوفيون والمراد بالمد فيها الاتيان بعد الهمزة بالف لا غيره وما وقع في كلام بعضهم
من ضبطها بهمزة فالف فهمزة اخرى ساكنة سهو فهذه كلها مع البعد اي لنداء البعيد على خلاف
في اكثرها ففي الصحاح ان ايا لنداء البعيد والقريب قال في المغني وليس كذلك وفي يا
اقوال قيل هي للبعيد كما ذكره وعليه ابن مالك وقيل للقريب وعليه المبرد والجزولي وقيل للمتوسط
وجعل ابن عصفور ا في المقرب للقريب و بالهمزة مع القريب اي لنداء القريب قال
افاطم مهلا بعض هذا التدلل ÷ فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي ÷ ونقل ابن الخباز عن شيخه
انها للمتوسط قال ابن هشام وهو خرق لاجماعهم وسيأتي عليها مزيد كلام انشاء الله تعالى ويا
وهي ام الباب تستعمل مع البعد والقرب مطلقا قال ابو حيان وهو الذي يظهر من استقراء
كلام العرب قال ابن مالك هي للبعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل
هي مشتركة بين القريب والبعيد والمتوسط وزعم شيخ ابن الخباز انها للقريب وهو خرق لاجماعهم
تنبيهات الاول قال بعضهم هذا المص للمنادى بقوله المدعو بيا الى آخره اولى من قول ابن
الحاجب المطلوب اقباله لخروج نداء الله تعالى في نحو يا الله لانه لا يطلب اقباله وحمل نداءه على المجاز
والمراد بالمطلوب لا قبال سؤال الاجابة بعيد فتامل الثاني لا يدخل في هذا الحد المندوب
على راي ابن الحاجب لانه متفجع عليه لا مدعو وتدخل على راي غيره ولم يذكر المص احكامه في
هذا الباب اما اهمالا او ذهابا الى راي ابن الحاجب قال الرضي والظاهر من كلام سيبويه انه
منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه
وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من
ضنهم بالميت يتصورونه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تعدم ولا تهلك وكذا المندوب
المتوجع به نحو واويلاه وواثبوراه وواحزناه احضر حتى يتعجب من فظاعتك والدليل على
انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا اي لا تقول واثبوراه المشتهى
الثالث اجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس و
يشترط كون المنادى مظهرا فلا يجوز نداء المضمر مطلقا لا يقال يا انا ولا
يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه اجماعا ولا يا انت ولا يا اياك على الاصح وقول
الاحوص ÷ يا ابجر بن ابجر يا انتا ÷ انت الذي طلقت عام جعتا ÷ ضعيف فلا يقاس عليه

وما سمع

وما سمع من قول بعضهم يا اياك قد كفيتك فيا للتنبيه لا للنداء واياك منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور
كانه قال قد كفيت اياك قد كفيتك وقيل ان يا في البيت ايضا للتنبيه وانت الاول مبتدا
والثاني كذلك او توكيدا او بدل وفصل والموصول خبر واجاز ابن عصفور نداء المضمر في
الشعر خاصة مستدلا بالبيت والمثل ولا حجة في ذلك كما عرفت وظاهر كلام ابن مالك في الالفية
ان نداء المضمر مطلقا مطرد وهو خلاف الاجماع قال الرازي في شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو
ليس جاريا على كلام العرب وقال شعبان في الفية ولا تقل عند النداء يا هو فليس في النحاة من رواه
وكثيره خلوه عن اللام للتعريف فلا يقال يا الرجل كراهة اجتماع آلتي التعريف صورة وان
في احدهما ليس في الاخرى الا في لفظ الجلالة وهو الله علم للذات المقدس الواجب الوجود
الموصوف بجميع الكمالات فلا يشترط خلوه عنها بل يجب اثباتها اجماعا فيقول يا الله باثبات الالفين وبالله
بحذفهما ويالله بحذف الثانية فقط لان اللام لازمة له لا تفارقه اذ اصله اله فحذفت الهمزة تخفيفا
لكثرة استعماله فادخلت عليه اللام لدفع شياع ذهب اليه الكفار من تسميتهم اصنامهم آلهة واد
لام التعريف فيما بعد ولزمت كالعوض من الهمزة ومن ثم تقطع في النداء وقيل ال في اسم الله
للتعظيم لا التعريف ونسب لسيبويه فائدة هذا الاسم الشريف يختص باشياء لا توجد في غيره من
الاسماء منها ما ذكر ومنها زيادة ميم في آخره عوضا من حرف النداء كما سيأتي ومنها انه
اذا كان قبله فتح او ضم مثل قال الله تعالى ونقول الله تعالى ولا يقول مثل هذا في الليل واللبن فان كان
قبله كسرة لم يفخم مثل بسم الله لانك لو فخمت هذا لكنت مستفلا بالكسرة متصعدا بتفخيم اللام وهذا
ثقيل على اللسان وليس كذلك مع الضمة والفتحة لاستعلائهما في الحنك ومنها اختصاصه في القسم
بالتاء نحو قولهم تالله ومنها قطعهم الهمزة في القسم من قولهم افالله لافعلن كذا بمنزلة افوالله ذكره
ابن بابشاذ في شرح الجمل وقول الشاعر ÷ من اجلك يا التي تيمت قلبي ÷ وانت بخيلة
بالوصل عني ÷ شاذ فلا يقاس عليه خلافا للكوفيين والبغداديين في اجازتهم ذلك في السعة مخرجين
كالبيت وبالقياس قالوا لانا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الالف واللام واجاب المانعون عن
السماع بالشذوذ وعن القياس بانه ان ارادوا ان ذلك في غير النداء فممنوع لدخول التنوين في نحو زيد
وسيبويه منكرا مع عدم دخول الالف واللام فيهما وفي النداء فكذلك لعدم دخول التنوين في غير
السعة عليه ولغير معين فكذلك فائدة المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير
نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس والضعيف ما يكون في ثبوته كلام

قاله الجاربردي في شرح الشافية تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الاوضح وغيرهما
اسمين آخرين لا يشترط فيهما خلوهما عن اللام احدهما ما سمي به من جملة نحو يا الرجل قائم لمن سمي به
نص على ذلك سيبويه قال لان معناه يا مقولا له ذلك وقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول ذي لام نحو يا الذي قام
قال المرادي وقد نص سيبويه على منعه قال الازهري والفرق بينهما ان الذي قام يحكى كالجملة التي نقلت الى التسمية وهو قبلها لا ينادى
لوجود اللام وذلك المانع باق ونحو الرجل قائم ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود اللام بل كونه جملة وذلك المانع قد زال
بالتسمية ثانيهما اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة ويا الاسد شجاعة نص عليه ابن سعدان
قال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الخليفة ويا مثل الاسد فحسن لتقدير دخول يا
على غير الالف واللام الثاني اذا اريد نداء اسم معرف باللام في غير الصور المذكورة توصل اليه
باي مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم متلوة بها التنبيه او اسم الاشارة ويجب وصفهما ولا يوصف
الا بما فيه اللام لتعريف الجنس نحو يا ايها الرجل واما نحو الصعق وهي رث مما فيه للغلبة
الصفة فلا توصف به ولا بما فيه اللام من مثنى او مجموع علما قبل دخولها فلا يقال يا ايها الزيدان
نص عليه الا علم او بموصول مصدر بالالف واللام خال من خطاب نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر
ولا يجوز نحو يا ايها الذي رايت كما لا يجوز ان ينادى او باسم اشارة عارية من كاف الخطاب
نحو يا ايهذا الرجل لا يقال يا ايهذاك الرجل كما لا يجوز نداؤه واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه
اسم الاشارة في الوصف بذي اللام والموصول واما اسم الاشارة فلا يوصف به لان
لا يوصف بمثله وسيكتمل على اي هذه مزيد كلام في حديقة المفردات وقد يحذف حرف
النداء وهو يا خاصة لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل ووقع في عبارة بعض المتقدمين ما يوهم
جواز حذفه مطلقا قال ابن بابشاذ في شرح الجمل بعد ان عد حروف النداء وهذه الحروف يجوز اثباتها مع المنادى وحذفها
فيما استثني لكن نص غير واحد من الائمة على انه لا يحذف منها الا يا دون غيرها لانها ام الباب واغلب في الاستعمال
والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون فيما كثر دوره لا فيما قل فيحذف يا مع القريب وبعض المنادى نحو يوسف اعرض
عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله الا مع اسم الجنس المراد به معين سواء كان نكرة قبل النداء
بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلاما فاضلا ويا حسن الوجه ويا ضاربا
زيدا فقد ... بهذه اللغة واحد بعد واحد واما الا ... مع النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان
المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها واما لا يحذف مع
المعرفة المتوغلة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف ما حرف

جاء حتى لا يظن نفاده على اصل التنكير الآخر ان لام التعريف لا يحذف من المعرف بها وحرف النداء
اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب قاله الرضي واجاز بعضهم الحذف
مع النكرة والكوفيون مع المعرفة محتجين بقولهم اطرق كرا وافتد مخنوق واصبح ليل وهو عند البصريين شاذ قال المرادي
والانصاف القياس عليه لكثرته نظما ونثرا والا مع المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن
عبد العزيز وقمت فيهم بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب اصاب قوما
من العرب واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الم كقوله فواكبدا من حب من لا يحبني ومن
عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الم كقول الآخر تبكيهم الدهما معولة وتقول سلمى وارزيته
لان الرزية سبب الالم الذي حصل ومثله قول القائل وامصيبتاه والندبة من كلام النساء في الغالب
والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر
بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من احرف النداء الا حرفان احدهما وا وهي الغالبة
والمختصة به والثانية يا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادى الا انه ... فيضم
ان كان مفردا نحو وازيد وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد الله واضاربا زيدا او
الغالب فيه ان يختم بالالف اطالة للصوت سواء كان مفردا نحو وازيدا او مضافا لظاهر نحو وا امير المؤمنينا
او لمضمر نحو وا راسا او شبيها بالمضاف نحو وا طالعا جبلا او مركبا نحو وا معدي كربا ويحذف لهذه
الالف ما قبلها من الف نحو وا موساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وا من حفر بئر زمزماه ونحو وا محمداه
او ضمة اعرابية او بنائية نحو وا منذاه فيمن اسمه منذ او كسرة كذلك نحو وا عبد الملكاه وا حذاماه فان اوقع
حذف الضمة او الكسرة في لبس ابقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة نحو وا غلامكي او واوا بعد
الضمة نحو وا غلامه وا غلامهموا وا غلامكموا لانك لو ابقيت الالف لاوهم الاضافة الى كاف
الخطاب وهاء الغيبة والمثنى ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد احرف المد توصلا الى
زيادة المد نحو وازيداه وا غلامكيه وا غلامكموه فان وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز
كقول المتنبي وا حر قلباه ممن قلبه شبم ولك فتح ضمتها تشبيها بها الضمير وكسرها على اصل التقاء
الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين وانما لا يحذف حرف النداء مع المندوب
منادى مجازا ولا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقل عن النداء الى
معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازا الزم لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقول هو منها ولا
مثله المتعجب منه والا مع المستغاث وهو كل اسم نودي ليخلص من شدة او يعين على مشقة

تستعمل معه الا يا خاصة وسيأتي بيان احكامه ستوفى وانما لا يحذف معه حرف النداء للمبالغة في
تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما والا مع اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل
لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وبين كونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج
في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي
حرف النداء وهذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون حذفه اعتبارا بكون اسم الاشارة معرفة قبل
النداء واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء اي يا هؤلاء وبقول ذي الرمة اذا هملت عيني لها
قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام وردة البصريون بان هؤلاء في الآية خبر المبتدأ والشعر
ضرورة ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا واجيب بان هذي مفعول
مطلق لا منادى اي برزت هذي البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر
المشار اليه كضربته ذلك الضرب قال ابن هشام ويرده بيت انشده وهو قوله يا عمرو انك
قد مللت صحابتي وصحابتك اخال ذاك قليل والا مع لفظ الجلالة لترد هو اللهم مع علي
الميم المشددة في آخره عوضا عن حرف النداء وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه
باي او باسم الاشارة كما تقدم فلما حذف الوصلة في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها لم
يحذف الحرف في الاغلب لئلا يكون اجحافا وقد يحذف في غير الاغلب كقول امية ابن ابي الصلت
رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وافهم كلامه جواز الحذف
في غير الاغلب وهو مذهب لبعض النحويين والجمهور على المنع مطلقا وحملوا البيت على الشذوذ
فان وجدت الميم المشددة في آخره لزم الحذف اي حذف حرف النداء لان الميم عوض
عنه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة كقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وانما
اخرت الميم تبركا باسمه تعالى وخصت بذلك دون غيرها لان الميم عهد زيادتها آخرا كزرقم هذا مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم ليست عوضا بل مأخوذة من فعل والاصل يا الله امنا
بخير فيجيزون الجمع بينهما وبين يا في السعة قال ابو علي وليس هذا بشيء لقوله تعالى واذ قالوا
ان كان هذا هو الحق من عندك لانه لو كانت الميم مأخوذة من فعل لما احتاجت ان الى جواب
ولكانت سادة مسد جواب الشرط وقوله تعالى فامطر علينا حجارة من السماء دليل على انها ليست مأخوذة
من فعل ولا دالة عليه لانه لا يحسن في الكلام يا الله امنا بخير ان كان هذا هو الحق من عندك
فامطر علينا ويصح بلا ذكر الجواب ولانه لو كان كما ذكر لما حسن اللهم امنا بخير وفي حسنه دليل على ان اللهم

مأخوذة منه

مأخوذة منه اذ لو كان كذلك لكان تكريرا قاله ابن بابشاذ في شرح الجمل وقد تزاد في آخره ما كقوله
وما عليك ان تقول كلما سبحت او صليت يا اللهما اردد علينا شيخنا مسلما وذهب الخليل
وتبعه سيبويه الى ان هذا الاسم لا يوصف لان الميم كلمة مستقلة فتكون فاصلة بين الموصوف
والصفة وقيل لانه صار عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله تعالى اللهم فاطر السموات
والارض انه على نداء آخر اي يا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه مرفوع على اللفظ
ومنصوب على الصفة وجعلا فاطر السموات صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه
لم يسمع مثل اللهم الرحمن الرحيم والآية ونحوها محتملة للنداء فائدة قد تخرج لفظة اللهم عن النداء
فتستعمل على وجهين آخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل
اقام زيد فتقول اللهم لا والثاني ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور
انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل قاله
في النهاية قال بعضهم وقد جرت عادة العلماء باستعمال اللهم فيما في ثبوته ضعف كانه
يستعان في اثباته بالله تعالى تتمة استثنى بعضهم المنادى البعيد ايضا قال فلا يجوز معه
حذف حرف النداء لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف ينافيه هذا تفصيل لاحكام المنادى
في الاعراب المفرد وهو هنا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف كما تقدم فيدخل فيه المثنى
والمجموع والمركب المزجي المعرفة وهي ما كان تعريفه سابقا على النداء والنكرة المقصودة
وهي ما عرض تعريفها في النداء بان قصد بها معين يبنيان لفظا او تقديرا لوقوعهما موقع
الاسمية المشبهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونهما مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان ادعوك
مثلا بمعنى ادعوك وهذه الكاف كاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم مبني لشبهه
الحرف ولا يبنى لشبهه الاسم المبني ولذلك كان هذا التعليل يشبههما انت في التعريف والافراد
وتضمن معنى الخطاب وبناؤهما على ما يرفعان به قبل النداء اي حال الاعراب للاسم على
وان كان هو الاصل في البناء تنبيها على ان لهما قدما في الاعراب فدخل في ذلك ما يرفع
بالضمة اما ظاهرة نحو يا زيد ويا رجل او مقدرة نحو يا فتى ويا حذام ويا سيبويه ويا برق نحره
وما يرفع بالالف نحو يا زيدان ويا رجلان وما يرفع بالواو نحو يا زيدون تنبيه المنقوص
المعين بالنداء يحذف تنوينه وتثبت ياؤه عند الخليل نحو يا قاضي ويا غازي وخالفه يونس
فاجاز حذف الياء لا التنوين فتقول يا قاض ويا غاز والمضاف سواء كانت الاضافة محضة او غير محضة

وشبهه اي المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون مرفوعا
بالمنادى كقولك يا محمودا فعله ويا حسنا وجهه ويا جميلا فعله ويا كثيرا بره او منصوبا كقولك يا طالعا
جبلا او مخفوضا بخافض متعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد او معطوفا عليه قبل النداء
كقولك يا ثلثة وثلثين في رجل سميته بذلك قاله ابن هشام في شرح القطر والنكرة غير
المقصودة بالنداء جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر تنصب وجوبا واختلف في
عامل النصب فقيل فعل مقدر وهو ادعو فحذف لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته وهو قول سيبويه وقيل حرف النداء المنزل منزلة الفعل وهو قول المبرد وقال ابو علي في بعض
كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فيكون هي العاملة ومثل المصنف للثلاثة نشرا على ترتيب اللف
بقوله نحو يا عبد الله مركبا اضافيا او علما وعن ثعلب اجازة الضم في غير المختصة نحو يا حسن الوجه
بضم الصفة لان اضافتها تقديرا الانفصال ويا طالعا جبلا وقول الاعمى طالبا لمن يهديه السبيل
يا رجلا خذ بيدي وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكبا اما عرضت
فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا عرضت اي اتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما
ونجران بلد باليمن وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز نداء النكرة غير الموصوفة مقبلا عليها
وقيل بالمنع مطلقا وهو مذهب الاصمعي وقيل ان كانت خلفا من موصوف جاز نحو يا ذاهبا ومنه
فيا راكبا البيت والا فلا وهو قول الكسائي وعامة الكوفيين ولا يجوز عندهم يا رجلا وزعموا انه
ليس بمسموع وقيل ان كانت مقبلا عليها جاز والا فلا وهو قول الفارسي قال ولا نتصور نداء
نكرة غير مقبل عليها وما جاء منونا كالبيت محمول على الضرورة هكذا نقله ابن عقيل والذي
في الاوضح والارتشاف نقل انكار وجود النكرة غير مقبل عليها في النداء عن المازني
قاله في السراج تنبيهات الاول قال بعضهم التعبير بالمضاف في قوله والمضاف وشبهه
لا يصدق الا على نحو يا غلام زيد دون نحو يا عبد الله علما لان المنادى مجموع المضاف والمضاف اليه
لا مجرد المضاف كما لا يخفى ولو قال او ذا اضافة لسلم لشموله لما وقع مضافا ولما اشتمل على
الاضافة انتهى ونحوه للشارح اذا جعلنا المضاف في عبارة المصنف وصفا للمنادى ولنا ان نجعله
وصفا لمطلق الاسم فيكون المعنى والاسم المضاف في النداء يجب له الحكم المذكور فيشتمل نحو يا غلام
زيد لما المنادى بعض المضاف اليه فهذا التالي في قولهم يا طالعا جبلا اشكال مشهور حتى قيل انه من الغاز
النحو به وذلك انه لم يوجه ... لطالعا حتى يعمل واسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماد على ما سيأتي ذكره

وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى وهو مفرد فلا يكون هناك شبه مضاف وقال
الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الامور الخمسة اي الموصوف
وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين واما قول
يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالالف ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق
ولا يبعد جوازه في حسن وجه في الاختيار بل قد يجيء مثله في الشعر كقوله ﴿ بسود نواصيها وحمر انوفها
وصفر تراقيها وبيض خدودها ﴾ هذا كلامه وقد عرفت منه ان لتقدير الموصوف محذورا آخر وقال
الفاضل الهندي اصلها يا ايها الطالع جبلا فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجمع الياء
ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين
الثالث يمتنع ادخال يا على ثلاثين من نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك لانه من العلم خلافا
لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما وان كانت معينة ضممت الاول
وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه
لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره في الحاق ال
مردود قاله في الاوضح ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانما هو اسم جنس اريد به
معين الرابع من شبه المضاف نحو يا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يعجل قال ابن هشام الجملة في موضع
الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للمنادى طلب النداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى
منصوب كما في طالعا جبلا ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم
انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا الخامس اذا كان المنادى نكرة مقصودة موصوفة
بمفرد جاز نصبه نحو يا رجلا كريما حكى ذلك الفراء عن العرب وجزم به ابن مالك في التسهيل
المنادى المستغاث يخفض اي يجر بلام مفتوحة هي لام الاستغاثة لدلالة المستغاث عليها
وهي لام الاختصاص دخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اخترت من بين الحروف لمناسبة
معناها لمعناهما اذ كل منهما مخصوص بالدعاء وبالاستحضار لغرابته واختلف فيها فقيل هي زائدة
لا تتعلق بشيء واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها حيث يقال يا زيدا وقيل ليست بزائدة
وهو الصحيح وعليه فيما ذا تتعلق قال ابن جني هي متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد
بان معنى الفعل لا يعمل في المجرور واجيب بانه قد عمل في الحال وبنحو قوله ﴿ كان قلوب الطير رطبا
ويابسا ﴾ فيعمل في المجرور لانه عامل في صاحبها وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف

لان العامل في الحال اقوى من العامل

ابن الضائع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه واعترض بانه متعد بنفسه واجاب ابن الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي واجاب ٤٤

٢ وابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديته باللام واقتصر الرضي والكوفيون على ايراد هذا الجواب قال ابن هشام وفيه نظر لان اللام التقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بانها لمعنى ويرد هذا الاعتراض بما ذكره هو في موضع آخر من مغنيه بان التحقيق في لام التقوية انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين لمعنى ونقل ابن مالك عن الكوفيين وغيرهم ان هذه اللام بقية اسم وهو آل والاصل في يا لزيد يا آل زيد ثم حذفت همزة آل للتخفيف ٥ احدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعف بانه يقال فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ٥ انما خفض بها ليكون اعون على مد الصوت المعين على المقصود من الاستغاثة ولو لم يجر لكان اولى لان الخفض من القاب البناء ويفتح لما يستغاث بني على الفتح وجوبا لا لانها لما الاستغاثة اذا الحقت به ولا لام فيه حينئذ تحرزا عن الجمع بين حرفي الالتقاء وعن الجمع بين العوض والمعوض منه لان اللام عوض عن الالف كما نقل عن الخليل ولان اللام والفتح فبين اثريهما تناف كذا قيل قال بعضهم وفيه انه لا تنافي بينهما في يا لاحداه لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر طرد الباب لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احديهما فتحة بنائية والاخرى اعرابية لانا نقول لا تقتضي الالف الا فتح ما قبلها اعرابية كانت الفتحة او بنائية الا ترى انه يقال في الوقف على زيدا زيدا بالالف وفتحة ما قبلها نصب وما قيل من ان التنافي موجود لان هذا الفتح في حكم الكسر فليس بشيء ويخفض المستغاث بما كان يخفض به قبل النداء اما بكسرة ظاهرة نحو يا لزيد او بفتحة نائبة عنها ظاهرة نحو يا لاحمد او مقدرة نحو يا لموسى او بالياء نحو يا للزيدين بفتح الدال وكسرها او بكسرة مقدرة لفظا نحو يا للقاضي او محلا نحو يا لهذا او يا لرقاش كل ذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة كما تقدم وانما فتحت لوقوع المنادى موقع كاف الخطاب واللام تفتح مع الضمير نحو لك وله فكذا مع ما وقع موقعه ولقصد التفرقة بين المستغاث والمستغاث من اجله نحو يا لله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي او معطوفا ولم تعد معه يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب ❊ فتكسر فان اعدت معه يا فتحت كقوله ❊ يا لقومي ويا لامثال قومي ❊ لاناس عتوهم في ازدياد ❊ والمستغاث المفتوح لالف الاستغاثة نحو يا زيدا وقول الشاعر ❊ يا يزيدا لآمل نيل عز ❊ وغنى بعد فاقة وهوان ❊ وقد يخلو المستغاث من الالف واللام

فيعطى

فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقوله ❊ الا يا قوم للعجب العجيب ❊ تنبيهات الاول حكم المتعجب منه حكم المستغاث وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء ويا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا عظيما فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء فيجر باللام ويفتح لالحاق الالف كقوله ❊ يا عجبا لهذه الفليقة ❊ هل تذهبن القوباء الريقة ❊ ويجوز كسر لامه على تقدير مستغاث له وحذف المستغاث والمقصود دعوته لذلك الشيء الثاني انما كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام عليهما وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فعارضتها اللام المقتضية للجر من حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء مع كونها ابعد من مقتضي الجر قاله الرضي الثالث قد يجر المستغاث من اجله بمن كقول الشاعر ❊ يا للرجال ذوي الالباب من نفر ❊ لا يبرح السفه المردي لهم دينا ❊ والمستغاث من اجله هو المستنصر عليه في الاصطلاح فلا ينصرف الا اليه عند الاطلاق وان صح اطلاقه على المستنصر له لغة لان كلا منهما وقعت الاستغاثة لاجله اي بسببه فافهم الرابع قد يستغنى عن المستغاث من اجله ان علم سبب الاستغاثة كقوله ❊ فهل من خالد اما هلكنا ❊ وهل بالموت يا للناس عار ❊ الخامس لمن يثبت بنا تتميم المنادى المضاف الى الياء ان كان معتلا وجب ثبوت يائه وفتحها نحو يا فتاي ويا قاضي وان كان وصفا مشبها للمضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال وجب ثبوت يائه مفتوحة وساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل الاصل الفتح او السكون قولان وما عدا ذلك وليس ابا وأما فالاكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم اثباتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم او مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا ثم قلبها الفا نحو يا حسرتا ثم حذف الالف والاكتفاء بالفتحة كقوله ❊ ولست براجع ما فات مني ❊ بلهف ولا بليت ولا لو اني ❊ ثم ضم الاسم والاكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا كقراءة بعضهم رب السجن احب الي بضم رب فهذه ست لغات وان كان ابا او اما جاز فيه اللغات الست على الترتيب المذكور وابدال الياء تاء مكسورة وهو الاكثر او مفتوحة وهو الاقيس وقرئ بهما في السبعة او مضمومة وهو شاذ وقرئ بها في الشواذ والجمع بين التاء والالف او الياء وهو قبيح وسبيله الشعر كقوله ❊ يا ابتا علك او عساكا ❊ وقوله ❊ يا امتا ابصرني راكب ❊ وقوله ❊ يا ابتي لا زلت فينا فانما ❊ فهذه عشرة كاملة والمضاف الى المضاف الى الياء يجب ثبوت الياء فيه الا في نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي الا ان كان ابن عم او ابن ام فالاكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة وجاز فتح آخر كل منهما وقرئ يا ابن ام بالوجهين

ولا يكادون يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة كقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي
لا يخرق اللوم حجاب مسمعي وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خليتني لدهر شديد
والعلم المفرد الموصوف بابن اتفاقا او ابنة على خلاف حكاه ابن كيسان حال كون
ابن او ابنة متصلا بالعلم مضافا الى علم آخر يختار مع جواز الضم فتحه عند البصريين غير المبرد
لخفته واوجبه بعضهم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة زيد بفتح زيد وهند اما على الاتباع
لابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل فهو نظير امرء وابنم او على تركيب الصفة
مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر فهو نظير
لا رجل ظريف فيمن فتحهما واما على اقحام الابن واضافة زيد الى عمرو لان ابن الشخص يجوز اضافته
اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول
سيبويه ففي الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة
اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما وذهب
المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله
يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود ويتعين الضم اذا كان المنادى غير
علم او كان الابن مضافا لغير علم نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا او كان الابن غير صفة بان
كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا لفعل محذوف تقديره اعني ونحوه او
فصل بين العلم والابن فاصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو او كان العلم موصوفا بغير ابن نحو يا زيد
الفاضل ولم يشترط ذلك الكوفيون وانشدوا عليه: فما كعب بن مامة وابن سعدى: باجود منك
يا عمر الجواد بفتح عمر وحمله البصريون على ان اصله يا عمرا بالالف فحذفت لالتقاء الساكنين على
مذهب من يجيز الحاق الالف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب او ان اصله يا عمرا بالتنوين
للضرورة ثم حذفت لالتقاء الساكنين على حد قوله ولا ذاكر الله الا قليلا تنبيهات الاول
لا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فيتعين الضم في نحو يا هند بنت زيد لتعذر الاتباع لان
بينهما حاجزا حصينا وهو تحريك الباء الموحدة وجاز ابو عمرو بن العلاء الفتح سماعا بناء على انه للتركيب الثاني
شمل قوله العلم المفرد المثنى والمجموع مسمى بهما فتقول ترضى لا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثنى
والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد تنكيره ليس فيه قال في النهاية اذا سميت
بزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات بن عمرو ويا

زيدان

زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال
فيفتحها او يضمها لمن نقل قال في التصريح وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع
فلا اذ لا اتباع في سلمات اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع على حد ولذلك قال في التسهيل ويجوز
فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا نحو يا عيسى بن مريم لا المقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري الثاني
قلت وكذا نحو يا رقاش ابنة بكر وقال ابو حيان يكون فتح الاتباع تقديرا الثالث قال ابن
مالك الحق بالعلم فيما ذكر نحو يا فلان بن فلان ويا سيد بن سيد ويا ضل بن ضل كناية عن
المجهول النسب لكثرة استعمالها كالعلم قال ابو حيان الذي ذكره اصحابنا ان المسئلة مفروضة
فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما اضيف اليه
ابن نحو يا كريم ابن كريم او ابن الكريم ويا شريف ابن الشريف ويا كلب ابن كلب او ابن الكلب

شريف او ابن

ونقل غير ابن مالك ان مذهب البصريين في ذلك كله بناء المنادى على الضم ومذهب الكوفيين
وابن كيسان جواز فتحه وضمه الرابع حكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى
قيل وكان قائله رأى ان التابع ينبغي ان يتأخر عن المتبوع ولم يراع ان الاصل الحامل على
الاتباع قصد التخفيف الخامس اذا وقع ابن في غير النداء صفة بين علمين اسمين او كنيتين او
لقبين متفقين كانا او مختلفين ولم يكن ابن مثنى ولا مجموعا ولا مصغرا كان الحكم فيه ان يحذف التنوين
من الموصوف اذا كان منونا والالف من ابن خطا كما في النداء ما لم يقع ابتداء سطر قال
ابن بابشاذ وعلة التنوين عند سيبويه التقاء الساكنين وكثرة الاستعمال وكون ابن صفة
مع الصفة والموصوف كالشيء الواحد فاثر في الحذف فتقول هذا زيد بن عمرو وابو بكر بن
... ابي الحسن وزين العابدين ابن جمال الدين وكذلك مع المؤنث المنصرف نحو هند ابنة زيد
فيمن صرف وزيد بن هند نص عليه ابن بابشاذ في شرح الجمل خلافا لمن اشترط تذكير العلمين وعلله
بانهم لا ينسبون الرجل الى امه وقد يثبت التنوين في الضرورة كقوله جارية من قيس بن ثعلبة
ولو وقع ابن في جميع ذلك خبر المبتدأ او لان او لكان او لظننت اثبت التنوين لفظا
والالف خطا لان الخبر لم ينزل منزلة الصفة بدليل جواز تقديمه وحذفه وكذا لو كان مثنى او مجموعا
او مصغرا نحو هذا زيد وعمرو ابنا خالد وزيد وعمرو وبكر ابناء خالد او هذا زيد بني خالد لان استعمال
الواحد في هذا النوع اكثر من استعمال التثنية والجمع ولان التقاء الساكنين يزول بالتصغير واما
اشتراط ان لا يكون اول سطر فلانه اذا كان اول سطر كان في محل يبدا به غالبا لان القارئ يبتدي

إلى آخر السطر ثم يبتدأ بأول السطر الذي بعده فكرهوا أن يكتبوه على خلاف ما يوجبه النطق
غالبا والمنادى المنون ضرورة ضم ونصب سواء كان علما أو نكرة مقصودة يجوز ضمه ونصبه نحو
قول الأحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وروت الرواة بالوجهين
وقول كثير حييت عزة بعد الهجر وانصرفت فحيّ ويحك من حيّاك يا جمل ليت التحية كانت لي
فأشكرها مكان يا جمل حييت يا رجل واختار الخليل وسيبويه الضم لأن الضرورة دعت إلى
التنوين فأقرت الكلمة على حالها حتى قال سيبويه في النصب لم يسمع عربيا يقوله لكن
حفظه غيره واختار أبو عمرو وعيسى النصب لأن أصل المنادى أن يكون معربا فلما دخله التنوين
عاد إلى إعرابه ولما عاد إلى الإعراب عاد إلى النصب ونظيره كما قال في الارتشاف من قول
سيبويه لم يسمع عربيا يقول إن الحذف لا على سبيل الاختيار رجل على التحتم وقال ابن عصفور بعد ذكر
المذهبين ومن نفى الضم لم يجز إلا النصب ووافق الأعلم وابن مالك الخليل في العلم وأبا عمرو في
النكرة قال ابن مالك إن بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف
شبهه بالضمير وتظهر فائدة ذلك في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع
المنون المنصوب يجب نصبه واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لأن هذا المبني يشبه المعرب
وقيل تنوين ضرورة وإليه ذهب ابن الخباز قال ابن هشام وبقوله أقول لأن الاسم مبني على الضم
المنادى المضاف المكرر قبل المضاف إليه يجوز ضمه ونصبه كتيم الأول
في نحو قول جرير يهجو عمر بن لجأ وقومه يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وأما الثاني
فيجب نصبه فالضم في الأول على كونه منادى مفردا وهو الأكثر فيكون تيم الثاني منادى ثانيا
أو بدلا منه أو منادى مفردا أو هو الأكثر ثان بإضمار يا أو مفعولا بإضمار أعني قال ابن مالك
أو توكيدا ومنعه اختلاف جهتي التعريف والقائل الثاني بما لم يتصل به الأول والنصب على
كونه مضافا فأما لعدا الثاني عند سيبويه فيكون الثاني مقحما بينهما والأصل يا تيم عدي يا تيمه
ضميره واقحم للتأكيد وهو تأكيد لفظي للأول والتأكيد اللفظي يأتي ولا يغير ما قبله ولا بعده عما كان
عليه فلذلك بقي منصوبا أو على نية الإضافة لمثل ما أضيف إليه الثاني عند المبرد والأصل
يا تيم عدي تيم عدي ولم يعوض التنوين عن المضاف إليه كما عوض في قوله تعالى كلا هدينا لأن
القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعده مثل المضاف على عدي الظاهر الذي أضيف إليه تيم الثاني
فكان المضاف إليه الأول لم يحذف وعليه فيكون الثاني هو توكيدا أو بيانا أو بدلا أو منادى ثانيا على

اختيارا

اختيارا وضعف قول سيبويه بأنه مبني على جواز اقحام الأسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه
ففيه فصل بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد وقول المبرد بأنه من باب الحذف
من الأول لدلالة الثاني عليه وهو قليل في كلامهم والأكثر عكسه وقال الفراء الاسمان مضافان
للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال
الأعلم ركبا تركيب خمسة عشر ثم أضيفا إلى عدي كما قيل ما فعلت خمسة عشرك بفتحهما وفيه تكلف تركيب
ثلاثة أشياء وقال السيرافي الأصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا كالنصب الثاني كما في يا زيد بن
عمرو فهذه خمسة أقوال ولا تختص المسألة بالعلمين عند البصريين بل اسما الجنس والوصفان
كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو وخالف الكوفيون فأوجبوا ضم الأول في
اسمي الجنس وضمه أو نصبه منونا في الوصفين نحو يا صاحبا صاحب زيد تنبيه إنما أضاف الشاعر
تيم إلى عدي ليفرق بينهم وبين تيم مرة في قريش وتيم غالب بن فهر في قريش أيضا وتيم قيس بن
ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة وقوله لا أبا لكم للغلظ في الخطاب وقوله لا يلقينكم من ألقى إذا أوقع
والسوءة بالفتح الفعلة القبيحة قاله العيني هذه تبصرة في أحكام توابع المنادى تعرض لها
هنا كغيره لما فيها من الخصوصية الزائدة على مطلق التابع الآتي ذكره وتوابعه أي المنادى
المضاف إضافة معنوية لأن المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل تنصب وجوبا مطلقا سواء كان
المنادى مبنيا أو معربا نحو يا زيد أو يا عبد الله صاحب عمرو في النعت ويا زيد أو يا عبد الله
وغلام بشر في عطف النسق كل ذلك بالنصب وجوبا على محل المتبوع إن كان مبنيا
وعلى لفظه إن كان معربا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع
المضاف من نعت وتوكيد وتبعهما ابن الأنباري وإذا كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا
على الغيبة باعتبار الأصل وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلهم وكلكم ويا زيد نفسه و
نفسك ومنع الأخفش هذا الوجه الثاني وتأول نحو ذلك على أنه منصوب بفعل مقدر كأنه
قال دعوت كلكم وأما التوابع المضافة إضافة لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه فحكمها حكم المفردات
لأن إضافتها كلا إضافة فتكون مع المنصوب منصوبة وجوبا ومع المبني جائزة الوجهين أما
توابع المنادى المفردة ويدخل فيها شبه المضاف لأن المراد بالمفردة ما يقابل المضافة ولولا
ذكر المضاف في المنصوب وجعله في حكم المستثنى من حكم المفرد المذكور سابقا لكان إدخاله فيه
حاجة لإدخال شبه المضاف في المفردة إلى ما تكلفه بعضهم من جعل المفردة أعم من المفردة حقيقة أو حكما

لان شبه المضاف مفرد حقيقة فتوابع المنادى المعرب وهو المضاف وشبهه والنكرة
غير المقصودة والمستغاث المجرور باللام والمنون بالنصب ضرورة تعرب باعرابه نحو يا عبد الله الظريف
او الحسن الوجه في النعت ويا تميم اجمعين في التاكيد ويا عبد الله كرز في البيان ويا عبد الله
والحارث في النسق المقرون باللام وقس على ذلك واجاز الاخفش في النسق المقرون بال
والبيان التابعين للمعرب الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث ويا اخا
زيد وعلل الاول بكونه في حكم المستانف معنى فكانه باشره حرف النداء كما يقول في يا ايها الرجل
والثاني بان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع قال الرضي وهو غريب لم يذكره غيره
اما البدل والنسق المجرد من ال فسياتي حكمها وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به فخرج
المبني على الفتح لاتي اف الاستغاثة فلا يجوز في توابعه الا النصب لان المتبوع مبني على
الفتح فلا يتصور الحمل على اللفظ من التاكيد صفة لتوابع اي التوابع الكائنة من التوكيد والمراد به
اذا اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء قال الرضي وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا كقول
الشاعر انى واسطار سطرن سطرا : لقائل يا نصر نصر نصرا انتهى يحتمل ان يكون هذا مختاره ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوي وليس التاكيد في البيت بمتعين بل يجوز ان يكون كل من نصر الاول والثاني عطف
بيان على المنادى الاول جاريا على لفظه والثاني على محله واستشكل ابن الطراوة ذلك
بان الشيء لا يبين نفسه ورد بجواز قولك يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد
فانك اذا ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تميز خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر
المراد واما قول بعضهم ان نصر الثاني عطف بيان على الاول على اللفظ والثالث عطف بيان على
الثاني على المحل ففيه ان قضية ذلك ان يكون تابع المنادى المبني على الضم اذا رفع اعرابان
لفظي هو الرفع وتقديري هو النصب والظاهر من كلامهم خلافه وانه ليس له الا اعراب واحد اما الرفع
فقط او النصب فقط والظاهر ما ذكرناه اولا والصفة خلافا للاصمعي في منعه وصفة المنادى
المبني لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه قال وارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف
بتقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته
له كونه مثله في جميع الاحكام وعطف البيان ترفع حملا على لفظه اي المنادى قيل
لان الضم لاطراده هنا بمعنى انه يصح ان يقع كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به
الرفع في الفاعل فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك هذا الضم في المنادى مطرد ويرده

ان الاطراد

ان الاطراد ليس سببا لحمل التابع على لفظ المتبوع فان نحو يا فساق ويا سيبويه يطرد فيه الكسر فقال
كل فعال لسب المؤنث في النداء وكل علم ختم بويه مبني على الكسر ومع هذا فلا يجوز حمل التابع على
لفظها وقيل لعروض الضمة لانها عرضت بدخول يا على المنادى عروضها في الفاعل بدخول
العامل فاشبهت الرفع فيه فيكون الرافع للتابع على هذا حرف النداء بناء على ان العامل
التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فاين الرافع وبه صرح الفاضل الهندي في شرح
الكافية ولا يخفى ضعف ذلك قال في التصريح والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا
يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يجاول في المنادى المضموم ان يكون نائب
فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك انتهى وفيه ان معنى المنادى
انشائي وما قدره معنى خبري وقال عصام الدين ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة
في انه لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في معنى اقبل فذلك المفعول فاعل في القصد
لذا بني على ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه وفيه من التكلف ما لا يخفى كما اعترف هو به وبالجملة
من غوامض هذا العلم الجليل وكل تعليل فيها عليل وينصب حملا على محله لان حق تابع المنادى
ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل على المفعولية فتقول في التاكيد يا تميم اجمعون و
اجمعين وفي الصفة يا زيد الحسن والحسن وفي البيان يا غلام بشر وبشرا والبدل كالمنادى
المستقل مطلقا سواء كان المنادى مبنيا او معربا فيضم ان كان
مفردا معرفة والا نصب كما لو كان منادى فتقول يا زيد بشر ويا عبد الله بشر ويا عبد الله
ويا عبد الله اخا زيد كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله ويا اخا زيد وذلك لانه في نية تكرار العامل
وقال ابن مالك ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كالمستقل وهو الكثير
وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق
المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذا
المسئلة مبنية على ان العامل في المبدل اما المعطوف عطف نسق فان كان مع ال
سواء كان علما نحو يا زيد والحارث او لم يكن نحو يا زيد والرجل فالخليل بن احمد الفراهيدي نسبة الى
فراهيد بطن من الازد وهو فريد العصر وفريع الدهر واستاذ اهل الفطنة الذي لم ير نظيره ولا عرف
في الدنيا عديله حتى قال بعض اهل العلم انه لا يجوز على الصراط بعد الانبياء احد ادق ذهنا من الخليل
يختار مع تجويز النصب الرفع لما فيه من مشاكلة للمنادى في حركته ونظرا الى المعنى لانه منادى

مستقل معنى وان لم يصح مباشرة الحرف له ولكونه الاكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه
ووافق الخليل تلميذه سيبويه والمازني ويونس بن حبيب الضبي استاد سيبويه يختار النصب لانه
لا يجوز ان يلي حرف النداء فينبغي ان لا يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء عدا
الاعرج قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالنصب ووافق يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن
عمر الثقفي والجرمي وعزي في غالب المتون هذا الاختيار الى ابي عمرو دون غيره فالتبس الامر
على بعض الناس فتوهم ان ذكر يونس في هذا المقام سهو من قلم الناسخ وسببه انه لم يكن في
هذا العلم بالراسخ وابو العباس محمد بن يزيد المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة وفتح الراء المشددة
عرف بذلك لما حكى السيرافي من انه لما صنف المازني كتابه الالف واللام سال المبرد عن دقيقه
وعويصه فاجاب باحسن جواب فقال له قم فانت المبرد بكسر الراء اي المثبت للحق فغيره الكوفيون وفتحوا
الراء وجعلوه نبزا ان كان المعطوف مع ال علما كالخليل واليسع والصعق فهو
كالخليل في اختيار الرفع او فيختار الرفع كالخليل لان ال لم تفد فيه تعريفا فهي كالعدم فاشبه عطف
النسق المجرد من ال والا يكن المعطوف مع ال علما بل كان جنسا كالرجل والطير فهو كيونس في اختيار النصب
لانه يكون حينئذ باعتبار ال فيه تعريفا وتركيبا مشابها للمضاف هذا هو المنقول الصحيح عن المبرد وما وقع
في الكافية من قول ابن الحاجب والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس
ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو ومقتضاه كما قاله المص وغيره من الشراح ان المبرد يوافق
الخليل في اختيار الرفع اذا كان المعطوف مع ال مثل الحسن في عروض ال وجواز حذفها فكانه اذن
مجرد عن ال ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم ال كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء
له مطلقا فكيف يضم وهو سهو من ابن الحاجب كما نبه عليه المص رضي الله عنه قال شيخنا العلامة محمد بن
الشامي اعلى الله مقامه وهذا الحل لعبارة ابن الحاجب في الكافية انما علم من شرحه والا فعبارته لا
تابى التنزيل على ما هو الصحيح وبعد ففي كلامه مع السهو في النقل انه لم يعلم منه مذهب المبرد
في عطف ما فيه اللام الاصلية انتهى فتامل وتبع ابن الحاجب على هذا النقل عن المبرد صاحب
اللباب وابن هشام في الجامع الصغير والا يكن المعطوف مع ال بل كان مجردا عنها فهو كا
لبدل في كونه كالمنادى المستقل مطلقا فيضم ان كان مفردا معرفة والا نصب فتقول يا زيد
وبشر ويا عبد الله وبشر ويا زيد وابا عبد الله ويا عبد الله كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله ويا عبد الله
لان العاطف كالنائب عن العامل واجاز الكوفيون والمازني نحو يا زيد وعمرا بالنصب قياسا

على المعطوف

على المعطوف مع ال قال ابن مالك وما رآه غير بعيد من الصحة اذا لم ينوا اعادة يا قال لان المتكلم
قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشترك في عامل واحد انتهى وتوابع
ذي ضمة مقدرة من المنادى المبني كالمنادى المعتل اي المقصور نحو يا موسى ويا فتى و
المنقوص نحو يا قاضي ويا غازي والمنادى المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا
تابط شرا ويا معدي كرب كتوابع المنادى المبني المضموم لفظا نحو يا زيد فترفع
اي توابع ذي تقدير ضمة للبناء المقدر حملا على اللفظ المقدر كما ترفع توابع المنادى
المضموم لفظا حملا على اللفظ الظاهر لان المقدر كالظاهر وتنصب للنصب المقدر
حملا على المحل كما تنصب توابع المضموم لفظا حملا عليه فتقول يا موسى الفاضل والفاضل
ويا فتى نفسه ونفسه ويا قاضي كرز وكرزا ويا هؤلاء الحارث والحارث ويا هذا الكريم
والكريم ويا هؤلاء اجمعون واجمعين ويا تابط شرا الخز زيد والخز زيد ويا معدي كرب ذو العباس
والعباس وقس على ذلك لا يقال المنادى المبني قبل النداء ليس بمضموم المحل بل منصوبه لانه مفعول
لانا نقول المراد بمضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة فيغير في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز ان يكون
مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهند في نحو عجبت من ضرب هذا الرجل فان محله جر
باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع
والجر وكذلك المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب لفظا ومنصوب
المحل باعتبار كونه مفعولا تنبيهان الاول تابع اي واسم الاشارة يجب رفعه عند غير المازني لانه هو
المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره حرف النداء تنبيها على انه المنادى
نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ان كان المراد اولا نداء الرجل وانما اتي باسم الاشارة وصلة لنداء
الرجل وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونه جاز فيه الرفع والنصب الثاني قال ابو حيان
التابع لاي في النداء وصف وقيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر انتهى وفصل بدر الدين
ابن مالك في شرح الخلاصة فقال ان كان مشتقا فهو نعت نحو يا ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف
بيان نحو يا ايها الغلام انتهى واما تابع اسم الاشارة في النداء وغيره فان كان مشتقا فلا خلاف
في كونه وصفا وان كان جامدا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف قال انه عطف بيان ومن لم يشترط
قال هو وصف وسماه سيبويه وصفا ايضا وقال ابن عصفور اجاز النحويون في مثل مررت بهذا الرجل
الصفة وعطف البيان واستشكله باشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون

اعرف من المبتين وفي النعت ان لايكون المنعوت فكيف يكون الشي اعرف وغيرا عرف واجيب بانه اذا قدر عطف بيان قدرت ال فيه التعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال عليه والاشارة الى ان تدل عليه على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قال للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكان اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه وقال في التسهيل سيبويه وان سماه صفة فذهبه التسامح في هذا التوابع كلها وقد سمى التوكيد وعطف البيان صفة في غير موضع وقد عرف مذهبه في ذلك السادس انتهى الرابع مبايره ومضوبا وغير مضوب

اسماء العدد بفتحتين والعدد وقيل نصف مجموع حاشيته فيخرج وقد يتكلف لادراجه بشمول الحاشية الكسر والحق انه ليس بعدد وان تالفت منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد عند مثبته ليس بجسم وان تالفت منه الاجسام قاله المصنف في الخلاصة وقال في الكشكول اجمع ارباب الحساب على ان تعريف العدد بانه ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه لا يصدق على الواحد اذ ليس له حاشية تحتانية وفيه نظر اذ الحاشية الفوقانية لكل عدد تزيد عليه بمقدار نقصان الحاشية التحتانية للواحد هي النصف فانه واحد ونصف لانها تزيد على الواحد بقدر نقصان النصف عنه كما هو شان حواشي الاعداد وللواحد نصف مجموعهما فالتعريف المذكور صادق على الواحد انتهى قال الرضي ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا لان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول وهذا مبني على اصطلاح الحساب واما النحاة فعلى ان كلا من الواحد والاثنين عدد ولا خلاف عندهم في ذلك ولهم في تعريفه عبارات من احسنها قول البلخي في اول في العدد ما يقع جوابا لكم تميز الثلاثة الى العشرة بدخول الغاية في حكم ما قبلها مجرور باضافتها اليه لابهام العدد واضافة المبهم الى مميزه ككل وغير كما تقول كل رجل واما نحو احد عشر رجلا فسياتي وجهه مجموع وحقه ان يكون مكسر من ابنية القلة نحو ثلثة افلس واربعة اعبد وسبعة ابحر اما كونه مجموعا فلقصد التطابق في المعنى واما كونه من ابنية القلة فلان الاحاد من العشرة فما دونها للقلة فناسب ان يكون مميزها قليلا وقد يكون سالما ان اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات فانه في التنزيل مجاور لسبع بقرات ولذا جاء في غير الآية سبع سنابل وقد يكون من ابنية الكثرة ان اهمل بناء القلة نحو ثلث جوار واربعة رجال ودراهم او كان له بناء قلة لكنه شاذ قياسا نحو ثلثة قروء فانه جمع قرء بفتح القاف وسكون الراء وجمعه على اقراء شاذ وسماعا نحو ثلثة شسوع فان اشساعا قليل في الاستعمال تنبيهان الاول قال بعضهم ربما يخرج قوله مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشجر وثمر او اسم جمع كقوم ورهط فان كلا

منها

منهما يقع مميزا فيخفض بمن كقولك ثلثة من التمر وعشرة من القوم وقد يخفض بالاضافة نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون ثلثة ذود صدقة وكقوله ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ويجوز بان يجاب بان المراد بقوله مجموع ما يفيد الجمعية سواء كان جمعا او اسم جنس او اسم جمع فعلى هذا فالمراد بقوله مجرورا اعم من المجرور بالاضافة او بالحرف فقد اجمعوا على جر اسمي الجنس والجمع بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو مذهب ابن عصفور والثاني الاقتصار على ما جمع وهو مذهب الاخفش والثالث التفصيل فان كان اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز وهو مذهب المازني الثاني لم يحسن المصنف لانه اذا وقف مميزا فانما يفرد غالبا نحو ثمانمائة وارجعانه اعتمادا على ما سياتي في كلامه قريبا من انهم رفضوا جمعها وسيجي الكلام على ذلك

ومميز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب اما في تركيبه نحو احد عشر وبابه فيتعذر الاضافة اذ في غرضه لجعل ثلاثة اسما كالاسم الواحد وكرهوا ذلك لانه يردوا ثلاثة خمسة عشر زيد الى المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول وانما نصح به لبيان المضاف فكان الجميع كالشي الواحد والمضاف اليه في خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن معه كالشي الواحد واما في العقود فلا يتصور اضافته لا مع حذف النون ولا مع ابقائها اما مع حذفها فلما يلزم من حذف نون وضعت مع الكلمة واما مع ابقائها فلانه يلزم ابقاء نون تشبه نون الجمع المحقق وكل منهما منكره مفرد نحو احد عشر كوكبا هذا المنفي له تسع وتسعون نعجة واما افراده لكون الافراد هو الاصل وهو اخف من الجمع والغرض من التفسير به حاصل فلا يسوغ العدول عنه من غير داع واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فليس اسباطا فيه تمييزا بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العدد لان السبط مذكر وذهب بعضهم الى انه تمييز واجاب ابن الحاجب في شرح الكافية عن التانيث بانه مما لوحظ فيه اعتبار المعنى فذكرا مما يرجح حكم التانيث كما رجح ذكر كاعبان ومعصر في قول عمر بن ابي ربيعة ❊ وكان مجني دون من كنت اتقي ❊ ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وهذا منه مخالف لما في شرح التسهيل من انه بدل لا تمييز وسيجيء الاشكال في ان اسباطا جمع ومميز هذا مفرد وفي الكشاف ان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كل قبيلة اسباط لا سبط فوضع اسباطا موقع قبيلة قال ابن مالك ومقتضي ما ذهب اليه ان يجوز رايت احد عشر جماعة كل واحد منها انعام ولا باس برايه او ما عدم استعمال لكن قول كل قبيلة اسباطا لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب فمقتضى هذا ان يكون المعنى وقطعناهم اثنتي عشرة

قيل وقد جاء في الشعر ثلثمائن قال الشاعر ثلثمائن للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه
الاهاتم قال قتل في معركة ثلثة ملوك من العرب وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بذلك
الثلاث وهو دليل شرفه ووجوه الاهاتم اعيانهم وهم بنو الاهتم سنان من سمي سمي بذلك لانه
كسرت ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف لانه شاذ
قال الرضي وان لم يضف الى المائة ثلثة واخواته جمعت واضيفت وكذا الجمع الى المفرد كثلثمائات رجل
انتهى واصول العدد التي يرجع اليها اثنتا عشرة كلمة واشار بترك تعيين عدد الفروع
الى انه لا يضبطها عدد واشار بترك تعيين عدد الفروع الى انه لا يضبطها عدد وهي واحد الى عشرة
والغاية داخلة في عشر كلمات ومائة والف كلمتان اخريان مع العشر المذكورة فهي
اثنتا عشرة كلمة وما عداها فمتفرع عليها اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو مات والوف
والحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بعطف نحو ثلثة وعشرين واما بالتركيب التضمني نحو خمسة
عشر واما بالتركيب الاضافي نحو ثلثمائة فالواحد اسم فاعل من وحد يحد اي انفرد فهو بمعنى المنفرد
اي العدد المنفرد والاثنان لفظ موضوع لواحدين من المثنى فاللام محذوفة يذكران مع
العدد المذكر فيقال رجل واحد ورجلان اثنان ويؤنثان مع العدد المؤنث فيقال
امرأة واحدة وامرأتان اثنتان او ثنتان على الاصل والقياس بتذكير المذكر وتانيث المؤنث
وشاركهما في ذلك ما وازن فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فيقول الجزء الثاني
الثالث عشر والثالثة عشرة واثنا عشرة ولا يجامعهما اي الواحد والاثنان
المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلين بل يقال رجل ورجلان لان رجل يفيد
الجنس والوحدة ورجلين يفيد الجنس والاثنينية فلا فائدة في الجمع بينهما بخلاف البواقي فانه لا يستفاد
العدة والجنس الا من العدد والمعدود كليهما فاذا قلت ثلثة افاد العدة دون الجنس واذا
قلت رجال افاد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين جمعت بين العدد والمعدود
فقلت ثلثة رجال مثلا قاله ابن هشام وغيره واما قوله ؛ كان خصيته من التدلدل ظرف
عجوز فيه ثنتا حنظل ؛ فشاذ لا يرد على ما تقرر ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يتاتى في
مثل هذا ضرورة ان جنس المعدود وهو حنظل لا يستفاد من العدد كما في رجلان قال عصام الدين
في شرح الكافية وتنقيح التعليل ان العرب استغنوا بتوحيد المحل مميزا عن الواحد وتثنية
عن الاثنين بخلاف ساير الاعداد فانه لا يمكن تصرف في مميزها بوجه يغني عن ذكر العدد انتهى

قبائل فاسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا فالتمييز محذوف انتهى وقول المحشي
الظاهر ان الزمخشري اعرف باللغة دفع للنقل بمجرد دعوى لم يقم عليها دليل قال الدماميني وما
اظنها الا عصبية عجمية اوجبت التحامل على ابناء العرب انتهى وفي التصريح ان القول بالبدلية
من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل قطعناهم اسباطا
لفاتت كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه انتهى وفي سلبه الحسن
عن غير الغالب نظر انتهى تنبيه حكى الكسائي ان من العرب من يضيف العشرين واخواته
الى مميزه منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم واربعو ثوبة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يرد على قضية كلام
ومميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه اي جمع الالف مجرور باضافتها اليه مفرد
نحو مائة رجل ومائتي رجل والف رجل والفي رجل وثلاثة الاف رجل وانما كان مجرورا مفردا
لان المائة والالف اشبها الثلاثة الى العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد
مثلها ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف واشبها احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة مع انها عن
هذا الفصل اعطي تمييزها احد حكمي الثلاثة الى العشرة وهو الجر واحد حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد ولو عكس لفات التشبيه
ولم يعكس لان المفرد هو الاصل مع حصول الغرض به وقد يجيء تمييزها جمعا كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ولبثوا في كهفهم
ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة ونون جمعها عطف بيان وجعلها بعضهم بدلا ورد بان المبدل على نية طرح
الاول ولو قيل ولبثوا في كهفهم سنين لفات التنصيص على كمية الاعداد واجاب بان نية الطرح غالبة لا لازمة
قال الزجاج ولا يجوز ان يكون سنين تمييزا لانه يلزم عليه ان يكون قد لبثوا تسعمائة سنة قال ابن الحاجب وجهه انه فهم من لغة العرب
ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من مائة فلو كان سنين التمييز لكان واحدا من ثلثمائة وأقل
سنين ثلثة فكانه قيل ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة وهذه العبارة جارية في قراءة حمزة والكسائي بالاضافة فان جوزوا
سنين تمييزا تمييزا لا غير وان لم يكن منصوبا قال الطيبي وهذا مطرد في اثني عشرة اسباطا على القول بانه تمييز فيلزم ان يكون
ستة وثلثين سبطا ثم قال ابن الحاجب ما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك انما يلزم اذا كان التمييز مفردا واما
اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا انتهى وقد يجيء تمييزها منصوبا مفردا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما
فقد ذهب المسرة والفتاء ولا يرد شيء من الامرين على قضية كلام المصنف لانه شاذ وقضواي كونهم
جمع المائة مضافا اليها ثلث في اخواته فلم يقولوا ثلث مئات او مئين وان كان هو القياس لان مميز الثلاثة
الى العشرة يكون جمعا كما مر لكنهم كرهوا الجمع مثلا في الاثبات عن تكرر بمعنى ان من لا يان الجمع مؤنث معنى كما انها
ايضا مؤنث فعوضوا الخفة لذلك اولان المائة وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد

قيل احد عشر

والثلثة الى العشرة بدخول الغاية **بالعكس** اي تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث
سواء كان كل منهما حقيقيا نحو ثلث نسوة وثلثة رجال ومجازيا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع
ليال وثمانية ايام حسوما فذكر سبع مع ليال وهي مؤنثة وانث ثمانية مع الايام وهي
مذكرة قال في البسيط وذلك للفرق وعدم الالباس وهذا من غريب لغتهم لان التاء علامة التأنيث
وقد جعلت هنا علامة للتذكير قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله في مقاماته الموطن الذي
يلبس فيه الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال في عمائم الرجال انتهى وقال ابن مالك
وغيره انما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلثة
واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب مع
المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث لتأخر رتبته قال بعضهم ولان المؤنث ثقيل فناسب
حذف التاء والمذكر خفيف فناسبه دخولها لبعده لا حكاه في البسيط **تنبيهات** الاول
محل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز في الفصيح حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر
وعشرا اي عشرة ايام وفي الحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال وحكى الكسائي
عن ابن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا والافصح اثباتها واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ففيه
حذف مضاف اي عشر حسنات امثالها ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال
مفرده في التذكير والتأنيث الثاني اذا كان معنى المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس جاز
الوجهان تقول ثلثة اشخص وثلث اشخص اي نساء وثلث انفس اي رجال والاول هو الغالب وكذا
فيما جاء تذكيره وتأنيثه كما في لسان نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق الثالث
قد يذكر العدد من غير ارادة معدود وهو العدد المطلق فيؤتى فيه بالتاء الا عند نحو ثلثة نصف ستة
ولا ينصرف لانه علم كذا قال بعضهم وما ذكره من منع الصرف هو رأي ابن جني والزمخشري
وابن الخباز وابن مالك قال الرضي قال ابن جني وكذا في بعض نسخ المفصل معناه ان الاعداد
اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا تنصرف لان انضم الى العلمية سبب آخر
كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين وما به ضعف خمسين قال المصنف يعني ابن الحاجب انه
كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكنت مبتدأ بالنكرة
من غير تخصيص قال ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ
ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة فا

قرينة

قرينة على ان الحكم غير مختص ببعضها فيجوز الابتداء بالنكرة هنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة
غير المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا نحو علمت نفس ما قدمت الى هنا كلام الرضي وهذه
تتمة لاحكام العدد في التذكير والتأنيث **تقول انت** يا مخاطبا في الاعداد المركبة عندي احد
عشر عبدا اثنا عشر رجلا بتذكير الجزئين في العدد **المذكر احد عشر امة اثنتا عشرة**
امرأة على لغة الحجازيين وثنتا عشرة امرأة على لغة التميميين بتأنيث الجزئين في العدد المؤنث على الاصل وكلاهما
في المذكر والمؤنث **تنبيهات** الاول الهمزة في احد واحدى منقلبة عن الواو والابدال الاول شاذ لازم على الجمع
وانه في نظره عند المازني هو الاصح كما شاع والكاف شاذ عند غيره وقد اختاروها في الاعداد المستعملة
ووأحد تخفيفا وقيل خوف الالتباس الصيغة وقد يستعملونها فيها الاصل لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة
وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر قال الرضي استعمل احد واحدى في غير النيف
مضافين نطرد نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل احدى الا في النيف او مضافة واما احد فيستعمل لنطرد العموم
العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني احد وهل احد الا من اراد والنكير قال تعالى لستن كاحد
من النساء ونعم يقيح نادر ولا يقع في الايجاب مرادا به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد
قال ابو علي همزته في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو انتهى ملخصا وما ذهب اليه ابو علي
ذهب اليه جماعة ايضا منهم ابن الشاذي في شرح الجمل واضحه واما احد من قولك ما الدار احد ونحوها
اذا استعملت في غير الواجب فهمزتها اصلية غير بدل انتهى وكان الحامل لهم على ذلك ما قال الرضي
انهم لما رأوا في ذلك معنى الوحدة لم يجعلوا كون الهمزة اصلية والاولى ان يقال ان همزة في كل موضع
منقلبة عن الواو ومعنى ما بالدار احد ما فيها واحد فكيف ما فوقه وقد تستعمل في الموجب مع التعريف
ولا اضافة استعمال واحد كما في قل هو الله احد الثاني ما ذكرناه من ان الالف في احدى
للتأنيث هو الاصح الذي عليه الجمهور قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ومحال ان تكون للالحاق
بمنزلة الف معزى كما قال بعضهم لانها لو كانت للالحاق لسمعت منونة ولم يكن الاسم الذي
هي فيه علما فاذا بطل ان تكون للالحاق وبطل ان تكون اصلية لعدمها في حد وبطل ان تكون
لتكثير الكلمة لعدم كونها على اكثر من اربعة احرف ثبت انها للتأنيث انتهى الثالث انما جمعوا
تأنيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتي عشرة اما لان التاء بدل من
الياء وليست للتأنيث او لانها زائدة للالحاق باصبهان او لان احدى الكلمتين معربة والاخرى
مبنية فكانهما قد تباينا او لانهما متضايفان بدليل حذف النون او لان اثنتين بمنزلة ثنتين و

تاء ثنتين للالحاق بمنزلة تاء بنت ليكون ما قبلها فكانما الحقا بمثال جذع كما الحقت اخت بمثال قفل فالتاء زائدة قال ابن هشام كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فبنوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في البواقي فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب انتهى الرابع الحجازيون يسكنون شين عشرة في التركيب اذا كانت مختومة بالتاء كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وبنو تميم يكسرها تشبيها بتاء كتف قال ابن بابشاذ وهذا الموضع من عجائب الاشياء وذلك ان مذهب بني تميم في مثل كتف وفخذ التخفيف ومذهب اهل الحجاز في مثل هذا التثقيل وقد عكس المذهبان في هذا الباب وليس له علة سوى انه حدث مع التركيب احكام لم تكن قبل التركيب لمعنى يختص به انتهى وبعض بني تميم يفتحها القاء لها على اصلها وبذلك قرء الاعمش فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن عين عشر ويحرك الآخر لاجتماع اربع فتحات بخلاف اثني عشر وتقول ثلثة عشر رجلا بتانيث الجزء الاول وتذكير الجزء الثاني وكذا فيما زاد الى تسعة عشر بدخول الغاية في عدد المذكر ثلث عشرة امراة بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني وكذا فيما زاد الى تسع عشرة بدخول الغاية في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تقليلا لخلاف الاصل تنبيه اذا قلت عندي ثماني عشرة امراة فلك فتح الياء من ثماني لانها مفتوحة في ثمانية ولك اسكانها كما في معدي كرب وجاز حذفها قليلا مع بقاء كسر النون دليلا عليها وفتحها وهو اولى من الكسر لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الآخر مركبة مع العشرة وقد تحذف الياء منها في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون ويستويان اي المذكر والمؤنث في عشرين واخواتها من العقود فتقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلاثون رجلا وثلاثون امراة الى التسعين ثم تعطف انت العقود على النيف فتقول عندي احد وعشرون رجلا في المذكر احدى وعشرون امراة في المؤنث اثنان وعشرون رجلا في المذكر اثنتان او ثنتان وعشرون امراة في المؤنث بتذكير احد واثنان مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث كما تقدم ثلثة وعشرون رجلا في المذكر ثلث وعشرون امراة في المؤنث بتانيث ثلثة مع المذكر وتذكيرها مع المؤنث كما مر وهكذا

مع سائر العقود

مع سائر العقود وتقول ثلثة وتسعون رجلا الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون امراة الى تسع وتسعين امراة ويستوي المذكر والمؤنث في المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما واذا جاوزتهما عطفت النيف عليها على ما عرفت نحو مائة وثلثة رجال والف وثلث نسوة بعطف الاقل على الاكثر الا في التواريخ فقد الا قل لكون الاكثر معلوما نحو سنة خمس وسبعين وثمانمائة وهو تاريخ اتمام هذا المتن وسنة تسع وسبعين والف وهو تاريخ اتمام هذا المتن وسنة تسع وسبعين والف وهو تاريخ اتمام هذا الشرح وهنا انتهى كلام المصنف رحمه الله على انواع المعربات فاخذ في الكلام على بعض المبنيات من الاسماء ولم يستوف فيها احالة على المطولات كما هو شان المختصرات ولذلك قال المبنيات وهو مبتدا خبره قوله منها المضمر ويسمى الضمير وتسميته بالاول اجرى على قاعدة التعريف لانه من اضمرت الشيء اذا اخفيته فهو مضمر ويجوز ان يكون من اضمرته بمعنى اهزلته لانه في الغالب قليل الحروف وانما تسميته ضميرا فهو على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد وتسميته بهما اصطلاح البصريين وتسميه الكوفيون الكناية والمكني لانه ليس بالصريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن اهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر وبني لشبهه بالحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين كباء الجر ولامه وواو العطف وفائه وقد وبل وهل وام وما كان وضعه على اكثر من ذلك محمول عليه طردا للباب وقيل لشبهه في المعنى لان كل مضمر متضمن بمعنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل في الافتقار الى شيء اذ لا تدله من مفسر لمعنى الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب وقيل في الجمود اي عدم التصرف في لفظه بوجه ما حتى بالتصغير وبان يوصف به كاسم الاشارة وقيل لعدم موجب الاعراب فيه للاستغناء عن اعرابه باختلاف صيغه الدالة على المعاني وهو اي المضمر ما اي اسم وضع لمتكلم بعينه او مخاطب بعينه كما مر تحقيقه في حد المعرفة فلا ينتقض بلفظ المتكلم والمخاطب او غائب بعينه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقيت الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها غيب فاخرجها بقوله سبق اي تقدم ذكره فانها وان كانت موضوعة لغائب بعينه لكن ليس سبق ذكر الغائب شرطا فيها وقد علم مما مر في حد المعرفة ان المضمرات موضوعة لجزئيات معينة لهذه المفهومات على ما هو الحق فيكون المراد بقوله لمتكلم او مخاطب او غائب والنكرة قد يكون في الاثبات للعموم كما تقدم والمراد بقوله سبق ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا سواء كان سابقا لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه او سابقا رتبة متاخرا لفظا نحو ضرب

مبحث المبنيات

المضمرات

غلامه زيد او سابقا لفظا مثل واذ ابتلى ابراهيم ربه او مذكور معنى بدل عليه لفظ الفعل نصًّا او سياق الكلام نحو ولابويه فالضمير عائد الى المورث الذي دل عليه ذكر الميراث ولان التركة
ولو كان مذكوره حكما اي مقدرا بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا لفظا لكن ليس سابقا لا لفظا ولا رتبة بل يكون اخرا لحكم سبقه حكما نظرا الى وضع ضمير الغائب وذلك واقع
في خمسة مواضع وهي ما اذا كان الضمير مرفوعا باول المتنازعين او بنعم وبئس او مجرورا برب او كان لشان وشبهه في كره هذه المواضع في كلام المص مفصلا فنبنوا
الكلام عليها هناك ان شاء الله تعالى وانما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع بتاخير
لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر اولا شيء مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد
ثم يفسره فيكون اوقع في النفس لكن هذا تخلف في باب التنازع المذكور فانه لمجرد الاختصار والاحتراز
عن التكرار عند غير الكسائي القائل بان الفاعل محذوف كما سياتي بيانه فان استقل المضمر بنفسه بان
لم يحتج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالشيء لها بل كان كالاسم الظاهر فهو منفصل وهو صيغة انا والفرزدق
لسان العرب ونحن وانت وهو وهي والهاء وايا وانا والفواخوان والها واياهم وف واله على المراد منها
والا يستقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالشيء لها فهو متصل وهو صيغة التاء والنون والالف
والواو في الخطبة وتاء المتكلم والكاف والهاء ونا واما لواحق الكاف والهاء فحروف داله على المراد منها نظيرها ما مر في الضمائر
على هذا هو الصحيح سنة خير تضمير لاخير تتبيه ظاهر صنيعه ان كلام المنفصل والمتصل قسم براسه وذهب بعضهم الى ان
المتصل اصل المنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل احضر من المنفصل فانه في التصريح والمضمر المتصل
مرفوع ومنصوب ومجرور لانه بمعنى التصنيف بالرفع والنصب والجر وان اتى منها مرفوع وان لم يتصف
بالرفع بل بمعنى ضمير استعمل في التركيب الاتي موضع مرفوع او منصوب او مجرور والمضمر المنفصل مرفوع ومنصوب
غير مجرور لان المجرور بمنزلة الجزء الاخير من العامل فيجب الا يكون منفصلا فهو لا يكون الا متصلا فهذه خمسة وكل منها اما
مفرد او مثنى او مجموع فهي خمسة عشر وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه ثلاثون لكن في المثنى سقط واحد لعدم استعماله
فسقط خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم او مخاطب او غائب فهذه خمس وسبعون لكن اكتفي في المتكلم بضميرين
لان المتكلم يعلم غالبا كونه مذكرا او مؤنثا او برويته او صوته فسقط خمسة عشر من خمس وسبعين فبقي ستون وكذلك نحن لها
بالواحد والحكاية كما زاده سيبويه خلافا للاخفش والمازني في قولهما انما حرف تامة والفاعل مستتر كالعدم
فجملة الضمائر اربعة وستون ضميرا اما المرفوع المتصل ضربت بضم التاء وضربنا وضربت بفتحها وضربتما وضربتم
وضربتن وضرب اي هو وضربت اي هي وضربا وضربتا وضربوا وضربن والمنفصل انا ونحن وانت وانتما وانتم وانتن وهو وهي وهما وهم وهن والمنصوب المنفصل المتصل ضربني وضربنا وضربك بالفتح
وضربك بالكسر وضربكما وضربكم وضربكن وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن والمنفصل اياي واياها واياك بالفتح
واياك بالكسر واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن والمجرور غلامي ونا وكه بالفتح ولك بالكسر وكما
وكم وكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن ولا يسوغ اي لا يجوز المضمر المنفصل الا لتعذر المضمر المتصل لان وضع
المضمر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل ففي امكان لا يجوز العدول عنه فنحو قمت واكرمك الاعلى فيها
لان وضع المضمر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فمتى امكن لا يجوز العدول عنه فنحو قمت او
اكرمتك لا يقال فيها قام انا ولا اكرمت اياك واما قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم
حبا الي هم وقوله اليك حتى تقطع الارك اليك حتى بلغت اياكا وقوله بالباعث الوارث
الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فضرورة ويتعذر المتصل في مواضع احدها ان
يتقدم المضمر على عامله نحو اياك نعبد الثاني ان يتاخر عن عامله اي الا نحو امرنا الا تعبدوا الا اياه
نحو انما قام انا ومنه قول الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فضرورة الثالث ان يكون
العامل محذوفا اما لكونه مضمرا المذكور نحو ان اياه ضربته فاكرم اخاه او بقرينة السؤال نحو اياه
جوابا لمن قال من اضرب او لكون الضمير حيل بدلا من اللفظ بالفعل فلا يجوز اظهاره وذلك في
باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز عنه نحو اياك والاسد وتقديره نفسك
واحذر الاسد الرابع ان يكون تابعا اما توكيدا نحو اسكن انت وزوجك او بدلا نحو
بعد ذكر اخيك ليت زيدا اياه اخاه وعطف نسق كجاء في زيد وانت الخامس ان تقع بعد
انما نحو جاء في اما انت او زيد السادس ان يقع بعد واو المصاحب كقوله ان وجدت الصديق
حقا لاياك فمر في فلن ازال مطيعا الثامن ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت التاسع
يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويورث القاتل الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا
اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي
علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته
زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول العاشر ان يكون عامله معنويا
نحو انا قائم الحادي عشر ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب كقول نصركم نحن كنتم ظافرين
فقد اغرى العدا بكم استسلامكم فشلا الثاني عشر ان ينصب بمصدر مضاف الى

بالكراهة

السابع ان تقع بعد اللام المفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله ... لكون واياها مشلا ... وحيده فايت لا انفك احد

المرفوع نحو عجبت من ضربك الامير اياك فان قالوا ايجوز من ضربك الامير قلنا يجوز نصرنا اياكم
فما هو جوابكم فهو جوابنا الثالث عشر ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم الرابع عشر ان
يرفع لصفة جرت على غير من هي له نحو زيد هند ضاربته هي الخامس عشر ان يجتمع ضميران وتقدم
غير الاخص نحو اعجبني اكرامك اياي واكرامه اياك السادس عشر ان يجتمع ضميران في رتبة واحدة
بان يكونا لمتكلم او مخاطب او غائب نحو ظننتني اياي وحسبتك اياك وعلمته اياه واما قوله وجهت
نفسي تطييب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها فانما سهله اختلاف لفظي الضميرين وهو مع
ذلك شاذ وانت في هاء سلنيه وشبهها من كل ثاني ضميرين اولهما اخص وغير
مرفوع نحو اعطيتكه بالخيار فان شئت وصلت نظرا الى الاصل فقلت سلنيه واعطيتكه
وان شئت فصلت هربا من توالي اتصالين في فضلتين فقلت سلني اياه واعطيتك
اياه وظاهر كلامه ان الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام ابن مالك في الالفية
بل قال ابن عقيل انه ظاهر كلام اكثر النحويين واختار في التسهيل الاتصال لكونه الاصل ولا يحتاج
لغيره واقتصر سيبويه عليه قال ابن مالك فظاهر كلامه لزوم الاتصال واجاز غير سيبويه
الانفصال ويدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام ان الله ملككم اياهم ولو شاء ملكهم اياكم
انتهى وذهب الشلوبين الى رجحان الانفصال وتاول كلام سيبويه قال المرادي وهو بعيد
فان كان الاول من الضميرين مجرورا ترجح الفصل اتفاقا لا خلاف محلي الضمير نحو عجبت من حبي اياه
ومن الوصل قوله لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبك حقا يقينا وان كان غير اخص
وجب الفصل كما تقدم او مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته الا اذا كان مرفوعا بكان او احدى
اخواتها نحو الصديق كنته فيترجح الوصل عند ابن مالك لكونه الاصل وورود في افصح النثر
كقوله صلعم لعمر في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله والفصل عند
الجمهور لان حق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده كقوله لئن كان اياه لقد حال
بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وهذا الخلاف جار في المنصوب بفعل ناسخ الفاعل نحو
خلتنيه وتوجيه كل من الترجيحين ما سبق فمن ورود الوصل كقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه
اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا ومن ورود الفصل قول الآخر اخي حسبتك اياه و
قد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن تنبيه ما ذكرته من جواز الاتصال في
اخوات كان ككان هو مذهب اليه ابن مالك وصرح به في شرح الكافية وابن هشام وصرح به

في الاوضح

في الاوضح ونص عليه شراح الكتاب ونقل عن صاحب المستوفى ان خبر غير كان لا يكون متصلا
وجزم به ابو حيان في شرح التسهيل قال وقولهم ليسي وليسك شاذ وخص بعضهم هذا الحكم بليس
ولا يكون في الاستثناء وحمل قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي على الضرورة مثل
الاك ديار ففي ليسي على هذا ضرورتان احدهما اتصال الضمير والثانية عدم نون الوقاية هذه
مسئلة في بيان الضمير المسمى بضمير الشان وضمير القصة وضمير الامر وضمير الحديث عند البصريين وضمير
المجهول عند الكوفيين لانه لا يدرى عندهم على ما ذا يعود وتسمية البصريين اولى لانهم سموه مضافا الى
والكوفيون انما سموه باعتبار وصفه قيل للتحقيق فان هذا الضمير وقوعه في الكلام قليل بالنسبة الى
غيره من الضمائر يتقدم الجملة الخبرية لغرض التعظيم ضمير غائب باضافة الضمير الى الغائب
مفسر بعده بالجملة الخبرية لغرض التعظيم والتفخيم اذ ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره
مفسرا من اول الامر فهذا الابتداء ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب
يطير قال الرضي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير
مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فاستبهم الامر فسأل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان
هذا فلما كان العود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قيل اكتفي بالتفسير بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لانه
متعين للمسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي
كسائر اخبار المبتدا لكن سميت تفسيرا لما بينته انتهى ويكون اسمية اذا كان الضمير مبتدا او اذا دخله
الناسخ اسمه وفعلية كما سيأتي فيحسن تسميته ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكورا نحو قل هو الله
احد وضمير القصة ان كان مؤنثا نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا كذا قال غير واحد وقال بعض
المحققين قد يتوهم كثير من الناس ان التذكير باعتبار لفظ الشان والتانيث باعتبار لفظ القصة وهذا غلط
فاحش لانه انما يكون كذلك لو رجع هذا الضمير الى هذين اللفظين وليس كذلك بل هو راجع الى المتعقل
ذهنا انتهى قلت المراد باعتبار الشان والقصة في التذكير والتانيث ان الضمير اذا كان مؤنثا
يجب ان يرجع الى القصة المعقولة رعاية للمطابقة فهو راجع فيها الى المتعقل ذهنا فان اراد بكثير
من الناس من قال بهذا فلا وجه للغلط وان اراد به من يقول بانه راجع الى الشان الملفوظ به او القصة
الملفوظ بها فليس من الناس ويحسن تانيثه اي تانيث الضمير المذكور مع المؤنث كما يحسن تذكيره مع المذكر
ان كان المؤنث فيها اي في الجملة المفسرة له عمدة نحو هي هند مليحة بخلاف ما اذا كان فضلة فيحسن انها
بنيت غرفة او كان الفضلة فلا يحسن انها كان القران معجزة وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته

للفضلات لكنه مع ذلك جائز نثرا وفي القصيدة قياسا ولم يسمع وانما قال الحسن تانيثه لانه وان كان في الظاهر راجعا الى المؤنث المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع الى المتعقل في الذهن كما مر فحسن تانيثه مراعاة للظاهر هذا مذهب البصريين واوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتانيثه مع المؤنث ويدفعه قول العرب انه امة الله ذاهبة وقراءة اولم يكن لهم اية ان يعلمه بالفوقية فان الاسم ان يعلمه وهو مذكر كذا قيل ووقع للدماميني في شرح التسهيل ان ضمير الشان لا يفسر بان وصلتها فينبغي تحقيق ذلك تنبيه يجري مجرى المؤنث في الحكم المذكر مذكر شبه به نحو انها قمر جاريتك وفعل بعلامة تانيث نحو فانها لا تعمى الابصار ولا عبرة بشبه به مذكر فلا يحسن انها شمس وجهك ولا بتانيث فاعل فعل بلا علامة تانيث فلا يحسن انها قام جاريتك ويبرز الضمير المذكور مبتدا واسما ومنصوبا في باب ان وظن وقد يستتر في باب كان وكاد ولا يعمل فيه الا الابتداء على خلاف فيه فمنعه الفراء وابو الحسن وجوزه النحويون قال ابو حيان ومنعه غريب مع كثرته في كلام الله تعالى اذا عدلوا نواسخه كان وظن واخواتها ومنع بعضهم عمل ما المشبهة بليس فيه وبعضهم عمل كاد والا فقد عملها كقوله من بانسو الكلام ويتقي به نابيات الدهر كالدائم البخل وكقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بالمثناة من تحت حينئذ يتعين ان يكون في كاد ضمير الشان وقلوب فاعل ولا يجوز ان يكون فاعلا لكاد ولا يلزم من جواز القلوب يزيغ وبابه التأخير ولا يثنى ولا يجمع وان فسر بجملتين او جمل بل لا يكون الا مفردا ومن قال لا بد للضمير يفسره مضمون جملة ومضمون الجملة مفرد فيلزمه ان يثنى ويجمع اذا فسر بجملتين او جمل لتعدد مضمون الجمل حينئذ فتدبر ولا يفسر بمفرد لانه كناية عن الشان والقصة وهما بمعنى الكلمة فلا يفسر الا بالجملة مصرح بجزئيها لا بمفرد واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدا واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسمها واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول وفيه فساد التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل قاله ابن هشام قلت وهذان الفسادان لا يلزم منهما الكوفيين لان كلا منهما عندهم جائز فتخطئتهم على مذهب غيرهم ليس بصواب وهو كما قال ابو عثمن المازني دخلت بغداد فالقيت علي مسائل فكنت اجيب فيها على مذهبي

ويخطئونني

ويخطئونني فيها على مذاهبهم انتهى نعم الذي يدفع قول الكوفيين انه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا اليه كما قاله الرضي ولا يتبع بشيء من التوابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه عطف بيان ولا يبدل منه لانه اشد ابهاما من النكرة وهي لا تؤكد ولئلا يزول الابهام المقصود منه بالبدل وعطف البيان قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق انتهى ووجهه الشمني بان الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونه نفسه فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع انتهى فتامل ومثل المصنف للاحكام المذكورة بقوله نحو هو الامير راكب وهي هند كريمة مثال لما عمل فيه الابتداء والضمير في الاول مذكر وفي الثاني مؤنث وانه الامير راكب وانها هند كريمة مثال لما عمل فيه الناسخ وهو ان ومثله قوله علمته الحق لا يخفى على احد وهو في هذه الامثلة بارز ونحو قول الشاعر وهو العجير بن عبد الله السلولي اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع مثال للمستتر الذي عمل فيه الناسخ ففي كان ضمير الشان وهو اسمها والناس مبتدا وصنفان خبره وشامت خبر مبتدا محذوف هي احد الصنفين شامت وقيل يجوز ان يكون بدلا من صنفان وقوله مثن اي علي واصنع اي صنعه لانه عائد الموصول والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع منهم شمت بي ونوع يثني علي بالذي كنت صنعته في حيوتي تنبيهات الاول لا يجوز للجملة المفسرة لهذا الضمير ان تتقدم هي ولا شيء منها عليه خلافا لابي يوسف ابن ابي سعيد السيرافي فانه اجاز في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة ان يكون في كان ضمير الشان وابن المراغة وسكران مبتدا وخبر والجملة مفسرة والصواب ان كان زائدة والاشهر في انشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة فارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس واسم كان مستتر فيها الثاني لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا كحذف المبتدا ولا يجوز الا مع القرينة وايضا فان المقصود من الكلام المصدر به هو التفخيم والتعظيم فلا يلائمه الحذف والذي سوغ حذفه منصوبا بصيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وذلك الدليل هو ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلم المجازاة كما مر والتزم حذفه في باب ان المفتوحة اذا خففت تبعا لحذف النون نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وانما لم تلغ لان المكسورة قد عملت مخففة في الظاهر نحو وان كلا

مع ان المفتوحة اقوى منها لمشابهتها فتحا ولنها فتح اول الماضي فلو الغيت لزم اعمال الادنى
واهمال الاقوى وانما اعملت مكسورة في الظاهر دون المضمر لان هذه فرع عن مكسورة
المضمر فرع عن الظاهر الذي يفسره فعمل الاصل في الاصل والفرع في الفرع هذا مذهب الجمهور
وذهب سيبويه وجماعة الى ان الملتزم حذفه لا يجب ان يكون ضمير شان واختار ابن مالك
وسيأتي لذلك مزيد كلام في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى الثالث الجمهور على
ان هذا الضمير اسم وزعم ابن الطراوة انه حرف فمثل كان زيد قائم وليس زيد قائم فكان
لكان وليس واخواتها وانما انه امة انه ذاهبة فحرف كف ان عن العمل وفي ان يمكن
بعض الكنية يوما وانما قل هو الله احد فهو هنا فسر المعنى اي المعبود الله احد قاله في الارتشاف
هذه فائدة في بيان مواضع عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة ذكر بعض المحققين وهو
الرضي رضي الله عنه والمحققون جمع محقق اسم فاعل من حقق الشيء تحقيقا اي رجحه
حقيقة بحيث لا تشوبه شبهة عود الضمير الى المفسر المتاخر لفظا ورتبة
في خمسة مواضع وانما اسندنا ذكر هذه الفائدة الى الرضي مع انه قد ذكرها ابن
بابشاذ في شرح الجمل وابن مالك في التسهيل وابن هشام في المغني وغيرهم لان الرضي
هو الذي عد المواضع خمسة وابن بابشاذ عدها اربعة وابن مالك وابن هشام عداها سبعة
والمرتضى صنع الرضي كما سيأتي بيانه والمواضع الخمسة هي اذا كان الضمير مرفوعا باول
العاملين المتنازعين للمعمول بعدهما واعملنا العامل الثاني فيه على مذهب البصريين
نحو اكرمني واكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع به على الفاعلية عائد الى المتنازع
وهو زيد المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التاخير فعاد الضمير الى متاخر لفظا ورتبة او كان الضمير
فاعلا في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما مفسرا بتمييز الجنس الاية وعبارته توهم خلاف ذلك بحيث
نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ففي كل من نعم وبئس ضمير فاعل يفسره التمييز ورتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير
الى التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح او الذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة
تخرج من افواههم وظرف رجلا زيد وذهب الفراء والكسائي الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد
المنصوب هو الفاعل وياتي الكلام على ذلك في باب افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى او
كان الضمير مبدلا منه ظاهر مفسر له نحو ضربته زيدا فالضمير في ضربته عائد الى البدل منه وهو الضمير المتاخر لفظا
ورتبة وهذه المسئلة قال ابن عصفور اجازها الاخفش ومنعها سيبويه وقال ابن كيسان هي جائزة باجماع نقله عنه

اسم المبدل منه او هو زيد المنصوب على البدلية والمبدل منه ضمير الغائب عن المبدل

ابن مالك

ابن مالك كذا قال ابن هشام في المغني وفي الصحيح الجواز ابن مالك وابو حيان ومنعوه قوم وردوه ابو حيان
بالورود انتهى ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرءوف الرحيم وقال الكسائي هو نعت والاسم
يا بون نعت الضمير وقوله ولا تمليه ان بنام البائسا وقال سيبويه هو باضمار اذم او كان
الضمير مجرورا برب على ضعف تقدم الكلام فيه في بحث المجرورات فليراجع نحو
ربه رجلا فالضمير المجرور برب عائد الى التمييز وهو رجلا ورتبة التمييز التاخير كما مر فقد
عاد الضمير الى متاخر لفظا ورتبة تلقينه ذهب الزمخشري الى ان الضمير يفسر بالتمييز في غير
بابي نعم ورب وذلك انه قال في قوله تعالى فقضاهن سبع سموات يجوز ان يرجع
الضمير فيها الى السماء على المعنى كما قال طائفتين ونحوه اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون
مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز
وصرح بمثل ذلك في قوله فسويهن سبع سموات فقال الضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع
سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا انتهى وضعف كلامه بوجهين احدهما ان الباب ليس
بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا على انه مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرات
وهذا لا يوجد في سواهن وفيه نظر لعلم مما مر من الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره الثاني ان
هذا التقدير يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى
الى السماء وانه سوى سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين احدهما
استواؤه الى السماء والاخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان الذي استوى اليه هو بعينه
المسوى سبع سموات وفيه نظر ظاهر او كان الضمير للشان والقصة كما مر عن
قريب فليرجع اليه تلقينه زاد ابن مالك في التسهيل موضعين اخرين يعود فيهما الضمير على
متاخر لفظا ورتبة احدهما ان يكون الضمير مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا
قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحيوة الا حياتنا الدنيا ثم
وضع هي موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه وفيه نظر
في ذلك ابو حيان قال لان الخبر اذا كان مضافا لشيء او موصوفا بشيء وجعل ضمير
كان المبتدا الذي هو ضمير عائد عليه باعتبار ما قيد به من اضافة او صفة ولم يصير التقدير ان
حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا قال وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب اليه لانه قال
وضع هي موضع الحيوة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها

يعني سياق هذا الكلام دل على ان المفسر هو الحيوة فيكون المفسر اذن هو السياق لا الخبر انتهى الثاني ان يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم مفسره مفعول مؤخر نحو ضرب غلامه زيدا ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقد تقدم ان هذا ضرورة فلا يقاس عليه فظهر وجه عدم ذكر الرضي لهذين الوصفين واتباع المصنف له في ذلك تتمة يتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعدها ضمير بلفظ المرفوع المنفصل مطابق للمبتدا يفيد التوكيد والاختصاص وكون ما بعده خبر الا نعتا ويسميه البصريون فصلا لفصله بين كون ما بعده خبرا وبين كونه نعتا والكوفيون عمادا لانه اعتمد عليه في المعنى وشرطه ان يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال نحو اولئك هم المفلحون وانا نحن الصافون كنت انت الرقيب عليهم ان ترن انا اقل منك مالا وولدا تجدوه عند الله هو خيرا ولا محل له من الاعراب عند البصريين فقال بعضهم هو حرف وقال بعضهم هو اسم لكن لما كان الغرض به الاعلام من اول الامر بكون ما بعده خبرا لا نعتا اشتد شبهه بالحرف في انه لم يؤت به الا لمعنى في غيره فلم يجعل له موضع من الاعراب وقال الكوفيون بل له موضع فقال الكسائي موضعه بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس وكثير من العرب يجعله مبتدا ويرفع ما بعده ويحكي الجرمي انها لغة بني تميم ويحكى عن ابي زيد انه سمعهم يقرؤن تجدوه عند الله هو خير واعظم اجرا بالرفع وقال قيس بن الذريح تبكي على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر ومنها اي من المبنيات اسماء الاشارة وهي في الاصطلاح ما وضع اسما للاشارة لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية او مطلق الاشارة حقيقة فيها دون الذهنية فلا ينتقض بما عدا المحدود من المعارف فانها وان كانت موضوعة لمشار اليه لان الاشارة فيها ليست الا ذهنية بخلاف ذلكم الله ربي وذلكما مما علمني ربي او الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيره كالمشاهد وانما بنيت اسماء الاشارة لشبهها بالحرف وحاجتها في الافتقار الى مشار اليه كذا قال غير واحد وقال ابن مالك لتضمنها معنى الحرف وبيانه ان الاشارة كان حقها ان توضع لها حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتنبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا فتضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة لا يقال ان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا لانا نقول المراد بالاشارة الاشارة الحسية لانها التي وضع لها اسم الاشارة فاللام والمذكور من اسماء الاشارة ذا وليس لغيره

المراد

من الكلام على بنيته ولغاته والمثناة وان حال كونه مرفوع المحل وذين حال كونه منصوبه اي المحل ومجروره والالف فيه علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهما ليسا مثنيين حقيقة بل هما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى لان من شرط التثنية قبول التنكير كما تقدم واسماء الاشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور هذا مذهب ابن الحاجب وصححه جماعة من المحققين وذهب بعضهم الى انهما معربان وتثنيتهما حقيقة وهو الظاهر كما سيأتي في الموصولات وكلام ابن هشام في الاوضح يقتضي ان ثم قولا ثالثا وهو اعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به كما نبه عليه شارحه وقوله تعالى ان هذان لساحران بالالف في اسم الاشارة وتشديد نون ان متأول وتأويله باوجه احدها في قراءة غير ابي عمرو وابن كثير وحفص ان اسم ان ضمير شان محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران فحذف المبتدا وهو كثير وحذف ضمير الشان كما حذف من قوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وهو ضعيف لما سيأتي الثاني ان ان بمعنى نعم مثلها في قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر وهذان مبتدا وساحران خبر لمبتدا محذوف اي لهما ساحران وضعفه ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين الثالث انه جاء على لغة خثعم وبلحارث بن كعب وزبيد وكنانة وآخرين فانهم يستعملون المثنى بالالف دائما قال شاعرهم ومنابين اذناه طعنة وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واختار هذا الوجه ابن مالك الرابع انه لما ثنى هذا اجتمع الفان الف هذا والف التثنية فوجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوفة الف هذا والباقية الف التثنية قلبها في النصب والجر ياء ومن قدر العكس لم يغير الالف عن لفظها الاصلي انه جيء به على اول احواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب السادس انه مبني لكونه قال ابن هشام وعلى هذا قراءة هذان اقيس اذ الاصل في المبني ان لا يختلف مع انها مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احد تلك الحيرتين في هذا ارجح لمناسبته ياء ابنتي انتهى حكى السقطي في تاريخه انباء الرواة ان القاضي اسمعيل بن اسحق سأل ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرأ ان هذان لساحران على ما جرت به عادتك من الاغراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال لان المفرد منها هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فحمل التثنية على الوجهين فاعجب القاضي ذلك وقال ما احسنه لو قال به احد فقال ابن

كقوله ... الامر ... والمراد ...

كيلا ان يقال به القاضي وقد حسن وللمفرد المؤنث ذي بذال معجمة مكسورة وياء ساكنة مبدلة
من الف ذا فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة التانيث نحو تقومين وذه باختلاس
حركة الهاء اي اختطافها والاسراع بها وذه باسكان الهاء والظاهر انه بناء وقال بعضهم السكون في الوقف
لاجل الوقف في الوصل لاجرائه مجرى الوقف وذهي باشباع كسرة الهاء قال بعض المحققين الثاني الحاصل
بالاشباع لا تكتب كالواو الى صلة به فكتب مرته وضربه بلا ياء او واو كما هو حق اسم الاشارة بنا كتابته
تقليلا للاشتراك بكتابه ذه وته انتهى وذات بضم التاء قال ابن هشام الاشارة ذات للمؤنث
وهي التي في ابراه ونحوه مجانبة تا الوقف وليس بصحيح وتي بابدال الذال المعجمة تاء مبالغة في الفرق
بين المذكر والمؤنث وته بالاختلاس وته بالاسكان وتهي بالاشباع نظر ما مر وتا بقلب ذال
ذا تاء للفرق بين المذكر والمؤنث وهذه العشرة كلها للواحد وللمثنى تان رفعا وتين نصبا وجرا
على حد ما مر في مثنى المذكر وقد تشدد النون كما في قوله تعالى فذانك برهانان من ربك مع
ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان فلكون المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ذكر المثنى
بتثنيه فقد تقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كما في قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي
قال ابو حيان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابرهيم ولا فرق في لسانه بين المذكر والمؤنث والفرق
بينهما في الاخبار لا يكون في اكثر الالسن فلا يوجد في لسان الترك ولا الفرس بين المذكر والمؤنث
فيه سوا قال وهذا احسن ما يعتذر به عن التذكير في الاية انتهى ولجمعهما اي المذكر والمؤنث
عاقلا كان او غيره اولاء بالمد في لغة الحجاز وبه جاء التنزيل والهمزة الاولى مضمومة والاخيرة مكسورة
وقصرا في لغة اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكره والكاف الفرا في لغة القران تقول
اولاء اولاء واولى هولاء في المذكر واولاء واولى هن في المؤنث وتقول ايضا في غير العاقل اولاء
اولى الايام التي رحمت قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام
واذا قصرت بالياء ان الفه مجهولة الاصل فليس بالصرف حرف كتبت بواو بعد الهمزة الاخيرة
للفرق وحملوا او لا عليها وقد تبدل همزته هاء فيقال هلا وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولى وربما
الضمة قبل اللام نحو اولا على وزن طومار واما قولهم هولا وزن توراة كما قال تجلد لا تقل اهون
شكي لما سكت اسعا وغيظ فليس بلغة بل هو تخفيف هولا بحذف الف ها وقلب همزة اولا
واوا ويلحقها اي اسماء الاشارة المذكرة والمراد منه ما ذكر خاصة لا مطلقا لان منها ما لا يلحقه ها

والا مع كاف ولام كثمة ها التنبيه اي الهاء والالف الدال مجموعهما على التنبيه على ما يذكر بعده من اسم
او غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين ان هذان لساحران احدى ابنتي هاتين هولاء بناتي وقد تفصل منها بانا واخواته نحو
قال تعالى ها انتم اولاء وغيرها قليلا كقوله تعالى فقلت ها لعمر الله ذا قسمي فقصل بين ها وذا بقوله لعمر الله
وقد تعاد بعد الفصل للتوكيد نحو ها انتم هولاء هذا المذكور ليس بعد الفها واو وانما هي علم على الكلمة المركبة من ها بتنبيه
والف لم تحذف واضيف الى التثنية ليتضح المراد كقوله علامة هذا يوم النفاوس بهلكم ولا يصح ان يضبط بهمزة بعد الالف
اذ ليس لنا ما يكون الهمزة اصلا قاله الدماميني في شرح التسهيل وظاهره انه ليس للالف بعد ها هنا وجود لحذفها لالتقاء
الساكنين وانما الاولى ما جزم به ليس بعد الفها همزة فقد قال بعض المحققين
اذا ارد بها التنبيه فقد تزاد في اخرها الهمزة كما تزاد اذا اخفت بها وقد لا تزاد وتلحقها اي اسما الاشارة المذكورة
كاف تدل على الخطاب وهي حرف بالاتفاق لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لشيع ذلك
كما في كاف ضربتك كذا قيل ولانها لا تفيد معنى في غيرها وهو كون اسم الاشارة الذي اتصلت به
مخاطبا به واحدا او اثنان او جماعة من جنس المذكر والمؤنث ولانها لا محل لها من الاعراب اذ لا رافع ولا ناصب
ولا خافض بحرف ولا اضافة اما الثلاثة الاول فواضح واما الرابع فلان اسما الاشارة لا تضاف لانه لا يضاف
الا النكرة وهي معرفة لا تقبل التنكير فتعين ان يكون حرفا وان كانت تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا في حال
المخاطب من افراد وتذكير وضده غالبا فتفتح اذا كانت للمفرد المذكر وتكسر مع المؤنث وتوصل بميم والف في المثنى و
بميم في الجمع المذكر ونون في جمع المؤنث نحو ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وانما قلنا غالبا لانه قد تلحق ولا تثنى
ولا تجمع بل يكون مفتوحة في المذكر مكسورة في التانيث وقد تفتح مجردة من الزوايد في جميع
الاحوال قال تعالى ذلك خير لكم فاوقع ذلك موقع ذلكم وهذا لا يجوز في الاسمية لا يقال يا زيد دونك
عرفك تريد اي عرفكم منه قضية اطلاقه ان الكاف يلحق جميع ما للاشارة للمؤنث وذكر المرادي
اختصاصها بذي وتا وتي وقال ثعلب لا يقال ذيك وفي الصحاح انه خطا بلا لام حال من الكاف
اي تلحق اسما الاشارة كاف الخطاب حال كونها مجردة من اللام للمشار اليه المتوسط بين القريب
والبعيد حال كونها نحو ذاك ومعه اي مع اللام وهو حرف موضوع للدلالة على البعد او على توكيده على
خلاف فيه سياتي بيانه واصله السكون كما في تلك وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او
فرقا بينها وبين لام الجر نحو ذلك تقع اللام للمشار اليه البعيد نحو ذلك الا في المثنى مطلقا
والا في الجمع عند من مده والا فيما دخله حرف التنبيه فلا يجتمع كاف الخطاب مع اللام ويقال

ذالك ولا اولالك ولا هذلك فان اريد الاشارة الى المثنى البعيد قيل ذانك بتشديد النون
او الجمع البعيد قيل اولالك باللام مع القصر تنبيهان الاول افهم كلامه ان ما لا يلحقه كاف الخطاب من
اسماء الاشارة فهو للقريب واما اللام فلا تقع بدون الكاف فعلم ان لاسماء الاشارة مرتبتين
قربى وهي المجردة من الكاف واللام ووسطى وهي التي بالكاف وحدها وبعدى وهي المقرونة
بها في غير المثنى وبالنون المشددة في المثنى كما ذكرنا فعلى هذا للواحد المذكر القريب ذا و
للمتوسط ذاك وللبعيد ذلك وللمثنى القريب ذان رفعا وذين نصبا وجرا وللمتوسط ذانك
ذينك بتخفيف النون واما بتشديدها فللبعيد وللجمع القريب اولاء وللمتوسط اولئك وللبعيد اولالك
وقس على ذلك المونث هذا مذهب الجمهور وقضيته ان القصر في اولا يتعين في البعيد لدخول اللام
ويبطله ما تقرر من ان القصر لغة تميم والمد لغة الحجازيين فتامل وذهب جماعة الى ان ليس لها الا مرتبتان
قربى وبعدى قال ابن مالك وهو الصحيح والظاهر من كلام المتقدمين وعزاه غيره الى سيبويه
المحققين واستدل له في شرح التسهيل بوجوه اقواها ان الفراء روى ان الحجازيين ليس من لغتهم
استعمال الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان تميما يقولون
ذاك ذيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك فيلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس
له الا مرتبتان احديهما للقريب والاخرى للبعيد لا ونامه واقصاه قال الدماميني وهذا
لا مزيد عليه وعلى هذا فتشديد النون في ذان وتان عوض عما حذف من المفرد والثاني قد
يشار الى القريب بما للبعيد لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك او المشار اليه نحو ذلك الكتاب او
لتحقيره نحو ذلك اللعين وقد يشار الى البعيد بما للقريب لحكاية الحال نحو ها هؤلاء وهؤلاء من عطاء
ربك وهذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليا كقوله تعالى متصلا بالقصة
عيسى ذلك نتلوه عليك ثم قال ان هذا لهو القصص الحق تتمة وضعوا للاشارة الى الامكنة
الفاظا خاصة بها بخلاف ما تقدم فانها تقع لكل مشار اليه زمانا او مكانا او غيرهما فوضعوا للمكان القريب
هنا وههنا وللمتوسط هناك وههناك وللبعيد هنالك وهنا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها
وقد يلحق بها التاء ساكنة فيقال هنت وثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للخفة
ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف قال الدماميني والنظم
ثم في قول العلماء ومن ثم كان كذا هل معناها معنى هنالك او هناك التي للقريب والظاهر
الثاني انتهى ومن لم يثبت المرتبة الوسطى في الاشارة سوى بين هناك وهنالك والتزم

زيد هذا

في هذه الالفاظ الظرفية اذ الجر من اوالى وفي كافهن الفتح والافراد وقد يستعار غير ثم للزمان
كقوله تعالى هنالك تبلى المؤمنون وقول الشاعر واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك
يعترفون اين المفزع وقوله حنت تواروا لات هنا حنت ويحتمل في الاية والبيت ارادة
المكان ومنها اي ومن المبنيات الموصول وهو في اللغة اسم مفعول من وصل
الشئ بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي وهو
المقصود بالذكر هنا اذ الكلام في المبنيات من الاسماء وذكر الحرفي معه ايثارا للفائدة وقد
سبقه الى ذلك غير واحد وانما بني الموصول الاسمي لشبهه بالحرف في الاستعمال لافتقاره
المتاصل الى جملة فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته اي ما يتصل به بالمصدر
ولم يحتج الى عائد ولفظة كل هنا ليست في محلها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد
ولا بالافراد فالمحدود في الحقيقة الموصول الحرفي والحد هو مدخول كل وهو حرف اول مع صلته بالمصدر
وايضا لا يصدق على حرف من افراد الموصول الحرفي انه كل حرف فايراد لفظة كل يمنع من صحة
الحمل وصحح الاتيان بها بانها مقحمة زائدة والغرض من ذلك الاشارة الى ان المحدود صادق
على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيحصل حد جامع مانع
يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه وهو مبني على جواز زيادة الاسم والبصريون يمنعونه وهو التحقيق
والمراد بالتاويل السبك وسيأتي كيفيته في كلام المصنف في حديقة المفردات وان حمل على
التفسير فيخرج بالمعية الفعل المضاف اليه نحو هذا جاء في حين قمت فانه مؤول بالمصدر اي
حين قيامه لكن لا مع شئ آخر وكذا نحو هو من قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى والمشهور من
الموصول الحرفي خمسة احدها أنّ المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية و تؤول
مع معمولها بمصدر والثاني ان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع و
توصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح والثالث ما
المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف على الاصح والرابع كي
وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل وغير مقرونة به والخامس لو المصدرية على راي ذهب اليه
الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك وتوصل بفعل متصرف غير امر واكثر ما
يثبت ورودها مصدرية فمثال ان المشددة اذا كان الخبر مشتقا نحو اولم يكفهم انا انزلنا
اي انزالنا ومنه بلغني انك في الدار اي استقرارك لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف واذا كان
جامدا نحو بلغني ان هذا زيد اي كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون فقول

هذا زيد وان شئت قلت هذا كان زيدا ومعناهما واحد وقال الرضي اي زيدية فان
ياء النسب اذا الحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفروسية و
المضروبية والضاربية ومثال ان المخففة وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ولولا
ان ثبتناك اي تثبيتنا لك المثبت اليه بان قم اي بالقيام هذا هو الفصيح واختلف في امرين من
ذلك احدهما كون الموصولة بالماضي هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك
ابن طاهر محتجا بان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف
ونقض بان الشرطية فانها تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال وتدخل على الماضي اتفاقا
الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك الرضي وابو حيان محتجين بانها لو وصلت
به لفات معنى الامر فانا فكل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية ونقض بفوات معنى المضي
الاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التاويل المذكور على انه قد يمنع فوات معنى
الامر بجواز التاويل بالمصدر الطلبي كما فعله صاحب الكشاف قال في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى
قومه ان انذر قومك ان الناصبة للفعل اي انا ارسلناه بان انذر قومك اي بان قلنا له
انذر اي بالامر بالانذار انتهى فعلى هذا اذا قلت كتبت اليه بان قم فالمعنى كتبت اليه
بالامر بالقيام وهو نظير ما وهم بالمصدر العدمي اذا كانت الصلة منفية نحو وان لا تصوموا شر
لكم اي عدم صومكم شر لكم ومثال ما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم اياه وسياتي
الكلام عليها في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى ومثال كي لكيلا يكون على
المؤمنين حرج اي لعدم كون حرج على المؤمنين وجئت كي تكرمني اي لكرامتي ولا حاجة
الى تقدير اللام قبلها لان معناها السببية وانما عند المصنف تبعا للكوفيين كما سياتي بيانه في نواصب
المضارع واما البصريون فيقولون ان قدرت اللام قبلها فهي المصدرية فان لم تقدر اللام
فهي تعليلية جارة ويجب حينئذ اضمار ان بعدها ومثال لو يود احدهم لو يعمر اي التعمير
ونقول لما نقول لورود ما مصدرية انها شرطية وان مفعول يود وجوابها لو محذوفان والتقدير
يود احدهم التعمير لو يعمر لسره ولا خفاء بما فيه من التكلف تنبيها ان الاولى ان وقوع
لو هذه بعد ود او يود ونحوهما من مفهم تمن كالغالب ومن ثم ولهذا ينصب الفعل بعدها كما ينصب في
جواب ليت قال سرينا اليهم في جموع كانها جبال شرورى لو نعان فنهدا اي وددنا لو نعان
فحذف الفعل لدلالة لو عليه ومن وقوعها في غير الغالب بدون ما ذكر قول قتيلة بالتصغير
بنت النضر بن الحارث وقد قتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخاها صبرا في نشدته امحمد ولانت

ضنء نجيبة

ضنء نجيبة في قومها والفحل فحل معرق ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ
المحنق فقال عليه السلام لو سمعته ما قتلته ومنه قول الاعشى وربما فات قوما جل امرهم
من التاني وكان الحزم لو عجلوا الثاني اشار المصنف بقوله والمشهور خمسة ان الموصول
الحرفي في غير المشهور اكثر من خمسة فمنهم من عد ستة بادخال الذي على ما قاله يونس والفراء
والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وابن هشام فقد ذهبوا الى انها تقع مصدرية
وتوصل بالماضي او المضارع وجعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي
خاضوا اي تبشير الله وكخوضهم ونقله ابن مالك عن الفراء في قوله تعالى تماما على الذي
احسن اي على احسانه قال ابن هشام ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي دهبل الجمحي
يا ليت من يمنع المعروف يمنعه حتى يذوق رجال مر ما صنعوا وليت رزق رجال
مثل نائلهم قوتا كقوت ووسعا كالذي وسعوا وقضية كلامه في التوضيح انها حرف وقال
الرضي لا خلاف على القول بان الذي مصدرية في انها اسم قال بعضهم ويشكل على القول
بانها حرف دخول ال عليها لانها بجميع اقسامها من خواص الاسم انتهى وهذا انما يرد لو كان
ال على هذا حرفا مستقلا ليس جزءا من الكلمة وليس كذلك بل هي جزء منها كما جزم به ابن هشام
والموصول الاسمي هو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء وقوله
افتقر اي احتاج الى صلة اخرج ما عدا المحدود والمراد بالصلة الاصطلاحية ولا يفتقر الى
غيره لا يقال يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفة الموصول لانها عبارة عن جملة مذكورة بعد
الموصول مشتملة على ضمير يعود اليه لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو فسرنا الصلة بما ذكرنا اما اذا
فسرناها بانها جملة خبرية متصلة باسم لا يتم جزءا الا بها مشتملة على ضمير عائد اليه فلا دور وقوله
عائد والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به تصريح بما علم ضمنا لانه ماخوذ في مفهوم
الصلة والنكتة في التصريح بذكره موافقة ما جرى على السنة المعربين من ان الموصول يحتاج الى
صلة وعائد واما حمل الصلة في التعريف على معناها اللغوي كما فعله جماعة ففيه امور احدها
ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها الاصطلاحي
لا اللغوي الثاني لزوم الاجمال اذ ليس المراد بها ما يقع اسم الصلة وهو ما يتصل بالشيء والا
صح تفسيرها بالجملة الخبرية والمطلق اذا لم يرد به الاطلاق كان مجملا الثالث انتقاض الحد بمن
الشرطية فانها مفتقرة الى صلة وعائد نحو من تكرمه اكرمه وحمل التعريف على اللفظي كما فعله شارح
التهذيب للمصنف ضيق عطن كما لا يخفى تنبيه الصلة لا يكون الا جملة لان وضع الموصول

على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كان متعلقه محكوما عليه او به فالاول
نحو زيد الذي ضربني غلامه والثاني نحو الذي هو اخوك هو او الذي اخوك غلامه والحكم على شيء
من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله لكن لما كان اقتضاء
الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل معه من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا بالتشبيه
هو الجملة وهي اما ظاهرة كما مر او مقدرة نحو الذي عندك والذي في الدار لان التقدير الذي
او مؤولة نحو الضارب والمضروب فان صلة ال جملة مؤولة بمفرد كما قال الرضي وغيره والاصل
الضرب والضرب فكرهوا دخول ال المشبهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا
واما معنى فلصيرورتها مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل المبني
للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول ولذلك لا بمعنى الماضي ولو كانا
فاعل ومفعول حقيقة لم يعملا بمعنى الماضي كالمجرد عن ال وسائر الكلام على جملة الصلة الظاهرة في حذفها
لطيفة تحكى ان ابن عنين الشاعر كتب الى الملك المعظم وقد اغتسل ولم ياته وانقطع
لم تزل تولي الندى وتخاف فيه ملامتي انا كالذي احتاج ما يحتاجه فاغنم دعائي والثناء الوافي
ووصله بالف دينار وقال انت الذي وهذه الصلة وانا العائد فهو اي الموصول الاسمي نوعان خاص
وهو ما يدل له واحد اما مفرد مذكر او مؤنث او مثنى كذلك او مشترك وهو ما يصلح للواحد وغيره فالخاص هو
الذي للمفرد المذكر عاقلا كان او غيره نحو اسم الذي وفي او غيره نحو افرايتم الماء الذي تشربون وقال الاخفش قد يكون الذي للجمع
وحمل عليه قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون ويجوز ان يكون
اذا لم يقصد به مخصوص كما في الاية فانه لم يرد معنا اخبر عنه بجمع ولا عبد يعبده قال فان قصد
به مخصوصا فلا ريب في منعه وجمعه بالذين واللذين الا في ضرورة كقول الاشهب بن رميلة
وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل
القوم يا ام خالد قال ابو حيان و
القوم يا ام خالد قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا المفضل من النحاة والبيت على الجواز
لا على الضرورة وسياق في الاية والبيت غير ذلك تكلف حمل ابن مالك البيت على
الضرورة بناء في تفسيره للضرورة بانها ما لا يقع الا في الشعر ولم يكن للشاعر عنه مندوحة ولا
انه كان للشاعر عن ذلك مندوحة بان يقول وان الالى حانت بفلج دماؤهم فلا يكون
هذا في البيت ضرورة واصل الذي عند البصريين لذ على وزن عم وشج فلما ارادوا الوصف
بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بحذف ما ادخلوا عليها اللام
الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفها كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام

ان الموصولات

ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام وانما الزموا اللام
الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال
الكوفيون اصلها الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا
يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت
الف وكل ذا قريب من دعوى الغيب قاله الرضي والتي تقلب الذال تاء للمفرد المؤنث من
ذي العلم وغيرهم نحو قد سمع الله قول التي تجادلك وما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ولك في
ياء الذي والتي وجهان الاثبات والحذف ففي الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة
فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وفي الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل
الحذف واما ساكنا فهذه خمس لغات ولمثناهما اي مثنى المفرد المذكر والمفرد المؤنث اللذان
واللتان بالالف ان كانا مرفوعي المحل واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها ان
كانا منصوبيه اي المحل او مجروريه وليست الالف فيهن علامة الرفع والياء علامة النصب والجر
لانهن ليس مثنيات حقيقة بل مبنيات جيء بهن على صورة المثنى كما ترى في ذان وتان وذين وتين قال
بعضهم والصحيح انهن معربات ومثنيات حقيقة ودعوى ان كل واحدة منها صيغة لشانه خلاف الظاهر
قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى الا انهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت
التثنية لا تختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات
اعرابا ولا بناء بخلاف الجمع فانه مخالف بعضه بعضا انتهى وكان القياس في تثنية الذي
والتي وتثنية ذا وتا ان يقال اللذيان واللتيان وذيان وتيان كما يقال في القاضي من المعرب
المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب
الالف ياء لكنهم حذفوا الاخر وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في
[illegible] فرقا بين المتمكن وغيره وتميم وقيس تشدد النون فيهن تعويضا من المحذوف او تاكيدا للفرق
ولا تختص ذلك بحالة الرفع خلافا للبصريين لانه قرئ به في السبع في غير الرفع في قوله تعالى
فذانك برهانان واللذان ياتيانها [illegible] وبعض ربيعة يحذف نون اللذان واللتان
في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالمثنى الواحد قال ابني كليب ان
عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال الاخر هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم
ولا يجوز ذلك في ذان وتان للالتباس فتلخص ان في نون الموصول ثلاث لغات وفي
نون الاشارة لغتان والالى على وزن العلى بالقصر وهو اشهر من المد ويكتب بلا واو

ابن هشام في شرح اللمحة وقد تجرد من ال قال بعضهم فيتعين حينئذ التي بمعنى الذين للاحتراز
عن الاشارية اذ النطق بها واحد فقط والظاهر انه لا حاجة الى ذلك فان الاشارية تكتب
بواو وهذه تكتب بلا واو كما عرفت وذلك كاف في الفرق والذين بالياء مطلقا
في الاحوال الثلاث لانه سواء كان مرفوع المحل او منصوبا او مجرورا ويرسم بلام واحدة
فرقا بينه وبين المثنى في حال النصب او الجر لئلا تشتبها خطا ولم يعكس لان المثنى سابق
على اصله من اجتماع اللامين لجمع المذكر العاقل كثيرا فيهما ولغيره قليلا فمن الكثير
في الالى قوله رايت بني الاولى يخذلونني على حدثان الدهر اذ ينقلب وقوله
ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وقوله وتبلى الالى يستلئمون على الالى تراهن يوم الروع كالحدا القبل
وقوله فان الالى بالطف من آل هاشم تاسوا فسنوا للكرام التاسيا ومن القليل فيها قول الاخر يهيج للوصل ايامنا الالى مررن علينا
والزمان وريق ومن الكثير في الذين قوله تعالى قال الذين آمنوا ومن القليل قوله تعالى ان الذين
تدعون من دون الله عباد امثالكم وهذيل وعقيل كما في الهمع يعربونه كالزيدين كقوله
نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا قال بعضهم واذا اعرب كان رسمه باللامين
وقد تحذف نونه حينئذ مرفوعا كقوله قومي اللذو بعكاظ طيروا شررا من روس قومك ضربا
بالمصاقيل ومنصوبا كقول الاخر وان الذي حانت بفلج دماؤهم ويجوز في هذا ان يكون
مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي او الجنس الذي كقوله تعالى
كمثل الذي استوقد نارا اي كمثل الجمع الذي استوقد فحمل على اللفظ قال بنورهم فحمل على
المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء
بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون اما حذف النون من الذين نحو جاء في الرجال الذين
قالوا كذا فهو قليل كقلته اللذا في المثنى قاله الرضي وقد يقال في جمع المذكر اللائين مطلقا
وبعض هذيل يعربه ومنه قول بعضهم هم اللاؤون فكوا الغل عني واللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة
كالقاضي واللاتي بتاء فوقانية مكان الهمزة واللواتي على وزن الهواوي وقد تحذف
ياؤها اجتزاء بالكسرة لجمع المؤنث وقد تجار رض للالي والاء فيقع كل منهما مكان الاخر فقال
محبتها حتى الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل وقال فما اباؤنا بامن منه علينا
اللاء قد مهدوا الحجور واسماء الذين والمشترك من الموصول هو من بفتح الميم للعالم نحو جاء في من قام
ومن قاما ومن قاموا ومن قامت ومن قامتا ومن قمن وتاتي لغير العالم في ثلاث مسائل احدها
ان ينزل منزلته نحو ومن اضل ممن تدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله اسرب القطا هل من يعير

جاء

جناحه لعلي الى من قد هويت اطير وقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان
في العصر الخالي فدعاء الاصنام ونداء القطا والطلل سوغ ذلك الثانية ان يجتمع مع
العاقل فيمن وقعت عليه من نحو ومنهم من يمشي على بطنه على رجلين لشموله الانسان والطائر
الثالثة ان يقترن مع العاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم
من يمشي على اربع لاقترانها بالعاقل في كل دابة في قوله تعالى والله خلق كل دابة لان الدابة
لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره قاله ابن هشام في لا دخيح وما لما لا يعقل وروي
ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في كثير من كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعري لما سمع قوله تعالى انكم وما
تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اليس قد عبد
الملائكة اليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له صلى الله عليه وآله ما اجهلك
بلغة قومك ما لما لا يعقل وتاتي لمن يعقل مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض
وللمبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعيد لا تدري ابشر هو ام حجر انظر الى ما ظهر ولانواع
بعضهم ولانواع من يعقل نحو وانكحوا ما طاب لكم من النساء ورده ابن الحاجب بان النوع لا
يعقل فهذا مستغنى عنه بقولنا لما لا يعقل وحكي عن الزمخشري انه قال كنت في حضرة بعض الوزراء
والمجلس غاص بالفضلاء فسالهم الوزير عن قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم فتكلموا فلم يقنع الوزير جوابهم
فسالني فقلت الاصل في ما ان يكون لغير العقلاء فاذا اطلق على العقلاء وامكن مراعاة الاصل
فيه بوجه يجب ذلك والاناث اقرب الى غير العقلاء من الذكور فحمل على الاناث انتهى
وقد اشار اليه في الكشاف على ما ستراه وذهب بعضهم الى انها تستعمل لما لا يعقل ولغيره نحوها
سمع من قولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما يسبح الرعد بحمده والسماء وما بناها الايات و
الذي عليه جماعة من المحققين ان التفرقة بين من وما في اختصاص من بذوي العلم واختصاص
ما وغلبتها في غيرهم انما هي اذا اريد الذات واما اذا اريد الوصف كما تقول في الاستفهامية
ما زيد اي فاضل ام كريم و في الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال اي القاعد او القائم
او نحو ذلك فهو بكلمة ما دون من بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري وصاحب المفتاح و
غيرهما وانكره قوم ومن ثم قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ومنه قوله تعالى او ما ملكت
ايمانكم فاشار بقوله ذهابا الى الصفة الى ان المراد فانكحوا الموصوفة باي صفة شئتم من البكر و
الثيب والشابة والجميلة والنسيبة واضداد ذلك الى غير ذلك من الاوصاف وال

الداخلة على صفة محضة من اسم فاعل او مفعول بخلاف غير المحضة كالذي يوصف به وهو
غير مشتق كاسد وكصفة غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب او دلت على
التفضيل كالاعلم والافضل قال في جمع ذلك التعريف اتفاقا واختلف في الداخلة على
الصفة المشبهة كالحسن فذهب بعضهم الى انها فيه موصولة والاصح ان الصفة المشبهة لا تكون
صلة لال كما سيأتي وتكون ال بمعنى الذي والتي والمثنى والجمع بحسب ما يبينه الضمير الراجع اليها
وللعاقل وغيره نحو الضارب والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات
اي الذي ضرب والتي ضربت الى آخره ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور اي الذي رفع
والذي سجر وقد توصل بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع والاول كقوله من لا يزال
شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بني معد والثالث كقوله ما كاليروح والغيد ولا هيا مرحا مشمر متذم
الحزم ذو رشد والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير تنبيهات الاول
قال السيوطي في نكته لم ار احدا حكى خلافا في ال بجملتها موصول واللام فقط كما قيل بذلك في
ال المعرفة ولجريانه هنا اتجاه لكن المفهوم من عباراتهم الجزم بانها بجملتها الموصول خصوصا قول
ابن الحاجب وصلة الالف واللام وعبر في المعرفة تارة بال فقط لنفي واستظهر بعض المحققين
عدم الفرق بينهما قال وتخصيص الخلاف بحرف التعريف تحكم انتهى فتامل الثاني ما تقرر ان
ال المذكورة موصول اسمي هو الاصح وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني لعود الضمير عليها في نحو
قد افلح المتقي ربه ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف خلافا للاخفش لانه يجوز
عطف الفعل على مدخولها نحو المصدقين والمصدقات واقرضوا فان صح عطفا على اسم فاعل الا بحسن في اخرى فاشرن ودافعات
لا يتقدم عليها معمول مدخولها لا يقال جاء زيدا الضارب ومحل الخلاف اذا كان الوصف الداخلة
عليه للحدوث ولم يكن سبب للعهد اما اذا كان للثبوت كالمؤمن والفاسق قال فيه حرف تعريف
اتفاقا قال التفتازاني في شرح التلخيص واما اذا كانت للعهد كما في قولك جاءني
ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها اتفاقا قال الرضي قال بعض المحققين
وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يات الموصول لتعريف العهد والتحقيق ان الاقسام الاربعة
للتعريف تجري في الموصول الثالث ذهب على القول بان ال اسم فالمشهور انها اسم موضوع
براسها غير منقطع من شيء وزعم الزمخشري انها بعض الذي وانهم لكثرة استعماله متوصلا به الى
وصف المعارف بالجمل نهكوه بالحذف فحذفوا تارة الياء وحدها وتارة الياء والكسرة و

تارة

تارة اقتصروا على ال وصريح كلامه في المفصل ان ال في الذي حرف تعريف وان ال
التي تعد من الموصولات هي ملك اقتصر في الذي لكونه تخفيفا وهي دعوى لا دليل عليه وفيها
رايت من جعل الاسم على حرف وهو باطل واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وينبغي اذا
عدت في المبنيات ان تقيد بما اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كقوله تعالى
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد فان لم تضف ولو مع
حذف صدر صلتها او اضيفت وذكر صدر صلتها كانت معربة البتة نحو جاء
قام واي هو قائم وايهم هو قائم ثم هذا مذهب سيبويه والجمهور واختلفوا في علة بنائها فقيل
لشدة افتقارها الى صدر صلتها المحذوف وهذا يستلزم بناءها اذا حذف صدر صلتها
ولم تضف وقيل لانها قياسها البناء واعرابها مخالف له فلما نقص من التي هي من ضمنه بينة
الى ما عليه اخواتها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف من كل ما يبينه والكوفيون
وطائفة من البصريين منهم يونس والاخفش مطلقا قال الزجاج ما ظهر لي ان سيبويه غلط الا في
هذا احدهما فانه يقول باعرابها اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت واولوا الآية على
الحكاية او التعليق وجعل سيبويه ذلك لبعض العرب لغة قال وهي لغة جيدة وقال الجرمي
خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى اتيت مكة فلم
اسمع احدا يقول اضرب ايهم افضل اي كلهم ينصب ولا يضم وانما لم تبن عند عدم الاضافة
مطلقا حذرا من اجتماع تغيرين البناء وحذف المضاف اليه وتلزم الاضافة الى معرفة لفظا نحو
فسلم على ايهم افضل او تقديرا نحو اكرم منهم ايا تلقاه واجاز بعضهم اضافتها الى النكرة نحو يعجبني اي
رجل واي رجلين واي رجال واي امراة واي امراتين واي نساء عندك والجمهور على
منعه لانها هي نكرة والموصولات معارف وقد تلحقها علامة الفروع في لغة حكاها ابن كيسان
فيقال ايه وايان وايتان وايون وايات ويلزم استقبال عاملها وتقدمه عليها عند الكوفيين
واختاره ابن هشام في الاوضح وخالفهم البصريون وتبعهم ابن مالك قال ولا حجة للكوفيين
الا كون ما ورد على وفقها قابلا لذلك والتزم وجوب تقديم العامل لقصد الفرق بينها وبين
الشرطية والاستفهامية وسئل الكسائي في حلقة يونس لا يجوز اعجبني ايهم قام فلم يكن له
مستند الا ان قال اي كذا خلقت فقال له السائل استحييت لك يا شيخ يعني ان مراده
بذلك كذلك وجدتها وليس في وجودها كذلك ما يوجب ان يكون مع المستقبل الا

امرهما تخييل بالفرق بين المستقبل والماضي فاذا لم يكن هناك تخييل فلا فرق بينهما قال الرضي
وعلّل ابن بابشاذ بأن قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل لانه
لا يدرى منقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في
المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين
مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وانكر ثعلب موصولة اي وزعم انها لا تستعمل الا استفهاما
او شرطا قال ولم اسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ورد بالسماع قال
فسلّم على ايهم افضل في رواية الضم اذ لو كانت شرطا او استفهاما لاعربت ولفساد
المعنى عليهما وليست صفة ولا حالا للزوم اضافتها فيهما الى النكرة ولا صالحة للنداء اذ ليس في البيت
نداء فاذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وذو عند طي خاصة وهي للعالم وغيره سمع من
كلامهم لا وذو في السماء عرشه وقال سنان بن الفحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت والتي طويت والمشهور عنهم افرادها
وتذكيرها وبناؤها على سكون الواو ومنهم من يعربها اعراب ذو بمعنى صاحب كما حكى
ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبي من ذوي عندهم ما كفانيا واستشكل اعرابها
بان سبب البناء موجود مع عدم المعارض وفيها اربع لغات اشهرها ما تقدم اعني عدم تصرفها
وبناؤها والثانية ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه
الثالثة كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة الرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب
معربة اعرابها فيقال ذو وذا وذي وذوا وذوي وذات وذاتا وذاتي وذوات وذا
حال كونها بعد ما اجماعا ومن على الاصح الاستفهاميين ويشترط فيها مع ذلك ان
لا تكون للاشارة نحو ماذا التواني ومن ذا الذاهب وان لا تكون ملغاة ولا مركبة كما
سيأتي نحو قوله تعالى ماذا انزل ربكم اي ما الذي انزل وقول الشاعر وقصيدة تأتي الملوك غريبة
قد قلتها ليقال من ذا قالها وقوله الا ان قلبي لدى الظاعنينا حزين فمن ذا يعزي الحزينا اي من
الذي قالها ومن الذي يعزي الحزين تنبيهات الاول لم يشترط الكوفيون كون ذا بعد ما او من المذكورتين
احتجاجا بقوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق اي والذي تحملين طليق
واجيب بان هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال اي وهذا طليق محمولا لك وذا للاشارة خبره طليق
فطليق هو الناصب للحال واما طليق نفسه على ان الجملة كانت صفة له فقد تقدمت عليه فناصبها معنى
التنبيه والاشارة وقال الشيخ سراج الدين البلقيني يجوز ان يكون مما حذف فيه الموصول من

غيران

غير ان يجعل ذا موصولا والتقدير هذا الذي تحملين على حد قوله فوالله ما نلتم ولا نيل منكم
بمعتدل وفق ولا متقارب اي ما الذي نلتم قال ولم ار احدا خرجه على هذا انتهى وهو
حسن الثاني في مقابلة الاصح في ذا بعد من ما نقل عن بعضهم من منع كونها موصولا بعدها
لان الاصل في ذا ان تكون للاشارة لمعين لكن لما دخلت عليها ما الاستفهامية وهي
في غاية الابهام جردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك
من لتخصيصها بمن يعقل فليس فيها الابهام الذي في ما واستدل المجوزون بالسماع وهو ما تقدم وهذه
الموصولات التي للمذكر والمؤنث وفرعهما فيكون بلفظ واحد للجميع ولا يرد
في اي وذو من اللغات لانه شاذ وهذه مسئلة تتعلق بذا الموصولة اذا قلت
لمخاطبك ماذا صنعت ومن ذا رأيت فجئت بعد ذا بفعل متعد مفرغ عن ضميره فذا
موصولة في المثالين لاستجماعها الشروط المتقدمة وما ومن الاستفهاميتان مبتدأ
في محل رفع وذا مع صلتها خبرهما والعائد محذوف اي ماذا صنعته ومن ذا رأيته والجواب
عن كل منهما رفع اي مرفوع اي ذو رفع على المختار ليطابق السؤال في كون كل منهما جملة اسمية فتقول
الاحسان او زيد اي الذي صنعته الاحسان والذي رأيته زيد ويجوز الوجهين في قوله
ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو حيث رفع العفو اي الذي ينفقونه العفو والبدل كالجواب نقول ماذا
صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا رأيت ازيدا ام عمرا [illegible] الكسائي [illegible] فعنى
[illegible]
قوله وما ومن مبتدأ ان يعني مع مذهب سيبويه جواز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وعنه غيره ان ذا
[illegible] الفاء وها
اي حل [illegible] فهما اي ما ومن حينئذ مفعولا
[illegible] مذهب الكوفيين [illegible] جواز زيادة الاسماء
[illegible] توكيدا اي من معها اي مع ذا فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام
فماذا صنعت بمعنى اي شيء صنعت ومن ذا رأيت بمعنى اي شخص رأيت وعلى ذلك قول بعضهم
عماذا تسأل فاثبتت الالف لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفها كما سيأتي
فالكل اي ماذا ومن ذا في المثالين مفعول مقدم في محل نصب بصنعت ورأيت والجواب
عن كل منهما على التقديرين اي على تقديرها زائدة وتقديرها مركبة مع اسمي الاستفهام نصب
اي منصوب اي ذو نصب على المختار ليطابق السؤال في كون كل منهما جملة فعلية فتقول

الاحسان او زيدا بالنصب اي صنعت الاحسان ورأيت زيدا وهو ارجح الوجهين في الآية وقراءة
غير ابي عمرو قل العفو بالنصب وللبدل كالجواب تقول ماذا صنعت أخيرا أم شرا ومن ذا رأيت
أزيدا أم عمرا ويجوز الرفع بتقدير مبتدأ محذوف والاول اولى ولذلك لم يعتبر المصنف غيره و
فرع عليه اي على ما ذكر من المثالين ما اذا كان بعد ذا فعل لازم نحو ماذا عرض و
من ذا قام فهذا يجوز ان يكون موصولة اي ما الذي عرض ومن الذي قام وملغاة
فكأنك قلت ما عرض ومن قام وتركيبها من معهما بمعنى اي شيء عرض واي شخص قام واسما
الاستفهام على الوجوه الثلاثة مبتدآن وخبرهما على الاول ذا مع صلته وهو مبني
على مذهب سيبويه كما تقدم وعلى الثاني والثالث الجملة الفعلية الا ان الجواب
عن كل من السؤالين رفع مطلقا اي سواء كان ذا موصولة او ملغاة او مركبة لأن جملة
السؤال اسمية على كل تقدير فيطابقها كك ولا يجوز النصب نعم انه يجوز ان يكون الجواب مرفوعا بتقدير
مع عدم المطابقة وذلك فيما اذا قدرت ذا موصولا في احد المثالين ورفع الجواب على انه فاعل
الفعل المذكور في السؤال فلا تحصل المطابقة فينبغي ان يختار رفع الجواب على انه خبر مبتدأ
لتحصل المطابقة وحكم البدل حكم الجواب **تنبيهات** الاول ما اجازه المصنف من تركيب
من وذا هو ظاهر كلام جماعة ومنع ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وثعلب في
اماليه وغيرهما وخصوا جواز ذلك بماذا لأن ما اكثر ابهاما فحسن ان يجعل مع غيرها كشيء واحد
لكون ذلك اظهر لمعناها ولأن التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه الدليل مع ما
ما ذا جئت باثبات الالف الثاني اذا قدرت في ماذا صنعت ومن ذا رأيت ضميرا
وذكر لفظا فقيل ماذا صنعته ومن ذا رأيته جاز في ذا الاوجه الثلاثة ايضا الا انه على تقدير
ملغاة او مركبة لا يتعين كون اسمي الاستفهام مفعولين بل يحتمل ان يكونا مبتدأين وخبر كل
الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر او الملفوظ وان يكونا مفعولين لفعل محذوف على شريطة التفسير
والاول اولى لسلامته من الاضمار والحذف فيكون الجواب رفعا على المختار ليطابق السؤال
الثالث وقع لكثير من المحققين في كون ماذا ومن ذا اذا ركبا مفعولين مقدمين انه انما
قدما للزوم اسم الاستفهام الصدر بتضمنهما معنى الاستفهام وهذا بالنسبة الى من ذا صحيح واما بالنسبة الى
ماذا ففيه نظر فقد ذهب بعضهم الى ان ماذا من بين ادوات الاستفهام لا يلزم صدريتها
وانها كك عند العرب ونقل عن ابن الرجل العربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد
لمجيئها غير صدر وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح في قوله ماذا

على ما

على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوبها التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا
ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عائشة اقول ماذا واجاز بعض العلماء وقوعها
تمييزا كقولك لمن قال لك عندي عشرون عشرون ماذا انتهى ويبتنى على ذلك انه يجب ان
يقدر الفعل المحذوف على شريطة التفسير في نحو ماذا صنعته بعد ماذا بل قبلها اي صنعت ماذا
بخلاف من ذا رأيته الرابع قال ابن هشام من اوجه ماذا ان يكون كله اسم جنس بمعنى
شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت سأتقيه
ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف
موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء وقال الفارسي لأن التركيب
يثبت في الاجناس دون الموصولات انتهى فتلخص ان ماذا تأتي على خمسة اوجه الاول
مجموعها اسم استفهام الخامس ان يكون مجموعها اسم جنس او موصولا على القولين وهذه
ما عدا الخامس جارية في من ذا ايضا الخامس ما تقرر من حصر الموصولات فيما ذكر هو مذهب
البصريين وزعم ان جميع اسماء الاشارة تقع موصولة كقوله تعم ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين
وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك وان الاسم المحلى بال يكون موصولا كقوله لعمري لأنت البيت
أكرم اهله واقعد في افيائه بالأصائل اي لأنت الذي اكرم اهله وان النكرة الواقعة
بعدها جملة توصل بما بعدها نحو هذا رجل ضربته ضربته عندهم صلة لرجل وان النكرة اذا اضيفت
الى المعرفة جاز وصلها كقوله يا دارمية بالعلياء فالسند فبالعلياء صلة لدار وكل هذا محمول عند
البصريين على غير ذلك **تكميل** لا بأس بذكر بعض ما اهمله المصنف رحمه الله من احكام
الموصول مما تشتد الحاجة اليه وتتوفر الرغبة عليه وذلك في مسائل الاولى لا يتقدم الصلة
على الموصول فلا يقال جاء في الدار الذي ولا تتأخر عن جزء فلا يقال الذي زيد أكرمته
ولا عما استثني منه فلا يقال جاء الذين الا زيدا اكرمتهم ولا يتعلق بما قبله بأن يكون معمول صلته
بل او لكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول ولا يفصل بينهما بأجنبي
كتابع وغيره فلا يقال جاء الذي نفسه كلهم ضربوا زيدا واغتفرت جملة الاعتراض والنداء اذا
وليه مخاطب نحو قوله ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما يحظيك بالنجح ام خسر وتضليل و
ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل وقول الآخر وانت الذي
يا سعد بؤت بمشهد كريم وابواب المكارم والحمد وشذ قوله نعش فان عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من يا ذئب يصطحبان الثانية قد يحذف ما علم من موصول غير ال اختيارا عند الكوفيين

وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ومن حجتهم قوله تعالى آمنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي والذي انزل لان الذي انزل الينا ليس هو الذي انزل الى من قبلنا ولهذا اعيدت ما في قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا وما انزل الى ابراهيم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقول آخر ما الذي دابه احتياط وحزم وهواه اطاع يستويان اي ومن يمدحه والذي اطاع هواه ومع ذلك البصريون خصوه بالشعر قال الرضي ولا وجه لمنعهم من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شيه وسيه وليس الموصول الزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها الثالث يجوز حذف الصلة قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد اي الذي عادك او دلالة غيرها كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا والتزم حذفها بعد اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من العظم وتقصر العبارة عن الاحاطة فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز ان يكون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل وهي تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقي على فتحة الاصلية فرقا بين تصغير المعرب والمبني وعوضوا عن ضم اوله زيادة الالف في آخره كما فعلوا في نظائره من الذيا وذيا ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم الاول على القياس فجمع في التصغير بين الضمة والالف وسيأتي الكلام على حذف العائد عند الكلام على حذف الفضلة في حديقة الجمل ان شاء الله تعالى ومنها اي من المبنيات **المركب وهو ما** اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء ركب من لفظين مستعملين اسمين او فعلين او حرفين او مهملين او مختلفين وهو اولى من قول ابن الحاجب من كلمتين وهو كفصل اخرج ما ليس بمركب ويشمل نحو عبد الله وتابط شرا مما ليس من افراد المحدود وخارجه بقوله **ليس بينهما نسبة** اي قبل التركيب نسبة العطف اذ اصله خمسة وعشر ولذلك حكم بتضمنه حرف العطف وتعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة ومنها خرط القتاد وقال بعضهم وقد يجاب بان القول بتضمن هذا المركب معنى حرف العطف وكذا حيث بيت مما تضمن معنى حرف العطف امر حكمي لتوجيه البناء كالعدل في عمر لتوجيه منع الصرف كما سيأتي والا فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى ملاصقا البيتين فما اشتهر من تقسيم تضمن الحرف الى حقيقي كخمسة عشر وحكمي كما زال ليس بشيء بل التضمن في كلاهما حكمي انتهى فتأمل فان تضمن اللفظ الثاني حرفا بنيا اي اللفظان كخمسة عشر اصله

خمسة

خمسة وعشر حذفت واو العطف وقصد التركيب الاسمين ومزجهما للتخفيف وبني الاول لافتقار الثاني فاشبه الحرف والثاني لتضمنه معنى الحرف وهو الواو وكان البناء على حركة اشعارا بان لهما اصلا في الاعراب وكانت فتحة لتجبر خفتها ثقل التركيب **وحادي عشر** بفتح الياء بناء وهو الافصح وجاز سكونها تخفيفا كثماني عشر واشار بايراد هذا المثال الى ان اسم الفاعل المشتق من العدد المركب واستشكل بناؤه لعدم تضمن الثاني حرفا لعدم استقامة المعنى بتقدير حادي وعشر لان معناه واحد احد عشر لا حادي وعشر كما ان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر اي من الثلثة والعشرة لا من الثلثة وعشرة واجيب بان معنى العطف موجود في حادي عشر وبيانه انهم لما ارادوا انباء اسم فاعل من المركب كما هو ذلك من الفاظ الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناؤه من مجموع المركب لا مع بقاء حروفها لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ولا مع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر لمحل الالتباس ولا من كل واحد منهما كحادي وعاشر من احد عشر كونه نهج لمسمى فاعلين دالين على مفردين وهو ضد المقصود واضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان يشتق من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونه من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاختاروا الاول ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد فالمعطوف عليه في مدلول المعطوف عليه ظاهر فظهر ان حادي عشر وكذا اخواته متضمن لمعنى حرف العطف ويستوي فيهما ذكر المعطوف بحرف ظاهر كما في الحادي والعشرون او بحرف مقدر كما في حادي عشر وقيل انما بني حملا على احد عشر **واخواتهما** اي اخوات خمسة عشر وهي احد عشر الى تسعة عشر واخوات حادي عشر وهي ثاني عشر ثالث عشر الى تاسع عشر **الا اثني عشر وفرعيه** وهما اثنتا عشرة وثنتا عشرة مستثنيات من اخوات خمسة عشر اذ الجزء الاول من كل منهما معرب على المذهب المختار وان كانت العلة المقتضية للبناء فيها به قائمة لانه شبيه بالمضاف في حذف النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت الواو صار اثنان عشر كذلك وجود النون الذي تؤذن بالانفصال مع حذف الواو الذي يؤذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فوجب اجراؤه مجراه في اعطائه حكم الكل لا حكم الجزء فوجب البقاء على الاعراب وبقي عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف وقيل انما اعرب لان علامة الاعراب

هو حرف التثنية ومع وجودها لم يمكن البناء ومع حذفها يبطل دليل التثنية وليس بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون
مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى والمجموع جرد علامتا التثنية والجمع عن كونهما
اعرابا ويقابل المختار ما ذهب اليه ابن كيسان وابن درستويه من انه مبني مركب مع العقد كبقية
اخواته واختلافه في الاحوال الثلاثة كاختلاف ذان وتان وذين واللذان واللذين ورد
بانه لو كان مبنيا لزم البناء لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا الاثنين لهما لك بقينهما الاول
استعمل جوازا كخمسة عشر بنية الجزئين ظروف نحو هو ياتينا يوم يوم وصباح مساء وحين حين
اي يوما فيوما وصباحا ومساء وحينا فحينا واحوال نحو هو جاري بيت بيت ولقيته كفة كفة واخبرته صحرة
بحرة اي ملاصقا بيتي لبيته ولقيته متواجهين ذوي كفة منه وكفة مني كان كلا منهما كان يكف صاحبه من التوجه
واخبرته كاشفا للخبر ذا صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق والصحرة من الصحراء والبحرة من البحر
وقد تضاف صدور هذه الظروف والاحوال الى اعجازها فيكون المعنى فيها هو ياتينا يوما بعد يوم وصباحا
بعد مساء وحينا بعد حين وهو جاري ذات بيت مع بيت او عند بيت ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة
واخبرته صحرة مع بحرة فان خرجت عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة وامتنع التركيب قال
ولولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها جزاء واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية
كتفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفاءين كلها بمعنى منتشرين وسقط
بين بين اي بين الحي والميت وبين الثانية زائدة لان بين يقتضي شيئين وعلة البناء في ذلك كله
تضمن معنى حرف العطف قال الرضي ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت في المذكور قبل
مع انه يمكن ان لا يقدر فيها العاطف كما في الاولى انتهى ويمكن ان يتحمل لوجه ذلك ان تلك
لم تكن لازمة للظرفية والحالية بل قد تخرج عنهما كما تقدم فحسنت في حالة خروجها عنهما فاضيفت مع كونها
احوالا او ظروفا واما هذه فلازمة للحالية ليس لها حالة غيرها فحمل عليها واما اشتقاق هذه الاحوال فشغر
من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اي هيج المطر ونشره وشذر
من التشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء وقيل شذر مذر بالباء
على الاصل او من مذرت البيضة اي فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي
كذاب يفشي الاخبار وينشرها ومذ هذا التركيب في غير الظروف والاحوال كقولهم وقع في حيص بيص
بفتح الفاءين وكسرهما اي في شدة يعسر التخلص منها والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في امر
وسبق بعضهم بعضا لعظم الشدة فقلبوا الواو ياء للازدواج ولم يعكسوا لكون الياء اخف الثالث قد تضاف

خمسة عشر

خمسة عشر واخواته الا اثني عشر وفرعيه الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر زيد فيجب عند البصريين
بقاء البناء في الجزئين وحكى سيبويه الاعراب في آخر الثاني وابقاء الاول على بنائه قال وهي لغة رديئة
وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو اضافة الاول الى الثاني نحو ما فعلت خمسة عشرك واجازوا هذا الوجه الاضافة
دون اضافته الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بالاضافة في الاحوال الثلاثة
واعراب خمسة عشر بحسب العوامل واستدلوا على ذلك بقوله كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني
عشرة من حجته قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا دليل فيه لان الشعر موضع ضرورة وليس هو
بمشهور الثالث اذا سمي بخمسة عشر ونحوه مما تضمن الثاني فيه حرفا ففيه ثلاث لغات احدها وهي
الفصحى ابقاء الجزئين على البناء مراعاة للاصل الثانية اعراب الثاني غير منصرف مع التركيب كبعلبك الثالثة
اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني ومنعه وانما جاز اعراب الثاني مع قيام سبب البناء فيه
وهو تضمنه الحرف في الاصل لان ذلك الاصل انمحى بالعلمية قاله الرضي والا يتضمن الثاني حرفا
اعرب الثاني اعراب ما لا ينصرف في الافصح كما سيجيء في بابه لانتفاء سبب البناء فيه وهو تضمن الحرف
كبعلبك علم لبلد بالشام والبعل الزوج وبك اسم صنم ودق العنق وسميت مكة بكة لانها تدق
اعناق الجبابرة ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا فان كان قبل التركيب مبنيا
كسيبويه امتنع اعرابه وكان مبنيا على اصله فويه من سيبويه مبني على الكسر قبل التركيب لانه صوت
لا حظ له في الاعراب وبني على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص منه
واما الجزء الاول فيكون مبنيا مطلقا لقيام سبب البناء فيه وهو افتقاره الى الثاني كالحرف ويكون
بناؤه على الفتح ان لم يختم بياء كما تقدم فان ختم بها كمعدي كرب ففيه مبني على السكون وقيل على الفتح تقديرا
والاول اوجه فائدة غلب سيبويه على امام النحو ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر بضم القاف الشيرازي
وقال الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي في كتابه المسمى بالبلغة في تاريخ ائمة اللغة
عن احمد بن عبد الرحمن الشيرازي في كتاب الالقاب ان اسم سيبويه بشر بن سعيد وهو غريب والمشهور
الاول وقد يكنى بابي الحسن ولقب سيبويه جماعة الا انه لا ينصرف عند الاطلاق الا اليه وهو فارسي
في المزهر معناه رائحة التفاح فسمي بذلك وقيل ان امه كانت ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من
ثقاته تشم منه رائحة الطيب وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من
لطيف الفواكه انتهى وقيل كان ابيض مشربا بحمرة كان خدوده لون التفاح وقال ابن السيد البطليوسي
في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة كما قالوا سيبويه والسيب التفاح وويه رائحة والتقدير رائحة

التفاح انتهى وفيه يقول جار الله الزمخشري الا صلى الاله صلوة صدق على عمرو بن عثمن بن قنبر
فان كتابه لم تغن عنه بنو قلم ولا ابناء منبر تنبيهات الاول اجاز الجرمي في نحو سيبويه اجراءه
مجرى بعلبك في بناء الاول ومنع صرف الثاني قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع
والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى وقضية
كلام التسهيل وغيره سماعه بل صرح بعضهم بذلك ولا يرد على قضية كلام المصنف لانه خلاف المشهور
الثاني في نحو بعلبك لغتان اخريان احدهما بناء الجزئين اما الاول فظاهر واما الثاني فلتضمنه
بما تضمن الحرف كخمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف
اليه كذلك الثانية اضافة الاول الى الثاني فيتاثر الاول بالعوامل ما لم يعتل فان اعتل كان في جميع
احواله ساكنا للثقل بالتركيب والاعلال وللثاني ما له مفردا من الصرف ومنعه فحضرموت مصروف
مصروف وهرمز من رام هرمز ممنوع قال الرضي وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان منصرفا
قبل التركيب اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معديكرب وهو ضعيف مبني على وجه
ضعيف في الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما الاضافة فلانها
ليست حقيقية بل شبيهة بالاضافة من حيث اللفظ ولو كانت الاضافة حقيقية لانتصب ياء نحو معديكرب
في النصب انتهى وقد ذهب بعضهم الى فتحها في النصب واسكانها في الرفع والجر كقاضي القوم ولا يرد شيء
من ذلك على قضية كلام المصنف رحمه الله لما علمت الثالث عدوا من المركب المزجي قولهم افعل هذا
بادي بدي وبادي بدا وذهبوا ايدي سبا وهو مشكل فان اصل بادي بدي بادئ بدئ بوزن فعيل
فخففت بان طرحت همزة بدئ وبان قلبت همزة بادئ ياء مفتوحة واسكنت الياء فوزن
بدي بعد الحذف فعي واصل بادي بدا بادئ بداء كصباح فصنع بهمزة بادئ ما تقدم وحذفت همزة
بدا ومعناهما اول مبتدأ من بدأ يبدأ بمعنى الابتداء وقيل من بدا يبدو اذا ظهر فهما في الاصل
مضاف ومضاف اليه والمضاف منهما منصوب على الحال وليس فيهما الا تخفيف الهمزة من آخرهما والا سكان
في آخر الاسم وتخفيف الهمزة واسكان الآخر لا يوجبان البناء الا ترى انك لو خففت قلت في
مبتدأ مبتدي وفي بدأ بدا لم يختلف في انه باق على اعرابه وانما غايته ان كان معربا لفظا فصار معربا تقديرا
وكذلك ايدي سبا المعنى ذهبوا مثل ايدي سبا بن يشجب في تفرقهم وتبددهم في البلاد حين ارسل الله
عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم في القوة والبطش بهم بمنزلة الايدي فحذف
المضاف واعرب المضاف اليه وهو ايدي اعرابه ثم خففت الهمزة من سبا وسكنت الياء من ايدي

للتخفيف

للتخفيف وذلك لا يوجب البناء قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولو قيل انه معرب وان اصله منصوب
على الحال الا انهم سكنوا الياء من ايدي وبادي تخفيفا لما جرى في كلامهم كثيرا فصار كالامثال كما كان ذلك
في قولهم اعط القوس باريها لكان اقرب الى الصواب الا انهم لما رأوا اسكان الاول وهو في موضع
نصب ورأوا صورة التركيب حكموا بالبناء والذي يمكن ان يقال من جهتهم في تمشيته انه كثر استعمالهم ايدي
سبا في التفرق الكثير وبادي بدا في الاول حتى صار معنى المضاف والمضاف اليه نسيا منسيا فلما فهم
من ايدي سبا الا متشتتين ولا من بادي بدا الا اولا فكان بمنزلة بعلبك في الدلالة على مدلوله من غير نظر
الى تفصيل اللفظين فشبه ببعلبك هو ما قاله الزمخشري وجعله سيبويه بمنزلة خمسة عشر قال الرضي وهو
الاولى وان كان على جهة النسبة لا لتضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الامر على ما قال الزمخشري
لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا لانه فيهما تركيب بلا علمية ولم يسمعا منونين
ولوجب تنوين سبا لانه اسم رجل وليس اسم قبيلة انتهى وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل
بان من عد بادي بدا وايدي سبا من المركب المبني جعل الجزء الثاني منه معربا والاول مبنيا كمعدي كرب
وبعلبك ولم يتعرض لاسقاط التنوين قال بعضهم ويمكن ان يكون اسقاطه للتخفيف لطوله ولما
جرى في كلامهم كثيرا وقد ثبت حذفه في غير هذا الباب لهذه العلة نحو قولهم جاءني زيد بن عمرو
لا لانه مبني **باب التوابع** التوابع جمع تابع باعتبار غلبة الاسمية عليه والا ففاعل
صفة لا يجمع على فواعل كل فرع متبس باعراب سابقه الذي هو فرع عليه في الاعراب
اي بجنس اعرابه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه المذكور فقوله كل فرع يشمل المحدود وغيره مما
هو فرع عن غيره في الاعراب او في العمل وغيرهما وما بعده يخرج ما عدا المحدود وقد ترجان بما ترتب
على ادخال كل في الحد من الفساد واحسن حد للتوابع قول ابن الحاجب في شرح منظومته التوابع ثابت
لها الاعراب فرعا عن غيرها وهو احسن من حدها في الكافية كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة
وقال ابو حيان التوابع محصورة بالعد فلا تحتاج الى رسم ولا حد ولذلك لم يحدها جمهور النحويين
تنبيهات الاول المراد بالتوابع توابع الاسماء اذ الكلام فيما يتعلق بها فلا ينقض بنحو قوله
فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقوله لا لا ابوح بحب بثنة
انها اخذت علي مواثقا وعهودا الثاني المراد بالاعراب في اللاحق والسابق اعم من ان
يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاء في هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا
الثالث افهم قوله سابقه وجوب تقديم المتبوع على التابع وجوز الكوفيون تقديم عطف النسق

شروط احدها ان يكون بالواو وزاد هشام او والفاء وثم واو ولا الثاني ان لا يؤدي
ذلك الى وقوع العاطف صدرا فلا يجوز وعمرو زيد قائمان الثالث ان لا يؤدي الى مباشرة
العاطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان وزيدا عمرا ذاهبان ولا ما احسن وعمرا زيدا الرابع ان
لا يكون المعطوف مجرورا فلا يجوز مررت وعمرو بزيد الخامس ان لا يكون العامل مما لا يكتفي
بفاعل واحد فلا يجوز اختصم وعمرو زيد وخالف ثعلب في هذا الاخير فلم يشترطه والبصريون
يقصرون ذلك مع استقباحه هذه الشروط على الضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام قيل قد يفهم من ذلك ايضا وجوب تقديمه على معمول التابع
فلا يتقدم معمول التابع على المتبوع لان المعمول لا يحل الا في موضع يحل فيه العامل والتابع
لا يتقدم على المتبوع وجوز الكوفيون نحو هذا طعامك رجل يأكل وقد فهم الزمخشري
في احد الوجوه التي ذكرها في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا قال يجوز ان يتعلق في انفسهم
ببليغا والمعنى قل لهم قولا مؤثرا في قلوبهم اي عذهم بالقتل والاستيصال ونحو ذلك لينتهي
انما يأتي على رأي الكوفيين وهي اي التوابع خمسة بالاستقراء ويمكن ان يقال لان التابع
ان كان مقصودا بالذات فبدل ان لم يتخلل بينهما عاطف وعطف نسق ان تخلل وان لم يكن مقصودا
فنعت ان دل على معنى في متبوعه وتأكيد ان كان اعادة للاول لفظا او معنى والا فعطف
بيان اختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو
العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقال الخليل والاخفش العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة
قوم العامل فيها مقدر من جنس عامل المتبوع واما البدل فقال سيبويه والمحققون عامله هو عامل
المبدل منه اذ المبدل منه في حكم الطرح فكان عامل الاول باشره الثاني وقال الاكثرون
عامله مقدر من جنس عامل المبدل منه قال ابو حيان وهو المشهور واما عطف النسق فقال الجمهور
عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وهو الصحيح وقيل الحرف وقيل مقدر بعد العاطف قال بعضهم
لو قيل العامل في الكل هو المتبوع لكان له شواهد الاول من التوابع النعت وقدمه على سائرها
لان استعماله اكثر ولكونه اشد متابعة واوفر فائدة وكان الاولى ان يتبعه بالبيان ثم التوكيد
ثم البدل ثم عطف النسق لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك والتعبير بالنعت اصطلاح
الكوفيين وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة وهو ما اي تابع وهو كالجنس يشمل
جميع التوابع دل على معنى في متبوعه فصل اخرج ما عدا النعت من التوابع واورد نحو اعجبني زيد

علمه وجاء القوم بعضهم من كل التوابع يدل على معنى في متبوعها فان العطف يدل على كون المتبوع مما شاركه الغير في كونه
مقصودا بالنسبة والتاكيد يدل على ان المتبوع ليس بمتجوز فيه ولا مما ذكر سهوا والبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود بالنسبة
وعطف البيان يدل على ان المتبوع بهذا الامر المعين واجيب ان المراد بالدلالة المقصودة ولا شيء من هذه الا يكون مقصودا
مطلقا قيد للظرف اي كائن في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة حصول المتبوع في الكلام قيل
قصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال في زمان نسبة حصول الذي الحال ورد
ان الحال خارجة عن مبحث التوابع وايضا فقد تم ذكر التابع والمتبوع بمنع اخراجها به قال بعضهم
يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال اذ هذا التعريف للصفة بتعيين مدلولها
فقوله مطلق وان كان مستغنى عنه في تمام التعريف لكنه يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذي قصد
في ضمن التعريف ولا خفاء في انه يخرج به ساير التوابع عن التعريف اذ دلالتها على معنى كائن
في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة حصول المتبوعها كو وفي بعض شروح الكافية ان مطلقا قيد للدلالة اي
دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فخرج به جاء القوم كلهم واعجبني زيد علمه واعجبني زيد وعلمه فان دلالة
التوابع على معنى في متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاء زيد
نفسه انتفت الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه لا يبقى على اللفظ
مطلقا اذ مقتضى هذا التوجيه تأنيث مطلقا وانه يخالف ما حمله المصنف عليه وان ذلك في اعجبني القوم
كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه
لم تقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع تنبيهات الاول يرد على هذا التعريف نحو الجسم الطويل العريض
العميق كذا فان المقصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه وسيأتي فيه كلام وكذا نحو
نفخة واحدة فان المقصود فيه تاكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه فلا يشملهما التعريف
مع انهما من افراد المعرف الثاني يرد على هذا التعريف ايضا الوصف بحال المتعلق نحو رجل حسن
غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل فكان ينبغي ان يزاد فيه او متعلقه
واعتذر مع الاعتراف باولوية هذه الزيادة بان المراد بالمعنى في المتبوع اعم من ان يكون فيه تحقيقا او
تنزيلا والوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع قال الرضي قد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك
الشيء بتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مضروب حماره لحصول الغاية بذلك او ان المراد الدلالة
على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق
على حال المتعلق وانما تميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لا خلاف

احكامها الثالث فائدة النعت التخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات كجاءني رجل
تاجر او التوضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف كجاءني الرجل التاجر او المدح او الذم نحو
اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم او الترحم نحو انا عبدك المسكين او التعميم نحو ان الله يرزق
عباده الطائعين والعاصين او التفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو تصدق
بصدقة قليلة او كثيرة او التوكيد نحو نفخة واحدة او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل العريض
العميق كذا قال بعض المحققين والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد ان الاول مقرر والثاني
مقرر والفرق بين التفسير والتقرير بين وقيل الفرق بينهما ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف
يكشف عن تمام ماهية المنعوت وهنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت
وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا
لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع
لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجدي في نحو الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب
ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في ذات الكتاب جزا
جزاء والبيت سقف وجدران والاغلب في النعت اشتقاقه اي كونه مشتقا وليس شرطا
فيه وفاقا لابن الحاجب وخلافا للجمهور في اشتراطهم ذلك وتاويلهم ما ليس بمشتق بالمشتق قال ابن
الحاجب ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح
وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق قال والاسماء التي وقعت
صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس نحو مررت
برجل تميمي وذي مال ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كما في مثل مررت برجل اي رجل ومنها
اسم الجنس التابع لاسم الاشارة نحو مررت بهذا الرجل فانه هنا استعمل وصفا وان كان وضعه
للذات في غير هذا الموضع لان متبوعه هذا وهو اسم الاشارة دال على ذات المبهمة فتعين دلالة
اسم الجنس التابع له على المعنى وهو حقيقة الذات وبيان ماهية المشار اليه ومنها اسم الاشارة
نحو مررت بزيد هذا فانه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فثبت ان
الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها
غير مشتقة لمعنى والذين يشترطون الاشتقاق يؤولون ذلك كله فيقولون تميمي ماؤول بالمنسوب

وذي مال

وذي مال بصاحب مال رجل كامل في الرجولية هذا الرجل بمعنى المشار اليه تنبيه الوصف الجامد
نحو عندي رجال ثلاثة قال عمرو النكسر كما من ماء لا تجد فيها راحة واحدة وتقول عندي رجل فرا كذا الوصف بالذراع
والشبر والبوع وغير ذلك من المقادير والاسماء على غريب ما غير شايع نحو مررت برجل اسد او حمار قال المبرد
تقديره شبيه اي مثل اسد او مثل حمار وقال غيره هو مؤول بجري او جبيه واما الشايع كثيرا هو الوصف بالمصدر نحو جاء
رجل عدل او رضى وهو عند الكوفيين على التاويل بعادل او مرضي وعند البصريين على تقدير مضاف
اي ذو عدل وذو رضى قال ابن هشام في بعض رسائله والمشهور ان الخلاف مطلق وقال ابن
عصفور وهو الظاهر انما الخلاف حيث لم يقصد المبالغة فان قصدت فالاتفاق على انه
لا تاويل ولا تقدير مطلقا ومحل الوصف بالمصدر اذا لم يكن في اوله ميم فان كان كذلك
لم ينعت به لا باطراد ولا بغيره نبه عليه بعضهم وهو اي النعت اما بحال موصوفه اي
بحال قائمة بموصوفه نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قائمة بالرجل ويسمى نعتا حقيقيا
ويتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال موصوفه موصوفه اعرابا رفعا ونصبا وجرا
تعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لاتحادهما
صدقا عليه وقيام النعت بالموصوف وليس المراد اجتماع هذه العشرة في تركيب واحد
كيف وهي انواع متضادة الافراد وانما المراد انه لا بد من كل نوع من واحد فمن الرفع
والنصب والجر احدها ومن التعريف والتنكير احدهما ومن الافراد والتثنية والجمع احدها
ومن التذكير والتانيث احدهما فلا بد في النعت الذي هو بحال موصوفه من اربعة من هذه العشرة
تنبيهان الاول قال بعضهم ذكر الاعراب لا حاجة اليه لظهور العلم به من كونه تابعا الا انه
جمع الامور التي تعتبر والتبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كافعل من او تذكيره كمفعول بمعنى فاعل
وفعيل بمعنى مفعول كامراة صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة وهمزة وامراة ربعة وهمزة
ولا يشكل شيء من ذلك على قضية الاطلاق المصنف لانه شاذ واما قولهم برمة اعشار وكسار
وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب
مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان
مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجراهم على ذلك كون افعال جمع قلة في حكم
حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع او بحال
متعلقه اي بحال قائمة بمتعلق موصوفه وهو ما بينه وبين الموصوف علاقة نحو مررت برجل حسن غلامه

فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف تنبيه المراد بحال الموصوف وحال المتعلق
ما جعل حالا للموصوف ولو تجوزاً في الاول وما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان
قائما به في الثاني نحو مررت بزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان كان ليس المراد
بالحسن الا وجهه ونحو رايت زيدا الحسن نفسه او ذاته من قبيل الوصف بحال المتعلق وان كان الحسن
قائما بزيد ويتبعه النعت اي يتبع النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه موصوفه في الثلاثة الاول
جمع ادلتي وسطها الاعراب بوجوهه الثلاثة والتعريف والتنكير وفي الحقيقة انما يتبعه في اثنين
من خمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير واما في الخمسة البواقي
وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ففيه تفصيل فان رفع اي النعت الذي هو
بحال متعلق موصوفه ضمير الموصوف بان حول الاسناد عن المتعلق الى ضمير الموصوف وجر
المتعلق بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة فيسمى نعتا مجازيا هو
لانه جار على الموصوف لفظا وهو قائم حقيقة بمتعلقه فهو موافق فيها ايضا كما انه موافق في
الثلاثة الاول فهو كالنعت بحال موصوفه لانه رافع ضمير الموصوف كهو الا ان ذلك اصالتي
وهذا كونه لا نحو جاءتني امراة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما
الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الاب
بالاضافة او كرام آباء بالتمييز والا يرفع ضمير الموصوف بل رفع المتعلق فهو كالفعل اي كالفعل محله
فيفرد لرفعه ذلك ويطابق في التذكير والتانيث المرفوع لا المنعوت نحو جاءني
رجل حسنة جاريته كما تقول حسنت جاريته وجاءتني امراة قائم ابوها كما تقول قام ابوها
او جاءني رجل عالية او عال داره كما تقول علت داره وعلا داره لان الدار مؤنث
لفظي وقد تقدم ان الفاعل اذا كان مؤنثا لفظيا ظاهرا جاز في فعله التذكير والتانيث و
التانيث ارجح ولقيت امراتين حسنا عبدهما كما تقول حسن عبدهما او لقيت امراتين
قائما او قائمة في الدار جاريتهما كما تقول قام في الدار جاريتهما وقامت في الدار جاريتهما
لما مر من ان الفاعل اذا كان مؤنثا حقيقيا ظاهرا مفصولا عن الفعل بغير الا جاز في فعله التذكير
والتانيث والتانيث ارجح ونحو مررت برجلين قائم ابواهما كما تقول قام ابواهما وبرجال قائم
آباؤهم كما تقول قام آباؤهم ولا تقول قائمين ابواهما ولا قائمين آباؤهم الا على لغة من يقول
اكلوني البراغيث لكن يترجح قيام آباؤهم على قائم آباؤهم واذا رفع النعت الضمير البارز كان

حكمه

حكمه حكم الرافع للمتعلق فتقول جاءني غلام امراة ضاربته هي وامة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي و
ضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربه هما وغلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هما وضربه هم ولا تقول
ضارباه هما ولا ضاربوه هم الا على لغة اكلوني البراغيث ويترجح هنا ايضا ضواربه هم على ضاربه هم
مذهب سيبويه والمبرد ولكن سوى وذهب الاكثر والشلوبين وطائفة على انه الى ان الارجح
الافراد وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم وجاءني
غلمان رجال ضوارب هم فالتكسير ارجح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين
قاعد غلمانهما وجاءني غلام رجال ضاربه هم او غلام رجال ضاربها هم فالافراد ارجح واتفقوا الجميع
على ان الافراد افصح من جمع السلامة تتمة تشتمل على فوائد الاولى قال في البسيط الاسماء في الوصف
على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم الاشارة والمعرف باللام والمضاف الى واحد
من المعارف اذا كان متصفا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثواني الكنى والالقاب عند
سيبويه وما اوغل من الاسماء في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما احسن قول من قال
اضمرت في القلب هوى شادن مشتغل بالنحو لا ينصف وصفت ما اضمرت يوما له فقال لي
المضمر لا يوصف وما يوصف ولا يوصف به وهو العلم وما يوصف به ولا يوصف وهو الجمل
وقال ابن هشام في تذكرته المعارف اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمر وقسم ينعت بشيء واحد هو
اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال خاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال و
بالمضاف وباسم الاشارة والثاني المضاف ينعت بالمضاف مثله وبما فيه ال وباسم الاشارة انتهى ويبقى
اسم الاشارة وما فيه ال ينعتان بالموصول ايضا والعلم ينعت بالموصول وبالمضاف الى ما دخلته
ادخله تحت ما فيه ال الثانية اذا تعددت النعوت لغير واحد فان اختلف معنى النعت ولفظه
وجب التفريق بالعطف بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل وبرجال شاعر وكاتب وفقيه وان اتحدا
استغني بالتثنية والجمع عن التفريق نحو مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء وغلب التذكير والعقل
وجوبا عند الاجتماع كمررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامراتين صالحين والتغليب بالعقل
بجمع المذكر تقول مررت برجال وافراس سابقين وامتنع سابقات واختيارا عند التفصيل فتقول
على التغليب مررت بعبيد وافراس سابقين وسابقات اتباع له ثم اذا تعدد العامل فان اتحد عمله
ومعناه ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا فتقول فيما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان
وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرا الفاضلين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين

وفيما اتحد معناه وعمله وجنسه جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورايت
زيدا وابصرت خالدا الشاعرين ونعت المتبع الى خالد وسبق به لزيد الكاتبين وخفض بعضهم ذلك
بنعت فاء على فعلين وجر متبدئين وليس بشيء وان عدم الاتحاد في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد
ورايت عمرا او في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمرا او في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد
ويخذل عمرا او في المعنى واللفظ كجاء زيد ومضى عمرو او في العمل واللفظ كهذا مولم زيد وموجع عمرا
وجب القطع اما بالرفع على اضمار مبتداء مختلف المعنى على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان
العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور
في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن
السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول وان كان العامل واحدا جاز الاتباع والقطع
ان لم يختلف العمل نحو قام زيد وبكر العاقلان وان اختلف تعين القطع سواء اختلفت النسبة الى المنسوب اليه
من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان ام اتحد نحو خاصم زيد عمرا الظريفان هذا مذهب البصريين
وقال الفراء يتبع الاخير عند الاتحاد والكسائي الاول وابن سعدان ايهما شاء الرابعة يجوز الاتباع
والقطع في نعت غير مبهم ان لم يكن ملتزما ولا مؤكدا قال يونس ولا ترحما نحو الحمد لله الحميد اي اعني او
امراته حمالة الحطب اي اذم والمقيمين الصلوة اي امدح واللهم الطف بعبدك المسكين اي ارحم
على راي الجمهور بخلاف نعت المبهم كمررت بهذا العالم او النعت الملتزم ومثلوا له بالشعرى
العبور والاولى ان يمثل بالجماء الغفير او المؤكد نحو الهين اثنين فلا يجوز فيها القطع فان كان لنكرة اشترط
في جواز القطع تاخره عن نعت آخر لم يجز القطع الا في الشعر وان تعددت النعوت لواحد فان
تعين مسماه بدونها اتبعت كلها او قطعت او اتبع بعض وقطع بعض بشرط تقديم المتبع كقولها
لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلين بكل معترك والطيبون معاقد
الازر روي برفع النعتين ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس تنبيه اذا قطع النعت
خرج عن كونه نعتا قاله ابن هشام واطلاق النعت عليه حينئذ مجاز من باب اطلاق الشيء
على ما كان عليه انما يجوز تعاطف المنعوت متبعة كانت او مقطوعة قال ابو حيان ويختص بالواو
نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى الى آخره ولا يجوز بالفاء الا اذا
دلت على احداث واقع بعضها اثر بعض كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب
الذي صبح فغنم فآب وقال ابن خروف اذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة

واحدة

واحدة لم يكن العطف الا بالواو والا جاز بجميع حروف العطف الا حتى وام السادسة قد يلي
النعت اما او لا لافادة شك او تنويع او نحوهما فيجب تكرارهما مقرونين بالواو نحو لا بد من صاحب
اما لبيبا واما عالما كقوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وقيل لا يجب التكرار السابعة يجوز حذف
المنعوت بكثرة ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا لمباشرة العامل نحو وانا له الحديد ان اعمل سابغات
اي دروعا سابغات او بعض ما قبله مجرور بمن نحو منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام او
نحو في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع الحذف غالبا
الا في الضرورة ومن غير الغالب نحو قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين اي نبأ من نبا المرسلين بناء على ان
من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة وان لم يكن بعض ما قبله مجرور بمن او في امتنع الحذف الا
في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان ويجوز حذف النعت بقلة مع العلم
كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعييبها لا يخرجها عن كونها
سفينة الآن جئت بالحق اي الواضح والا لكفروا بمفهوم ذلك فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا
اي نافعا الثاني من التوابع المعطوف بالحرف ويسمى عطف النسق بفتح السين
اي العطف الواقع في الكلام الوارد على نظام واحد وهو من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان
مستوية ووجه المناسبة ان توسط الحرف العاطف يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار
الاعراب وقصد النسبة واما النسق باسكان السين فهو مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه
على بعض كذا في الصحاح قال بعض الائمة والتعبير بعطف النسق اصطلاح كوفي وهو المتداول
والبصريون يعبرون عنه بالشركة انتهى وهو تابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله يتوسط
الواو او الفاء او ثم او حتى او ام او او او بل او لا او لكن اخرج او اما
المحدود والبدل والتوكيد والنعت المقرونان بحرف العطف لان التبعية ليست بواسطة
الحرف بل هي حاصلة فيهما وان لم يوجد حرف ولهذا قال بعضهم اطلاق العطف فيما بين الصورتين
اطلاق مجازي تنبيه عد المص حروف العطف تسعة باسقاط اما على المختار بناء على انها غير
عاطفة كما سياتي بيانه في حديقة المفردات انشاء الله تعالى وليس منها ليس خلافا للكوفيين ولا
الا خلافا للاخفش والفراء ولا اي خلافا لصاحب المستوفي فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير
دلالة على ترتيب وعدمه خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في

زعمهم انها تفيد الترتيب فالفعل في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان
واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاث احتمالات
عقلية لا دليل في الواو على واحد منها وانما دلت على مطلق الاجتماع في الحكم ومن ثم يعطف بها
الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم
وعلى لاحقه نحو جمعناكم والاولين فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة
فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن الحمل عليه
بارجحيه وللتاخر برجحان وللتقدم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث له
في التصريح وفيه رد لقول ابي حيان من ان قول ابن مالك كون الواو للمعية راجح والترتيب
كثير ولعكسه قليل ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين
تنبيه تنفرد الواو عن سائر احرف العطف بسبعة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني
الثلاثة السابقة الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا الثالث اقترانها بلا ان سبقت
بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو فلا يجوز قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو
وانما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات
ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والثالثة
زوائد لامن اللبس الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي
عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه وزيد قام عمرو وغلامه وزيد ضربت
عمرا واخاه السادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون السابع عطف الصفات المفرقة
مع اجتماع منعوتها كقوله بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال الثامن عطف
ما حقه التثنية او الجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول ابي
نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس قال ابن هشام في المغني وهذا البيت
يسال الناس اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد
وصف بان يوم الترحل خامس له وحينئذ فيكون يوم الترحل هو ثامن له بالنسبة الى اول يوم
انتهى ونقل الدماميني عن بعضهم لذلك وجها على ان الاقامة كانت خمسة ايام التاسع عطف
ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ومن ثم قال الاصمعي في قول
امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل الصواب ان يقال بين الدخول وحومل واجيب

على حذف

على حذف مضاف والتقدير بين اهل الدخول فحومل او بان الدخول مشتمل على اماكن والتقدير
بين اماكن الدخول واماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون قال ابن هشام وشاركت
الواو في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه
انتهى واجاز الكسائي العطف في ذلك بالفاء وثم واو قاله في الهمع وقال الفراء رايت رجلا
يقول اختصم عبد الله فرجل العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو
رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا
من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس حتى
الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل حذف
وبقي معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد كقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب
والعيونا اي وكحلن العيونا والجامع بينهما التحسين وقوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان اي
واعتقدوا الايمان والجامع بينهما الملازمة والالفة ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا
اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي
وحزني الى الله اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة عوجا ولا امتا وقوله والفى قولها كذبا
ومينا وزعم ابن مالك ان ذلك ياتي في او وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما قال ابن هشام
في شرح بانت سعاد وفيه نظر لامكان ان يراد بالخطيئة ما وقع خطا وبالاثم ما وقع عمدا
الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر
عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
السادس عشر جواز فصلها من معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع عشر جواز
حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم
اي كيف امسيت كذا قيل في الفوائد الواو وبذلك نظر ففي المغني حكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين
ثلاثة وخرج على اضمار او ويحتمل بدل الاضراب والفاء للجمع والتعقيب والترتيب باتفاق الكلام عليها
في الموارد وبيتهم وقال قوم انها لا تفيد الترتيب واستدلوا بقولهم في بين ... بدليل
وبقوله محض ح بعطف الجمل للجمع والترتيب والمهلة في من خلاف ابي الجمع وعمم الاخفش والكوفيون
انه قد يتخلف بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك حتى اذا ضاقت عليهم الارض
بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا

اصبحت لا هوى فيم اذا البيت مستغنيا وخرجت الآية على حذف الجواب اي لجاوا الى الله مستغفرين ثم تاب
عليهم والبيت على زيادة الفاء وتثبت لزيادة دون ثم علاوة فقد عهد زيادتها بخلاف ثم واما الزمخشري والمخالفة
فخالف قوم في اقتضائها اياها تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ
خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه واني لغفار
لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى والاهتداء سابق على ذلك وبقوله تعالى ذلكم وصاكم به لعلكم
تتقون ثم آتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
واجيب عن الكل بان ثم فيها لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم قال ابن هشام وغير هذا الجواب انفع
لانه يصحح الترتيب فقط لا المهلة اذ لا تراخي بين الاخبارين والجواب المصحح لهما ما قيل في الآية الاولى
ان العطف على مقدر اي من نفس واحدة انشأها ثم جعل منها زوجها وفي الثانية ان سواه
عطف على الجملة الاولى لا الثانية وفي الثالثة ان المراد ثم دام على الهداية لان الغفران
موقوف على العاقبة وفي الرابعة ان آتينا عطف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله ووهبنا
له اسحق ويعقوب وفي البيت ان المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من
قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه
شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان تنبيه قد تقع
ثم موقع الفاء فيكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم
اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله غير واحد
قال بعضهم والظاهر انه لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب والجري يقعان في زمان واحد وحتى
بان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في
زيادة او نقصان ينقطع الحكم عنده والتدريج هنا بان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية
ولهذا وجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه ولو تقديرا كما سيأتي بيانه في حديقة
المفردات ان شاء الله تعالى تنبيهات الاول لا تعطف حتى الجمل لان شرط معطوفها ان يكون جزءا
مما قبلها او كجزء منه ولا يتأتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في
قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم
قاله ابن هشام في المغني الثاني اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور ترجح اعادة الجار
فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقال ابن الخباز بوجوب ذلك وخص ابن مالك

فصل الكاف

فقال ان لم يتعين للعطف وجبت الاعادة نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره وان تعينت له فلا
لحصول الفرق نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان
بالاساءة دينا قال ابن هشام وهو حسن وجزم به في الجامع ورده ابو حيان وقال في المثال
هي جارة وفي البيت محتملة الثالث العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو
جاء القوم حتى ابوك ورأيت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان
حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل وام نوعان متصلة ومنفصلة وسيأتي بيانها
والجمهور على ان العاطفة انما هي المتصلة واما المنقطعة فهي حرف ابتداء كبل وتختص بالجمل
فلا تعطف المفردات واما قولهم انها لابل ام شاء فتقديره انها لابل ام هي شاء وخرق
ابن مالك اجماع النحويين فقال انها تعطف المفردات وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره
واستدل بقول بعضهم ان هنا لابلا ام شاء بالنصب قال ابن هشام فان صحت رواية فالاولى
ان يقدر لشاء ناصب اي ام ارى شاء وذهب ابن جني الى ان المنقطعة للعطف ايضا وهو ظاهر
كلام المصنف في حديقة المفردات كما سنبينه ان شاء الله تعالى واو ترد لمعان احدها الشك
من المتكلم نحو قالوا لبثنا يوما او بعض يوم الثاني الابهام على السامع نحو وانا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين وقول الشاعر نحن او انتم الالى الفوا الحق فبعدا للظالمين وسحقا
الثالث التخيير بين المتعاطفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو تزوج هندا او اختها الرابع الاباحة
بان لا يمتنع الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد الخامس الجمع المطلق كالواو نحو قوله جاء الخلافة او كانت
له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر السادس الاضراب كبل نحو وارسلناه الى مائة الف او
يزيدون قال الفراء وانما جاز الاضراب في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانه مائة الف بناء على
حزر الناس مع كونه تعالى عالما بانهم يزيدون ثم انه تعالى اخذ في التحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره
ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك السابع التقسيم نحو الكلمة
اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك في بعض كتبه وعدل عنه في بعضها فقال تأتي للتفريق المجرد
من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثل نحو ان
يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال
الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجزوم عليه وجازم ومن مجيء
او قوله فقالوا لنا ثنتان لابد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل وغيره عدل عن العبارتين
فعبر بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا

وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمال
في قالوا تبيينها ان الاول لم يذكره المتقدمون لا وهن المعنى بل قالوا هي لاحد الشيئين او
الاشياء قال ابن هشام وهو التحقيق وقد تخرج الى معنى بل والى معنى الواو واما بقية
المعاني فمستفادة من القرائن الثاني قال ابو البقاء او في النهي نقيضة او في
الاباحة فيجب اجتناب الامرين كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا فلا يجوز فعل احدهما فلو جمع
بينهما كان فعلا للمنهي عنه مرتين لان كل واحد منهما احدهما وقال غيره او في مثل هذا بمعنى الواو
تفيد الجمع وقال ابن الحاجب هي بمعناها وهو لاحد الشيئين وانما جاء التعميم من النهي الذي فيه
معنى النفي والنكرة في سياق النفي للعموم لان المعنى قبل وجود النهي تطيع آثما او كفورا
اي واحدا منهما فالتعميم فيهما من جهة النهي الداخل وهي على بابها قال وهو معنى دقيق وبل للاضراب
وسيأتي الكلام عليها في حديقة المفردات ولا لنفي حكم متلوها عن تاليها وللعطف بها
شروط احدها ان يتقدمها اثبات نحو جاء زيد لا عمرو او امر نحو اضرب زيدا لا عمرا او نداء
نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم قال ابو حيان وهذا شهادة
على نفي وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه والظن به انه لم يذكره الا وهو مسموع انتهى وهذا الشرط
يعلم من معنى لا الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد ولا بل عمرو فالعاطف الواو
ولا لتوكيد بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو
ولا لتوكيد النفي الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد
اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة نص على هذا الشرط السهيلي في نتائج الفكر والابدي
في شرح الجزولية وتبعهما الشيخ ابو حيان وقال ابن هشام وهو حق والرابع ان لا يكون العطف
بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو ورد
قولهم نفعك جدك لا كدك وقول امرئ القيس كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي
لا عقاب القواعل دثار اسم راع وتنوفى ثنية والقواعل جبال صغار ولكن لتقرير حكم
متلوها واثبات نقيضه لتاليها نحو ما جاء زيد لكن عمرو ولا تهن زيدا لكن عمرا فيستفاد من ذلك
تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن اهانته واثبات المجيء والامر باهانة لعمرو وللعطف بها ثلاثة شروط ايضا
احدها ان يتقدمها نفي او نهي كما مر فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء
فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين
فان اقترنت بها نحو ما قام زيد ولكن عمرو ففيه اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة

والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة
جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو قام زيد ولكن عمرو ولكن قام
عمرو وفي ولكن رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد
مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم
يقم عمرو والثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة قال وعليه ينبغي ان يحمل
مذهب سيبويه الرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة الثالث ان يليها
مفرد فان وليها جملة فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان يستعمل
بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها كقول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره
لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على
جملة وانه ظاهر قول سيبويه تنبيه ذهب يونس الى ان لكن لا تستعمل قبل المفرد الا بالواو
وانها ليست العاطفة كما مر قال وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم
لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف الا بولكن وهذا من شواهد عدالته
وكمال امانته لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب
انتهى وتبعه ابن مالك على ذلك الا انه جعل العطف من قبيل عطف الجمل كما تقدم بيانه وعلته
وفي قوله ان سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر فقد تقدم ما حمل عليه ابن عصفور
كلام سيبويه وقد يعطف الفعل الماضي والمضارع على اسم مشابه له في المعنى
كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن وقوله صافات ويقبضن فعطف في الاولى اثرن وهو فعل
ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي اغرن
وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن وقيل
والذي حسن ذلك تاويل اثرن بمثيرات ويقبضن بقابضات وبالعكس اي يعطف الاسم
المشابه للفعل في المعنى على الفعل الماضي والمضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي
قد حبا او دارج فعطف دارج على حبا وهو ماض لتاول دارج او حبا بحاب والعواهج
بعين مهملة جمع عوهج وهي في الطويلة العنق من الظبي والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة
الخلق وقول الاخر بات يعشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر فعطف جائر على يقصد وهو
مضارع لتاول جائر بجور او يقصد بقاصد وجعل من ذلك ابن مالك قوله تعالى يخرج الحي من الميت و

مخرج الميت من الحي و جوّز الزمخشري عطف مخرج على فالق قال في التصريح وكل منهما رجحان
فيرجح قول ابن مالك سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة و ذكر الشيء ومقابله ويرجح قول الزمخشري
عدم التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين تنبيه قال بعضهم في نظر هذا الموضع اقتضى
اقتصار شيخي جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر ان غير ذلك من تخالفهما لا يجوز
كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وعطف الخبر على الانشاء وبالعكس انتهى وفي اقتضائه ذلك
نظر هذا وعطف الاسمية على الفعلية وعكسه فيه ثلاثة اقوال تقدم الكلام عليها في باب الاشتغال
واما عطف الخبر على الانشاء وعكسه فقال في المغني منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول
معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة انتهى
قال البدر الدماميني في التحفة وحاول الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين
كلام النحاة والبيانيين فقال ما حاصله ان البيانيين متفقون على منعه وظاهر كلام كثير
من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى ومما
اختلف في جوازه من تخالف المتعاطفين عطف الماضي على المضارع وبالعكس فمنعه الجمهور الا اذا
اتفقا زمانا كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار وقوله تبارك الذي ان شاء جعل
لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا واجازه الرضي مطلقا فقال
يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد غدا وبالعكس وهو ظاهر عبارة ابن مالك في الخلاصة وهو الحق فان
الامثلة المذكورة ليست من عطف الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة فقد اجيب بانه لما كان الغرض
انما عطف الفعل لاتحاده عن الفعلين صح كونها من عطف الفعل **ولا يحسن العطف على الضمير**
المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا لانه لما كان كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه فاعل
وهو كالجزء من الفعل فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة كرهوا العطف عليه فلم يستحسنوه
الا مع الفصل بينه وبين تابعه **بتوكيده بالضمير المنفصل** ليكون كانه معطوف عليه في الظاهر
وان كان العطف في الحقيقة على المتصل **او مع فاصل ما** اي فاصل كان **او مع** توسط لا النافية
بين العاطف وهو الواو **والمعطوف** فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين ولم يلتزموا
التاكيد مع ذلك للطول الذي يكسر من سورة العطف ومثل للثلثة نشرا على ترتيب اللف فقال نحو
جئت انا وزيد فزيد معطوف على التاء وهو ضمير مرفوع متصل بارز وحسن العطف للفصل بينهما
بالضمير المنفصل ونحو اسكن انت وزوجك الجنة ومثله الفصل بتوكيد معنوي كقوله ذعركم اجمعون

ربنا بلكم

ومن عليكم برد اتيتنا وكنا النا فرينا **ونحو** قوله تعالى **يدخلونها ومن صلح** فمن صلح معطوف
على الواو في يدخلونها وحسن لوجود الفاصل بينهما وهو الهاء **و** قوله تعالى **ما اشركنا**
ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا وحسن لتوسط لا ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم انه
كنت وابوبكر وعمر ولذلك قيل هو مرفوع بالمعنى وقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء
صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر يعود على رجل والعدم معطوف على ضميره ولا فاصل
هذا خلافا للكوفيين وافهم تقييد المسئلة بالضمير ان العطف على الظاهر لظاهر او ضمير جائز بدون
فاصل وبالمتصل ان المنفصل مرفوعا كان او منصوبا كالظاهر في جواز العطف عليه كما ذكر نحو انا
والاسد وبالمرفوع ان المتصل المنصوب يحسن العطف عليه وان لم يفصل لانه لا يتنزل منزلة الجزء
كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعناكم والاولين والمضمر نحو رايته واياك كما يعطف على الظاهر
لك نحو رايت زيدا وعمرا ورايت زيدا واياك ومنع الابذي في الاخيرة لامكان الاتصال
نحو رايتك وزيدا مردود بقوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هذه
تتمة لما ذكره من احكام العطف **ويعاد الخافض** وجوبا حرفا كان او اسما **على المعطوف**
على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد وقوله تعالى نعبد الهك واله ابائك وانما وجب
ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا
متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه
اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف الضمير على المجرور الا اعادة الجار ايضا
نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه
كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة الخافض الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا
العرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنا بينان بين
الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان
تكرار الثاني لهذا الغرض فقط فان البس نحو جاء في غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما
واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قامت قرينة دالة على المقصود قاله الرضي رحمه الله تعالى
ووجوب اعادة الخافض في ذلك مذهب البصريين وذهب الجرمي والزيادي الى عدم
وجوب وجوبه ان اكد الضمير بالمنفصل نحو مررت بك انت وزيد والفراء ان اكد بالظاهر نحو
مررت بك نفسك وزيد وهو مع مخالفة القياس وليس بمسموع وذهب الكوفيون ويونس والاخفش

وقولي مجرور لانه يصح ان يعطف عليه اسم مرفوع لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا
يقدح في كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد ولا يعطف على معمولي
عاملين مختلفين على القول المشهور من سبعة اقوال في جميع الصور الا في نحو في
الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا في المعطوف عليه مجرور
المرفوع او المنصوب والاتيان بالمعطوف على ذلك الترتيب فان العطف على معمولي عاملين
مختلفين جائز في هذه الصورة فقط وهو راي الاعلم وابن الحاجب وعزي الى الاكثرين وعلل الاعلم
الجواز باستواء اخر الكلام واوله في تقديم المجرورين على المخبر عنهما حتى لو لم يستو اخر الكلام
واوله نحو زيد في الدار والحجرة عمرو لم يجز قال الرضي ويلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه
وعمرو اخوه وان زيدا اخرج وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه وعلله ابن
الحاجب بان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على معمولي عاملين هو
المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على معمولي
عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها
ولم يلزمه ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم
المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على معمولي عاملين مختلفين مخالفا للاصل
فهلا تاولوها كما تاولوا ما يفوت مطلقا حتى لا يكون تحكما القول الثاني الجواز مطلقا حكاه
الفارسي عن جماعة وابن الحاجب عن الفراء وتمسكوا بقوله تعالى ان في السموات والارض
لايات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل
والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيى به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات
لقوم يعقلون ايات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما حمزة
والكسائي بالنصب والباقون بالرفع والتمسك بالقرائتين في ايات الثالثة اما الرفع
فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وبقول
الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد في الليل نارا اقام الواو مقام كل وتحسبين
وبقولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة بنيابتها مناب كل وما وهذا كما تراه لا يدل على المطلوب
بتمامه فانهم لم يفرقوا بين تقدم المجرور وتاخره والاية والبيت والمثل المجرور فيها متقدم الثالث
المنع مطلقا وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وجماعة من متقدمي البصريين وحجة

الى عدم وجوب ذلك مطلقا ووافقهم ابو علي الشلوبين وصححه ابن مالك وابو حيان وجرى عليه ابن هشام
في بعض كتبه لثبوت ذلك في فصيح الكلام قال ابن مالك في الخلاصة ~~قال ابن مالك~~ في الخلاصة
وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر
الصحيح مثبتا وقال في شرح الكافية من مؤيدات الجواز قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به
والمسجد الحرام فجر المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل لاستلزامه الفصل بالاجنبي بين
جزئي الصلة وهو في هذا المحل ورجح ابا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسئلة وقد نقل الزمخشري عن
هذا ومن مؤيدات الجواز ايضا قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام وهي ايضا قراءة
ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والاعمش ويحيى ابن وثاب وابي رزين ومن هذه المواد قول بعض من
سمع عمرو وفرسه رواه قطرب ويجوز ومنها انشده سيبويه من قول الشاعر فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب
فما بك والايام من عجب انتهى وقال ابنه في شرح الخلاصة لا يبعد ان يقال في هذه المسئلة ان العطف
على الضمير المجرور بدون اعادة الخافض غير جائز في القياس وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ واضمار الجار كما حكم به
في مواضع اخر نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وكقولهم امرر بهن فلان الا صالح فطالح
وقولهم بكم درهم اشتريت ثوبك على ما يراه سيبويه من ان الجر فيه بعد كم باضمار من لا بالاضافة انتهى
تنبيهات الاول محل الخلاف اذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهرا فان كان
ضميرا نحو مررت بك وبه وجب اعادة الخافض اتفاقا الثاني يستثنى من القاعدة المذكورة
مسئلة لا يجب فيها اعادة الخافض قال البدر الدماميني في المنهل لنا ما يمكن ان يجعل لغزا فيقال
اي صورة يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض لفظا حال السعة باجماع
ومثالها قولك شجاعة زيد عجبت منها وانه يحمل اذ حذف الجار من ان وان مطرد بلا خلاف
كما تراه الثالث قيل ينبغي ان يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون الحرف غير مختص بالضمير
احترازا من لولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف ظاهر على مجرورها نحو لولاك وزيد
فلو رفعت على توهم انك نطقت بضمير الرفع ففي جوازه نظر قاله المرادي في شرح التسهيل
وفي المغني لابن هشام عند الكلام على اشتراط الانحصار في بعض المعمولات من
الوهم فيه قول بعضهم في لولاي وموسى ان موسى محتمل الجر وهذا خطا لانه لا يعطف على
الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد
هذه مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور اعدت الجار ام لم يعد

وقيل

المجرور ثم

ابن مالك وعللوه بان العاطف نائب عن العامل وهو ضعيف من جهة حرفيته ومن جهة نيابته
فلم يقو ان يقوم مقام عاملين وتأولوا ما اوهم الجواز فتأولوا الآية بتقدير في فلعلها
وانما ناب مناب عامل واحد وهو الابتداء او ان وبانتصاب آيات على التوكيد للاولى و
رفعها على تقدير مبتدأ اي هي آيات وعليها فليست في مقدرة وتأولوا البيت والمثل بإضمار
الجار اي وكل نار توقد في الليل نارا ولا كل سوداء تمرة وكذا يضمرون الجار في كل صورة توهم
الجواز قال ابن هشام ومما يشكل على مذهب سيبويه ومن قال بقوله قوله هون عليك فان
الامور بكف الاله مقاديرها فليس باتيك منهيها ولا قاصر عنك مامورها لان قاصر عطف على
مجرور الباء فان كان مامورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا
بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مامورها وقد اجيب بانه اتى
وانه لما كان الضمير في مامورها عائدا الى الامور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الامور الرابع
الجواز ان كان احد العاملين جارا حرفا او اسما سواء تقدم المجرور المعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
او تأخر نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة الخامس الجواز ان تقدم المجرور المعطوف سواء تقدم في المعطوف عليه
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام لا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو بخلاف ما اذا تأخر نحو في الدار زيد
وعمرو الحجرة وهو قول الاخفش والكسائي والفراء والزجاج السادس الجواز في غير العوامل
اللفظية والمنع فيها وغير اللفظية هي الابتدائية فيجوز نحو زيد في الدار والقصر بكر لان الابتداء
رافع لزيد ولبكر فكان العطف على معمول واحد ويمتنع ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وهو قول
ابن طلحة السابع الجواز في غير اللفظية وفي اللفظية الزائدة لانه عارض والحكم للاول
نحو ليس زيد بعالم ولا خارج اخوه وما شرب من عسل زيد ولا لبن بكر وانما يمتنع في اللفظية المؤثرة
لفظا ومعنى وهذا قول ابن الطراوة وخرج بتقييد المسئلة بمعمولي عاملين العطف على معمولي عامل واحد
وعلى معمولي اكثر من عاملين قال ابن هشام وغيره اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد
نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا
سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمولي اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو وان خالدا
غلامه بكرا الثالث من التوابع **التأكيد** بالهمزة ويبدلها الفا على القياس في نحو راس وقال
التوكيد ايضا وهو الافصح **وهو تابع** وهذا كالجنس يشمل جميع التوابع **يفيد تقرير متبوعه** اي تقرير
مفهومه ومدلوله **او تقرير شمول الحكم لافراده** اي افراد المتبوع ومعنى التقرير ههنا ان يكون

مفهوم

مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا
في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الشمول الذي في كلهم
مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في
مجموعهم ثم ان التأكيد تقرير ما ثبت في المتبوع ودل عليه اي جعله مستقرا محققا بحيث لا يظن غيره
وبهذا خرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت غير التوكيدي والعطف بالحرف فظاهر واما النعت
التوكيدي نحو نفخة واحدة فان واحدة وان افادت تقرير مفهوم المتبوع وهو الوحدة لكن هذه
الافادة ليست بالوضع فان النعت انما وضع للدلالة على معنى في متبوعه واما عطف البيان
فليس جميعه مدلولا عليه بلفظ المتبوع فزيد من نحو جاءني العالم زيد لا دلالة للعالم عليه بل يدل
بعض نحو [illegible] عليه وذلك في ابي حفص عمر [illegible] كذا قيل وفي [illegible] لان المتبوع عليه في هذا [illegible]
فان دلالة عليه انما استفيدت من خارج وهو علم [illegible] وضع هذه الكنية لتسمى هذا الاسم والاغلب
حفص مثلا الابدال على عمر من حيث هو متبوع واما البدل فمتبوعه غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا او نقول
ان الابدال [illegible] معناه انه لتقرير ما صدق البدل عليه لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع والتنبيه قوله او
شمول الحكم لافراده ليس للاحتراز عن شيء بل لبيان فائدة التوكيد فتقرير المتبوع جعله مقررا اي ان السامع
بازالة غفلته عن سماع اللفظ او بازالة توهمه كون ذكر المتبوع غلطا او كونه بمعناه المجازي سهوا كان منسوبا او
منسوبا اليه وتقرير شمول الحكم لافراده جعله مقررا اي عند السامع بازالة توهم ان الحكم انما هو على بعض افراد المتبوع و
حكم على الكل تجوزا لعدم الاعتداد بمن لم يجئ منهم فاذا اكد زال توهم المجاز وثبتت الحقيقة و
سيأتي بيان ما يرفع به كل من هذه التوهمات من الفاظ التوكيد ولا يخفى ان قوله يفيد
تقرير المتبوع يغني عن ذكر الشمول لظهور ان جاء القوم كلهم يفيد تقرير المتبوع بازالة توهم كون
المراد بالقوم بعضهم فذكره انما هو زيادة توضيح **وهو** اي **التأكيد اما لفظي وهو** اي
التأكيد اللفظي **اللفظ المكرر** بعينه نحو جاء زيد زيد او بموافقه في المعنى نحو حقيق جدير [illegible]
الجنة [illegible] وان لم يكن له في حال الافراد معنى من ضم الى الاول [illegible] من الكلام لفظا وتقويه معنى نحو حسن
بسن وشيطان ليطان ويجب التأكيد اللفظي عند ارادة المتكلم دفع ضرر غفلة السامع وظنه الغلط ولا يجدي عنها
ههنا التأكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه ربما ظن انك اردت ضرب عمرو فظننت نفسه ماعلى المذكور
عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد وحسب الضيافة [illegible] اراد به دفع السامع به التجوز في المنسوب نحو [illegible]

وقيل دفعا لتوهم السامع ان المراد بالقتل الضرب الشديد وانما عند ارادة دفع ظنه التجوز في المنسوب اليه
فيجوز اللفظي نحو ضرب زيد زيد او ضرب هو لا من يقوم مقامه والمعنوي كما سيأتي تنبيهان الاول
ان التأكيد اللفظي يجري في الاسم ظاهرا كما تقدم ومضمرا كما قام الا انت انت وفي الفعل باعادة
لفظه نحو قام قام زيد او مرادفه نحو صمت سكت زيد وفي الحرف كذلك نحو نعم نعم وقوله اجل جير ان
كانت ابيحت دعاثره وفي الجملة كقوله ايا من لست اقلاه ولا في البعد انساه لك الله
على ذاك لك الله لك الله فان كان المؤكد ضميرا متصلا او حرفا غير جوابي لم يعد الا مع
ما دخل عليه نحو قمت قمت اكرمتك اكرمتك مررت به مررت به ان زيدا ان زيدا قائم او مفصولا
بفاصل ما ولو حرف عطف او وقف كقوله ليت شعري هل ثم هل اتينهم وقوله لا ينسك الاسى تأسيا فما
ما من حمام احد معتصما ولا يجوز اعادته وحده دون فصل الا في ضرورة كقوله فلا والله لا يلفى لما بي
ولا للما بهم ابدا دواء واجاز الزمخشري وابن هشام والرضي نحو ان ان زيدا قائم قال ابن
مالك وهو مردود لعدم امام يستند اليه او سماع يعتمد عليه ولا حجة في قوله ان ان الكريم
يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما فانه من الضرورات اما احرف الجواب فتعاد وحدها نحو لا لا
نعم نعم والاجود اعادة الجار مع الظاهر او ضميره نحو مررت بزيد بزيد وقوله ففي الجنة خالدين
فيها ففي رحمة الله هم فيها خالدون والاكثر اقتران الجملة المؤكدة بالعاطف وهو ثم خاصة كما في
نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ويأتي بدونه نحو قوله والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا ويجب ترك
العاطف عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب
وجد مرتين وتراخت احديهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الا مرة واحدة فان قلت اذا قرن المؤكد
بالعاطف فهل يكون توكيدا او عطف نسق قلت النحويون على انه عطف نسق وان افاد
التوكيد وزعم ابن مالك انه توكيد لفظي اغتفر فيه الفصل بالعاطف كذا قال ابن عادل في تفسيره
اقول والصواب ما ذهب اليه ابن مالك فان العطف في ذلك نظير العطف في الاوصاف المتعددة
وقد تقرر ان اطلاق العطف عليها مجاز فيكون هنا كذلك وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا
جاز بلا شرط نحو قوله ... وقوله اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء
وللشر جالب وان كان ضميرا مرفوعا منفصلا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا مع ظهور المتكلم
والتذكير واضداده كقمت انا واكرمتني انا ومررت بك انت وزرته هو ومررت به هو وهكذا واجاز بعضهم توكيد المنفصل
بالاشارة وجعل منه ثم انتم هؤلاء الثاني لا يزيد تكرار اللفظ على ثلاث مرات قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام اتفق الادباء على

ان التأكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات قال واما قوله تعالى في سورة
المرسلات ويل يومئذ للمكذبين في هذه السورة فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قبل هذا القول
ثم ذكر الله معنى آخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا تأكيد
وكذلك فبأي آلاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن او معنوي هذا قسيم قوله اما لفظي وانما كرر
وان كان هو المعتد به في التوابع كما قال ابن عقيل لطول الكلام فيه والفاظه محصورة وهي النفس
والعين ويكونان لدفع المتكلم ظن السامع به تجوزا في المنسوب اليه فانه اذا قيل قطع الامير اللص
احتمل ان يكون باشر قطعه وهو المعنى الحقيقي وان يكون امر بقطعه ونسب اليه لكونه سببا امرا وهو
المعنى المجازي فاذا قيل نفسه او عينه ارتفع ظن التجوز وثبتت الحقيقة تنبيه محل كون النفس والعين
من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة المخصوصة نحو اريقت
زيد نفسه وطرقت زيد عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض من كل وهو ظاهر ويطابقان
المؤكد في غير التثنية وهو الافراد والجمع وهما اي النفس والعين فيها اي
التثنية كالجمع فيجمعان في توكيد الاثنين كما يجمعان في توكيد الجماعة تقول جاء
زيد نفسه او عينه وجاءت هند نفسها او عينها والزيدان انفسهما او اعينهما والهندان
انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن تنبيهات الاول
ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين في توكيد الاثنين هو ما صرح به ابن مالك في التسهيل و
جزم به ابن هشام في القطر وصرح بعضهم بجواز الاوجه الثلاثة وجزم ابن هشام في شرح
الشذور قال اذا اكد المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلاث لغات افصحها الجمع ودونه الافراد ودون
الافراد التثنية وهي الاوجه الجائزة في قطعت رؤس الكبشين انتهى وانما اخرت التثنية كراهة
اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية جمع في المعنى وفي
الجمع وشرحه جوز ابن مالك ولم ... تثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان نفساهما
وعيناهما ومنع ذلك ابو حيان وقال انه غلط لم يقل به احد من النحويين انتهى وفي شرح الكافية
للرضي وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب الثاني مثل النفس
والعين في جواز الاوجه الثلاثة ما اضيف الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين
اي راسيهما او معنى كقوله كفاعري الافواه عند عرين اي كاسدين فاغرين افواههما عند عرينهما
فان مثل ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية فمن الاول نحو فقد صغت قلوبكما وقراءة

ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا ايمانهما ومن الافراد وبدت لهما سوآتهما ومن التثنية
قراءة الجمهور سوآتهما وطرد ابن مالك قياس الجمع كراهة والافراد ايضا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس
بالجمع وقصروا الافراد على ما ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم
المعنى ولذلك شرطوا ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا شيء واحد لانه اذا كان له اكثر
فلا يجوز في قطعت اذني الزيدين الاتيان بالجمع ولا الافراد للالتباس الثالث لا يجمع النفس والعين في
التاكيد الا جمع قلة فلا يؤكد بنفوس ولا بعيون قال المرادي في شرح التسهيل وينبغي ان يقيد جمع القلة
بافعل فان اعيانا جمع قلة على اعيان ولا يؤكد به واعترضه الدماميني بان في شرح العمدة لابن مالك وفي
شرح المفصل ونهاية ابن الخباز جواز اعيان في هذا الباب الرابع يجوز الجمع بين النفس والعين
ويجب تقديم النفس على الاصح كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه فان النفس هي الذات حقيقة
والعين مستعار لها عن الجارحة المخصوصة قال بعض المتأخرين وفي استعارة العين للنفس
نظر فتأمل الخامس يجوز ان تزاد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه وبعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من
الفاظ التوكيد فاما جاؤا باجمعهم فليس من التوكيد لان الباء لازمة ولانه بالضمير ولو كان توكيدا
لكانت الباء فيه زائدة وكان يصح اسقاطها وكان ورودها بدونها غالبا وبدون الضمير
واجبا وانما هو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فلس وافلس والمعنى جاؤا
بجماعتهم وخرج بعضهم على زيادة الباء قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن وفيه نظر
سيأتي بيانه (وكلا وكلتا للمثنى) مذكرا ومؤنثا ويكونان لتقرير شمول الحكم عند ارادة
المتكلم دفع ظن السامع به تجوزا في الحكم على مدلول المتبوع المتعدد وانما المراد بعضه نحو
جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما قال السعد التفتازاني وفي كون نحو ذلك لدفع
توهم عدم الشمول تأمل الا ان يقال ان الفعل الصادر عن احد المتصاحبين قد ينسب اليهما كما
في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان من الملح الاجاج دون العذب
الفرات فالتأكيد بكلاهما يدفع مثل هذا انتهى ومنعه اطلاق المثنى على الواحد ممنوع
فان العرب كثيرا ما تطلق عليه مجازا الا ترى الى قول الشاعر فجعلن مدفع عاقلين ايمنا
وجعلن معترض رامتين شمالا فاطلق عاقلين ورامتين على عاقل ورامة من غير اعتبار
جبل عاقل ورامة مجازا كذا قيل قلت وفيه نظر فانه لم يطلق عاقلين على عاقل ورامتين
على رامة من غير اعتبار شيء اخر مع كل منهما بل الظاهر انه سمي ما حول عاقل ورامة عاقلا

ورامة

ورامة ثم اطلق عليهما عاقلين ورامتين من باب التغليب كالعمرين والقمرين كما قالوا في قول الفرزدق
عشية سال المربدان كلاهما ان كلاهما انما هو مربد واحد لكنه جعله وما حوله مربدين مجازا فلا حجة في البيت
على اطلاق المثنى على الواحد فتدبر (تنبيهات) الاول كما يؤكد بكلا وكلتا المثنى يؤكد بهما ما في معناه
نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وزينب وهند كلتاهما فلو قال وكلا وكلتا للاثنين بدل قوله للمثنى لكان
اولى الثاني ذهب الفراء والفارسي وهشام الى ان كلا وكلتا لا يؤكد بهما ما لا يصلح في محله
واحد فلا يجوز ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل ان يكون المراد اختصم احد الزيدين
فلا فائدة في التوكيد وذهب الجمهور الى الجواز وتبعهم ابن مالك في التسهيل واختلف النقل
عن الاخفش واحتج المجيز بان العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم
اجمعون اكتعون فالتأكيد باجمع واكتع بعد كل لا يرفع بهما احتمال لرفعه بكل قال ابو حيان والاولى
ان المعنى اذا كان يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكده الا اذا قوي برواية من العرب
ولم يسمع من العرب التوكيد في ذلك الثالث يشترط في التوكيد بهما اتحاد معنى المسند فلا يجوز
مات زيد وعاش عمرو كلاهما وهل يجوز اختلاف اللفظ مع اتحاد معناه نحو ذهب زيد وانطلق
عمرو كلاهما جزم بجواز ذلك ابن مالك تبعا للاخفش وقال ابو حيان انه يحتاج الى صريح سماع
من كلامهم حتى يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع عاملان على معمول واحد
فلا يجتمعان على تابعه الرابع قال ابن هشام الظاهر ان التوكيد بعد ارادة المجاز لا
يرفعها البتة ولهذا يأتي الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد كما لا
اختصم الزيدان كلاهما الا ترى الى قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما وانما
هو مربد واحد فجعله وما حوله مربدين مجازا فعلم ان التوكيد لا يمنع ان يكون في المؤكد مجاز
انتهى قلت وفيه نظر اما نحو اختصم الزيدان كلاهما فقد علمت ان الجمهور على جوازه واما
قول الفرزدق فليس المراد بالتوكيد فيه رفع ارادة المجاز في نفس المؤكد بل رفع ارادة
نسبة الفعل الى مدلول المؤكد المتعدد فان التأكيد بكلاهما فيه افاد شمول الحكم بالسيلان للمربد
وما حوله البتة فاندفع توهم ان السائل انما هو المربد وحده لكنه حكم بالسيلان عليه وعلى ما حوله
مجازا ونظير هذا قولك جاء العمران كلاهما وكسف القمران كلاهما واما ارادة المجاز في المؤكد
نفسه فهي مقصودة للمتكلم فكيف يرفعها (وكل وجميع وعامة لغيره) اي لغير المثنى من ذي اجزاء مفردا كان
او جمعا قال بعضهم اما الكلية او الاجتماع لا يجتمعان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل لم يلحظ افراده وجمعه

لم تفد اجزاء لا يصح تاكيده بكل وجميع اشياء يصح افتراقها اي الاجزاء نحو جاء القوم كلهم او جميعهم
او عامتهم فالقوم ذو اجزاء يصح افتراقها وهي زيد وعمرو وبكر وغيرهم ولا يجب صحة افتراقها
حسا كهذا المثال بل صحته ولو كان حكما نحو اشتريت العبد كله او جميعه او عامته
فالعبد ذو اجزاء يصح افتراقها باعتبار الشراء مثلا وان لم يصح افتراقها باعتبار ذاته بخلاف
جاء زيد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما وانما تؤكد بهذه الالفاظ ذو الاجزاء لكن
لانها انما تكون لتقرير شمول الحكم فما لم يكن للمؤكد ذلك لم يمكن توهم ان المراد على البعض وانما الحكم
على الكل بجواز وتتصل اي الفاظ التوكيد المعنوي بضمير عائد الى المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع
والمتبوع مطابق للمؤكد في تذكيره وتانيثه وافراده وضده نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها
والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والزيدون كلهم والهندات كلهن وكذا الباقي فليس من التوكيد
بجميع قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا خلافا لمن وهم ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها خلافا للفراء
والزمخشري لعدم الضمير فيهما بل الصواب ان جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان
ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز فيما اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل
الى ضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بدلا خلافا
كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعفان تنكير
كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا وتقديم الحال
على عاملها الظرفي قاله ابن هشام في المغني تنبيه التوكيد بجميع وعامة غريب ولذلك
اهملها اكثر المصنفين ومن التوكيد بجميع قول امراة من العرب ترقص ولدها فداك حي
خولان جميعهم وهمدان والتاء في عامة لازمة بمنزلتها في نافلة فيصلح مع المؤنث والمذكر
تقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة وفي الافصاح ان المبرد
يفسر عامة باكثر لا بجميع فعلى هذا يكون بدل بعض من كل لا توكيدا وتفيد تخصيصا لا تعميما وقد يكون
جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا تفيد توكيدا كقوله نهيتك عن هذا وانت جميع وقد يتبع عند
ارادة تقوية التوكيد كلا باجمع واخواته وهي اكتع وابصع وابتع حال كونها
مطابقة للمؤكد في التذكير والتانيث والافراد والجمع فيقال اشتريت العبد كله اجمع اكتع
ابصع ابتع والامة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وجاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون
والنساء كلهن جمع كتع بصع بتع واما التثنية فقضية الاطلاق انها تطابقه فيها ايضا وهو مذهب الاخفش

والكوفيين

والكوفيين قال ابن خروف ومن منع التثنية فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه والمنع مذهب
جمهور البصريين قال ابن هشام وهو الصحيح لانه لم يسمع وسيأتي في الهمع ومما لا يثنى لتعريفه
اجمع وجمعاء في التوكيد واخواته خلافا للكوفيين تنبيهات الاول الجمهور على انه لا يؤكد
باجمع دون كل اختيارا والمختار كما قال ابو حيان جوازه لكثرة وروده في القران والكلام
الفصيح كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين
وفي الحديث فله سلبه اجمع فصلوا جلوسا اجمعين قال ابو حيان ولا يتم دليل المنع وجوب تقديم
كل عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين
على الانفراد وقال في الهمع الثاني لا يؤكد باخوات اجمع دونه عند الجمهور وجوزه
الكوفيون وابن كيسان محتجين بقول الشاعر وسائره باد الى الشمس اكتع وقول الراجز
تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر ترى ربعه تولوا بالدوابر والقفا
رزعا اكتعا وحمله المانعون على الضرورة الثالث اختلف في هذه الكلمات عند اجتماعها
هل كل منها توكيد لما قبله ام جميعها توكيد للمؤكد الاول قال الرضي قال ابن برهان اذا قلت
جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم توكيد للقوم واجمعون توكيد
لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات
المتتالية انتهى قلت وفهم من كلام بعض النحاة قول ثالث وهو ان اجمعين توكيد لما قبله وما بعده
جميعه توكيد له الرابع قال ابن هشام في شرح اللمحة يجوز ان يجمع بين جميع الفاظ التوكيد في
تركيب واحد وذلك للمبالغة في التاكيد وما اظن العرب فاهت بجمع الجميع وانما هذا
قياس من النحويين انتهى وقال في تذكرته نقلا عن ابن عصفور اذا اجتمعت الفاظ التوكيد
بدات بالنفس فالعين فكل فاجمع فاكتع فابصع وابتع وانت مخير بين ابصع وابتع فايهما
شئت قدمته فان حذفت النفس اتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك او اجمع لم تات
باكتع وما بعده لان ذلك توكيد لاجمع فلا يؤتى به دونها انتهى وقال الرضي المشهور
انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب
اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن اخواته وقال ابن كيسان تبتدئ بايتهن
شئت بعد اجمع تابعة لها على معنى انها اذا افردت دونها لم يكن لها معنى نحو حسن بسن
وشيطان ليطان والاكثرون على ان اكتع ماخوذ من حول كتيع اي تام وابصع من تبصع العرق

اى سال قال الرضى والمشهور البصع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة اى شبعى
وفى القاموس تبضّع العرق تبصّع وبالمعجمة اصح وابتع من التبع بالتحريك وتقديم الباء الموحدة
على الباء المثناة من فوق وهو طول العنق مع شدة مغرزها قال بعضهم ويمكن استنباطات
مناسبات خفية بين هذه المعانى ومعناها التوكيدى بالتأمل الصادق الناقد من الجمهور على
انه لا تعرض فى اجمعين الى اتحاد وقت الفعل من معناه . ومعنى كل سواء وذهب الفرا
والزجاج والمازنى نحو المبرد الى انه يفيد مع التوكيد الاجتماع فى وقت الفعل فاذا قيل
قام القوم كلهم احتمل قيامهم مجتمعين ومتفرقين واذا قيل اجمعون افاد ان قيامهم فى وقت
واحد ورد ان هذا هو السبب فى ذكر اجمعين بعد كل فى الآية ورد بقوله لاغوينهم اجمعين
فان اغواء الشيطان لهم ليس فى وقت واحد قال بعض المحققين ومن قال بافادته الاجتماع
لاحظ انه يجب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا بعد قصد ذلك المعنى مع قصد
المبالغة تكثيرا للفائدة انتهى وبهذا التوجيه لا يتمسّ ولا يخفى من جوع ومن توجيه جوابا
عن الرد عليهم بنحو آية الاغواء فهذا اعرب التابع الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف
الى الضمير فظاهر واما اجمع وتوابعه ففى تعريفه قولان احدهما انه بنية الاضافة
ونسب الى سيبويه والثانى انه بالعلمية علق على معنى الاحاطة قال محمد بن مسعود
الغزنى فى البديع وتعريفها كتعريف اسامة انتهى ويكون هذه الالفاظ معارف منع
البصريون بعضها على الحال قاله المرادى فى شرح الالفية ثانيا ان مسئلتان الاولى
لا تؤكد النكرة بالتوكيد المعنوى الا مع الفائدة هذا ما ذهب اليه
الكوفيون والاخفش واختاره ابن مالك فى جميع كتبه لصحة السماع به ولان فيه فائدة
لان من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد اكثره ففى قوله احتمال يرفعه التوكيد
قال ابن هشام فى الاوضح وهذا المذهب هو الصحيح ومن ثم اى من اجل اشتراط الفائدة
فى توكيد النكرة امتنع رايت رجلا نفسه لعدم الفائدة وجاز اشتريت العبد
كله وصمت حولا كله لحصول الفائدة فان الشرا قد يتعلق ببعض العبد والقوم قد
يتعلق ببعض الحول فالتوكيد يرفع احتمال ذلك قال الرضى فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد
والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين انتهى والمنع مطلقا مذهب جمهور البصريين
قالوا لان الفاظ التوكيد معارف فلا تجرى على النكرات واحتج المجوزون بالسماع كقول

الراجز

بالسبى كن صبابر ضعا تحملنى الذلفا حولا اكتعا وقول الآخر قد صرت البكرة يوما اجمعا وقول الآخر ... لاكاهله وقوله
لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب قال ابن مالك لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا
بان يستحسن فيا سابحكيه واستعماله انتهى قال فى الهمع والمانعون مطلقا يجيبون عما ورد من
ذلك بانه محمول على البدل والنعت او الضرورة انتهى وينبغى ان يحمل او الشذوذ وليشمل ما جاء
من ذلك فى الاختيار كقول عائشة ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان تلك المسئلة
الاولى قال غير واحد تحصل الفائدة فى توكيد النكرة بان يكون المنكر المؤكد محدودا والتوكيد
من الفاظ الاحاطة كالشواهد المذكورة وقيل المحدود بما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء
كيوم واسبوع وشهر وسنة والحق ان الفائدة قد تحصل مع غير ذلك ايضا كما نقل المصنف رحمه الله
فلا ينبغى الجمود على ما قالوه فتامل ان الشاطبى نقل عن واحد ايضا الاتفاق على امتناع توكيد
النكرة مطلقا افاد او لم يفد لكن قال ابن هشام فى حاشية التسهيل هذا النقل من ابن الـ...
لم اقف عليه من غير جهته وفهمت انه استنتجه من اعراب بعض الكوفيين كلمة كل توكيدا العجايا فى
قوله عجايا كلها الا قليلا ولا نسلم ان توكيد عجايا لا يفيد ثم كيف يجرى على قول التكلم بشى مع اعترافه
انه لا يفيد ثم انه قد نقل فى شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد انتهى والمسئلة الثانية
اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس او بالعين تعين
توكيده بالضمير المنفصل نحو قوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن انتن
انفسهن وقمتن انتن انفسكن وقم انت نفسك وقوما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما
وذلك كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل خرجت عينها توهمت الجارحة
او نفسها توهمت نفس الحياة واجروا ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وبهذا يبطل قول من قال ان
العطف كالتوكيد وانما ذلك فى العطف خاصة اذ الفصل لا يرفع الايهام المذكور الا ترى
انه لو قيل خرجت اليوم نفسها لكان الايهام باقيا وخرج بقيد الضمير بالمرفوع الضمير المنصوب
والمجرور فيؤكدان بالنفس بدون المنفصل نحو ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وما المتصل
المنفصل فيؤكد بهما بدونه ايضا نحو انت نفسك قائم وبقيد النفس والعين غيرهما فيؤكد به المرفوع
المتصل بغير شرط نحو قاموا كلهم او اجمعون لعدم اللبس فى ذلك كله الرابع من التوابع البدل
والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون يعبرون عنه بالتكرير والغرض منه ان يذكر المقصود بالنسبة
بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة تقوية الحكم وتقريره لانه بمنزلة اسناد الحكم الى

اذا لم يفد وقوله غير مفيد ... ان ... قول الشيخ ان ... توكيد النكرة

المحكوم عليه مرتين وهو في اللغة العوض وفي الاصطلاح التابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله
المقصود اصالة بفتح الهمزة بما نسب الى متبوعه اخرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت
والتوكيد فظاهر واما البيان والمعطوف بالحرف فانهما وان كانا مقصودين بما نسب الى متبوعهما
الا انهما مقصودان تبعا لا اصالة لكن هذا الا انه يقتضي باخراج جميع اقسام المعطوف بالحرف لصدق
التعريف على المعطوف ببل في مثل قولنا جاء زيد بل عمرو لانه مقصود اصالة بما نسب الى المتبوع
وذكر الاول انما هو غلطا او سهو لسان كما تفيده كلمة بل والجواب عنه بان المتبوع كان مقصودا
اصالة لكن لما بدا له واعرض عنه خرج عن تلك الحالة وصار المقصود هو التابع لا يخفى ما فيه ولئن
تم فانما يتم فيما اذا كان ذكر المتبوع غلطا واما اذا كان سهو لسان فليس المتبوع مقصودا اصلا
فضلا عن ان يكون اصالة فيبقى هذا القسم داخلا في التعريف وايضا فهذا الجواب يخرج
التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس فان بدل البداء وبدل الغلط يشاركان المعطوف
ببل في كون المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما ابدل منهما اخرجا عن تلك الحالة وصار
المقصود هو التابع فافهم تنبيهان الاول اورد على هذا الحد انه لا يتناول البدل
الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من
عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد
نسبة القيام الى زيد واجيب بان ما نسب الى المتبوع فان النسبة ههنا القيام فانه
نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد
انه تابع مقصود بنسبة بعينه ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من
ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا وبنسبة الى آخر
اثباتا فيكون الاول توطئة للثاني الثاني قال بعض المتاخرين عد البدل تابعا انما هو
على القول بان عامله عامل المبدل منه اما على القول بان عامله مقدر من جنس عامل
المبدل منه فلا اذ لا يصدق عليه حقيقة التابع اصطلاحا كما لا يخفى فينبغي ان يحمل جعله
تابعا على المسامحة لمكان الشبه الصوري انتهى قلت والى هذا اشار شارح المصباح حيث
قال ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا انه يكون
جهة اللفظ دون المعنى وهو اربعة اقسام الاول بدل الكل من الكل وهو الذي
ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين نحو قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم

صراط الذين

صراط الذين انعمت عليهم وقوله ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والتعبير ببدل الكل من الكل للجمهور
وعبر عنه ابن مالك في منظومته بالبدل المطابق قال في شرح الكبرى وهو اولى لانها
عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على
ذي اجزاء وذلك غير مشترط للاجماع على صحة البدل في اسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن
عامر الى صراط العزيز الحميد الله وعبر عنه في شرح التسهيل ببدل الموافق من الموافق وبعض المغاربة
يقول بدل الشيء من الشيء تنبيه قال الرضي رحمه الله انا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين
بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لو
من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان
والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في
بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها
دون الاول ظاهر انتهى قال المحقق الجرجاني الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه
الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطئة مبالغة له في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه
المتاخرون انتهى قال شارح التهذيب للمص ان الرضي لما فهم من تعريف ابن الحاجب ان
المتبوع في البدل لا يكون مقصودا اصلا اعترض عليهم بما اعترض وحكم بعدم الفرق الجلي ولذا
ذكر المص حيث سلم مما وقع فيه ابن الحاجب واوقع غيره باوجز عبارة انتهى يعني ان المص اشار
الى الفرق الذي ذكره المحقق المذكور في تعريفه للبدل بقوله المقصود اصالة فسلم من بدل
القيمة الذي اعترض به الرضي لكنه قال في اللآلي الدرية هذا الفرق لا تجد نفعا في بعض الامثلة
كما اذا كان الثاني بمجرد التفسير بعد الابهام مع ان في الاول فائدة مقصودة ليست في
الثاني وهي الابهام نحو مررت برجل زيد فان زيدا ذكر لتفسير الرجل وهو دال على ما دل عليه رجل مع
زيادة التعريف فليس الاول منهما توطئة للثاني بل كل منهما مقصود فان الابهام مقصود
لذاته والتفسير كذلك فعدم ظهور الفرق الجلي بين عطف البيان وبدل الكل ثابت كما ذكره الرضي فتامل
والثاني بدل البعض من الكل وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن

من مفهومه سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح وذهب الكسائي وهشام الى
ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف ولا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثه او
اكثره بدل البعض عندهما ولا بد في هذا البدل من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كجعت
العبد نصفه او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي
منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل الكل
والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع تنبيه
التعبير بلفظ البعض والكل بادخال ال عليهما وقع في كلام كثير وقد استعملها الزجاج في جمله
كتبه واعتذر عنه بانه تسامح فيه موافقة للناس قال بعض الائمة لا يجوز ادخال ال عليهما عند
الجمهور قال ابن خالويه في كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال ال على كل وبعض وليس من
لغة العرب لانهما معرفتان في نية الاضافة وبذلك نزل القرآن وعن الاصمعي انه قال
قرات اداب ابن المقفع فلم ار فيه لحنا الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض
قال وذلك خطا لانهما معرفتان لا تدخلهما ال فالمثل ذلك قبل وبعد انتهى والجواز مذهب
الاخفش والفارسي ومن العرب ووقع في كتاب الايضاح للشيخ ونقل عن الازهري ان النحويين
اجازوا ادخال الالف واللام في بعض وكل وان اباه الاصمعي وانما اباه الا لان مذهب العرب
عدم جواز دخول الالف واللام عليهما لانهما مضافان في النية اما ظاهرا او مضمرا والثالث
بدل الاشتمال ولا اختلاف فيه بتعريف المصنف بقوله وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث
يتشوق السامع عند ذكر المبدل منه الى ذكره اي ذكر البدل ويكون منتظرا له فيجي
هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
فقتال بدل اشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى المذكور فالمشتمل هو الاول وهو مذهب الفارسي
والرماني وخطاب وابن مالك واختلف في تعليله فقال ابن جعفر لانه مشتمل على الثاني بالمعنى
المذكور ورد بعض المتاخرين بان قولك سلب زيد ثوبه ليس زيد مشتملا على الثوب لانه لا يدل
عليه ولا يتقاضاه كما ذكر في تعريفه انتهى قلت ليس المراد بكونه يدل عليه ويتقاضاه دلالة صريحة
بل المراد انا اذا قلنا سلب زيد دل على انه سلب شيء فهو يتقاضى بيان ذلك المسلوب فيتشوق
السامع الى ذكره الى ان يجي مبينا له وملخصا فافهم وقال الجزولي لان الثاني اما صفة للاول كما

مجتنى

مجتنى الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول كمكتسب من الثاني
كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله
ابو حيان في التذكرة وقالت طائفة ووقع لابي علي في الحجة ان المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق
زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لاشتمال كل واحد منهما على الآخر وانما المشتمل الاسناد على الاول
على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما
يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء
المسند بالاول وهو مذهب المبرد وبه قال ابن جني واورد عليه نحو زيد ماله كثير اذا اعرب
ماله بدلا من زيد الا ان يلتزم الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وقيل لا يتعين
اشتمال احدهما على الآخر بل تارة يكون المشتمل هو الاول نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال وتارة
يكون المشتمل هو الثاني نحو سلب زيد ثوبه ويشكل عليه نحو زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا كما مر تارة
في بدل البعض فمثال الضمير ما مر ومثال المقدر قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه او ال اصل
ثم نابت ال عن الضمير تنبيهان الاول يشكل على قول المصنف وهو بدل الكل من الكل والبعض من
الكل والاشتمال لزوم عطف جزء الاسم على جزء الاسم لان الاسم هو المركب الاضافي وهو
بدل البعض وبدل الاشتمال ودفعه ان تقدير الكلام وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال
فحذف جزء الاسم ام هو امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في كلام العرب الاظهر هو
الثاني قاله بعض المحققين من شراح الكافية الثاني رد السهيلي بدل البعض والاشتمال الى بدل
الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت اكلت
الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض بقولك ثلثه واذا قلت اعجبني
زيد علمه انما تريد اعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة والرابع البدل
المباين للمبدل منه وهو ثلاثة اقسام ذكر المصنف منها قسمين فقال ان ذكر للمبالغة سمي بدل
بدا بالدال المهملة والمعجمة وبدل الاضراب ايضا وذلك بان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم
انك غالط لكون الثاني مباينا للاول اجنبيا عنه وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة
وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك حبيبي قمر شمس كانك وان كنت متعمدا لذكر
القمر توهم من نفسك الغلط وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالشمس كذا قال الرضي وقال غيره
انما سمي بدل بدا لان المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له ان يخبر باخر من غير ابطال للاول ويقع بدل البداء

من الفصحاء بل هو من التفنن في الفصاحة كما علمت ولا عبرة بمن انكره فقد ذكره سيبويه وشهد
بصحته قوله عليه السلام ان الرجل ليصلي الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وما قيل من انه محمول
على اضمار بل ليس بشيء فان بل لم يثبت حذفها او ذكر لتدارك الغلط ما يسمى
بدل الغلط او فيسمى بدل الغلط نحو جائني زيد الفرس اردت ان تقول جاء الفرس فسبق لسانك
الى زيد ثم تداركت الغلط فقلت الفرس فمعنى قولنا بدل غلط انه بدل عن اللفظ الذي هو غلط
لا ان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ولا يقع بدل الغلط من فصيح ولا فيما يصدر عن
روية فلا يكون في شعر اصلا وقد اهمل المصنف القسم الثالث من اقسام البدل المباين وهو بدل
النسيان وهو ان تعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك
تتداركه بذكر المقصود فمعنى قولنا بدل النسيان انه بدل من شيء ذكر نسيانا وقد تبين بذلك ان الغلط
من جهة اللسان والنسيان من جهة الجنان ولا يقع بدل النسيان ايضا من فصيح ولا فيما يصدر عن
روية وابن مالك وكثير من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين بدل غلط ولعلنا
حكمنا باهمال المصنف لبدل النسيان مع امكان ادخاله تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرون لان المصنف
رحمه الله اعتذر في حاشية هذا المتن عن عدم ذكره بانه غير مشهور ولا يقع من الفصحاء بتقرير
كلامه وانما لم يقع بدل الغلط من الفصحاء لانه غير فصيح قال البدر الدماميني ولا ادري لاي معنى حكموا
بان بدل الغلط غير فصيح مع ان النسيان لا ينافي الفصاحة اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا
كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط فاشيا فيه فحكموا انه غير فصيح نظرا الى هذا المعنى وليس المراد ان
الانسان اذا سبق لسانه الى ذكر ما لم يقصده فتنبه فذكر المقصود يحكم بان لفظه المذكور على سبيل السهو
غير فصيح فتنبه وحكم تعيين ذلك بعض المحققين وهو حسن تنبيهات الاول قضية اطلاق المصنف
ان بدل الغلط يقع في النثر وهو قول سيبويه والاكثرين وقال غيره انه وقع في الشعر دون النثر
وجوز بعضهم في النثر دون الشعر لان الشعر في الغالب انما يقع عن تروّ وفكر وهذا النوع
غريب ان يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس ذلك وقال ابن بابشاذ في
شرح الجمل لا يقاس على بدل الغلط لانه يقع على قصد وهو ظاهر وقال الخطاب ان بدل الغلط
لم يقع في نثر ولا نظم وانه طلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه واستدل المثبتون له بقول
ذي الرمة لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس
سواد مشوب بحمرة وقال بعضهم انه محمول على التقديم والتأخير اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس

دايده

وايده بعضهم بان ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتأخير كثيرا ويبطله انه يلزم عليه تقدم ما في حيز الواو
العاطفة عليها وهو باطل الثاني في الاشموني التعبير عطف اقسام البدل المباين ببل فيكون من عطف النسق
لئلا يتوهم كون البدل في ذلك صفة لما قبله كما في قولك رايت رجلا حمارا اذ يحتمل ان يكون اراد
بقولك حمارا جاهلا او بليدا كذا قال غير واحد وفي كلام بعض المحققين ان ادخال الغلط واظهاره في
البدل ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل وهو ظاهر الثالث قال بعض الائمة المختار خلافا للجمهور
اثبات بدل الكل من البعض لوروده نحو يدخلون الجنة لا يظلمون شيئا جنات عدن فجنات عدن
بدل من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير انها جنات كثيرة لا جنة واحدة وقوله رحم الله
اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فطلحة بدل من اعظم وهي بعضه وقوله كان غداة
البين يوم ترحلوا فيوم بدل من الغداة وهي بعضه انتهى والجمهور يأولون ذلك كله هذه هداية
الى مسئلة مهمة من مسائل البدل لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا
من ضمير الغائب نحو ضربته زيدا وقوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده
لضن بالماء حاتم وانما لم يبدل من ضميري المتكلم والمخاطب لانهما اقوى واخص من الظاهر فلو
ابدل منهما لزم ان يكون المقصود بالنسبة وهو البدل اقل دلالة من غير المقصود فلم يقولوا بي المسكين
مررت ولا عليك الكريم المعول واما ضمير الغائب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك لوجود
الاشتباه فجوز واضربته زيدا لذلك وافهم تقييد المسئلة بالمضمر ان ابدال الظاهر من الظاهر
جائز كما مر ويبدل الكل ان ابداله بدل بعض او اشتمال جائز من المضمر مطلقا كقوله اوعدني بالسجن
والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاول بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل وقوله
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجوا فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من
ضمير المتكلم وهو نا وانما جاز ذلك لان مدلول الثاني فيه مدلول الاول فلم يبل بكون الاول
اقوى واخص لان الثاني يفيد فائدة زائدة على المتبوع ويرد على المصرح انهم جوزوا
ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قوله تكون لنا عيدا لاولنا
وآخرنا بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل ولم ار
خلافا في جواز ذلك ولم يعتبر الاخفش قيد افادة الاحاطة فجوزه مطلقا تمسكا بقوله
بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضلا وقال بعض المحققين وهو
الامام جمال الدين محمد بن مالك في التسهيل وتبعه الشيخ جمال الدين بن هشام في الاوضح

لا يبدل المضمر مطلقا من مثله اى من مضمر ويوقع التساع ولا من الظاهر قال في شرح التسهيل انه لم يسمع وما مثل به لذلك في كلام النحاة مصنوع على العرب واوهم ذلك جعل توكيدا فنحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت ورايتك اياك واجبت زيدا اياه تاكيد لفظي اما نحو قمت انت فكونه تاكيدا متفق عليه من الفريقين واما نحو رايتك اياك فالبصريون على انه بدل والكوفيون على انه توكيد قال ابن مالك وقول الكوفيين عندي اصح من قول البصريين لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو رايتك اياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع فليكن المنصوب تاكيدا ليجرى المتناسبان مجرى واحدا قال المرادى وكانه يعنى بقوله تاكيد باجماع انه يجوز يتعين فانهم قد اعربوا قمت انت بدلا انتهى فتامل وقال الرضى والشاطبى والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد انت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك اياك ومررت بك به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا يعارض هذا بقياس انتهى واما نحو اجبت زيدا اياه فقال ابن مالك الصحيح عندي انه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا قال ابن هشام وفيما قاله نظر لانه لا يوكد القوى بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز النحويون في هو ان يكون بدلا وان يكون مبتداء وان يكون فصلا انتهى وظاهر ايراد قوله وقد قالت العرب الى آخره في سياق الرد على ابن مالك ان فيه ردا عليه وفيه بحث تكميل يوافق البدل متبوعه في واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذلك في واحد من التذكير والافراد وضديهما ان كان بدل كل الا ان يمنع مانع لكون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق واعنابا او قصد به التفصيل كقوله وكنت كذا رجلين رجل صحيح ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويخالفه في التعريف والتنكير فتبدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة ومن المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو ولا يشترط في ابدال النكرة من

المعرفة

المعرفة اتحد اللفظ ولا ان تكون النكرة موصوفة خلافا للكوفيين لشهادة السماع بخلافه كقوله فلا وابيك خير منك انى ليوذيني التحمحم والصهيل ويجوز قطع البدل نحو مررت بزيد اخوك بحسن مع الفصل نحو قل ابشركم بشر من ذلكم النار ويجب ان تبع متعددا ولم تستوف العدة نحو اتقوا الموبقات الشرك والسحر اى منهن الشرك والسحر الخامس من التوابع عطف البيان سمى بذلك لكونه تكريرا للاول بمرادفه لزيادة البيان فكانك رددته على نفسه ولم يحج الى حرف لانه عين الاول قيل والكوفيون يسمونه الترجمة لانه مفسر لمتبوعه وقال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجم البصريون ولا يترجم له الكوفيون وهو تابع يشبه الصفة بمعنى النعت السابق بيانه في توضيح متبوعه لكن الصفة توضيح متبوعها بمعنى فيه وعطف البيان يوضح متبوعه بنفس الذات فقوله تابع كالجنس يشمل التوابع كلها وقوله يشبه الصفة مخرج للنعت لان المشبه للشئ غير ذلك الشئ فكانه قال تابع غير صفة وقوله في توضيح متبوعه مخرج لبقية التوابع لانها غير موضحة نحو جاء زيد اخوك فاخوك عطف بيان لزيد ذكر لايضاحه الاول اجمعوا على مجى عطف البيان لايضاح المعرفة وذهب الكوفيون وجماعة الى انه يجى لتخصيص النكرة ايضا ونفاه جمهور البصريين وخرجوا ما جاء من ذلك على البدل لم يثبته المص وحجتهم ان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص التخصيص قال السعد التفتازانى في شرح التلخيص فائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جئ به للمدح لا للايضاح كما تجى الصفة لذلك انتهى ورد ابو حيان قول الزمخشري بانهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه اشعار بمدح انما يشعر بالمدح المشتق الا ان يقال انه لما وصف عطف البيان هنا بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك انتهى وقضية كلام بعضهم ان مجى عطف البيان هنا بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك انتهى وقضية كلام بعضهم ان مجى عطف البيان للمدح راى اهل المعانى دون النحويين فلا يرد على من اقتصر في فائدته على ذكر الايضاح من النحويين لو سلم انه راى الجميع امكن ان يقال ان ذلك مسكوت عنه فلا يرد وانه باعتبار الاعم الاغلب الثالث اشترط الجرجاني والزمخشري كون البيان اخص من متبوعه وهو مخالف لقول سيبويه

في يا هذا وذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اخص من المضاف الى ذي اللام
قاله ابن هشام وقال البدر ابن مالك وهو مخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد
بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص
عطف البيان انتهى وقصرهما نقل الاشتراط المذكور على الرجلين يتعافه ابن مالك
لو الصواب انه قول اكثر النحويين كما قاله في حاشية التسهيل لانه يلزم من كونه موضحا
ان يكون اعرف لانا نقول جاز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند
الانفراد قاله السيد الشريف في شرح المفتاح ويتبعه اي يتبع عطف البيان متبوعه
وجوبا في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير
وفروعهن كالنعت تقول جاءني محمد ابو الفضل كما تقول جاءني محمد الفاضل
فابو الفضل والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر
ومفردان والافراد واحد من ثلاثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكران
والتذكير واحد من اثنين ايضا وهما التعريف والتنكير ويصح في عطف البيان اعرابه بدل
كل من كل لما فيه من البيان ويفترق عطف البيان من البدل في نحو هند
قام اخوها زيد فزيد عطف بيان على اخوها ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لو كان
بدلا منه لكان مستغنى عنه لان المبدل منه مستغنى عنه في الكلام وهنا
لا بد منه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها
من رابط يربطها بالمخبر عنه كما سيأتي والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي
هو متبوع زيد ولو اسقط لم يصح فوجب ان يكون اخوها عطف بيان لا بدلا تنبيه
قضية قوله ان المبدل منه مستغنى عنه انه في حكم المطروح لفظا ومعنى وهو مذهب المازني
حكى المبرد عنه انه كان يقول اذا ابدلت من الشيء فقد طرحته من لفظي ولهذا جعل الزمخشري
ان اعبدوا الله عطف بيان على الضمير في به من قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
اعبدوا الله قال في المغني وانما لم يجعله بدلا توهما منه ان ذلك يخل لعدم الموصول
لان المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسا فلا مانع
والحق ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا ولا معنى الا في بدل الغلط كما سنبينه كلام
الرضي فعلى هذا لا مانع من جعل زيد في مثال المصنف بدلا من اخوها وقد ذهب الزمخشري

في شرح الكافية م

قوله المفصل

في المفصل الى الحق في المسئلة فقال وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله
بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنون اهدار الاول واطراحه
الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك انتهى
ومثاله هذا نظير مثال المصنف وفي الارتشاف عن الفارسي ان معنى قولهم ان المبدل
في نية الطرح انه تقدر له عامل من جنس الاول يعمل به لا ان الاول مطرح البتة لان في كلام
العرب ما يبطل ذلك كزيد ضربته اياه فلو طرح الضمير لم يبق ما يربط الجملة بالابتداء وقول
الرضي فيه من انه الرضا الاكلام في ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود
الضمير اليه في بدلي البعض والاشتمال وفي بدل الكل ايضا اذا كان المبدل منه ضميرا لا
يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او متلبسا بضمير كنحو الذي ضربت اخاه زيدا
كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه
معين بسواد وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان
في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط
قولهم ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه ممنوع الا في بدل الغلط لان المبدل منه
في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم
تذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه واله وسلم فادعاء انه
غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها
دعوى خلاف الظاهر انتهى وفي نحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد
فالحارث في مثال الاول عطف بيان على زيد وزيد في المثال الثاني عطف بيان على
الرجل ولا يجوز ان يكونا بدلين لان البدل في نية تكرار العامل فلو جعلا بدلين كان
التقدير يا الحارث وجاء الضارب زيد والاول ان يا الحارث بالجمع بين الحرف
الندا وال والضارب زيد باضافة الصفة المحلاة بال الى المجرد منها ممتنعان لان ال وحرف
الندا لا يجتمعان هنا والصفة المحلاة بال لا تضاف الا الى المعرف بها واجاز الفراء اضافة
الصفة المذكورة الى جميع المعارف فلا يمتنع عنده جعل زيد بدلا من الرجل لكنه لا يدل
هذه المسئلة وفي كون لا البدل فائدة قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل في نية
تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية

وقال الملاء الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم واللغوي قول الشاعر د
ستركب ان يعيش فجئ براد بجزاء وتمر او بسمن اد الشئ الملتقف في العماد والقياسي نحو
يا اخانا زيدا اذ لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيد اتبعنها الاول هذه العلة
وسى كون البدل في نية تكرار العامل تجرى في مسائل اخر فيمتنع البدلية ويتعين عطف البيان
ولذلك قال المص نحو يا زيد الحارث فمنها ان يتبع بمجرور اي مفصل نحو باتي الرجلين زيد وعمرو
مررت فلو جعلت زيدا وما عطف عليه بدلا من الرجلين والبدل في نية تكرار العامل لزم
اضافة كلتى الى المعرفة المعزدة وهى لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر
نحو اي زيد احسن بمعنى اجزائه احسن او عطف على اي منهما نحو اي الكافرس الاعراب ومنها ان
يتبع مجروره كلا مفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو ذي فلو اجعل زيدا وما عطف عليه بدلا من اخويك والزم اضافة
كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ قوله كلا اخي وخليلي واحدى عضدا في النائبات وفي الالمام الملمات
ومنها ان يتبع المنادى الاسم المعرفة مرفوعا او منصوبا نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب فلو جعل كرزا او كرز بدلا لزم
ضمه بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه يمتنع ان يكون عطف بيان بل يجب اعرابه بدلا الثاني امتناع البدلية في جميع هذه
المسائل مبني على ان البدل لابد ان يكون في نية تكرار العامل وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون
في الاوايل وقد جوزوا في انك انت كون انت تاكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت
قاله ابن هشام في حواشي التسهيل وسبقه الى ذلك ابن القواس في شرح الدرة قال
ابن النحاس في التعليقة انما اغتفر في الثواني ما لم يغتفر في الاوايل من قبل انه اذا كان
ثانيا يكون ما قبله قد وقع في الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثمة في الامر بخلاف ما لو
ابتدئ بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي الموضع شيئا مما يستحقه لفظا وهذه فائدة
ينبني عليها كثير من المسائل فاحفظها الثالث انما قال المص رحمه الله ويفترق عن البدل في
نحو هذه قام اخو ما الخ اشارة الى ان عطف البيان يفترق عن البدل في غير ما ذكره من الامور
فمنها ان عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتقات
قال في المغني ووهم الزمخشري واجاز في ان اعبدوا الله ان يكونا بيانا للهاء من قوله
الا ما امرتني به وذهولا عن هذه النكتة وممن نص عليها من المتاخرين ابو محمد بن السيد و
ابن مالك والقياس معهما واما البدل فيكون عند الجمهور تابعا لمضمر كرايته اياه ولظاهر
كرايت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك وقد مر الكلام على ذلك ومنها انه لا يخالف

ستوعد

ستوعد في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات
فقال ابن هشام انه سهو ثم اعتذر عنه بقوله قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما
ولا يختلفون في جواز التخالف في البدل كما مر قال الرضي والذي يقوى عندي انه يجوز
التخالف في عطف بيان ايضا ومنها انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما
قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين
ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو ومنها انه لا يكون تابعا
لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما ومنها انه
لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب ومنها
انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كما تر وبهذا
الفرق ذهب اليه ابن الطراوة وتبعه ابن مالك وولده وحجتهم ان الشئ لا يبين نفسه
وقد يمنع ابطالها على ان حجتهم هذه تقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك
ولهذا منع سيبويه المسكين وبك المسكين ودون به المسكين وانما يفارق البدل
عطف البيان في انه بمنزلة جملة استونفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض قاله ابن
هشام في المغني هذه الاسماء العاملة عمل الفعل المشبهة بالافعال اعلم ان العمل اصل في
الافعال فرع في غيرها وذلك ان الفعل وضع ليسند الى شئ فلذلك وجب ذكر مرفوعه لانه بعضه
والمقتضي رتبة التقديم على بعضه وكان حقه ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل فيه لانه لم يوضع لطلب غيره لكنه
عمل في غير المسند اليه من المفاعيل التي لم تقم مقام الفاعل لتتميمه للفاعل لاقتضائه لها فصار الفعل في عمل الرفع والنصب
اصلا وفي غيره فرعا وغير الفعل من الصفات والمصدر فروع عليه في العمل لانها لم توضع لما وضع له الفعل
لكنها اشبهت الفعل من حيث دلالتها على معنى وفاعله وهي ايضا خمسة المصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وعد بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل وعند المصنف عن الحاكم ابنه
لعدم استناده اليه وبعضهم سبعة بزيادة المثال ولم يتعرض له لانه محول عن اسم الفاعل كما سيذكر وا
وصلها ابن هشام في الشذور الى عشرة ما سبعة المذكورة واسم المصدر والظرف والمجرور وذكر ان
اما اسم المصدر فانه لم يتعرض له المصنف ورواه الكوفيون والبغداديون يعملونه نظرا الى اصل وصنعته الى المصدر
واما الظرف والمجرور المعتمدان فاكتفى عن ذكره هنا بذكره في حديقة الجمل وسياتي الكلام عليهما هناك ان شاء الله

تنبيه انما اتى المصنف بايضاحها لمواخاة هذه الاسماء لما ذكر قبلها من التوابع في العدد والاولى من الاسماء العاملة عمل الفعل المصدر وهذا التعبير متفق عليه قال في شرح الصفوة وانما سمي به لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل قال الرضي وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا قال ابن مالك وهو من تسمية الشيء بلفظ مدلوله وبدأ به لانه اصل المشتق على الصحيح كما سياتي ولانه يعمل في الازمنة كلها وهو اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة وهذا كالجنس يشمل المحدود وغيره من اسماء المصادر ونحوها وقوله الذي اشتق منه الفعل خرج ما عدا المحدود وهذا الحد اولى من حده في التهذيب تبعا للكافية بانه اسم الحدث الجاري على الفعل لما في لفظ الجريان من الابهام الذي ينبغي صيانة الحد عن مثله وفسر بعضهم جريانه على الفعل باشتماله على جميع حروفه وهو منقوض بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانها جارية على الفعل بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع حروفه وكذا هو منقوض بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول اذ فعلهما فالاولى ان يفسر الجريان بما قاله غير واحد من انه ايراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوبا به على انه مطلق وح تخرج المذكورات قطعا ثم صح هنا بناء على مذهب البصريين من ان المصدر اصل الفعل وهو فرعه وذهب الكوفيين الى العكس وقال ابن طلحة كل منهما اصل فلا اشتقاق احتج البصريون من ثلثة اوجه احدها ان المصدر اسم والاسم اولى بالاصالة من الفعل الثاني ان المصدر دال على معنيين وهما الحدث والزمان والواحد قبل الاثنين الثالث وهو العمدة ان كل فرع يوخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان واحتج الكوفيون من ثلثة اوجه ايضا الاول ان الفعل يعمل في المصدر كقولك نصرت نصرا والعامل اولى بالاصالة ونقض بالحروف فانها تعمل في الاسماء والافعال وليست اصلا لها الثاني ان المصدر يذكر توكيدا للفعل كقولك قمت قياما والمؤكد اولى بالاصالة ونقض بنحو جاء القوم اجمعون مع ان احدهما غير مشتق من الاخر الثالث ان المصدر يعتل باعتلال الفعل كقولك قام قياما وصام صياما

ويصح

ويصح بصحته كقولك عاود عوادا والمتبوع اولى بالاصالة ونقض بالمضارع فانه يعتل باعتلال الماضي نحو قام يقوم ويصح بصحته نحو عور يعور وليس احدهما مشتقا من الاخر تنبيهان الاول سبق بعض المتاخرين تعيين الفعل الذي يشتق المصدر منه على قول الكوفيين على انه في الافعال انما زمانه اسبق فقيل الماضي وقيل المستقبل وهو الحق لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه الثاني اختلف في الصفة فالجمهور على ان اصلها المصدر قال ابن مالك في شرح التسهيل وبعض ما استند اليه فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر فيستدل به على فرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة تضمنت حروف الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هي له كما زاد الفعل بالدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل اذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمان معين وذهب جماعة الى ان اصلها الفعل ونسب الرضي هذا القول الى السيرافي وقال العلامة الحسن بن المطهر الحلي رحمه الله تعالى في نهاية الاصول ذكر ابو علي في التكملة انها مشتقة من الافعال وكذا عبد القاهر واستدل ابو علي بكونها جارية على سنن الافعال في لفظها والافعال اصولها القريبة والمصادر التي هي الافعال حقيقة اصولها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان نشتقها من الافعال لاصالتها القريبة ومن المصادر لاصالتها البعيدة انتهى فائدة الاشتقاق ثلثة اقسام اصغر وهو اتفاق اللفظين في الحروف الاصلية والترتيب نحو نصر ونصير وصغير ويسمى كبيرا واوسط وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب نحو جذب وجبذ واكبر وهو اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض نحو ثلم وثلب وحيث اطلق الاشتقاق فالمتبادر الاول ويعمل المصدر عمل فعله المشتق منه في التعدي واللزوم فان كان لازما لزم المصدر او متعديا تعدى على حسب تعديته فتقول عجبت من قيامك ومن ضربك زيدا ومن اعطائك زيدا درهما ومن ظنك عمرا قائما ومن اعلامك زيدا عمرا قائما مطلقا اي سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا تقول اعجبني ضرب زيد عمرا امس كما تقول الان او غدا تنبيهان الاول اختلف في سبب اعمال المصدر عمل فعله فقيل لشبهه بالفعل معنى من حيث كونه بتقدير ان والفعل وهو قضية كلام المصنف رحمه الله حيث قال في ترجمة الباب الاسماء العاملة للشبه بالافعال تامل قال الرضي وتقديرهم له بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها

المضي لكنهم قدروه بان دون، وكي وان كان في الحال ايضاً لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما
والتقدير رحم له بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان ادعى ذلك
غير واحد منهم ابن هشام في الاوضح والقطر ما معناه انه اذا كان بمعنى المضي او الاستقبال
قدر بان واذا كان بمعنى المضي او الاستقبال قدر بان واذا كان بمعنى الحال قدر بما
قال الدماميني ويمكن تقدير المصدر في جميع الحالات بالفعل مع ما لانها تدخل على الافعال
الثلاثة تقول عجبني ما صنعت امس وما تصنع الآن وما تصنع غدا انتهى وقال ابن مالك
في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع ولذلك
يعمل مرادا به المضي او الحال او الاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع
فاشترط كونه حالا او مستقبلا لانهما مدلولا المضارع وقال بعضهم انما عمل لنيابته عن الفعل ولا
عمل في الازمنة كلها لان الفعل لا يشترط فيه زمان مخصوص الثاني يشترط لعمل المصدر امور
الاول ان لا يصغر فلا يقال اعجبني ضربك زيدا لان التصغير من خصايص الاسماء فيبعده عن الفعل
وهذا الشرط مجمع عليه الثاني ان لا يحد بالتاء او التثنية او الجمع فلا يقال اعجبني ضربتك او ضرباتك
او ضرباتك زيدا لان الفعل يصدق على القليل والكثير والمصدر انما عمل لمشابهته له او
لنيابته عنه فروعي فيه ان لا يبعد عنه بالتحديد بما ذكر وما ورد في كلامهم مما يخالف ذلك
فشاذ لا يقاس عليه قال ابن مالك الثالث ان لا يكون مضمرا فلا يقال ضربك زيدا حسن وهو عمرا قبيح
مع معموله كوصل مع صلته فلا يفصل بينهما واما قول الحطيئة ازمعت يأسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس ثم تقفوه
بانه محذوف دل عليه الاول لمصلحة المصدر فقال الكوفيون ومن عدد في ذلك
عده والرابع ان لا يكون مضمرا فلا يقال ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح لانه بالاضمار بعيد عن شبه الفعل واجاز ذلك الكوفيون
واستدلوا بقول زهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي وما الحديث عنها بالحديث
المرجم قالوا فعنها متعلق بالضمير العائد الى الحديث المفهوم من السياق وتأوله البصريون على
تعليق عن بمحذوف اعني عنها وفيه نظر ظاهر واجاز ابو علي في رواية الرماني وابن
جني اعماله مضمرا في المجرور وجماعة في الظرف واجاز الرضي اعماله فيهما قال ابن عقيل وان
النحويون النقل عن الكوفيين في اعمالهم ضمير المصدر مع اختلاف النقل عنهم في اعمال صريحه الكمال ان
لا يكون محذوفا لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض اذ هو مع معموله
مع صلته قال ابن هشام في شرح القطر ولهذا ردوا على من قال في بسم الله ان التقدير ابدأ

ربسم انه

به انه ثابت فحذف المبتدأ والجزء وابقي معمول المبتدأ وجعلوا من الضرورة قوله
هل تذكرون الى الدين هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمن قربانا لانه بتقدير وقولكم يا رحمن
قربانا انتهى والاولى ان يقال انه بتقدير قائلين يا رحمن قربانا فاذا توفرت هذه الشروط
للمصدر عمل عمل فعله مطلقا كما مر الا اذا كان مفعولا مطلقا لان تقديره بان والفعل
او بما والفعل حينئذ متعذر اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا ضربت ان
ضربت واما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس هو مفعولا مطلقا في الحقيقة
المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص فالعامل في نحو قولك ضربت ضربا
زيدا او قولك ضربة زيدا في جواب من قال لك كم ضربت ليس للمصدر بل للفعل الظاهر في
المثال الاول وللمقدر في الثاني الا اذا كان المفعول بدلا عن الفعل اي
مسدده بعد حذفه وجوبا ففيه وجهان احدهما ان يكون العامل الفعل المحذوف بناء على
ان الاصل في العمل ولا ينعزل عنه بالحذف وهذا رأي المبرد والسيرافي وجماعة الثاني
ان يكون العامل المصدر لا لكونه مصدرا بل لكونه بدلا عن الفعل بدليل انه لا يجمع بينهما لفظا كما
لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب بسقيا من حيث انه
قام مقام اسق لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق والا لزم ان يعمل كل مصدر هو مفعول
مطلق وهذا الوجه ذهب اليه سيبويه والاخفش والفراء والزجاج والفارسي وذهب بعضهم
الى ان العامل فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا وجه ثالث تنبيه الفعل المطلق لا
يكون بدلا عن الفعل حقيقة اذ لو كان لم تقيد الفعل قبله فلم ينتصب وانما يقال انه بدل عن الفعل
مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه قال الرضي والاكثر في المصدر ان يضاف
الى فاعله لانه محله الذي يقوم به فيجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله
مع مفعوله كلفظ واحد نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس ويجوز ان يضاف الى مفعوله اذا قامت
قرينة على كونه مفعولا ثم يجيء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم
بنصب الكريم او يجيء الفاعل بعده صريحا كقوله افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع
القواقيز افواه الاباريق فيمن رواه برفع الافواه والقواقيز جمع قاقوزة بالزاي وهي
القدح وروي القواقير بالراء المهملة او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز تنبيه تابع ما
اليه المصدر من فاعل او مفعول يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المضاف اليه فاعلا كقوله

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم نعتاً للمعقب على المحل كما
يطلب المعقب المظلوم حقه ومنصوب ان كان المضاف اليه مفعولاً كقوله قد كنت داينت بها
حسانا مخافة الافلاس والليانا فالليانا عطف على محل الافلاس هذا مذهب الكوفيين وبعض
البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول
قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر انتهى
وعلى الجواز فقد اختلف في المختار من ذلك فقالت طائفة المختار الاتباع على اللفظ قال
الكوفيون هو كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو يعجبني ضرب زيد عمراً وبكر
ويتعين الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو يعجبني زيد اكرامه
وعمرا ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف ولا يتقدم معموله
اي المصدر عليه لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول
معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
واما قوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان فمؤول على اضمار فعل قال ابن هشام واجاز
ابن مالك في التسهيل تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا وقولهم اللهم اجعل لنا من
امرنا فرجا ومخرجا انتهى وتبعه الرضي فقال وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا
او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم
بهما رافة وقال بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل
في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدري من
جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه
يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمت
ربك بمجنون فقوله بنعمت ربك بمجنون فقوله بنعمت ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمت الله وحمده
منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون انتهى قال الدماميني وهنا نكتة ينبغي التنبه لها وهي ان المصدر انما
يتقدر بالحرف المصدري والفعل حيث يكون فاعل المصدر او نائبه مذكورا اما بطريق الرفع
كما في يعجبني قيام الزيدين وضرب السارقين لامكان التاويل هنا لانك اذا جئت بالفعل وجدت في
اللفظ ما تسنده اليه فيستقيم التاويل هنا واما حيث لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر في التركيب اصلا فان التاويل
بذلك يمتنع لما يلزم من بقاء الفعل بلا فاعل او نائب عنه ففي القسم الاول يمتنع التقديم لانه من باب تقديم معمول

الصلة

الصلة على الموصول فان تقدم ما يتخيل انه معمول للمصدر قدر له عامل متقدم يفسره المتاخر كما
اذا قلت يعجبني عن الشر بعدك فالتقدير اعجبني بعدك عن الشر بعدك فحذف المصدر مدلولا عليه
بالمذكور آخرا وفي القسم الثاني يجوز تقديم المعمول الذي هو ظرف او شبهه لانتفاء المانع
نحو ولا تاخذكم بهما رافة اكان للناس عجبا ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة ضخم مقلدها
فعم مقيدها في خلقها عن بنات الفحل تفضيل قال ابن هشام في شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل
يتعلق بتفضيل وان كان مصدرا الا انه ليس بمنحل لان والفعل ومن ظن ان المصدر لا يتقدم معموله مطلقا
فهو واهم انتهى ثم المصدر يعمل منونا ومضافا ومقرونا باللام لكن اعماله مضافا للفاعل مع ذكر
المفعول او حذفه اكثر من اعماله منونا او مضافا للمفعول او مقرونا باللام نحو ولولا دفع الله الناس
بعضهم ببعض واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير
ذكره قيل وليس خاصا بالشعر كما زعم بعضهم بدليل قوله عليه السلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا
اي وان يحج البيت المستطيع ومنعه الكوفيون وقالوا العمل بعده للفعل وقدروا يطعم منهما قال ابن
هشام وغيره ولا يصح الاستدلال بالاية اية الحج لانها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع
جر بدل بعض من الناس او في موضع رفع بالابتداء على ان من موصولة ضمنت معنى الشرط او شرطية وحذف
الجزاء او الجواب اي من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غني عن العالمين واما الحمل على
الفاعلية فمفسد للمعنى اذ التقدير ولله على الناس ان يحج المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج المستطيع اثم
الناس كلهم انتهى قال بعضهم وفي دعوى فساد المعنى نظر لان حج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين
ومعلوم ان المخاطبين بفرض الكفاية اذا لم يقم به احد منهم فكلهم اثم انتهى فتامل واعماله منونا اقيس
من اعماله مضافا وبال لانه يشبه الفعل في التنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ومنعه الكوفيون
وقالوا العمل بعده للفعل وقدروا يطعم يتيما واعماله مع اللام ضعيف في القياس لبعده
عن شبه الفعل باقترانه بال وهو قليل في الاستعمال ايضا فلذلك لا يعمل عند بعضهم الا في
الشعر كقوله اي الشاعر ضعيف النكاية اعداءه
يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف
النكاية اعداءه ويظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل فلا يحارب اعداءه حبا للسلامة وحذرا من العطب وفي
التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وما احسن قول العميد فخر الكتاب مؤيد الدين
الطغرائي حب السلامة يثني هم صاحبه عن المعالي ويغري المرء بالكسل وان جنحت اليه فاتخذ نفقا

في الارض وسلما في الجو فاعتزل ودع غبار النعل للقدمين على ركوبها واقنع منهن بالبلل
وحكى المرادي في شرح التسهيل في اعمال المصدر مع ال اربعة مذاهب احدها الجواز وهو مذهب الخليل
وسيبويه الثاني المنع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين الثالث جوازه على قبح وهو مذهب
الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل بين ان تكون ال معاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب
خالدا المسيء اليه انك في الضرب وضربك خالدا او لا تكون معاقبة له فلا يجوز نحو عجبت من
الضرب عمرا وهو مذهب ابن طلحة وابن الطراوة قال الشيخ اثير الدين وهذا المذهب هو
الصحيح واستدل بان ال في الشواهد التي ذكروها معاقبة للضمير ومنع اعماله مطلقا وقدر لما يقع بعده
من منصوب ناصبا يدل عليه المصدر فيقدر في قوله ضعيف النكاية اعداءه ينكي اعداءه ولم
يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال الا في بيت وهو قول الشاعر عجبت من الرزق المسيء الاهه
وللترك بعض المحسنين فقيرا نصب المسيء ورفع الهه بالرزق وهو مصدر رزق يرزق رزقا
كذكر ذكرا وانكر ابن الطراوة وغيره ان يكون بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالرعي والطحن
فلا حجة في البيت على هذا بل يرتفع الاهه بفعل مقدر قاله المرادي في شرح التسهيل تكميل لا بأس
بالتعرض لذكر اسم المصدر تتميما للفائدة وتعميما للعائدة اذ لا يغني ذكر المصدر عن ذكره فنقول
انه يطلق على ثلثة امور احدها ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من اسماء الاحداث علما كسبحان علما
للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة الثاني ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير
الحدث فاستعمل له كالعطاء فانه في الاصل اسم لما يعطى ثم استعمل بمعنى الاعطاء والكلام فانه
في الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم فهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون
الى جواز اعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا
وقوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا والبصريون يمنعونه ويقدرون
للمنصوب بعده فعلا يعمل فيه لانه لم يكثر كثرة تقتضي ان يقاس عليه الثالث ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ
بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل لانه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم
مصدر تجوزا قاله ابن هشام في شرح الشذور ومن اعماله قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى
السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا
وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم اسم امرأة منادى بالهمزة ولهذا البيت حكاية
شهيرة بين اهل الادب ذكرها ابو محمد الحريري في درة الغواص وهي ما رواه ابو العباس المبرد قال قصد

بعض اهل

بعض اهل الذمة ابا عثمان المازني ليقرأ كتاب سيبويه عليه وبذل له مائة دينار على تدريسه اياه
فامتنع ابو عثمان من قبول بذله واصر على رده قال فقلت له جعلت فداك اترد هذه المنفعة مع فاقتك
وشدة اضاقتك فقال ان هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله ولست ارى ان امكن منها ذميا
غيرة على كتاب الله تعالى وحمية له قال فاتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق بقول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا
فاختلف من بالحضرة في اعراب رجل فمنهم من نصبه وجعله اسم ان ومنهم من رفعه على انه خبرها والجارية مصرة
على ان شيخها ابا عثمان المازني لقنها اياه بالنصب فامر الواثق باشخاصه قال ابو عثمان فلما مثلت
بين يديه قال ممن الرجل قلت من بني مازن قال اي الموازن امازن تميم ام مازن قيس ام مازن
ربيعة قلت من مازن ربيعة فكلمني بكلام قومي وقال لي با اسمك لانهم يقلبون الميم باء والباء ميما اذا
ابتدأوا بها قال فكرهت ان اجيبه على لغة قومي لئلا اواجهه بالمكر فقلت بكر يا امير المؤمنين ففطن لما
قصدته واعجب به ثم قال ما تقول في قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا اترفع رجلا ام
تنصبه فقلت ان الوجه النصب يا امير المؤمنين قال ولم ذلك فقلت ان مصابكم مصدر بمعنى
اصابتكم فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو بمنزلة قولك ان ضربك زيدا ظلم فالرجل مفعول مصابكم
ومنصوب به والدليل عليه ان الكلام معلق الى ان تقول ظلم فيتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم
امر لي بالف دينار قال ابو العباس فلما عاد الى البصرة قال لي كيف رأيت يا ابا العباس
رددنا لله مائة فعوضنا الفا انتهى ملخصا تنبيهات الاول قال العيني قائل البيت المذكور
الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي وما قاله الحريري انه للعرجي ليس بصحيح قال
والصواب ظليم ترخيم ظليمة تصغير ظلمة وهو اسم ام عمران المذكورة في قول العيني الثاني
ما حكاه من ان المعارض للمازني هو اليزيدي ذكره غيره ايضا وفيه نظر لان اليزيدي الامام ابا
محمد كان يؤدب المأمون للرشيد وتوفي سنة اثنتين ومائتين على ما ارخه ابن خلكان والسيوطي
في المزهر والواثق تولى بعد موت ابيه المعتصم سنة سبع وعشرين ومائتين قال الصلاح الصفدي
ولعل اليزيدي المذكور في هذه القصة احد اولاده فانهم كانوا جماعة كلهم علماء ادباء شعراء
رواة الاخبار انتهى وفي السراج والذي رأيته في كتاب البصائر لابي حيان التوحيدي ان المعارض
للمازني في ذلك هو يعقوب بن السكيت وهذا هو الاقرب انتهى قلت والذي يؤيد ان المعارض
هو يعقوب بن السكيت ما ذكره ابو الطيب اللغوي في مراتب النحويين انه شجر بين محمد بن عبد الملك
الزيات واحمد بن ابي دؤاد في هذا البيت فقال محمد ان مصابكم رجلا وقال احمد رجل فسألا

عنه يعقوب ابن السكيت فحكم لاحمد بن ابي دواد وعصبيته لاجل الثالث قال الدماميني في التحفة
يمكن ان يراد على تقدير رفع الرجل في البيت معنى صحيح ولا فساد البتة وذلك بان يجعل اسم
مفعول لا مصدر وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها واهدى السلام تحية جملة في محل رفع
انها صفة رجل وقوله ظلم على انه خبر مبتدا محذوف اي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى
لرجل على وجه المبالغة اي مظلوم كالدرهم ضرب الامير فيحصل للبيت بما ذكرناه معنى
به اسارية وجه من امور الصحة ولا يلتم بساحته طارق فساد الثاني والثالث من الاسما
العاملة عمل الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ولو كانا مثنيين او مجموعين فاسم الفاعل
قال ابن الحاجب وبه سمي لكثرة الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن فلم يقولوا اسم الفعل
اسم المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة قال بعض المحققين وفيه نظر
لانه وان كان وجها معقولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل
الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس الفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد
انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة
اسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل ويمكن دفعه بانه لم يرد ان اسم الفاعل بمعنى اسم
على وزن الفاعل بل اراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وانما اختير لهذا
الاسم باعتبار كونه فاعلا لا المفعل باعتبار انه جاعل شخص فاعلا كالمفرح فانه جاعل شخص فرحا
ولا المستفعل باعتبار انه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذه الصيغة
نعم توجيه ان الاختيار هذا الاسم وجها اظهر مما ذكره وهو ان معنى لفظ الفاعل اكثر وجودا
في افراد اسم الفاعل من معاني المفعل والمستفعل ونحوهما وبناء التسمية باسم الفاعل على الاكثر
هذا اذا قلنا ان لفظ اسم الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل كما هو الاظهر والانسب بالتسمية
باسم المفعول اما لو قيل بانه صيغة نسبة اي ما له نسبة الى الفعل كان اسم الفاعل شاملا للجميع بلا كلفة
ما اي اسم فلا يشمل الفعل لما تردد على حدث وفاعله على معنى الحدوث فالدال
على حدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف وخرج بذكر فاعله اسم المفعول فانه انما يدل على مفعوله
لا على فاعله وبقوله على معنى الحدوث اسم التفضيل والصفة المشبهة فانهما يدلان على معنى الثبوت
لا الحدوث كذا قال غير واحد والتحقيق انهما لمطلق الحدث من غير تقييد بثبوت او حدوث
لهذا المشتق اسم التفضيل من الحدوث نحو اضرب ومن الثابت نحو احسن وهما خارجان بهذا

على هذا التحقيق ايضا لانهما ليسا على معنى الحدوث فقط بل اعم بتنبيهات الاول المراد عندهم
بالحدوث عدم استمرار الحدث للذات بعدما حدث له وبالثبوت ما يقابله لا ما يكون مسبوق
بالعدم كما هو اصطلاح المتكلمين ويقابله القدم قاله بعض المحققين الثاني لا يرد على
الحدوث انه مخرج لما كان من اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم من اسماء الله تعالى
لان الثبوت فيهما ليس مدلولا للفظ بل مستفاد من العلم بان كل ما هو صفة له تعالى فهو مستمر له
الثالث قيل هذا الحد منقوض بنحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام
الثبوت مع ان كلا منها اسم فاعل وليس على معنى الحدوث واجاب عنه القاضي شهاب
الدين في شرح الكافية بانها يدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ
والاستمرار وفيه نظر يظهر من تفسير الحدوث المتقدم ذكره فانه ظاهر على معنى الحدوث باصطلاح
المتكلمين لا باصطلاح النحويين ولعل الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت والدوام
في نحو ذلك مدلول المادة لا الصيغة فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله
ماضيا ام حالا ام مستقبلا وسواء اعتمد على ما سيأتي ام لا لوقوعه حينئذ موقع الفعل
فعل ان اريد به المضي ويفعل ان اريد به الحال والاستقبال كجاء الضارب زيدا امس
الان او غدا بتنبيهات الاول جعله اسم الفاعل صلة لال كغيره فيه تسامح لان الصلة
انما هي الجملة التي هو منها لا هو وحده الثاني انما قال فان كان صلة لال ولم يقل فان كان
مثلا لانه لو كان بال المعرفة لم يعمل قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية عند قول الناظم
ترد به المضي فاضف وان تعرفه بلام والف فالنصب لازم بكل حال في الحال والماضي
في جعله اللام معرفة نظر لان المعرفة بعيدة عن مذهب الفعل وقال ابن هشام في شرح اللمحة
انها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس ان لا يعمل شيئا نص على ذلك اصحاب الاخفش سعيد
الحق لمن تامله وقال في المغني لو صح ان ال في اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف لمنعت من اعمالهما
كما منع منه التصغير والوصف ومن زعم انها فيهما حرف تعريف كالاخفش زعم ان انتصاب الاسم
نحو الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول ورد بان المشبه انما يكون سببيا وهذا ينتصب الاجنبي كما
المثال ضرب زيدا او يضرب وهي دعوى بلا دليل وهذا ينتقد ما حكاه البدر بن مالك من ان عمل
بال مطلقا مرضي عند جميع النحاة الثالث قوله عمل مطلقا هو المشهور الذي عليه الجمهور وزعم الرماني

ابو علي في كتاب الشعر انه اذا كان بال لا يعمل الا ماضيا قال ابو علي في الكتاب المذكور في قول
جرير فبت والهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ان غدا متعلق بخوف
او رحلة او بين لا بالظاعنين قال الرضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي
فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم
ونقل ابن الدماميني ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب
ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال او الاستقبال اذا كان مع ال
يعمل بمعناهما والا يكن صلة لال فيشترط لعمله كونه للحال او الاستقبال لتتم مشابهته للفعل لفظا
من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين اما اذا كان
للماضي فانما يشابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا واعتماده على نفي بحرف واسم او فعل نحو ما
او غيرا وليس ضارب زيد عمرا الان او غدا او على استفهام بحرف او اسم نحو اضارب او
كيف ضارب زيد عمرا الان او غدا او على اسم مخبر عنه الظرف نائب الفاعل والمراد
مخبر عنه باسم الفاعل نحو زيد ضارب عمرا الان او غدا او كان زيد ضاربا عمرا او ان زيدا ضارب عمرا
او ظننت زيدا ضاربا عمرا او اعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا الان او غدا او على اسم موصوف
به نحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا او على اسم ذي حال نحو جاء زيد راكبا فرسا
والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه اي امهين ونحو ضارب
عمرا الان او غدا لمن قال اضارب زيد عمرا اي هو ضارب ونحو قوله كناطح صخرة يوما ليوهنها
اي كوعل ناطح وقيل ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا وقد تقدم ما فيه في بحث المنادي وقال ابن ملك
انه اعتمد على حرف النداء ورد عليه بان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء
لا يصلح لذلك لانه من خواص الاسماء المختصة بالمعنى والاصل فيه ان يعتمد على صاحبه من مخبر عنه او
موصوف او ذي حال لانه وصف يقتضي ان يكون له موصوف فقياسه ان لا يقع الا مع صاحبه وذكره
بدونه يخرجه عن اصل وضعه فيلتحق بالجوامد فلا يعمل وانما اشترط عند فقدان الاعتماد على صاحبه
اعتماده على النفي او الاستفهام لانهم قصدوا به قصد الفعل نفسه فجرى مجراه وقد علم بالاستقراء
انهم لا يستعملون الوصف قائما مقام الفعل الا مع النفي او الاستفهام تنبيهات الاول ذكر
اشتراط احد الزمانين والاعتماد انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين جواز

انه

انه يصح زيد قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقائم الزيدان كون الوصف
بمعنى الحال والاستقبال قاله ابن هشام في المغني الثاني اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار
لم يعمل كما اذا كان بمعنى المضي فتكون اضافته حقيقية ووقع للزمخشري في الكشاف انه يعمل وان
اضافته غير حقيقية قال في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا قرئ بجر الشمس والقمر
عطفا على الليل ونصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل ههنا ليس في معنى
المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى
وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وناقض ذلك في
محل آخر منه فقال اذا قصد باسم الفاعل معنى الماضي كقولك هو مالك عبده امس او زمان مستمر كقولك
زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية كقولك مولى العبيد قال وهذا هو المعنى في مالك يوم
الدين انتهى فالتناقض بين كلاميه ظاهر قال السعد التفتازاني في حواشيه وذكر في وجه التوفيق
ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى الماضي تجعل الاضافة حقيقية كما
في مالك يوم الدين والى الاخيرين غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا انتهى وقال المحقق الجرجاني
واجيب ايضا بانه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستمر
لما احتوى على المضي ومقابليه روعي الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية لان المستمر نظرا
الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الجهة الثانية وليس بشيء لان مدار كون اضافة حقيقية او
غير لم على كونه عاملا او غير عامل انتهى وقال بعض المحققين ونعم ما قال ان المستمر يصح عمله نظرا الى اشتماله
على الحال والاستقبال والغاؤه نظرا الى الماضي فيحتمل اضافته قسمي الاضافة الثالث زاد
بعضهم لعمل اسم الفاعل شرطين آخرين احدهما ان لا يصغر والثاني ان لا يوصف فلا يقال جاء رجل
ضويرب زيدا ولا رأيت ضاربا ساما زيدا لمباينتهما للفعل قال ابن مالك في سبك المنظوم
لا خلاف في منع عمل المصغر ورد بان الكوفيين خلا الفراء اجازوه مطلقا قياسا على المثنى والمجموع
واما اعمال الموصوف ففيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وعليه ابن مالك وابو البقاء والجواز مطلقا وعليه
الكسائي وغيره من الكوفيين والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون والفراء الرابع وجود اداة شرطه
لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى معموله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره بل من كلامهم
غيره وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولى من الجر وجزم به ابن هشام في المغني وهو الصحيح

وقال الكسائي هما سواء وهو ظاهر كلام ابن مالك وقال ابو حيان والذي يظهر لي ان الجر اولى
من النصب لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما بالآخر الاضافة والعمل انما هو على التشبيه بالفعل
فالحمل على الاصل اولى الخامس لم يشترط الاخفش والكوفيون الاعتماد محتجين بقوله خبير بنو لهب
فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت وذلك ان بنو لهب فاعل بخبير مع انه لم يعتمد واجاب
البصريون بانه على التقديم والتاخير فبنو لهب مبتدأ وخبير خبر ورد بانه يلزم منه الاخبار بالمفرد
عن الجمع واجيب بان فعيلا قد يستعمل للجماعة كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير فائدة لك
في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كمبتغي جاه ومالا من نصب الجر على اللفظ والنصب على
المحل عند الكوفيين وجماعة من البصريين والزمخشري وابن مالك من المتاخرين وباضمار عامل عند
سيبويه ومحققي البصريين ولا يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي خلافا للكسائي وهو علي
بن حمزة الكوفي الاسدي وانما قيل له الكسائي لانه احرم في كساء وقيل لانه دخل الكوفة وجاء الى
حمزة بن حبيب ملتفا بكساء فقال حمزة من يقرأ فقيل له صاحب الكساء فبقي عليه ووافقه هشام
وابن مضاء فاجاز اعماله بمعنى الماضي مع كونه عاريا من ال وغير مقصود به الحكاية وحجتهم من القياس انه
بمعنى الفعل فقط والالوجب ان يعمل لذلك اسم التفضيل ونحوه مما هو في معنى الفعل ومن السماع
قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فباسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب
ولا حجة لهم فيه لانه حكاية حال ماضية والمعنى يبسط ذراعيه النصب ولا حجة لهم بدليل ان الواو في
وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك
موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ولا يريدون به ان اللفظ الذي
في ذلك الزمان يحكى الآن على ما لفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعنى
الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال الزمخشري معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي وقع
في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب
كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله يتنبهان
انما جعلت الواو من وكلبهم باسط من كلام المصنف لا من جملة الآية ليرتبط الكلام فيكون للاستئناف
والجملة مستانفة وجعلها بعضهم من جملة الآية وهو كما ترى فان قلت يلزم على صنعك حذف الواو
التي هي جزء من الآية قلت لا محذور في ذلك في كلامه صلى الله عليه واله وسلم نبه على ذلك النووي وغيره ما لم يشتمل
على الحذف انما هو شيء رفعه الظاهر ونصب المفعول به ونحوه من المعمولات الفعلية لكونها خفية

اما رفعه

اما رفعه الضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه وتعقبه ابو حيان بان ابن خروف ذهب
ظاهر على انه لا يرفعه ولا يتحمله قال والذي تلقيناه عن الشيوخ انه يتحمله لاشتقاقه واما النصب
للظرف فيجوز لانه يكفيه رائحة الفعل والظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثله لان الحال كالظرف
والمفعول المطلق ليس باجنبي واما رفعه الظاهر فقال ابو حيان ان ظاهر كلام سيبويه جوازه وهو اختيار
ابن عصفور وبعض النحويين وقال الرضي عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي
او الحال والاستقبال اولم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد
ضامر بطنه ومسود وجهه لان ادنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخفته
اذا كان سببيا وعملانه في غير السببي ايضا بمعنى الاطلاق كانا او باحد الازمنة الثلاثة نحو مررت
برجل قائم في داره عمرو ومضروب فيها به بكر انتهى تكميل تحول صيغة فاعل للمبالغة و
التكثير الى فعال بفتح الفاء وتشديد العين او فعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم او فعيل بفتح
الفاء وكسر العين وبعدها يا او فعل بفتح الفاء وكسر العين بلا يا فتعمل عمله بشروطه المتقدمة عند
سيبويه واصحابه للسماع او الحمل على اصلها واكثرها فعال وفعول كقوله اخا الحرب لباسا استعمال
اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا وقول الآخر ضروب بنصل السيف سوق سمانها
اذا عدموا زادا فانك عاقر ثم مفعال كقولهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها حكاه سيبويه ثم فعيل كقولهم
ان الله سميع دعاء من دعاه ثم فعل كقوله اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد قال الرضي
وفعل اقل من فعيل بكثير ولم يجز الكوفيون اعمال شيء من هذه الاوزان لفوات الاوزان المضارع ولمعناه ومتى وجد
بعد شيء منها منصوب قدروا له فعلا ومنعوا تقديمه عليه ورد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ومنع
اكثر البصريين اعمال فعيل وفعل لقلة استعمالهما واجاز المبرد اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل
كعلم وفهم وانكره الجرمي دون فعيل لانه على وزن الفعل اقل ورد ابو حيان انه لم يسمع اعماله في نثر
ابو حيان لا يعتد فيهما السماع بخلاف الثلاثة الاخر فيقاس عليها واسم المفعول قال بعضهم ولفظ مفعول
هنا في تقدير المفعول به على الحذف والايصال لان المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به
واما على ما ذكره ابن الحاجب في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الصيغة التي هي للاكثر في باب اسم الفاعل فلا
حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جراه على قال ما اي اسم دل على حدث ومفعوله
فخرج بقوله ومفعوله ما عدا المحدود من الصفات والمصادر ولم يقل هنا بمعنى الحدوث كما ذكره في حد اسم الفاعل
وان كان لك لان ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل كما مر وهما هنا خارجان بقوله ومفعوله كما علم

فلم يحتج الى ذكره **وهو في العمل وشرطه كأخيه** اسم الفاعل يعني كما يعمل اسم الفاعل عمل فعله يعمل
هذا عمل فعله المبني للمفعول ويشترط لصحة عمله جميع ما اشترط في ذلك حتى عدم التصغير والوصف عند
من اشترطه نحو جاء المعطى غلامه دينارا او نحو مررت برجل معطى غلامه دينارا الآن او غدا وبنيته
بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة اسم الفاعل مفتوحا
ما قبل آخره كمكرم ومستخرج لا يعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير هذين الصيغتين وان دل
على معناهما كما صرح به في التسهيل وذلك نحو فعل بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطرح وطحن بمعنى
مذبوح ومطروح ومطحون وفعل بفتح الفاء والعين معا نحو عدد وخبط بمعنى معدود ومخبوط و
فعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة ومضغة ولقمة بمعنى مغروف وممضوغ وملقوم وفعيل كجريح
وقتيل وصريع وهو اكثرها استعمالا في معنى المفعول فلا يعمل شيء من هذه الصفات فلا يقال مررت برجل
ذبح كبشه ولا طحن بره وفي المغرب لابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه
حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول فعلى هذا نحو مررت برجل جريح ابوه و
يحتاج الى سماع كما قاله المرادي وغيره **الرابع** من الاسماء العاملة عمل الفعل **الصفة المشبهة**
سميت بذلك لانها مشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد في انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة
وحسنان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون
وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها
على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر واقتصر في عملها على واحد لانها ادنى درجات المتعدي
وهي ما اي اسم **دل على حدث وفاعله على معنى الثبوت** فخرج اسماء الفاعلين والمفعول
فانهما على معنى الحدوث كما مر واما اسم التفضيل فان قيل انه على معنى الثبوت وهو المشهور فهو
داخل في هذا الحد قطعا ولعل المصنف رحمه الله يرى انه لمطلق الحدث من غير تقييد كما مر انه التحقيق
فيخرج بهذا القيد ايضا ثم ان الاول يرد على الطرد دخل هنا ما ورد في صيغة اسم الفاعل على العكس من نحو
ثابت ودائم ولازم والجواب الثاني قال الرضي عليه من الرضا الذي ارى ان الصفة المشبهة
كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار
قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة
او جميعها ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف
بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة الا

لانك

لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم
قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الآن فقط حسن فظهر انها
في الاستمرار ليست وضعيا انتهى ويشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وذاته
وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال **وتفترق عن اسم**
الفاعل بصوغها من الفعل اللازم وضعا او نقلا او قصدا **دون الفعل المتعدي** الذي
لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا **كحسن وصعب** فانهما مصوغان
من حسن وصعب وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم نقلا كرحمن ورحيم فانهما مصوغان
من رحم بكسر الحاء بعد نقله الى رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له على
احد القولين والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول
اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قاله في التسهيل واسم الفاعل يصاغ من
اللازم والمتعدي كقائم وضارب **وبعدم جواز كونها صلة لال** على الاصح فال فيها
للتعريف لا موصولة كما جزم به صاحب البسيط وابن العلج ورجحه ابن هشام في الجامع والمغني و
قال لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث ولهذا
كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست بموصولة باتفاق انتهى وقال الرضي وانما لم توصل
اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل ولذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر
بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة انتهى ويقابل الاصح مذهب
ابن عصفور في احد قوليه وابن مالك وتبعه ابن ام قاسم وابن الصائغ من جواز كونها صلة
لال وان ال فيها موصولة وبهذا الخلاف تبين غلط من حكى الاجماع على القول الاول واسم
الفاعل الاصح فيه كونه صلة لال كما تقدم **وبعملها من غير شرط زمان** اذ الحال والاستقبال
لانها بمعنى الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على حدوث لا تعلق له بالزمان
بخلاف اسم الفاعل فقد مر انه يشترط لعمله زمان الحال والاستقبال واما شرط الاعتماد فلا بد
منه وانما لم نذكره هنا لان ذكر بتتمة لان الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل فهي احوج الى الاعتماد
منه **وبمخالفة فعلها في العمل** فانها تنصب مع قصور فعلها كما سيأتي بخلاف اسم الفاعل
فانه لا يخالف فعله **وبعدم جريانها على الفعل المضارع** بخلاف اسم الفاعل فانه لا يكون
الا جاريا للمضارع في حركته وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها

لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي والقوم
لعدم جريانها عليه كما قاله المص هو مذهب جماعة منهم الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وابن العلج وهو
ظاهر كلام الفارسي في الايضاح والجمهور على انها تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس و
ظاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب في المبنية من الثلاثي نحو ظريف وجميل قالوا والقول بانها
لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا
بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط قال المرادي وقال ابن
يقول ان طاهرا ومنطلقا ومطمئنا ونحوها مما يجري على المضارع اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت
معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة والاتفاق المذكور ان صح فهو محمول على ان حكمه حكم
الصفة المشبهة لانه قصد به الثبوت فلذا اطلقوا عليه صفة مشبهة انتهى تنبيه تفترق الصفة عن
اسم الفاعل بامور آخر منها ان منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز تقديم منصوبه عليه نحو
زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن بنصب وجهه ومنها ان معمولها لا يكون الا سببيا اي متصلا
بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل ان ال خلف عن المضاف اليه
بخلاف اسم الفاعل فان معموله يكون اجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وسببيا نحو زيد ضارب غلامه
قال ابن هشام في الاوضح وقول ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان
معمول الصفة لا يكون الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها في
الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك انتهى ومنها انه لا يجوز ان يفصل
بينها وبين معمولها بظرف او عديله عند الجمهور بخلاف اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق ومنها انها لا تحذف ويبقى
معمولها بخلاف اسم الفاعل فانه يحذف كما في الاشتغال نحو زيدا انا ضاربه وكما في نحو هذا ضارب زيد
وعمرا بخفض زيد ونصب عمرا على اضمار فعل او وصف منون ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض
الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب وجهه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان
معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه
يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان معمولها لا يتبع بصفة قاله الزجاج
ومتاخرو المغاربة بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع قال ابن هشام ويشكل
على قول الزجاج الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى قال الدماميني وخرجه بعضهم على ان اليمنى
خبر لمبتدا محذوف لا صفة لعينه كانه قيل اي عينيه فقيل اليمنى انتهى وخرجه بعضهم على انه منصوب

بفعل

بفعل محذوف اي اعني ومنها انها تؤنث بالالف كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل فانه لا يؤنث
الا بالتاء ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به وقد ذكروا
لهما فروقا اخرى غير هذه لا نطول بذكرها وفيما ذكرناه كفاية هذه تتمة في بيان احوال معمول
الصفة المشبهة في الاعراب **ولمعمولها ثلاث حالات** احديها الرفع بالفاعلية بالاتفاق
وح فالصفة خالية عن الضمير ضرورة اذ لا يكون للشيء فاعلان نحو زيد حسن وجهه قال الفارسي او على
الابدال من ضمير مستتر في الصفة يعود على موصوفها بدل بعض من كل ولم يذكره المص لضعفه قال
في التصريح ويرده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قويم الانف
وانه يجوز مررت برجل مضروب الاب بالرفع ولا يصح في هذا ان يكون بدل كل ولا بعض ولا
اشتمال انتهى واوضح الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تانيثه لان
المسند اذا رفع ضمير مؤنث وجب تانيثه وقس عليه الثاني الحالة الثانية النصب على التشبيه
بالمفعول به **ان كان معرفة** اما بال نحو زيد حسن الوجه او بالاضافة نحو حسن وجهه و
بنصب الوجه وذلك لان هذا المعمول المعرفة لا يصح ان يكون مفعولا لان الصفة لانها فعل لازم
ولا يصح ان يكون تمييزا لانه معرفة والتمييز لا يكون الا نكرة على الاصح فلما لم يصح فيه المفعولية ولا
التمييز حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو الضارب الرجل بنصب الرجل فاعطوا الصفة المشبهة
حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوه حكمها في جر المضاف اليه حيث قالوا الضارب الرجل
بالجر حملا على الحسن الوجه فحصل بينهما تعارض و على التمييز **ان كان نكرة** نحو زيد
حسن وجها وهذا التفصيل هو مذهب البصريين وبه جزم ابن الحاجب وهو الحق و في المسئلة
ثلاثة اقوال اخر احدها ان النصب على التمييز مطلقا وهو راي الكوفيين بناء على رايهم من جواز
وقوع التمييز معرفة قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ويحكى هذا القول عن ابي علي قال لان التعريف
هنا لا يفيد شيئا فهو بمنزلة تعريف الاجناس كالعسل والثاني انه على التشبيه بالمفعول به مطلقا
وليس بشيء لان التشبيه بالمفعول انما صير اليه مع المعرفة للضرورة واما مع النكرة فلا ضرورة
تدعو اليه مع امكان وجه جار على القياس وهو النصب على التمييز الثالث انه على التشبيه بالمفعول
ان كان معرفة وعليه او على التمييز ان كان نكرة وبه جزم ابن هشام في الجامع والقطر وشرحه
وشرح الشذور وشرح اللمحة و الحالة الثالثة الجر بالاضافة اي بسببها نحو زيد حسن الوجه و
في الصفة **مع كل من هذه** الحالات **الثلاثة** وهي الرفع والنصب والجر اها

مقرونة باللام او لا والمعمول مع كل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب
الثلاثة في حالتي كون الصفة باللام او لا اما مضاف او مقرون باللام او مجرد عنهما
صارت الاقسام ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب ستة هي احوال المعمول من كونه مرفوعا و
منصوبا ومجرورا مضروبة في حالي الصفة من كونها باللام او مجردا عنها في ثلثة هي احوال
المعمول من كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما وتفصيلها الحسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالنصب
وجهه بالجر الحسن الوجه بالرفع الحسن الوجه بالنصب الحسن الوجه بالجر الحسن وجه بالرفع الحسن وجها
بالنصب الحسن وجه بالجر حسن وجهه بالرفع حسن وجهه بالنصب حسن وجهه بالجر حسن الوجه بالرفع حسن
الوجه بالنصب حسن الوجه بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجها بالنصب حسن وجه بالجر فهذه
ثمانية عشر قسما منها ممتنع ومختلف فيه وجائز فالممتنع منها اثنان احدهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف ولو بواسطة نحو الحسن وجهه و
الحسن وجه ابيه والثاني ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام
او المضاف الى المجرد عنها نحو الحسن وجه والحسن وجه اب وانما امتنعا لان الاضافة
فيهما لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن
الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما الحسن الوجه وقال ابن الحاجب
انما امتنع الاول لعدم التخفيف والثاني لان فيه اضافة المعرفة الى النكرة وهي عكس ما
ينبغي في الاضافة فكره لذلك انتهى وتعليله امتناع الاول بالتخفيف دون الثاني يفهم
ان في اضافة الثاني تخفيفا وامتناعه لعلة اخرى وبه صرح الرضي فقال وانما امتنع مع حصول
التخفيف فيه بحذف الضمير من وجه لان حق الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها
التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هو تعريف
المضاف وتنكير المضاف اليه انتهى قلت وانما يكون في هذه الاضافة تخفيف بحذف الضمير
من وجه ان لو كان الاصل الحسن وجهه لا الحسن وجها اما اذا قلنا ان الاصل الحسن وجها كما هو الرضي
اذا قلنا ان الاصل الحسن وجها فلا تخفيف البتة وتعين الاول دون الثاني غير ظاهر واختلف
في حسن وجهه بجر الصفة مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف فسيبويه والبصريون
على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لان تخفيف هذه الاضافة تكون بحذف
التنوين وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير على منه كحذف التنوين فلا وجه لترك الاعلى مع

المكانة

المكانة واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح والمبرد منعه مطلقا في الشعر وغيره ورد
بقول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما انشده سيبويه
مستدلا به على مجيئه في الشعر وضمير ربعيهما يعود الى الدمنتين والمراد بالجارتين صخرتان يجعلان
تحت القدر وتسند القدر الى الجبل وهو المعني هنا بالصفا فيقوم الجبل مقام حجر ثالث للقدر والكميت
الشديد الحمرة والجون هنا الاسود والمصطلى مصدر ميمي على ان ثم مضافا محذوفا اي موضع اصطلائهما
او اسم مفعول واقع موقع المثنى كما في راس الكبشين والمعنى ان تلك الصخرتين حمرتا الاعالي لما
يرتفع اليهما من النار مسودتا مكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار بينهما والشاهد في البيت ظاهر
ونازع فيه المبرد زاعما ان ضمير مصطلاهما عائد الى الاعالي اذ هي جمع في معنى المثنى من حيث انه
للجارتين وليس لهما الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله روانف اليتيك وتستطارا فالالف
في تستطارا راجع الى الروانف لانه بمعنى رانفتين وهما اسفلا الالية وطرفاها اللذان يليان
الارض من الانسان اذا كان قائما فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد
وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ولا خفاء بما فيه من
التكلف والظاهر مع سيبويه والكوفيون على جوازه مطلقا في الكلام كله لحصول التخفيف
بالاضافة في الجملة وهو حذف التنوين قال ابن مالك وما ذهبوا اليه هو الصحيح لان مثله
ورد في الحديث كقوله عم في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه
اليمنى وفي وصف سيدنا النبي صلعم واله شثن اصابعه ومع جوازه فيه ضعف انتهى قال لانه
يشبه اضافة الشيء الى نفسه وانما قال يشبه لان الاضافة ليست عن رفع وان كان هو الاصل
اذ لو كانت من اضافة الصفة الى مرفوعها وهو هي في المعنى لكنهم لما استنكروا هذا حولوا الاسناد
فانتصب المعمول على التشبيه بالمفعول ثم اضيف فالاضافة ناشئة عن النصب والصفة كعبت نفس
منصوبها اما الصور البواقي من الثمانية عشر وجها بعد اخراج الثلاثة الممنوعين بالاتفاق
والممنوع على خلاف فهي خمسة عشر وجها فجائزة لكن منها احسن وحسن وقبيح فالاحسن ذو
الضمير الواحد لانه جاء على وفق مقتضى الكلام من الاتيان بالمحتاج اليه في الربط من غير زيادة ولا
نقصان وخير الكلام ما قل ودل وهو اي ذو الضمير الواحد تسعة اقسام سبعة منها تشتمل فيها الصفة على
الضمير وهي الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وتنوين الصفة وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها
وحسن وجه بجره واثنان يشتمل فيها المعمول على الضمير وهما الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فالمجموع تسعة والحسن ذو الضميرين

لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير الآخر لا تخل بالمعنى فلم يعد قبيحا نعم حطه عن رتبة
الاحسنية **وهو اثنان** وهما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ففي كل من المثالين ضميران
احدهما في الصفة والآخر في المعمول **والقبيح** هو الخالي عن الضمير لخلوه من الضمير المحتاج اليه
الصفة وتعلقها كالاجنبي عن موصوفها **وهو اربعة** وهي الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن
وجه وحسن وجه برفعه فيهما وضابط ما يعرف به الاحسن والحسن والقبيح يجب الضمير كما ذكرانه
كان المعمول مضافا مرفوعا او غير مضاف ولا مرفوع سواء كان منصوبا او مجرورا ففيه ضمير واحد
وان كان مضافا غير مرفوع سواء كان منصوبا او مجرورا ففيه ضميران وان كان مرفوعا غير مضاف
فلا ضمير **تنبيهات** الاول حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف
او الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه
اب الغلام وحكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم
جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابي غلامه وكذا ان كان فيه ضمير ولم
يكن مضافا اليه نحو مررت برجل حسن وجه يصونه وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر
حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام الثاني
تانيث الصفة وتثنيتها وجمعها يجب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما اسند اليها فيؤنث ان
كان موصوفها مؤنثا وتثنى وتجمع ان كان موصوفها كذلك كما في سائر الاوصاف المشتقة فيقول
هذه امراة حسنة الوجه ورجال حسان الوجه ولا تقول زيد حسنة عينه بنصب العين على
التشبيه بالمفعول وتانيث الصفة نظرا الى ان العين في الاصل فاعل وقد كانت تؤنث
عند اسنادها وانما تقول حسن عينها لتذكير رعاية للضمير المستكن في الصفة عائدا الى زيد
الثالث قال في التصريح اوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى
اربعة عشر الف صورة ومائتين وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال
او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون بال نحو الوجه واحد
الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني
مضاف الى الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب
والرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى
ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه

السادس

والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه
جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر من قوله
فعج بها قبل الاخيار منزله والطيبي والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت
رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من ال والاضافة والتميم ثلاثة انواع الموصول نحو قوله
اسيلات ابدان رقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المآزر والموصوف نحو جماء ال
اعوج من قوله تزور امرا جما نوال اعد من قوله لمن امه يستكفيا ازمة الدهر وغير
نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير
اربعة وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلاثة احوال الاعراب يجتمع
اثنتين وسبعين صورة وتضم اليها صورتا اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الاولى ان يكون مجرورا
وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان
تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة ان
يتصل به ولكن يكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب
فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان يكون لمفرد مذكرا ولمثناه او لمجموعه جمع سلامة او
جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمس
وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في
الستمائة يصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضا من وجه آخر الى مفرد مذكر ومثناه
ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة
تصير اربع عشرة الف واربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع
تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقي اربع عشرة الف ومائتان
وستة وخمسون لبعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى الرابع قد يعطى
الجامد معنى المشتق فيعطى حكم الصفة المشبهة وهو قليل كقول الشاعر فراشة الحلم فرعون العذاب
وان يطلب نداه فكلب دونه كلب وقول الآخر فلولا الله والمهر المفدى لابت وانت
غربال الاهاب فضمن فراشة الحلم معنى طائش وفرعون معنى اليم وغربال معنى مثقب فاجريت مجراها
في الاضافة الى ما هو فاعل في المعنى ولو رفع بها او نصب بها لم يمتنع والى هذه المسألة اشار
ابن مالك في الكافية بقوله وضمن الجامد معنى الوصف فاستعمل استعماله بضعف كابت غربال

اللباب وكذا فإنه المحلّم فراغ الماخذ انحس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل
وبعضهم يقول افعل التفضيل قيل وما عبّر به المصنف رحمه الله تعالى اولى ليشمل خيرا وشرا ورد بانهما
بزنة افعل في الاصل اذ اصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل ظهورها في قراءة ابي قلابة
سيعلمون غدا من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير
الناس وابن الاخير واجيب بان المراد بالشمول على وجه الظهور وهو كاف في الاولوية
واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وهو المشهور وقيل لانهما
لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما
قال ابن هشام من عبّر باسم التفضيل اجراه مجرى قولهم اسم الفاعل ومن قال افعل التفضيل اجراه
مجرى قولهم اسم الفاعل ومن قال احترز به عن نحو افكل واحمر قال ولو سموه افعل الزيادة لكان
عندي اولى لان التفضيل وان كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة الا انه يرد مستعملا
كثيرا بمعنى ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح وان كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل
وانه فضل بعضكم على بعض في الرزق ولكنه في العرف شيء لم يقيد برزق ونحوه لا يراد
الا ما قدمنا وحينئذ فلا يشمل نحو زيد اجهل من عمرو واحمق منه ثم ان حقيقة فضله عده فاضلا لا نسبه
الى الفضل وانت اذا قلت زيد اعلم انما تنسبه الى الفضل وهو مستعمل لكنه خلاف الوضع
الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله زائدا كفرح زيد وفرحه فيكون
فضله بمعنى عده اعلى وسيبويه يسميه الصفة وهو ما اي اسم دل على موصوف يشمل جميع الصفات
بزيادة على غيره اخرج ما عدا المحدود فإنه وضع للموصوف بالزيادة فلا يرد زائد لانه لم يوضع
للموصوف بالزيادة بل لمن قام به شيء الا انه جعله كون القائم به الزيادة زائدا ولا طائل بمعنى
الزائد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان عدم وصف العرف بالمنصف بالطول
الا من له زيادة في الطول جعله بمعنى الزائد في الطول هكذا قال بعض المحققين من شراح
الكافية والمراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا
والمراد بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه ولا
يبنى الا من فعل ثلاثي والمراد به ما كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين لا ما حروفه الاصلية
ثلاثة سواء اشتمل على زيادة ام لا كما هو اصطلاح الصرفيين ولهذا استغني عن التقييد بالتجريد
تام متصرف قابل للتفاضل في الصفات الاضافية التي تختلف بها احوال الناس

سواء كانت

سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فيقول هو اعلم من زيد
يوم الاربعاء واجهل منه يوم الخميس وزيد احسن من عمرو وعمرو اقبح من بكر غير مصوغ منه افعل لغير
التفضيل ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون ولا عيب وما عبر به المصنف رحمه الله اولى لان
لا يبنى مما يدل على حلية ايضا لعبارتهم تحتاج الى زيادة قيد ولا حلية كما نبه عليه بعضهم فلا يبنى
من غير فعل وشذ هو احنك البعيرين وهو اقمن به والص من شظاظ صاغوا الاول من الحنك وهو اسم عين
والمعنى اكلهما اي اشدهما اكلا والثاني من القمن وهو الحقيق والثالث من اللص بمعنى السارق
وشظاظ بكسر الشين وظائين معجمات اسم لص من بني ضبة قاله في التصريح ثم اعد الحكم بشذوذ في
الاخير المجزوم في التصريح كغيره بان ابن القطاع نقل لص فعلا فقال لص اذا اخذ المال خفية
قال فعلى هذا لا شذوذ فيه انتهى وقال بعضهم في الحكم بشذوذ الاول ايضا نظر لانه يجوز ان يكون
من حنكت الجراد الارض اذا اكلت ما عليها فيكون مثل اخصر من اختصر بحذف الزوائد انتهى قلت وهو
كغسل الدم بالدم اذ هو على هذا التقدير شاذ ايضا لكن شذوذه من جهة بنائه من غير الثلاثي
ولا من فعل رباعي اي ما كان حروفه اربعة سواء كان كلها اصولا ام بعضها زائدا كما هو مصطلح النحاة
نحو دحرج وانطلق اذ لا يمكن بناؤه منه لانه لو نقص لاختل ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل وشذ
هذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر بالبناء للمفعول وهو اعطاهم للدراهم من اعطى واولاهم
من اولى واكرمهم للضيف من اكرم وهذا المكان اقفر من غيره من اقفر هذا مذهب جمهور البصريين
وجوز بعضهم بناؤه من افعل مطلقا وعزي الى سيبويه وجزم به ابن مالك في التسهيل وفاقا له وصححه
ابن هشام الخضراوي وفصل ابن عصفور بين ان يكون الهمزة للنقل كاعطى فلا يجوز وبين ان
لا يكون للنقل فيجوز نحو هذه الليلة اظلم من تلك الليلة وهذا المكان اقفر من ذاك المكان قال
ابن الحاجب والرضي الشاطبي وهذا التفضيل لا يعرفه نحوي ولا من فعل ناقص نحو صار وكان عند الجمهور
فلا يقال ما اصير ولا اكون واجازه ابن الانباري والرضي قال ولعل علة المنع كون مدلولها قبل الزمان
دون الحدث كما توهم بعضهم وافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث
ايضا فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منطلقا وهو اصير لكي غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى انتهى
ولا من غير متصرف قال في التصريح وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون لخروج الفعل عن طريقة الافعال
من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون لمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان
كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي ترك

وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنى من نحو نعم وبئس ويذر ويدع لا يقال زيد انعم من عمرو ولا ابأس منه
وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا اوذر من بكر ولا اودع منه ولا من
غير قابل للتفاضل نحو مات وفني لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يفضل لا يقال زيد اموت
من عمرو ولا افنى منه ولا من مصوغ منه افعل لغير التفضيل نحو عور من العيوب الظاهرة وخضر
من الالوان وحمق من العيوب الباطنة ولمي وشهل من الحلى اعور من عور واخضر من خضر
واحمق من حمق والمى من لمي واشهل من شهل لعين اي لغير التفضيل فلو بني منه افعل التفضيل لالتبس
قال بعضهم وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة فوضعا
موافقة الوضع الطبع فتدبر وقيل انما لم يبن من ذلك لان حق افعل التفضيل ان يبنى من الثلاثي المحض
والكثير في الالوان والخلق انما يجي على افعل بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبنوا افعل التفضيل
مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب جرت مجرى الخلق الثابتة
التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التفضيل فيها واجاز الكوفيون بناءه من البياض والسواد
اللذين هما اصلا الالوان قيل وقد يبنى من فعل افعل مفهم عسر او جهل نحو هو الد منه واحمق منه والكثير
المغاربة عدوا هذا من الشواذ وعليه جرى المصنف في اطلاق المنع من بنائه من نحو ذلك وسيصرح بشذوذ
احمق منه تصريحا تنبيه بقي على المصنف شرطان آخران احدهما ان لا يبنى الا من فعل مثبت فلا يبنى
من منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعوج فلا يقال زيد اعوج من
عمرو لئلا يلتبس المنفي بالمثبت وما حكمت به من ان عاج الدواء ملازمة للنفي هو ما جزم به ابن مالك في التسهيل
وابن هشام في التوضيح واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره وانشدنا
ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج الثاني انه لا يبنى من مبني للمجهول
سواء كان ملازما للبناء ام لا كضرب ومن الاول زهي علينا بمعنى تكبر وعني بحاجته وشذ هو ازهى من ديك
واعنى بحاجتي قاله في الاوضح واعترض شارحه الاول بان ابن دريد حكى زهاه بمعنى تكبر والثاني بانه
فيه شيء كرضي بالبناء للفاعل فان فقد شرط من الشروط المتقدمة لبناء افعل التفضيل توصل
الى التفضيل باشد ونحوه مما يدل على الشدة او الضعف او الزيادة او النقص او الكثرة او
القلة او الحسن او القبح على حسب تفاوت المقاصد ويجاء بعد اشد ونحوه بمصدر الفعل الممتنع تمييزا من
المفضل فيقال زيد اشد دحرجة من عمرو واحسن بياضا منه واقبح عورا منه قال الدماميني كذا قال

الجماعة

الجماعة ويظهر لي ان هذا ليس بلازم بل للغرض من التفضيل وذلك ان هذا يقتضي اشتراك زيد وعمرو
في شدة الدحرجة وحسن البياض فتأمله انتهى قال بعض المتأخرين تأملت ما قاله فوجدت وجه عدم المساواة
فوجدته انما يتم على تقدير ان يكون نحو اشد في مثل زيد اشد دحرجة مسوقا لغرض افادة الاشتراك
في اصل الدحرجة والتفضيل باعتبار مجرد الشدة باقيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز
ان يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل الفعل مجردا عن معنى الزيادة وحينئذ يكون الكلام بيانا
للغرض من التفضيل قطعا فتدبر تنبيهان الاول قال بعض المحققين الظاهر انه لا يختص التوصل الى
التفضيل مما ذكر بصيغة افعل بل يصح التوصل بغيره ايضا نحو زيد زائد استخراجا بل هو اوفق بالمقصود
اذ المقصود جعله زائدا في نفس الاستخراج لا زائدا في زيادة الاستخراج انتهى الثاني لا يختص التوصل
الى التفضيل بما فقد بعض الشروط بل يأتي فيما استوفى الشروط فيقول زيد اشد ضربا من عمرو ذكره الرضي
وقولهم احمق من هبنقة شاذ فلا يقاس عليه وهبنقة بفتح الهاء والباء الموحدة والنون
المشددة والقاف لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان وقيل له ذو الودعات لانه جعل
في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف مع طول لحيته فسئل فقال لئلا اضل فسرقها اخوه في
ليلة وتقلدها فاصبح هبنقة ورآها في عنقه فقال اخي انت انا فمن انا فضرب بحمقه المثل ومن حمقه انه
كان في جماعة فهبت عليهم ريح سوداء مخوفة فجعل بعضهم يعتق رقيقا وبعضهم يتصدق فقال
هبنقة اللهم انك تعلم اني لا املك شيئا اتصدق به ولكن زوجتي طالق لوجهك الكريم فغلب
الضحك بالجماعة واشتغلوا عما هم فيه من الخوف وقوله عليه السلام في وصف ماء الكوثر ابيض
من اللبن واحلى من العسل نادر فلا يقاس عليه ايضا خلافا للكوفيين كما اقتضاه اطلاق المصنف
ومثله قول الراجز جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض هذا ان حمل على
التدرج والشذوذ دون التأويل قال ابن مالك في شرح الكافية وجائز ان يكون ابيض
مبنيا من قولهم باض الشيء الشيء بيوضا اذا فاقه في البياض فالمعنى على هذا ان غلبة ذلك المبالغ
من الاشياء المبيضة اكثر من غلبة بعضها بعضا وابيض بهذا الاعتبار ابلغ من اشد بياضا قال
ويجوز ان يكون من المذكور بعد ابيض متعلقه محذوف دل عليه ابيض المذكور والتقدير ماء ابيض
صفاء واخلص من اللبن انتهى وسمع ايضا هو اسود من حنك الغراب واما قول المتنبي يخاطب الشيب
ابعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم صفة لاسود لا متعلق به اي اسود كائن
من جملة الظلم وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والاكبد من دم

تعيلا لي حمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما انتهى قال الدماميني
في شرحه الظاهر ان المتنبي انما قصد التفضيل بناء على مذهبه الكوفي لانه كوفي والكوفيون يجوزون
بناءه من السواد والبياض فلا حرج عليه في ارتكاب طريقه وطريقة اصحابه وتخرج المصنف مفوت
لغرضه من كون الشيب عنده اشد سوادا من الظلم انتهى تتمة لباب اسم التفضيل
تشتمل على بيان كيفية استعماله في التركيب واحكامه واعماله ويستعمل وجوبا على احد ثلثة اوجه
اما مقرونا بمن جارة للمفضول وهي عند سيبويه وغيره لابتداء الارتفاع في نحو زيد افضل
من عمرو ولابتداء الانحطاط في نحو زيد شر من عمرو وعند ابن مالك للمجاوزة كانه قيل جاوز زيد
عمرا وهو اولى من قول سيبويه وغيره اذ لا يقع بعدها الى قال ابن هشام وقد يقع ولو كانت
للمجاوزة لصح في موقعها عن ورد بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع
مانع وههنا منع منه مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة
او معرفا بال او مضافا وانما وجب استعماله على احد هذه الاوجه لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلابد
فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من والاضافة ظاهر واما مع ال فلانها للعهد فيشار بها
الى معين ملتبس تعيين المفضل عليه وذلك مع من والاضافة ظاهر واما مع ال فلانها للعهد فيشار
بها الى معين ملتبس مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا قلت عندي شخص افضل من زيد هو عمرو والتنبيه
محل وجوب استعماله باحد الثلثة اذا لم يكن معدولا كما في آخر واسما كالدنيا والجلى للخطة العظيمة و
خارجا عن معناه كآخر بمعنى غير فالاول وهو المستعمل بمن مفرد مذكر دائما سواء كان لمفرد
ام لغيره ولمذكر ام لغيره نحو زيد او هند او الزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات
افضل من عمرو وذلك لكراهتهم لحاق اداة التثنية والجمع المختصة بالآخر فيما هو في حكم الاوسط
باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لانها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانت كتمام الكلمة وقيل
لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الذي هو فعل غير متصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب
من شيء الا وهو مفضل ولهذا اشترطوا فيما يبنى منه افعل التفضيل ما يشترط في بناء افعل التعجب فلما
اجروه مجراه لفظا ومعنى افردوه كما افردوا الفعل وقد يحذف من مع مجرورها اذا علم المفضول
نحو قوله تعالى الله اكبر اي من كل شيء وقوله وللآخرة اكبر درجات واكبر تفضيلا اي من
الدنيا وقول الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقد جاء الحذف والاثبات
في قوله تعالى انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك واكثر ما يحذف اذا كان افعل خبرا حالا او في الاصل نحو كان زيد

افضل ويقل

افضل ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا اي دنوت اجمل من البدر او صفة
كقوله تروحي اجدر ان تقيلي اي تروحي واتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه وزعم الزماني ان
الحذف لا يجوز الا في الخبر واجازه البصريون اذا كان فاعلا نحو جاءني افضل او اسم ان نحو ان
اكبر الله ومنعه الكوفيون تنبيهات الاول لا يتعين في نحو الله اكبر ودعائمه اعز واطول ان يكون
المحذوف من مع مجرورها بل يجوز ان يقدر ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم
يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فليتتبع ذلك الثاني يجب ان يكون المجرور بمن التفضيلية
مشاركا للمفضل في المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي عم لان اصوم يوما من شعبان
احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب
عند المخالف فقدره عليه السلام محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب
عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم
وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيهم خير ولا فيه عم شر ومثله قوله تعالى اصحاب
الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من
الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة
بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من القول
بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله
ليست تفضيلية بل هي مثل من في قولك بنت من زيد تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا
تفضيل بمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي
وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل تقرب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت
زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية قاله الرضي كالذي
قبله الثالث يجب ان تلي من التفضيلية افعل لانها من تمام معناه او تلي معموله كقوله فانا رأينا العرض
احوج ساعة الى الصون من ريط يمان مسهم وقد تفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت
من الشمس وهو اكرم لو لم يمن من البحر وقد تتقدم عليه ضرورة كقوله اذا سايرت اسماء يوما ظعينة
فاسماء من تلك الظعينة املح وتجب ذلك ان كان المفضول اسم استفهام او مضافا اليه نحو ممن
انت اعلم ومن اي رجل انت اكرم وذلك لان اسم الاستفهام له ومضاف اليه الصدر وما اضيف الى
ماله الصدر فله الصدر كما تقرر والثاني وهو المستعمل بال يطابق موصوفه وجوبا في الافراد والتذكير

وفرعها للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع ولا يجامع من لأن من وال تعاقب احدهما عن الاخرى وإرادة ذكر المفضول فلو اجتمعا كان ذكر احدهما لغوا نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندات او الفضل ومن الوهم في ذلك قول الجاحظ في قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر انه يبطل قول النحويين لا يجمع من وال في اسم التفضيل فجعل كلا من ال ومن معتدا به جاريا على ظاهره والصواب ان تقدر ال زائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور على انها بمنزلتها في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث وبان فيه فصلا بين افعل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف متعلق بالوهم وفي ليس رائحة قولك انتفى وبان الفصل بالتمييز قد جاء في الفرزدق في قوله على انني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا وافعل اقوى من ثلثون في العمل قاله ابن هشام في المغني تنبيه لا بد في المطابقة من ملاحظة السماع قال ابو سعيد بن في كفاية المستوفي ما ملخصه ولا يستغنى في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفى والاظارف والظرفى كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع الكرمى والمجدى انتهى قاله في التصريح والثالث وهو المستعمل مضافا فيه تفصيل فانه ان قصد به تفضيله اي تفضيل موصوفه على من اضيف اسم التفضيل اليه والتعبير بمن على سبيل التغليب فلا نقض بنحو اعدى الخيل واحسن الطير وهذا هو الاكثر استعمالا لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه وجب كونه اي موصوفه منهم اي ممن اضيف اليهم قيل والاولى ان يقول منه لئلا يوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بجوز به افضل الرجلين وانما وجب كونه منهم ليحصل المشاركة بين الجميع في المعنى المذكور معهم ليصح تفضيله عليهم واورد ان وجوب كونه منهم يستلزم تفضيل الشيء على نفسه واجيب بانه داخل فيهم افرادا وخارج عنهم تركيبا او داخل فيهم لفظا خارج عنهم ارادة فلا يلزم ذلك وبهذا يندفع ايضا ما اورده الرضي على ابن الحاجب من ان قوله على من اضيف اليه ليس بحق لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه جازت المطابقة وعدمها وهو الافراد والتذكير نحو الزيدان اعلما الناس واعلمهم والزيدون افضلوا الناس وافضلهم وهند فضلى النساء وافضلهن اما المطابقة فلشبهه بالمعرف

بال في التعريف

بال في التعريف واما عدمها فلشبهه بافعل من في كون المفضل عليه مذكورا وليس الوجهان متساويين كما توهمه كلامه بل عدم المطابقة اولى قال تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ولم يقل احرصي بالياء وعن ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة ورد عليه بقوله تعالى الا الذين هم اراذلنا وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها قال في الاوضح فان قدر اكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا اولا لزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة وعلى هذا القصد يمتنع ان يقال يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم لفظا باضافتهم اليه لان اخوة يوسف غير يوسف وان قصد تفضيله اي تفضيل موصوفه تفضيلا مطلقا اي غير مقيد بكونه على من اضيف اليه بل على كل من سواه فالمطابقة لا غير لشبهه باسم الفاعل في عدم المشاركة فجرى مجراه في وجوب المطابقة واضافة اسم التفضيل حينئذ للتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يجب كونه من المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيف الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه واله وسلم افضل قريش بمعنى افضل الناس من قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما والزيدون احسنوا اخوتهم اي يوسف احسن الناس من بينهم وكذا الباقي وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه وان قدرت المضاف في اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم تنبيهات الاول وقع فيما وقع عليه من نسخ هذا المتن ونصه وان قصد تفضيله مطلقا تمفرد وذكر مطلق نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسن اخوتهما وهو غلط صريح والمطابقة واجبة اجماعا كما في سائر المتون حتى التهذيب للمصنف ولم يتنبه لذلك بعض من كتب على هذا الكتاب من طلبة العجم المعاصرين فشرحه على ما في النسخ وهو غلط واضح ووهم فاضح فاحذره وحاشا المصنف ان يقع له مثل هذا الغلط الذي لا يخفى على ادنى الطلبة فضلا عن مثله فذلك غير العبارة واصلحها اذ لا يمكن حملها الا على تغيير الناسخ كما قيل فكم افسد الراوي كلاما بعقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا وجاء بشيء لم يرده المصنف الثاني قد يقصد بافعل اصل الفعل فلا تفضيل فيه ويجري حينئذ مجرى ما قصد به التفضيل مطلقا من وجوب المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم لانهما لا يشاركهما احد من بني مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر

بن عبد العزيز اقف لك لانه كان بجبهته اثر شجة من دابة ضربته الثالث التفضيل الذي
ذكره المصنف رحمه الله في المستعمل مضافا انما يجري في المضاف المعرفة واما المضاف النكرة
فيلزمه الافراد والتذكير لموافقته المستعمل بمن في التنكير نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نسوة
وهي زيد افضل من كل رجل قيس فضله بفضله والزيدان افضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما والزيدون
افضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا الباقي هذه تتمة في بيان اعمال اسم التفضيل ويرفع
الضمير المستتر اجماعا نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد وانما
عمل فيه لضعفه لان وجوده خفي ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب والغيبة فالعمل فيه كلا عمل فلم يحتج الى ما يقوي
العامل على العمل فيه ولا ينصب المفعول به اجماعا فلا يقال زيد اشرب الناس عسلا لانه الحق بافعل
الغريزية دما اوهم ذلك فهو منصوب بفعل مقدر دال هو عليه نحو قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله فمن
ليست مفعولا باعلم ولا مضافا اليه لان افعل بعض ما يضاف اليه فيكون التقدير اعلم المضلين وهو محال
بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اي يعلم من يضل وعلى هذا فمن موصولة او موصوفة
هذا هو الظاهر ويحتمل ان تكون استفهامية في محل رفع على انها مبتدا ويضل خبره والجملة
في محل نصب علق عنها العامل والاستفهام للتعجب من شان الضال المتبع للظن الكاذب وتجويز
الكوفيين كون من موصولة او موصوفة في محل جر بالباء المحذوفة وباضافة اعلم اليه ليس بشيء لامتناع
الثاني كما علم وضعف الاول لشذوذ حذف حرف الجر مع بقاء عمله تنبيهات الاول
ما ادعاه المص من الاجماع على انه لا ينصب المفعول به تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية وابن هشام في
شرح القطر والرضي في شرح الحاجبية وفيه نظر فقد نقل ابن هشام في حواشي التسهيل عن محمد بن
مسعود بن الزكي جواز نصبه به مطلقا وانه قال في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل
لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما
في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا ونقل في المغني
عن بعضهم جوازه ان قصد به اصل الفعل قال الدماميني وهذا الراي حسن فينصب حين تقصد
ذلك كما انه يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة انتهى وقد
يجاب عن دعوى الاجماع بانهم نزلوا المخالف في ذلك منزلة العدم الثاني انما قال المص ولا ينصب المفعول به
ولم يقل ولا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلام التقوية كزيد ادعى للعلم و

ابذل

ابذل للمعروف او بالباء كما اذا عرف بالفقه واجهل بالنحو فان كان فعله متعديا لاثنين نصبت
الثاني بفعل مقدر نحو زيد اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب الثالث لا ينصب المفعول المطلق
ايضا اجماعا فلا يقال انا احسن الناس حسنا ولا المفعول له فلا يقال انا اضرب الناس تاديبا ولا المفعول معه
فلا يقال انا اسير والنيل ونقل ابن هشام في المغني عن سيبويه نصبه للمشبه بالمفعول به ورده بان
اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل اذ لا يلحقه علامات الفروع الا بشروط لكن قال في موضع آخر منه
الماسة في قولهم لا عهد لي بالام قفا ولا ادوحه في محل نصب كالهاء في المضاربة الا ان
ذاك مفعول وهذا شبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول اجماعا وليست مضافا
اليها والا لخفض الموضع بالكسرة انتهى وقال الرضي لا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه
اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع
الرفع كما تقرر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا
بشروط وان رفع ذلك لا يضاف اليه انتهى ولا خلاف في نصبه الظرف نحو زيد افضل الناس
اليوم لان الظرف يتوسع فيه ويكفيه رائحة الفعل والحال نحو زيد احسن الناس مبتسما لانها
بمثابة الظرف في معناه والتمييز نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا لانه في غاية الضعف اذ
ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا وما لا يشم رائحته نحو راقود خلا ورفعه للظاهر اي
الموجود الذي يسمع التلفظ به فيشمل الضمير المنفصل ايضا قليل مختص بلغة ضعيفة حكاها سيبويه
نحو رايت رجلا احسن منه ابوه او انت بنصب احسن على انه صفة لرجل ورفع
ابوه او انت على الفاعلية باحسن على معنى فاقه في الحسن ابوه او انت مبتدا
مؤخر وفاعل احسن ضمير مستتر فيه عائد على المبتدا والجملة من المبتدا والخبر في موضع نصب صفة
لرجل والرابط الضمير المجرور بمن ولا يرفعونه بالظاهر لضعفه عن العمل لانه ليس له فعل بمعناه
في الزيادة حيث يعمل عمله ولا هو شبيه باسم الفاعل يحمل عليه في العمل في الظاهر كما
حملت عليه الصفة المشبهة في العمل فيه لان اسم الفاعل يثنى ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا
يجمع مما هو الاصل فيه وهو المستعمل بمن بخلاف الصفة المشبهة فانها تثنى وتجمع كما تقرر ويكثر
ذلك اي رفعه للظاهر في مسئلة الكحل وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة في المعنى
لاسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو قول العرب ما
رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن صفة لرجلا وهو

اسم جنس مسبوق بنفي والكحل مرفوع به على انه فاعله وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره وفي عينه
ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ومنه لغو متعلق باحسن وفي عين زيد مستقر حال من العين المجرور
بمن والمعنى ما رايت رجلا احسن الكحل كائنا في عينه منه اي من الكحل كائنا في عين زيد وقد ظهر ان
الكحل الذي هو مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين اما كونه مفضلا على نفسه فباعتبار
كونه في عين زيد قال في الهمع ولاشتهار هذا المثال فيما بين النحاة بهذه المسئلة عرفت
بمسئلة الكحل وانما ساغ لاسم التفضيل هنا ذلك العمل لانه بمعنى الفعل اذ يصح ان يحل محله
فعل مع استقامة المعنى فيقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ولانه لو لم
يعرب المرفوع في ذلك فاعلا كان مبتدا واحسن خبره ولزم الفصل بين افعل ومعموله
باجنبي وهو الكحل تنبيهان الاول قال ابن مالك لم يرد هذا الكلام المتضمن رفعه الظاهر
الا بعد النفي ولا باس باستعماله بعد النهي والاستفهام الذي فيه معنى النفي نحو لا يكن احد احب
اليه الخير منه اليك وهل رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومنع ذلك ابو حيان
فقال يجب اتباع السماع والاقتصار على ما قالته العرب على ان الحاقهما ظاهر في القياس
لكن الاولى اتباع السماع الثاني الاصل في هذه المسئلة ان يقع الاسم الظاهر بين ضميرين
اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مثلنا وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على
الاسم الظاهر او على محله او على ذي المحل فيقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد
او من عين زيد او من زيد فحذف مضافا او مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء فيقول
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل قالوا واحسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل
من حسن الجميل بزيد ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسة له في المعنى ثم حذفوا المضاف واقاموا
المضاف اليه مقامه قاله في الاوضح هذه خاتمة لمباحث الاسماء في موانع الصرف قال
ابن يعيش في شرح المفصل اختلف النحويون في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع
الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين
وهو قول الظاهر الحال وقال قوم منتمون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال
فلا يمنع الذي لا ينصرف في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف
لمشابهته الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له فتبع الخاصة
الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير

فعلى هذا القول

فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل لا اسمر او اسمركم فالاسمر باق على منع صرفه
وان انجر لان الشبه قائم وعدم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم
منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصتان للاسم بعدا عن الافعال وغلبت الاسمية
فانصرف انتهى ثم المعتبر في الاسم الذي لا ينصرف من شبه الفعل ان يكون فيه فرعيتان من تسع
احديهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى وفرعية واحدة يقوم مقامهما كما ان في الفعل فرعيتين
عن الاسم احديهما من جهة اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى من جهة المعنى وهي افتقاره
الى الاسم الذي به يكون كلاما وحيث اشبه الاسم الفعل وكان فرعا له باعتبار المذكور كان شبيهه
في امتناع ما يمتنع فيه من الجر والتنوين او التنوين وحده على الخلاف اذا عرفت ذلك فنقول
موانع الصرف تسمى عللا واسبابا بالاستقراء تسعة وهي العجمة وهي في لسان العرب فرع
العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع وهو فرع الواحد والتانيث وهو فرع
التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والعدل وهو فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على
حاله والتعريف وهو فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل ولا يخفى ان المعروض للال
هو رجل المطلق لا الرجل المجرد عن ال وهو النكرة وكذا المعروض للتاء قائم المطلق لا قائم المجرد عن التاء
وهو المذكر فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم
من الوهمية والحقيقية كذا قال بعض المحققين وزيادة الالف والنون وهي فرع المزيد عليه والتركيب
وهو فرع الافراد ووزن الفعل وهو فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه ذلك الوزن كان فرعا لوزنه والمراد بقولهم المختص بنوع آخر المختص
حقيقة او حكما ووزن الفعل المبدو باحدى الزوايد الاربع في حكم المختص فلا يحتاج الى البيان قاصر
والوصف وهو فرع الموصوف قال الرضي كغيره وتسميتهم لكل واحد من الفروع المذكورة علة
سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة
اذن مجموع علتين او واحدة منها يقوم مقامهما انتهى قال بعض المحققين وفيه ان اطلاق العلة على
الناقصة حقيقة بل التحقيق انها العلة واطلاق العلة على مجموع الاثنين هو التجوز انتهى قيل ووجهه
ان الثاني في العلة للوحدة ولا وحدة في الاثنين وقد جمع المصنف رحمه الله هذه الموانع التسع بقوله
موانع صرف الاسم تسع فعجمة وجمع وتانيث وعدل ومعرفة وزائدتا فعلان ثم تركيب
كذلك وزن الفعل والتابع الصفة وجمعها بعضهم ايضا فقال اذا اثنان من تسع المانعة

نوع صرفها وهي الزيادة والصفة وجمع وتانيث وعدل وعجمة واشباه فعل ثم تركيب معرفة
وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم موانع الصرف وزن الفعل تتبعه عدل ووصف وتانيث ومنعه
لون ثلث الفا زيدت ومعرفه وعجمة ثم تركيب وتجمعه اى وجمعه وقال اذا رمت
احصاء الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف وجمع وتركيب وتانيث صيغة
وزائدتي فعلان والعجمة الصرف وقال ايضا موانع صرف الاسم تسع فهاكها منظمة ان كنت
في العلم ترغب من العدل التانيث والوصف عجمة وزائدتي فعلان جمع مركب
وثامنها التعريف والوزن تاسع وزاد سواها بحث تطلب وقال آخر موانع الصرف تسع
كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع
ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب وجمعها بعضهم
في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
وانشد الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك لنفسه وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع
زد تانيثا وقال آخر جمع ووزن وعدل ووصف معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها وقال
آخر ايضا زيادة ووزن ثم وصف تانيث عجمة وعدل وتعريف وجمع وتركيب وقال آخر موانع
الصرف تانيث وتركيب وعجمة ثم عدل ثم تعريف ووزن فعل ونون قبلها الف
مزيدتين وعدل ثم توصيف تنبيه ما صرح به من انحصار الموانع في التسعة هو المشهور الذي
عليه الجمهور وقيل المانع من الصرف اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف
نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما
لا يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب
ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث
مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل ووجهه انه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع
قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس بالصفة الى عمر وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع
فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية
او مع الوصفية وتركيب العجمة وهي اما تكررها في العجمي والعربي او تركيبها مع العلمية وقال بعضهم انها عشرة والعاشر
والزائد شبه الف التانيث كارطى اذا سمي به وقال بعضهم انها احد عشر والزائد مراعاة الاصل
نحو احمر اذا نكر بعد العلمية وقال بعضهم انها ثلثة عشر والزائدان لزوم التانيث ولزوم الجمع ورد القول

بانها اثنان

بانها اثنان بان ما ذكره من الحكاية لا يتناول نحو احمر وافكل لانهما ليسا منقولين من الفعل وما ذكره من
معنى التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر في منع الصرف تركيب الكلمتين وما
ذكره ليس كذلك نعم هو صحيح في بعلبك لكن يطلق جعله مجرد التركيب سببا لمنع الصرف وهو يقتضي
منع صرفه في حال التنكير ايضا لوجود السبب وهو باطل ورد باقي الاقوال بان شبه الف التانيث يرجع
اليه ويدخل في عداده ومراعاة الاصل في نحو احمر مندرج في الوصف ولزوم التانيث
داخل في التانيث لان لزوم التانيث صفة له وصفة الشي ملحقة باصلها وكذا لزوم الجمع
داخل في الجمع فالحق انها تسعة كما ذكره المص رحمه الله فالعجمة والمراد بها غير العربية فارسية
كانت او غيرها يمنع صرف العلم العجمي العلمية باضافة العجمي الى العلمية وذلك بان يكون
قبل استعمال العرب له علما في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة فيها لانها عجمية
جنسية فالحقت بالامثلة العربية وذلك كلجام وديباج ونحوهما من اسماء الاجناس وكذا
ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كما اذا سمي بلجام لحدوث علميته فان كان
فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كضبجة علما لمؤنث وما ذكره من اشتراط العلمية في
العجمة هو مذهب ابي الحسن بن الذباج ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه قال ابو حيان والجمهور على خلافه
في نفيه ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فينصرف في الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه
بمعنى جيد ويمنع الصرف في الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به تنبيه
قال ائمة العربية تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها النقل بان ينقل ذلك بعض ائمة اللغة الثاني
خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء
في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في
كلمة عربية الرابع ان يكون آخره زاي بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس
ان يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص السادس ان يكون فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق
السابع ان يكون خماسيا او رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام
والميم والنون فانه متى كان عربيا فلا بد ان يكون فيه شيء منها نحو سفرجل وقذعمل وقرطعب
جحمرش هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل قوله في المزهر وانما تمنع العجمة صرف العلم
العجمي العلمية بشرط زيادة على الثلاثة كابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب لانه
اذا كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ لمجيئه على الاصل ما بني عليه الاحاد العربية تنبيه قيد

جمع الجوامع الزيادة بان لا يكون بياء التصغير قال في شرحه لو كان رباعيا واحد حروفه ياء
التصغير قال في شرحه لو كان رباعيا واحد حروفه ياء التصغير لم يمنع الصرف الحاقا له بما قبل
التصغير ولا اثر لتحرك الاوسط من الثلاثي كشتر بفتح الشين المعجمة وفتح المثناة من فوق
اسم حصن بديار بكر فهو منصرف عند الاكثر قال الرضي وهو اولى وذلك ان
تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث وا
العجمة فلا علامة لها حتى يسد شيء مسدها بل لان العجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او متحرك اشتبه
كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون
الاوزان الحقيقية بخلاف كلام العرب انتهى وذهب قوم منهم ابن الحاجب الى اعتبار
تحرك الاوسط من الثلاثي في تحتم منع صرفه بخلاف ساكنه فيتحتم صرفه قال المرادي ونقل
عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الساكن الوسط قلت
وبه قال الزمخشري ايضا ويتحصل في الثلاثي اقوال احدها تحتم الصرف مطلقا الثاني تحتم المنع
في محرك الوسط كلمك اسم ابي نوح عم وتحتم الصرف في ساكنه الثالث منع صرف المتحرك
الوسط والوجهان في ساكنه تنبيهان الاول قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا تنصرف
الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا لعربيتها ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل هود لكونه
حيث قرنه سيبويه معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل وانه لا عرب قبله وهذا وفيه ان شيثا
غير منصرف ايضا قاله بعض المحققين وفي البحر للزركشي قد روي عن ابن عباس ان اول
من تكلم بالعربية المحضة اسمعيل واراد به عربية قريش التي نزل بها القرآن واما عربية قحطان
وحمير فكانت قبل اسمعيل عليه السلام انتهى وفي الكشاف ان من لم ينون عزيرا جعله غير منصرف للعلمية
والعجمية ومن صرفه جعله عربيا وفي القاموس عزير منصرف لخفته وذكر بعضهم ان اسماء الملائكة
ممتنعة من الصرف الا اربعة منكر ونكير ومالك ورضوان الثاني لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا
باتفاق الاوزان اما الاول فاسحق ويعقوب وموسى اسماء الانبياء غير منصرفة واسحق مصدر اسحق الضرع
اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى لما يحلق به منصرفة ومن قال انما سمي يعقوب لانه خرج
من بطن امه آخذا بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق لان الاشتقاق من العربي
يوجب الصرف وكذا ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس اذا ايس
فقد غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق اللفظ واما الثاني فنحو

جالوت

جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة وجاموس وطاوس وراقود منصرفة لكونها
نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن قوله في البسيط والجمع بمنع صرف وزن
مفاعل ومفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الف وبعد الالف حرفان اولهما
مكسور تحقيقا كما سيأتي او تقديرا كدواب او ثلثة اوسطها ساكن فالمراد بالوزن الوزن العروضي
الحاصل بمجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن دون التصريفي المعتبر فيه مقابلة الاصلي
بالاصلي والزائد بالزائد ليشمل فعالل وفعاليل وفواعل وفواعيل وافاعل وافاعيل الى
غير ذلك ولو اريد التصريفي لخرجت جميع الموزونات هذه الموازين وقول بعضهم ان
المعتبر عندهم الوزن العرفي دون العروضي ولهذا عدوا وزن شمر مختصا بالفعل مع انه
كجعفر في الوزن العروضي ليس بشيء لان قرينة المقام ظاهرة فيما ذكرنا ولقد احسن المصنف رحمه الله
في التمثيل لموزوني هذين الميزانين بقوله كدراهم ودنانير دفعا لتوهم كون المراد بالوزن
العروضي لا غير ومنع هذا الجمع الصرف بالنيابة عن علتين على الاشهر لكونه لا نظير له في الاحاد
العربية كما سيأتي وقيل لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع
فنزل كونه على صيغة منتهى الجموع منزلة جمع ثان وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير وقيل
لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع فنزل كونه على صيغة منتهى الجموع
منزلة جمع ثان وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي ففيه
الجمع وشبه العجمة ويقال لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الاقصى لما عرفت والجمع الذي لا نظير له في الاحاد
اي لا مفرد عربيا على وزنه اما نحو ثماني ورباعي للذي القى رباعيته وهو السن التي بين
الثنايا والثنية فشاذ واما نحو التدارك والتضارب فالاصل فيه فتح ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء
واما نحو هوازن لقبيلة من قيس وشراحيل علم شخص فمنقولان عن الجمع واما نحو يماني وشامي في
المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض من احدى يائي النسبة والالف التي هي بدل من
الاخرى وياء النسبة عارضة لا اعتداد بها في الوزن قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد
الياء وهو قليل والحق بهذا الجمع في منع الصرف حضاجر للضبع وهي الا كعلمية
اسامة للاسد وسمي الذكر ضبعان للاصل اي لكونه في الاصل جمعا لحضجر كقمطر ثم نقل منه الى العلمية
فعلم بذلك ان المعتبر في منع الجمع المذكور ان يكون موضوعا في الاصل للجمع كما ان المعتبر في الوصف
كونه كذلك في الاصل فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لانه عارض كما لا تضر غلبة الاسمية في الوصف الاصلي

لعروضها اذ الاصل لا يعتد بالعارض وما الطف ما انشده الشيخ ابو حيان لنفسه راض حبيبي
عارض قد بدا يا حسنه من عارض رائض فظن قوم ان قلبي سلا والاصل لا يعتد بالعارض
تنبيه قال في الهمع ولو سميت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه فقد منعت
العرب شراحيل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل انتهى وفي دعوى عدم الخلاف نظر فقد
قال الرضي وهو العمدة فيما ينقل وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما اذ زال
وهو الجمع وهو خلاف المستعمل انتهى ولعله لم يعتد بهذا الخلاف فجعله كالعدم الخ وسراويل على الاشهر
مع انه مفرد للشبه عند سيبويه وابي علي لانه اسم اعجمي معرب لاكنه اشبه بكلامهم لا ينصرف قطعا
على ما يستحق منع الصرف قال الشاعر فتى فارسي في سراويل رامح فعلى هذا ليس فيه من الاسباب شيء الا العجمة
العلمية والتانيث المعنوي شروطها ايضا واما صيغة الجمع فليست بسبب الا في شرط العجمة
فقط وهو مشكل وذهب المبرد الى انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي قال في التصريح واختلف في سماع سروالة
فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليه من الوأم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة
فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم
من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشماليل جمع شملال حكاه الحريري
في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه قلت
ونقل ذلك قبل ابن الحاجب ابو الحسن الاخفش ورد انكار ابن مالك بان من نقل حجة على من
لم ينقل حجة على من لم ينقل والتانيث ان كان بالفي حبلى وحمراء اي المقصورة والممدودة
وانما اضافهما الى حبلى وحمراء للاختصار مع الفائدة للاستغناء عن التمثيل لهما على انه قد استشكل
القول بان التانيث في مثل حمراء بالف ممدودة بان علامة التانيث الهمزة لانها منقلبة
عن الف التانيث وليست ممدودة والالف الممدودة قبلها زائدة وليست للتانيث
واجيب بان المراد بالالف الممدودة هو الهمزة سميت بذلك لانها الممدود بها فقيه قد
وايصال ولا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اسم للاعم من المتحرك
فقط واسم الساكن لا فلا حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى القول بانها في الاصل الف
انتهى قال بعض المتاخرين ولك ان تقول سميت الهمزة في ذلك بالممدودة لعلاقة المجاورة
ناب عن علتين للزوم الفية الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلافه بالتاء فنزل لزومهما منزلة تانيث
ثان بيانها ان الاول توهم بعضهم من قولهم الف حبلى وحمراء ان المانع الصفة والف التانيث وهو

/غلط/

غلط صريح بل المانع التانيث بهما فقط كما صرح به المصنف سواء كان مصحوبهما نكرة كذكرى
وصحراء ام معرفة كرضوى وزكرياء ام مفردا كما تقدم ام جمعا كجرحى واصدقاء ام
اسما كما تقدم ام صفة كحبلى وحمراء لا خلاف في شيء من ذلك الثاني يحمل الف الالحاق المقصورة
على الف التانيث المقصورة فيمتنع بشرط العلمية لشبهها بها من جهة انها زائدة ليست بدلا
من حرف ولا يكون الا في مثال يصلح لالف التانيث كارطى فانه على مثال سكرى واما
الف الالحاق الممدودة فلا تشبه الف التانيث لان الهمزة مبدلة من حرف بخلاف الف
التانيث فانها غير مبدلة من شيء والمثال الذي يقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لالف التانيث
الممدودة قال السيوطي في شرح الالفية وفي الهمع معنى الالحاق ان تبنى مثلا من الثلاثي
كلمة على بناء يكون رباعي الاصول فيجعل كل حرف مقابل حرف مقتضى اصول الثلاثي فيأتي بحرف
زائد مقابل للحرف الرابع من البناء الرباعي الاصول مقتضى ذلك الحرف حرف الالحاق
انتهى قال ابو حيان وما فيه الف الالحاق الكثير ايضا اذا سمي به امتنع كقبعثرى لشبهها بالف التانيث
المقصورة من حيث انها زائدة في الاخر لم تنقلب ولا تدخل عليها تاء التانيث كما ان الف
التانيث كذلك ولم تجعل الف قبعثرى للالحاق لانه لا سداسي في الاسماء اصليا حتى يلحق به وزعم
الجوهري في جعل الفها للالحاق والا تكن التانيث بالفي حبلى وحمراء بل كان بغيرهما منع اي التانيث
صرف العلم حتما اي وجوبا ان كان اي العلم مؤنثا بالتاء سواء كان علم مذكر
كطلحة او مؤنث كفاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث
في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد
منها وتارة تقترن بها او كان العلم زائدا على الثلاثة ولم يكن بالتاء كزينب وسعاد
تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التانيث او كان ثلاثيا متحرك الوسط لفظا كسقر اسم لجهنم
اعاذنا الله تعالى منها تنزيلا للحركة منزلة الزائد خلافا لابن الانباري حيث جعله ذا وجهين كهند او كان
محرك الوسط تقديرا كدار علم امراة فيلتحق بها باب هند وانما قلنا محرك الوسط تقديرا لان اصلها
دور بالفتح فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او كان ثلاثيا اعجميا كجور بضم الجيم اسم
بلد من بلاد العجم لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة
لما انضمت لا يمنع صرف الثلاثي كما مر لانها لم توثر منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل
هو ذو وجهين كهند فلا يتحتم اي يجب منع صرف نحو هند من الثلاثي الساكن الوسط لعدم

الشروط المذكورة بل يجوز المنع وعدمه فالمنع نظرا الى وجود العلتين والصرف نظرا الى خفة
الوسط بالسكون وانها قد تقاومت احد السببين خلافا للزجاج في ايجابه المنع وعلله
بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف والجمهور على ان المنع اجود
تحاشيا عن الغاء العلتين قال ابن جني وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال
شيخنا الفارسي الصرف اجود وقال الحضراوي ولا اعلم احدا قال هذا القول قبله وهو غلط
لا فتى قلت ولا قال به احد بعده وقد اجتمع الوجهان في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها
دعد ولم تسق دعد في العلب تنبيهان الاول الجمهور على تحتم منع الثلاثي المنقول من المذكر
الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وهو مذهب
سيبويه وقال عيسى والجرمي والمبرد انه كهند ولعله اختيار المصنف حيث لم يذكره
الثاني صرف اسماء القبائل والارضين والكلم ومنعها مبنيان على المعنى فان كان
اسم اب كمعد وتميم او اسم حي كقريش وثقيف او اسم مكان كبدر وثبير او اسم لفظ نحو كتب
زيدا فاجاده صرف الا ان كان فيه مانع آخر فيمنع كتغلب مرادا به الحي او القبيلة للعلمية و
الوزن فان كان اسم ام كباهلة وسدوس وسلول او اسم قبيلة كمجوس ويهود او بقعة كفارس
وعمان فتخفيف ميمها او اسم كلمة نحو كتب زيدا فاجاد منع الصرف والاسماء والافعال
والحروف تذكر باعتبار اللفظ فيصرف وتؤنث باعتبار الكلمة فان انضم اليه سبب يوجب
المنع منع وكذا حروف الهجاء تذكر وتؤنث وزعم الفراء ان تذكيرها لا يكون الا في الشعر قاله
في الارتشاف واما اسماء السور فاقسام احدها ما فيه ال وحكمه الصرف كالانعام والاعراف
والانفال الثاني العاري منها فان لم تضف اليه سورة منع كهند هود وقرأت هود وان
اضيفت اليه سورة لفظا او تقديرا صرف كقرأت سورة هود ما لم يكن فيه مانع منعه كقرأت
سورة يونس الثالث الجملة نحو قل اوحي واتى امر الله فيحكى فان كان اولها همزة
وصل قطعت لانها لا يكون في الاسماء الا في الفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها او
في آخرها تاء التانيث قلبت هاء في الوقف اذ هو شان التاء التي في الاسماء وتعرب
لتصيرها اسما ولا موجب للبناء ويمنع الصرف للعلمية والتانيث نحو قرأت اقتربت بفتح التاء و
في الوقف اقتربه الرابع حرف الهجاء كصاد وقاف ونون فيجوز فيها الحكاية لانها حروف
فتحكى كما هي والاعراب لجعلها اسماء لحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف والمنع بناء على

تذكير

تذكير الحروف وتانيثه وسواء فيه اضيف اليه سورة ام لا كقرأت صاد وسورة صاد
بالسكون والفتح منونا وغيره الخامس ما وازن الاعجمي كحاميم وطاسين وياسين فاوجب
ابن عصفور فيه الحكاية لانها حروف مقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير منصرف
لموازنته هابيل وقابيل وقد قرئ ياسين بنصب النون وسواء في جواز الامرين اضيف اليه
سورة ام لا السادس المركب نحو طسم فان لم تضف اليه سورة ففيه رأيا ابن عصفور والشلوبين
فيما قبله ورأي ثالث هو البناء للتركيب على الفتح كخمسة عشر وان اضيف اليه سورة لفظا او
تقديرا ففيه الرأيان ويجوز على الاعراب فتح النون واجراء الاعراب على الميم كبعلبك و
اجراؤه على النون مضافا لما بعده وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير
الحروف وتانيثه اما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما الا الحكاية سواء اضيف اليهما سورة ام لا
ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما في الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يتركب
من اسماء كثيرة واجاز يونس في كهيعص ان يكون كله مفتوحا والصاد مضمومة ووجهه
انه جعله اسما اعجميا واعربه وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة قاله في الهمع والعدل
وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية الى اخرى مع اتحاد المعنى لا الالحاق ولا الاعلال ولا الترخيم
ولا قلب مخرج نحو رجل لعدم اتحاد المعنى ونحو كوثر لالحاقه بجعفر ونحو مقام لاعلاله ونحو يا حار
في حارث لترخيمه ونحو آرام جمع ريمة لانه مقلوب عن ارام براساكه سيء همزة فقلب
العين الى موضع الفاء فيمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها اي عن صيغتها الاصلية
التي يقتضي الاصل ان تكون عليها الى صيغة اخرى كرباع ومربع فانهما معدولان
عن اربعة اربعة والدليل على ان اصلهما ذلك ان في معناهما تكرارا دون لفظهما
الاصل فيما اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو اربعة
اربعة وكذا الحال في آحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث والجميع متفق عليه وفيما وراءها
الى عشار ومعشر خلاف قال ابو حيان والصحيح جوازه بسماع عن العرب فيقول موحد واحاد الى
معشر وعشار وحكى البناء من ابو عمرو والشيباني قال ابن هشام ولا يعارض بقول ابي عبيدة
والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل السخاوي انه يعدل
ايضا على وزنان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا ووجه اعتبار
الصفة في المذكورات مع عدم اعتبارها في اصولها كونها متاصلة فيها لكونها معتبرة في موضوعها

بخلاف فعال في ذلك لعروضها في الاستعمال ومن ثم لم يستعمل الا صفة نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث
ورباع او حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او خبرا نحو صلوة الليل
مثنى مثنى والحال والخبر صفة في المعنى او مثنى الثاني في الحديث للتوكيد لا للتكرير بتثنية
ما ذكره من ان منع الصرف في ذلك للعدل والصفة هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور
وذهب ابن السراج الى ان مانع الصرف فيه عدلان لفظي ومعنوي لان مثنى مثلا معدول
عن لفظ اثنين وعن معناه لانه لا اثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين وقال الكوفيون
وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا تدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول
على البدل قال الرضي ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى
على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا انتهى وكاخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو
بنسوة اخر وهي جمع لاخرى واخرى انثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وآخر من باب اسم التفضيل
فكان القياس ان يقال مررت بنسوة آخر وبرجال آخر وبامراة آخر وبامراتين آخر وبرجلين
آخر لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائما كما تقرر
في بابه لكنهم قالوا اخرى واخريين واخر واخرين قال ابن هشام في اوضح وانما خص
النحويون آخر بالذكر لان في اخرى الف التأنيث وهي امنع من العدل واما آخرون وآخران
فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب واما آخر فلا عدل فيه وانما العدل في فرعه
وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن انتهى بتغيير ان الاول قال في التصريح في جعل آخر من
باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح
في الحواشي الصواب ان آخر شبيه بافضل من ثلث جهات احدها الوصف والثانية
الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افضل انما يتقوم معناه
باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه مع التنكير بل
مع ال والاضافة وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة
لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقته بمقتضى المشابهة فعلى هذا
اذا قيل بنسوة اخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمدولا لعدول عن الآخر لانه نكرة لجريه على
نكرة نعتا ولا عن آخر من لما بيناه من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المثلثة
الثاني اذا كانت اخرى بمعنى آخرة بكسر الخاء مقابلة الاولى جمعت على اخر مصروفا لانه

غير معدول

غير معدول لان مذكرها آخر بالكسر فليست من باب اسم التفضيل ويقدر العدل فيما هي
في اسم سمع غير منصرف وليس فيه من اسباب منع الصرف علة ظاهرة سوى
العلمية كزحل وعمر فيقدر بزاحل وعامر فهما معدولان عنهما لا ان القياس دل على
ذلك بل لما راوهما ممنوعين من الصرف وليس فيهما بحسب الظاهر الا سبب واحد وهو العلمية
ولا تستقل بالمنع اجماعا احتيج الى تقدير سبب آخر ولم يمكنهم غير العدل فقدروه كيلا تنخرم
القواعد المعلومة بالاستقراء من كلامهم فاسمع منصرفا فليس بمعدول نحو لبد لو سمع غير منصرف
وفيه مع العلمية مانع آخر فكذلك نحو طوى فيمن منعه فان فيه مع العلمية التأنيث المعنوي باعتبار
البقعة فلا وجه لتكلف العدل تنبيه قال بعض المتأخرين ما اشتهر من عدم امكان غير العدل
في نحو عمر ممنوع بل ثم شيء يمكن تقديره مع وجود اصل مقيس عليه في الباب وهو لزوم العلمية فان
نحو عمر وزفر من الاعلام التي على فعل لازم للعلمية لا يجوز تجريدها عنها فلذلك لا يثنى ولا يجمع بل
يقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وجاءني عمر كلهم في الجمع فاحدى الفرعيتين العلمية والاخرى
لزومها ونظير ذلك الف التأنيث كما مر فاذا كان كذلك فلا حاجة الى تقدير العدل انتهى ولكن
اذ لا يؤثر منع تثنية المعدول وجمعه الا عن المازني فقط ويرده قولهم سيرة العمرين اي ابن الخطاب
وابن عبد العزيز كما صرح به بعضهم قال في القاموس والعمران ابو بكر وعمر او عمر وعمر بن عبد
العزيز فكيف يجعل مثل هذا اصلا مقيسا عليه كذا كتب ردد هذا الكلام ثم وقفت في
همع الهوامع على ما نصه منع المازني من تثنية العلم المعدول وجمعه جمع سلامة او تكسير قال
فلا تقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه على المنع و
يرده ما سمع من قول العرب العمران فانه ثنى على سبيل التغليب مع اتفاق اللفظ والمعنى
اولى انتهى والتعريف المعبر عنه في البيتين المتقدمين بلفظ المعرفة علما شخصيا كاحمد او جنسيا
كما في اسامة شرط تاثير في منع الصرف العلمية اي ان يكون الاسم المعرفة علما
شخصيا كما في احمد او جنسيا كما في اسامة وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة
الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها من التعاريف اما ان
يستلزم البناء كما في المبهمات سوى اي واية واما ان يستلزم المنافاة لحكم منع الصرف
كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف النداء فانه يدور مع قصد المتكلم
من قال التعريف المضمر والموصول والاشارة يستلزم البناء واللام والاضافة تنافيان لحكم منع الصرف فقط

العلمية فقد فضل اية غفلة مع هذا الفطنة على فساده قال بعض شارحي الحاجبية والالف والنون
المعبر عنهما في البيتين بزائدتا فعلان ويسميان بالزائدتين لزيادتهما وقيل لكونهما من حروف
الزيادة وهو بعيد ويسميان المضارعتين ايضا لمضارعتهما اي مشابهتهما الفي التانيث في كونهما
مزيدتين معا كذا قال بعضهم وهذا ينافي قولهم ان الممدودة في الاصل مقصورة زيدت
قبلها الف فانقلبت همزة وتاثيرهما في منع الصرف لمشابهتهما الفي التانيث في بناء
يخص المؤنث وانهما لا يلحقهما التاء بدليل سقوط التاثير بفوات هذه الجهة هذا مذهب البصريين
وهو الحق وذهب الكوفيون الى ان تاثيرهما لكونهما زائدتين قال ابن هشام ويلزمهم ان
يمنعوا صرف عزيت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زائدتان باعيانهما سالناهم عن علة
الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بشبهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون
بلتيهما ان الاول قال بعضهم المراد بالالف والنون اعم من الالف والنون في الاصل او
في الحال لان اصيلال علما غير منصرف لان اللام فيه بدل من النون وهو في الاصل مصغر
اصلان كعثمان جمع اصيل وهو الوقت بين العصر الى المغرب لكنهم لم ينظروا الى الاصيل في
التصغير فحكموا بان عمرين في تصغير عمران منصرف وان كان فيه الالف والنون في الاصل
الالف منتفي وفي الارتشاف قال الفارسي اصلان مفرد ليس بجمع ولذلك ساغ تحقيره الثاني
علامة زيادتهما ان يكون قبلهما اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان وكان الثاني مضعفا فهو
ان قدر اصالة التضعيف فزائدتان او زيادته فالنون اصلية كحسان ان جعله من الحسن فوزنه
فعلان فلا ينصرف او من الحس فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحيوة او من الحين
وقال السخاوي في سور الذهب سال سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله
على الاكثر اذا لم يكن معنى يعرف به قال السخاوي اي اذا كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه
حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة الالف
والنون في حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر لطيفة لقي بعض الملوك حيان النحوي فقال
الملك احيان منصرف ام لا قال ان حياه الملك فغير منصرف والا فينصرف ذكره الكعبي في
البيان يمنع مع الالف والنون وافرد الضمير باعتبار انهما سبب واحد صرف العلم
كعمران وعثمان وغطفان قال بعض شارحي الكافية ولا يخفى ان هذا الشرط متحقق في سعدان
وسهران وتحيا ورقبان اعلاما مع انه لا اثر فيهن للزيادة وهي منصرفة فينبغي اشتراط ان لا يكون

رسالة العار

مع الهاء ولا ياء النسبة وقيل الوصف غير القابل لفظ للتاء اي الحاقها به اما لانه لا مؤنث له
اصلا كلحيان لكبير اللحية او لان مؤنثه فعلى بفتح الفاء والالف المقصورة كسكران
فان مؤنثه سكرى على لغة الجمهور ونقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة قال الزبيدي ذكر بعضهم
ان ذلك ضعيف رديء وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يوخذ بها فعريان منصرف لان مؤنثه
عريانة وقد جاء في الشعر ممنوعا تشبيها له بباب سكران قال كانه لا مع عريان مسلوب ورحمن
ممتنع من الصرف لانتفاء رحمانة هذا هو المشهور وقيل الالف والنون يمنع صرف الوصف
الذي مؤنثه فعلى فعلى هذا رحمن منصرف لانتفاء رحمى قال الرضي والاول اولى لان وجود
فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى ويجيء منه فعلانة
في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة
وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون
انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود
في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري فلم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه
بالتاء ولا من غيره اي فعلى فيجب ان يكون غير منصرف انتهى وهذا كله مبني على ان الرحمن صفة
كما ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب وجماعة وقد تقدم في شرح الديباجة ان الاعلم وابن
مالك وابن هشام ذهبوا الى انه علم لا صفة قالوا لانسلم انه موضوع بازاء المعنى لا الذات
كونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته كعلي وحسن وصالح وحارث قال ابن هشام واما قول
الزمخشري اذا قلت الله رحمن اتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في رحمن اي في صرفه
فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال الا في الضرورة انتهى
وقد مر انهم يعربونه في البسملة بدلا من اسم الجلالة لا صفة تنبيه جميع اسماء فعلان مؤنثاتها
على فعلى الا اربع عشرة جاءت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف وقد جمع ابن مالك منها اثنتى
عشرة في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا
وصحيانا وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا وذيل عليه
المرادي الباقيتين فقال وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا الحبلان بحاء مهملة وحده العظيم
البطن وقيل الممتلي غيظا والدخنان بدال مهملة وجيم اليوم المظلم والسخنان بسين مهملة وخاء
معجمة اليوم الحار والسيفان بسين مهملة وبعد الياء المثناة من تحت فاء الرجل الطويل كانه سيف

والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة ومثناة تحتية الرجل الذي يأكل في الضحى كذا في القاموس
وقال بعضهم هو اليوم الذي لا غيم فيه وضبطه آخر بالصاد المهملة والصوحان بصاد وحاء مهملتين
البعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة وتشديد اللام الرجل الكثير النسيان وقيل الجهر والقشوان
بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت
القلب والندمان المنادم في الشراب والنصران واحد النصارى والخمصان بفتح
الخاء المعجمة وبعد الميم صاد مهملة الضامر البطن ولغته في خمصان بضم الخاء ولهذا قال على لغة
والأليان الكبير الألية فهذه كلها مصروفة لما مر والتركيب المعبر عنه في البيتين لضرورة
الوزن بالتركيب المزجي وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة تاء التأنيث وخرج
به الإضافي كامرئ القيس والإسنادي كشاب قرناها لأن الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفا
فلا يلائم منع الصرف والإسنادي يلزم بناء المركب على المشهور أو كونه واسطة لا معرب ولا
مبني على ما نقله الرضي عن ابن الحاجب وأما إذا قيل بأنه معرب محكي كما حكي عن جماعة فقيل
بعد أن يجعل غير منصرف وإن لم يظهر أثر منع الصرف فيه ورد بأنه لا فائدة للحكم بمنع الصرف
مع عدم ظهور أثره والأصل في الاسم الصرف يمنع صرفه العلم كبعلبك وحضرموت
ومعدي كرب في لغة نحو سيبويه فإنه مبني ولا أثر للتركيب المزجي فيه في منع الصرف وإنما لم يحترز
عنه اكتفاء بالعلم بحاله مما ذكره في باب المركب من المبنيات وقد تقدم الكلام عليه وإن
الجرمي أجاز فيه إجراءه مجرى بعلبك فليطلب ثمة ووزن الفعل وهو الذي يكون للفعل سواء
ترجحت نسبته إلى الفعل أو تساوت نسبته إليه ونسبته إلى الاسم بدليل إطلاقهم له على الوزن
المشترك وما قيل من أن وزن الفعل عند النحاة ما يختص بالفعل أو يغلب فيه إذ لو اشترك أي
الاسم والفعل على التسوية لما صح أن يضاف إلى الفعل فيقال له وزن الفعل فليس بشيء إذ قد
يكون الوزن أغلب في الفعل اتفاقا وهو لا يؤثر كفاعل فإنه في الأفعال أغلب ذكره
بخاتم لا يصرف اتفاقا هكذا يستفاد من كلام بعضهم فاتق شرطه لمنع الصرف الاختصاص
بالفعل أي يكون مختصا به بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولا من الفعل ولا ينافي اختصاصه بالفعل
إذ وجوده فيه بطريق النقل والعارية وأما وجوده في الاسم العجمي فلا حكم له لأن كلامنا في كلام
العرب أو تصديره أي وزن الفعل بواحدة من زوائده أي زوائد الفعل وهي حروف
أنيت ليتحقق الفرعية فإن هذه الزوائد في الفعل يدل على معنى بخلافها في الاسم نحو أحمد فإن الهمزة

بزائدة

فيه لا يدل

فيه لا يدل على معنى وهي في موازنة من الفعل نحو أذهب مضارع ذهبت تدل على المتكلم والدال
أصل لغير الدال ويمنع لوزن الفعل صرف العلم كشمّر فإن فعّل بتضعيف العين
مختص بالفعل وهو علم لفرس جد جميل بن عبد الله بن معمر الشاعر كذا في القاموس ومن قال إنه علم لفرس
الحجاج فقد أخطأ والشاعر المذكور هو القائل أبوك حباب سارق الضيف برده وجدي
يا حجاج فارس شمرا وهو منقول عن معنى شمر جادا أو محتالا ونحو ضرب علما بالبناء للمفعول
إذ هو بالبناء للفاعل غير مختص فلا يؤثر في منع الصرف خلافا لعيسى بن عمر والفراء وأما بقم
اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم لبيت المقدس فهما من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية
فلا تقدحان في الاختصاص ويمنع الوصف غير القابل للتاء إما لأنه لا مؤنث له أصلا كأكمر
لعظيم الكمرة محركة وهو رأس الذكر أو لأن مؤنثه فعلاء بالألف الممدودة أو فعلى بضم الفاء والألف المقصورة
كأحمر وأفضل فإن مؤنثيهما حمراء وفضلى وإنما اشترط عدم قبوله للتاء ليقوى شبهه بالفعل من
حيث هو لا يقبلها فينتقض بأربعة فيعمل وهو الجمل القوي على العمل والسير منصرف لوجود يعملة
لناقة كذلك قال بعضهم وإنما يصح التمثيل به على التحقيق لو كان وصفا وهو ممنوع إذ لم يستعمل يعمل
في كلام العرب بمعنى القوي على العمل والسير مطلقا وإنما هو بمعنى الجمل القوي عليهما وفي القاموس هما اسمان
إذ لا يقال جمل يعمل وناقة يعملة أي نجيبة ونصه اليعملة الناقة النجيبة المعتملة والمطبوعة والجمل يعمل ولا يوصف بهما أو هما
اسمان انتهى وعلى هذا فالتمثيل بأرمل لوجود أرملة أولى تنبيهان الأول يشترط في وزن الفعل أيضا أن يكون
لازما باقيا على حالة غير مخالف لطريقة الفعل فبالأول خرج نحو امرؤ وابنم علمين فإنهما على لغة الإتباع
في الرفع نظير أكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يبقيا على حالة واحدة فيهما
وإن لم يخرجا بذلك عن وزن الفعل مخالفان له في الاستعمال إذ الفعل لا إتباع فيه فلم يعتبر
فيهما الموازنة ولم يجز فيهما إلا الصرف وبقولنا باقيا على حالة خرج نحو رد وقيل وبيع فإن أصلهما
فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الإدغام والإعلال فالإدغام في رد والإعلال بالنقل و
القلب في قيل وبالنقل في بيع وصار رد بمنزلة قفل بضم القاف وسكون الفاء وقيل وبيع
بمنزلة ديك بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف والكاف فوجب صرفها وبقولنا غير مخالف
لطريقة الفعل نحو البب بضم الباء الموحدة جمع لب علما لأنه قد باين الفعل بالفك فينصرف قاله
أبو الحسن الأخفش وخولف لأنه بعد الفك موازن لأقتل وانصرافه لموازنته موجودة وهو الصحيح
الثاني مدار وزن الفعل المصدر بواحدة من زوائده على وجودها فلو تغيرت صورته مع وجودها

او وجود لها الذي لا يلزم ابدالها به لم يقدح في وزن الفعل فالاول كاجيمر والثاني كهراق
وهرق علمين فان الهاء وان كانت ليست من زوائد الفعل الا انها مبدلة من الهمزة
ابدالا غير لازم فلم يضر لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق والصفة ويقال الوصف ايضا
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها تمنع صرف الاسم الموازن
للفعل كاحمر انفا بشرط كونها الاصل فيه اى بحسب الوضع احترازا عن نحو ارنب بمعنى ذليل
لان وضعه للحيوان المعروف فلا اثر لما طرا عليه من الوصفية كما لا اثر لما طرا من الاسمية في ادهم للقيد
الحديد واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها نقط سود وبيض وربما عند بعضهم باسميتها فصرفها
واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان وافعى للحية فانها اسماء في الاصل والحال فلهذا صرفت
في لغة الاكثر وبعضهم منع صرفها للمح معنى الصفة وهي القوة في اجدل والتلون في اخيل
والايذاء في الافعى لكن المنع في افعى ابعد منه في الاولين لان الاخيل من المخيول وهو الكثير الخيلان
ومن الجدل وهو الشدة واما الافعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها
فاشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة قاله البدر بن مالك وعدم قبول التاء المانع
واعلم ان على المصنف رحمه الله في هذا الكلام انتقادا وذلك ان قوله يمنع صرف الموازن للفعل تكرار لا
طائل تحته لما علم قبله من ان وزن الفعل يمنع الوصف بل هو موهم لكون هذه الصفة غير ذلك الوصف
وبطلانه ظاهر فان اراد بذكر ذلك بيان الشرطين المذكورين فلا اختصاص لوزن الفعل بهما بل يشترطان
ايضا في منع الوصف الكائن بالالف والنون المزيدتين اما عدم قبول التاء فقد مر اشتراطه في كلامه
صريحا واما اشتراط اصلية الصفة فقد صرح به غير واحد للاحتراز عن صفوان بمعنى قاس لان وضعه للحجر
الاملس فلا اثر لما طرا عليه من الوصفية فلو قال والصفة شرطها ان تكون في الاصل كما قال ابن الحاجب
لسلم من ذلك واما اشتراط عدم قبول التاء فقد علم سابقا في كل من الوصفين فاربع في نحو
مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين احدهما عدم اصلية الوصف فيه لانه وضع اسما للعدد
فلم يلتفت لما طرا عليه من الوصفية والثاني قبوله للتاء نحو مررت برجال اربعة ما كان
احد سببيه العلمية اذا نكر صرف لزوال العلمية وبقي السبب الثاني غير مؤثر وهو اما التانيث او
الزيادة او العدل والوزن او العجمة او التركيب او الف الالحاق المقصورة نحو رب فاطمة وعمران
وعمر واحمد وابراهيم ومعدي كرب وارطى لقيتهم ويستثنى من ذلك ما كان قبل العلمية صفة كاحمر وسكران
اذا كانا علمين فنكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف وخالفه الاخفش اولا فقال بصرفه بناء على ان الصفة

زالت

زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة
ثم رجع الاخفش عن مخالفة سيبويه فوافقه في كتاب الاوسط قال ابن مالك في شرح الكافية و
اكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى والتصغير المزيل لاحد السببين
محل يمنع الصرف كحميد وعمير في تصغير احمد وعمر فينصرفان لزوال الوزن والعدل اما زوال الوزن فواضح
واما زوال العدل فقال ابن هشام في حواشي التسهيل ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول والصيغة و
التصغير لا يزيل شيئا مما ثبت اذا لم يكن معتادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى قال الازهري وجوابه ان
ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما راوه غير منصرف
فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وجميع الباب اى باب ما لا ينصرف يكسر اى يجر بالكسرة وجوبا على الاصح اذا صحب
اللام معرفة كانت نحو مررت بالمساجد او موصولة كالاعمى والاصم او زائدة وشملها ام في لغة طي
كما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره والاضافة اى اضافته الى غيره نحو مررت باحمدكم وسواء كانت
والضحى ورح كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا اى لضطرار اليه الشاعر كقوله اذا ما غزا في الجيش
حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب والقوافي مجرورة وانما قال يكسر ولم يقل ينصرف لان المسئلة خلافية
فبين ما هو المتفق عليه واعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف لا ثمرة له وهو على ثلثة اقوال ترجيحها قيل ان
في اول الباب والثالث وهو التحقيق انه ان زالت احدى علتيه باللام او الاضافة كما في العلم فمنصرف وان
بقيت العلتان كما في احمر بقي على منع صرفه نظرا بالنسبة الى اصله ودخلت اللام واما بالنسبة الى الفروع
فقيل ينصرف وهو المشهور لان الفروع تخرج الشيء الى اصله والاصل في الاسماء الصرف وقيل بل هو
باق على منع صرفه لوجود العلتين وانما جعل كالمنصرف في الصورة باعتبار دخول الكسرة عليه او
التنوين كما سياتي تنبيهات الاول قد ينون غير المنصرف للضرورة والتناسب والضرورة قد
يكون موجبة للتنوين وقد تكون غير موجبة له فالاول كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة اذ لا يحصل فيه
عن التنوين لانه لا يستقيم الوزن الا به والثاني كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع اذ لو بقي نعمان هنا على منع صرفه لم ينكسر الوزن الا انه يكون فيه الزحاف المسمى بالكف
وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى تنوينه لتحصيل امر مستحسن قاله الدماميني في المنهل قال بعضهم
ليس قبيحا في الطويل متفق عليه فقد ذهب الاخفش الى انه احسن من القبض انتهى واما التناسب فلان ذكر
معه منصرفه اما بوزن كسباء وهباء او قرينه منه كسلاسلا واغلالا او لا ولكن تعددت الالفاظ المصروفة كما في جماعة
اقترانا متناسبا منسجما كودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا او اواخر الفواصل والاسجاع كقواريرا الثاني قال

منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل وابن عصفور والرضي في شرح الحاجبية وابن هشام في الجامع الصغير
لا يتون ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة لان التنوين حرف ساكن كالالف ولا داعي ان يحذف
ساكن ويؤتى بدله بمثله ورد بان هذا انما يتم ان لو كان الساكنان متساويين وليس كذلك فان الالف لا
يقبل الحركة والنون الساكنة تقبلها وقد تدعو الضرورة الى نقل حركة متاخرة الى ساكن متقدم لا يتاتى الوزن
الا به فيحذف الالف ويؤتى بالتنوين ليتاتى النقل كما قال الشاعر علقتها عرضا ان اسير صنها عرت
ويه لستي بالاقبال اعرضا الثالث قال السيوطي في شرح الالفية اذا اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة فهل يجر
بالنصب او الجر صرح الرضي بالثاني ولو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد انتهى قلت والظاهر انه لم
يرد تنوينه بالنصب سماعا والقياس لا يجدي الرابع قال الاخفش صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره
لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت على ذلك
السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال
الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد
في الاختيار نحو جاءني احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه وعدم
صرف افعل منك في الضرورة مذهب الكوفيين قالوا لان من مع مجرورها كالمضاف اليه فلا ينون
ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وبين المضاف وما هو كالمضاف فرق قاله
الرضي الخامس ذهب الكوفيون والاخفش وجماعة الى جواز منع صرف المنصرف للضرورة كما جاز العكس
بها واختاره ابن مالك وابو حيان كقوله طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس
غدور وأباه سائر البصريين واجازه ثعلب في الكلام مطلقا وفصل بعضهم بين ما فيه العلمية وغيره فاجاز
معها لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم فائدة قال ابن جني في الخصائص سالت
ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب او لا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم
فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته
علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم
فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك انتهى وهنا انقضى كلام المصنف رحمه الله تعالى على ما يتعلق بالاسماء
فشرع في الكلام على ما يتعلق بالافعال فقال الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال مما لم يسبق له
ذكر اذ قد مر في الحديقة الاولى بيان حد الفعل وخواصه وتقسيمه واحكام اقسامه من الاعراب والبناء
والكلام الآن فيما عدا ذلك يختص الفعل المضارع من بين اقسام الفعل بالاعراب وذلك لمشابهته الاسم

فيما تر

فيما ترفع بالتجرد عن الناصب والجازم هذا احد الاقوال في رافعه وهو قول الفراء وحذاق
الكوفيين واورد عليه ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة الوجودي ورد بمنع كونه
عدميا بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فمن اين انه لا يعمل في الوجودي
بل يعمل لانه هنا علة لا مؤثر كما في المبتدا وذهب الكسائي الى ان رافعه حرف المضارعة وثعلب الى انه
مضارعته الاسم والبصريون الى انه وقوعه موقع الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو ان ولم ولما امتنع رفعه
لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ واقعا موقع الاسم قال ابن هشام والاصح الاقوال الاول وهو الذي
يجري على السنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم قال ويفسد قول الكسائي ان
جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع
الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول
البصريين ارتفاعه بعد هلا يقوم اذ الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض وانما يرجح عامل النصب والجزم على
الرفع اذا دخل على الفعل لقوته اذ هو لفظي وعامل الرفع معنوي انتهى وهو خلاف لا ثمرة له اذ لا ينشا
عنه حكم نطقي وينتصب بحرف من اربعة احرف على الاصح احدها لن وبدا بها لملازمتها النصب
لن يبرح عليه عاكفين وهي حرف بالاجماع بسيطة على وضعها الاصلي عند سيبويه والجمهور وادعى
الفراء ان اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا ووجهه انهما حرفان نافيان تناسبان ولا اكثر استعمالا
ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وان المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا
وزعم الخليل والكسائي ان اصلها لا وان الناصبة فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت في
قولهم ويلمه والاصل ويل امه والالف لالتقاء الساكنين هي والنون ووجهه قرب لفظهما منهما وان
معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة كقوله يرجي المرء
ما لا ان يلاقي ويعرض دون ابعده الخطوب اي ما لن يلاقي ورده سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها
عليها نحو زيدا لن اضرب وامتناع نحو زيدا يعجبني ان اضرب قال الرضي وللخليل ان يقول لا يمتنع
تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف انتهى والنفي بها ابلغ من النفي
بلا فهي لتاكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا للزمخشري في كشافه ومفصله ووافقه ابن الخباز
في شرح الايضاح فقال لن لنفي المضارع على جهة التاكيد ووافقه الرضي وصاحب التبيان ايضا
بل قال بعضهم ان منعه مكابرة فهي لنفي افعل ولا لنفي يفعل كما في لم ولما وادعى الزمخشري في انموذجه
ايضا انها لتابيد النفي كقوله لن يخلقوا ذبابا ولن يخلف الله وعده قال ابن مالك والحامل له على ذلك

في لن ترى ان الله تعالى لا يرى ورده غيره بانها لو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم
اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه انتهى وهو ضعيف اذ للقائل
بالتابيد ان يجيب عن الاول بان قولنا ذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام عن مقيد له وعن
الثاني بان ذكر الابد ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان ابدا لا يرادف لن لان الكلم لا
يرادف الحرف كما تقرر في غير هذا الموضع ولان التابيد نفس معنى ابدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح
ودلالته بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن ولو سلم فله فائدة وهي دفع ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي
على استبعاد نفي تمني الموت منهم على جهة التابيد قاله التقي الشمني في شرح المغني ومذهب سيبويه
الجمهور انها لنفي المستقبل اعم من ان يكون محدودا كما في لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى
او مؤبدا كما في لن يغنوا عنك من الله شيئا قال بعضهم وانكارهم اقتضاءها التابيد مناقض لقولهم
هذا كما لا يخفى تنبيهان الاول ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى ان الفعل قد يخرج بعد لن الى الدعاء
كحاله بعد لا واكثر الجمهور قالوا ان حاله بعدها كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا واختار الاول ابن هشام في المغني قال
والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال واما قوله تعالى رب بما انعمت
علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل منه وقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب
او الى الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله ثم لا زلت
لكم خالدا الثاني ما اسلفه من ملازمة لن النصب هو المشهور وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل
للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه قال ابن
هشام والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة وسكت عن الثاني لان الرواية فيه بكسر الباء
كما صرح به في موضع اخر من المغني وهذا البيت من جملة ابيات لها حكاية لطيفة لا باس بايرادها
وهي ما رواه الحسن عن اسمعيل عن سليمن بن موسى عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال بلغني ان اعرابيا
دخل المدينة فبينما هو يجول في ازقتها اذ مر بباب الحسين بن علي ابن ابي طالب عليهما السلام فقرع
الدار وانشا يقول لن يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه انت جواد وانت
معتمد ابوك قد كان قاتل الفسقه لولا الذي كان من اوائلكم كانت علينا الجحيم منطبقة فسمعه الحسين
عليه السلام وهو يصلي فاوجز في صلوته ثم خرج فاذا هو باعرابي في سمال فقال رديه يا اعرابي ثم نادى
يا قنبر ما معك من النفقة فقال الف درهم قال فات بها فقد جاء من هو احق بها منا ثم اخذها من قنبر فصيرها
في ردائه بردتين كانتا عليه ثم دفعها للاعرابي من داخل الباب وقال خذها فاني اليك معتذر واعلم باني

ذو شفقة

ذو شفقة لو كان في سيرنا الغداة عصا كانت سمانا عليك مندفقة لكن ريب الزمان ذو غير
والكف منا قليلة النفقة فاخذها الاعرابي وقال مطهرون نقيات ثيابهم تجري الصلوة
عليهم اينما ذكروا فانتم انتم الاعلون ان لكم ام الكتاب وما جاءت به السور من لم يكن
علويا حين تنسبه فلن يكون له في الناس مفتخر قال البطليوسي وجزم الاعرابي بلن وذكر اللحياني
ان ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم وسكن اللغويون اللام
وفتحها الاعرابي قال ابن جني يقال حلقة حديد وحلقة من الناس بالسكون والجمع حلق بفتح اللام
وحكى عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام فيهما وقال ابو عمرو والشيباني ليس في كلامهم حلقة بفتح اللام
الا في جمع حالق والثاني كي وجاء بها بعد لن لمشاركتها لها في العمل من غير شرط نحو اسلمت كي
ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها وحينئذ المراد السببية الخارجية بان
يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لما بعدها او لمعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها
باعتبار تصوره سبب لما قبلها او لمعنى سببية كل مما قبلها وما بعدها للاخر الا ان سببية ما قبلها
بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن ويقال لها التعليلية والقول بانها هي الناصبة كان
دائما كما اختاره المص تبعا لابن الحاجب هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين على ان كي على قسمين مصدرية
ناصبة بمنزلة ان معنى وعملا وتعليلية جارة بمنزلة لام التعليل معنى وعملا والنصب بعدها بان
مضمرة غير جائزة الاظهار قال ابن مالك في شرح الكافية والذي احوج الى القول بذلك قول
العرب في السؤال عن العلة كيمه كما يقولون لمه فسووا بينها وبين اللام في المعنى فثبت بذلك انها حرف
جر مرادف للام وثبت بدخول اللام عليها في نحو قوله تعالى لكي لا يكون على المؤمنين حرج انها
ليست حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر الا ان يكون مصدريا فيلزم من ذلك جعل كي على قسمين انتهى قالوا
ويتعين المصدرية ان سبقتها اللام كما في الاية والتعليلية ان تاخرت عنها اللام او ان فالاول
كقوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس والثاني كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا ويجوز الامران في نحو كيما يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي
مصدرية والا فهي تعليلية والاول اولى لكثرة ظهور اللام معها نحو لكيلا تاسوا وفي نحو قوله اردت
لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع في هنا يحتمل ان يكون مصدرية لدخول اللام عليها
ويحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية كانت ان مؤكدة لها لمعنى السبك وان
كانت تعليلية فاللام مؤكدة لمعنى التعليل وكونها تعليلية اولى لان توكيد الجار بالجار اسهل من توكيد

الحرف المصدري بمثله قاله ابن هشام في حواشي التسهيل واجاب الكوفيون عن كيمه بان الفعل
المنصوب بكي مقدر والاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر
وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت قاله في
وفي عدم ثبوت ماذا ويرد مهم عن الصدر بحث تقدم الكلام عليه واجابوا عن نحو كيما ان تغر بان
ان زائدة او بدل من كي وعن كي لتقصي بزيادة اللام كما سيأتي وذهب الاخفش الى
ان كي جار دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مقدرة ويرده نحو لكيلا تأسوا فان زعم
ان كي تاكيد للام كقولهم ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ تنبيه
اثبت الكوفيون من حروف النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله وطرفك اما
جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر وانكر ذلك البصريون وتاولوا ما ورد على ان الاصل
كيما حذفت ياؤه ضرورة او الكاف الجارة كفت بما وحذفت النون من الفعل ضرورة قاله في
الهمع والثالث ان وبنو تميم يقولون عن بابدال الهمزة عينا وهي حرف مصدري نسب الى
المصدر لانه يؤول مع صلته به كما تقدم نحو وان تصوموا خير لكم وهي ام الباب قال ابو حيان
عليها والاختلاف في لن واذن وكي وعن الخليل ان لا ناصب سواها وبعضهم يهملها حملا على المصدرية
كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم وكقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني
وان لا تخبرا احدا قال ابن الحاجب وذلك كما اعملت ما المصدرية حملا عليها فيما روي عنه كما
يكونوا يولى عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما تكونوا وقال ابو حيان لا يحفظ ان غيرنا
الا في القراءة المذكورة وفي البيت المذكور وما هذا سبيله لا تبنى عليه قاعدة وصرح بشذوذ ذلك ابن
مالك حيث قال وشذ رفع بعد ان حيث استحق نصبا بها فاعرف شذوذه ووثق على ان اهمل
بان ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وقال الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل
المتصرف الجزئي والقياس فصله منها بقد او احدى اخواتها وان التي بعد العلم الخالص سواء دل عليه
بما وقع لم ام لا غير ناصبة لانها ليست بالمصدرية بل هي المخففة من الثقيلة تعمل عملها لان ان الناصبة
علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا يقع بعد العلم بخلاف المخففة لانها للتحقيق قد ثبت العلم
وتقييد العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز
فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى
الظن كقراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع بالنصب وقولنا سواء دل عليه بما وقع لم ام لا للتعميم نحو قوله

علم ان سيكون

علم ان سيكون منكم مرضى وقوله افلا يرون ان لا يرجع ومثل ذلك كل ما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن و
والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايجاد ونحو ذلك وفي ان التي بعد الظن وجهان
اهمالها بناء على تاويله بالعلم واعمالها اجراء له على اصله وهو الارجح عقلا ونقلا لان التاويل خلاف
الاصل والاكثر في لسان العرب النصب بعده ولهذا اجمع القراء عليه في احسب الناس ان يتركوا
واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقراه غير ابي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب والثلاثة بالرفع
قال ابو حيان وليس في الواقعة بعد الشك الا النصب واجراها سيبويه والاخفش بعد الخوف مجراها
بعد العلم لتيقن الخوف نحو خفت ان لا تفعل وخشيت ان تقوم ومنه قوله اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها و
منع ذلك الفراء ورد ان بعده ورابع الضاد سياتي الكلام عليها في حد نفيه انها شرط ان شاء الله تعالى تنبيه
جوز بعض الكوفيين الجزم بان وانكره الجمهور قال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها الفعل ودونهم قوم
يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وانشد على الجزم احاذر ان تعلم بها فتردها وتتركها ثقلا علي كما هيا وحكاه
من البصريين ابو عبيدة واللحياني وقال انها لغة بني صباح قاله في الهمع قال ابن هشام وفي كونها في
البيت جازمة نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم انتهى وانشد غيره
على ذلك قول امرئ القيس اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب
والرابع اذن وقد يحذفون الهمزة فيقولون ذن واكثرها لطول الكلام عليها قال الجمهور هي
حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل في اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك ثم حذفت
الجملة وعوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ
وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها خلافا للزجاج والفارسي والرضي
وهو احد قولي الخليل وهو المشهور عنه وحكى سيبويه عنه سماعا الاول وهي للجواب والجزاء
قال الدماميني المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت
في صدره او حشوه او آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار كونها
للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام التي هي فيه جزاء
لمضمون كلام آخر قال في المفصل واذن جواب وجزاء يقول الرجل انا آتيك فيقول اذن اكرمك
فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه انتهى وكونها للجواب والجزاء هو نص سيبويه
واختلف في محمله فقوم منهم الشلوبين على ظاهره وقال انها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه
ذلك وذهب الفارسي الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر وقد تتمحض للجواب وحده نحو ان يقول احبك
فيقول اذن اظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في

الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وانما تنصبه اي المضارع بثلاثة شروط احدها ان يكون
مصدرة سنه اي اول الجواب لانها حينئذ في اشرف محالها فان وقعت حشوا بان كان ما بعدها
من تمام ما قبلها لم تنصبه وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن
اكرمك وانى اذن اكرمك واما قوله لا تجعلني فيهم شطرا اني اذن اكرمك اهلك او اطير فخرج
او الخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك ثم استونف ما بعده او الخبر مجموع اني اذن اهلك
لا اهلك قاله الرضي قال الدماميني وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قولك زيد اذن يقيم بالنصب
على ان يجعل الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم يأباه انتهى الثاني ان يكون
الشرط قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا لقسم قبلها نحو والله اذن لا خرجن
وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها واكنني منها اذن لا اقيلها التقدير والله لئن عاد
جواب الشرط محذوف الشرط الثاني ان يكون مباشرة للمضارع غير منفصلة عنها
فلو انفصلت عنه لم ينصب لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها نحو اذن زيد يكرمك الثالث ان
يكون الفعل المضارع مقصودا به الاستقبال فلو قصد به الحال لم تنصبه نحو قولك اذن تصدق
لمن قال انا احبك قياسا على سائر النواصب حيث لم تعمل الا في المستقبل لان فعل الحال له تحقق في الوجود
كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال وان استوفت اذن هذه الشروط نصب المضارع وجوبا في الاشهر نحو قولك اذن
اكرمك بالنصب لمن قال لك اذورك والغاؤها حينئذ لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون
بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجيزوا الرفع بعدها قال ابو حيان ورواة اللغة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائي والفراء مع اتساع حفظهما واخذهما بالشاذ والقليل وقال في الهمع واما
في التصريح الغاؤها هو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها تشبهها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها
عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع انتهى ويجوز الفصل
بينها وبين المضارع بالقسم فلا يقدح في نصبها كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب والا كم
الفصل به لانه زائد جيء به لتاكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها واجاز ابن عصفور
والسيد الفصل بالظرف ايضا نحو اذن غدا اكرمك لان الظرف كالجزء لا فاصل وجاز ابن عصفور والابذي
غيرها الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والرضي بعد الثلاثة والكسائي وهشام الفصل
بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وفي المضارع بعد اذن
التالية للواو والفاء الوجهان الرفع والنصب باعتبارين فالرفع باعتبار كون العاطف متمم ما قبلها بربط
بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن ليس من تمام ما قبلها والرفع اجود واكثر

لسان

لسان العرب قال تعم واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا
بالنصب فيهما قال ابن هشام في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن
فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا
جاز الرفع والنصب لتقدم العطف فقط وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان
المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت
او على الاسمية فالمذهبان تنبيهات الاول انما اقتصر اكثر النحويين كالمصنف على ذكر الواو والفاء
من حروف العطف لانهم لم يعثروا على وقوع اذا بعد غيرهما صرح به ابن مالك في العمدة
وشرحها ومن اطلق العاطف فقد قاس الثاني قال بعضهم ههنا صورة اخرى لم يذكرها ابن مالك
في شيء من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب اذا ابتدي باذن بعد قول حكيت
نحو قيل للقائل ازورك اذن اكرمك الثالث اختلف في اذن حالة الوقف عليها فقيل يبدل
الفات تشبيها لها بتنوين المنصوب قال ابن هشام وهو الصحيح وقيل يوقف بالنون لانها كنون
من وان نقل عن المازني والمبرد ويبتني على هذا الخلاف في كتابتها فجزم ابن مالك في
التسهيل بانها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها وهو قول ابي علي والجمهور وقال المبرد تكتب بالنون
وبالغ في الانكار على من يكتبها بالالف قال ابو حيان وجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس
ما نصه وجدت بخط علي بن عثمن بن جني حكى ابو جعفر النحاس قال سمعت علي بن سليمن يقول سمعت
ابا العباس محمد بن يزيد يقول اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين
في الحرف انتهى قال في الهمع وممن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح الهادي انتهى وصححه
ابن عصفور ايضا فقال الصحيح كتابتها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس قال
ابو حيان ولان الوقف عنده بالنون وفصل الفراء فقال اذا اعملتها فالعمل مميز لها عنها وقال
ابن هشام في حاشية التسهيل بعد حكايته لما نقل عن المبرد ما لفظه الحق ان كتابتها بالالف وان
الوقف عليها بالالف وكذا وقف الفراء وقول المبرد مردود برسم الصحابة بالالف على حسب الوقف
وسيحشي عليه عاقبة ما قال ولا يعذب بالنار الا خالقها انتهى هذا تكميل لنواصب المضارع
وينصب المضارع بان مضمرة جوازا اي اضمارا جائزا في موضعين احدهما بعد الحرف
العاطفة له على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهذه الحروف هي الواو والفاء واو وثم
اذ لم يسمع في غيرها فهو بعد الواو نحو قول ميسون ابنة بحدل بالحاء المهملة وهي زوج معاوية

للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف بنصب تقر بان مضمرة جوازا بعد الواو
وان والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني والواقع
في نسخ هذا المتن للبس عباءة باللام وهو تحريف والصواب ولبس بالواو والعاطفة على قولها قبله
لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وبعد الفاء نحو قوله لولا توقع معتر فارضيه
ما كنت اوثر اترابا على ترب بنصب فارضيه بان مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة على توقع
وبعد او نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا
بنصب يرسل في قراءة غير نافع بان مضمرة لعطفه على وحيا وبعد ثم نحو قوله اني وقتلي
سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر بنصب اعقله بان مضمرة جوازا بعد ثم العاطفة
على قتلي وسليكا بالتصغير اسم رجل قال ابن هشام كانت العرب اذا رات البقر عافت
ورود الماء تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ ولا تمتنع منه فرقا من الضرب ان يصيبها وهو
انما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور انتهى وقيل المراد بالثور ثور الطحلب
الذي يعلو الماء فيصد البقر عن الشرب فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه والمناسب
للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع العقل به تخويف غيره وايضا فلو كان المراد بالثور
الطحلب لم يكن لذكر البقر خصوصية بل البقر وغيرها في ذلك شرع فتامل وخرج بقوله على اسم
صريح نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فلا ينصب الفعل لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل
لوقوعه صلة لال اي الذي يطير والثاني بعد لام كي وهي لام السببية وانما اضيفت الى كي
لانها بمعناها وذلك اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا النافية او الزائدة نحو اسلمت
لادخل الجنة بنصب ادخل بان مقدرة بعد اللام فلو قرن الفعل بلا سواء كانت نافية
نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة او زائدة نحو لئلا يعلم اهل الكتاب لم يجز اضمار ان لئلا يحصل الثقل
لالتقاء المثلين تنبيهان الاول قال ابن هشام في شرح الشذور وغيره تقرر ان جوازا
ايضا بعد لام العاقبة وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرافتهم عليه لما القى الله عليه من المحبة فلا
يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فصارت عاقبة الامر ان كان لهم عدوا
وحزنا وبعد اللام الزائدة وهي الاتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انتهى ولا يرد
منهما شيء على قضية كلام المصنف لان التحقيق ان كلا منهما داخل في لام التعليل فقد قرر ان البصريين

يكره وهنا

اما لام العاقبة

يكره وهنا قال الزمخشري التحقيق انها لام العلة والتعليل فيها على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه
انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة
التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد
لمن يشبه الاسد انتهى فيكون استعارة تبعية وتحقيقها انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط
بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به اعني ترتب العلة الغائية عليه
فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وثانيا بتبعيتها في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعيرت لما يشبه العلة وصار معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور كما ذكره صاحب التلخيص قاله الدماميني
في التحفة واما اللام الزائدة فقال ابن ام قاسم ذهب المحققون الى ان اللام في نحو يريد الله ليبين لكم
لام كي ولهم في ذلك قولان احدهما ان الفعل محذوف واللام للتعليل والمعنى يريد الله ذلك ليبين فينعقد
من ذلك مبتدا وخبر فان قلت حقيقة هذا القول قلت هو كالذي قبله ان اللام للتعليل ولكن مفعول الفعل
على القول الاول حذف اقتصارا فهو غير منوي اذ لم يتعلق به قصد المتكلم فيصير الفعل على هذا كاللازم
ولذلك انعقد من ذلك مبتدا وخبر انتهى الثاني ما ذكره من ان الناصب هو ان مضمرة بعد اللام
هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان
بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان
والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا يتعين ان لذلك ودليلهم
صحة اظهار كي بعدها فحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة قاله
في التصريح وينصب بان مضمرة وجوبا بعد خمسة احرف احدها لام الجحود وهي المسبوقة
بكون ناقص ولو معنى منفي بما او لم مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو قوله تعالى
وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم وانما سميت لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي
قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار قال
في التصريح والتعبير بالجحود هنا من باب تسمية العام باسم الخاص انتهى وما قاله بيان لعلاقة التجوز
او النقل ويسميها البصريون مؤكدة لصحة الكلام بدونها اذ يقال فيما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل لا انها
زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما وجب اضمار ان بعدها لان ما كان
ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين
لا يجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة بينهما لفظا واجاز بعض الكوفيين اظهار ان تاكيدا

ذلك في كي نحو ما كان زيد لان يقوم قال ابو حيان ويحتاج الى سماع من العرب تنبيهات الاول
ذكر من ضابط هذا اللام من خصوصية الفعل وحرف النفي واتي والمسند اليه هو المشهور قال ابن هشام
في المغني وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي
بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي
كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو
مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال
كما يقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل انتهى وذهب بعضهم الى انها تكون في اخوات
كان قياسا عليها نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم انها تكون في
ظننت نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب
منعه ووسع بعضهم الدائرة فذهب الى انها في كل فعل تقدمه فعل منفي نحو ما جاء زيد ليفعل
والصواب عن هذه لام كي الثاني اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفيون
الى انه في موضع نصب على انه خبر كان واللام زائدة للتأكيد وذهب البصريون الى ان خبر كان
محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك
من ان المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير ما كان مريدا لكذا والدليل على ان التقدير
انه قد جاء مصرحا به في قول الشاعر سموت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب
فصرح بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها الثالث قال في المغني قد تحذف كان
قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع
وقول ابي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما انتهى والثاني او الى طرفه اذا كانت بمعنى الى
بان كان الفعل قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا او بمعنى الا الاستثنائية نحو لالزمنك او
تقضيني حقي اي الى ان تقضيني حقي او الا ان تقضيني وتعين الغاية في نحو لاصبرن او
والاستثناء في نحو لاقتل الكافر او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها
او تستقيما اذ الاسلام لا يكون غاية للقتل والاستقامة لا يكون غاية للكسر واحترز بقوله بمعنى الى
او الا عن التي لا يكون بمعنى احدهما فان المضارع اذا وجد بعدها منصوبا جاز اظهار ان كقوله ولولا
رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما تنبيهات الاول ما اقتضاه كلامه من
مرادفة او للحرفين المذكورين هو قضية كلام كثيرين لكن قال بعضهم الاظهر انهم لم يريدوا ان او

بمعنى الى

بمعنى الى او الا حقيقة بل ارادوا انها لاحد الامرين وما بعدها حين التكلم غير متحقق وما قبلها متحقق فالحكم
بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبلها متحقق الى ان يتحقق ما بعدها او ان ما قبلها متحقق في
كل وقت الا وقت تحقق ما بعدها وما قيل ان الوقت محذوف في الثاني وان ما بعدها في محل
جر على الاول وفي محل نصب على الثاني من عدم التأمل وكفى بما هذا على صدق ما قلنا انهم لم
يعدوا او من حروف الجر ولا من ادوات الاستثناء انتهى وهو رد لما قاله الرضي من ان او
اذا فسرت بالى فما بعدها بتأويل مصدر مجرور بها لانها بمعنى الى وان فسرت بالا فالمضاف بعدها
محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او
انتهى وقال ابن مالك تقدير الى والا في موضع او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي
المرتب على اللفظ ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف باو
على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن
قتله او اسلامه وكذلك العمل في غيرهما انتهى الثاني غير ابن مالك في الكافية والخلاصة بدل
الى بحتى قال غير واحد وهو اولى من الى لان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني
التعليل مثل كي فتشتمل العبارة نحو لاطيعن الله او يغفر لي فههنا لا يصلح لشيء من معنى الى او الا بل هي بمعنى
كي الثالث ما ذكره من ان النصب بان مضمرة بعد او هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان
او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل ينتصب بالمخالفة
والصحيح الاول لان او حرف عطف لا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم
لزم اضمار ان بعدها والثالث فاء السببية اي التي قصد بها السببية والجمهور على انها حينئذ عاطفة
للمصدر المسبوك من ان المضمرة بعدها وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقدير زرني فاكرمك
ليكن زيارة منك فاكرام مني واستشكله الرضي بان فاء العطف لا يكون للسببية الا اذا عطفت
جملة على جملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب واختار هو ان تكون الفاء للسببية دون العطف وان
وان بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والتقدير زرني فاكرامك ثابت والرابع واو
المعية اي التي يقع موقعها مع وهي ما يجتمع مضمون ما قبلها وما بعدها في زمان واحد ويسميها الكوفيون
واو الصرف والجمهور على انها عاطفة وخالفهم الرضي فقال انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا
المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف
فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا بمعنى مع

ه وانا قوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي وانا بمعنى مع اي قم مع قيامي كما قصدوا
في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على
مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكون قيام منك وقيام مني لم يكن فيه نصوصية
على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو الجمع العطف
للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته انتهى ورد عليه في الوصفين اعني في الفاء والواو وانه يلزم حذف
الخبر وجوبا من غير شيء يسد مسده وهو ممتنع واجيب بانه اشار الى جواز ذلك في الحروف
المشبهة بالفعل حيث قال والتزم حذف الخبر في ليت شعري اتاني ام لا فهذا الاستفهام مفعول
شعري والخبر محذوف وجوبا بلا شيء يسد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وهو هنا كذلك وخرج بالسببية الفاء
الاستينافية بان يقدر ما بعدها مبنيا على مبتدا محذوف كقوله الم تسأل الربع القواء فينطق
اي فهو ينطق كذا قيل قال ابن هشام والتحقيق ان الفاء في ذلك للعطف وان المعتمد بالعطف
الجملة لا الفعل وصرح وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف ومنفي والعاطفة
نحو ما تاتينا فتحدثنا على معنى ما تاتينا فما تحدثنا فيجب الرفع وبالمعية الواو الاستينافية والعاطفة
نحو لا تاكل سمكا وتشرب فان جعلت الواو استينافية او العاطفة وجب الرفع فيكون الكلام
نهيا عن اكل السمك واخبارا باباحة شرب اللبن فكانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب اللبن
وان جعلتها عاطفة وجب الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما بخلاف ما اذا جعلتها بمعنى مع كما يأتي
وقيد الفاء والواو بقوله مسبوقتين بنفي محض او مؤول او طلب احترازا عن نحو زيد يأتينا
فيحدثنا وسيغني عن خلق ويأتي مثله فيمتنع النصب واما قوله ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا فضرورة فيشمل النفي ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا من اداة النفي فهو مع
الفاء نحو لا يقضى عليهم فيموتوا وليس زيد حاضرا فيكلمك وانت غير آت فتحدثنا وقلما تاتينا فتحدثنا
لان هذه الكلمة مستعملة بمعنى النفي المحض ومع الواو نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
واحترزت بالمحض عن النفي التالي للتقرير نحو الم تاتني فاحسن اليك اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي
لان ذلك يتضمن ثبوت الفعل فيمتنع نصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة
صورة النفي وان كان تقريرا او لانه جواب الاستفهام وعن النفي المتلو بنفي آخر نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا
وعن النفي المنتقض بالا نحو ما تاتينا الا فتحدثنا فيمتنع النصب فيهما ايضا بخلاف ما لو كان الانتقاض بعد الفعل
نحو ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاءني احد الا زيد فاكرمه فان جعلت

الهما لاحد

الهما لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه ويشمل الطلب
الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهو مع الفاء نحو زرني
فاكرمك وقوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقول الشاعر رب وفقني فلا اعدل
عن سنن الساعين في خير سنن وقوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك
فما راء كمن سمعا وقولك هلا اتيت الينا فنغفر لك وقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز و
قوله فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومع الواو نحو قوله فقلت ادعي وادعو ان اندى
لصوت ان ينادي داعيان وقولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن على معنى
لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن فيكون الكلام نهيا عن الجمع بينهما وقوله لا تنه عن خلق
وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وقس على ذلك ويشترط في النهي عدم النقض بالا
فلو نقض بها لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله ابن هشام في
شرح الشذور تبعا لسيبويه وفي الاستفهام ان لا يكون باداة يليها جملة اسمية خبرها
جامد فيمتنع النصب في نحو هل اخوك زيد فاكرمك بخلاف هل اخوك قائم فاكرمه تنبيهات الاول
يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه كانك وال علينا فتشتمنا تقديره ما انت وال علينا فتشتمنا قاله
في التسهيل قال ابو حيان وهذا شيء زعمه الكوفيون ولا يحفظه البصريون ولا يكون كان ابدا
لا للتشبيه وذكر ابن سيده وابن مالك انه ربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها وحكى عن بعض
الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه الثاني يعتبر في الطلب ان
يكون بصريح الفعل فان دل عليه باسم فعل او خبر لم يجز النصب نحو صه فاكرمك ونحو حسبك
الحديث فينام الناس هذا مذهب الجمهور وجوزه الكسائي قياسا مطلقا وفصل ابن جني
وابن عصفور فاجازا النصب بعد اسم الفعل اذا كان من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك
ومنعاه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك قال ابن هشام وما اجدر هذا القول بان يكون صوابا
وقال ابو حيان الصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثالث اختلف النحاة
في الترجي هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن
مالك وهو الصحيح قال تعالى وما يدريك لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع في قراءة من نصب فيهما وقال ابو حيان يمكن تاويل الاسمين بان النصب
فيهما من العطف على التوهم لان خبر لعل كثر في لسان العرب دخول ان عليه قاله في الهمع ويمكن

تاويل الآية الثانية ايضا اما على انه جواب للامر وهو ابن ابي صرحا وعلى العطف على الاسباب
على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني ذكر في المغني الرابع المخالف في الفاء والواو
في او من ان ما بعدهما منصوب بالمخالفة او بهما والقصيح ما ذكره المص كما تقدم والكاس
حتى اذا كانت بمعنى الى الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها او بمعنى كي السببية بان
يكون ما بعدها سببا لما قبلها واحترز بذلك عن العاطفة والابتدائية ولا ينصب المضارع بان
مضمرة بعدها الا اذا اريد به الاستقبال تحقيقا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى
فان يرجع مراد به الاستقبال حقيقة لان رجوع موسى على نبينا واله وعليه السلام مستقبل بالنظر الى
تكلمهم بذلك او حكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول بنصب يقول في قراءة غير نافع فان
يقول مراد به الاستقبال حكاية لا تحقيقا لان قول الرسول ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار وقصته
الا انه حكى استقباله بالنظر الى الزلزال واحترز بذلك عما اذا اريد به الحال فانها حينئذ يكون
ابتدائية ويجب رفع المضارع بعدها على ما سنبينه وقوله نحو اسير حتى تغرب الشمس مثال
لحتى بمعنى الى الى ان تغرب الشمس واسلمت حتى ادخل الجنة مثال لها بمعنى
كي اسلمت كي ادخل الجنة وهذان المعنيان هما اللذان ذكرهما معظم النحاة لحتى هذه وزاد
ابن مالك انها تكون بمعنى الا الاستثنائية في الانقطاع وعلى تقدير ثبوته فهو قليل
انشد على ذلك قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وقوله والله
لا يذهب شيخي باطلا حتى ابيد مالكا وكاهلا لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه
لم يتعرض المص في الاصل لهذا المعنى لقلته او لذهابه الى ما هو المشهور فان اردت بالمضارع
الداخل عليه حتى زمان الحال تحقيقا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا قلت ذلك وانت في حالة
الدخول او حكاية نحو سرت حتى ادخلها اذا قلته بعد حصول السير والدخول مخبرا عن ذلك حاكيا
لحالة الدخول وقد يأول الاستقبال بالحال بان يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك متمكن من دخولها
لا مانع من ذلك كانت حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء اي حرفا تبتدأ الجمل بعده
وتستانف ويرفع المضارع بعدها بثلثة شروط احدها ان يكون حالا او مأولا به كما مر الثاني
ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس لان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير الثالث
ان يكون فضلة فلا يجوز سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرت تامة جاز الرفع قال
ابن هشام في حاشية التسهيل تخليص مسئلة حتى باسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع

المضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حاضرا فالرفع او
مستقبلا فالنصب نحو تنبيه ما ذكره المص من ان النصب بان مضمرة بعد حتى هو مذهب
البصريين وهو الصحيح وقال الكوفيون هو بحتى نفسها وسيأتي الكلام على ذلك في حديقة
المفردات ان شاء الله تعالى فائدة من احكام حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل وجوز
الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجتمع الناس وبشرط ماض نحو
حتى ان قدر الله اتعلم العلم وجوزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو اصبر حتى
اليك يجتمع الناس قاله في الهمع قال الرضي ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي ومعمولها
لانها الناصبة بنفسها ولا الفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا الفصل بين الواو والفاء
اللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد هذا فصل في الكلام على جوازم
المضارع والجوازم نوعان فالنوع الاول ما يجزم فعلا واحدا وظاهر ان المراد
بقوله ما يجزم هنا وفي مقابله الاتي ما يجزم بالاصالة والا فكل جازم يجزم بالتبعية ما لا يحصر
وهو اربعة احرف لا غير بدليل الاستقراء احدها والثاني اللام ولا الطلبيتان
اي الدالتان على الطلب فدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة ولام الدعاء
نحو ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله ولا الدعائية نحو ربنا لا تؤاخذنا وحركة اللام
الطلبية الكسر وفتحها لغة سليم وتسكن غالبا بعد الواو والفاء وثم وجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل
كان المتكلم مفردا كقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم او معه غيره نحو قوله تعالى ولنحمل خطاياكم لان المتكلم لا يأمر نفسه
واقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة عثمان وابي وانس وزيد فبذلك فلتفرحوا وقوله
واله وسلم لتأخذوا مصافكم والاكثر الاستغناء عن هذا الفعل بالامر نحو افرحوا وخذوا وقوموا واذا انتفت
الفاعلية نحو ليعن بحاجتكم او الخطاب نحو ليقم زيد او كلاهما نحو ليعن زيد بحاجتي وجبت اللام وقد
تحذف في الشعر فقط على الفصيح نحو قوله ولا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب
ولا تفصل عن معمولها بمعموله ولا بغيره وليس اصل لاء الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف وانفتحت
خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مقدرة قبلها حذفت كراهة اجتماع
اللامين خلافا للسهيلي لان ذلك دعوى لا يقوم على صحتها دليل وجزمها فعل المتكلم مطلقا نادر كقوله
لا اعرفن ربربا حورا مدامعها وقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد وقولك لا اخرج ولا
نخرج وما وقع في الاوضح من التفصيل بين كونه مبنيا للفاعل فقليل ومبنيا للمفعول فكثير فنظر فيه

لبعضهم قال بعض المحققين وجزمها فعل المخاطب والغائب كثير قال الرضي على الشواذ ولا يختص
بالغائب كاللام وقال ابو حيان في الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب وتضعيف كونها
للغائب كالمتكلم ولم يشتغلا بسيرف في القتل لا يتخذ المؤمنون وهل فصلها عن معمولها بمعمول
فعلين او ضرورة خلاف حكاه في الارتشاف ومنه قوله وقالوا اخانا لا تخشع لظالم
عزيز ولا ذا حق قومك تظلم اي ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا رديء
لانه شبيه بالفصل بين حرف الجر ومجروره وجوز ابن عصفور والابذي حذف مجزومها والقائها
لدليل نحو اكرم زيدا ان جاءك والا فلا وهو حسن والثالث لم نحو لم يلد الآية والرابع لما
نحو لما يقض والجمهور على انها مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما في اما وقيل بسيط و
يشتركان اي لم ولما في امور الحرفية والاختصاص بالمضارع والجزم والنفي
والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه
وينفي معناه ويقلب زمانه الى المضي وفاقا للمبرد واكثر المتاخرين وهو ظاهر مذهب سيبويه
وذهب قوم منهم الجزولي الى انه يدخل على لفظ الماضي فيقلبه الى المضارع ونسبه بعضهم الى
سيبويه ورجحوه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال المرادي في
الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني لا
نظير له وتختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم بخلاف لما فلا تصاحبها لا يجوز
ان لما تقم قال الرضي كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله انتهى يريد بشبه الحرفي
اسماء الشرط كمن تقول من لم يكرمني اهنه ولا تقول من لما يكرمني قال الدماميني وهذا التعريج
منه بان حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي مثل ان لم تقم وليس كذلك انتهى
وعلل ذلك غير الرضي بان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما
لا تقول ان قد قام زيد فعودل بين النفي والاثبات وانما لم يقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق
وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال قاله في التصريح وتختص لم ايضا بجواز انقطاع نفيها
عن الحال لانها لمطلق الانتفاء فيكون للمتصل به نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا ولغيره نحو
لم يكن ثم كان بخلاف لما لا يقال لما يكن ثم كان بل لما يكن وقد يكون وذلك لان لما لامتداد
النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك للنفي المستمر نفيه وعدم في الماضي انقطع الاخبار بان
سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي الى الحال قاله الدماميني في التحفة ومنع الاندلسي اختصاصها

بذلك

بذلك قال لم ولما سيان في جواز الانقطاع قال الرضي والظاهر ما قاله النحاة قد تهمل وتختص
لم ايضا بانها قد تهمل حملا على ما وقيل لا كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم
يوفون بالجار وهل هو ضرورة او لغة خلاف بخلاف لما فلا تهمل وبانها قد ينصب بها في لغة حكاها
اللحياني كقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وقوله في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر
ام يوم قدر بفتح الراء قال بعضهم وذلك بالحمل على لن قال ابن هشام وفيه نظر لان
لن هنا لا تليق وانما يصح حمل الشيء على ما يحل محله انتهى بخلاف لما فلا تنصب وتختص لما بجواز
حذف مجزومها لدليل اختيارا نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها قال
ابو حيان وهذا احسن ما يخرج عليه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص
بتشديد نون ان وميم لما اي ولما ينقص من عمله وقد خرجه على ذلك ابن الحاجب ايضا لكنه
قدره لما يهملوا او يتركوا قال ابن هشام الاولى ان يقدر لما يوفوا اعمالهم لان ما بعده دليل
ان التوفية لم يقع وانما سيقع ولان منفي لما متوقع الثبوت انتهى ولا يجوز حذف مجزوم لم الا
في الضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم
اي وان لم تصل وانما جاز ذلك في لما دونها لان لما تقوم بنفسها بسبب انها مركبة من لم وما فكان
ما عوض من المحذوف قاله ابو حيان وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بان
يقتصر على قد كقوله وكأن قد وتختص لما ايضا بكون منفيها اي مجزومها متوقعا ثبوته غالبا
لا لازما كقولك لما يركب الامير للمتوقع ركوبه اي الى الآن لم يركب وهو متوقع
يركب بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا اي لم يقض ما لا يكون دون لما وهذا معنى قولهم لم
لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقد يكون منفيها غير متوقع في غير الغالب نحو ندم ابليس ولما
ينفعه الندم واختصاص لما بذلك غالبا بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فهي ولم سيان
في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع ان تقول مالي قمت فلم تقم او فلما تقم ومثال غير المتوقع ان
تقول ابتداء لم تقم او لما تقم قال في المغني النوع الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين
وهو احد عشر كلمة ان وهي ام الباب ولذلك قدمها واذ ما واكثر قوم الجزم بها
وخصوه بالضرورة وهما موضوعان لمجرد تعليق الجواب بالشرط نحو وان تعودوا نعد واذ
ما تقم اقم ومن وهي موضوعة لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله و
متى وهي موضوعة للزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو متى اضع العمامة تعرفوني واي وهي
بحسب ما تضاف اليه فتكون للعاقل في نحو ايهم يقم اقم معه ولغيره في نحو اي الدواب تركب اركب

والزمان نحو متى تقم اقم وللمكان نحو اين تجلس اجلس وايّان وهي كمتى
نحو قوله ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا واين وانّى وحيثما
وهي موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وقوله خليلي انّى تأتياني
تأتيا اخا غيرها يرضيكما لا يحاول وقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان ومهما
وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية خلافا للاخفش ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت
الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا للخليل وعلى القول بالبساطة ينبغي ان تكتب بالياء كحبلى وعلى القولين
الآخرين ينبغي ان تكتب بالالف وهي موضوعة لغير العاقل كما نحو قوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان
خالها تخفى على الناس تعلم فعلم ان هذه الادوات بالنظر الى موضوعها ستة اقسام ما وضع لمجرد
التعليق وهو ان واذما وما وضع للزمان وهو متى وايان وما وضع للمكان وهو اين وانّى وحيثما و
ما هو بحسب ما يضاف اليه وهو اي فالاولان وهما ان واذما حرفان والبواقي اسماء على
الاشهر اي اشهر الاقوال من ان الاولين حرفان والبواقي اسماء اما القول بحرفية ان فمجمع عليه وامّا
اذما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال
المبرد وابن السراج والفارسي انها اسم ظرف زمان واصلها اذ التي هي ظرف لما مضى وزيد
عليها ما وجوبا في الشرط فجزم بها واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب
بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انه نزع منها ذلك المعنى البتة ورد
بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا
دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقاء ذاته على اصلها قال في الهمع واستدل سيبويه بانها
لما ركبت مع ما صارت معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الاول بالتركيب وصارت
حرفا قال ونظير ذلك انهم لما ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا كلها اسما بالتركيب وخرجت عن اصل وضعها
بالكلية واما البواقي غير مهما فالقول باسميتها مجمع عليه واما مهما فقال الجمهور انها اسم والدليل عليه قوله
مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فعاد الضمير المجرور في به عليها ولا يعود الضمير الا على الاسم وزعم السهيلي وابن يسعون
انها حرف تنبيهات الاول فهم من كلامه ان الجزم باذ وحيث مخصوص قياسا على اين واخواتها
واما غيرهما فقسمان قسم لا يلحقه ما وهو من وما ومهما واني واجازه الكوفيون في من واني وقسم يجوز
فيه الامران وهو اين واي ومتى وايان ومنع بعضهم في ايان والصحيح الجواز الثاني قال ابن مالك
قد تهمل ان حملا على لو كحديث ان لا تراه فانه يراك ومتى حملا على اذا كحديث البخاري وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس
قال ابو حيان هذا شيء غريب الثالث اسقط المصنف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولو والمشهور في اذا ان لا جزم الا

في الشعر خاصة كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وفي كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك واجاز الكوفيون الجزم
بها مطلقا قياسا على حيثما وقوم بشرط اتصالها بما والاصح انه لا جزم بلو اصلا ومن اجازه خصه بالشعر كقوله لو يشأ
طار بها ذو ميعة وقوله تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا وهذه الادوات
كل منها يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا وهو لغة العلامة سمي به الفعل الاول لكونه علامة على ترتب الثاني عليه
ويسمى الثاني جزاء وجوابا قال ابو حيان وتسميته بالجزاء والجواب مجاز ووجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبا
على فعل آخر ثوابا عليه او عقابا وشابه الجواب من حيث كونه لازما عن القول الاول فصار
كالجواب الآتي بعد كلام السائل انتهى تنبيه ما ذكره من كون الادوات جازمة للشرط
والجزاء معا هو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي
وابن عصفور والابذي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدى
عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان للتعليق حكم على آخر
عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل علم وقيل
الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر
مرفوع بالمبتدأ قاله الاخفش واختاره ابن مالك لان الشرط مستدع للجزاء بما احدث
فيه الاداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل اذ ليس احدهما باولى من الآخر
انما يعمل بمزية وهو ان يتضمن العامل من غير النوع او شبهه كعمل الاسماء وقيل
الشرط والجزاء تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما ترافعا نقله ابن جني عن الاخفش وفيه
اقوال اخر لا نطول بذكرها فانه خلاف لا ثمرة له ولا يترتب عليه حكم نطقي قوله ماضيين او
مضارعين حالان من الشرط والجزاء كان ينبغي ان يقول ومختلفين فان كانا
ماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مضارعين او كان الاول فقط
مضارعا والثاني ماضيا فالجزم واجب للفظ المضارع فمثال كونهما مضارعين قوله تعالى
وان تعودوا نعد ومن يتق الله يجعل له مخرجا واما قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان
يصرع اخوك تصرع فضرورة على الاصح واختلف في تخريج مثل ذلك فقال المبرد انه
على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه نحو انك في البيت فالاولى ان
يكون على التقديم والتأخير وبين ان لا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز
العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتأخير نحو

ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب
ومثال كون الاول فعلا مضارعا والثاني ماضيا قوله تعالى من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له وهذا النوع خصه سيبويه والجمهور بالضرورة قالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط
ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز واجازه الفراء في
الاختيار وتبعه ابن مالك ورد على الجمهور محتجا بالحديث وبقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم
من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فان قوله فظلت ماض وهو معطوف على الجواب
وهو ننزل فيكون جوابا واجيب عن الحديث بانه تجوز رواية بالمعنى فليس نصا في الدليل
وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وان كان الفعل الثاني وحده
مضارعا والاول ماضيا فالوجهان جائزان الجزم والرفع فالجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط
كقوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول
نحو قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم والجزم هو الفصيح المختار والرفع كثير
وقال بعضهم انه احسن من الجزم وقيل ليس المرفوع هو الجواب وانما هو دليله وهو مؤخر من تقديم
والجواب محذوف والاصل في قولك ان قام زيد اقوم اقوم ان قام زيد اقم وهو مذهب سيبويه
وقيل هو الجواب لكن على اضمار الفاء والتقدير فانا اقوم وهو مذهب الكوفيين فعلى قول سيبويه لا محل له
لانه مستانف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر اثر ذلك في التابع فيقول على الاول ان قام زيد اقوم
ويقعد اخواك بالرفع لا غير وعلى الثاني ويقعد اخواك بالرفع عطفا على لفظ الفعل وبالجزم عطفا
على محل الفاء المقدرة وما بعدها تنبيه حكم المضارع المنفي بلم اذا كان شرطا حكم الماضي لان مجزوم
لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي فيقول ان لم يقم اقم واقوم بالوجهين وكل جزاء يمتنع جعله شرطا
فالفاء لازمة له ليحصل الربط بين الجزاء وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية
ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب من غير فصل كما ان الجزاء يتعقب على
الشرط كذلك وهذا ضابط حسن في ضبط ما يدخله الفاء وقد سبق اليه ابن مالك قال ابو حيان وهو احسن
واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما يدخله الفاء وهو ستة ذكرها المصنف منها اربعة فقال
كان يكون اي الجزاء جملة اسمية اي مبدوة باسم او يكون انشائية غير محتملة للتصديق
والتكذيب او يكون فعلا جامدا كعسى وليس او يكون فعلا ماضيا مقرونا بقد لفظا او تقديرا
ومثل لذلك على طريقة اللف والنشر المرتب فقال نحو ان تقم فانا اقوم قيل ومثله قوله تعالى وان يمسسك بخير

فهو على

فهو على كل شيء قديرا او ان تقم فاكرمني قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف فمن قرا بالجزم على ان لا
ناهية او ان تقم فعسى ان اقوم ومثله قوله تعالى ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان
يؤتين خيرا من جنتك او ان تقم فقد قمت ومثله قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال
المقرون بقد تقديرا نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت والذي لم يذكره
ان يكون مقرونا بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله وما يفعلوا من خير فلن
يكفروه او مقرونا بحرف له الصدر كما النافية نحو فان توليتم فما سألتكم من اجر ورب كقوله
فان اهلك فذي لهب لظاه علي يكاد يلتهب التهابا لما عرفت من ان رب مقدرة وان
لها الصدر فهذه ست مسائل يمتنع جعل الجواب فيها شرطا وفهم كلامه انه اذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا
لم تكن الفاء لازمة له قال ابن مالك وان اقترن بها فعلى خلاف الاصل وينبغي ان يكون خبر مبتدا
محذوف ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك
زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها
داخلة على مبتدا مقدر كما تدخل على مبتدا مصرح به ومن ذلك قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف
بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى او وقع لابنه في شرح
الخلاصة ان ما بعد الفاء هو الجواب والاول هو التحقيق تنبيهات الاول قضية اطلاق المصنف
ان الجزاء يكون ماضيا مقرونا بقد انه يكون ماضي اللفظ والمعنى وهو قول جماعة منهم الجزولي وابن
مالك وابن هشام في اكثر مصنفاته واستشكل بان هذا لا يتمشى مع القول بان الشرط سبب والجزاء
مسبب اذ الشرط مستقبل بالغرض والجزاء المحقق المضي فكيف يكون الماضي مسببا عن المستقبل
مما لا سبيل له واجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون
مضمونه مسببا عن مضمون الشرط كما في قولك ان جئتني اكرمتك فان مضمون الجزاء وهو الاكرام
مسبب عن مضمون الشرط وهو المجيء والثاني ان يكون مضمون الجزاء ليس مسببا عن مضمون الشرط وانما
يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمني فقد اكرمتك امس ان اكرمتك لي سبب لان اخبر باني قد اكرمتك
امس وليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع في اليوم لكن
هذا سبب على معنى ان اعتددت علي باكرامك اياي فانا ايضا اقول قد اكرمتك اي فانا ايضا
اعتد عليك باكرامي اياك وقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت من
هذا القبيل وكذا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وبيانه ان الاية جيء بها لاخبار قوم استقرت بهم

تعظيما او شكوا فيه فكان استقرارها مجهولة او مشكوكة سببا لاخبارهم بانها من الله فكانه قيل اعلموا
انها من عند الله فالاخبار بمضمون الجملة لا نفس مضمونها حتى يرد ان الاول وهو استقرار النعم ليس سببا
الثاني وقال الرضي لا نسلم ان الشرط سبب والجزاء [illegible] وانما الشرط سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا
او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو
كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وذلك في موضع اخر لا يلزم منه ان يكون الاول سببا للثاني بل
اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في الشرط والجزاء ففي قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
كون النعمة من الله لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء [illegible] وهو تحقيق حقيق
بالقبول الثاني قد تحذف الفاء في ندور كقوله عليه السلام لابي بن كعب [illegible] سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا
استمتع بها اخرجه البخاري وفي ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وزعم الاخفش ان حذفها
واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين وعن المبرد انه اجاز
حذفها في الاختيار لكن قال ابو حيان في محفوظي قديما ان المبرد منع حذفها في الضرورة وانه زعم
في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس
بشيء لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الاخرى الثالث يجوز ان تنوب اذا
الفجائية عن الفاء في الربط لانها تشبهها في كونها لا يبتدأ بها ولا يقع الا بعد ما هو معقب بما قبلها
وذلك اذا كانت الاداة ان والجواب جملة اسمية غير انشائية ولا منفية ولا مصدرة بان كقوله تعالى وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت انشائية او منفية او مصدرة بان تعينت
الفاء نحو ان اطاع زيد فسلام عليه وان قام زيد فما عمرو قائم وان قام زيد فان عمرا قائم الرابع
اذا انقضت جملتا الشرط والجواب ثم جيء بمضارع مقرون بالفاء او بالواو جاز جزمه بالعطف
على الجواب المجزوم لفظا او محلا ورفعه على الاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل كقوله تعالى
ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء قرأ عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع
وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب واذا توسط بين الجملتين مضارع مقرون بالفاء او الواو
قال الكوفيون او ثم فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان
مضمرة وجوبا كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الخامس يجوز
حذف ما علم من شرط او جواب لكن يشترط في الشرط ان يكون بعد ان مقرونة بلا كقوله فطلقها فلست له
بكفو والا يعل مفرقك الحسام اي والا تطلقها يعل وفي الجواب ان يكون شرطه بلفظ الماضي او المضارع

المقرون

المقرون بلم نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتأتيهم باية فافعل
ولا يجوز ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر هذا مذهب البصريين وجزم به في التسهيل وقد يحذف الشرط
والجواب معا بعد ان خاصة كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان
اي وان كان كما تصفين فزوجنيه وخصه ابن مالك بالضرورة تبعا لابن عصفور قال ابو حيان
ولم ينص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز اذا فهم المعنى هذه مسئلة
تتعلق بهذا الباب وينجزم الفعل المضارع بعد الطلب بان الشرطية مقدرة هي وفعل
الشرط مع قصد السببية اي سببية الطلب للفعل بان يقدر الفعل مسببا عن ذلك الطلب المتقدم
كما ان فعل الشرط سبب لجزاء الشرط ويشمل الطلب الامر نحو زرني اكرمك فاكرمك وقع
بعد الطلب وهو زرني وقصد به السببية فجزم بان مقدرة والتقدير زرني ان تزرني اكرمك فالزيارة
سبب للاكرام والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة التقدير لا تكفر ان لا تكفر تدخل الجنة والدعاء
نحو اللهم اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام نحو هل تزورني احسن اليك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه
والعرض نحو الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو لولا تأتينا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل
الجنة وان تزرني احسن اليك وان يكن لي مال انفقه وان تنزل عندنا تصب خيرا وان تأتنا
تحدثنا قال ابو حيان في الارتشاف وسمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول
الشاعر لعل التفاتا منك نحوي ميسر يمل بك من بعد القساوة لليسر تنبيهات الاول لا
فرق في الامر بين ان يكون صريحا كما مر او مدلولا عليه بخبر نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه
اي ليتق او اسم فعل كقوله مكانك تحمدي او تستريحي اي اثبتي او جملة اسمية نحو اين بيتك ازرك تحمدي
اي ان تخبرني ازرك قال ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل الخبري لفظا الامري معنى لا ينقاس
انما هو موقوف على السماع والمسموع اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه الثاني ما ذكره من ان
المضارع مجزوم بعد الطلب بان مقدرة هو مذهب الجمهور وذهب الخليل وسيبويه ومن
[illegible] الى انه مجزوم بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك
واختاره ابن مالك وجرى عليه ابن هشام في شرح القطر وذهب السيرافي والفارسي الى انه بالطلب
لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته
عن اضرب لا لتضمنه معناه وصححه ابن عصفور قال ابن هشام في المغني والاول ارجح من الثاني
لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل

ولا لك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير وارجح من الثالث
لان نائب الشيء يؤدي معناه والقلب مؤدى معنى الشرط الثالث اذا لم تقصد السببية بعد الطلب
وجب رفع المضارع على انه حال نحو ثم ذرهم في خوضهم يلعبون او نعت نحو فهب لي من لدنك
وليا يرثني على قراءة الرفع او الاستيناف نحو لا تذهب به نتغلب عليه ومن ثم اى ومن اجل
اعتبار قصد السببية امتنع قولك لا تكفر تدخل النار بالجزم لتدخل لفساد المعنى
لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار اذ التقدير ان لا تكفر تدخل النار ولا يجوز ان يكون
التقدير ان تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون مثل المظهر نفيا واثباتا هذا مذهب سيبويه
واكثر البصريين وخالف الكسائي في ذلك قيل بل الكوفيون قاطبة فاجازوا الجزم في نحو المثال
المذكور بتقدير ان تكفر بغير نفي واحتجوا بالقياس على النصب نحو لا تكفر فتدخل النار وفي التنزيل
لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وبقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض
وقوله عليه السلام من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا وقول ابي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف
يصبك سهم ويروى لا يتطاول يصبك واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح
لعدل النفي قياسا على النصب ويضرب مدغم ويؤذنا بدل من يقرب ويصبك بدل من تشرف
او تطاول قال في التصريح وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي نحو ما
تاتينا تحدثنا انتهى تنبيهات الاول ظاهر كلامهم ان الخلاف بين الجماعة والكسائي
معنوي وقال بعض المحققين من شراح الكافية الاظهر ان الخلاف لفظي او معنوي فالجمهور
نفوا صحة تقدير المثبت بمجرد وقوعه بعد النفي والكسائي اثبتها عند قيام قرينة تقدير المثبت
ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف الشرط لقرينة كما لا نزاع له في
ان سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت وفي المغني لابن هشام قال الجمهور لا يجوز لا تدن
من الاسد ياكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان قدر مثبتا اى فان تدن من الاسد لم يناسب
فعل النهي الذي جعل دليلا عليه وان قدر منفيا اى فان لا تدن فسد المعنى كقولك
لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة وعن
الكسائي في اجازته الجزم ان تقدير الشرط مثبتا مدلولا عليه المعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة
المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن الثاني لا ان تكفر تدخل الجنة نافية
كما جزم به المرادي وابن هشام وغيرهما قيل وظاهر قول ابن مالك في الفيته وشرط جزم

بعد نهي

بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف وقع ان المراد ان تضع ان قبل لا النافية دعي ذلك
شرحه الشاطبي الثالث قضية اقتصار المصنف على ما ذكره من الجوازم لفعل واحد ولفعلين ان الجزم
لا يكون بغيره وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون جزم السبب عن صلة الذي والنكرة الموصوفة تشبيها
بجواب الشرط نحو الذي ياتيني اكرمه وخرج ابن مالك قال الشاعر لا تحزن ببراثن اخا بها
فانك فيها انت من دونه يقع كذاك الذي يبغي على الناس ظالما تصبه على زعم عواقب ما صنع
وانشد الزمخشري وكل امرئ يبغي على الناس ظالما البيت وهذا عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس عليه
فصل في افعال المدح والذم افعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم
فخرج ما يمدح به تجوزا نحو شرف زيد مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت
فان شيئا من ذلك ليس موضوعا لانشاء مدح او ذم وفي قوله مدح او ذم بالتنكير اشارة الى انهما
المدح والذم العامين اللذين لا خصوصية فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلا فقد مدحته مطلقا من غير
تعيين خصلة بجهة المدح وكذا بئس الرجل وانما قال لانشاء مدح او ذم لانه اذا قيل نعم الرجل زيد
او بئس الرجل عمرو كان انشاء للمدح او الذم واحداثا له بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج
في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام له حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته او ذمه
على رداءته الموجودتين خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد
ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج
ليست بحاصلة فهو انشاء متضمن للاخبار فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا على اعتبار
كونه انشاء وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وقرره
غيره قال الرضي وفيه نظر اذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب
في كونه خبرا ولا يمكن ان تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضله بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد
وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل من حيث
القيام فيقال ان القيام حاصل وليس بحاصل وكذا قوله والله ما هي بنعم الولد بيان ان النعمة اى الجودة
المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب انتهى فمنها اى من افعال المدح والذم
نعم وبئس بكسر الاول وسكون الثاني نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد ونحو بئس للظالمين بدلا واصلهما فعل
بفتح الفاء وكسر العين وقد يردان به قال طرفة ما اقلت قدم انهم نعم الساعون في الامر المبر وقد
نعم وبئس بسكون العين وفتح الفاء تخفيفا قال ابو حيان ولم يذكر واله شاهدا ونعم وبئس بكسر العين

والفاء معا اتباعا قال تعالى ان الله نعما يعظكم به ويقال في بئس بيس بفتح الباء وبياء ساكنة مبدلة من الهمزة
على غير قياس حكاها الاخفش والفارسي قال بعضهم والافصح نعم بكسر الفاء وسكون العين وهي لغة القرآن
ثم نعم بفتح الفاء وسكون العين وهي لغة ثم بكسرهما وعليه فنعما ثم نعم بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصلية ثم
نعم بفتح الفاء وسكون العين والقول بفعليتهما مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال
التاء الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ولقول بئست المرأة
حمالة الحطب وذهب الكوفيون سوى الكسائي الى انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما في قول بعضهم وقد
بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وردهم
البصريون في تفسيره السير هنا بقوله شيء يقد من الجلد ويجعل في عنق البهيمة واجيب عن ذلك بانه على
حذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامهما والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير
على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف وفي حكاية الخلاف في
حقيقتهما طريقة اخرى وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة فقال لم يختلف احد من البصريين
والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما الى الفاعل فالبصريون يقولون
نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائي يقول هما اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم
الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما و
الفراء يقول الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف
الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عنده
زيد وعمرو وكانك لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو وكذا في التصريح وقال ابن هشام في اللمحة المرضية
الخلاف في فعلية نعم وبئس قد نقله الاصحاب في مسائل الخلاف انتهى والصحيح انهما فعلان جامدان للزومهما
انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء
فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا
وساء بالمد وهي ملحقة ببئس فانها في الاصل سوأ بالفتح فحولت الى فعل بالضم فصارت فعلا قاصرا
ثم ضمنت معنى بئس فمنعت التصرف وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة
كظرف ولؤم او بالتحويل من مفتوح العين او مكسورها كضرب وفهم ثم يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح
والذم وفي حكم الفاعل وحكم المخصوص الآتي بيانه واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع فلا يجوز تحويلها الى
فعل بل تستعمل استعماله باقية على حالها وكل منها اي من نعم وبئس وساء وشبهها اجري مجراها يرفع

فاعلا

فاعلا مظهرا معرفا بال نحو نعم المولى ولبئس المهاد وساء الرجل ابو جهل ونعم الرجل زيد وبئس الرجل
عمرو واختلف في ال هذه فقال الجمهور هي جنسية ثم اختلفوا فقيل للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم
والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما نص على الخاص بعد العام الشامل له
ولغيره وهو المشهور ونقله ابن اياز في شرح الفصول عن ابي علي وعبد القاهر الجرجاني
ورد بانه يؤدي الى الكذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وقيل للجنس مجازا لانه لم يقصد
غير مدح معين او ذمه لكنه جعل جميع الجنس مبالغة وقال قوم هي عهدية ثم اختلفوا فقيل هي عهدية ذهنية
كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم واريد بذلك ان يقع ابهام ثم يأتي التفسير بعده
تفخيما للامر وقيل عهدية شخصية والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم فاذا قلت نعم الرجل زيد فكانك
قلت زيد نعم هو وهو قول ابن ملكون والجواليقي والشلوبين الصغير واستدلوا عليه بتثنيته وجمعه ولو كان
عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك او مضافا الى المعرف بها اي بال نحو ولنعم دار المتقين وبئس
دار المتكبرين وساء حطب النار ابو لهب او مضافا الى مضاف الى معرف بها كقوله فنعم ابن
اخت القوم غير مكذب قيل او مضافا الى ضمير عائد الى معرف بها كقوله فنعم اخو الهيجاء ونعم شهابها
والاصح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا لنكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه سائر البصريين بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه
لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد ولكنه اقل من المضاف كقوله نياف القرط غراء الثنايا
وريد للنساء ونعم نيم تنبيهات الاول قد يرد الفاعل اسم اشارة متبوعا بذي اللام وعلما ومضافا
الى اسم الجلالة كقوله بئس هذا الحي حيا ناصرا وقول سهل بن حنيف شهدت صفين وبئست صفون وقول بعض
العبادلة بئس عبد الله انا ان كان كذا وقول الشاعر بئس قوم الله قوم طرقوا وكل ذلك من الشذوذ
بحيث لا يقاس عليه وقال الجرمي باطراد المضاف الى اسم الجلالة وغيره يتناول ما ورد منه ومن العلم على
انه المخصوص والفاعل مضمر حذف تفسيره الثاني القول بان كلا من نعم وبئس يرفع فاعلا مبني على مذهب
البصريين والكسائي القائلين بفعليتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم
لنعم ابدالا او عطف بيان لان نعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد الثالث الجمهور على انه لا يجوز الفصل
بين نعم واخواتها وفاعلها بظرف ولا غيره وفي البسيط يجوز الفصل بظرف لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم
التركيب وقال الكسائي يجوز الفصل بمعمول الفاعل نحو نعم فيك الراغب زيد قال ابو حيان وفي الشعر ما يدل له وقال ابن
البدر قال ويرد الفصل باذن والقسم في قوله بئس اذن راعي المودة والوصل وقوله بئس عمر الله قوم طرقوا الرابع ضميرا
مستترا فيه وجوبا مفسرا بتمييز الثاني القول بان كلا من نعم وبئس يرفع فاعلا مبني على مذهب

في الامرا والله كبر دفرد عها عام في الوجود فاحتمل لان يقال نعم تبث هذه لانه جنس الشمس مفرد في الوجود وكذا مثل
وغيرى وافعل التفضيل فلا يقال نعم افضل منك نعم به لانه ضعف جر فاعل مفرد بال لانشترط صلاحيته لها وقد يحذف
عنه اللفظ المعنى كقوله عليه السلام من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اى فبالسنة اخذ ونعمت السنة فاضمر الفاعل على شرط
التفسير وحذف المفسر للعلم به ونص سيبويه على لزوم ذكره ومن اجازه فقد ابن عصفور وابن مالك تلميذها الاول
اختلفوا في الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر على ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا اذ لا ابهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي منصوبا به
وجماعة الثاني الجواز مطلقا وعليه المبرد وابن السراج والفارسي وهو مختار ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام
لان التمييز قد يؤتى به للتوكيد ومما ورد منه قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وقوله نعم الفتاة فتاة
هند لو بذلت الثالث التفصيل وعليه ابن عصفور فان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل جاز الجمع
كقوله فنعم المرء من رجل تهامي فالتمييز هنا افاد معنى لم يفده الفاعل وهو كونه تهاميا وان لم يفد
امتنع الجمع الثاني ما حكاه المصنف من ان الفاعل في نحو نعم رجلا زيد ضمير وان المنصوب تمييز هو مذهب ذكره
سيبويه والجمهور وذهب الكسائي والفراء الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واختلفا
في المنصوب فقال الكسائي هو حال وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والاصل نعم الرجل زيد ويقع عنده
تاخره عن زيد واجاز الكسائي تاخره عنه والصحيح راى الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فادخلوا عليه
الناسخ وحق الفاعل ان يذكر بعد الفعل ثم يذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد الفاعل مطابقا
للفاعل في الافراد والتذكير وفروعها لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز
القائم مقام الفاعل المضمر ولا يجوز تاخره عن المخصوص الا في ضرورة خلافا للكوفية وعلى مذهبهم بني الحريري
قوله في الملحة تقول منه نعم زيد رجلا وبئس عبد الله منه بدلا والسر في ذلك انه لما كان نعم وبئس للمدح
العام والذم العام الشاملين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحقيقها سلكوا ابهاما في الامر العام
طريقي الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى
يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص
حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك
الاستبعاد واختلف في رفع المخصوص فقيل يجعل مبتداء مقدم الخبر وهو الجملة قبله او يجعل
خبر المحذوف المبتدا وجوبا فتقدير نعم الرجل زيد الممدوح زيد والوجهان جائزان عند الجمهور
وقال سيبويه وابن خروف وابن الناظم يتعين الاول وقيل يتعين الثاني وقيل يجعل مبتدا
محذوف الخبر وجوبا واليه ذهب ابن عصفور قال ابن مالك في شرح التسهيل وليس بصحيح لان الحذف
لازم ولا يجد خبر التزم حذفه الا ومحله مشغول بشيء يسد مسده وقيل يجعل بدلا من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان

ورد

ورد بانه لازم ولا شيء من البدل بلازم ومثل المص رحمه الله تع للاحكام المذكورة بقوله نحو نعم المراة
هند وبئس نساء الرجال الهندات وساء رجلا زيد ونقول ايضا نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان ونعم المراتان الهندان ونعم مراتين الهندان ونعم
مراتين الهندان ونعم الرجال الزيدون ونعم رجالا الزيدون ونعم النساء الهندات ونعم نساء الهندات
وقس على ذلك تنبيهات الاول للمخصوص احكام لم يذكرها المص رحمه الله طلبا للاختصار ولا باس
بذكرها فمنها انه يجب ان يختص بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص نحو نعم الفتى رجل من قريش
وان يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيد وبئس
الولد العاق اباه الرجل الممدوح زيد والولد المذموم العاق اباه فان وقع غير مختص ولا صالح للاخبار عنه
بل وقع مباينا له اول كقوله تع بئس مثل القوم الذين فان الفاعل هنا المثل والذين مباين له فلو وصفت
المثل بالمذموم وجعلته مبتداء امتنع في الظاهر الاخبار عنه بالذين اذ لا يقال المثل المذموم الذين
لان الذين ليس بمثل فتؤول بحذف مضاف والتقدير بئس مثل القوم مثل الذين فيصح الاخبار به
عن الفاعل حينئذ ومنها انه قد يدخله ناسخ نحو نعم الرجل كان زيدا او بئس الرجل ظننت عمرا فالجملة
في الاول في موضع نصب مفعولي ظن ومنها انه قد يتقدم على الفعل نحو زيد نعم الرجل فيتعين كونه
مبتداء على القول بفعلية نعم وبئس والجملة بعده خبره وعلى القول باسميتها فيجوز وان يكون مبتدا
والمخصوص الخبر وبالعكس ومنها انه قد يحذف لدليل يدل عليه نحو نعم العبد انه اواب فنعم الماهدون اي
نحن وقيل انما يحذف اذا تقدم ذكره والاكثرون على عدم اشتراطه ويخلفه اذا حذف صفته وهي
ان كانت اسما فوفاق نحو نعم الرجل حليم كريم اي رجل حليم وان كانت فعلا نحو نعم الصاحب تستعين
به فيعينك اي رجل فممنوع عند الاكثر وجائز عند الكسائي وحالتان كان الفاعل ما نحو بئسما تزوج ولا مهر
وقيل دونها كالمثال المذكور عند ابن مالك واقل منه ان يحذف المخصوص وصفته ويبقى متعلقها
بئس مقام الشيخ امرس امرس اي مقام مقول فيه امرس امرس فحذف المخصوص وصفته وابقى معمول
القول الثاني اذا كان المخصوص مؤنثا جاز ان تلحق نعمت وبئست مع تذكير الفاعل لانهما في المعنى شيء
واحد نحو نعمت الثواب الجنة وبئست المقام النار والاجود التذكير نحو نعم الثواب الجنة قاله في التسهيل
وشرحه واما اذا كان الفاعل مؤنثا فقد تقرر في باب الفاعل ان الاجود عدم الحاق علامة التانيث
ايضا الثالث يجوز في فاعل فعل المجرى مجرى نعم وبئس الجر بالباء الزائدة والاستغناء عن ال
واضماره على وفق ما قبله كقوله حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام ونحو فهم زيد
الزيدون كرموا رجالا فقد لما فيه من معنى التعجب ومنها اي من افعال المدح والذم حب
حبذا وهما كنعم وبئس فحب كنعم ولا حب كبئس وتزيد حب على نعم بانها تشعر بان الممدوح

محبوب للقلب وقريب من النفس واصلها حبب بضم العين اى صار حبيبًا محولا من حب بفتحها
ثم ادغم فصار حب والزم منع التصرف لما مر تنبيه دخول لا في الذم على حب لا يخلو من اشكال
لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن خبيثًا ولا تكون غير مكررة اذا لم تعمل في
الاسم الذي ذهبت عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف قاله في التصريح والفاعل
اى فاعل حب ولا حب ذا مطلقا اى في حالة الافراد وضديه والتذكير وضده فلا يتغير عن
الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك بل يقال حبذا زيد ولا حبذا هند وحبذا الزيدان
ولا حبذا الهندان وحبذا الزيدون ولا حبذا الهندات قال الا حبذا اهل الملا غير انه اذا
ذكرت هند فلا حبذا هيا واختلف في علة التزام ذلك فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى
المثل والامثال لا تغير كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل كبير الشاء وافرادها ونسب هذا القول
للخليل وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف محذوف والتقدير في حبذا هند مثلا حبذا
حسن هند وفي حبذا زيد حبذا امرأة او شانه فالمقدر المشار اليه مذكر مفرد حذف واقيم المضاف اليه
مقامه ورده ابن العلج بانه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات لان ذا جنس
شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم اذا كان ضميرا ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا فان قيل
انما لم تغير الامثال لان المثل من قبيل الاستعارة والاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به
مستعملا في المشبه فلو تطرق تغير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون
مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به فلا يكون عارية فلهذا
لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا
اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول بالصيف ضيعت اللبن بكسر التاء لخطاب لان المثل قد
ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ
منه لمثل واشارة اليه قاله العلامة التفتازاني في شرح التلخيص وقال بعض المحققين انما لم
يصح ان من قولك الصيف ضيعت اللبن اذا كان المخاطب مذكرا لان المخاطب المذكر الذي ضرب
له المثل يشبه بالمخاطبة التي هي مورد المثل فهو مؤنث ادعاء تنبيه ذكره المصنف من ان حب فعل وذا فاعلها
وانهما باقيان على اصلهما هو المشهور وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان
وابن مالك ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وقال ابن خروف بعد ان مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد
مبتدا وخبره حبذا هذا قول سيبويه واخطأ عليه من زعم غير ذلك وذهب قوم منهم الاخفش وخطاب الى
انهما ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج ووافقهما

ابن عصفور

ابن عصفور الى انهما ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده خبره ونسب ابن عصفور
هذا القول لسيبويه قلت وقد مضى فيما نقلته عن الهمع من استدلال سيبويه على حرفية اذ ما التصريح منه
باسمية حبذا لو العهدة عليه واستدل القائلون ببقاء حبذا على اصلهما بان الاصل عدم التغيير وباقتصارهم
على حب اذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اى وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل
ذلك بنحو اذ ما واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب واستدل مدعي غلبة الفعلية بقولهم فيما حكي لا
يحبذه في ذلك مضارع ورد بجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى
من بعض ما لتقارب اى الا حبذا حالتي معك ولو كان فاعلا لم يجز لان الفاعل لا يجوز حذفه واما يحبذه
فمضارع حبذه اذا قال له حبذا لا مضارع حبذا واستدل مدعي غلبة الاسمية باكثار العرب من
دخول يا عليها من غير استيحاش كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا
وقوله يا حبذا القمراء والليل الساج وطرق مثل ملاء النساج ولعدم الفصل بين حب وذا
ولعدم التصرف ذا الجب المشار اليه وبعدها اى بعد الفاعل المخصوص ولا يجوز تقديمه عليه
اذ لا يفصل بين حب وفاعلها وان جاز ذلك في نعم على قول كما تقدم لان نعم هي الاصل المعقود عليه الباب
ويجوز في الاصول لقوتها ما لا يجوز في غيرها قاله ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا تقدمه على حبذا جملتها
وان جاز في نعم ايضا لما ذكر ولانها جارية مجرى المثل كما مر ولئلا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد
الاخبار بان زيدا احب ذا وان كان توهما بعيدا انه يجوز فصله من حبذا بندا كقوله كثير الا حبذا
يا عز ذاك التساير وبتمييز وحال كما سياتي واختلف في اعرابه فقيل هو مبتدا والجملة من الفعل والفاعل
قبله خبره والرابط ذا او العموم ان قلنا اريد الجنس وقيل مبتدا محذوف الخبر وقيل عكسه وردهما
انه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة باسرها من غير دليل وقيل عطف بيان ورد بمجيئه نكرة
واسم الاشارة معرفة كقوله وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا وقيل بدل من
ذا ورد بانه على نية تكرار العامل وهو لا يلي حب واجيب بعدم اللزوم بدليل انك انت ولك ان تاتي
قبله اى المخصوص او بعده بتمييز او حال على وفقه اى المخصوص في الافراد والتذكير وفرعيهما
لاتحادهما فيما صدق عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه وذكر امثلة حبذا جملة فقال نحو
حبذا الزيدان مثال لحبذا اذا كان بعده المخصوص دون تمييز او حال ونحو حبذا راكبا
مثال لما كان بعده حال على وفقه في التذكير والافراد ومثله حبذا الزيدان راكبين والزيدون راكبين
وكذا تاتي الحال قبل المخصوص فتقول حبذا راكبا زيد وراكبين الزيدان وراكبين الزيدون

الحال هو ذا لا المخصوص لان المخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح او الذم لفظا او تقديرا والتركيب في نحو
الامثلة المذكورة من تمام المدح ونحو حبذا امرأة هند مثال لما كان قبله تمييز على وفقه في
التأنيث والافراد ومثله حبذا امرأتين الهندان وحبذا نساء الهندات وكذا اذا كان بعده
تقول حبذا هند امرأة والهندان امرأتين والهندات نساء واما جاز ههنا تأخير التمييز عن المخصوص
في السعة دون نعم وبئس كما مر لان التمييز ههنا عن الظاهر وهو ذا وهناك عن الضمير المستكن وقد
فضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا
في نعم والعامل في الحال والتمييز حب اتفاقا وان كان غير متصرف الا ان الحال والتمييز يكفيهما رائحة
الفعل ويحتمل في غيرهما قال ابو حيان لا ينبغي ان يتقدم عليه الا بسماع وقال غيره يحمل فيها عمل
المصدر كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيد اكراما له وحبذا وعمرا زيد بخلاف المصدر اذ هي
غير متصرفة فلا مصدر لها بينهما ان الاول ما ذكره المص رحمه الله من ان المنصوب بعد المخصوص او
قبله يكون تمييزا وحالا هو الحق وقال الاخفش والفارسي والربعي هو حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تمييز
مطلقا وابن عصفور الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا الماء مبذولا
في اوجه البر اسرارا واعلانا فحال والا فتمييز والمصدر جوز وقوعهما ولم يفرق بينهما فيحتمل انه قائل بقول ابن
عصفور وبقول ابي حيان الثاني اختلف في الاولى من تقديم الحال والتمييز على المخصوص وتأخيرهما
عنه فقال الفارسي الاولى التأخير وقال ابن مالك الاولى التقديم وقال الجرمي وابن خروف هما سواء
في الحال ثم قال الجرمي تقديم التمييز قبيح وقال ابن خروف احسن هذا فصل في الكلام على فعلي التعجب
وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر جهل سببه وخرج عن نظائره ومن ثم قيل اذا ظهر السبب
بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه سبحانه لا يخفى عليه خافية وما ورد منه في كلامه عز وجل
كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه وللتعجب صيغ
كثيرة تدل عليه فمنها ما هو بالقرينة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وقوله عم سبحان الله ان المؤمن
لا ينجس وقولهم ناهيك به ولله دره وداماله ومنها ما هو بالوضع وهو صيغتان تسمى لهما فعلا
التعجب وحدهما المص رحمه الله تعالى بقوله تعالى فعلان وضعا لانشاء التعجب فخرج نحو عجبت
وتعجبت لانهما ليسا لانشاء التعجب بل للاخبار ونحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لانهما وان كانا
فعلين للانشاء ليسا لانشاء التعجب بل لانشاء غيره وهو المدح والذم ونحو قاتله الله من شاعر
ولا شلّ من عشره فانهما وان كانا فعلين لانشاء التعجب لكن لا دلالة عليه بالوضع بل بالقرينة

وهما

وهما اي فعلا التعجب ما افعله وافعل به نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يخفى ان فعلي التعجب
صارا علمين على ما بين الصيغتين بجملتها فالمفيد للتعجب هو الصيغة كلها لا الفعل فقط ولا
يبنيان الا مما يبنى منه اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت قابل للتفاضل
مبني للفاعل غير مصوغ منه افعل لغير تفضيل فلا يبنيان من غير فعل ككلب وحمار فلا يقال ما اكلبه ولا احمره
وشذ ما اقمنه وما اجدره بهذا الاول من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا او المعنى
ما احقه بكذا ولا من غير ثلاثي والمراد به ما كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين وشذ ما اعطاه للدراهم
وما اولاه للمعروف وما اتقاه وما املاه للقربة لانه من اتقى بتشديد التاء وامتلأت وان كان
قد سمع تقي بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ لشذوذهما ولا من ناقص ولا من جامد وشذ ما اعساه
واعس به اي ما احقه واحق به ولا من منفي ولا من غير قابل للتفاضل ولا من مبني للمفعول وشذ
ما احضره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول لانه من اختصر بالبناء للمفعول ولا
من مصوغ منه افعل لغير تفضيل وذلك لشبههما افعل التفضيل من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتأكيد وتساويهما في الوزن تنبيه قال الرضي يزيد فعل التعجب على اسم التفضيل بشرط وهو
انه يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا
مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي
لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها انتهى ويتوصل الى الفاقد بعض
الشروط المذكورة اذا اريد التعجب منه بما اشد واشدد او نحوهما مما تقدم ويجعل مصدر الفاقد
منصوبا بعد ما اشد او اضعف دحرجة او انطلاقه او بياضه او عرجه وفي الثاني اشدد
بدحرجته او بانطلاقه او ببياضه او بعرجه ويؤتى بمصدر المنفي والمبني للمفعول غير صريح نحو ما اكثر ان
لا يقوم واعظم بما ضرب واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح اتي به صريحا فتقول ما اشد
كونه جميلا واشدد بكونه جميلا وان قلنا لا مصدر له اتي له بمصدر مؤول نحو ما اكثر ما كان محسنا او اشدد
بكونه محسنا واما الجامد كنعم وغير القابل للتفاضل كمات فلا يتعجب منهما البتة تنبيه لا يختص التوصل نحو
اشد او اشدد بالفاقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفاها نحو ما اشد ضرب زيد لعمرو ولا يتصرف
فيهما اي في فعلي التعجب المذكورين قال ابن مالك اتفاقا ولا يرد عليه تجويز هشام ان يؤتى
بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا لانه قياس ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع وعلة جمودهما
تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع ولعدم تصرفهما امتنع ان يتقدم عليهما

معمولها وان تفصل بينهما وبين معمولها لا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وان قيل ان بزيد مفعول
وكذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا ولا احسن يا زيد بعمرو ولا احسن لولا بخله بزيد واختلفوا
في الفصل بظرف او مجرور متعلقين بالفعل فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع
وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز وهو
الصحيح لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله اقيم بدار الحزم ما دام حزمها
واحر اذا حالت بان اتحولا ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا
كما قال ابن مالك في شرح التسهيل لا يقال ما احسن في المسجد معتكفا ولا احسن عندك بجالس وما فيهما
اسم مبتدا اتفاقا اما كونها اسما فلان في احسن ضميرا يعود عليها والضمير لا يعود الا على الاسماء واما كونها مبتدا فلانها مجردة
عن العوامل اللفظية للاسناد اليها فيما روي عن الكسائي من انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع وهل
هي نكرة تامة بمعنى شيء ابتدي بها لتضمنها معنى التعجب او للابهام وما بعدها خبرها فموضعه رفع او هي موصولة بمعنى
الذي فهي مبتدا وما بعدها صلتها فلا محل له من الاعراب والخبر محذوف وجوبا فالتقدير ما احسن زيدا الذي احسن
زيدا شيء عظيم فيه خلاف قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش بالثاني وله قول آخر بانها نكرة
موصوفة وما بعدها صفتها والخبر محذوف وجوبا والتقدير شيء احسن زيدا عظيم ورد قوله بان
فيه التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده ولا نظير له وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية دخلها
معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بان مثل ذلك لا يليه غالبا الا الاسماء نحو فاصحاب الميمنة ما اصحاب الميمنة
وما ملازمة للفعل ونقل ابن مالك هذا القول في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية
افعل والاصح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية
ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فتستحق الجملة المعبر بها عن ذلك ان يفتتح بنكرة غير مختصة
ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا ريب ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه
اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام وما بعد الباء من افعل به فاعل لافعل
عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زائدة قالوا ان افعل لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو
في الاصل فعل ماض على صيغة افعل بفتح العين بمعنى صار ذا كذا كما قالوا اورق الشجر وازهر
النبات واغد البعير بمعنى صار ذا ورق وذا زهر وذا غدة ثم غيرت الصيغة الماضوية
الى صيغة الامر لاجل المبالغة يقولون كن ما شئت اذا ارادوا المبالغة بفتح اسناد صيغة الامر الى
الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل لاصلاح اللفظ بصيرورته على صورة المفعول به المجرور

بالباء

بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها بخلافها في نحو كفى بالله فيجوز تركها لعدم القبح وضعف
هذا القول من اوجه احدها استعمال افعل للصيرورة قياسا وليس بقياس الثاني وقوع الظاهر فاعلا لصيغة
الامر بغير لام ولم يسمع الثالث زيادة الباء في الفاعل وهو قليل وانما المطرد عكسه الرابع حمل الامر
بمعنى الماضي ولم يعهد وانما المعهود عكسه نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه الخامس وما بعد الباء
مفعول به عند الاخفش وجماعة من الكوفيين والبصريين وهي اي الباء للتعدية او زائدة كما
في المفعول به كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ويبتني هذين الوجهين على ان الهمزة
في افعل للتعدية او للصيرورة فان كانت للتعدية وهو الاولى لقلة همزة الصيرورة فالباء زائدة
ولا يجوز ان يكون للتعدية والا اجتمع حرفا تعدية فعلى هذا يكون احسن من قولك احسن بزيد امرا
من حسنت زيدا اي جعلته حسنا والاصل ان يقال احسن زيدا اي اجعله حسنا ثم زيدت الباء فقيل
احسن بزيد وان كانت للصيرورة كما اجازه الزجاج فالباء للتعدية والاصل احسن زيد اي
صار ذا حسن ثم عدي بباء التعدية فقيل احسنت بزيد اي جعلته صائرا ذا حسن فمعنى الامر من ذلك
صير زيدا صائرا ذا حسن فالتصيير مستفاد من باء التعدية وكونه صائرا ذا كذا مستفاد من صيغة
افعل التي هي بمعنى الصيرورة وافعل على هذا القول اعني كون ما بعد الباء مفعولا به امر
حقيقة لا بمعنى الماضي كما قال سيبويه وفيه ضمير كما في كل مثال امر واختلف في مرجعه فقال ابن
كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان
الضمير مفردا على كل حال قال الرضي وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب
شيئان في حالة واحدة الا ان يقول بمعنى خطاب الحسن قد يخرج وقال الفراء من الكوفيين والزجاج
من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين الضمير للمخاطب امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا
اي يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال
وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل قال الرضي وهذا معنى مناسب للتعجب
بخلاف تقدير سيبويه وانما التزم افراد الضمير على هذا القول لانه كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير
كما تقدم تنبيهات الاول ما ذكره المصنف من ان افعل بفتح العين وافعل بكسرها فعلان هو الصحيح اما
افعل بكسر العين فاجمعوا على فعليته واختلف ابن الانباري فقال انه اسم قال المرادي ولا وجه له واما افعل بفتح
العين فالقول بفعليته مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية
ما افقرني الى رحمة الله ففتحة بناء كالفتحة في زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول وقال بقية الكوفيين

ولقول العرب ما احيسنه وما اميلحه والتصغير من خصايص الاسماء واجيب بانه شاذ والكلام على كلمة
وسمع قولهم ففتحة اعراب كالفتحة في زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر مقتض عندهم لنصبه
وافعل انما هو في المعنى وصف للضمير وزيدا عندهم شبه بالمفعول به ولا وصف ثم
فاشبه قولك زيد حسن الوجه بالنصب الثاني ربما يتوهم من قولهم وافعل به لزوم الاتيان بالباء
الزائدة مطلقا وليس كذا قال ابن هشام في حواشي التسهيل يجوز حذف الباء ان كان المتعجب منه
ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما اي بان تكون دون ان المشددة
وصلتها لعدم السماع فهذا الحكم خففت بان عن ان ونظره في ان يقوم فتعين وفي الارتشاف الباء
زائدة لازمة الا مع ان وصلتها فيجوز حذفها وفي النهاية لا يجوز حذف الباء من ان وان في التعجب
وفي شعر الشريف الموسوي رحمه الله تعالى اسقاطها قال اهون علي اذا امتلات من الكرى اني ابيت
بليلة الملسوع انتهى وفي الهمع ومجرور افعل بباء زائدة لازمة لا يجوز حذفها وقيل يجوز حذفها
وقيل يجوز حذفها مع ان وان المصدريتين فتحصل من هذه المنقول في المسئلة ثلاثة اقوال جواز حذف
الباء مطلق ومنعه مطلقا وعليه صاحب النهاية والهمع والتفصيل وعليه الشيخ ان الثالث لا يتعجب الا
من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى
فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك قاله في التصريح وغيره الرابع لا يتعين
ذكر المتعجب منه بل يجوز حذفه في مثل ما احسنه اذا دل عليه دليل كقول علي عم جزى الله عني والجزاء بفضله
ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها واكرمها وفي مثل افعل به ان كان افعل معطوفا على آخر مذكور معه
مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر وقوله اعفف بنا واكف ان دعينا يوما الى نصره من تلينا
اي واكف بنا واما قوله وذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر فشاذ وانما جاز
حذفه مع كونه فاعلا عند سيبويه والفاعل لا يحذف لانه لملازمة الجر وكون الفعل الذي قبله في صورة
فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وذهب الفارسي
وجماعة الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا زيد كفى
كاتبا ورده ابن مالك بلزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع وان من الضماير ما لا يقبل الاستتار
كنا من اكرم بنا الخامس زاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد
الكوفيون رابعة وهي افعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فيقول احسنت رجلا واكرمت
رجلا بمعنى ما احسنك رجلا وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل

والفعل

ما افعله وافعل به في معنى واحد قاله في التصريح هذا فصل في الكلام على افعال القلوب افعال
القلوب وسميت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب وتسمى ايضا افعال الشك واليقين وهو التصديق
الجازم المطابق الثابت قال بعضهم وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء منها بمعنى الشك
المقتضي تساوي الطرفين ورد بانه من خلط اللغة باصطلاح المنطقيين والا ففي اللغة الشك خلاف
اليقين افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشات تلك الجملة عنه من ظن او يقين
كما اذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان ما نشات الجملة عنه حين تكلمت بها
واخبرت بها عن قيام زيد انما هو الظن واذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان
منشا الاخبار بهذه الجملة هو العلم وكذا سائر الافعال والحاصل ان المقصود بالافادة معاني
هذه الافعال لا الجملة الداخلة عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني تلك الافعال بخلاف الافعال
الناقصة فان المقصود بالافادة الجمل المدخولة لها وتنصب المبتدا والخبر مفعولين فما كان
مبتدا يصير مفعولا اولا وما كان خبرا يصير مفعولا ثانيا نحو حسبت زيدا قائما هذا مذهب الجمهور
وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطى وان
الفعل استعمل معهما ابتداء قال ان الذي حمل النحويين على القول بدخول هذه الافعال على المبتدا والخبر
رايهم انه يجوز ان يكون من مفعوليها مبتدا وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا
ولا تقول زيد عمرو الا على وجه التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت اذ القصد انك ظننت زيدا
عمرا نفسه لا شبيه عمرو قال ابو حيان والصحيح قول النحويين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين
الى المبتدا والخبر اذا الغيت هذه الافعال انتهى فتدبر قال بعضهم وقد يقال معنى قول النحاة انها
تدخل على المبتدا والخبر انها تدخل عليهما فلا يرد ظننت زيدا عمرا وامثاله ثم ان ما نقل عن السهيلي
كيف وسوى هذا الدخول عليهما اكثر من ان يحصى واشهر من ان تذكر وذهب الفراء الى ان الثاني
منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا
وبانه لا يتم الكلام بدونه ولا يجوز حذف احدهما اي المفعولين وحده اقتصارا بالاتفاق لان
اصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز ان ياتي بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ
بعده واما حذفه اختصارا فاجازه الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وابو حيان
ملكون وهو قضية اطلاق المتن وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن
جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين
ولا خلاف في جواز حذفه اختصارا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم

انه من فضله هو خير الهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول وكقوله ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة
المحب المكرم اي فلا تظني غيره واقعا فحذف المفعول الثاني واما حذفهما معا اختصارا فجائز بالاجماع
نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون من دون الله وقوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي
وتحسب اي تزعمونهم شركا وتحسبه عارا علي واما حذفهما اقتصارا فاختلفوا فيه على اقوال احدها المنع مطلقا
وعليه الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين ونسبه ابن مالك لسيبويه لعدم
الفائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما او علم ما فاشبه قولك النار حارة الثاني الجواز مطلقا وعليه اكثر
النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لورود ذلك قال تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده
علم الغيب فهو يرى اي يعلم وقال وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من يسمع يخل وما ذكر من عدم الفائدة
ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز في افعال الظن دون افعال العلم وعليه الاعلم واستدل
لحصول الفائدة في الاول دون الثاني فان الانسان قد يخلو من الظن فيفيد قولك ظننت انه وقع منه
ظن ولا يخلو من علم اذ له اشياء يعلمها ضرورة ككون الاثنين اكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيئا
بانه يفيد وقوع علم ما لم يكن الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه ابو العلاء ادريس
فيجوز في ظن وخال وحسب لورود ذلك فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه تنبيه جرت عادة النحويين
ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار
الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب من يسمع يخل
اي يقع منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين
من اوقعه او من اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة
يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت
ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت
اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله
فيذكران نحو احسن زيدا وهذا النوع الذي اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف قاله في المغني وهي
اي افعال القلوب وجد كوعد ومصدرها وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرافي والثاني
اثبتها الكوفيون وابن مالك احتجاجا بقوله قد جربوه فالفوه المغيث اذا وانكرها البصريون
وابن عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال وتاولوا البيت بزيادة اللام وليس بشيء اذ التاويل
خلاف الاصل فالصحيح قول الكوفيين وهما لتيقن الخبر اي يفيدان يقينا نحو قوله تعالى وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين وقوله انهم الفوا اباءهم ضالين وعد غيره معناهما فعلين اخرين احدهما تعلم

بعض

بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها قال ابن مالك وهي جامدة لا يستعمل منها الا الامر قال
ابو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت وقد يجاب بانه نادر
والغالب فيها وقوعها على ان وصلتها كقوله تعلم رسول الله انك مدركي وانما اذا كانت بمعنى تكلف العلم
فانها تتعدى الى واحد تعلم المسئلة وهي متصرفة بلا خلاف الثاني دري في لغية كقوله دريت الوفي العهد
يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد والغالب فيها ان تتعدى الى واحد بالباء نحو دريت بكذا
فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لاخر بنفسها نحو ولا ادريكم قال ابو حيان عد دري من افعال هذا الباب
الكوفيون وابن مالك وانكرها البصريون ولعل البيت من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت و
التضمين لا ينقاس ولا ينبغي ان يجعل اصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين انتهى وجعل
وزعم بفتح العين ومصدرها زعم مثلث الزاي وهما لظنه اي يفيدان في الخبر ظنا قوله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقول الشاعر زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا
والاكثر وقوعها على ان وان وصلتها فيسد مسد مفعوليها كما قال سيبويه والجمهور خلافا للاخفش زعم
ان المفعول الثاني محذوف وقول بعضهم ان الخبر محذوف فهو نحو زعم الذين كفروا ان لن
يبعثوا وقول الشاعر وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير وقد تستعمل لليقين
نحو انه موقف للناس ما زعموا ذكره الرضي وعبر عنه بالتحقيق قال السيرافي والزعم قول يقترن به
اعتقاد صح او لم يصح وقال ابن دريد اكثر ما يقع على الباطل وفي الايضاح زعم بمعنى علم في قول سيبويه
وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا ويكون ايضا ظنا غالبا وقيل يكون
بمعنى الكذب قاله في الهمع وعد جماعة بمعناها ثلاثة افعال اخر احدها حجا والمضارع يحجو كقوله قد
كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات الثاني عد اثبتها الكوفيون وبعض البصريين
ووافقهم ابن ابي الربيع وابن مالك كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك
في العدم اي لا تظن وانكرها اكثرهم الثالث هب اثبته الكوفيون وابن مالك كقوله اجرني ابا خالد
والا فهبني امرءا هالكا وهي جامدة ولم يستعمل فيما سوى الامر والغالب تعديتها الى صريح المفعولين
كما في البيت ووقوعها على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن
قال ابن هشام وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا ونحوه وانكر البصريون تعديتها الى
مفعولين واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال تتعدى الى واحد بدليل تنكير الثاني ومرة قال تتعدى
الى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة الا انه جعله من باب التي بمعنى علم ورأى وما للاربي اي الظن واليقين
والغالب فيها اليقين نحو قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله ان عنونوهن مؤمنات فلاولى لليقين والثانية للظن وقوله تعالى تضمر

يرونه بعيداً ونراه قريباً الاولى الظن والثانية اليقين وظن خال وحسب لهما اى للاول الظن واليقين والغالب
منهما الظن وهو في نحو قوله تعالى ان نظن الا ظناً وما نحن بمستيقنين وقول الشاعر ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعرّدت
فيمن كان عنها معرّدا اليقين فيها نحو الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم وما احسب في قول الشاعر رأى العلم يبقى الطر قد مات الذي يبين والظن فيما
اليقين والظن في خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد واليقين فيها نحو قوله
ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم والظن في حسب قولك حسبت زيداً قائماً
اى ظننته قائما وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا واليقين فيها
نحو قوله حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا **تنبيهان** الاول ثاني وجد بمعنى حزن
وحقد فلا يتعدى بنفسهما نحو وجدت على الميت اى حزنت عليه ووجدت على المسيء اى حقدت عليه ويختلفان
في المصدر فمصدر الاولى وجد بفتح الواو والثانية موجدة وترد علم بمعنى عرف ورأى بمعنى ذهب
الرأي اى المذهب وظن بمعنى اتهم وحجا بمعنى نوى وقصد فيتعدين الى واحد نحو والله اخرجكم من بطون
امهاتكم لا تعلمون شيئا وتقول رأى ابو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته وفقدلي مال فظننت زيداً
اى اتهمته ومنه ما هو على الغيب بظنين اى بمتهم على الغيب واما من قرأ بالضاد فالمعنى ما هو بخيل وتقول
حجوت بيت الله اى نويته وقصدته وانما لم يحترز المصنف عن هذه الافعال وان كان يشملها قولنا افعال
القلوب لان معانيها قائمة بالقلب لعدم دخولها في الحد المقدم ذكره وتاتي هذه الافعال وبقية افعال
الباب لمعان اخر غير قلبية فلا يتعدى لمفعولين ولا حاجة الى الاحتراز عنها لانها لم يشملها قولنا افعال
القلوب فان قلت قولك ترد علم بمعنى عرف فتتعدى الى واحد يفهم ان بين علم المتقدمة وهذه فرقا
فما الفرق بينهما قلت فرق بينهما ابن الحاجب بان قولك علمت الشيء بمعنى عرفته لا تقتضي الا متعلقا واحدا
لان معناه عرفت الشيء في نفسه ومعنى علمت زيداً قائما عرفته باعتبار كونه على صفة وخالفه الرضي فقال
لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيداً قائم وعرفت ان زيداً
قائم واحد الا ان عرفت لا تنصب جزئي الاسمية كما تنصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار
العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين بحكم لفظي دون الآخر انتهى قال بعضهم وهذا بناء على ان العلم
والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل الاصول والميزان ولبعضهم قول آخر وهو ان العلم يتعلق بالكليات
والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط قال في شرح المطالع ومن هنا تسمع النحويين
يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى الى واحد فتامله انتهى الثاني الحقوا رأى الحلمية
برأى العلمية في التعدي لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل
وانخزل انخزالا فهم مفعول اول ورفقتي بضم الراء المهملة وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا

نحو هذا

نحو هذا تاويل رؤياي من قبل قال ابن هشام في التوضيح ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد يقع
مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس قال
ابن عباس هي رؤيا عين انتهى ثم القول بان رأى الحلمية ملحقة بالعلمية هو المشهور في كلامهم وقال
بعض المتاخرين الاحسن ان يلحق رأى الحلمية بحقه برأى الظنية لان ما يرى في النوم اشبه بالظن منه بالعلم
انتهى فتدبر **واذا توسطت** افعال القلوب سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما بين المبتدأ والخبر او
تاخرت عنهما جاز اى لا يمتنع ولا يجب **ابطال عملها لفظا ومحلا** لاستقلال الجزئين كلاما فيستغنيان
عن التاثر عند ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او احدهما ويمكن ان يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز
الوجهان **ويسمى** هذا الحكم وهو ابطال عملها لفظا ومحلا الغاء ووجه التسمية ظاهر نحو زيد
علمت قائم مثال لتوسط الفعل بين المبتدأ والخبر وزيد قائم علمت مثال لتاخره عنهما و
الغاء المتاخر اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخر عن الجزئين والمتوسط بالعكس لان العامل
اللفظي اقوى من الابتداء وقيل هما في التوسط سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له
فلكل منهما مرجح وصححه المرادي **تنبيهات** الاول قال ابو حيان لجواز الوجهين مع التوسط والتاخر
شرطان احدهما ان لا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت فانه
حينئذ لا يجوز الا الالغاء الثاني ان لا ينفى نحو زيداً منطلقا لم اظن وزيدا لم اظن منطلقا فانه لا يجوز
الا الاعمال لانه تعين بناء الكلام على الظن المنفي ولا تبطل هذا بقوله وما خال لدينا منك تنويل
لان النفي داخل في المعنى على ما بعد اخال الثاني هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين اذ ان ابين واما
اذا كان المفعول الثاني فعلا وقدم نحو قام اظن زيد فالالغاء باق على الجواز عند البصريين وهو
الذي صححه في التسهيل واوجبه الكوفيون وقيل ويؤيد البصريين قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا روي
برفع ربع ونصبه واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الظاعنينا
خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع الظاعنينا معمول بان واظن عامل على تقدير نصبه
وقال ابو حيان الذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الالغاء لان الاعمال مترتب على كون الجزئين
كانا مبتدأ وخبرا وليسا هنا كذلك والا لادى الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ انتهى قال بعضهم فهذه
الصورة وصورة لام الابتداء تحصل صورتان يجب فيهما الالغاء فيستثنيان من قولهم الالغاء جائز
لا واجب الثالث قال بعض الشارحين في نظر عبارة المصنف ان كلامه قد يوهم وجوب الاعمال
عند التقديم على المفعولين مطلقا حتى لو تقدم على الفعل شيء كمتى وما لم يجز الالغاء وهو راي لبعضهم

الجمهور على خلافه لكن الارجح الاهمال وذكره المرادي والحكم منصوص في الكافية وفي التسهيل بدون حكاية
خلاف في هذا وخرج بقوله اذا توسطت وتاخرت ما اذا تقدمت نحو ظننت زيدا قائما فلا تلغى خلافا
للكوفيين والاخفش وابن الطراوة الا ان الاعمال احسن عندهم واذا دخلت افعال القلوب سوى
الفعلين المذكورين لما مر على الاستفهام او النفي بما او ان او لا او على اللام اي لام الابتداء
او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط دون المحل لجائزة مراعاة لوجود المانع
العمل لفظا وهو اعتراض ماله صدر الكلام ويسمى هذا الحكم التعليق اخذا من قولهم امراة معلقة اي
مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر
على التزوج فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلا قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل هذه الصناعة
في هذا اللقب لهذا المعنى ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف نحو وان ادري اقريب
ام بعيد ما توعدون او الاسم سواء كان الاسم عمدة مبتدأ نحو لنعلم اي الحزبين احصى
اسم استفهام مبتدأ واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر
معلق عنها لنعلم او خبرا نحو علمت متى السفر او مضافا اليه لمبتدأ نحو علمت ابو من زيد او الخبر نحو علمت
صبيحة اي يوم سفرك او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منصوب على المصدرية
بما بعده اي ينقلبون اي انقلاب ولا يصح ان يكون منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا
يعمل فيه ما قبله تنبيه قال بعضهم يستشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو
من حيث ان العلم بالشيء ينافي ما يقتضيه الاستفهام من الجهل به واجاب عنه ابن هشام في
المغني بانه على تقدير مضاف اي جواب ازيد عندك ام عمرو والتحقيق ما قال بعضهم ان متعلق العلم
هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلا حاجة الى تقدير
بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة الى احدهما مبهما ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وفرق ما بينهما
في والنفي بما نحو علمت ما زيد قائم وبان نحو علمت ان زيد قائم وبلا نحو علمت لا زيد في الدار
ولا عمرو واما ما وان فلزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا واما لا النافية الداخلة على الجملة
الاسمية فانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة دخولها على الجمل قاله الرضي وذهب بعضهم
الى نفي صدارة لا وان النافيتين مطلقا وعليه المغاربة ولذلك لم يذكروهما في المعلقات وفصل
فقال ان وقعتا في جواب القسم الملفوظ او المقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو
علمت ان زيد قائم كان لهما الصدر لحلولهما محل اداته والا فلا وعليه جرى ابن هشام في المغني

والجامع

والجامع والشذور والقطر وشرحيها ولام الابتداء نحو علمت لزيد قائم وقوله تعالى ولقد علموا
لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق واما نحو علمت ان زيدا لقائم فقال ابن هشام في شرح
الشذور ذكر جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام والظاهر ان المعلق
اللام الا ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام
ان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى والقسم الملفوظ نحو علمت والله ليقومن
زيد والمقدر نحو قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها اي والله لتاتين
وذلك اذا لم نقل بان قوله لتاتين جواب لقوله علمت بناء على ان افعال القلوب لافادتها التحقيق
تجاب بما يجاب به القسم كما جزم به ابن هشام في المغني وغيره ولا يتصور التعليق هنا نظرا الى ان
الناسخ انما يدخل على ما كان في الاصل مبتدأ وخبر وهو هنا منتف وذهب بعضهم الى ان القسم معترض
بعد هذه الافعال مع جميع المعلقات المذكورة وانه هو المعلق لا هي قاله في الهمع تنبيهات الاول
عد ابن مالك من المعلقات لو كقوله وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر
وابو علي الفارسي لعل قال في الجامع وتخصيص هذه كقوله وما يدريك لعله يزكى ووافق على ذلك
ابو حيان قال لانها مثل الاستفهام في انها غير خبر وان ما بعدها منقطع عما قبلها ولا يعمل فيه
وبعضهم كم الخبرية نص عليه ابن هشام في شرح الشذور قال وحمل عليه قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا
قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون وقدر كم خبرية مفعوله اهلكنا والجملة سدت مسد مفعولي يروا وانهم بتقدير انهم
كانه قيل الكثير من اهلكنا ... [illegible]
قراءة ابن مسعود من اهلكنا انتهى الثاني [illegible] كل من الالفاظ المعلق عن افعال القلوب
وهو كذلك في الاول وكذا في الثاني ... [illegible]
عنده خلافه قال ابن هشام ... [illegible]
افعال القلوب في التعليق ... [illegible]
التعليق ليس مع الاستفهام ... [illegible]
وسل ... [illegible]
الاول ... [illegible]
... [illegible]
ايضا ما قارب المذكورات من الافعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو ... [illegible]

ويستنبؤنك احق هو لان استنبا بمعنى استعلم فهو طلب للعلم ليبلوكم ايكم احسن عملا ونازعه ابو حيان بان اي

في الاول عميه وايكم في الاخير انشائية موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض

واجاز يونس تعليق كل فعل غيرها ذكر وخرج عليه ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد والجمهور لم يوافقوه على ذلك

الثالث اذا تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت زيدا امن هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل سلط

عليه ولا مانع من العمل واختلفوا في رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب ووجه بانه لما كان

زيد مستفهما عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت من زيد عومل معامله مباشرة الاستفهام لفظا او لان زيدا

هو المعبر عنه بمن ومن لها الصدر ولا لانها على الاستفهام فعومل معاملتها وهذه صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب

فينبغي ان يستثنى من قولهم التعليق واجب لا جائز تتمة تحرز بنو سليم اجراء القول مجرى الظن فينصب المبتدا

والخبر مفعولين مطلقا من غير اعتبار شرط من الاتية فيقولون قلت زيدا قائما وعليه يروى قول امرء القيس

اذا ما جرى شاوين واتبل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب واختلف هل يحملونه باقيا على معناه او لا يحملونه

بتضمينه معنى الظن على قولين الاول للاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت رجلا

فطينا هذا ورب البيت اسرائينا اذ ليس المعنى على ظننت والثاني للجمهور قال المرادي وهو الظاهر وقال الرضي

اعلم انه قد يجي القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو كيف تقول

في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه

وبعض المتاخرين قال المصنف والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم تستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا

قائما فتجيب علمه قائما فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا انتهى وجمهور العرب لا يجوز هذا الا في

الا بشروط تقدم استفهام بالهمزة او غيرها وكونه فعلا مضارعا لمخاطب واتصال الاستفهام به كقوله

متى تقول القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي

اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت وحكى الكسائي القول للعميان عقلا اي الظن فان فقد شرط مما ذكر

تعينت الحكاية بان لا يتقدم استفهام او يكون القول فعلا غير مضارع او مضارعا لغير مخاطب او فصل

بينه وبين الاستفهام واغتفر الفصل بالظرف والمعمول معمولا او حالا ابعد بعد تقول الدار جامع

تشملي بهم ام تقول البعد محتوما ونحو افي الدار تقول زيدا جالسا وقوله اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك

ام متجاهلينا ونحو اسرعا تقول زيدا منطلقا وقيل لا يغتفر الفصل مطلقا ولو بأجنبي نحو اانت تقول زيدا منطلقا

وعليه الكوفيون واكثر البصريين عدا سيبويه والاخفش وذهب السيرافي الى جواز اعمال الماضي بشروط

المضارع والكوفيون الى جواز اعمال الامر بشروطه ايضا وزاد ابن مالك وابن هشام في بعض

لبعض شراح التسهيل

في التسهيل وشرحه لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو ان يكون للحال لا للاستقبال وانكره ابو حيان

والمرادي وابن هشام في بعض كتبه قالوا لا نعلمه لغيره وزاد ابن هشام بل الظاهر من اشتراط

الاستفهام ان يكون مستقبلا واذا اجتمعت الشروط فيجوز الحكاية ايضا مراعاة للاصل نحو

اتقول زيد منطلق تنبيهان الاول اذا اجري القول مجرى الظن في ذلك فهل يجوز فيه ما جاز في الظن

من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول ضميرين قال في النهاية نعم ووافقه ابو حيان في الارتشاف

وقال الشاطبي لا اقول نصا في التصريح ولا يبعد تخريجه على القولين فمن قال انه يجري مجرى الظن في المعنى

والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع انتهى الثاني قال بعض المحققين القول مع الاعمال

بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى التلفظ الثاني هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي

وجود لفظ البتة والثاني يقتضي وجوده في الخارج في احد الازمنة الثلاثة انتهى هذه خاتمة

لمباحث الافعال في الكلام على التنازع ويسميه الكوفيون الاعمال بكسر الهمزة اذا تنازع عاملان يعني

عامل بالمعنى الاعم والاخص وقد عرفتهما سواء اتفقا في العمل او اختلفا فيه ولم يقل فصاعدا اقتصارا على اقل

مراتب التنازع واكثرها فافهم قاله المصنف في حواشيه يعني ان التنازع واكثرها فافهم قاله المصنف

قد يقع في اكثر من عاملين كما ستراه لكنه اقتصر على ذكر العاملين بيانا لاقل ما يقع فيه التنازع ولانه اكثر

استعمالا ولا يخفى ما في عبارته من الطباق بين الاقل والاكثر وتعبيره بالعاملين احسن من تعبير ابن الحاجب

بالفعلين لشموله الفعل وشبهه في العمل ظاهرا مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب اي اسما ظاهرا

فخرج المضمر وتبع في ذلك ابن الحاجب ووجهه بان العاملين اذا وجها الى مضمر استويا في صحة الاضمار

فيهما فلا تنازع نحو ضربت واكرمت وتعقبه ابن مالك بان هذا منه تقرير بانه لا ياتي في المضمر صورة تنازع

فلا وجه لهذا الاحتراز لان قولنا اذا تنازع عاملان لا يمكن تناوله لذلك واجاب ابن هشام بانه قد

يقال ان هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة ياتي فيها صورة

التنازع في الضمير ولا يحكم النحويون بانه من التنازع فان قلت الوجه الذي ذكره ابن الحاجب

من ان التنازع لا ياتي في المضمر انما يتمشى في الضمير المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين

العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا قلت الصحيح ان هذا ليس من باب التنازع بل محمول على الحذف

وذلك ان المحققين على اشتراط ان لا يكون المعمول محصورا فلا تنازع في ما قام وقعد الا زيد لان

احدهما ان الواقع بعد الا اما ان يكون ظاهرا او مضمرا واياما كان فهو غير متاتٍ فان كان ظاهرا اقتضى

ان تقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما او ما قاموا او قعدوا او قعدوا

اولم

يتكلم مثل هذا وان كان مضمرا فى تثنية ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا والا انت لم تأت
الاضمار فى احدهما اذا اعملت الآخر لانك اما ان تضمر ضميرا غائبا فيلزم اعادة ضمير غائب على حاضر
او ضميرا حاضرا فتقول ما قام وقعدت الا انا او قعدت الا انا او تقيس ذلك على اعمال الثانى
فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضميرى المتكلم والمخاطب
انما يفسرهما حضور من هما له لا لفظه والضمير فى باب التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان كان
غائبا لزم ابرازه فى التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به الوجه الثانى ان الاضمار فى احدهما
يؤدى الى اخلاء العامل الآخر من الايجاب لان الفعل المنفى انما يصير موجبا بمقارنة الا لمعموله
لفظا او معنى فاذا لم يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفى والمقصود بخلاف ذلك
واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب
وابن مالك فاصل ما قام وقعد الا انا ما قام احد ولا قعد الا انا فحذف احد من الاول لفظا
واكتفى بقصده ودلالة النفى والاستثناء عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن
وما منا احد الا له مقام وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشئ لما ذكرناه
لكن يلزم على القول بالحذف حذف الفاعل وليس ما نحن فيه كالآيتين المذكورتين لان
المحذوف فيهما مبتدأ وهو جائز الحذف بخلافه فى المثال فى المثال فان المحذوف فيه
الفاعل ومن قواعد البصريين انه لا يجوز عند احد من البصريين ولا عند الكوفيين وهذا
التركيب مسموع من العرب قال ما صاب قلبى واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل
ابن شيبانا وقال ما جاد رأيا ولا اجدى محاولة الا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا وتخريجه على
مذهب الفراء فى قام وقعد زيد ضعيف لضعفه وتخريجه على حذف الا زيدا او انا من
الاول لدلالة الثانى عليه فيه ايضا حذف الفاعل فما ينفك المسئلة عن اشكال قوله
بعدهما صفة ظاهرا اى ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد العاملين واحترز بذلك
عما اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت واكرمت او بينهما نحو ضربت زيدا واكرمت فانه يتعين
المعمول فى الصورتين لان يكون للاول لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا
جاء الثانى لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد اخذ غيره له فلا يكون فيه مجال للتنازع وهذا
وليس هذا المتفق عليه فقد ذهب بعض المغاربة الى وقوع التنازع فى الاول وجرى عليه الرضى
وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت

ضربت واكرمت

واكرمت وذهب الفارسى الى وقوعه فى الثانى واستظهر المرادى وقوعه فيهما وتعقبه
فيهما ابو حيان القولين فلك جواب اذا اعمال ايهما اى العاملين شئت فان شئت
اعملت الثانى باتفاق النحويين لان كلا مسموع وانما الخلاف فى المختار كما سيأتى بيانه تنبيهات
فهم من قوله اذا تنازع عاملان انه لا بد ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه
فلا تنازع بين نحو مطلت وتحب فى المواعدين من قول الشاعر عدينا فى غد ما شئت انا نحب ولو
مطلت المواعدينا لعدم طلب كل منهما له لان المطول موعود لا واعد فالواعدين مفعول نحب لا غير
ومفعول مطلت محذوف اى ولو مطلتنا وهو منزل منزلة لامفعول له اى ولو وقع منك مطل قال ابن هشام
فى الاوضح ولا تنازع بين فعلين او اسمين اكد احدهما بالآخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول
واما الثانى فلم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية للاول ولهذا قال الشاعر فاين الى اين
النجاة ببغلتى اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول والثانى
لمجرد التقوية ولا فاعل له ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك
على اعمال الثانى انتهى وفيه بحث وما ذكره هو مختار ابن مالك ووافقه البهاء ابن النحاس وابن ابى
الربيع قال ابو حيان ولم يصرح بالمنع فى ذلك احد سواهم بل صرح الفارسى فى قول الشاعر
فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله بانه من باب التنازع والاضمار
فى احدهما انتهى وقيل المرفوع فى البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما
عامل واحد وفى المسئلة اقوال ثلثة الثانى ظاهر كلامه انه لا يشترط فى العاملين المتنازعين ان
يكونا من غير نوع الحروف والجمهور على اشتراطه لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمول
واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم
فى تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى ونقل ابن عصفور
عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال الثانى ولعل وعسى زيدا
خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف الثالث ظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط
فيهما ان يكونا متصرفين والجمهور على اشتراطه لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله
والجامد لا يفصل بينه وبين معموله وعن المبرد اجازته فى فعلى التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا و
احسن واجمل بعمرو والمانع لا يجوز هذين التركيبين بل يجب عنده ان يأتى فيهما ما احسن زيدا و
اجمله واحسن بزيد واجمل به الرابع قال ابن هشام فى المغنى العاملان فى باب التنازع لا بد من ارتباطهما

اما لعطف نحو قاما وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا او كون
ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني افرغ عليه قطرا او قل الله يفتيكم
جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ونحو ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز قام
قعد زيد الى من ظاهر كلامه ان التنازع يجري في جميع المعمولات وهو راي بعضهم قال بعض الائمة
والاصح انه لا يجري في المصدر والحال والتمييز انتهى وفي الجمع وشرحه ويقع التنازع في كل معمول الا المفعول له
والتمييز وكذا الحال لانها لا تضمر خلافا لابن معط انتهى قلت وكان ابن معط رجع عن هذا القول فقال
في شرح الجزولية تقول في الحال ان تزرني ضاحكا اكرمك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال
لا تضمر قال ابو حيان والاجود اعادة الحال كالاول قال ابن معط وتقول في الظرف على اعمال الثاني
سرت وذهبت اليوم وعلى الاول سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان تضرب
بكرا اضربك ضربا شديدا وعلى الاول اضربكه ضربا شديدا وفي النهاية لابن الخباز ويجوز التنازع
في المفعول معه تقول قمت وسرت واياه ان عملت الاول انتهى الا ان الثاني البصريين
نسبة الى البصرة بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاها الازهري وافصحهن الفتح وهو المشهور
والنسبة اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوا بالضم وان ضمت البصرة
على لغة قاله النووي يختارون اعمال العامل الثاني لقربه من المعمول فالاولى ان يستبد
به دون البعيد ولعدم استلزام اعماله الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي والعطف
على الجملة قبل تمامها في نحو قام وقعد زيد اذا اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل الذي هو
قام والمعمول الذي هو زيد بالاجنبي الذي هو الجملة المعطوفة ويستلزم العطف على الجملة التي هي قام
زيد قبل تمامها الذي هو زيد اذ التقدير قام زيد وقعد وكلا الامرين خلاف الاصل واعمال الثاني
لا يستلزم شيئا قال الرضي ولا تجئ هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه وكاد يخرج
والنحاة الكوفيين يختارون اعمال العامل الاول لسبقه على غيره من العوامل وعلى
استلزامه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة واعمال الاول لا يستلزم
ذلك وهو ضعيف واجيب بان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب كما في بئس
نعم وربه رجلا وضمير الشأن فهو شايع من غير ضعف وقدم المصنف نقل مختار البصريين اشارة الى
المختار عنده ولا شك ان الاستقراء شاهد بان اعمال الثاني اكثر وقيل هما سيان في العمل لان لكل
مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي

ويكون

ويكون امن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول
او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا قاله في التصريح **تنبيه** قال ابن السراج ما نقله عن الكوفيين
هو الذي تظافرت به نصوص النحاة عنهم وقال ابن النحاس انه لم يجد ذلك على ما حكي عنهم وانهما اي
اعملت الاول والثاني اضمرت الفاعل في العامل المهمل من الفعل والظاهر اذا اقتضى
الفاعل فان عملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني
موافقا للظاهر في الافراد والتذكير وفروعهما لانه مفسرة والموافقة بين المفسر والمفسر لازمة
فتقول على اعمال الاول ضربني وضربتهم قومك وعلى اعمال الثاني ضربوني وضربت قومك هذا مذهب
البصريين ومنع الكوفيون من نحو المثال الثاني لاستلزامه الاضمار قبل الذكر فذهب الكسائي
وهشام والسهيلي وابن مضاء الى وجوب حذف الفاعل من الاول للدلالة عليه تمسكا
بظاهر قوله تعفق بالارطى لها واراده رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا
ولا ارادوا قال في التصريح ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ
الجمع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور ونحوه وذهب
الفراء الى انه يجب اعمال الاول فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر وعنه قول آخر
حكاه في البسيط انه يقتصر في مثل ذلك على السماع ولا يكون قياسا قال الرضي والنقل الصحيح
عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل
العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على
واحد يدل على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان
يؤتى بفاعل الاول ضمير العدد المتنازع نحو ضربني واكرمني الزيدان هما جئت بالمنفصل لتعذر
المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو
ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا فرارا
مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى والصحيح ما ذهب اليه البصريون
بشهادة السماع قال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وقال هويتني وهويت
الغانيات الى ان شبت فانصرفت عنهن آمالي واذا ثبت ذلك عن العرب وجب المصير اليه تنبيه
ما عزوته الى الكسائي ومن وافقه من وجوب حذف الفاعل هو المشهور وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف
الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز الفاعل في قولك

ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى اما
المفعول فتارة يحذف وتارة يضمر فالعامل المهمل من العمل في الظاهر ان كان
هو الاول حذف اي المفعول ولا يضمر فيه اذ لو اضمر والحال هذه لزم الاضمار قبل الذكر وذلك
انما ارتكبناه للضرورة لاجل الفاعل احترازا بالحذف العمدة واما المفعول فهو فضلة مستغنى عنه فيجب حذفه
قال لقد اتوتني افرغ عليه قطرا وقال هاؤم اقرؤا كتابيه واجاز قوم اضماره وعليه ابن مالك كما لو كان
المهمل الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر وبعده ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله اذا
كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود بيتهما ان الاول المجرور كلهم فالمفعول
فيما ذكر فيجب حذفه ما لم يلبس نحو مررت ومر بي زيد فان اوقع حذفه في لبس وجب اضماره مؤخرا نحو
ورغبت فيّ زيد عنه اذ لو حذف لتوهم ان المراد رغبت فيه الثاني في قضية اطلاقه حذف المفعول ولو كان
للعامل من باب ظن وهو الصحيح لما سيأتي وفيه ثلاثة اقوال آخر قيل يضمر قبل الذكر لانه عمدة وان كان منصوبا
فهو كالفاعل فلا يحذف بل يؤتى ظننيه او ظنني اياه زيدا قائما وقيل يضمر مؤخرا ذهابا الى انه لا يحذف ولا
يضمر قبل الذكر لانه منصوب فهو في صورة الفضلة فيضمر مؤخرا نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه
وقيل يظهر فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما واصحها الاول الذي اقتضته عبارة المصنف رحمه الله لانه
حذف الدليل قال ابن عصفور وهو اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول
لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه لا يقال شرط
الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه
نحو ظنني وظننت الزيدين قائمين فلابد ان يؤتى اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله ابي
نقلا عن ابي حيان في النكت الحسان او كان العامل المهمل الثاني اضمر اي المفعول
في حكم المجرور في المهمل مطابقا للظاهر ولا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة وان تاخر
لفظا لانه معمول للاول فحقه ان يليه نحو قام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك ولا
يجز الحذف هنا ايضا كقول عاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه
وهو ضرورة عند الجمهور لان في الحذف تهيئة العامل للعمل وقطعه بغير معارض فيضمر وجوبا الا
ان يمنع الاضمار فيتعين الاظهار وذلك اذا كان المفعول خبرا عما يخالف المفسر وهو المتنازع فيه
في الافراد وفرعيه والتذكير وضده لكن المصنف لا يسلم ان يكون المسلم من باب التنازع
ولذلك قال وليس منه نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما قاله بعض

المحققين

المحققين خلافا لمن قال انه منه وان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اضمار
المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لامتناع اضماره لانه ان اضمر مفردا ليطابق مرجعه خالف المفعول
الاول وان اضمر مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل خالف مرجعه ولا يجوز ان يكون
الحذف فيه لكونه ثاني مفعول حسبت وهو محذور كما عرفت واجازه الكوفيون لدلالة منطلق عليه فيقولون
حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا واجاز واضماره ايضا مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون حسبني
وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا ووجه كونه ليس من التنازع كما ذهب اليه المصنف تبعا لجماعة من المحققين منهم
ابن هشام وصاحب الراضي ان العاملين لا يتوجهان الى امر واحد لان الاول يقتضي معمولا مفردا
والثاني معمولا مثنى فانتفى شرط التنازع وهو كون المتنازع معمولا للكل من العاملين
المعنى ففي التنازع ضرورة وقيل من انهما تنازعا ذاتا متصفة بالانطلاق من غير نظر الى كونها مفردة
او مثناة ليس بشيء لان التنازع لا يكون في مبهم كذا قيل والاولى ان يقال ان التنازع فيه
لكن باعتبار كون منطلقا مثلا في نحو المثال المذكور معمولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مفردا او مثنى
وانت لا تنطق به مفردا الا بعد الحكم به للثاني واذا نطقت به مفردا بطل كون الثاني يطلبه ومن هنا يظهر
فساد دعوى التنازع ولو نظر اليه من جهة كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عما يقتضيه كل من العاملين المذكورين
لما نازع في صحة التنازع الا ترى ان العاملين اذا كان الاول منهما يطلب مرفوعا والثاني يطلب منصوبا
فتنازعهما فيه صحيح لكن مع قطع النظر عن الاعراب فانك ان اعربته بالرفع بطل كون الثاني يطلبه لانه لا
يطلب الا منصوبا وان اعربته بالنصب بطل كون الاول يطلبه لانه لا يطلب الا مرفوعا وذلك نحو
اكرمني واكرمت زيدا او زيدا وهذا مما لا خلاف في انه من التنازع هكذا قرره المالكي في حاشيته
وهو جدير بالقبول ويرشدك اليه قول الفاضل الهندي ان التنازع في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع
بينهما ان الاول قضية كلام المصنف رحمه الله عدم اشتراط كون المعمول غير سببي مرفوع واشترط بعضهم
ليخرج نحو قول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها لانه لو قصد فيه
التنازع لاسند احدهما المعمول الى السببي الذي هو غريمها والآخر الى ضميره فيلزم عدم الارتباط
المهمل بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره فحمل مثل ذلك على ان المتاخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين
المتقدمين وفي كل منهما ضمير وهما وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السببي غير المرفوع نحو زيد اكرم وأعظم اباه
واعترض الاول بان عود الضمير من المهمل على الاسم المشتمل على ضمير المبتدا المحقق الالتباس والارتباط
بان ما قيل به امتناع التنازع في الاول يأتي ايضا في الثاني نحو زيد ضربت واكرمت اباه لان العاملين

يعمل في السببي والمهمل يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع
ولم يشترط أكثرهم هذا الشرط كالمصنف ونص عليه ابن خروف والشلوبين وابن السيد وابن مالك الثاني
قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين كقوله أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا عفوا وعافية في الروح والجسد
وقد يتعدد المتنازع فيه كقوله صلى الله عليه وآله وسلم تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة
ثلاثا وثلاثين فتنازعت ثلاثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ومفعول مطلق
وهو ثلاثا فأعمل الأخير فيهما وأعمل الأولان في ضميرهما وحذفا لأنهما فضلتان ولا لبس والأصل تسبحون
الله إياه وتكبرون الله فيه إياه وهنا انقضى كلام المصنف رحمه الله على ما يتعلق بالأفعال فشرع في الكلام
على ما يتعلق بالجمل فقال المجلد تقريرا الرابع في الكلام على الجمل وما يتبعهما من ذكر أقسامها وأحكامها
الجملة لغة جماعة الشيء كذا في القاموس واصطلاحا قول أي مقول استعمالا للمصدر بمعنى المفعول
كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان أو مركبا مفيدا أو غير مفيد فهو أخص من اللفظ
لاختصاصه بالموضوع بخلافه كما تقرر بيانه في صدر الشرح هذا هو المشهور وهو الصحيح وقيل إنه حقيقة في المفرد والكلام
على المركب مجاز وعليه ابن معط وقيل حقيقة في المفرد والمركب سواء أفاد أم لا وإطلاقه على المفرد مجاز
وقيل حقيقة في المركب المفيد وإطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجوهري في
تفسيره وقيل إنه يطلق على المهمل فرادف اللفظ حكاه العلامة أبو حيان في شرح التسهيل في الكلام
وجزم به أبو البقاء العكبري في اللباب أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمجاز اتفاقا تضمن
كلمتين حقيقة أو حكما أي يكون كل واحد منهما في ضمنه إذ التثنية على ما اصطلحوا عليه اختصار
العطف فكأنه قال كلمة وكلمة فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين
فزيد قائم مثلا بصورته المجموعية متضمن لزيد قائم بصورته الإفرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن
وخرج بهذا القيد المفردات بإسناد متعلق بتضمن أو صفة مصدر محذوف أي تضمنا متلبسا أو حاصلا
أو مصاحبا به أو صفة كلمتين أي كلمتين متلبستين بإسناد أحدهما إلى الآخر فإن قيل التعريف غير جامع
لأن الجملة الشرطية والجملة التي أحد جزئيها جملة نحو زيد أبوه قائم لا يصدق التعريف عليهما إذ الأولى متضمنة
لجملتين والثانية لجملة وكلمة أجيب بأن التعرض للكلمتين لبيان أقل ما لا بد منه لا لنفي الزيادة فيشمل
الصورتين على أكثر من كلمتين لا يضر واعلم أن المراد بالإسناد هنا هو ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى
سواء حصل مع ذلك فائدة أم لا وفي قوله بإسناد بالتنكير إشارة إلى ذلك فهي أي الجملة أعم من
الكلام عموما مطلقا لصدقها عليه وعلى غيره إذ شرطه الفائدة بخلافها فكل كلام جملة ولا عكس

بلغ

بالمعنى اللغوي والأعم هنا بمعنى العام من التجرد والابتداء هذا بالنظر إلى المفهوم وأما بالنظر إلى موارد
الاستعمال فهو على بابه قاله بعض المحققين قال شيخنا جمال الدين محمد الشامي متع الله بحياته
بل هو بالنظر إلى المفهوم على بابه أيضا لأن الجملة أكثر عموما للأفراد من الكلام فقد تبين وبان
من كون الجملة أعم من الكلام ليس إجماعا بل هو عند الأكثر وقد ذهب بعضهم إلى أنهما مترادفان
وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة وفي قول
المصنف عند الأكثر نظر بل الظاهر أن الأكثر على أنهما مترادفان قال البدر الدماميني في التحفة ظاهر
كلام الأندلسي في شرح المفصل أنه رأي الجميع لأنه قال في باب المبتدأ وأجزاء الكلام والجملة في
اصطلاحهم مترادفان انتهى وفي الأشباه والنظائر قال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذي يقتضيه كلام
النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني كلما صدق أحدهما صدق الآخر فليس بينهما عموم و
خصوص انتهى فظهر أن الأكثر على الترادف نعم قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في المغني والكلام
أخص من الجملة لا مرادف لها فإن الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن
السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان
بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك
أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس والصواب أنها أعم إذ شرطه الإفادة بخلافها
ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى
قال العلامة السيوطي وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى أن الصواب ترادف الكلام والجملة
وأجاب ناظر الجيش عما ذكره في جملة الشرط ونحوها بأن إطلاق الجملة عليه إطلاق مجازي
من باب إطلاق الشيء على ما كان عليه وأجاب غيره بأن تخلف الحكم في جملتي الشرط و
الجزاء لا يقدح في كون كل جملة مركبة تفيد إذ المراد في الأعم الأغلب وهذا كقولهم إن
المبدل منه في نية الطرح أي في الأعم الأغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور
نحو جاء الذي مررت به زيد للاحتياج إلى الضمير وله نظائر وذكر الدماميني في شرح
المغني ما محصله أن الخلاف في المسألة اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح ونازعه الشمني
في ذلك والحق ما قاله الدماميني بيانها أن الأول ما فسرت به الإسناد في حد الجملة هو حقيقة كلام جماعة
في مثل هذا المقام إذ لو أريد بالإسناد النسبة التامة كانت الجملة كالكلام في اعتبار الإفادة
فلا يتفرع عليه قوله فهي أعم من الكلام لكن قال بعضهم تفسير الإسناد بالنسبة مطلقا يلزم منه التناقض

انتقاض التعريف بالمركب المشتمل على نسبة ناقصة كغلام زيد واختار بعض المحققين تفسير الاسناد ههنا
بالنسبة التامة والمقصود وكون المركب الذي هو الجملة مشتملا على الاسناد حالا او اصلا فلا يكون
الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فتأمل الثاني قال شيخ شيوخنا الجرفوشي في شرح
التهذيب للمصنف ربما افهم كلام بعضهم ان الجملة اخص من الكلام وفيه نظر انتهى قال تلميذه
العلامة محمد الشامي وما افهمه كلام بعضهم نظرا الى ان القران يطلق عليه الكلام ولا يطلق عليه
الجملة ووجه النظر ان المانع من اطلاق الجملة على القران شرعي لايهامها معنى الاجمال
واشعارها به لا لغوي انتهى فتأمل فان بدئت اي صدرت الجملة باسم وصفا كان او غيره
فاسمها جملة اسمية او سميت اسمية نسبة الى الاسم لتصديرها به ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم
صريحا نحو زيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه والتمثيل بنحو زيد قام للجملة
الاسمية لا غير هو قول الجمهور لعدم ما يطلب الفعل وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك كونها
فعلية على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير او مؤولا نحو قوله تعالى وان تصوموا
خير لكم اي صومكم خير لكم لان المؤول كالصريح في الحكم والمراد بالصدر المسند او المسند اليه فلا
يعتبر في التسمية ما تقدم من الحروف لعرض ما نحو اقائم الزيدان وازيد اخوك ولعل ابوك والمعنى
نحو ان زيدا قائم ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اذ لا عبرة بالحرف في ذلك فالجمل المذكورة
كلها اسمية لكونها مبدوة بالاسم بالمعنى المذكور او بدئت بفعل متصرفا كان او جامدا تاما او ناقصا
فاسمها جملة فعلية او سميت فعلية نسبة الى الفعل لتصديرها به كقام زيد وضرب اللص
وعسى زيد ان يقوم وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم وهل قام زيد
مما تقدم فيه الحرف اذ لا عبرة به كما تقدم والمعتبر ايضا في الصدر ما هو صدر في الاصل فلا
يعتبر ايضا تقدم المعمول لموجب او تجوز فنحو كيف جاء زيد واياك نعبد ففريقا هدى واي ايات الله
تنكرون جملة فعلية لان هذه الاسماء في نية التأخير وكذا نحو هلا زيد ضربته ويا عبد الله
وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى لان
صدورها في الاصل افعال والتقدير هلا ضربت زيدا وادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق
الانعام واقسم بالليل والمقدر كالمذكور في الحكم تنبيهان الاول زاد ابن هشام
في اقسام الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد وافي الدار زيد
اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف او الجار والمجرور لا باستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنهما

وسيأتي تفصيل الاقوال في هذه المسألة في محلها ان شاء الله تعالى وزاد الزمخشري وغيره الجملة
الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لما مر الثاني قال ابن هشام في المغني يجب على المسؤول عنه
ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة
احدها صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها
فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تأخير وما بعدها متمم لها لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولك
يوم يسافر زيد انا مسافر وعكسه قوله فبينا نحن نرقبه اتانا اذا قدرت الف بينا زائدة وبين مضافة
للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى جملة اسمية وان قلنا العامل في اذا
فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما يقول متى تقم فانا اقوم الثاني
افي الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدا او مرفوعا بمبتدا محذوف
تقديره كائن او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية
وان قدرنا فاعلا باستقر ففعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو يومان في نحو ما رأيته مذ يومان
فان تفسيره عند الاخفش والزجاج جني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد
انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدا على الثاني
وقال الكسائي وجماعة مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها
وهي في محل خفض وقال اخرون المعنى من الزمان الذي هو يومان ومذ مركبة من حرف
الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمان وما بعدها جملة اسمية حذف مبتداها ولا محل
لها لانها صلة الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها
عند الاخفش ومبتداها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان
قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني يحتمل الاسمية بان تقدر ماذا
مبتدا والفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا
لان الاستفهام له الصدر الخامس نحو ابشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا ليهدي محذوفا والجملة فعلية
ويجوز تقديره مبتدا وتقدير الفعلية الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا
لمعادلتها للاسمية وتقدير الفعلية في قوله فقلت اسرت ام عادني حلم اكثر رجحانا من
تقديرها في ابشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت
حرف تثنية كما ان التاء حرف تانيث في قامت هند او اسما واخواك بدل منها فالجملة
فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدا فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل زيد فان قدر

نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية وان قدر زيد خبرا لمحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة
فان قدر ابتدائي بسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابدا باسم الله ففعلية وهو قول
الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه
يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار ففي الاول
ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدا واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك
خبرها ونظير ما هذه في قولك انت ومري فانها ايضا تحتمل الرفع والنصب لان الرفع
على الابتدائية او الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرت مري عطفا على
انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه اذ لا بد من تقدير فعل
ح اي ما يكون او ما تصنع ونظير ما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف انت
ومري الا انها لا يكون مبتدا ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب
فيجوز كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام والاكثر
الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يترجح
فيه الفعلية نحو موسى اكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية
خبرا قليل الى هنا كلام المغني ثم الجملة بالنسبة الى الوصفية وعدمها قسمان لانها ان
وقعت خبرا عن مبتدا فاسمها جملة صغرى وتسمى جملة صغرى وان كان خبر المبتدا
فيها اي في الجملة جملة اسمية او فعلية فكبرى نحو قولك زيد قام ابوه او ابوه
قائم فقام ابوه او ابوه قائم جملة صغرى لانها وقعت خبرا عن مبتدا وهو زيد و
الجميع من المبتداء والجملة التي هي خبره جملة كبرى لان خبر المبتداء فيها جملة وقد تكون
الجملة صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق
مجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانها خبر وابوه غلامه منطلق كبرى
باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام قال ابن هشام ومثله لكنا هو الله ربي اذ
الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلاث مبتدات اذا لم تقدر هو ضميرا لكسبيه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف
ربي فيها خبر او عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير الشان وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا فادغمت
ونقلت حركتها اليه او حذفت نون لكن في نون انا فيهما ان الاول الجملة الكبرى لا تكون مصدرة بمبتدا
كما تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه وبعض الصور من ذلك ما تفسر غيره بها الاسمية التي خبرها جملة فعلية او المصدرة
المصدرة بالفعل الثاني قال ابن هشام في المغني قد تحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة منها انا اتيك به اذ يحتمل ان يكون

فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم اتيهم عذاب وكلهم اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان الاصل عدم الحذف
وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على تقدير انتفاء الهمزة الثاني نحو زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان لا تقدر ابوه مبتدا
وان تقدره فاعلا بقائم الثالث نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الرابع نحو انما
انت سيرا اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها
انتهى قال الدماميني يشير الى الخلاف الذي جرى فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل
هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل الافعال فعند الاحتمال يكون الاولى تقديره او هو
اسم فاعل مثلا نظرا الى انه خبر والاصل في الخبر ان يكون مفردا فعند التردد تقديره هو الاصل وهذا الخلاف
معروف ولم يذكره المص في المسئلة السابقة واحال عليه لشهرته وفي قوله وينبغي اشعار بانهم لم
يصرحوا باجراء الخلاف في عامل المصدر من نحو انما انت سيرا وهو مثل مسئلة الظرف من غير فرق
فينبغي جريان الخلاف فيه ايضا وقد لا تكون الجملة صغرى ولا كبرى كقام زيد وزيد
قائم وانه في الدار زيد واعندك زيد اذ لم يصدق عليها تعريفهما بقيهما ان الاول قال ابن هشام في
المغني وقد عبر بقوله صغرى وكبرى كما فعل المص انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى فعل
بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب
وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان
الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي
لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال يهجو اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم
ما اقام الائم اي لئام وعلى ذلك يتخرج البيت وقول النحويين وكذا قول العروضيين فاصلة
صغرى وفاصلة كبرى انتهى وفي هذا الجواب نظر قال في الجامع لا يطرد تاويل اسم التفضيل بما لا مشاركة
فيه نحو ربكم اعلم بما في نفوسكم وهو اهون عليه خلافا للمبرد وقال ابن مالك في التسهيل استعماله عاريا
دون من وال مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل او صفة مشبهة مطرد عند ابي العباس و
الاصح قصره على السماع انتهى لكن قال ابن عقيل في شرحه الوجه ان ذلك مطرد على رأي
المتاخرين الثاني تنقسم الجملة الى ذات وجه وذات وجهين فذات الوجهين هي اسمية
الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه وفعلية الصدر اسمية العجز نحو ظننت زيدا ابوه قائم و
ذات الوجه نحو زيد ابوه قائم وظننت زيدا يقوم ابوه هذه تتمة في الكلام على تعداد
الجمل التي لها محل من الاعراب والتي لا محل لها منه الجمل التي لها محل من الاعراب سبع
على ما هو المشهور والحق انها تسع كما سياتي بيانه وبدا بالتي لها محل من الاعراب لكونها اشرف
من التي لا محل لها منه والذي عكس نظرا الى الاصل وهو كون الجملة لا محل لها من الاعراب وانما كان

كك لانها اذا كان لها محل من الاعراب تقدرت بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة
ان لا تكون مقدرة بالمفرد وهي اي الجمل السبع التي لها محل من الاعراب احدها الجملة الخبرية
وهي الواقعة خبرا والثانية الجملة الحالية وهي الواقعة حالا والثالثة الجملة المفعول بها
والرابعة الجملة المضاف اليها والخامسة الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم والسادسة
الجملة التابعة لمفرد والسابعة الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي
لا محل لها من الاعراب سبع ايضا احديها الجملة المستانفة ويعبر عنها بالابتدائية و
غير بها المعنى اولى لما سيأتي والثانية الجملة المعترضة والثالثة الجملة التفسيرية وتسمى المفسرة
والرابعة الجملة الصلة والخامسة الجملة المجاب بها القسم والسادسة الجملة المجاب بها
شرط غير جازم والسابعة الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب وعند وصولي الى هذا الموضع من الشرح
عن لي نظمها فقلت مستعينا بالله الجمل المعربة المحل سبع على المشهور فاستمع خبرية وما قد وقعت
حالا ومفعولا بها قد اوقعت وما اليها قد اضيف وكذا جواب شرط جاء بالفاء او اذا وما اتت تابعة لمفرد
او جملة لها محل فاعدد اما التي ليس لها محل فسبع ايضا وهي ما سأتلو الابتدائية والتي جرت
معترضا بها وما قد فسرت وصلة الموصول والجواب لقسم وما بها اجيب شرط اتى لفعل غير
جازم وما اتت تابعة لعادم محل اعراب فخذها كلها منظومة في نسق واشكر لها و
نظمها الشيخ بدر الدين بن ام قاسم المرادي ايضا فقال جمل اتت ولها محل معرب سبع لان
حلت محل المفرد خبرية حالية محكية وكذا المضاف لها بغير تردد ومعلق عنها وتابعة لما هو
معرب او ذو محل فاعدد وجواب شرط جازم بالفاء او باذا وبعض قال غير مقيد واتى
سبع ما لها من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدا وجواب اقسام وما قد فسرت في اشهر
والخلف غير مبعد وبعد تخصيص وغير معلق لا جازم وجواب ذلك اورد وكذاك تابعة
لشيء ما له من موضع فاحفظ غير مفند هذا تفصيل للجمل التي لها محل من الاعراب وبيان اصنافها
والجمل التي لا محل لها منه وبيان كل واحدة من القسمين الجملة الاولى مما له محل
من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدا او لاحد النواسخ المقدم ذكرها
ومحلها من الاعراب الرفع في باب المبتدا نحو زيد ابوه قائم وباب ان نحو ان زيدا
ابوه قائم وباب لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل قوم يجي الجزاء والنصب في باب كان نحو
بما كانوا يظلمون وباب كاد نحو وما كادوا يفعلون وباب ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد
ابوه قائم ولا رجل يصدق تنبيهان الاول قال ابن هشام اختلف في نحو زيد اضربه وعمرو
هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر

هو الخبر

هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا انتهى قال الدماميني واضمار القول لا يتعين اذ
اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر اقول
فيه كذا فيكون في محل نصب انتهى قلت والخلاف في وقوع الجملة الانشائية خبرا مشهور وفي المسألة ثلاثة
اقوال احدها منع وقوع الانشائية خبرا وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري نظرا الى ان الخبر
ما يحتمل الصدق والكذب قال غير واحد من المحققين وهو وهم نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين ما قابل
الانشاء وبين خبر المبتدا قال ابن هشام لاتفاقهم على ان هذا اصله الافراد واحتمال الصدق
والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو وقال الرضي ليس الخبر
عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد
عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب قال ويدل على جواز كونها طلبية
قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه انتهى قيل وفي
هذا الاخير نظر فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع فانهم يمنعون ان يقع زيد اضربه
انتهى الثاني جواز الوقوع بتاويل قول محذوف هو الخبر فاذا قلت زيد اضربه فالتقدير زيد
اقول لك اضربه او مقول فيه اضربه فالجملة محكية به وهو قول ابن السراج وانما التجأ الى
ذلك هربا من الوهم المقدم ذكره والثالث جواز الوقوع من غير تاويل وهو قول جماعة
منهم ابن مالك والرضي والتفتازاني وابن هشام قال ابن مالك في التسهيل ولا يمتنع
كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول قبلها خلافا لابن السراج لكن قال السيد
الشريف في شرح المفتاح ان التاويل هو المشهور وقرره فيه وفي حواشيه بان قال لا
يخفى ان المبتدا انما وضع لينسب اليه حال من احواله فيجب ان يلاحظ الخبر من هذه الحيثية ولنا
ان لا ندعي ان الخبر يجب ان يكون قائما به او محمولا عليه بالمواطاة ايجابا او سلبا حتى ينتقض بالامور
الاعتبارية وبالجمل الواقعة خبرا او بصورة الاستفهام الداخل على المبتدا فانه كاف في
اثبات ما نحن بصدده ويشهد لذلك ما تجده من الفرق بين زيد اضربه وزيد ضربته فان زيدا في
الاول معمول به لانه لم يلاحظ الفعل معه على وجه يكون حالا من احواله بل انما ذكر لتعيين محل الضرب
وفي الثاني مبتدا لانه لوحظ معه الفعل من حيث انه حال من احواله ولا شك ان نحو
اضرب في قولك زيد اضربه ليس من احوال زيد اذا اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا
واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه
حال لزيد وفيه مبالغة يعري عنها قولك اضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واثرت الى

مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعـ بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول في شانكم هذا الدعاء ای يستحقون لان يدعى عليكم به واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام فيها داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده اذ المعنى ازيد حصل في الدار او السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشائية خبرا للمبتدا وليس المعنى زيد احصل في الدار او في السوق الا ترى انه لو قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا في المبتدا حقيقة ولو لا ذلك لما وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدا انما بخلاف زيد اين هو فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير القول واما في اين زيد فانما وجب التقديم لان الاستفهام متعلق بالنسبة التي هي بين زيد وخبره المقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق كما تقدم فلا وجه لتقدير القول انتهى الثاني قال العلامة الكافيجي لا ينوع الاخبار بالجملة ندائية نحو زيد يا اخاه ولا مصدرة بلكن او بل او حتى بالاجماع في كل ذلك ولا بد فيها اي في الجملة الخبرية من ضمير يربطها بما هي خبر عنه لان الجملة من حيث انها جملة كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ليكون الجميع كلاما واحدا والا لم تحصل الفائدة لو قلت زيد قام عمرو ومطابق لما يعود اليه في الافراد والتذكير وفروعهما نحو زيد جاء ابوه وهند قام ابوها والزيدان او الهندان قام ابوهما والزيدون قام ابوهم والهندات قام ابوهن ملفوظ كزيد ضربته او محذوف مقدر ان وجد من التبعيضية كالسمن منوان بدرهم اي منه او بعض الظرفية كقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر اي نساء فيه ونسر فيه او بسبوق مماثل لفظا او معنى كقوله فالذي تو... به انت مفلح فليس الآن في الفلاح منافيا اي انت مفلح او باضافة اسم فاعل كقوله سبل المعالي بنو الاعلين سالكة والارث اجدر من يحظى به الولد اي سالكها ومنع ذلك بعضهم او نصب بوصف نحو الدرهم انا يعطيك اي يعطيكه وهو قليل او نصب بفعل تام متصرف والمبتدا كل كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وبيت الكتاب ثلث كلهن قتلت عمدا فاجري الله رابعة تعود وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع قالوا لان كل لو نصب للزم وقوعه مفعولا وهو ممتنع لانها اذا اضيفت الى مضمر لم يستعمل الا مبتدا او توكيدا كما قرئ بهما في قوله تعـ ان الامر كله لله ولا يجوز ان يكون توكيدا في البيتين لان المؤكد

بها

بها كره قال ابن ... وكذا ما اشبه كلا في العموم والافتقار نحو ايهم يأتيني اعطي ورجل يدعوني الى الخير اجيب الطلبة ذا الاول شرط ان جزمت الفعلين وموصول ان رفعتهما والثاني مشبه بالشرط فيحتاج الى جملة يكون صفة له ليتم بها معناه كما يتم بالشرط معنى اسم شرط وكما يتم بالصلة الموصول قال ابو حيان لا اعلم له سلفا في ذلك ويضعف الحذف ان كان المبتدا غير ذلك كقراءة السلمي افحكم الجاهلية يبغون بالرفع اي يبغونه وقوله وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل برفع خالد وساداتنا اي يحمده ساداتنا واما المرفوع فقد صرح غير واحد منهم ابن مالك وابو حيان والرضي بمنع حذفه لانه عمدة وانما حذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا وجاز بعضهم حذفه كما في قوله تعـ ان هذان لساحران عند من قدر ان هذان لهما ساحران ونقل في المغني عن ابن عصفور اجازة حذفه في نحو زيد هو القائم قال مع قوله هو وغيره انه لا يحذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار لانه لا دليل على المحذوف تنبيه قال ابن هشام قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل احديها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو وقام هو الثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية اعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ان يقع المسئلة انتهى الا اذا اشتملت الجملة التي هي خبر على المبتدا لفظا ومعنى او معنى فقط فلا يحتاج الى ضمير بل هذا الاشتمال كاف في ربط الجملة بما هي خبر عنه فالاول نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبرها والجملة خبر المبتدا الاول والرابط بينهما اشتمالها عليه لفظا ومعنى والاصح ان ذلك ليس ضعيفا كما قال سيبويه ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم ولا بمقام التهويل والتفخيم وان كان اكثر ما يقع في ذلك نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين والثاني نحو زيد جاءني ابو عبد الله كنيته له اجازه الاخفش وتبعه ابن خروف ومنعه سيبويه والجمهور واستدل المجيز بقوله تعـ والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اشتمالها عليه معنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب ورد بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او الضمير المحذوف اي منهم اذ الخبر محذوف والجملة قبله دليل والتقدير ماجورون قاله في المغني او اشتملت على شامل له اي للمبتدا

فهذا الاشتمال ايضا مغن عن الضمير نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا وجملة نعم الرجل خبره والرابط بينهما
اشتمال الجملة على الجنس الذي يشمل زيدا وغيره وهو الرجل اذ اللام فيه للجنس المستغرق على ما هو المشهور
ويلزم عليه جواز زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون لان الجملة مشتملة على شامل للمبتدا او
لا قائل به فقيل الرابط اشتمال الجملة على المبتدا معنى بناء على قول الاخفش في صحة تلك المسئلة
وعلى القول في ان ال في نعم وبئس للعهد لا للجنس او اشتملت على اشارة اليه اي الى
المبتداء فيقوم هذه الاشارة مقام الضمير في الربط نحو قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا
عنها اولئك اصحاب النار ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا لا تابعا للباس وخص
ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع عنده زيد
قام هذا لما يعنين وزيد قام ذلك لمانع والحجة قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان
عنه مسؤولا كذا في المغني وعبارة الارتشاف في النقل عن ابن الحاجب اكثر ما ورد في ذلك
اذا كان المبتداء موصولا او موصوفا فيحتاج الى اعادته بلفظ الاشارة المستعمل لما بعد كذلك
وذاك واولئك ويكون له موضع ليس للضمير لانه ليس في الضمير دلالة على البعد وظاهر هذا انه لا
يمتنع عنده في غير ذلك وان كان قليلا بل مفهومه ان ذلك كثير او كانت الجملة نفس
المبتدا في المعنى فلا يحتاج الى الضمير لارتباطها به بلا ضمير لانها هو نحو قل هو الله احد فاذا هي
شاخصة ابصار الذين كفروا على اظهر الوجهين من ان هو ضمير شان وهي ضمير قصة وكما في
مقولي حسبي الله والتحقيق ان هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ
كما في حكمه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نبه عليه المرادي وغيره تتمة ويغني
عن الضمير في الربط اربعة امور اخر احدها العطف بفاء السببية لجملة ذات ضمير على جملة
خالية منه في الجزاء او بالعكس والاول نحو زيد يطير الذباب فيغضب ففي يغضب ضمير عائد على
زيد قال الطيبي [illegible] فيه وتارات [illegible] قال ابن هشام وهو محمول لان يكون اصله [illegible]
يكشف عنه قال الدماميني لكن ما قالوه اظهر لان حذف الاصل لا ضرورة تدعو اليه والثاني قوله تعالى الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان السببية تركت الجملتين بمنزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد وسببية فالجملة
كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعين خبرا نحو زيد ان قام يغضب عمرو والحق ان [illegible] فالرابط في الموضعين في الحقيقة انما هو
الضمير فمعنى زيد يطير الذباب فيغضب زيد لما يطير الذباب يغضب نص عليه في المغني قال وهو بديع وسبقه الى ذلك
ابن الربيع وفي الارتشاف عن ابن الحاج وجدت في الاسئلة التي سال عنها ابن ولاد ابا اسحاق الزجاج قال لا يجوز زيد
يطير الذباب فيغضب عند البصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى ونقل عن ابن عصفور ان الرابط الذي [illegible] الثاني العطف بالواو عند هشام

الى

ومن نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان
كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذا قائم وقاعد لا
هذا ان يقوم ويقعد قاله في المغني الثالث الشرط المشتمل على ضمير هو الرابط في الحقيقة
مدلول على جوابه به بالجزم كزيد يقوم عمرو ان قام الرابع الالتباس عن الضمير وهو قول الكوفيين
وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى
اي ماواه ومن منع قدر هي المأوى له تنبيه اختلفوا في الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجا يتربصن على اقوال احدها انه النون والتقدير وازواج الذين
على حذف المبتداء المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وهو الذين فالرابط النون
العائد على المبتداء المحذوف الثاني انه كلمة هم محذوفة هي وما اضيف اليها على التقدير
وتقديرها اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش وقيل المبرد واما بعد
اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقيل الاخفش الثالث ان الضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير والاصل
يتربصن ازواجهم فجيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لانه لا يضاف اليه الظاهر لان النون لا تضاف
لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير المذكور وقيل التقدير فيما يتلى عليكم حكم الذين فالظرف خبر مقدم والمبتدا هو المضاف
المحذوف اي حكم الذين ثم قوله يتربصن [illegible] تفسير المتلو فلا اخبار حينئذ بالجملة حتى يحتاج الى رابط ونقل الطيبي
في حاشية الكشاف هذا القول عن سيبويه وضعف بما فيه من حذف خبر مقدم ومبتدا مؤخر وتقديم وتاخير ونحو
تكلف الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الحالية
من الاعراب النصب وشرطها [illegible] ان يكون [illegible] الى الخبر [illegible] لانها خبر لكن هذا اعتبار الاصل
ودون الحال كما ستاتي في حاشية على هذا على انها ولا يجوز ان تكون انشائية لانها وان كانت خبر المبتدا في المعنى
الا انها حكم [illegible] لانها قيد والقيود لا تكون الا خبرا [illegible] والانشاء لا خارج له [illegible] مع اللفظ [illegible]
فلا يصلح للتقييد وانما لا تقع الانشائية [illegible] شرطا ولا ظرفا ولا صفة [illegible]
الرضي انما وجب كونها خبرية لان المقصود المجي بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال [illegible]
او القائمة [illegible] والطلبية [illegible] حصول مضمونها فكيف تخصيص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون [illegible]
[illegible]
[illegible]
وقت الوقوع [illegible] اللفظ [illegible] ابن هشام [illegible]

بل ان الجملة لا تكون الا خبرية فان ما قول ابن الحاجب في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا ان لا نهي والواو للحال
فغلط والصواب انها عاطفة على مصدر السبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب و
عدم ضجر اجيب بمنع حمله على الحال بل فتحة يضجر اعراب ولا فيه وانتصب نصبه في قولك اتني ولا اجفوك بالنصب
والمعنى لا يكن منك ولا اصل ان لا تضجر بنون التوكيد الخفيفة فحذفت تصرفا ولا ناهية والعطف نسقه في ولا تبيد والنهي ولا تنسوا
انتهى قال الدماميني في الحاشية ان اريد ان الجملة جملة النهي خبرية المجرد وقوع الاسمية حالية وقوع الطلبية خبر المبتدأ اذا كان
غير مستنكر فالنفي الطلب ... مبني عن الضجر لا خطا اذن في كون الواو للحال على اني اقول ان كان الطلبية
في المعنى كخبر المبتدأ ثم لا نجوز وقوعها ... كما يكون ذلك في خبر المبتدأ ولو نهاية العلم من الا بالك

وقد صرح التفتازاني في شرح التلخيص في قول ابي النجم ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئي
او اسرعي بان قوله ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر وهذا الاخير
عين ما قلناه ... وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ايضا وتبعه الشريف في شرحه على الكتاب
المذكور ثم دعوى الاجماع على ان الحالية لا تكون الا خبرا مقدوح فيها بما نقله صاحب البسيط
وغيره عن الفراء من جواز وقوع الامر ونحوه حالا نحو وجدت الناس اخبر تقله واجيب بانه على
تقدير معمولا فيهم الشرط الثاني ان يكون غير مصدر بحرف الاستقبال كالسين وسوف
ولن فلا يقال مررت بزيد سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم وذلك لمنافاة الحال والاستقبال
في الظاهر وان لم يكن حقيقة اذ الحال الذي نحن فيه ليس هو الحال الذي يدل عليه المضارع حتى
ينافي الاستقبال اشار اليه الرضي واعترضه الشريف الجرجاني بان الحال الذي نحن بصدده
يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل
للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى وقرره بوجه آخر في الانشاء انه تكلم ... فيه
تنبيهان الاول خرج بهذا الشرط الجملة الجزائية الشرطية فلا تكون حالية قال المطرزي لا يقع
جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسال يعط فان اردت صحة ذلك
جعلت الجملة خبرا لمبتدأ لحال له فقلت وهو ان يسال يعط ويكون الحال هي الجملة الاسمية يعني
فتزول من تقدير الحال ما ليس للاستقبال لان الحال حينئذ اثبات القضا فحاجها مضمون
الجزء الذي هو الجملة الشرطية له وهو مقارن لزمن العامل فلا اشكال وقال صاحب الدر

يجب

يجب تصدير الشرطية بضمير ذي الحال الا عند انسلاخ معنى الشرط نحو اتيك ان اتيتني وان
لم تأتني واكرمه وان شتمك واطلبه ولو بالصين انتهى قال شارحه اذ المعنى في المثال الاول
اتيك على كل حال والا فكيف يصح ان يكون الشيء مشروطا بامرين متناقضين وكلمة ان في
هذا الموضع لا يكون لقصد التعليق والاستقبال وكذا كلمة لو لا تكون لانتفاء غيره ولا بل بمعنى
معها ثبوت الحكم البتة انتهى والواو في المثالين الاخيرين قيل حالية والمعنى اكرمه وان كان الحال
انه شتمك واطلب العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين فهما كالمثال الاول وصوبه ابن هشام
في شرح بانت سعاد وقيل اعتراضية وفيه نظر وفي البسيط ان الشرطية تقع حالا نحو افعل هذا
ان جاء زيد فقيل تلزم الواو وقيل لا يلزم وهو قول ابن جني وفي الهمع ومن الجزئية الشرطية
فيقع حالا خلافا للمطرزي انتهى الثاني قال الجوهري اذا نظرت الى قياس قولهم في الحال المقدرة
اقتضى ان يجوز تصدير الجملة الحالية بحرف الاستقبال وكون الجملة حالا مقدرة اذ الحال المقدرة
انما هي صفة مستقبلة تقدر وقوعها انتهى فتدبر والشرط الثالث انه لا بد لها من رابط
يربطها بصاحب الحال منه لما مر فالجملة الاسمية تربط بالواو والضمير جميعا اعتناء بشان الربط
من حيث عدم دلالتها على عدم الثبوت الذي هو من شان الحال وظهور الاستيناف فيها فيحسن زيادة
رابط نحو قوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
او باحدهما اي الواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وجاء زيد والشمس طالعة
جعلت الواو في هذا الباب رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل
صاحبها قاله في التصريح وزعم ابن جني انه لا بد من تقدير الضمير فاذا قلت جاء زيد والشمس
طالعة فالتقدير وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت الواو عليه او الضمير فقط نحو ترى
الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم الزمخشري انه نادر وصرح ابن الحاجب في
الكافية بضعفه قال ابن مالك رادا على الزمخشري انه غير نادر وهي من المسائل التي حرفته
عن الصواب واعجزت ناصره عن الجواب وقد تنبه في الكشاف فجعل قوله تعالى بعضكم
لبعض عدو في موضع نصب على الحال وكذا في لا معقب لحكمه قال ابن مالك والضمير غير
قليس لان الحال شبيهة بالخبر والنعت وليس شيء منها يربط بالواو انتهى وقد حكي عن الفراء ذهب
اليه الزمخشري وحكى ابو حيان ان الزمخشري رجع عن قوله ولا شك في ان الربط بالواو فقط اكثر

الفراء

من الربط بالضمير فقط صرح ابن مالك في شرح الكافية نكتة قال ابن هشام في المغني قلت تو
رد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة ترى
الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو وفي اولهما شيء وقد تخلو الجملة
من الواو والضمير معا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله كليف غائصا لطلب اللؤلؤ
انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري
وانما قدر الواو مع امكان تقدير الضمير حملا على الكثير في هذا الباب كما تر تنبيه يمتنع الواو في الاسمية
الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فلا يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع
حرفي عطف صورة وفي الجملة الاسمية المؤكدة بمضمون جملة نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب
فيه فهذا لا يدخل الواو وفي التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو
دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه قاله في الاوضح وشرحه وهو وارد على قضية كلام
المصنف رحمه الله تعالى والجملة الفعلية ان كانت مصدرة بمضارع مثبت بدون
قد فربطه بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك
تعد ما تعطيه كثيرا ويمنع الواو لانه منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في الحركات والسكون
فاجري مجراه في امتناع الواو واما ما جاء مع الواو من نحو قمت واصك وجهه وقوله نجوت
وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا والواو داخلة على جملة اسمية اي وانا اصك وانا ارهنهم
قال الشيخ عبد القاهر الواو فيهما للعطف لا للحال والاصل قمت وصككت ورهنت عدل عن
لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي
واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع او معها اي مع قد فربطه بالضمير مع الواو وجوبا
نحو قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني
ثبت بل كانت مصدرة بمضارع
والا يكن الجملة الفعلية مصدرة بمضارع منفي او بماض مثبت او منفي فكالجملة الاسمية في انها
يربط بالواو والضمير معا او باحدهما وحده مقتضى جواز الاوجه الثلاثة في ذلك كله دليس على اطلاقه
فلا بد من بيانه اما المصدرة بالمضارع المنفي فان كان النافي لا فهو كالمثبت في لزوم التجرد
التجرد عن الواو نحو وما لنا لا نؤمن بالله فان ورد بالواو قدر مبتدا على الاصح كقراءة ابن
ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون نص على ذلك في التسهيل وجعل بعضهم ترك
الواو اكثر والظاهر عدم التأويل وان كان النافي غيرها جازت الاوجه الثلثة والمنع

من ذلك

من ذلك لم ولما والقياس يقتضي الحاق ان وما واما لن فحرف استقبال لا مدخل له هنا قال
الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير او لا قال الرضي ولعل ذلك
لان نحو لم يضرب ماض معنى كما ان ضرب ماض لفظا فكما ان ضرب لما قصد للحال ظاهرا احتاج
الى قد المقربة له الى الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية
لما لم يصح قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي انتهى وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بما لا يغني
الواو عن الضمير وفي كلام غيره التمثيل بجاء زيد وما تطلع الشمس واما المصدرة بالماضي المثبت فان
كان تاليا لالا نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون او متلوا باو كقوله كن للخليل نصيرا جار او
عدلا ولا تشح عليه جاد او بخلا او صلة الشرط نحو لاضربنه ان اطاع وان عصى لزم الضمير والخلو عن
الواو او كانت الحال مؤكدة نحو زيد ابوك قد علمت تركت الواو ايضا وان كان غير ذلك جازت
الاوجه الثلثة وهذا التفصيل غفل عنه كثير من الكتب فاحفظه ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت
قد ولو تقديرا اي ولو كان ثبوتا مقدرا اما المذكورة فكقوله تعالى افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد
كان فريق منهم وهو كثير واما المقدرة فكقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت
صدورهم هذا مذهب الفراء والمبرد والفارسي وجماعة من محققي المتأخرين بل قيل جميع البصريين الا
الاخفش وذهب الكوفيون والاخفش الى انه لا حاجة الى تقدير قد حيث تفقد لفظا لكثرة
وقوع الماضوية حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله واختاره ابو حيان ووهم
بعضهم القول بان قد انما اشترطت لتقريب الماضي من الحال فيصلح اذ ذلك لوقوعه حالا وفيه بحث ذكرناه
في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى تنبيه كلامه في لزوم قد ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وذ
ذلك ان الماضي ان كان تاليا لالا او متلوا باو كان ترك قد اكثر من ثبوتها نحو ما لقيته الا اكرمني
واضرب زيدا قام او قعد وقيل بل الترك واجب وان كان معه ضمير كان ثبوتها اكثر واجتماع
الواو وقد اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاء زيد وقد خرج ابوه
اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان عدم الضمير لزمت الواو وقد كقوله فجئت وقد
نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل ولا يقال جاء زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو
قال الرضي واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو قد ما ضربوه وليس بوجه لعدم
السماع والقياس ايضا لكون قد للتحقيق ووقوع ما للنفي الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب
الجملة الواقعة مفعولا ومحلها من الاعراب النصب ان لم تنب عن الفاعل كما سيأتي وتقع مفعولا

في ثلث صور احدها ان تكون محكية بالقول ومعنى حكاية الجملة بالقول ان تحكى معها
القول لان الجملة اذا حكيت بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول قاله ابن مالك
نحو قوله تعالى قال اني عبد الله فجملة اني عبد الله في محل نصب على المفعولية محكية بقال الدال
على انها محكية بقال كسر ان بعده وهل هي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على
نوع خاص من القول فيه مذهبان الاول للجمهور والثاني اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة
بالقول كتعلقها بعلمت في نحو علمت زيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى قال ابن هشام ويرد
قول الجمهور انه يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان
يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام مقولا فلكونه لفظا وانما الحقيقة ان يقول مقول لفظا هي
تنبيهات الاول الاصل ان تحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان تحكى على المعنى فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك ان تقول قال
زيد عمرو منطلق او المنطلق عمرو فان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى باجماع فتقول في قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم
بالرفع وهل يجوز الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعرب فينبغي ان يلزموه في الملحون
او حكيت كلام متكلم بعضه نحو انطلق فلك ان تحكيه مفعولا فتقول قال انطلق وذلك ان يقول قال انطلق او
انطلق او هو منطلق الثالث يلحق بالقول في هذا الباب ما يرادفه كالدعاء والنداء وكل ما في معنى
القول فاذا وقع بعده نادى ودعا ووصى ونحوها جملة كقوله تعالى ونادى نوح ابنه يا بني اركب معنا وقوله
مخلصين له الدين لئن انجيتنا ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني فهل هي محكية بما قبلها من الافعال
اجراء لها مجرى القول ام نصبت بقول مقدر ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ويشهد
لهم التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال
رب اني وهن العظم مني الرابع قال ابن بابشاذ في شرح الجمل من احكام هذه الجملة المحكية انه
لا يجوز نعت اسمائها ولا تاكيدها ولا العطف عليها لان هذا كله يخرجها عن نفس الحكاية ويؤدي الى ايقاع
النعت والتوكيد على غير معنى فيلبس ان ذلك داخل في الحكاية تقول لمن قال زيد منطلق قال فلان
زيد منطلق ولا يجوز ان تقول قال فلان زيد الظريف منطلق ولا زيد نفسه منطلق ولا زيد وعمرو
منطلقان لان ذلك كله لم يقله المحكي عنه واما العطف على الجملة نفسها فجائز سواء كان المعطوف
مفردا او جملة فاذا كان مفردا انتصب لفظا نحو قال زيد قائم او لفظا آخر واذا كان جملة انتصب
محلا كما سياتي الخامس قال ابن هشام من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك بعد القول فحق علينا قول ربنا انا
لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال المراتي لوم

جو سويقة بكيت فنادتني هنيدة ماليا والاصل لك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول
ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون هذا الكلام وذلك انها ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على
زعمهم او الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم السادس قد يقع بعد القول الجملة
غير محكية وهي نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى فماذا تامرون بعد قال الملأ من قوم
فرعون ان هذا لساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من ارضكم ثم التقدير فقال فرعون فماذا تامرون بدليل قوله
قالوا ارجه واخاه وقول الشاعر فان له وهو يعيش ضنك لا يكثري كوي فحذف المحكية بالمذكور
واثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في حاتم
الظن حاتما بخيلا فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التي هي من كلامك دون زيد وغير
دالة عليها نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا والثانية ان يقع مفعولا في باب ظن واعلم
فتقع مفعولا ثانيا لباب ظن نحو ظننت زيدا يقرأ فجملة يقرأ من الفعل وفاعله المستتر فيه في موضع
النصب على انها المفعول الثاني لظن ووقوعها مفعولا في هذا الباب كوقوعها خبرا في باب كان
وقد اجتمع وقوع الثاني من باب ظن وخبر كان وان جملة في قول ابي ذويب فان تزعميني
كنت اجهل بعدكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل ومفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلمت زيدا عمرا
ابوه قائم فجملة ابوه قائم في موضع نصب على انها المفعول الثالث وانما لم تقع مفعولا ثانيا في
باب اعلم لان مفعوله الثاني مبتدأ في الاصل والمبتدأ لا يكون جملة والثالثة ان تقع معلقا
عنها العامل وقد مر معنى التعليق في باب افعال القلوب وانه لا يختص بها على الصحيح خلافا
لابن عصفور بل هو جار في كل فعل قلبي فهي اعني الجملة في موضع المفعولين ان تعدى العامل الى اثنين
نحو قوله لنعلم اي الحزبين احصى وفي موضع مفعول مقيد بالجار ان تعدى به نحو اولم يتفكروا
ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسألون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه
وسالت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث
المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وفي موضع المفعول المسرح ان تعدى لواحد نحو عرفت من
ابوك لانك تقول عرفت زيدا وهذه على راي ابن مالك اما ترى اي برق ههنا لان الرؤية فيه عنده
بصرية كما تقدم ورأى البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم
عين نحو سمعت زيدا يقرأ ففيه متعدية لواحد والجملة حال اما المتعلقة بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا
نحو يسمعون الصيحة تنبيهات الاول اختلف في نحو عرفت زيدا من هو فذهب الفارسي الى ان الجملة

في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره ابو حيان ورد بان التضمين لا ينقاس وبان هذا التركيب مقيس وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى ان الجملة في موضع نصب على الحال ورد بان الجمل الانشائية لا تقع حالا وذهب السيرافي وابن عصفور وابن مالك وابن الضائع وابن هشام الى ان الجملة بدل من المنصوب ثم قال ابن عصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد او امر زيد ابو من هو ونسب الى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى وقال ابن الضائع هي بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير الثاني قال ابن هشام في المغني قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان يكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب كلام الزمخشري في ذلك فحكم في موضع من الكشاف بانه تعليق وقال في موضع آخر لا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد معموليه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا فرق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان معلق لا فرق كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت لزيد منطلق قال الدماميني فان قلت ما الذي يترجح من القولين المذكورين قلت كون العامل معلقا بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة الا ترى ان سل الشيء يراد بها طلب العلم لا المال انما يتعدى الى الثاني بالباء او بعن فلو كان وصول سل الى كم كوصول ظن في نحو ظننت زيدا ابوه منطلق لزم تعديته الى اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه علق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن نصب العامل لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الآخر انتهى وفيه نظر ظاهر الثالث فائدة على محل الجملة في التعليق بالنصب جواز ظهوره في التابع تقول علمت من زيد وغير ذلك من اموره وعلمت لزيد قائم وعمرا قاعدا بنصب جزئي الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن ابن الخشاب ومنه قول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكى ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب موجعات بالكسرة عطفا على محل قوله ما البكى قال ابن هشام رايت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس التعليقة ما قوله القياس جواز العطف على محل الجملة المعلقة عنها بالنصب ثم رايته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل انتهى وابن النحاس المذكور هو ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن النحاس الحلبي النحوي المشهور صاحب ابن مالك واخذ عنه جماعة

من المشاهير

من المشاهير منهم ابو حيان وابن نباتة وغيرهما الرابع انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة كما مر من نحو علمت من زيد وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان ينطق به واما فلا قاله في التصريح وقد تنوب الجملة الواقعة مفعولا عن الفاعل فيكون محلها من الاعراب الرفع ويختص ذلك بباب القول لان الجملة انما تقع نائبة اذا اريد بها لفظها كما سيأتي وهو غير مقصور الا في باب القول نحو يقال زيد عالم فجملة زيد عالم في محل رفع على انها نائبة عن الفاعل وفي شرح الجمل لابن بابشاذ اذا قلنا قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مفسرة للقول المقدر كانه قال قد قيل قول هو زيد منطلق ومن ههنا لم يجز زيد منطلق قيل لانه مفسر للفاعل اي نائبه وهو لا يتقدم على فعله انتهى وكذا قال ابو البقاء في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول واضمر لان الجملة بعده تفسره والتقدير واذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى وزعم ابن عصفور ان ذلك قول البصريين والصواب ما ذكره المصنف من ان النائب هي الجملة بعينها لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة فان قلت اليس الصحيح ان الفاعل ونائبه لا يقعان جملة فكيف صح وقوع نائب الفاعل هنا جملة قلت الجملة هنا في حكم المفرد لان المراد بها لفظها دون معناها ولهذا يقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب والجملة بل المركب مطلقا يصير بارادة اللفظ اسما وكل اسم مفرد فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفرد لا جملة وكذا المبتدأ في المثالين المذكورين تنبيه ما ذكره المصنف من اختصاص النيابة بباب القول هو المشهور وقيل تقع الجملة في الجملة المقرونة بمعلق وقيل في الجملة مطلقا نحو علم قام زيد وهو مبني على جواز وقوع الفاعل ونائبه جملة وفي المسئلة ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاكثر وهو المشهور كما ذكرنا الثاني الجواز مطلقا نحو يعجبني قام زيد وهو قول هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطة الثالث التفصيل وهو ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وهو قول الفراء وجماعة من الكوفيين ونسبوه الى سيبويه وحملوا ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه ومثله يعجبني يقوم زيد على هذين القولين فيرادف الحمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا ونائبا عنه ومنع الاكثرون ذلك كله وادلوا ما اوهم ذلك فاولوا في يسير انه على اضمار ان وفي بدا ضمير البدا المفهوم منه او ضمير السجن المفهوم من الفعل وقال الدماميني الظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فمحل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على ان معنى المصدر

المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغاية ان التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري فهو كالتاويل
الكلّي في نحو قمت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصائص الاسم
كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه وجه مطرد في الاضافة
وفي باب التسوية نحو سواء علي قمت ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي لا تاكل السمك وتشرب
اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن فهشام ومن قال بقوله الحواشي بعض ابقوم زيد بك
الابواب الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المضاف اليها ومحلها الجر فعلية
كانت او اسمية قال الدماميني لا ينبغي ان تنظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب ضرورة
ان المراد منها ما يكون جملة حقيقة ولا يكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والمضاف اليه لا يكون جملة
حقيقة وكيف وهو لا يكون الا اسما او ما هو في تاويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف اليه في المعنى
محكوم عليه لانه منسوب اليه او لان غلام زيد في معنى زيد له غلام او مالك غلام هذا كلامه فاذا قلت
حين قيام زيد فلم تضف في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى وقال الشمني لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها
محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح
وتقع الجملة المضاف اليها بعد ظروف الزمان مضافة اليها سواء كانت مبنية او معربة منصوبة
على الظرفية ام لا نحو قوله تعالى والسلام علي يوم ولدت فجملة ولدت في محل جر باضافة يوم
اليها ونحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو قوله تعالى واذكروا
اذ انتم قليل فجملة انتم قليل في محل جر باضافة اذ اليها ومثلها اذا عند الجمهور نحو قوله تعالى اذا جاء
نصر الله ولما عند من قال باسميتها نحو لما جاء زيد جاء عمرو وسياتي الكلام على ذلك في حديقة المفردات
ان شاء الله تعالى والاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجمل اذ واذا فلا يضاف اليها غيرهما الا
اذا ساويهما في الابهام او قاربهما فما يساويهما في الابهام وفيما ياتي وذلك ما لا يختص بوجه كوقت وحين ومدة
وزمان وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية فهو كالزمان محدود الا انه للتثنية
كيومين وليلتين لم تجز اضافته خلافا لابن كيسان لعدم السماع فهو كان غير مشتق ودل على استغراق
تحته من العدد واختصارا او قيا كاسبوع وشهر وعام وجمعة فقد نقل المغاربة من جواز الاضافة ونقل غيرهم على
المنع والجمع غير محدود فجوز اضافته قال ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان يميل مميلا وقال الاخر
ليالي اقتاد الصبا ويقودني تقع الجملة المضاف اليها بعد حيث من اسماء المكان مضافا اليها وجوبا نحو جلست حيث
جلس زيد وجلست حيث زيد جالس ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها وقد تردد ذلك في باب الاضافة فليرجع اليه

دالتعالي

والاستعمال الاكثر اضافتها الى الجملة الفعلية ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا
اراه تتمة ويضاف الى الجملة سوى ما ذكر ستة اخر احدها آية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا
الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مجردا كقوله الكني الى سلمى بآية اومات بكف خضيب تحت زين
مدرع وقوله بآية تقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما اومقرونا بما الزائدة عند
سيبويه او المصدرية عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما
او النافية في قوله الكني الى قومي السلام رسالة بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم
ابن جني انها انما تضاف الى المفرد نحو آية ملكه ان ياتيكم التابوت وان الجملة بعدها على تقدير ما
المصدرية كانه راى ان الاضافة الى الجملة انما ينبغي ان يكون في الظروف وما اشبهها بوجه وآية
بعيدة من الظروف وانما قدر ما دون ان المعهودة التقدير لان الفعل لم ير منصوبا في وقت ما
ولانه لا يختص بالمستقبل ورد ابن مالك عليه بقوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا قال لان تقدير ما
المصدرية قبل ما النافية ممتنع والذي راى انها تضاف الى الجملة وجه ذلك بان الآية بمعنى العلامة مشابهة
للوقت لان الوقت حادث صار علما لحادث آخر كقولك اتيتك طلوع النجم فصار طلوعها وقتا آية للاتيان
وعلامة فمن ثم عوملت معاملة اسماء الاوقات في جواز الاضافة الى الجملة واما اشتراط الفعلية وتصرف الفعل
وكونه مثبتا او منفيا بما فمحال على السماع الثاني ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والمعنى في ذلك ظرفية
وذو صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب
سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل انها موصولة بمعنى الذي على لغة طي واعربت على لغة بعضهم
فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ثم اتسع فيه فحذف الجار
فصار تسلمه ثم حذف الضمير فلا اضافة فيه الى الجملة قال المرادي في شرح التسهيل والى نحو هذا كان يذهب ابن الطراوة
قال ابن هشام ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال لهم وان الغالب عليها
في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد
المتعلق نحو ويشرب مما تشربون اي منه والمتعلق هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقت انتهى وربما
قالوا اذهب بذي تسلم كذا اعطاه به ويختلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب المخاطب فيقال اذهبي بذي تسلمين واذهبا
بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن والثالث والرابع لدن وريث فانهما يضافان جوازا
الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع آية كقوله لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم
فلا يك منكم للخلاف جنوح وقوله خليلي رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا وقد

تضاف لدن الى الجملة الاسمية ايضا كقوله وتذكر نعماه لدن انت يافع قال ابن مالك في شرح التسهيل وبها احق بذلك من آية اما لدن فانها تدل على مبدأ الغاية زمانا ومكانا فاذا دلت على مبدأ الزمان فجرت مجرى اسماء المبهمة ليس مبدع واما ريث فهو مصدر راث يريث اذا ابطأ فعومل في الاضافة الى الجمل معاملة اسماء الزمان مما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت انتهى فالاصل في مثل قولك انظرني ريث افعل انظرني مدة ريث ان افعل ثم انيبت ريث عن المدة واضيفت الى الجمل كما يكون ذلك في المدة وذهب ابن مالك في الكافية وشرحها الى ان الفعل بعدها على اضمار ان ويؤيده ظهورها مع لدن في قوله وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم والى مثل قول وقائل كقوله فقل يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجبت قائل كيف انت لصالح حتى مللت وملني عوادي تنبيهات الاول يشترط في الجملة المضاف اليها خبريتها فان كانت الجملة اسمية وصدرت بلاء التبرئة نفي اسمها على ما كان عليه من بناء او نصب فيقول جئتك يوم لا حر ولا برد ويروى يوم لا حر ولا برد بالجر على اضافة يوم الى الاسم بعد لا وان صدرت بلا وما العاملتين كليس لم يختلف حكمها كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب الثاني لا يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا اذا قال ابن مالك كل مضاف الى جملة مقدر الاضافة الى المصدر من معناها ومن اجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عد نادرا كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذلك وحجتان والمعروف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الاضافة وجعلت صفة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الثالث يجب اضافة الى الجمل وقد مر ذكره في باب الاضافة يجب بناؤه وغير الواجب يجوز الاعراب فيه على الاصل والبناء حملا على اذ واذا فان كان ما وليه فعلا مبنيا ترجح البناء للتناسب وان كان فعلا معربا او جملة ترجح الاعراب عند الكوفيين ووجب عند البصريين وقد مر ذلك مستوفي

الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم وهو ان واخواتها حالكونها اي الجملة الجوابية مقرونة بالفاء سواء كانت اسمية ام فعلية خبرية ام انشائية او مقرونة باذا الفجائية ولا يكون الا اسمية والاداة ان خاصة كما مر ومحلها اي الجملة من الاعراب الجزم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فالمقرونة بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي له من لا واسمها وخبرها في محل جزم جوابا للشرط جازم وهو من ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على محل الجملة والفاء المذكورة نحو قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والمقرونة باذا نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون في محل جزم لوقوعها جوابا للشرط جازم وهو ان واما اذا

الجملة بمفرد

ان تقم اقم او محلا نحو قولكم

الجملة بمفرد يقبل الجزم لفظا نحو قولك ان قمت قمت فالجزم فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة بأسرها وكذا القول في الشرط تنبيهان الاول قال الدماميني في شرح المغني الذي يظهر لي ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء او لم تقترن وسواء كانت جوابا لشرط غير جازم لان الجملة انما يكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يقع مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط لا يدخل الا على جملتين دالا على التعليق والسببية او اللزوم فيهما فيكون اولاهما سببا في وقوع مضمون الثانية او في الاخبار بها او يكون مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى على اختاره بعضهم وكان الذي دعاهم الى جعل جملة الجواب فيما ذكر ذات محل هو النظر الى توفير ما يقتضيه اداة الشرط اما لفظا او محلا وجوابه ان توفير ذلك انما يصح فيما يقبله والجملة ليست قابلة هنا لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل اذ ليست واقعة في موضع المفرد كما قررناه انتهى وتأول الجزم في يذرهم ونحوه بتقدير الشرط محذوف دل عليه ما قبله اي وان يفعل او يفعلوا يذرهم قال بعضهم ولا حاجة الى ذلك مع امكان تخصيص الاعراب بغير الجزم في قولهم انما يكون الجملة ذات محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من مخالفة كلامهم وما ذكره وارد من ذلك بما لا حاجة اليه الثاني صريح كلام المصنف ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وصرح ابن هشام في المغني انه قول الجميع لكن وقع له في هذا الكلام هذه الجملة ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء وتعقبه الشارح بانه لا وجه له فان الجزم لا محل في هذا الكون وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها قال وانما الذي ذكره الجميع فربما يتخيل على ما فيه وذلك لان الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مصدر بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه لزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم في انها يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه فهو [illegible] لزوم كون جملة ذات محل وهو باطل وعلى ذلك فحصل سعي وقال ان السمي اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق غير ملاحظ فيه ما يصحبه لم يرد عليه هذا الذي اورده

الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة التابعة لمفرد ومحلها من الاعراب بحسبه اي بحسب متبوعها مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا وهي ثلثة انواع احدها المنعوت بها وهي في محل رفع في نحو قوله تعالى ان يأتي يوم لا بيع فيه فجملة لا بيع فيه من اسم لا وخبرها في محل

رفع على انها نعت ليوم و في محل نصب نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة
ترجعون في محل نصب على انها نعت ليوم و في محل جر نحو قوله تعالى ليوم لا ريب فيه فجملة لا ريب
فيه في محل جر على انها نعت ليوم تنبيه للجملة المنعوت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان
يكون نكرة اما لفظا كما مر او معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ كما مر او مقدر كقوله
تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه
على تقدير فيه اربع مرات والثاني ان تكون خبرية فلا يجوز مررت برجل اضربه والنوع الثاني
المعطوفة بالحرف نحو قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فجملة
يقبضن في محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير تنبيه زاد الزمخشري وابن جني
وابن مالك وابن هشام الجملة المبدلة قال تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر
مثلكم افتأتون السحر قال الزمخشري هذا في محل نصب بدلا من النجوى ومحل التفسير وقال ابن جني
في قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل
من حاجة واخرى اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقاؤهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال ابو حيان وليس كيف
يلتقيان بدلا بل استئناف [illegible] ولذلك لم يذكرها المصنف رحمه الله الجملة السابعة من الجمل التي لها
محل من الاعراب الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب وحكمها اي التابعة حكمها اي حكم
المتبوعة مرفوعة كانت او منصوبة او مجرورة رفع اي التابعة المعطوفة نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الجملة الصغرى
وهي قام التي هي خبر في محل رفع [illegible] لكن ان قدرتها معطوفة على الكبرى [illegible] مستأنفة
او تقدر الواو للحال لانها مبينة لا تكون تابعة وتقع بدلا بشرط كونها اوفى من الجملة الاولى بتأدية المعنى
المراد نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فجملة لا تقيمن عندنا في محل نصب على انها بدل من
ارحل [illegible] وهي اوفى بتأدية المعنى المراد من الجملة الاولى فان دلالتها على ارادة اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة بخلاف الاولى فان [illegible] انما تدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار الكراهة
[illegible] بالالتزام دون المطابقة [illegible] لكن قولنا لا تقيمن عندنا [illegible] والاظهار
كراهة اقامته وحضوره والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة بخلاف الاولى قال التفتازاني في شرح التلخيص [illegible]
[illegible] بان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها [illegible] قال ابن هشام [illegible] عبد الله [illegible] الجملة الاولى

في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحد منهما لان القول مجموعهما و
كل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فما نحن بصدده [illegible]
جار في البيت فان مجموع الجملتين فيه وهما قوله ارحل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحد من
الجملتين جزؤه فلا يكون لها محل على مقتضى كلامه تنبيه ما ذكره المصنف من انحصار الجمل التي لها محل من
الاعراب في سبع جار على ما قرروا كما قال ابن هشام في المغني والحق انها تسع والتي اهملوها الجملة
المستثناة قال الدماميني لم يتعرض للتنصيص عليها احد قبل ابن خروف فيما اعلم فانه قال في قوله تعالى
لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء
المنقطع انتهى والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدأ
ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان يسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما
ان الجملة في نحو ويوم نسير الجبال ونحو أأنذرتهم في تأويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك و
زاد الدماميني عاشرة وهي التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا
كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية مصدرة بمضارع كما
يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها
موقع المفرد ورده التقي الشمني بانا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما
ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والواقع بعد ال الموصولة ليست للمفرد بطريق الاصالة لانهم
قالوا ان صلة ال فعل في صورة الاسم ولذا نقل بمعنى الماضي ولو سلم فانما ذلك للواقع موقع المفرد
الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية فانها لما كانت في صورة
الحرف نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا بمعنى غير وقد الغز بذلك بعض الاندلسيين فقال
أحاجيكم لتخبروا اما اسمان واول اعرابه في الثاني وذاك مبني بكل حال تراه للناظر كالعيان وفي
حاشية الكشاف للتفتازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضوع برأسه الزم دخول
الاسم لكونه في صورة حرف التعريف واظهر اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة
الاسم انتهى هذا تفصيل آخر للجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة الاولى مما لا محل له من الاعراب الجملة
المستأنفة وتسمى الابتدائية ايضا والاول اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ و
لو كان لها محل وهي اي الجملة المستأنفة نوعان احدهما المفتتح بها الكلام اي الواقعة ابتداء كلام لفظا
ونية كقولك ابتداء زيد قائم وقام زيد ومنه الجملة المفتتح بها السور اولية لا لفظا ومعنى فالاول نحو قوله تعالى
فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فجملة ان العزة لله جميعا مستأنفة منقطعة عما قبلها لا محل لها من الاعراب

وليست محكية بالقول لفساد المعنى اذ لو قالوا ان العزة لله جميعا لم يحزنه وانما المحكي بالقول المحذوف تقديره انه مجنون او شاعر او نحو ذلك ومثلها قوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم في الآيتين واجب والصواب انه ليس في جميع القران وقف واجب نعم ان وصل وقصد بذلك تحريف المعنى اثم وكذلك اي كالمذكور من الجملة المنقطعة جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم اظن اما جملة العامل الملغى لتوسطه نحو زيد اظن قائم فجملة لا محل لها من الاعراب ايضا الا انها جملة معترضة لا منقطعة والثاني اي النوع الثاني التي قطع تعلقها عما قبلها معنى نحو قوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده منقطعة عما قبلها معنى لان الرابط المعنوي مفقود اذ اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها عطفا عليها مع ان الرابط اللفظي موجود وهو حرف العطف ثم وينبغي ان الاول يخص البيانيون الاستيناف بما كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله سلام قوم منكرون ومنه قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا ام كذبوا ومثله يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن بنى يسبح للمفعول الثاني قال ابن هشام قد يحتمل اللفظ الاستيناف وغيره وهو نوعان احدهما ما ان حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان يكون مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين اي بطانة غير مانعكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القران خلق الانسان علمه البيان انتهى ملخصا الجملة الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المعترضة وتسمى الاعتراضية وهي الجملة المتوسطة بين شيئين متلازمين من شانهما عدم توسط اجنبي بينهما لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا وفي البسيط شرطها ان تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد او التنبيه على حال من احوالها وان لا تكون معمولة لشيء من اجزاء الجملة المقصودة وان لا يكون الفصل بها الا بين الاجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف اليه لان الثاني كالتنوين منه على انه قد سمع بينهما نحو لا اخا فاعلم لزيد

شئ

شئ ويقع غالبا بين جزئي اسناد اما بين الفعل ومعموله سواء كان فاعله كقوله وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل او مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمال او بين المبتدا وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص نحو قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث وقول هند بنت عتبة نحن بنات طارق نمشي على النمارق او بين ما اصله المبتدا والخبر كقوله ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وقوله يا ليت شعري والمنى لا تنفع هل اغدون يوما وامري مجمع اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر ليت شعري لكون الجملة نفس المبتدا فلا يحتاج الى رابط واما اذا قيل ان الخبر محذوف اي موجود او ان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني اشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وبين صلة اما بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل وقوله اذا ولا عتب في المقدور رمت امرا يخطيك بالنجح ام خسر وتضليل وافهم كلام ابن مالك في شرح التسهيل ان القسمية ليست من الاعتراضية وليس كذلك بل هي نوع منها وفي الارتشاف عن نص المحكم الفارسي في الاغفال انه لا يجوز الفصل بالاعتراضية بين الصلة والموصول وان جاز بين المبتدا والخبر والفعل والاعتراض بينهما بالقسمية بالوقف عليه من كلامهم او بين اجزاء الصلة نحو الذي جوده والكرم زين مبذول وبين القسم وجوابه كقوله فالحق والحق اقول لاملان او قول اعتراض وبين الموصوف وصفته كقوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقران كريم فيها اعتراض بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون وبين القسم بمواقع النجوم وجوابه انه لقران كريم بجملة وانه لقسم لو تعلمون عظيم تتمة ويقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين المجرور وجاره اسما كان نحو هذا غلام والله زيد او حرفا نحو اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف ومدخوله كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت وقوله كان وقد اتى حول جديد اثافيها حمامات مثول وقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقوله افاخالد قد والله اوطات عشوة وقوله فلا بي وهما زالت عزيزة فوقعت في الاول بين الحرف وتوكيده وفي الثاني بين الحرف الناسخ ومعموله وفي الثالث بين حرف التنفيس والفعل وفي الرابع بين قد والفعل وفي الخامس بين الحرف ومنفيه وكل ذلك يشهد لقولنا بين الحرف ومدخوله تنبيهات الاول يجوز الاعتراض باكثر من جملة

خلافا للفارسي كقوله تعالى قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى
وإني سميتها مريم فالجملة الاسمية وهي والله أعلم بما وضعت بإسكان التاء والفعلية وهي
وليس الذكر كالأنثى معترضتان بين الجملتين المصدرتين بإني الثاني في كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية
ويميز بينها أمور أحدها أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا
الثاني أنه يجوز كونها طلبية كقوله إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان الثالث
يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن في ولن تفعلوا وحرف التنفيس في وسوف أخال أدري الرابع أنه
يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عيرها وأحسبني أوجد ميتا
قبيل أفقدها فقف قليلا بها علي فلا أقل من نظرة أزودها قوله أفقدها على إضمار أن وقوله أقل
بالرفع والنصب الثالث للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشري
يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز أن يكون حالا من فاعل نعبد أو من مفعوله لاشتمالها
على ضميرهما وأن تكون معطوفة على نعبد وأن تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا أنا له مخلصون
التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله
النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين قال في المغني الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من
الإعراب الجملة المفسرة وتسمى التفسيرية وهي كما قال ابن هشام في المغني الفضلة
الكاشفة لحقيقة ما تليه قال احترزت بالفضلة عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها كاشفة
لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالإجماع لأنها خبر في الحال أو في الأصل وعن الجملة المفسرة في
باب الاشتغال فقد قيل إنها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا التقييد أهملوه ولا بد منه انتهى قال
الدماميني وهذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك أسررت إلى زيد النجوى
وهي أجزاء الإحسان أي الإحسان أي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النجوى فيلزم أن لا يكون
لها محل من الإعراب وهو باطل ثم الجملة المفسرة في باب الاشتغال لا تخرج بقيد الفضلة في مثل
قولنا قام زيد عمرا أضربه لأنها هنا مفسرة للحال في فضلة وأجاب التمني بأن المراد بالفضلة الجملة
التي لا محل لها من الإعراب وفيه نظر فيكون قوله ح الكاشفة لحقيقة ما تليه فصل أخرج به ما عدا هذه الجملة
من الجمل التي لا موضع لها فإن قلت جملة الموصول كاشفة وموضحة للموصول قلت نعم لكنها لا توضح
حقيقته بل تشير إليه بحال من أحواله وبهذا ظهر أن ترك المصنف لفظ الحقيقة من الحد ليس بجيد بل كان الأولى
ذكره كما فعل ابن هشام وغيره نحو قوله تعالى إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم

خلقه

خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون قال في الكشاف قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما
له شبه عيسى بآدم أي خلق آدم من تراب ولم يكن ثمة أب ولا أم فكذلك حال عيسى فإن قلت
كيف شبه به وقد وجد هو بغير أب ووجد آدم بغير أب وأم قلت هو مثله في أحد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه
بالطرف الآخر من تشبيهه به لأن المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف ولأنه شبه به في أنه وجد وجودا
خارجا من العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولأن الوجود من غير أب وأم أغرب
وأخرق للعادة من الوجود من غير أب فشبه الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم وأحسم لمادة شبهته
إذا نظر فيما هو أغرب مما استغربه وعن بعض العلماء أنه أسر بالروم فقال لهم لم تعبدون عيسى
قالوا لأنه لا أب له قال فآدم أولى لأنه لا أبوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل أولى لأن
عيسى أحيا أربعة نفر وحزقيل أحيا ثمانية آلاف فقالوا كان يبرئ الأكمه والأبرص قال فجرجيس أولى
لأنه طبخ وأحرق ثم قام سالما انتهى كلام الكشاف وما وقع لابن هشام في المغني من أن خلقه وما بعده
تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى
أي أن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد من الأبوين ليس
ينبغي بل خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم فقط باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي
ذكره والظاهر أنه أراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصود منه كما ترى فإن الزمخشري
إنما جعل الجملة مفسرة لوجه الشبه لا للمشبه به فيحتاج حينئذ إلى أن يؤول وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة
ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير آدم جسدا من طين ثم تكوينه فإن هذا ليس مشتركا بين آدم
وعيسى عليهما السلام وإنما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التولد من
الأبوين وهذا قدر مشترك بينهما والأصح أنه لا محل لها أي للجملة المفسرة من الإعراب وهو مذهب
الجمهور سواء كان ما تفسره له محل أم لا وقيل والقائل أبو علي الشلوبين بفتح الشين المعجمة
وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان
إلا أنه جعله بياء النسبة فقال أبو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني الإشبيلي وهو خلاف
المشهور في الألسن ثم قال وهذه النسبة إلى الشلوبين وهي بلغة الأندلس الأبيض الأشقر قال إن الجملة
المفسرة بحسب ما تفسره فإن كان له محل من الإعراب فكذلك هي وإلا فلا فالجملة في نحو زيدا
ضربته لا محل لها إذ المحذوف المفسرة لها كذلك وهي في نحو إنا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز
يأكله بنصب الخبز في محل رفع لأن المحذوف في الآية خبر إن وفي المثال خبر المبتدأ وتقديره

في محل رفع كلك مفسرها ولهذا ظهر الرفع اذا قلت زيد الخبز اكله وقول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبيت وهو امن فظهر الجزم قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل بها تفسير انتهى وفي الهمع وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي وعليه تكون الجملة عطف بيان او بدلا تنبيه المفسرة ثلثة اقسام مجردة من حرف التفسير كالاية ومقرونة باي كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم تقدر الباء قبل ان فان قدرتها كانت ان مصدرية لا تفسيرية الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب صلة الموصول اسميا كان او حرفيا فالاول نحو جاء الذي قام ابوه لا محل لها لانها صلة الموصول والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم ايهم في الدار لاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وقرئ لننزعن من كل شيعة ايهم اشد عندك بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالجر وذهب ابو البقاء الى ان المحل للموصول وصلته معا كما ان المحل للموصول الحرفي مع صلته وفرق الاول بان الاسم يستقل بالعامل والحرف لا يستقل والثاني نحو عجبت مما قمت اي من قيامك وفي هذا المقام يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لفظا ولا محلا وكذا قمت لا محل لها من الاعراب لانها صلة ويشترط كونها اي جملة صلة الموصول خبرية لان الموصول وضع صلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية هذا مذهب الجمهور وجوز الكسائي الوصل بجملة الامر والنهي نحو الذي اضربه او لا تضربه زيد وجوزه المازني بجملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه الله زيد قال ابو حيان ويقتضي مذهب الكسائي موافقته بل اولى لما فيها من صيغة الخبر وجوز هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته او لعله منطلق زيد والذي عسى ان يخرج زيد قال ولنا التزام نظره قبل التي لعلى وان شطت نواها ازورها وتاوله غيره على اضمار القول اي اقول لعلي والصلة ازورها وخبر لعلي مضمر والجملة اعتراض واما جملة التعجب فان قلنا انها انشائية لم يوصل بها او خبرية فقولان الجواز وعليه ابن خروف نحو جاءني الذي ما احسنه والمنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة يكون موضحة فتنافيا والفصيح جوازه بجملة القسم نحو جاء الذي اقسم بالله لقد قام ابوه وبجملة الشرط مع جزائه

رلطبخ/

كالخبر بها نحو جاء الذي ان تأته احسنه والمنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة يكون موضحة فتنافيا والفصيح ان قام عمرو وقام ابوه ومنع قوم المسئلتين لخلو احدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول واجيب بانهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل ان كل واحدة منهما لا تفيد الا باقترانها بالاخرى فاكتفي بضمير واحد كما يكتفى في الجملة الواحدة والفصيح ايضا جواز جملة صدرها كان وقيل لا لانها غيرت الخبر عن مقتضاه والشرط حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذي ان قام قام ابوه منطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين وذلك لا يكون تمام نفسه ورد بان الثاني غير الاول لا نفسه قاله في الهمع تنبيه اطلاقهم الخبرية على جملة الصلة مجاز من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه لخلوها الان عن الافادة وكذا الكلام في الجملة الخبرية الواقعة خبرا للمبتدا او صفة للنكرة او حالا فانها جملة وليست خبرا اي كلاما مقابلا للطلب وذلك لخروج نسبتهما عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات الانطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا قاله السيد في شرح المصباح ويشترط كونها معلومة للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتعظيم فيحسن ابهامها فالمعلومة كالذي قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ولم يعتبر ابن مالك هذا الشرط قال في شرح التسهيل المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصولة بها بكونها معهودة كقوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه وقد يراد به الجنس فيوافقه صلته كقوله تعالى ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله فبت لدى الذي لاقيت يغب صاحبه مشتملة غالبا على ضمير مطابق للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما كجاء الذي قام ابوه والتي قام ابوها واللذان واللتان قام ابوهما والذين قام ابوهم واللاتي قام ابوهن وسمي الضمير عائدا كما مر ولا اشكال في مطابقته للموصول لفظا ومعنى ان طابق لفظ الموصول معناه كالامثلة المذكورة فان خالف لفظه معناه بان كان مفردا اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك كمن وما جاز في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى وهو دونه نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا يقال من سالك فتح نحو من هي حمراء امتك فيجب هنا مراعاة المعنى او يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح ويجوز الغيبة والحضور في ضمير المراد

بموصوفة عن حاضر مقدم تشبيها بالمخبر به والحاضر يشمل المتكلم والمخاطب نحو انا الذي فعلت وانا الذي
فعل وانت الذي فعلت وانت الذي فعل قال علي عليه السلام انا الذي سمتني امي حيدرة وقال الآخر انا الرجل
الضرب الذي تعرفونه وقال وانت التي حببت كل قصيرة الي ولم تشعر بذاك القصائر وقال وانت
الذي اثار في عدوه ومن مشبه المخبر موصوفة انت آدم الذي اخرجتنا من الجنة وانت
موسى الذي اصطفاك الله وتقول انت فلان الذي فعل كذا وانما جاز ذلك لان المخبر عنه والمخبر به
شيء واحد لكن باعتبار الخبر اكثر واقيس ولم يخص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما وتعيين فيها
ذلك الغيبة اولا قال ابو حيان الصواب الاول قال وزاد بعضهم ذو وذات الطائية
والالف واللام واجاز بعضهم في جميع الموصولات قال وهو وهم منه فان تاخر المخبر عنه
وتقدم الخبر تعينت الغيبة اتفاقا نحو انا في الشجاعة الذي قتل مرحبا وانت في الشجاعة الذي
قتل مرحبا يعني امير المؤمنين عليا عم وذلك لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح بها تعينت الغيبة
واوجب قوم الغيبة مطلقا واوجبها قوم في السعة دون الضرورة وهما قولان واهيان
يردهما السماع وفي الجواز بشرطه وجه ضعيف ان جاز في احدهما مراعاة اللفظ وفي الآخر
المعنى قال نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا وقال انت التي اهلي الذي كنت بررة
سمعنا به والكاتبي المهتب ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين اذا لم يفصل بينهما نحو انا الذي قمت
وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج واطلق البصريون والسماع مع الكوفيين اذ لم يرد الا مع الفصل
تنبيهات الاول زاد بعضهم في ما ذكر من الشروط في جملة الصلة ان لا تستدعي كلاما قبلها
كجملتي التي للغاية فلا يجوز جاء الذي حتى ابوه قائم وجملة لكن الاستدراكية فلا يقال جاء الذي لكنه
قائم فانها لا تقع صلة ولا صفة ولا خبرا ولا حالا الثاني لا يخلف الضمير المذكور اسم ظاهر فقوم نحو
كقوله سعاد التي اضناك حب سعادا واعراضها عنك استمر وزادا اي حبها وحكى ابو سعيد الذي
رويت عن الخدري اي عنه وقال الآخر فيارب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله
اطمع اي في رحمته او رحمتك قال الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا الثالث اجاز ابن الضائع خلو جملة
الصلة من الضمير اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما
جملة واحدة الرابع الضمير العائد المذكور ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول نحو ان المرسل الذي ضربت
زيد فقط انه باني ونحوه وان لم يكن فاما ان يكون منفصلا او متصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي اياه اكرمت والا اكرمت
الا اياه وان كان متصلا فاحوال احدها ان يكون مرفوعا فان لم يصلح بعض او وصف جاز حذفه نحو ايهم الذي هو اشد السرعة والاولى

والاكثر

نحو ما الله موليك فضل فاحمدنه به فالذي خبر وفيه ضمير اي موليكه وغيرها لم يجز نحو جاء الذي انا ضاربه او كائن ان الى ان يكون
مجرورا فيجوز حذفه في صورتين احدهما ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو جاء الذي انت ضارب اي ضاربه فان جر باضافة غير صفة
نحو جاء الذي وجهه حسن او باضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذي انا مضروبه امس لم يجز حذفه فافهم الثانية ان يجر بحرف جر
الموصول او الموصوف بالموصول بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا ما لم يمنع مانع نحو مررت بالذي مررت اي به او بالذي مررت
الذي مررت اي به وقوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه فان جر اسما بغير حرف نحو جاء غلام الذي انت غلامه او لم يجر
الموصول اصلا نحو جاء الذي مررت به او جر بحرف لا يماثل ما جر العائد في اللفظ كحلت في الذي حللت به او ماثله لفظا لا معنى
كمررت بالذي مررت على زيد او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها ويستثنى منها
وقد يمنع الحذف مع توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك اذا كان العائد محصورا نحو مررت الا به او انما مررت به او كان
ما نابا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان هذه مما نحو عرفت بحارث
فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه والصحيح جواز هذا الا ان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه شرط
اتفاق الحرفين كما عرفت احوال الثالث ان يكون منصوبا فان كان ناصبه علا او ناصبا غير الصفة او كان لم يحرم حذفه نحو جاء الذي
فاما او ضربا او جاء الذي في الغاص هو وان الغاص هو وان كان مبتدا اجاز بشروط احدها ان لا يكون بعده حرف نفي نحو جاء
الذي ما هو قائم الثاني ان لا يكون بعد او حصر نحو جاء الذي في الدار الا هو والذي ما في الدار هو الثالث الا
معطوفا على غيره نحو جاء الذي زيد وهو منطلقان الرابع ان لا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذي هو وزيد فاضلان وفي تحرير
الفرائد هذا الشرط فاجاز حذفه ورد بانه لم يسمع وبانه يؤدي الى وقوع حرف العطف صدرا الخامس ان لا يكون
خبره جملة ولا ظرفا والمجرور لقوله تعالى الذين هم يراءون فانك تقول جاء الذي هو في الدار لانه لو حذف لم يدرا
حذف من الكلام شيء ام لا لان ما بعده من الجملة والظرف صالح لان يكون صلة السادس ان تطول الصلة وذلك
البصريون ولم يشترط الكوفيون فاجازوا الحذف من قولك جاء الذي هو فاضل لوروده في قراءة تماما على الذي احسن برفع
اي هو احسن وقوله من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه وحمل البصريون ذلك على الشذوذ وفي
الخلاف في اي اما اي فلا يشترط فيها الطول اتفاقا لانها مفتقرة الى الصلة والى الاضافة فكانت اطول فحسن معها تخفيف
اللفظ بمثال ما اجتمع فيه الشرط والطول قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي هو اله الطيف قال ابو محمد الحريري في
درة الغواص من اوهام الخواص انهم يقولون الحمد لله الذي كان كذا وكذا فيحذفون الضمير العائد الى
اسم الله الذي به يتم الكلام وتنعقد الجملة وتنتظم الفائدة والصواب ان يقال الحمد لله اذ
كان كذا او يقال الحمد لله الذي كان كذا وكذا بلطفه او بعونه او من فضله وما اشبه ذلك مما يتم
به الكلام المشهور ويربط الصلة بالموصول وفي نوادر النحويين ان رجلا قرع الباب على نحوي فقال له

من انت فقال الذي اشتريتم الاجر فقال له امنه قال لا قال له قال لا قال اذهب فما لك في صلة الذي شيء
الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب بها القسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه
ام الحرف فقط ام لم يذكرا فالاول نحو قولك اقسم بالله لافعلن والثاني نحو قوله تعالى يس والقرآن
الحكيم انك لمن المرسلين والثالث نحو قوله تعالى ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيامة ان
لكم لما تحكمون فكل من جملة لافعلن وانك لمن المرسلين وان لكم لما تحكمون لا محل لها من الاعراب لانها
جملة مجاب بها القسم تنبيهان الاول مما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني
لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال ارى محرزا عاهدته ليوافقن
فكان كمن اغريته بخلاف فلا محل لها او حال من الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والاول ارجح لان
المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك لا على الحلف في هذه الحالة على شيء آخر الثاني منع ثعلب من
وقوع الجملة القسمية خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فلو بني على المبتدأ فقيل زيد ليفعلن
صار له محل قال ابن هشام وليس بشيء لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم و
مراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك احدهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن
ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده انما كون جملة القسم لا ضمير فيها
فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى
ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة وانما كون جملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها الصدق
والكذب وعندي ان كلا من التعليلين مدفوع اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة وان
لم يكن بينهما عمل واما الثاني فلان الجزاء الذي شرطه احتمال الصدق والكذب وعندي ان كلا من التعليلين
مدفوع اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل واما الثاني فلان
الجزاء الذي شرطه احتمال الصدق والكذب هو الخبر قسيم الانشاء لا خبر المبتدأ قال وزعم ابن مالك ان
السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا
فينا لنهدينهم وعندي لما استدل به توجيه لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل
منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه بجواب الشرط محذوفا
للاستغناء عنه بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد
من لام التوطئة قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن وان لم ينتهوا ليمسن انتهى و
متى اجتمع في الكلام شرط وقسم ملفوظا او مقدرا اكتفى بجواب المتقدم منهما

عن جواب

عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم فالشرط المتقدم نحو ان جاء زيد والله اكرمه فالجواب
المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه والقسم المتقدم الملفوظ به نحو والله ان
جاء زيد لاكرمنه والمقدر نحو قوله تعالى لئن لم يفعل ما آمره ليسجنن فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال و
المقدر في الآية وجواب الشرط فيهما محذوف وجوبا لدلالة القسم وجوابه عليه وجوز الفراء وقيل الكوفيون
وتبعهم ابن مالك جعل الجواب للشرط وان تأخر محتجين بقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا
اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنعه البصريون وحملوا البيت على الضرورة او زيادة اللام وجعل
ابن مالك الجواب للقسم المتأخر ان قرن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله فاما اعش حتى ادب على
العصا فوالله انسى ليلتي بالسالم ورده ابو حيان بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا قرن
بالفاء لانه محذوف دل عليه جواب القسم الا اذا تقدمهما اي القسم والشرط ما يفتقر الى الخبر
كالمبتدأ والاسم في باب كان وان والمفعول الاول في باب ظن والثاني في باب علم فيكتفى بجواب
الشرط عن جواب القسم مطلقا سواء تقدم او تأخر تفضيلا له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب
القسم لان سقوطه مخل بالجملة بخلافه لانه لمجرد التأكيد نحو زيد والله ان تقم اقم وزيد ان تقم والله اقم
فالجملة الشرطية هي الخبر والقسم تأكيد وجوابه محذوف وقضية كلامه لزوم الاكتفاء بجواب الشرط والحالة
هذه فلا يجوز اجابة القسم وحذف جواب الشرط وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل والكافية وذهب
ابن عصفور وغيره الى ترجيح اجابة الشرط دون اللزوم وحكي عن ابن مالك في الخلاصة حيث قال
وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر واذا تقدم القسم وحده ما يفتقر الى الخبر
او الصلة جاز البناء على ايهما شئت وان بنيت على المفتقر الى الخبر او الصلة فجواب القسم محذوف
لدلالة الخبر والصلة عليه والا فهو وجوابه الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجاءني الذي والله يقوم وزيد
والله ليقومن وجاءني الذي والله ليقومن تنبيهات الاول قضية اطلاق المصنف ان الجواب المتقدم
من الشرط والقسم مطلقا وهو مذهب الجمهور كما نقله ابو حيان وفرق ابن مالك في التسهيل بين الشرط
الامتناعي وغيره فاوجب جعل الجواب للامتناعي وان تأخر كما في صورة تقدم ما يفتقر الى الخبر ونحو
لو قام زيد لقمت ووالله لولا زيد لاتيتك وجواب القسم محذوف لدلالة جواب لو ولولا عليه قال
فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم وقالت امرأة من العرب فوالله لولا
الله تخشى عواقبه لزحزح من هذا السرير جوانبه وقال ابن هشام في حاشيته والتحقيق ان لو
ولولا وجوابهما جواب القسم ولم يعترض شرط على قسم اصلا الثاني الذي قرره ابن الحاجب لزوم الاكتفاء

بجواب المتقدم اذا كان هو القسم فان كان المتقدم الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه بجواب القسم وبالعكس قال بعض الائمة ولا اعلم احدا ذكر ذلك بل المنقول في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة كون الجواب للشرط وجواب القسم محذوف وحيث استغني بجواب القسم عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لانه مغن عن مستقبل ولزم كون فعل الشرط ماضيا لفظا او معنى كالمضارع المنفي بلم لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك فلا يجوز ان يقال والله ان يقم زيد لاقومن ولا والله ان تقم لاقومن ولا والله ان قام زيد لقمت الا ان اوقع الماضي موقع المستقبل نحو قوله تعالى ولئن ارسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا اى ليظلن الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا جئتني اكرمتك ولو جاءني زيد لاكرمتك ولولا زيد لاكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك وكيف تصنع اصنع وفي حكمها اي الجملة المجاب بها شرط غير جازم الجملة المجاب بها شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو جاء زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على جملة جاء زيد وهي لا محل لها لانها مستانفة ومثلها نحو جاء زيد واكرمته اذا لم تقدر الواو الداخلة على اكرمته للحال بتقدير قد فان قدرت للحال بتقدير قد كانت الجملة في محل نصب على الحال من زيد تنبيه قال الدماميني في شرح المغني اطلاق التبعية على الجملة التي لا محل لها من الاعراب مشكل فان التابع هو الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب فان قلت لعله اراد التبعية اللغوية قلت هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن لا يجدي شيئا في مثل قولهم في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم في نحو جاء زيد وذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستانفة انتهى والاولى ان يقال في الجواب ان اطلاق التابعية عليها مجاز لعلاقة المشابهة قال الشمني وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولك ضرب زيد اكرم عمرو بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر تتمة يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسئلة مستوفاة ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما ويصح الاستغناء عنها ان وقعت بعد النكرة المحضة فهي صفة نحو قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فجملة نقرؤه صفة لكتاب

لا غيرا

لا غيرا او بعد المعرفة المحضة فهي حال عنها نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بانت لا غير او بعد غير المحضة منهما فهي محتملة لهما فمثالها بعد النكرة قوله تعالى هذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة قال ابن هشام ولك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال اما الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حالة الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال انتهى ومثالها بعد المعرفة قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا ووصفا وخرج بقيد الخبرية نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبد بعتكه كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا وبقيد عدم طلب العامل لها لزوما جملة الخبر والمحكية بالقول وبصحة الاستغناء عنها جملة الصلة فلا يجري عليها الحكم المذكور وهذه تبصرة في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الجار والمجرور والظرف وذكر حكمهما في التعلق وحكمهما بعد المعارف والنكرات حكم الجمل وذلك انه اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة وهي الخالصة من شائبة التنكير فهو حال نحو رأيت الهلال في الافق ومن السحاب في الافق او من السحاب حال لانه وقع بعد معرفة محضة او وقع بعد النكرة المحضة اي الخالصة مما يقربها من المعرفة فهو صفة نحو رأيت طائرا على غصن او فوق غصن صفة لوقوعه بعد النكرة المحضة او وقع بعد غير المحضة من المعرفة والنكرة فيحتمل لهما اي للحال والصفة فالواقع بعد غير المحضة من المعرفة نحو يعجبني الثمر في الاغصان او فوق الاغصان لان المعرف الجنسي كالنكرة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من النكرة نحو هذا ثمر يانع على اغصانه او فوق اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف بالفعل ان يكون حالا وان يكون صفة اخرى ولا بد من تعلقهما اي الجار والمجرور والظرف بالفعل ماضيا كان او مضارعا او امرا او بما يشبهه او بما اول بما يشبهه او بما فيه رائحته فمثال المتعلق بالفعل وبشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فعليهم الاول متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثاني متعلق بشبهه وهو المغضوب ومثال المتعلق بما اول بشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلق باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود ومثال المتعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر

فتعلق بعض داذ بالاسمين العلمين لانه ولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك المشهور والشجاع او
الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما فيه حاتم من معنى الجود وانما لم يكن بد من تعلق الجار والمجرور
والظرف بما ذكر لان حرف الجر موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم فالذي وصل معناه هو الذي تعلق
به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به فاذا قال
النحوي بم يتعلق هذا الحرف او ما العامل فيه فانما يعني ما الذي اوصل هذا الحرف معناه والظرف لما كان مقدرا
بحرف الجر كان حكمهما واحدا في ذلك فان قلت يقع في عبارة بعضهم الجار يتعلق بكذا وفي عبارة اخرى
والمجرور وفي عبارة اخرى المجرور فما هو المجرد من هذه العبارات قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في
الاسم الذي يلي الجار لا في ظرف الجار واطلاق من قال العامل في الجار كذا تسامح وقول من قال الجار والمجرور
يتعلق بكذا الموجه فيه ان الجار يتنزل منزلة الجزء من المجرور به فجعل التعلق لهما معا والحق ما قدمناه اولا فاذا قلت
مررت بزيد فزيد متعلق بالفعل بمعنى انه معمول له بحسب المحل ذهو في محل نصب على معنى ان الفعل يقتضيه لولا
متعديا كما يقتضيه لولا مررت بزيد جاوزت زيدا فاذا لم يصل الجار والمجرور عوضا عن العامل انما اذا صار
فيحكم على محلهما جميعا باعراب هو اعراب العامل فيقال محل من الكرام في قولك مررت برجل من الكرام رفع وفي
جاء زيد جنيا به نصب كذا حرره الامام الحديثي في شرح الحاجبية بتنبيهات الاول اذا لم يكن شيء من الاربعة
المذكورة التي يتعلقان بها موجودا قدر كقوله تعالى والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير ارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال
ولكن ذكر النبي والرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع آيات الى فرعون فقي والى متعلقان باذهب مقدرا
وبالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنها البسملة كما تقدم الثاني هل يتعلقان
بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك والصحيح انها كلها دالة عليه كما تقدم والمشهور منع
تعلقهما باحرف المعاني مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف
جاز ذلك على طريق النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة
بيا لانها نائبة عن يا عبد الله ان النصب بيا وان الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب
وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى
كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم
اما ظرف للنفع المنفي وانما لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول
نفع مقيد وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل فاللام متعلقة بالفعل والمنفي
ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفي وان قصدت على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي انتفى الضرب كان

لاجل

جر وفي زيد من الكرام م

لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت
المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس
في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا
يوافقون على صحة التعلق بالحروف فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النفي اي
انتفى ذلك بنعمة ربك قال في المغني الثالث يستثنى من قولنا لا بد للجار من متعلق ستة امور
احدها الزائد مطلقا لانه انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا لا لايصال معنى الفعل الى الاسم واستثنى ابن
هشام منه لام التقوية فحكم بانه يجوز القول بتعلقها لانها ليست زائدة محضة كما انها ليست معدية
محضة قال بعضهم والظاهر الجزم بالتعلق وفي كلامهم على لام الجحود ما يؤيد ما قلته فتامله الثاني والثالث
لعل في لغة عقيل ولولا في نحو لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه انها جارة للضمير لانهما لم
لايصال معنى عامل بل لافادة معنى الترجي والامتناع الرابع رب كما ذهب اليه الرماني وابن طاهر
خلافا للجمهور لانها لم تدخل لتعدية عامل ايضا بل لافادة التكثير والتقليل قال ابن هشام والجمهور
ان قالوا انها عدت العامل في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت فخطا لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه
معموله في المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح به جماعة
ففيه تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت الناس يجيزا لمكشوف عن عمل الجر لانه لم يعد
حرف جر بل يفيد من جهة المعنى فقط فلا عامل له كما لا معمول له وممن صرح بذلك التفتازاني
في حاشية الكشاف عند قوله تعالى فاذكروه كما هداكم ان دس حروف الاستثناء الثلاثة وهي حاشا
وخلا وعدا قال ابن هشام في المغني لانها لتنحية الفعل عما دخل عليه كما ان الا كذلك وهو عكس معنى
التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ان يقال ذلك في الا وانهن
خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن انتهى لا دمرد في قال الدماميني وفيه
نظر لانه ليس المراد من ايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله اليه على وجه الثبوت بل المراد
تعليقه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفاء معنى الفعل فيتعلق به على هذا الوجه وقد فتح
هو في كتابه المذكور بهذا المعنى حيث قال في على الاستدراكية وتعلق هذه بما قبلها كتعلق حاشا
بما قبلها عند من قال بها لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج واما
الاستدلال بانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته له في جميع

الا ترى ان الا اتى بهذا الحرف لمعنى ما لا يعمل الجر وهذا الحرف لتعلقه بشيء وزاد الفارسي والاخفش
سابعا وهو كاف التشبيه فذهبا الى انها لا تتعلق بشيء كحروف الجر الزائدة وتبعهما ابن عصفور مستدلين
بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار
وان كان فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان
جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل الكاف في قولك الذي كزيد اخوك اوصلت معنى استقرار هذا المبهم الى زيد على سبيل التشبيه
ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف صفة نحو او
كصيب من السماء او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او
خبرا نحو زيد في الدار او عندك وربما ظهر في الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان
يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح المفصل لابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح
ابن جني بجواز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك
فلا يمنع منه مانع شيء قال ابن هشام وهو غريب او حالا نحو فخرج على قومه في زينته او رفع
الاسم الظاهر نحو اعندك احد وافي الله شك او استعمل مثلا كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي
اعرست او حذف المتعلق على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه او كان الجار حرف قسم غير
الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم فلو صرح بالفعل في نحو ذلك وجب الباء فهذه
ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق تنبيهات الاول اكثر الكوفيون وابن طاهر وابن خروف
تقدير المتعلق في الخبر من نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف
الناصب المبتداء وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك
مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتداء ولا معول على هذين
المذهبين الثاني قال ابن هشام في المغني هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في
تعين الفعل في بابي القسم والصلة لانهما لا يكونان الا جملتين وكذا يجب في الصفة في نحو
رجل في الدار فله درهم لان الفاء تجوز في نحو رجل ياتيني فله درهم وممتنع في نحو رجل صالح فله
درهم واما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي فنادر واختلف في الخبر والصفة
والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر
والنعت والحال الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر

اولى

اولى وليس بشيء لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف كلاهما مفرد
قال والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيان التقدير بحسب المعنى اما القسم فتقديره
كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه يوم الجمعة وان في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر
كونا مطلقا وهو كائن او استقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء
غدا او الغد ويقدر كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي واذا كان ان اريد الاستقبال لا فرق واذا
جهل المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال فقط محضا واعترضه الدماميني
بانه كيف يقدر مع الجهل بما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال فان قلت
فما الصنع عند جهل المعنى قلت لا نقدم على تقدير شيء معين بل نردد الامر ونقول ان اريد الماضي قدر
كذا وان اريد الحال قدر كذا وان اريد الاستقبال قدر كذا فيخرج من العهدة الثالث قال التفتازاني
في حاشية الكشاف مما يجب التنبه له انه اذا قدر في الظرف كان او كائن فهو من التامة بمعنى حصل و
ثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا انه قصة وان كان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان اخرى وتسلسل التقدير
الرابع الظرف والمراد به ما يتناول الجار والمجرور قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان
متعلقه عاما وجب الحذف كما مر واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه كما في الاشتغال وغيره مما
ذكر او جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا انه لما كان
المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا
لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك
ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا او ملغى كانه الغي قال السيد انه ما يبنى في النحو بعد ذكر
ذلك وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا ولا يخفى انه اولى مما قيل انه انما سمي مستقرا لان عامله ابدا استقر
مقدرا قبله اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل
ثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف
اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم
يكن متعلقه لفظ استقر واجاب الشمني بانه يكفي في تسمية مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار وما هو بمعناه لا بمعنى
انه يلزمه معنى الاستقرار لترد الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها عن بعض شيوخه لا تاتي
على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع العامل وانما تاتي على ما ذهب اليه ابو علي ومن تبعه ان الضمير
انتقل عن المتعلق الى الظرف الخامس قد تقوم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا

فيقدح ذلك في الحكم بان الظرف مستقر كما اذا قلت زيد على الفرس فالاصل مستقر لكن المراد منه بحسب
القرينة راكب فهذا يجعل مستقرا الا لغوا ونص عليه التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال الزمخشري
على معنى متبركا باسم الله اقرأ فقال هو يعني ان التقدير متلبسا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة
لكن المعنى بحسب الحقيقة القرينة على هذا فهذا يجعل الظرف مستقرا لا لغوا هذا كلامه قال الدماميني اذا
قامت القرينة على ان المراد كون خاص فلم لا يقدر ابتداء ويكون الظرف لغوا واي فائدة في تقدير
العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت عليه القرينة وقد قال هو قبل ذلك بخطوط والنحويون
انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص السادس الاصل ان يقدر المتعلق
المحذوف مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا او يقتضي
ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في
الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان
الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ قاله ابن هشام في المغني وقال في موضع آخر يحتمل تقديره كونه
في الدار زيد مقدما لمعارضة اصل آخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول
واذا كان احدهما اي المجرور والمجرور والظرف كذلك اي صفة او صلة او خبرا او حالا
او اعتمد على نفي بحرف او فعل واستفهام بحرف جاز ان يرفع الفاعل ظاهرا كان او
مضمرا نحو مررت برجل في كمه او معه صقر وجاء الذي في الدار او عندك ابوه
وزيد في الدار او عندك ابوه وجاء زيد في كمه او معه صقر وما او ليس في الدار او عندي
احد وافي الله شك او عندك احد تنبيهات الاول في المرفوع بعد المجرور والظرف في
المواضع المذكورة ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او المجرور و
يجوز كونه فاعلا وكان وجهه استضعاف عمل الظرف في الظاهر والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره
ابن مالك ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن
هشام الخضراوي عن الاكثرين قيل ولعل وجهه ما تقرر من ان الالتباس محذور والتعلق فيه ما
بالفعل فهو كقولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدأ الثاني قال في المغني
حيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل
لاعتمادهما فيه خلاف المذهب المختار الثاني لامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل
الفعل لم يمتنع كقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فالضمير المستتر

في الظرف

في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان
التوكيد والحذف متنافيان ولا للاسم لان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد
زال واجب ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض لان
الضمير لا يستكن الا في عامله انتهى وقد جرى المص رحمه الله على مذهب المختار كما ترى وهو مذهب المحققين كما
قاله غير واحد الثالث اذا لم يعتمد الظرف والجار والمجرور على ما ذكر نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور
يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ورده
جواز دخول ان واخواتها على مثل هذا التركيب فينصب الاسم اذ يصح ان يقال ان في الدار زيدا
فدل ذلك على انه مبتدأ في الاصل لا فاعل والا لم يدخل الناسخ قال بعضهم وللاخفش ان
يجيب بانا لما وجدت العامل الاقوى اعملته وهو ان وقال ابن جني للجمهور ان يقولوا لم نجد
عاملين اعمل ونهما البتة بل يجوز ان تعمل ايهما شئت **الحديقة الخامسة في المفردات**
وهي منها حروف ومنها اسماء وظروف تضمنت معنى الحروف ومنها ما يرد اسما وحرفا و
المص رحمه الله لم يستوف جميعها بل اقتصر منها على ذوات مهمة يكثر دورانها وتشتد الحاجة
اليها وجملة ما اورده اربع وعشرون كلمة احدها **الهمزة** وهي اسم محدث للالف المتحرك
واسمه الالف واسم الساكن لا والالف مشترك بينها وبين الالف كذا قال بعض المحققين و
في كلام بعضهم ما يقتضي ان الالف يختص بالساكن والهمزة بالمتحرك والحق ان الالف
اسم للمتحرك والساكن لغة لكنه خص في عرف اهل هذا الفن بالساكن وخصت الهمزة بالمتحرك
فما وقع في كلام بعضهم من ان اطلاق الالف على المتحرك حقيقة مبني على اللغة وما وقع في كلام
آخرين من انه مجاز مبني على العرف وهو حرف يرد على وجوه احدها ان يكون حرف نداء موضوعا
لنداء القريب كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت
صرمي فاجملي فان قلت ما المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب قلت القرائن الموجودة
في هذه القصيدة تخبر بحاله مع هذه المرأة كقوله وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ
القيس فانزل فقلت لها سيري وارخي زمامه ولا تبعديني من جناك المعلل الغبيط بالغين المعجمة
والطاء المهملة كرغيف رحل يشد عليه هودج المرأة والجنى ما يجنى اي يقتطف من الثمرة عبر بها
عن اللذة التي ينالها من ضم المرأة على طريق الاستعارة والمعلل ترشيح والتعليل جني الثمرة
مرة بعد اخرى والمتوسط اي ولم يرد لندائه وهذا لم يقل به احد وانما هو عندهم لنداء القريب فقط

نعم نقل ابن الخباز في شرحه على الدرة الالفية لابن معط عن شيخه ان الهمزة للمتوسط وان الذي للقريب يا، والمصنف جمع بين القولين فجعلها للقريب والمتوسط معا قال ابن هشام وما نقله ابن الخباز خرق لاجماعهم قالوا وذلك من وجهين دعواه ان الهمزة للمتوسط وانما هي عندهم لنداء القريب والثاني كون القريب لم يوضع لندائه غير يا، وقول المصنف ايضا خرق للاجماع لكنه من وجه واحد قال الدماميني والقدح بخرق اجماع النحاة مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر معين اتباعه ووقع فيه لبعض العلماء تردد وفي شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي للشيخ بهاء الدين السبكي نقل بعض العلماء الاجماع على اعتبار الاجماع في الامور اللغوية مثل كون الواو للجمع المطلق وهذا لا اشكال فيه اذا صدر من المجتهدين اما باجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد فالقياس ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد رايت في الخصائص لابن جني اعلم ان اجماع اهل البلدين انما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص والا فلا لانه لم يرد في كتاب ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطا كما جاء النص بذلك في كل الامة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة كان خليل نفسه الا انا لا نسمح بمخالفة الجماعة التي طال بحثها انتهى ملخصا وفي الاقتراح بعد نقل كلام ابن جني في الخصائص وقال غيره اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رد ... وذكر ابن هشام في شرح التسهيل ان النداء بالهمزة قليل في كلام العرب وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني قال في الهمع وما ذكراه مردود فقد وقفت لذلك على اكثر من ثلثمائة شاهد وافردتها بالتاليف والثاني ان تكون للمضارعة نحو اقوم اذ المضارع ... مصدر مضارعة اي مشابهة كاقوم واقعد قيل وهمزة المضارعة في الاصل الف قلبت همزة لتعذر الابتداء بالساكن وحروف المضارعة اربعة يجمعها قولك انيت وقد تقدم ذكرها في صدر هذا الشرح والثالث ان تكون للتسوية وهي الداخلة على جملة واقعة في محل المصدر وهذا احسن من قولهم الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها لان الجملة هنا مؤولة بالمفرد تاويلا مطردا فهي واقعة في محل المفرد نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه فان قلت تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل لانه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ على ما صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير السابك وهو الحرف المصدري وادعاء الشذوذ في ذلك ما صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي هنا باطل

لان

لان هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبته بان مقدرة فيصير اسما معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التاويل فاحتجنا الى ان نتصيد من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد اي حين مجيء زيد فاولت الجملة بالمفرد تاويلا مطردا من غير ان يكون هناك حرف مصدري وليس بشاذ لاطراده في بابه وهنا في باب التسوية اولت الجملة بالمفرد تاويلا مطردا بدون اداة فلم يعد شاذا ذكره الدماميني في التحفة وافهم كلامه ان الشذوذ ينافي الفصاحة وكثرة الاستعمال وهو ممنوع

تنبيهات الاول جوز في سواء في الاية المذكورة كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها او مبتدا وما بعدها فاعل على الاول ومبتدا في الثاني وخبر في الثالث قال في المغني وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والثاني بان المبتدا المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجيب بانه مثل زيد اين هو معناه وقلنا بل مثل كيف زيد لان ... ان لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله ضمير سواء واما شبهته فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فلا يجب التقديم فان اجيب بانه كذلك في نحو علمت ازيد قائم وقد ابقي عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الاية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره الثاني ربما توهم ان المراد بهمزة التسوية الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها تخيل ان التسوية ماخوذة من كلمة سواء وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن نحو ما ابالي اقمت ام قعدت وما ادري ارحت ام غدوت وليت شعري اسافر زيد ام اقام فان هذه الجمل كلها في محل المصدر وهو الضابط الثالث قضية كلام المصنف ان الهمزة موضوعة لمعنى التسوية فيكون قسيما لها غير همزة وقال ابن هشام في المغني قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لمعان وعد منها التسوية وهو يقتضي ان استعمالها في التسوية في غير ما وضعت فيكون من قبيل المجاز وهو الاولى والرابع ان تكون للاستفهام وحقيقته طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما ساله عنه قال بعضهم ينبغي ان يكون المطلوب ان يحصل ذلك في ذهن اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان الاستخبار الذي هو طلب المخبرة وهو ليس اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ويكون الاستفهام لغير ...

او يتكلم المجيب بالجواب فيسمعه من يجهل فيستفيده ورده ابن هشام بانه لو صح ذلك لم يطبق العلماء على ان
موارد منه في كلامه سبحانه مصروف الى معنى آخر غير الاستفهام ولو كان كما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر
ويكون المراد منه ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به وهي ومستحيل حمله على الظاهر
محل بحث فقد قال الشيخ بهاء الدين السبكي قولهم الاستفهام لا يكون منه تعالى على حقيقته ليس على اطلاقه
وانما يستحيل اذا كان مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن
يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى انت قلت للناس اتخذوني وامي فهو استفهام حقيقي طلبت
اقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم فيما
ادعوه فيه فتامل ويرادف الاستفهام الاستخبار وقيل الاستخبار ما سبق اولا ولم يفهم حق الفهم
فاذا سالت عنه ثانيا كان استفهاما حكاه ابن فارس في فقه اللغة والهمزة اصل ادواته
وما عداها نائب عنها قاله ابن مالك في المصباح فيطلب بها اي الهمزة التصور اي ادراك
غير النسبة والتصديق اي ادراك وقوع النسبة وهو التصديق الايجابي او لا وقوعها وهو
التصديق السلبي فطلب تصور المسند اليه نحو ازيد في الدار ام عمرو وادبس في الاناء ام
عسل فانك عالم بكون شخص في الدار وشيء في الاناء وانما تطلب تعيينه وطلب تصور المسند نحو
افي الدار زيد ام في السوق وفي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم بان زيدا
محكوم عليه بالكينونة في الدار وفي السوق وان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او
الزق وان المطلوب تعيين ذلك هذا قول الجمهور وقال السيد الشريف القول بان الهمزة في
مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند وغيرهما مبني على الظاهر
توسعا والتحقيق انها لطلب التصديق ايضا فان السائل قد تصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب
لم يزد له في تصورهما فكيف يطلب شيء اصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل
له حال السؤال فكيف يطلب اجيب بان الحاصل هو التصديق بان احدهما لا بعينه في الاناء و
المطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان ما اشتباه الا
انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الآخر وكان اصل
التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه او
المسند او قيد من قيوده انتهى وطلب التصديق نحو اقام زيد وازيد قائم فانك عالم بان بينهما
نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها ولعل المصنف انما لم يمثل للتصديق نظرا الى ذلك التحقيق فتامل

ومن العجب

ومن العجب ما وقع هنا لبعض المعاصرين من طلبة العجم من فهمه ان المثال الاول في كلام المصنف للتصور
والثاني للتصديق على طريقة اللف والنشر المرتب وشرح كلامه بالفارسية على ذلك وهو وهم
فاحش فاحذره تنبيه المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك
في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم
وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند اليه بان تعلم انه قد تعلق فعل
من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او اكرام وكالفاعل في اانت ضربت اذا كان الشك
في الضارب وكالمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس
سائر المتعلقات قاله التفتازاني في مختصر المطول بخلاف هل لاختصاصها بطلب
التصديق فقط نحو هل قام زيد وهل زيد قائم وسياتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى وبقية
الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك وكيف حيث
الثانية ان بالفتح والتخفيف اي بفتح الهمزة وتخفيف النون تاتي على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية
ضمير كانت او تما وانتم وانتن اذ ما بعدها وهو التاء حرف خطاب اتفاقا يفتح في المذكر ويكسر في المؤنث ويوصل بهم في المذكر
بهم والف في المثنى وبنون في الاناث والضمير الثاني انت اجراء للميم مجرى الواو فهما حرفا جنس بعض الاتفاق بين الكل
بل هو مذهب الجمهور وقال الفراء انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت
مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان يستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في ذلك
واختاره وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا اياها عمادا
لها قال الرضي وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين وقال بعض المتقدمين ان انا مركب
من الف اقوم ونون نقوم وانت مركب من الف اقوم ونون اقوم وتاء تقوم ورده ابو حيان
والعجب من المصنف كيف نقل الوفاق هنا واكثر كتب القوم ناطقة بالخلاف وقد سبقه على نقله صاحب
الوافي ايضا واعترضه الدماميني في شرحه بما ذكرناه ثم قال فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين
كما حمل عليه صاحب العباب عبارة اللباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق بايا اجماعا فقال المراد اجماع
البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان انت
في انت هي الاسم وهي التي في نحو قمت ولكنها كثرت بان نقله جماعة من النحاة عنه فلا اجماع من الكل
ولا من البصريين تنبيه قضية اقتصار المصنف على ان ان الاسمية ضمير المخاطب انها لا تكون ضمير المتكلم فيكون اختاره
في انا ان الضمير هو المجموع هو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك بدليل ثبات الالف وصلا في لغة ومذهب البصريين ان

الضمير انما هو ان تفتح وصلا ويوقف بالالف وغالبا ان الحركة بها السكت ولذلك تعاقبها كقول
حاتم هذا فزدي انه وليست الالف من الضمير وقال الكوفيون الهاء فانه بدل من الالف وحكى
قطرب ان بعض العرب يقول ان فعلت بسكون النون وصلا ووقفا اي انا فعلت والحرفية
تردد على اربعة اوجه احدها ان تكون ناصبة للمضارع وقد مر ذكرها في الحديقة الثالثة
فيما يتعلق بالافعال والثاني ان تكون مخففة من ان المثقلة اي المفتوحة الهمزة
المشددة النون فتقع بعد فعل لليقين او ما نزل منزلته من الظن بتاويل ان يكون غالبا متاخما
للعلم انذارا من اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التي
فائدتها التحقيق انسب نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا علم ان سيكون منكم مرضى وحسبوا
ان لا تكون فيمن رفع تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع
وهي ثنائية الوضع وفي اعمالها مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في
مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون الثاني
انها تعمل في المضمر دون الظاهر كاصلها نحو علمت ان زيدا قائم وقرئ ان غضب الله عليها وعليه
جماعة من المغاربة الثالث انها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فان قيل ما الذي
دعا الى تقدير اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف
فالجواب ان سبب عملها الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي ان يعتقد انها عاملة وكون
العرب تقبح وقوع الافعال بعدها الا بفصل منتهى وقد تقدم لاعمالها تعليل آخر غير هذا في بحث المضمر
ثم الجمهور على انه يلزم ان يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير شان واختاره ابن الحاجب وابن هشام في
القطر والاصح عدم لزوم ذلك وهو مذهب سيبويه وجماعة واختاره ابن مالك فمتى امكن عوده
الى حاضر او غائب معلوم كان اولى ولذا قدر سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك
انك ولا يكون خبرها الا جملة اما اسمية مجردة صدرها المبتدا نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين او الخبر كقوله ان هالك كل من يحفى او ينتعل او مقرونة بلا نحو وان لا اله الا هو
او باداة شرط نحو اذا سمعتم آيات الله او برب كقوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا
امين وخوان يخال امينا او فعلية فان كان فعلها جامدا او دعاء لم تحتج الى قران بشيء نحو وان
ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها وان كان متصرفا غير دعاء قرن غالبا بحرف نحو افلا يرون
ان لا يرجع اليهم قولا ان لن يجمع عظامه ان لم يره احد او بلو نحو ان لو نشاء اصبناهم او بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا

او بحرف

او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون وقد رخلوها من جميع ما ذكر كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل
ان يسالوا باعظم سؤل وخرج عليه قراءة لمن اراد ان يتم الرضاعة بالرفع وقوله ان
تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تخبرا احدا وربما عملت في ظاهر كقوله
فلو انك في يوم الرخاء سالتني طلاقك لم ابخل وانت كريم وهو مختص بالضرورة على الاصح
الثالث ان تكون مفسرة بمنزلة اي لكن تفارقها في انها لا تدخل على مفرد ولا يقال مررت
برجل ان صالح قال في الهمع وكانهم القوا عليها ما كان لها من الجملة وهي مع هذا غير مختصة بل بالفعل
يكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه ان قم وارسل اليه ان ما انت وهذا وشرطها
التوسط بين جملتين اوليهما بمعنى القول وعدم دخول جار عليها ولو زائدا
نحو قوله تعالى واوحينا اليه ان اصنع الفلك ونودوا ان تلكم الجنة ولاشتراط التوسط
بين جملتين غلط من جعل منها قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لان المتقدمة
عليها غير جملة وانما هي المخففة من الثقيلة وباشتراط كون اوليهما بمعنى القول رد ابو عبد الله
الرازي على الزمخشري حيث زعم ان التي في قوله تعالى واوحى ربك الى النحل ان اتخذي مفسرة قال
لان قبله واوحى والوحي هنا الالهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اي
باتخاذ الجبال بيوتا انتهى وتعقبه ابن الصائغ بان الالهام انه تعالى لعباده بقوله وامره فلم يمتنع
تفسيره بان اتخذي قال الشمني وفيه نظر اما اولا فلان الالهام مفسر في الكتب الكلامية
بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال القشيري انه الخاطر الوارد على الضمير لا بالقاء الملك وانه
من قبل الملك واما ثانيا فلان الالهام هنا لمن لا يفهم القول ولا الامر وهو النحل حتى واذا
قلت كتبت اليه بان افعل بادخال حرف الجر كانت ان مصدرية لانها معمولة بحرف الجر وجعلها
ابو حيان زائدة وهو وهم منه فان حروف الجر وان كانت زائدة لا تدخل الا على الاسم بينهما
الاول زاد بعضهم اشتراطا ان لا يكون في الجملة السابقة احرف القول فلا يقال له ان افعل
وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها قد يكون مفسرة بعد صريح القول وفي البسيط خلاف
في تفسير صريح القول فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
ومنهم من يمنع من الصريح ويجيز في المضمر كقولك كتبت اليه ان قم وذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم
الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان يكون ان مفسرة للقول على تاويله بالامر اي امرتهم
بما امرتني به ان اعبدوا الله قال ابن هشام وهو حسن وعلى هذا فيقال في الضابط ان لا يكون فيها حروف

القول الا والقول مؤول بغيره منهي وقد انتقد ابو حيان وصوبه غيره تخريج الآية على التفسيرية
بان ما بعد الا المستثنى بها فلابد ان يكون له موضع من الاعراب وان التفسيرية لا موضع لها
الثاني اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو اوحيت اليه ان يفعل كان فيه
الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها مصدرية او معه لا نحو اشرت اليه ان لا يفعل كان
فيه الوجهان لما ذكر والجزم ايضا على النهي ويكون فيه مفسرة الثالث انكر الكوفيون ان
المفسرة البتة وهي عندهم الناصبة الفعل قال ابو حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفسرة اي ما قبلها
ولا يصح ان يكون المصدرية الا بتاويلات بعيدة منهي قال ابن هشام وقول الكوفيين عندي
اوجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في
قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان لوجدت الطبع غير قابل له منهي
واعترضه الدماميني بانه فهم ان الجماعة ارادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله
بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو المكتوب وقم هو نفس ذلك الشئ
قال الرضي وان لا يفسر الا مفعولا مقدر اللفظ دالا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان
يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك نحو
كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت
وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه منهي واجاب عنه الدماميني
بما يطول ذكره والرابع ان تكون زائدة وهي حرف ثنائي بسيط مركب من الهمزة والنون فقط
وذهب بعضهم الى انها هي المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان ولا تفيد عندنا غير
التاكيد وزعم الزمخشري انه يحصل مع افادة التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت
رسلنا لوطا سيئ بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا
ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتاكيدا في ان الاساءة كانت تعقب المجئ فهي مؤكدة للاتصال
واللزوم ولا كذلك في قصة ابراهيم اذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الاستاذ ابو علي دخلت
مشبهة على السبب وان الاساءة كانت لاجل المجئ لانها قد تكون للسبب في قولك احسنت
ان تعطي اي للاعطاء قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كبراء النحويين وتقع ان الزائدة
غالبا بعد لما الوجودية نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه وبين لو وفعل القسم مذكورا
كان كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم او متروكا كقوله اما والله

ان لو كنت

ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق وزعم ابن عصفور في المقرب انها في ذلك حرف
يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه والذي نص عليه سيبويه انها زائدة ونص في موضع آخر من الكتاب
على انها بمنزلة اللام الموطئة وقال ابو حيان الذي اذهب اليه في ان هذه غير هذه المذاهب الثلاثة
وهو انها المخففة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى وان لو استقاموا وتقريره انه اذا
قيل اقسم ان لو كان كذا لكان كذا فمعناه اقسم انه لو كان كذا لكان كذا ويكون الفعل القسمي قد
وصل اليها على اسقاط حرف الجر اي اقسم على انه لو كان كذا لكان كذا ويكون الفعل القسمي قد وصل
اليها على اسقاط فصلاحية ان المشددة تدل على انها مخففة منهي وتقع في غير الغالب في مواضع احدها بين
الكاف ومجرورها وهو نادر كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر من ظبية الثاني
بعد اذا ذكره ابن مالك في شرح العمدة دون سائر كتبه وتبعه ابن هشام في المغني والسيوطي
في الهمع كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة البحر غامر الثالث بعد حتى نحو فذكا ان
ذلك حتى ان كان كذا جزم به ابو حيان في الارتشاف وقال انه مطرد ولم يذكره غيره الرابع بعد
كي نحو جئت لكي ان اكرمك وهو شاذ وقاسه الكوفيون تنبيه معنى كون اللفظ زائدا ان اصل المعنى
لا يختل بحذفه كذا قيل قال بعضهم وهذا البيان يوجب كون نحو ان ولام الابتداء زائدا ولذا
لم يكتف به الرضي وزاد مع انه لم يفد المعنى الذي وضعه الواضع له فكانه لم يفد شيئا بخلاف ان واللام
والفاظ التوكيد اسما كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ويفهم من كلامه هذا ان المعنى الذي
تفهمه الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال الثالثة ان بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة
وتخفيف النون الساكنة ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية وقد مر الكلام عليها في معرفة
الافعال فلا وجه لاعادته والثاني ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون
الا في غرور وعلى الجملة الفعلية الماضوية نحو ان اردنا الا الحسنى والمضارعية نحو ان يعد الظالمون
بعضهم بعضا الا غرورا وذهب بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلابد ان يكون بعدها الا كهذه الايات
او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد لما اي ما كل نفس الا
عليها حافظ ورد بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وان ادري
لعله فتنة لكم ومتاع الى حين واعمالها عمل ليس لغة اهل العالية حكي عنهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية
وسمع الكسائي اعرابيا يقول ان قائما فانكرها عليه وظن انها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستثبته
فاذا هو يريد ان انا قائما فترك الهمزة وادغم على حد لكنا هو الله ربي والاكثرون على اهمالها وقد تقدم نقل

الخلاف في ذلك قال ابن هشام ومما يخرج على الاهمال ان قائم واصله ان انا قائم فحذفت
همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل **والثالث ان تكون**
مخففة من ان المثقلة اي المكسورة الهمزة المشددة النون فتدخل على الجملتين فان
دخلت على الاسمية الغت عاملا لزوال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى وان كل لما جميع لدينا
محضرون في قراءة التخفيف اي في قراءة من خفف لما وهم من عدا ابن عامر وعاصم
وحمزة وجاز اعمالها في غير الضمير استصحابا للاصل خلافا للكوفيين نحو وان كلا لما ليوفينهم في
قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ولما ولا يجوز ان قائم بالتخفيف الا في الضرورة وان دخلت على
الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ويقاس على
النوعين اجماعا وقول ابن مالك ان الثاني سماع لا يقاس عليه قال ابو حيان ليس بصحيح ولا اعلم
له موافقا ودونه كونه ماضيا غير ناسخ كقولها شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة
المتعمد واندر منه كونه مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه وقياس
على النوعين اجماعا في الثاني وعلى الصحيح في الاول خلافا للاخفش واذا اهملت ولم يظهر
المعنى لزم الخبر اللام لئلا يتوهم كونها نافية ولذلك تسمى الفارقة وهل هي لام الابتداء او لام
اخرى اجتلبت للفرق خلاف قال ابو حيان وثمرة الخلاف يظهر عند دخول علمت واخواتها فان كانت
للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت ويجب تركها في موضع لا يصلح للنفي كقوله انا
ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن لانه للمدح ولو كانت نافية كان
هجوا ومع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يعدم خلاف المعاند وكذا
مع نفي خبر الناسخ الداخلة عليه نحو ان كان زيد لم يقم ومنه قول المعتمد بن عباد اعلاكم صحبتكم كونوا الدم
ان كان لم يبتهج لي بكم حلم وقد خفي اعراب هذا البيت على بعض الفضلاء من المعاصرين فتوهم ان ان
فيه شرطية واستشكل معناه وتحير في تقدير جوابها حتى نبهته على ان هذه هي المخففة من
الثقيلة لا الشرطية **الرابع ان تكون زائدة** واكثر ما تزاد بعد ما النافية الاسمية كقوله ما ان اتيت | اذا دخلت على جملة فعلية
انت تكرهه اذا فلا رفعت سوطي الي يدي او الاسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا
وفي هذه الحالة تكف عن العمل الحجازية كما في البيت وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي
المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته
على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا احاذر ان تنأى

الثوى بعضوها واشار المصنف الى هذا الوجه من وجوه ان وهو وروده ما زائدة بعدها بحسن هو قوله
ومتى اجتمعت ان وما الحرفية فالمتاخرة منهما زائدة فان تقدم نحو قوله وان تبت
بشئ هي الزائدة وما نافية وما في نحو قوله تعالى واما تخافن واما نرينك هي الزائدة وان شرطية ويأتي
الكلام على ما الزائدة مستوفي في محله ان شاء الله **الرابعة ان بالفتح والتشديد** اي
بفتح الهمزة وتشديد النون وهي **حرف تاكيد** ينصب الاسم ويرفع الخبر كما تقدم واستشكل بعضهم
للتوكيد بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا قال ابن ام قاسم وليس هذا الاشكال بشئ قال
ابن هشام والاصح انها فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد
الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحي الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف
والثانية بالعكس انتهى قال الدماميني وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها الحصر من حيث ان الفرع
لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في انما للكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح
واما ان السبب في جعل انما بالفتح للحصر كون المفتوحة فرعا عن المكسورة فوجه مخدوش كما ترى انتهى وكونها
فرع المكسورة وهو مذهب سيبويه والفراء والمبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل
المكسورة وقيل هما اصلان وهو الظاهر من صنيع المصنف هنا وفيما تقدم **وتؤول** اي تسبك او
تقدر **مع معموليها** وهو الاسم والخبر اذ الاصح انها موصول حرفي ايضا بمصدر من لفظ خبرها
ان كان الخبر مشتقا وبالكون ان كان الخبر جامدا فالاول نحو بلغني انك منطلق
التقدير بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف
من استقر او مستقر والثاني نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته
الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد قاله ابن هشام وغيره
وقدره الرضي بقولك بلغني زيديته فان ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو
الفرسية والضاربية والمضروبية ثم هذا الذي ذكر انما يؤول مثبتا فان كان منفيا اتيت بلفظ
عدم بدل اداة النفي واضفته الى المصدر الذي تقدره فتقول في نحو بلغني ان هذا ليس زيدا بلغني عدم انطلاقك
وفي نحو بلغني ان هذا ليس زيدا بلغني عدم كونه زيدا او عدم زيديته وزعم السهيلي ان الذي يؤول
بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث
فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون
اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد يقال ان هذا يقدر بالكون فلا يخرج

ذلك عن المصدرية وذلك تقديره بالاسدية كما قاله الرضي فيفيد معنى المصدر الخامسة إنّ
بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد النون ترد على وجهين احدهما ان تكون حرف
تاكيد وافادتها للتاكيد بدليل تلقي القسم بها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر في الحديقة
الثانية فيما يتعلق بالاسماء وينصبهما اي بعضها للاسم والخبر لغة لبعض العرب كقوله اذا اسود جنح
الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا
وهذه اللغة ليست مختصة بان عند من اثبتها بل جارية في جميع الحروف المشبهة بالفعل نعم حمتها الفراء
والجمهور على انكارها مطلقا وتاويل شواهدها كما مر في الرد في وقيل ينصب لان ان ضمير شان محذوف
مقدر فتكون الجملة بعدها خبرها كقوله عليه وآله الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذابا
يوم القيمة المصورون الاصل انه اي الشان والجملة خبره وخرجه الكسائي على زيادة من في اسم ان و
البصريون غير الاخفش يابونه لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح وهم يخالفون في الاتفاق
فيشترطون كون المجرور نكرة وكونه بعد نفي او شبهه وصرح جماعة بان حذف هذا الضمير ضعيف قال
ابن الحاجب في شرح المفصل ولا يجوز في سعة الكلام ان زيد قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان
يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفة لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه فرق
بين المحذوف والمستتر انتهى وانما قال وليس الموضع موضع حذف لما مر من انه لا دليل عليه وعدم
الاختصار اذ المقصود من الكلام المصدرية التعظيم والتفخيم فلو حذف فات المقصود منه وخالفه الاكثر
فاجاز واحذفه في السعة من غير ضعف قال الرضي وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف لبقاء
تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وقال ابن مالك يجوز حذف الاسم
معناه نثرا ونظما سواء كان ضمير شان انتهى وقضية عبارة المصنف ان المحذوف لا يكون الا ضمير شان
وهو مذهب بعضهم ثم حذفه ليس مختصا بان بل يجوز في سائر اخواتها كما تقدم والثاني ان يكون حرف
جواب كنعم فيقع تصديقا للخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فتقول ان في جواب من
قال قام زيد ومن قال ذهب عمرو ومن قال اكرم خالدا هذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الصحيح و
انكره ابو عبيدة ووقوعها في الكلام كذلك وحكى الاندلسي عنه انه قال قولهم ان بمعنى نعم انهم يريدون
التاويل لانه في اللغة موضع لذلك قال ابن مالك والشواهد العربية قاطعة بثبوتها كقوله قالوا
خفت فقلت ان وخيفتي ما ان تزال منوطة برجائي كقول ابن زبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها وجعل المبرد والاخفش من ذلك قوله تعالى ان هذان لساحران

وقراءة

في قراءة من قرأ بتشديد النون واثبات الالف في هذان وهم من عدا ابن كثير وابا عمرو
وحفصا وتبع المبرد والاخفش على ذلك جماعة وردّ بامور احدها ان مجي ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل
انه لم يثبت الثاني امتناع اللام اي لام الابتداء في خبر المبتدا وقد دخلت هنا لان
قوله هذان مبتدا وساحران خبره وانما امتنعت لام الابتداء في الخبر لان لها الصدر ووقوعها في الخبر
المفرد مناف لذلك نحو وجاحينئذ عن الصدر واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء
او بانها داخلة على مبتدا محذوف اي لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة
لفظا كما قال ورج نفي للخبر ما ان رايته فزاد ان بعد المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية قال
ابن هشام ويضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين
لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين المتنافيين الثالث من الامور ان ما قبل ان المذكورة
لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه السلام ويلكم لا تفتروا على الله
كذبا فيسحتكم بعذاب ولا ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا امرهم بينهم وهذا الرد حكاه بعضهم عن
ابي علي الفارسي قال الدماميني وهو حسن وتعقبه الشمني بانه لا حسن فيه فانه على هذا جواب المحل لا الخبر
بعضهم بعضا او للاستخبار بعضهم عند اسرارهم النجوى كما حكاه الله تعالى فانه من المحاسن
ويؤيده قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا
ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس
عن اتباعهما انتهى وقد مر لتاويل هذه القراءة وجوه آخر في باب اسماء الاشارة واستوفينا الكلام
عليها هناك فليرجع اليه السادس ان تستعمل لاد ظرفا للزمن الماضي ولا تقع للاستقبال عند الجمهور وقال
جماعة منهم ابن مالك انها تخرج عن المضي الى الاستقبال واستدلوا بقوله تعالى يومئذ تحدث
اخبارها والجمهور يجعلون الآية ونحوها من باب ونفخ في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب
الوقوع منزلة ما وقع قال ابن هشام وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في
اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان
يكون بمنزلة اذا قال الدماميني وفيه نظر اذ لا مانع من ان يتاول هذا بما تاول به الجمهور الآية السابقة
فيقال هذا من باب ونفخ في الصور وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك وتدخل اذ على الجملتين
الاسمية والفعلية لا مقابل على سبيل التناوب ودخولها على احديهما واجب اذ لا تخلو عن الاضافة
الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين عن الجملة المحذوفة كما مر وقد تخرج عن الظرفية فتقع اسما

يضاف اليها اسم زمان وهو نوعان غير صالح للاستغناء عنه نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ
هديتنا فالظرف هنا وهو بعد لا يصلح للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ تقول اكرمتني فاثبت
عليك حينئذ ويومئذ واليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فاثبت عليك اذ
اكرمتني والمعنى بحاله والاضافة في مثل هذا التركيب قال ابن مالك من اضافة المؤكد الى التاكيد
والظاهر انها من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك لان اذ مضاف الى جملة محذوفة فاذا قلت
زيد واكرمته حينئذ فالمعنى حين اذ جاء والثاني مخصص بالاضافة الى المجيء والاول عار من ذلك فهو
اعم منه فلا يكون مؤكدا له لم يكن بمقداره ومبنيا للمراد به كما بين الاعم والاخص فالاضافة فيه بيانية اي
واكرمته حينا هو حين مجيئه فتامله تنبيه الجمهور على ان اذ لا يكون الا ظرفا او مضافا اليها كما هو قضية
اقتصار المص على ذلك وذهب جماعة الى انها قد تكون مفعولا به وهي المذكورة بعد فعل الامر في
اوائل القصص مثل واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم ويقدرون اذكر حيث لا يذكر نحو واذ قال ربك للملائكة
واذ فرقنا بكم البحر قالوا ويقع بدلا من المفعول به نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال
من مريم والجمهور يخرجون الاول على انه ظرف لمفعول محذوف نحو واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم
قليلا والثاني على انه ظرف لمضاف مفعول محذوف اي واذكر قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح
بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشري في قراءة بعضهم لمن من الله على
المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث ويجوز كون اذ في
محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه قال
ابن هشام فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا ويرد اذ للمفاجاة نص
عليه سيبويه وهي الواقعة بعد بينما وبينا كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما
العسر اذ دارت مياسير وكقوله وكنت كمثل الغض بينا يعلي ويعجبني اذ رعن عنه الاعاصر وانكر بعضهم
وقوع اذ بعد بينا خاصة دون بينما وجعله الحريري من الاوهام في درة الغواص وليس كذلك قال ابن بري
اذ بعد بينا وبينما اقيس من تركها وكلاهما عربي وقال الاصمعي وقوع اذ واذا في جواب بينا وبينما
قال الرضي وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جوابهما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان
المكثور غير فصيح بل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين علي عليه السلام وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو
يستقيلها في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته انتهى تنبيه اصل بينا وبينما بين واصله ان يكون مصدرا
بمعنى الفراق تقول بان عني زيد بينا اي فارقني فراقا ومعنى جلست بينكما اي مكان فراقكما وفعلت بين خروجك

ودخولك

ودخولك فعلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما
تبين تستعمل في الزمان والمكان وهو اذ ذاك لازم للاضافة الى المفرد فلما قصدوا اضافته الى
الجملة والاضافة اليها كلا اضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي تضمنته زادوا عليه
ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه
للمضاف اليه لانه كانه قد وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا والظنونا وتعين حينئذ ان لا يكون
الا للزمان لما تقرر من انه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان
مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون المكان
وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فاذا قلت بينا زيد قائم اقبل عمرو فالتقدير بين اوقات
زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد اقبل عمرو وكذا قرره الرضي وهو مذهب ابي علي الفارسي وابن جني واختاره
ابن الباذش والجمهور على ان الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف وانها
في موضع جر ومقتضاه ان ما غير كافة عن الاضافة وكذا الالف وذهب قوم الى ان ما والالف
كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب والاول هو التحقيق وليست بينا محذوفة من بينما والالف
للتانيث خلافا لزاعمي ذلك وهل هي اي اذ حينئذ اي حين اذ وردت للمفاجاة بعد بينا وبينما
ظرف مكان او زمان او حرف يدل على المفاجاة في غيره او مؤكد اي زائد فيه خلاف فاذا قلت
بينا او بينما انا قائم اذ اقبل عمرو ففي القول بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا او بينما
كما يكون ذلك لو كانت اذ غير موجودة وهو واضح وعلى القول بانها حرف مفاجاة او ظرف لا يمكن ان
يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن اذا قلنا بانها حرف مفاجاة او ظرف لا يمكن ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن
اذا قلنا بانها حرف مفاجاة فالعامل في بينا او بينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وهو اقبل في المثال
المذكور وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا او بينما
محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة ولا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان
فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وهو اقبل في المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل
الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة
اليه كما يعمل تالي الشرط فيه وقيل بين خبر لمبتدأ محذوف والتقدير في المثال بين اوقات قيامي اقبال عمرو
ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه باقبل عمرو وقيل مبتدأ واذ خبره والمعنى حين اقبل عمرو تنبيه ترد اذ

للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي لاجل ظلمكم في الدنيا وهل هي حرف بمنزلة لام العلة
او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء واريد الوقت اقتضى
ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب قولان والجمهور على الثاني السابعة اذا ترد ظرفا
للزمن المستقبل وفيها معنى الشرط غالبا فيضاف الى شرطها وهو الجملة التي بعدها لزوما وتنتصب
بجوابها عند الاكثرين وقيل بشرطها وعليه جماعة من المحققين حملا لها على سائر ادوات الشرط وردّ بان
المضاف اليه لا يعمل في المضاف واجيب بانها عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله
واذا تصبك خصاصة فتجمل قال الدماميني ويلزم عليه ان يكون اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي عند النحاة من الظروف
المختصة فان قلت قد قال ابن الحاجب ان تعيين الفعل في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم
يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس قلت رده الرضي بانه انما يحصل التخصيص في
المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا بمجرد ذكر الفعل بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافيا لتخصيصها
لتخصصت متى في قولك متى قام زيد وهو غير مختص اتفاقا انتهى واما قول الاكثرين فادرد عليه
امور منها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قول الجمهور تصير الجملتان واحدة
لان الشرط لما كان معمولا لاذا لكونها مضافة اليه واذا معمولا للجواب لزم دخول جملة الشرط في جملة
الجواب لان المعمول داخل في جملة عامله فيلزم دخول جملة الشرط في جملة الجواب واجيب بان
الاصل ذلك ولكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني ومنها انه يلزمهم في نحو اذا
جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين
لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم قال الرضي والجواب ان
اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامك غدا كما قيل
في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان جئتني اليوم يكون جزاء لمجيئي اليك امس ومنها ان الجواب
ورد مقرونا باذا الفجائية نحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم
تخرجون وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني فاني اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله واجيب بانهم انما
يقولون ان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع كاذا الفجائية وان ونحوها فالعامل فيها
ح مقدر يدل عليه الجواب وقال الرضي الاولى ان يفصل في ذلك ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط
فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس
فالعامل فيها هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول الذي في محل الشرط اذ هو مخصص

للظرف

للظرف وتختص اذا بالجملة الفعلية على الاصح سواء كان صدرها مضارعا نحو واذا تتلى عليهم
آياتنا ام ماضيا نحو اذا جاءك المنافقون وزعم الفراء انه اذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها
الا الماضي وقال ابن هشام ايلاؤها الماضي اكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله والنفس راغبة اذا
رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع ولا تدخل على الجملة الاسمية واما نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت
مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجملة الاسمية فمؤول مثل تاويل قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل
وان استجارك احد لا ان السماء مبتدا والفعل بعده خبره كما زعموا وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس
عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احد
في الآية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائية لان ان الشرطية لا تختص
عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية قاله في التصريح فتامل واما قول الشاعر
اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع ففعل اضمار كان وباهلي فاعل بها والجملة بعده خبرها
والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية ويرده ان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا وسهله ان
الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف تنبيهات الاول الجمهور على ان اذا لا تخرج عن الظرفية كما هو قضية
اقتصار المصنف وزعم قوم انها تخرج عنها قال الاخفش وتبعه ابن مالك انها وقعت مجرورة بحتى
في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وقال ابن جني في اذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة
ان اذا الاولى مبتدا واذا الثانية خبر والمنصوبين حال وكذا جملة وقعت والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة
لآخرين هو وقت رج الارض وتبعه ابن مالك على ذلك وقال ابن مالك انها وقعت مفعولا به في قوله صلى الله عليه وسلم
لعائشة اني لاعلم اذا كنت علي راضية واذا كنت علي غضبى والجمهور على ان حتى في تلك الآية حرف ابتداء
داخلة على الجملة باسرها ولا عمل لها واما اذا وقعت الواقعة فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها
محذوف لفهم المعنى اي انقسمتم انقساما وكنتم ازواجا ثلاثة واما الحديث فاذا ظرف لمحذوف هو مفعول
اعلم اي شانك معي ونحوه الثاني قد تخرج اذا عن الاستقبال وذلك على وجهين احدهما ان تجيء
للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى لان الليل مقارن للغشيان والثاني ان تجيء للماضي
كما جاءت اذ للمستقبل عند بعضهم نحو ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد نزلت بعد
الاتيان واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها نزلت بعد الرؤية والانفضاض وقوله وندمان يزيد الكاس
طيبا سقيت اذا تغورت النجوم ويجوز ان يكون سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا اي اذا

غربت النجوم اسقه الثالث تحقق اذا بما تيقن وجوده نحو اتيك اذا احمر البسر او رجح نحو اتيك اذا
دعوتني بخلاف ان فانها يكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد ولا يدخل
على متيقن ولا راجح وقد تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على متيقن لكونه مبهم الزمان نحو افان
مت فهم الخالدون ولكون اذا خاص بالمتيقن والمظنون خالفت ادوات الشرط فلم تجزم الا في الضرورة
كما مر وقد تخرج عن معنى الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا
في الايتين ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء وقول بعضهم
انه على اضمار الفاء مردود بانها لا تحذف الا في ضرورة او نادر من الكلام وقول الاخر ان الضمير توكيد لا
مبتدا وان ما بعده الجواب تعسف وقول الاخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة تكلف من غير ضرورة
ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها
جوابا في المعنى كما في قولك اجيئك اذا جئتني فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا
ممتنع لان القسم الانشائي لا يقبل لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل التعليق الرابع قد
تستعمل اذا مع جملتها لاستمرار الزمان في الاحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة كما يستعمل الفعل
المضارع لذلك ومنه واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا واذا لقوا الذين امنوا واذا خلوا الى
شياطينهم قالوا اي ان هذا عادتهم المستمرة وشانهم ابدا ومثله كثير وترد اذا للمفاجاة فتختص
بالجملة الاسمية في الافصح كما مر للفرق اللفظي بينها وبين الشرطية المناسبة للفعل ولا تحتاج
لجواب لعدم تضمنها للشرط ولا يقع في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان
ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها ومعناها
الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر في اياتنا
والخلاف فيها كاختها يعني اذ في كونها حرفا او ظرفا وهل هو ظرف زمان او مكان فذهب
الاخفش والكوفيون الى انها حرف واختاره ابن مالك قال ابن هشام ويرجحه قولهم خرجت
فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وتقريره ان العامل فيها
فيما بعد ان وان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا عامل سواه فلا يكون اذا معمولة فلا يكون اسما لان
الاسم يستلزم المعمولية وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وليس فيها معنى الحدث فيكون
فعلا فتعين ان يكون حرفا وذهب الزجاج والرياشي الى انها ظرف زمان ونسب للمبرد وهو ظاهر كلام
سيبويه ويختاره الزمخشري وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والشلوبين ان الفا

رسمها بينه

على ما ثبت لها وزعم الزمخشري ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة وقال التقدير في قوله تعالى
ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاجاتم الخروج في ذلك الوقت قال ابن هشام ولا
يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر في نحو خرجت
فاذا زيد اي حاضر قال ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به وذهب المبرد والفارسي وابو الفتح الى انها ظرف
زمان وعزي الى سيبويه وتظهر فائدة الخلاف اذا قلت خرجت فاذا الاسد فيصح على الاول لا يصح كونها
خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وكذا على الثاني لان الزمان لا يخبر به عن الجثة الا ان تقدر مضافا اي
فاذا القتال ويصح خبريتها عند غير الاخفش والكوفيين وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع على
الخبرية واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قلنا انها مكان والا فهو محذوف فان قلت
الجالس او القائم امتنع النصب لامتناع كون الحال معرفة وهذا هو الوجه الذي انكره سيبويه على الكسائي
لما سأله في المجلس الذي جمعهما بين يدي خالد بن يحيى البرمكي في مناظرتهما المشهورة بالزنبورية وهي قولهم كنت اظن
ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها وكان من خبر ذلك ان سيبويه
لما قدم على البرامكة احتفل له يحيى وعزم على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فحضر سيبويه
واحضر الفراء وخلف وغيرهما من جماعة الكسائي وكادوا القوم كيدا واول من تقدم اليه خلف فسأله عن مسألة
فاجاب فيها فقال له اخطأت ثم سأله ثانية وثالثة وهو يقول له كلما اجاب اخطأت وبدون ذلك
يخرف مزاج الشاب الغريب ويذهل فكر الفطن الاريب فلم يزد سيبويه على ان قال لخلف هذا
سوء ادب فاقبل اليه الفراء معتذرا اظهره صاحبه مظهرا انه سينصف فيما يقول ويستعمل الادب فيما
يبديه ويعيده فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول في كذا وسأله عن مسألة اخرى فاجاب
فقال اعد النظر وهي كلمة تدل على كلمة صاحبه فادرك سيبويه ان مقصودهما افحامه وان يرفعا درجة
شيخهما الكسائي عن مناظرته فان كانت الغلبة لهما قيل غلبه غلاماه والا فان يغلبا خير عندهما من
ان يغلب شيخهما فقال سيبويه لست اكلمكما او يحضر صاحبكما يعني الكسائي فحضر الكسائي فقال تسألني او اسألك
فقال له سيبويه سل انت فسأله عن هذا المثال الزنبوري فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله
عن امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع ولا يجوز النصب فقال له
الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال
له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وولده جعفر انصفت
فاحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الامير انه وفد اليك

من ملده مؤملا فان رايت ان لا يرده خائبا فامر له بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس
و يقى كانت بب علة التي مات فيها و يقى ان العرب ارشوا على ذلك او انهم علموا بمنزلة الكسائي
عند الرشيد و يقى انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى
مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع به و هذه حكاية عجيبة و موعظة غريبة و للاديب ابي
الحسن حازم بن محمد بن حازم الانصاري قصيدة طنانة و هو من ادباء المغرب امتدح بها المنصور
صاحب افريقية ابا عبد الله محمد بن الامير ابي زكريا يحيى بن عبد الواحد و ضمنها مسائل من علم النحو
و لغة تلتقي على جميع ابوابه و الوجوه و هو نحو مائتين و عشرين بيتا و لقد اجاد و فيها نظم حكاية هذه الواقعة ذا
العصيدة الحمد لله معلي قدر من علما و جاعل العقل في سبل الهدى علما ثم الصلوة على الهادي بسنته
مبعوثة اعصما ثم لامير المؤمنين لبى عبد الاله الذي فاق الجبابرة خليفة خفقت انوار عزته
وذا يخلف التدما سالت فواضله للمعتفي نعما صالت لواصله بالمعتدي نقما ومنها مر دى العداة بسهم من عزائمه
للقذف قد رجما ادام قول نعم حتى اذا اطردت نعاه من غير وعد لم يقل نعما يا ايها الملك المنصور ملكك قد
بمن بعد ما هرما فلو راى من مضى ادنى مكارمكم لم يذكروا ابا لنصر معنا و لا هرما ان الليالي و الايام قد خدمت
عهدا داما مرت تعقبه من بعد منتدح و ردته مثلا في رعيك الامما و كلت الدهر غير خافقة
كل من كلما اما على اثر حمد الله ثم على اثر الصلوة على من بلغ الحكما و ما ولاك من سبل الدين
على من سمع النعما فاسمع لنظم بديع قد حوت كلمه لمقاصد ملك اجزل القسما حديقة تبهج الاعداء بهجتها
للنحو قد نسما فاسمع الى القول في طرق الكلام وما من التغاير بعد اللفظ و الكلما و للكلام كمال في حقيقته
فاسمعه منتظما ان الكلام هو القول الذي حصلت به الافادة لما تم و التاما و منها من باب المتعدي لاثنين
كسامعه ومنه سقا كما تقول سقاك الله صوب سما و منه اولى دا مثل قولهم او لاك ربي نعيم العيش دا نعما
الى ثلثة و قاس لهمزة النقل ابن مسعدة في باب ظن و فيها خالف القدما من باب كان و اخواتها
و ما برحت منك النبي يا تواني اجود و الكرما من باب الاستثناء و القول في باب الاستثناء متبع و قد تخالف فيه
الزعما و قد تبدله قوم فيه لا سيما من عد بعد في الاستثناء و لا سيما من نواصب الفعل
ثم كي وكي و ليس من نصب زيادة ما من باب اذا الفجائية و هو مقصود ما هنا و العرب قد تحذف الاخبار بعد اذا اذا عنت فجأة الامر
الذي دهما و ربما نصبوا بالحال بعد اذا و ربما رفعوا من بعدها ربما فان توالى ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من
فسما لذاك اعيت على الافهام مسئلة اهدت الى سيبويه الحتف و الغمما قد كانت العقرب العوجاء احسبها قدما اشد من الزنبور
وقع حما و في الجواب عليها هل اذا هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصما و خطا ابن زياد و ابن حمزة في ما قال فيها ابا بشر
و قد ظلما و غاظ عمرا علي في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما كغيظ عمرو عليا في حكومته يا ليته لم يكن في

حكما و ضم ابن زياد كل منتخب من اهله اذ غدا منه يفيض دما كفجعة ابن زياد كل منتخب من اهله
اذ غدا منه يفيض دما و هل بالكرب مكظوما و قد كربت بالنفس انفاسه ان تبلغ الكظما قضت عليه
بغير الحق طائفة حتى قضى هدرا ما بينهم هدما من كل اجور حكما من سدوم قضى عمرو بن عثمان
مما قد قضى سدما حاد في الوري عمت فكلهم تلفيه منتقدا للقول منتقما فما النهى ذمما
فيهم معار فهما و لا المعارف في اهل النهى ذمما فاصبحت بعده الانفاس كامنة في كل صدر كان
قد كظما او كظما و اصبحت بعده الانفاس باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما و ليس يخلو امرؤ
من حاسد اضم لولا التنافس في الدنيا لما اضما و الغبن في العلم اشجى محنة علمت و ابرح الناس
شجوا عالم هضما قوله و ربما نصبوا بالحال بعد ان رفعوا ما بعدا اذا على الخبرية و قوله ربما في آخر البيت
بالتخفيف توكيد الربما في قوله بالتشديد و في بعض النسخ و ربما رفعوا من بعدها ربما و المعنى انهم قد ينصبون
ما بعد اذا قليلا و يرفعونه كثيرا فيكون ربما الاولى للتقليل و الثانية للتكثير و الثالثة للتوكيد و غمما
في آخر البيت الثالث من ابيات هذه المسئلة بفتح العين المعجمة كناية عن الاشكال و الخفاء و غمما
في آخر البيت الرابع بضمها جمع غمة و ابن زياد هو الفراء و اسمه يحيى و ابن حمزة هو الكسائي و اسمه علي
و ابو بشر سيبويه و اسمه عمرو و الف ظلما ضمير الاثنين ان جعلته للفاعل و للاطلاق ان جعلته للمفعول
و عمرو و علي الاولان سيبويه و الكسائي و الآخران عمرو بن العاص و امير المؤمنين علي عليه السلام و حكما الاول اسم
و الثاني فعل و بالعكس و في للايطاء و زياد الاول والد الفراء و الثاني زياد بن ابيه و ابنه المشار اليه ابن مرجانة
لعنه الله المرسل في قتلة الحسين عليه السلام و اضم كغضب وزنا و معنى و الوصف منه اضم كفرح قلت يمكن ان
الاول اما اجاب سيبويه سؤال الكسائي و هو فاذا هو هي هو الحق و هو وجه الكلام مثل فاذا هي حية و اما فاذا
هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس و استعمال الفصحاء كالجزم بلن و النصب بلم و الجر بلعل و سيبويه
و اصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك و ان تكلم به بعض و حكي الرضي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها و لكن
حكاه الاندلسي في شرح المفصل و الصواب ما حكيناه اولا من انه اجاز الوجهين فان الكسائي لو انكر
الرفع لكان لسيبويه سبيل من تخطئته في الحال بما ورد في القرآن من الرفع و هو سائغ فيه و لم ينقل
ذلك فدل على ان الكسائي اجاز الرفع و النصب معا و قد ذكر في توجيه النصب امور احدها ان اذا
ظرف فيه معنى وجدت و رايت فجاز له ان ينصب المفعول و هو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده قاله
ابو بكر بن الخياط و هو خطاء لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة و انما تعمل في الظروف و الاحوال و لانه
تحتاج على زعمه الى فاعل و الى مفعول آخر الثاني ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر لدلالة الكلام

عليه ومثل هذا التنصرية لتضربنه السيد الشريف لتضربنه كانها السيد الشريف او موجود السيد الشريف
فينصبون السيد الشريف باضمار كائن ونحوه فاذا حملت النصب في ايتها على هذا التخريج قاله محمد بن بري
ولا يخفى عليك بطلانه وبعده عن المقصود عليه الثالث ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك
قال ابن هشام ويشهد له قراءة الحسن البصري اياك يعبد بالياء المثناة من تحت مبنيا للمفعول ولكنه
لا يتاتى فيما اجازوه من قولهم فاذا عبد الله القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع
او حال على زيادة ال وليس ذلك مما ينقاس ومن جوز تعريف الحال وزعم ان اذا الفجائية عملت
وانها رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطا لان وجه نصب الاسمين
ولان مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتاويل الرابع انه على اسقاط الخافض والاصل فاذا هو
كهما اي فاذا الزنبور كالعقرب والكوفيون يجوزون ادخال الكاف على الضمير وسيبويه يخص ذلك بالضرورة
فحذفت كاف التشبيه وانتصب الضمير على نزع الخافض وليس شيئا لما تقدم في باب الخامس انه مفعول به
والاصل فاذا هو يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره
قراءة علي لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اي نوجد او نرى عصبة السادس انه مفعول مطلق
والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل اي الا يشرب شرب الابل
ثم حذف المضاف من لسعتها واقيم المضاف اليه مقامه فانفصل نيابة عن المنصوب وانفصل لفقد
ما يتصل به نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما وجه به النصب السابع ان اياها
كناية عن الحالة والتقدير فاذا هو لسعته كلسعتها فكني عن الحالة بقوله اياها وانتصاب اياها على الحال لكونها نائبة عن الحالة
والحالة نكرة واذا كانت كناية عن النكرة صارت في حكم النكرة كما صارت الهاء في قوله ربه رجلا نكرة في المعنى لكونها نائبة عن نكرة
قاله بعض النحويين وضعفه ظاهر الثامن انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف الاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف
المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قاله ابن الحاجب
في اماليه قال ابن هشام وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل له صوت صوت حمار بالرفع صفة
لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف ومن قال بجوازه ابن مالك فقال اذا كان المضاف اليه مثل صح ان يخلفه
مثل عاران تخلفها المضاف اليه في التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال
يلزم اذا الفجائية الفاء الداخلة عليها واختلف فيها فقال المازني وجماعة هي زائدة للتاكيد لان اذا الفجائية
فيها معنى الاتباع ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء وقال مبرمان هي عاطفة لجملة اذا ودخولها
على الجملة قبلها واختار الشلوبين وايده ابو حيان بوقوع ثم موقعها في قوله تعالى ثم اذا انتم تنتشرون

وقال

وقال الزجاج هي السببية المحضة كفاء الجواب الثامنة ام وترد على وجهين احدهما ان
تكون للعطف منقسمة الى قسمين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المرتبطة ما بعدها
بما قبلها بحيث لا يستغنى باحدهما عن الآخر لانهما مفردان تحقيقا او تقديرا ونسبة المتكلم اليها
معا او الى احدهما من غير تعيين ولذلك سميت متصلة قال الدماميني وعلى هذا فالاتصال بين السابق و
اللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها و
بعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة
الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال
على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام
لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة
التسوية فيما اذا وقعت بعد همزة التسوية والاستفهام فيما اذا وقعت بعد همزة الاستفهام
وتقع بعد همزتي التسوية وقد مر معناها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمرو وا في الدار زيد ام في السوق والمراد وقوعها بعدهما على سبيل الشك وب لا مع
كما هو ظاهر والفرق بين الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام
وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على
حقيقته ويطلب به وبها التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في
الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين ولا التصديق ولا التكذيب مع وجود الاستفهام
لانه انشاء والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا يكون الجملتان
معها الا في تاويل المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي
مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون و
الاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها كما مر وبين جملتين في معنى المفردين ويكونان
فعليتين كقوله وقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم وذلك على
الارجح في هي من انها فاعل بمحذوف يفسره سرت والتقدير اسرت هي ام عادني حلم اي بين
واسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل اشعيث
بالهمزة في اوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبين هو الصحيح ومختلفتين
نحو اانتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك على الارجح في اسم من كونه فاعلا كما تقدم قيل انها خلقه تنبيهات الاول
صرح ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام بانه يجب في المتصلة ان يليها احد الامرين المطلوب

تعيين احدهما وفي الهمزة المعادل للآخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت
عن تعيين المبتدأ ازيد قائم ام عمرو وان شئت ازيد ام عمرو قائم والاول هو الاكثر وتقول اذا استفهمت
عن تعيين الخبر اقائم زيد ام عمرو وان شئت اقائم ام قاعد زيد وفي كتاب سيبويه كما نقله هذا باب ام
اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما وايهم وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو وازيدا لقيت ام بشرا ثم قال
واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا تسأل عن اللقاء وانما تسأل عن احد الاسمين
في هذا الحال فبدأت بالاسم لانك تقصد قصد ان يبين اي الاسمين وجعلت الاسم الاخير عديلا للاول
فصار الذي لا تسأل عنه بينهما ولو قلت القيت زيدا ام عمرا لكان جائزا حسنا هذا كلامه وهو نص
في ان التقديم في مثله اولى لا واجب كما قالوه ونص على ذلك ابن عصفور في المقرب ايضا
فقال اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء يكون ام مع الهمزة بتأويل اي
والمفرد ان بعدهما بتأويل المضاف اليه اي نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد
ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليها نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك
ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن انتهى قال الرضي
يجوز ان تأتي بعد سواء ونحو ما به ومجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ومنع ذلك الفارسي قال
لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك يعني ان او لاحد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي
شيئين فصاعدا فما تقتضيه او مناف لما تقتضيه التسوية وتبعه على ذلك ابن هشام في المغني فقال
لا يجوز العطف بعد همزة التسوية قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا
والصواب الاتيان بام قال وفي الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت وهو سهو وفي الكامل للهذلي ان
ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني او لم تنذرهم وهو من الشذوذ بمكان انتهى قال الرضي ردا على
الفارسي ويرد عليه ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء
علي ايهما فعلت اي الذي فعلت لتجرده اي معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في
او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدأ والوجه ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف تقديره
الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت والمعنى ان قمت وان قعدت والجملة الاسمية
المتقدمة دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي انتهى وفي قوله ان معنى ام احد
الشيئين او الاشياء مراد به من حيث هو احدهما او احدها وليس معناها نفس احد الشيئين او الاشياء
وفي البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من ام اسمين كانا او فعلين تقول
سواء علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي اقمت ام قعدت واذا كان بعدها فعلان بغير الف الاستفهام

عطف

عطف الثاني باو تقول سواء علي قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء فعلى هذا
سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر انتهى قال الدماميني
وبذلك يتبين صحة قول الفقهاء وكان ابن هشام توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في كل جملتها
ليس كذلك انتهى ولا خلاف في جواز العطف باو بعد همزة الاستفهام قياسا ويكون الجواب عن الاستفهام
بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا فان اجبت بالتعيين صح
لانه جواب وزيادة ويقال الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فيعطف الاول باو والثاني بام ويجاب
عندنا بقولك احدهما وعند الكيسانية بابن الحنفية ولا يجوز ان يجاب بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه
لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه
قرينا لابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية الثالث قد تحذف ام والمعطوف بها كقوله
دعاني اليها القلب اني لامرها سميع فما ادري ارشد طلابها اي ام غي قال ابن هشام ولك
ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قولك هل طلابها رشد وامتناع ان يؤتى لهل
بمعادلة وقد يحذف المعطوف عليه بام كقوله تعالى ام من هو قانت آناء الليل التقدير الكافر خير ام من
هو قانت آناء الليل واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله افلا تبصرون ام انا خير ان الوقف
وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدأ انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف
جملة انا خير واما قولهم افعل هذا ام لا فالحذف انما وقع بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف
بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها والمنقطعة
هي التي لم ترتبط ما بعدها بما قبلها بل كل منهما مستقل بفائدته لانهما جملتان ليسا في تقدير المفردين ولذلك
سميت منقطعة وقد تسمى منفصلة وهي ثلاثة اقسام مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب
العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم
ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة
باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة
الاضراب كبل نحو قوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل ولا يفارقها هذا المعنى
عند الجمهور والاكثر اقتضاؤها مع ذلك استفهاما طلبيا كقولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي
شاء ومعناه انك رأيت اشباحا من بعد فظننتها ابلا على سبيل الجزم ثم حصل شك في ذلك
فقلت ام شاء بقصد الاضراب واستئناف سؤال عن الشاء او استفهاما انكاريا نحو ام له البنات

ولكم البنون اي بل له البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى
عن ذلك علوا كبيرا وقد لا تقتضيه البتة فيكون للاضراب وحده كما تقرر ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين
ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك قال والذي يظهر قولهم اذ المعنى
في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي
الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون امن هذا الذي هو جند لكم ووقع للدماميني انه اجاب عن ابي
اخذا من كلام السعد التفتازاني في حاشية الكشاف بان ام الداخلة على الاستفهام ليست متصلة
لا منقطعة ورده بعض الائمة فقال انه لا سلف له في ذلك وان النحاة مطبقون على ان ام لا تخرج
عن القسمين البتة **تنبيهات** الاول قضية كلام المصنف ان بل المنقطعة عاطفة ايضا وهو قول
ابن جني وبه جزم ابن هشام في المغني والجمهور على انها حرف ابتداء وقد تقدم بيانه الثاني قد ترد
ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام تقولون
على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان تكون منقطعة الثالث ذكر ابو زيد ان ام تقع
زائدة وخرج عليه قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير قال ابن هشام والزيادة ظاهرة في قول ساعدة
بن جؤية يا ليت شعري ولا منجا من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم والرابع
ان تكون حرف تعريف كال وهي لغة حمير بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المثناة
من تحت وبعدها راء مهملة ابو قبيلة من اليمن وهو حمير بن سبا بن يشجب بن يعرب واسم سبا
بن عبد شمس وسبا لقب له وهو يجمع قبائل اليمن عامة والظاهر ان المراد بحمير هنا الجميع على
سبيل التغليب ونقلت هذه اللغة عن طيء ايضا وهو ابو قبيلة اخرى من اليمن وهو طيء بن
ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير ووقع لبعض الادباء عزو هذه اللغة لتميم وهو سهو
محض فاحذره قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه
من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل اهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم
الا في ميم انتهى وانشدوا على هذه اللغة ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم
وامسلمه وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب وقال بعضهم
ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل
وناس ولباس قال ابن هشام وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح
واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها في الحديث دخلت

على النوعين

على النوعين انتهى قلت واقمت في اليمن اربعة عشر شهرا فلم ار من يفرق بين الاسماء التي تدغم
في اولها لام التعريف وبين غيرها بل كلهم يبدل اللام ميما في جميع الاسماء فيقول امرجل كما يقول
امغلام **تنبيهات** الاول قال الاندلسي وابن يعيش الرواية في البيت بامسهم مشددة بين
واو ذو ام القوم منهما واسلم الميم الساكنة بعد الراء وثانيهما في الفتح القريب وافرده الثاني قال الازهري الوجه ان لا تثبت
الالف في الكتابة لانهم جعلوا كالالف واللام ونقله غيره في فتح الضياء فهو مخالف لظاهر كلامهم الثالث ذكر ابن الحاجب
في الشافية ان هذه اللغة ضعيفة وتعقبه بعض الائمة فقال قد تكلم بها سيد الفصحاء فالحكم عليها بالضعف لا يوافق الرابع
اما بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول
عمر بن ابي ربيعة رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشي فيخصر وهي حرف
تفصيل غالبا لا اسم على ما توهم من تفسيرها بمهما يكن من شيء وكونها للتفصيل يدل عليه استقراء مواردها
وعطف مثلها عليها قال تعالى فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون
ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقد يترك تكرارها استغناء بذكر
احد القسمين عن الآخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم الآخر فالاول نحو يا ايها الناس قد
جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في
رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى واما الذين كفروا به فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل
عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله وقسيمه في المعنى واما غيرهم فيؤمنون به
ويكلون معناه الى ربهم بدليل قوله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا اي كل
من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب فكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون
وفيها اي في اما معنى الشرط للزوم الفاء بعدها كما تقرر ولا جائز ان يكون الفاء للعطف
لدخولها على الخبر ولا لعطف الخبر على مبتدائه ولا زائدة ولا يصح الاستغناء عنها فتعين انها
فاء الجزاء قال ابو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجئ رابطة بين
جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله والتفصيل يكون اما في معنى الشرط ليس بجيد لان معنى اما كما قالوا مهما
يكن من شيء وجواب مهما يكن من شيء لا يلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لاداة الشرط والفاء لازمة
بعد اما سواء كان ما دخلت عليه صالحا لها ام لم يكن الا ترى انه يقال مهما يكن من شيء لم ابال به ويمتنع ذلك
في اما ويجب ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى كقوله فاما القتال لا قتال لديكم
ولكن سيرا في عراض المواكب ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما

الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته
الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور قال ابن هشام وزعم بعض
المتأخرين ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الآية فذوقوا
العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض وكذا قال في
الآية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن آياتي الآية قال اصله فيقال الم تكن آياتي ثم حذف القول وتأخرت
الفاء عن الهمزة تنبيه لم يذكر المصنف معنى التوكيد لاما وقل من ذكره وقد اثبته جماعة من المتأخرين
وحسن من قرره الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا
قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك
قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط
انتهى اما كونه في معنى الشرط فظاهر واما وجه التوكيد فانه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما لان معنى مهما يكن من شيء
ان يقع هذا او ذاك الى ما لا يحصى وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان ذهاب
زيد ثابت البتة وعلى كل حال قال الرضي وليس مراد سيبويه من تفسيره اما بمهما ان اما بمعناها وكيف واما حرف
ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت واما معناه ان واصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم اي ان يقع شيء
في الدنيا يقع قيام زيد فحسب والتزموا حذف فعل اما الذي هو الشرط لجريه على طريقة واحدة هو
يكن او نحوه كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثلا وللتنبيه على ان المقصود بها حكم الاسم
الواقع بعدها لا الفعل وعوض بينهما اي بين اما والفاء اللازمة لما بعدها عن فعلها المحذوف
جزء مما في حيزها اي حيز اما كراهة دخول حرف الشرط على فاء الجواب ونبه بقوله جزء على انه لا يعوض
اكثر من واحد لارتفاع الاستكراه بواحد وفيه اي في الجزء المذكور اقوال ثلثة احدها انه جزء من
جزائها الواقع بعد الفاء وهو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء سواء كان ما بعد الفاء
مما يمنع التقديم مع قطع النظر عن الفاء نحو اما زيدا فاني ضارب او لم يكن نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك
لان اما فاتحة في تصحيح التقديم لا يمتنع تقديمه وهذا القول عزاه بعضهم لسيبويه وليس بقوله وانما هو
قول المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وابن مالك قال ابو حيان وقد رجع المبرد
عن هذا القول الى سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه فان قلت هذا القول
لا تشمله عبارة المصنف لان ما وقع عوضا بين اما والفاء على هذا القول جزء مما في حيز الجزاء لا مما في حيز
اما نفسها قلت ما في حيز الجزاء في حيز اما ايضا الثاني انه معمول الفعل المحذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء
مما يمنع التقديم او لم يكن اذ العمل للمحذوف المقدر في محله ولا عمل لما بعد الفاء فلا اثر لكونه مما يمنع التقديم اولا

فاذا

فاذا قلت اما زيد فمنطلق فالتقدير مهما يذكر زيد فهو منطلق واذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فالتقدير مهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في الاول بتقدير تذكر بالبناء
للفاعل والرفع في الثاني بتقدير يحصل او يذكر بالبناء للمفعول ولم يجز اتفاقا واما ما سمع من قول بعضهم اما
العبيد فذو عبيد واما قريشا فانا افضلها بالنصب في الموضعين فقال سيبويه هي لغة خبيثة قليلة
قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال
كما في البحار والعير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة
فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك وما وقع لابن هشام في المغني من قوله وفي ذلك دليل على انه
لا يلزم ان تقدر مهما يكن من شيء بل تقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت فليس بشيء
لان هذا المسموع الذي استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية
هذا مع انها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه واستشكل الرضي مذهب سيبويه في النصب على الحال وقال بل
هو معمول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد تملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم
اغلبهم في الفضل القول الثالث انه ان لم يكن ما بعد الفاء مما يمنع التقديم فهو جزء مما في حيز جزائها نحو اما
يوم الجمعة فانا مسافر وان كان نحو اما اليوم فاني جالس فهو معمول للفعل المحذوف لان ان لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها وهذا قول سيبويه والكسائي والجمهور ورد بان الفاء للجزاء وهي مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها
فالباب كله من هذا القبيل فلا معنى للتفصيل ولا يخفى انهم لا يخالفون في ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما
قبلها لكنهم اجازوه مع الفاء هنا دون غيرها من الموانع لما قاله سيبويه ان ما جاز عمله بعد حذف اما
والفاء عمل فيما قبل وما لا فلا الا ترى انك لو حذفت اما والفاء من قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وقلت
اليتيم لا تقهر لكان جائزا بخلاف نحو اما زيدا فاني ضارب اذ لو حذفت اما والفاء وقلت زيدا اني
ضارب لم يجز لانه لا يجوز تقدم معمول خبر ان عليها وكذا لا يجوز اما درهما فعندي عشرون اذ التمييز
لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب والصحيح من هذه الاقوال الثلاثة هو الاول وهو ان الواقع بعد اما
والفاء جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وذلك لان وضعها لتفصيل الانواع
وما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء
الغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيله وكان قياسه ان يقع مرفوعا
على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء ايذانا من اول الامر بان تفصيله
باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به او ظرفا او مصدرا او غير ذلك

ترى انك تفرق بين يوم الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة وان كان
في الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه محكوم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه
علم ان الضرب واقع فيه وفي الثاني ذكر ليدل على انه الذي وقع الضرب فيه من اول الامر فلما كان
قصده ان يكون الواقع بعد اما من اول في حيث هو عليه في جملته ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذي
كان له وبطل القول بكونه معمولا للفعل المحذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون هناك مانع وتبين وجه قول
ان لاما خاصية في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل
والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء، تنبيه قد يقع بعد اما جملة شرطية بعدها جواب مقرون
بالفاء كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واختلف في هذا الجواب الا داية هو
قال ابو حيان والصحيح انه جواب اما واداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك
لزم ان يكون فعل الشرط بعدها ماضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شيء
فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه
قال الرضي والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني
فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك انتهى وزعم الاخفش ان الجواب
المذكور لاما ولان معا فالاصل عنده مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم انيب اما مناب
يكن والفعل الذي بعدها على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فالتقت الفاءان فاغنت احديهما
عن الاخرى فصار فروح قال ابو حيان وهذه كلها تقادير عجيبة ومع ذلك هي باطلة وقد ابطل ابو حيان
ظاهر كلام الاخفش بانا لم نجد الفاء يكون جوابا لشيئين وتاول كلامه بانها لما كانت لاحديهما واغنت
عن الثاني صارت كانها جواب شرطين قال واضطرب قول ابي علي فمرة قال الفاء جواب اما والفاء
بعد والجواب المذكور لان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طالب جواب كان
الجواب للاول منهما ومرة قال بقول سيبويه وقال الجملة اذا لم تستقل صارت بمنزلة مفرد قال وهذا
هو الصحيح فاذن في المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي علي في احد قوليه
وقد تفارق اما التفصيل فتاتي مجردة عنه فتكون للاستيناف وهذا غير الغافل الذي فهم من
قوله انها حرف تفصيل غالبا كاما الواقعة في اوائل الكتب والخطب
المفصول بينها وبين فائها ببعد مقطوعا عن الاضافة غالبا نحو اما بعد فكذا واختلف في اول
من قالها فقيل داود على نبينا وآله وعليه السلام وقيل يعرب بن قحطان وقيل سحبان بن وائل وقيل قس

بن ساعدة وهو المشهور وهو القائل وقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها
قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل في اما وجواز السكوت على قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم
التفصيل وفي حواشي التسهيل لابن هشام والظاهر ان اما زيد فقائم لا يلتبس الا اذا وقع ترددا في شخصين
بنسبتها او احدهما الى ذلك فهي حينئذ للتفصيل اي واما غيره فليس كذلك وهذا المقتضى اطلاق المصنف
يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى والحق ما ذهب اليه المصنف وعليه جماعة
من المحققين انها للتفصيل غالبا وقد تفارقه اذ لا معنى لتقدير تكرارها مع اما الواقعة في اوائل الكتب
تنبيه قد تحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه
فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا تقول زيدا فضربت
ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء زائدة وانما جاز تقدير اما بالقيد المذكور لان
الامر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل وتركه للمفعول وذلك بان يقدم
قبل المنصوب وتدخل فاءها على الامر والنهي فان ما قبلها ملزوم لما بعدها قاله الرضي العاشر اما بالكسر
والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد الميم وفتح همزتها لغة تميم وقيس واسد وانشد قطرب
على حالة فاما عليها واما لها بالفتح وقد تبدل ميمها الاولى ياء مع كسر الهمزة كقوله يا ليتما امنا شالت نعامتها
ايما الى جنة ايما الى نار ومع فتحها كقول الاخر تلقحها ايما شمال عرية وايما صبا جنح العشى هبوب رواه
القراء بالياء وفتح الهمزة وهي مركبة عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله وقد كذبتك نفسك فاكذبنها
فان جزعا وان اجمال صبر اي فاما جزعا واما اجمال صبر وقيل هي بسيطة واختاره ابو حيان لان الاصل
البساطة لا التركيب ولا دليل في البيت لجواز كون ان فيه شرطية والجواب محذوف والتقدير وان
كنت ذا جزع فلا جزع وان كنت ذا اجمال صبر فاجمل وهي حرف عطف على القول المشهور والمراد اما
الثانية في نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو وانكر يونس والفارسي وابن كيسان كونها عاطفة ووافقهم
ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة غالبا ولا يدخل العاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة
بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة باجماع فلتكن
كذلك بل اولى وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاءني اما زيد واما عمرو
قال ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كما مع ايا ومع اي
فلا يرد شيء مما احتجوا به فتامل وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما
ابن الحاجب وجوزه وقال انه لا يبعد قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب غير موجود ويرد
عليه ايضا ان اما الاولى اذا لم تكن للعطف فكيف يصح عطف الثانية عليها بالواو المقيدة للجمع المستلزم

لشركة المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم اشيء ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل
والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الآخر نحو رايت اما زيدا واما عمرا وبين
بين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى
بدل مما قبلها وادعى ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا كالاولى قال وانما ذكروها في
باب العطف لمصاحبتها لحرفه اي الواو ولم يعدها المغني في باب العطف في حروفه قال الجرجاني عدها من حروف
العطف سهو ظاهر وترد اما للتفصيل نحو قوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما
كفورا والظاهر ان انتصابهما على الحال من الهاء في هديناه والمعنى والله اعلم بينا له الطريق
واوضحناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر عدم العمل به والعمل بذلك وعدمه
ليس مقارنا للتبيين فيحتاج الى الحكم بكون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز ان يكونا حالين من السبيل
اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله تعالى وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجاز
واجاز الكوفيون كون اما هذه هي ان الشرطية وما الزائدة قال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم
اداة الشرط حتى يكون بعدها فعل يفسره نحو وان امراة خافت ورده ابن الشجري بان المضمر
هنا كان فهو بمنزلة قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وترد للابهام على السامع وهو الذي
يعبرون عنه بالتشكيك كقوله تعالى وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم فان الله سبحانه
عالم بحقيقة حالهم وما يؤول اليهم ولكن ابرز الكلام في قالب لا يجزم السامع معه باحد الامرين معينا
ولكنه يشك والشك كقولك جاءني اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم الجائي منهما والتخيير كقوله تعالى
اما ان تعذبهم واما ان تتخذ فيهم حسنا فخير بين تعذيبهم بالقتل على كفرهم وبين اتخاذ الحسن فيهم
بارشادهم وتعليم الشرائع ويجوز ان يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن الاسر لانه
بالنظر الى القتل احسان لما فيه من ابقاء الحيوة مدة والاول اولى والمشهور انه لا بد للتي للتخيير
ان يكون واقعة بعد الطلب فيكون التقدير في الآية والله اعلم قلنا يا ذا القرنين افعل اما
ان تعذب واما ان تتخذ فان وصلتها بعد اما الاولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف و
ما بعد اما الثانية معطوف على الاول اي افعل اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم والاباحة نحو تعلم
اما فقها واما نحوا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين قال ابن هشام ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما
جماعة مع اثباتهم اياه لاو وبينهما ان الاول بهذه المعاني الخمسة ترد لاو ايضا كما تقدم الا ان اما
يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء به لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير ندور
واو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك او غيره قاله في المغني وفيه بحث قال الرضي مبنى الكلام

مع اما

مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد
او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم تتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف
عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون
شاكا او مبهما من اول الامر على الاستثناء كقولك الا زيدا وهو صريح في عدم تعين افتتاح الكلام
او على الجزم وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة
مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ويضطر والشك طرو الدال عليه لا ان يكون المتكلم بها
لا بد ان يكون جازما ثم يشك فتامله والتحقيق ان اما انما هي لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني
المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما يستفاد من غيرها بحسب محل الكلام كما قالوا في او وذلك
واما لازمة قبل المعطوف عليه بها اي باما العاطفة اي يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه
بها اما اخرى تقول قام اما زيد واما عمرو وابتداء من اول الامر مبني عليه الكلام من شك او غيره وقد
سمع ترك اما الاولى كقوله تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها والفراقية فيجيز
تقوم واما تقعد ويجريها مجرى او والبصريون لا يجيزون فيها الا التكرير وما سمع منها بغير تكرير فنادر
لا يقاس عليه ولا تنفك اما الثانية عن الواو غالبا والمشهور ان هذه الواو زائدة
لتاكيد العطف ورفع الالتباس بغير العاطفة على المشهور من ان اما عاطفة وقد علمت ان
منهم من ذهب الى انها هي العاطفة وقضيته كلام ابن الحاجب في شرح المفصل انها من سنخ الكلمة
لا زائدة ولا عاطفة ومن مجيئها بدون واو في غير الغالب قوله لا تفسدوا آباكم ايما لنا
ايما لكم بفتح الهمزة وابدال الميم ياء وقوله ايما الى جنة ايما الى نار وقد تستغني عن اما
الثانية بالا نحو اما ان تكلم بخير والا فاسكت وقول المثقب العبدي فاما ان تكون اخي
بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني
وبما كقوله وقد تستغني ان لا يزال يروعني خيالك اما طارقا او مغاديا تنبيه ليس من
اقسام اما التي في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا بل هذه ان الشرطية وما الزائدة
ولذلك اكد الفعل بالنون وجوابها قوله تعالى فقولي اني نذرت للرحمن صوما وهو ظاهر الحادي عشر
اي بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الياء ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون
اسم شرط نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بدليل جزم تدعوا وادخال الفاء
على الجملة الاسمية وهي الجواب وقول الشاعر اي حين تلم بي تلق ما شئت من الخير فاتخذني خليلا والثاني
ان يكون اسم استفهام ويستفهم بها عما يميز احد الشيئين المشتركين او الاشياء المشتركة في امر يعمونه

ما اضيفت اليه نحو اي الرجلين قام فالاستفهام هنا عما يميز احد المشاركين في الرجلية قال صاحب
المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية انتهى
وقد يخفف ياءاه كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره تنبيه
اي الشرطية والاستفهامية بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اي غلام اتى واي
غلامين اتيا واي غلمان اتوا فاي رجل تضرب اضربه واي رجلين تضرب اضربهما واي رجال تضرب
اضربهم كما اذا صرح بلفظ كل مضافا الى النكرة وتقول اي الغلامين اتى واي الغلمان اتى واي
الرجلين تضرب اضربه واي الرجال تضرب اضربه كما تقول ذلك عند التصريح بلفظ بعض ويضاف اي
الى النكرة بلا شرط نحو اي رجل عندك واي رجل تضرب اكرمه والى المعرفة بشرط افهام تثنية او جمع
قصد اجزاء او تكريرها معطوفة بالواو نحو اي الرجلين عندك وايهما عندك واي الغلامين او
ايهما جاءك فاكرمه واي الرجال وايهم عندك واي الرجال جاءك فاكرمه واي زيد واي عمرو جاءك
واي بكر واي خالد جاءك فاكرمه لان المعنى ح ايهما جاءك كل ذلك يصح فيها معنى البعضية والثالث
ان يكون دالة على معنى الكمال فيقع صفة لنكرة مذكورة غالبا ويلزم اضافتها لفظا ومعنى
الى ما يماثل موصوفها لفظا ومعنى نحو مررت برجل اي رجل قال ابن مالك او معنى لا لفظا كمررت
برجل اي انسان قيل وانه قاله بمحض القياس ولا يعلم له فيه سماع قال الفارسي اذا قلت مررت برجل
اي رجل فرجل الاول غير الثاني لان الاول واحد والثاني جنس لان ايا بعض ما يضاف اليه انتهى
ودلالتها على معنى الكمال باعتبار ما يضاف اليه فان اضيفت الى مشتق من صفة يمكن المدح بها كقولك
مررت بفارس اي فارس فهي للكمال في الرجولية والثناء على الموصوف بكل ما يمدح به الرجل و
في شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد معنى قولك مررت برجل اي رجل وصف الرجل بكمال الرجولية فقيل
فيه معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شيء خارج عن حد اشكاله فاذا خرج عن حدها فقد ابهم
امره فيؤتى بكلمة الابهام ومعناه برجل قد انتهى في كماله في الرجولية الى حد يجب ان يستفهم عنه
لخفائه بسببه قال وعبارتهم في تقرير معناه تدل على ان اي استفهامية لكن الاستفهام لا يجامع الوصف
فالوجه ان يحمل على انها في الاصل استفهامية لا انها الان استفهامية واشترط ان تضاف الى
مثل المنعوت لان المراد بها بيان كماله في الخصلة الدال هو عليها من الرجولية ونحوها فلا يجوز
جاء رجل اي عالم معنى وانما لم يوصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا مما تضاف اليه
وذلك لا يتصور في الصفة وقد يحذف موصوفها النكرة كقوله اذا حارب الحجاج اي منافق اي منافقا
اي منافق وهذا في غاية الشذوذ لان المقصود بالوصف باي التعظيم والحذف مناف له لذلك وذكر

ابن مالك ان ايا عند دلالتها على الكمال يقع حالا بعد المعرفة كقوله فاومات ايماء خفيا لحبتر فلله
عينا حبتر ايما فتى انشده بنصب اي على الحال قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا وقوعها حالا و
انشد والبيت برفع ايما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير اي فتى هو واجاز الاخفش
وقوعها نكرة موصوفة قياسا على من وما نحو مررت باي والجمهور على منعه لعدم ورود السماع
والرابع ان يكون وصلة لنداء ذي اللام نحو يا ايها الرجل وذلك انهم كرهوا
اجتماع اداتي التعريف صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الاخرى كما تقدم فارادوا
ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى في اللفظ ذلك المبهم وفي
الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم ايا اذا قطع
عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا ان ايا اوفق بهذا
الغرض لانها احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانها وضعت مبهمة وانما يزال ابهامها باسم
بعدها بخلاف اسم الاشارة فان ابهامه كما يزال بالوصف يزال بالاشارة الحسية ايضا فلذا
جاز يا هذا ولم يجز يا اي والتزموا بعدها ها التنبيه تنبيها على ان المنادى الحقيقي ما بعدها وقيل
وللتعويض عن مضافها المحذوف وحكمها الفتح عند اكثر العرب ويجوز ضمها في لغة بني اسد وقرئ
في السبع يا ايها الساحر وقيل ان ها التنبيه في يا ايها الرجل ليست منقلبة بل منقولة من اسم
الاشارة والاصل يا اي هذا الرجل فاي منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استيناف بتقدير
هو لبيان ابهامه وحذف ذا اكتفاء بها منها لدلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وزعم الاخفش
ان ايا لا يكون وصلة وان هي موصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو
الرجل قال ابن هشام ويرده انه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته
جملة اسمية وله ان يجيب عنهما بان ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك انتهى والخامس ان يكون
موصولة وقد تقدم الكلام عليها في باب الموصولات وان ثعلبا زعم ان ايا لا يكون موصولة
اصلا فليرجع اليه ولا يعرب من اخواتها الموصولات سواها على اختلاف في اللذان
واللتان وذو الطائية وانما اعربت دون اخواتها لان شبهها بالحرف في الافتقار
الى الجملة معارض بلزومها الاضافة في المعنى والاضافة من خواص الاسماء فبقيت على مقتضى
الاصل في الاسماء الاعراب لسلامته من المعارض ولها اربع حالات احدها ان تضاف ولا
يذكر صدر صلتها نحو اكرم ايا اكرمك الثانية ان تضاف ويذكر صلتها نحو

ايهم هو قائم الثالثة ان لا تضاف وتذكر صدر صلتها نحو يعجبني اي هو قائم الرابعة ان تضاف ولا تذكر صدر صلتها نحو اعجبني ايهم قائم وهي فيما عدا الحالة الرابعة معربة عند سيبويه وجمهور البصريين ومبنية في الحالة الرابعة عندهم وطائفة من البصريين قالوا باعرابها مطلقا وهو قضية اطلاق المصنف هنا لكن بناه عدها في المبنيات مع اخواتها فتامل وقد اسلفنا الكلام على اعرابها وبنائها ثمة فتذكر ومن هنا لك تنبيه لا تستعمل اي مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى الا في النداء والحكاية يقال جاء في رجل فيقول اي هذا وجاءني رجلا فيقول ايان وجاءني رجال فيقول ايون وقطعها عن الاضافة في غير هذين البابين انما هو بحسب اللفظ دون المعنى الثانية عشرة بل وهو حرف عطف ويفيد بعد الاثبات اي الايجاب صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فيصرف الحكم بالقيام والامر بالضرب عن زيد الى عمرو ويصير المعطوف عليه مسكوتا عنه فلا يحكم عليه بشيء كان المتكلم قال الحكم على الثاني ولا تعرض للاول لانه منفي عنه الحكم عليه قطعا وفي كلام ابن الحاجب تناقض في نحو جاءني زيد بل عمرو ونحوه عدم مجيء زيد قطعا انما اذا انضم اليها لا كما في جاءني زيد لا بل عمرو فيفيد عدم مجيء زيد قطعا ويفيد بعد النفي والنهي تقرير حكم الاول وهو المعطوف عليه واثبات ضده للثاني وهو المعطوف نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر حكم النفي والنهي لزيد مثبتا ضده لعمرو وكما لو قلت ما جاءني زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الضرب له واثبات المجيء له والامر بالضرب لعمرو وهذا ما ذكره الجمهور وقال الرضي ظاهر كلام الاندلسي ان الاول مسكوت عنه كما في الايجاب ثم استظهره وبه جزم المولى سعد الدين او نقل حكمه عطف على تقرير حكم الاول اي وتفيد بعد النفي او النهي نقل حكم الاول اليه اي الى الثاني عند بعض اي بعض النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجازا مع موافقتهما للجمهور فيما تقدم ان يكون ناقلة حكم متلوها لتاليها كما اذا وقعت بعد الاثبات فعلى قولهما يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب وما زيد قائم بل قاعد بالرفع ويختلف المعنى فمع النصب يكون القعود منفيا على معنى بل ما هو قاعدا ومع الرفع يكون مثبتا اي بل هو قاعد قال غير واحد من الائمة وما اجازاه مخالف لاستعمال العرب بينهما ان الاول صريح كلامه ان بل يعطف بها مطلقا سواء كانت بعد الايجاب او غيره وهو مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون بعد غير النفي وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك قال ابو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم اوسع

من البصريين

من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على انه لم يسمع العطف بها في الايجاب او على قلته ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا للشارح في قضية اطلاقه ان بل يعطف الجمل كما يعطف المفردات والصحيح ان الداخلة على الجملة حرف ابتداء لا عاطفة الا اذا تلاها مفرد ومعناها الاضراب مطلقا فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا وذكر ابن مالك في شرح الكافية انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ووهمه في ذلك جماعة بدليل ورودها للابطال في الآيتين السابقتين قال الدماميني ومحمل هذا الكلام عند ابن مالك انها لا تقع في القرآن الا للتنبيه على انتهاء امر واستيناف غيره فلا يتم توهيمه بتينك الآيتين اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيهما لمجرد الانتقال من امر الى استيناف آخر انتهى وسبقه الى ذلك ابن الصائغ في حاشيته للمغني الثالث علم مما تقرر ان بل تكون للاستدراك كالاضراب قال ابن هشام في المغني والنحويون يقولون بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء الرابع تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة واقول ولتوكيد تقريرما قبلها بعد النفي والنهي ومنعها ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور والنهي قالا لانه لم يسمع ورد بقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخ الا الاجل وقوله لا تملن طاعة الله لا بل طاعة الله ما حييت استديما قاله في الهمع تبعا لابن هشام في المغني وما ذكره من انها زائدة قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر وقد قال الرضي اذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امر الضرب زيد وان لا يكون

مع الامر لفرعون وهذا الكلام وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست زائدة بل اتى بها
لتاسيس معنى لم يكن قبل وجودها فالقول بزيادتها ليس بشيء ومن حاول التفصي عن ذلك بحمل الزيادة
على معنى انها ليست للعطف فقد تمحل الثالثة عشرة حاشا ترد للاستثناء جرًّا جارًّا
فتجر المستثنى بعدها كما تر في بابه او فعلا متعديا جامدا قاصرا على لفظ الماضي فلا تتصرف لتضمنه
و للامر لتضمنه معنى الا فينتصب المستثنى بعده كما تر وفاعلها حينئذ ضمير مستتر عائد
الى مصدر يصاغ مما قبلها سواء كان ما قبلها فعلا نحو قام القوم حاشا زيدا المعنى جانب
هو اي قيامهم زيدا او كلاما يتصيد منه مصدر يمكن عود الضمير عليه نحو القوم اخوتك حاشا زيدا المعنى
جانب هو اي انتسابهم اليك بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس باخ وهو المقصود بالاستثناء
اذ لو كان اخا للمخاطب لم يتجاوزه غيره بانتساب الاخوة اليه وعبارة المص هذه احسن من
عبارة غيره حيث قال عائدا الى مصدر الفعل المتقدم عليها لشمولها ولذلك اورد على تلك
العبارة انه لا يطرد فيما ذلك لانتقاضه بما اذا فقد الفعل كالصورة الثانية او عائدا الى اسم
فاعل مفهوم منه اي مما قبلها سواء كان فعلا او كلاما كما تقدم فالمعنى على الاول في نحو
قام القوم حاشا زيدا جانب القائم منهم زيدا وعلى الثاني في نحو القوم اخوتك حاشا زيدا جانب
المنتسب اليك بالاخوة زيدا فهذان قولان في مرجع الضمير الاول للكوفيين والثاني لسيبويه
ورد الاول بان فيه تقديرا لم يلفظ به قط وذهب جمهور البصريين الى انه عائد على البعض المفهوم
من الكل السابق فالمعنى في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب بعضهم زيدا واختاره ابن مالك
في متن التسهيل وعدل عنه في شرحه وضعفه بانه يلزم من تقدير البعض ان يراد بالبعض من
سوى المستثنى فيلزم اطلاق البعض على الكل الا واحدا وهذا وان صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال
ثم اختار الصحة مذهب الكوفيين وذهب الفراء الى ان حاشا فعل لا فاعل له كقلما لما اشربته
من معنى الا قال ابو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك تنبيه هذا الخلاف في مرجع الضمير
المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل عدا وخلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وقد تقدم الوعد
في باب الاستثناء بذكره هنا واذا ولي حاشا مجرور باللام نحو حاشا لله فليست استثنائية
وخرجت عن كونها حرفا بالاجماع وانما هي تنزيهية وهل هي حينئذ اسم مصدر بمعنى براءة
اي تنزيها فتكون اسما مرادفا له فتنتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله فمن قال حاشا
لله فكانه قال تنزيها لله او فعل ماض بمعنى برئت والمعنى في نحو حاش لله برئت لله اي لخوفه ومراقبته

ومثل هذا

ومثل هذا التأويل لا ياتي في نحو حاش لله ما هذا بشرا لانه مقام تعجب لا تنزيه او اسم فعل
بمعنى ابرأ فمعنى حاش لله ابرأ الله كما تقدم فيه خلاف فالاول قول جماعة من المحققين منهم ابن
مالك وابن هشام والرضي واستدلوا عليه بجواز تنوينها كقراءة ابي السمال حاشا لله
بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لك ولدخولها على اللام وقرأ ابن مسعود حاش الله بالاضافة فهذا
مثل سبحان الله ومعاذ الله قال ابن هشام وليست جارة ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها
انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة
والجار لا يدخل على الجار انتهى وانما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبنائها من حيث شابهت حاشا
الحرفية لفظا ومعنى لان معنى الحرفية الاستثناء ومعنى التنزيهية الابعاد عن السوء وهما متقاربان
وانما نونت في تلك القراءة لالغاء الشبه المذكور فهي معربة كما ان بني تميم اعربوا حذام
وزعم السهيلي ان حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها في باب
حروف الجر بقوله وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيد ان يقوم على الابتداء
والجر والتقديم والتاخير كما يقول على زيد ان يقوم وهو خلاف المشهور والثاني قول المبرد و
ابن جني والكوفيين لكنهم قالوا المعنى في الاية جانب يوسف المعصية لاجل الله ولم يقولوا انها
بمعنى برئت كما قاله المص والمحققان فتدبر واستدلوا على فعليتها بدخولهم اياها
على الحرف وتصرفهم فيها بالحذف قال ابن هشام وغيره وهذان الدليلان ينفيان الحرفية
ولا يثبتان الفعلية اي لان الاسم يشارك الفعل في كل منهما وقال الرضي استدل المبرد على فعليته
بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز
ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لالا
وسبحت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي
هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك
والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف
فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في
سوف افعل انتهى والثالث قول بعض النحويين قال ابن هشام وزعم بعضهم انها اسم فعل معناها
ابرأ او برئت وحامله على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات انتهى وفيه نظر اذ لا يلزم
من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل وقال ابن الحاجب هي اسم فعل بمعنى برأت واللام زائدة

في الفاعل كما في هيهات هيهات لما توعدون تنبيه في حاشا التنزيهية ثلاث لغات
حاشا باثبات الالفين وحشى بحذف الالف الاولى وحاش بحذف الالف الثانية وهو الكثير
قال المرادي وزاد في التسهيل حاش باسكان الشين وقرئ بالاربع في حاشا لله قرأ ابو عمرو
وقرأ في السبعة حاش لله وفيه جمع بين ساكنين على غير حده وظاهر كلام ابن مالك في الالفية
ان اللغات الثلاث في حاشا الاستثنائية وقال غيره ان حاش لم يستثن بها التنبيه عشر
حتى ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون عاطفة لجزء من المعطوف او لما هو كجزئه فالاول نحو اكلت السمكة
حتى راسها والثاني اعجبتني الجارية حتى كلامها ليس جزءا منها لكن لما كانت محلا له نزل منزلة الجزء فان عطف
ما يوهم انه ليس بجزء اول به وجوبا كقوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها في رواية من
نصب نعله بالعطف على الصحيفة والزاد على تاويل القى ما يثقله حتى نعله فنعله بعض ما يثقله قال ابن هشام ولكثرة
يضبط ذلك انما تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يصح ضربت الرجلين الا
افضلهما انتهى قيل ويرد عليه الاستثناء من اسماء العدد قوله اقوى واضعف صفتان لجزء اي
اقوى من ساير اجزاء المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منه نحو قدم الحاج حتى المشاة
وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة وانتم تخشوننا حتى بنينا الاصاغرا قال ابن يعيش اذا قلت ضربت
القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيد ارفعهم او ادناهم ليدل بذكره على ان الضرب قد انتهى الى الرفعاء
او الوضعاء فان لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن لذكره فائدة اذ كان قولك ضربت القوم يشتمل على زيد
وعمرو وغيرهما فلو كان ذكر زيد يفيد ما ذكرنا وجب ان يكون داخلا في حكم ما قبله وان يكون بعضا
لما قبله فيستدل بذكره على ان الفعل قد عم الجميع ولذلك لا تقول ضربت الرجال حتى النساء لان
النساء لسن من الرجال ولا يتوهم دخولهن وانما يذكر بعد حتى ما يشتمل عليه الاول ويجوز ان لا يقع عليه الفعل
لرفعته او دناءته فيتبين بحتى ان الامر قد انتهى اليه بمهلة ذهنية متعلق بعاطفة اي بحسب الذهن
لا بحسب الخارج كما في ثم اذ المناسب بحسب الذهن في نحو مات الناس حتى الانبياء ان يتعلق الموت اولا بغير
الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس
وكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس
ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة وظهر بذلك انه لا يعتبر فيها الترتيب الخارجي ايضا
بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وذهب جماعة منهم ابن الحاجب
والزمخشري انها تفيد الترتيب والمهلة كثم قال ابن مالك وهي دعوى بلا دليل ففي الحديث كل شيء بقضاء

وقدر

وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقضيات وقال الشاعر
تقوم حتى لا قدمون فعطف الاقدمون وهم سابقون قال وانما هي لمطلق الجمع كالواو والحق انها تفيد
الترتيب والمهلة لكن ذهنا لا خارجا كما بيناه وعليه جماعة من المحققين وهو كالتوسط بين القولين و
تختص حتى العاطفة بالظاهر عند بعض اي بعض النحويين فلا تعطف المضمر فلا تقول ضربت الناس حتى
اياك ولا قاموا حتى انت ذكره ابن هشام الخضراوي قال ابن هشام الانصاري في المغني ولم اقف عليه
لغيره وقال في شرح اللمحة هو حق يشهد بصحته الاستعمال والقياس وقد اسلفنا بعض احكام حتى هذه في باب عطف
النسق فليرجع اليه فائدة ابن هشام جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب السيرة والثاني محمد
بن يحيى بن هشام الخضراوي والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمي والرابع الشيخ جمال الدين عبد الله
بن يوسف بن هشام الانصاري الحنبلي صاحب التصانيف المشهورة منها مغني اللبيب قاله في المزهر
ولابن هشام الخضراوي كتاب في النحو يسمى بالمغني ايضا وكثيرا ما يقول الرضي في شرح الكافية
قال ابن هشام في المغني فيظن من لا علم له انه الانصاري وليس كذلك وانما هو الخضراوي اذ لا يصح نقل
الرضي عن مغني ابن هشام الانصاري لان الرضي اقدم منه زمانا فان الرضي توفي سنة
ثمانين وستمائة وابن هشام الانصاري ولد سنة ثمان وسبعمائة وتوفي سنة احدى وستين و
سبعمائة وانما نبهت على ذلك لان بعض الناس وقع في هذا الوهم فوجبت التنبيه عليه هنا بمناسبة ذكر
الخضراوي والانصاري والثاني ان تكون حرف ابتداء اي حرفا يبتدأ بعده الجمل اي تستأنف ولا يكون
لها تعلق بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى فتدخل على الجملة الاسمية كقوله
فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وعلى الفعلية التي فعلها مضارع نحو حتى يقول
الرسول بالرفع في قراءة نافع والتي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وحتى اذا فشلتم وتنازعتم
وادعى ابن مالك انها جارة لان مضمرة في الاول ولاذا في الثانية والاكثرون على خلافه
وقد دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن
بارسان فمن رواه برفع تكل فالمعنى حتى كلت لكنه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك رأيت
زيدا امس وهو راكب ويحتمل ان يكون للحال حقيقة بان يكون اخبر عن هذا في حال كلال المطي كما
يقول سرت الى المدينة حتى ادخلها وانت في حال الدخول واما من نصب تكل فهي حتى الجارة ولا
على النصب من تقدير مضاف اي الى زمان كلال مطيهم والثالث ان تكون جارة بمعنى الى وقد تقدم ذكرها
في جملة حروف الجر فتختص بالظاهر كما مر فلا تجر المضمر خلافا للمبرد والكوفيين واما قوله اتت حتاك

تقصد كل فج ترجى منك انها لا تخيب فضرورة قال ابن هشام واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها
لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل قال ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في
البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك ضربت القوم حتى
وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة وقال يرده انها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى انت
واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ
فلا التباس ونظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رايتك انت وفي البدل منه رايتك
اياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وهي فرع عن الى فلا تحتمل ذلك انتهى
قال لكنه ما مشى ولم يرد هذا الوجه كما رد القولين الاخرين كان هذا من قبل المرتضى عنده
وقد يقال غاية ان لا يرتكب التغيير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر
مع بقاء الفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال المضمر بعدها خشية انها لو دخلت
عليه فقيل حتاه لاشتبه مع المضمر الف في غيرت الف اشاله الى الياء كقولك اليه وعليه ولديه
وذلك كل الف آخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية
في ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وهنا لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالى انتهى وحاصله انه لو
كان كل من قلب الالف واقرارها مع المضمر يؤدي الى مخالفة قاعدة اطرحوه فلم يدخلوه الا على الظاهر
لكن في تمثيله للاسم غير المتمكن بلدي نظر لانه معرب وكل معرب متمكن وقد ينتصب الفعل
المضارع بعدها اي بعد الجارة بان مضمرة نحو سرت حتى ادخلها بتقدير حتى ان ادخلها لانها
اي حتى نفسها خلافا للكوفيين لانها قد عملت في الاسماء الجر نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فلو
عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في
الافعال ولا نظير له في العربية فان قيل اذا قلت اي رجل تضرب اضرب عملت اي الجزم في الفعل
والجر في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح اجيب بان المراد ما يعمل في
الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل اي الجر في الاسماء ليس من جهة عملها الجزم
في الافعال فان عملها الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها
معنى الشرط ثم ما ذكر من التعليل في منع كون حتى هي الناصبة بنفسها لا يتوجه اعتراضا على جميع
الكوفيين على القائل منهم بانها ناصبة بنفسها كان وجارة بنفسها ايضا تشبيها بالى وهو مذهب
لبعضهم لا جميعهم قال في الهمع وذهب الفراء منهم الى انها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده ان

رجح

الجر بعدها انما هو لنيابتها مناب الى وذهب الكسائي وهو امامهم الى انها ناصبة بنفسها ايضا
وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز اظهار الى بعدها فقال نجز بعد حتى
يكون بالى مظهرة ومضمرة ومع قول الكوفيين انها ناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها
قالوا لو قلت لاسيرن حتى ان اصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وان توكيد كما اجازوا
ذلك في لام الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد تظهر في المعطوف على منصوبها لان الثواني تحتمل
ما لا تحتمله الاوائل كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار وفيه دليل
لقولهم ان ان مضمرة بعدها تنبيه قد يكون الموضع صالحا لاقسام حتى كقولك اكلت السمكة حتى راسها
فلك ان تنصب راسها على ان حتى عاطفة وان ترفعه على انها ابتدائية وان تجره على انها جارة
وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد وقوله
حتى نعله القاها الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون
الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول البصريين واوجبوا اذا قلت حتى
راسها بالرفع ان تقول اكول والثاني ان النصب في البيت الثاني من وجهين احدهما العطف و
الثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد قاله في المغني الخامسة
عشرة الفاء وهي حرف مهمل خلافا للكسائي في قوله انها ناصبة في نحو ما تأتينا فتحدثنا وللمبرد في
قوله انها خافضة في نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والمعطوف والصحيح ان
النصب بان وان الجر برب مضمرتين كما مر وترد الفاء على وجهين احدهما ان تكون رابطة
للجواب اي جواب الشرط بالشرط متعلق برابطة الممتنع صفة للجواب جعله شرطا
واما غير الممتنع جعله شرطا فلا حاجة فيه الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من
حيث صلاحيته ووقوعه موقعه وحصر ذلك اي امتناع جعل الجواب شرطا في ستة مواضع
مر ذكرها في حديقة الافعال فليرجع اليه فان قلت هذا الضابط الذي ذكره المصنف ينتقض بنحو
ومن عاد فينتقم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطا وبالمضارع المقرون بما قد
جعلوه مما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى ومن يؤمن
بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا قلت قد اجابوا عن الاول بان الفاء انما دخلت لتقدير الجملة
الفعلية خبر المبتدا محذوف وح فالجواب جملة اسمية وهو احد المواضع التي يمتنع جعل الجواب فيها
شرطا والجواب عن الثاني بان لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي فعلى التقدير

الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجئ الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمتنع الفاء كذا
قيل وقد تقدم ان ابن مالك يقدر الجملة خبر المبتدا محذوف في كل ما لم يمتنع جعله شرطا وقرن
بالفاء ولم يفرق بين المضارع المقرون بلا وغيره قال ومن ذلك قوله تع فمن يؤمن بربه فلا يخاف
بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى وكما ترد الفاء رابطة
جواب الشرط بالشرط ترد لربط شبه الجواب وهو ما كان مضمونه لازما المذكور شبه الشرط
وهو ما كان مضمونه ملزوما للمذكور وذلك في المبتدا اذا كان موصولا بفعل نحو الذي
ياتيني فله درهم او بظرف نحو الذي في الدار فله درهم او موصوفا باحدهما نحو رجل
يسعى في نجاته فلن يخيب ورجل عنده حزم فسعيد او بالموصول باحدهما نحو الرجل الذي ياتيني
او في الدار فله درهم فان الموصول والموصوف ح كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر
كالجزاء الذي تدخله الفاء وظاهر كلام جماعة ان دخول الفاء حينئذ واجب ونص عليه الرضى ايضا
فقال كان حق الجزاء ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها
مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم انتهى فان قلت الذي يشعر بالسببية المقصودة عند
التجرد من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف قاله الدماميني في التحفة والثاني ان تكون
عاطفة وقد تقدم عدها من حروف العطف فتفيد التعقيب وهو وقوع المعطوف
عقب المعطوف عليه من غير مهلة وتراخ لكنه في كل شيء بحسبه تقول تزوج فلان فولد له اذا لم
يكن بينهما الا مدة الحمل مع لحظة الوطي ومقدمته ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة
ولا بين البلدتين واعترض بقوله تع الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى
لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود واجيب بوجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء
معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء احوى الثاني ان الفاء في ذلك
نائب عن ثم كما جاء عكسه كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب اي فاضطرب قال بعضهم
والجواب الاول لا يدفع الاعتراض فان مضي المدة لا تعقب ما قبله وتفيد الترتيب
بنوعيه الحقيقي والذكري فالحقيقي هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه حقيقة في الوجود
نحو قام زيد فعمرو وخلقك فسواك والذكري هو وقوع المعطوف بعد المعطوف
عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في
عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تع ونادى نوح ربه

فقال

فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين وقوله تع فقد سالوا موسى
اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه ونقول اجمالا
فعلت كذا وكان المصنف اشار باختيار الاية الاولى للتمثيل دون غيرها الى عدم الاحتياج
الى ما ارتكبه الزمخشري في الكشاف فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء ولو اريد النداء نفسه لجاء
كما جاء قوله اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب بغير فاء فاشار المص الى انه لا داعي لما ادعاه من
جعل نادى بمعنى اراد النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على المجمل وقال صاحب الانتصاف ويجوز وجه اخر
لطيف المأخذ رقيق الحاشية وهو ان يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده
فليس من عطف الشيء على نفسه بل عطف المجموع على احد اجزائه وهما متغايران انتهى وقد يكون للترتيب الذكري
في غير ذلك كقوله تع ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تع واورثنا
الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره
وانكر الفراء افادتها الترتيب مطلقا قال غير واحد مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب لكن
قال العيني وما نسب الى الفراء من ان الواو يدل على الترتيب غير صحيح انتهى وسبقه الى ذلك
السيرافي وقال لم ار ذلك في كتاب الفراء واحتج الفراء بقوله اهلكناها فجاءها باسنا اذ مجيء الباس سابق
للاهلاك واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او هو على القلب والاصل جاءها باسنا فاهلكناها
وجعلها الرضي من قبيل عطف المفصل على المجمل فالفاء للترتيب الذكري قال لان ما بعد الفاء
تفصيل للاهلاك المجمل وقال الجرمي لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله
بسقط اللوى بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت
واحد وقيل الفاء هنا بمعنى الى وذهب بعضهم الى ان الفاء يقع تارة بمعنى ثم ومنه قوله تع ثم خلقنا
النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاءات في ذلك بمعنى
ثم لتراخي معطوفها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته
بالواو لانه لا يجوز جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع
حومل كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون
بين كما عكس ذلك من قال يا احسن الناس ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بين
واقام قرنا مقامهما قال والفاء نائبة عن الى وصحت اضافة ما بين الى الدخول لاشتماله على
مواضع او لان التقدير بين مواضع الدخول قال ابن هشام وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب

وقد يستانس له عندي بجي تلك في نحو قوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الى واوطاني بلاد
سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده حللت
بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما قال وهذا معنى غريب لا لم ار من ذكره
وقد تفيد اى الفاء العاطفة ترتب لاحقها وهو المعطوف على سابقها وهو المعطوف عليه
اى تسببه عنه فلتسمى فاء السببية ويغلب ذلك في العاطفة جملة او صفة فالاول نحو قوله تعالى
الم تران الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اصباح الارض مخضرة
مترتب على انزال الماء من السماء والثاني نحو قوله تعالى لآكلون من شجرة من زقوم فمالؤن منها
البطون فان ملاء البطون مترتب على الاكل وقيل الفاء في الآية الاولى بمعنى ثم لتراخي معطوفها
والحق انها للسببية قال ابن الحاجب وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان
يسلم زيد فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة والتحقيق انها مستلزمة للتعقيب وقد تراخ
التعقيب في كل شيء بحسبه وهو بهذا المعنى متحقق في الآية نعم قد تاتي الفاء لمجرد السببية والربط كالجزاء
نحو ان جئتني فانا اكرمك وح لا يلزمها التعقيب وقول بعضهم وعلى هذا يحمل قول ابن الحاجب ان الفاء
السببية لا تستلزم التعقيب منظور فيه فانه انما قال ذلك جوابا عن الآية حيث نقض بها قولهم
الفاء العاطفة للتعقيب من غير مهلة فاجاب بان الفاء فيها للسببية وهي لا تستلزم التعقيب فكيف
يصح حمل اطلاقه على ذلك فتدبر وجعل صاحب البحر جملة فتصبح الارض مخضرة معطوفة على جملة محذوفة
قال واذا كان الاخضرار متاخرا فثم جمل محذوفة اى فتهتز وتربو ببين ذلك قوله تعالى فاذا انزلنا
عليها الماء اهتزت وربت وفي حاشية الشمني على المغني الظاهر ان تصبح على حقيقته فيكون
الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير ولا يلزم ذلك والاول قول
عكرمة وهو موجود في مكة وتهامة قال ابن عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى نزل المطر ليلا بعد قحط
فاصبحت تلك الارض الرملة التي نسفتها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف انتهى وقد تخص
الفاء المذكورة حينئذ اى حين اذ افادت ترتب لاحقها على سابقها باسم النتيجة و
التفريع فتسمى فاء النتيجة وفاء التفريع ووجه التسمية ظاهر ولا يخص ذلك بالعاطفة بل فاء
السببية مطلقا تسمى بذلك اذ لا تلازم بين السببية والعطف فقد تكون سببية وهي غير عاطفة كما
في الجزاء وقد ياتي العاطفة جملة او صفة لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم لقد
كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري

للفاء

للفاء مع الصفات ثلثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة
للحارث الصابح فالغانم فالايب اى الذي صبح فغنم فاب والثاني ان تدل على ترتيبها
في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاجمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث
ان تدل على ترتب موصوفاتها نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين وقد تنبئ اى الفاء السببية عن
محذوف هو السبب لما بعدها فلتسمى فصيحة عند بعض اى بعض اهل العربية لافصاحها عن
ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقي لا يمكن التعبير عنه نحو قوله تعالى
فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى فضرب فانفجرت هكذا قدره المصنف في عين الحيوة
واقتصر عليه تبعا للسكاكي في المفتاح ثم قال وحذف المعطوف عليه للدلالة على سرعة تحقق الانفجار
كانه حصل عقيب هذا الامر وهذا التقدير هو الذي يقتضيه سياق كلامه هنا ايضا وقدره صاحب
الكشاف بتقديرين فقال اى فضرب فانفجرت او فان ضرب فقد انفجرت قال صاحب الكشف
ويرجح الاول انه اقل تقديرا وان الثاني يحتاج الى اضمار قد وهو ضعيف انتهى وهل تسميتها فصيحة
على التقدير الاول فحسب او على الثاني فقط او عليهما معا ذهب الى الاول جماعة قالوا لانها
على تقدير الشرط يكون جزائية لا فصيحة وعرفوها بانها الفاء التي دلت على محذوف غير شرط هو
سبب لما بعد الفاء وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح والمصنف في عين الحيوة وكلامه هنا كالصريح
في ذلك اذ الضمير في قوله وقد تنبئ عن محذوف عائد على الفاء السببية العاطفة لا مطلق
السببية فتدبر وكلام الزمخشري في الكشاف ظاهر في الثاني حيث قال الفاء في فانفجرت متعلق
بمحذوف اى فضرب فانفجرت او فان ضرب فقد انفجرت كما قلنا في فتاب عليكم وهي على
هذا فاء فصيحة لا تقع في كلام بليغ قال الطيبي وغيره قوله وهي على هذا فصيحة ظاهره ان
الفاء على التقدير الثاني فصيحة ثم قال ولا يبعد ان يقال ان المراد من قوله على هذا اى
انها محتملة لهذين المعنيين انتهى والاكثرون على الثالث وهو ان تسميتها فصيحة على التقديرين
وهو الذي حققه العلامة التفتازاني في شرح المفتاح قال وجعلت فصيحة على الوجهين لافصاحها
عن المحذوف او وصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها فصيحة لما فيه من تقليل
الحذف وتوهم بعضهم ان تسميتها فصيحة انما هي على تقدير الاول اذ على تقدير الشرط تكون
جزائية لا فصيحة وذهب عليه ان كونها فصيحة بناء على افادة المعنى البديع والوقوع ذلك
الوقع الحسن لا ينافي كونها جزائية في اصلها كما لا ينافي كونها عاطفة وان المشهور فيما بينهم في

الفاء الفصيحة ما يقع هذا الموقع من الجزاء حتى جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر قالوا خراسان اقصى
ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا اي ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها فلو اذ
ان الفصيحة انما هي عند من لم يعد مشي ولا يلزم تقدير ان مع الشرط المحذوف بل يجوز تقدير اذا
الشرط القياس بل هو الغالب تقول زيد فاضل فاكرمه اي اذا كان كذا فاكرمه وفي التنزيل انا خير منه
خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني
اي اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك
من المنظرين وقال فبعزتك لاغوينهم اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم ومثله كثير في
القرآن المجيد وغيره تنبيه قد تكون فاء السببية بمعنى لام السببية كقوله ثم اخرج منها فانك
رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل وهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الفصيحة دخلت على
ما هو الجزاء في المعنى في نحو زيد فاضل فاكرمه اذ المعنى كما مر اذا كان كذا فاكرم وتعكسه هنا فتقول
اكرم زيدا فانه فاضل تتمة ذهب بعضهم الى ان الفاء ترد زائدة دخولها في الكلام كخروجها كقوله
يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر وقوله ارانى اذا ما بت بت على هوى
فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا وهذا لم يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا و
حكى اخول فوجد وقيد الفراء والاعلم الجواز بكون الخبر امرا كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم
او نهيا نحو زيد فلا تضربه والمانعون يأولون ذلك بتقدير هذه خولان في البيت وتقدير
اما في المثال وما لا يحتمل التاويل فضرورة قيل وترد الفاء للاستيناف كقوله الم تسال
الربع القواء فينطق فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها او سببية نصب ومنه
فانما يقول له كن فيكون بالرفع اي فهو يكون وقوله يريد ان يعربه فيعجمه اي فهو يعجمه
ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه وقد مر عن ابن هشام ان التحقيق ان الفاء
في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وانما يقدر النحويون كلمة هو
ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف السادس عشر قد ترد على وجهين اسمية وحرفية
فالاسمية على وجهين احدهما ان يكون اسما بمعنى حسب وتستعمل على وجهين مبنية وهو
الغالب لشبهها بقد الحرف لفظا ولكثير من الحروف وضعا ويقال في هذه قد زيد درهم
بالسكون وقدني بالنون للمحافظة على بقاء البناء على اصله الذي هو السكون خشية ان يزول
عنه الى الحركة قال ابن ام قاسم وقد تلحقها النون حينئذ اي بين مول عنه فيقال قدي وهو

وهو مبني

وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم وقدي بغير نون كما يقال حسبي ولم يثبت البصريون اعرابها
وانما هو مذهب كوفي قيل وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه الاعراب
فان قيل وجهه ملازمتها للاضافة فترد بانه لو صح دافعا للبناء لم يبن في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة
تنبيهان الاول لحسب في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون
نعتا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من
رجل واستعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله
وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انها اسم فعل لان العوامل اللفظية لا يدخل على اسماء
الافعال بالاتفاق والثاني ان يكون بمعنى لا غير في المعنى فيستعمل مفرده وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند
قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على
الضم تقول في الوصفية رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب قال الجوهري كانك قلت
حسبي او حسبك فاضمرت ولم تنون انتهى وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك
فالمعنى في ذلك كله رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير قاله في التوضيح و
شرحه الثاني توافق قد حسب في المعنى وفي الاستعمال مبتداء والاضافة الى المضمر والظاهر كما
رايت وتخالفها في انها مبنية غالبا وفي ان نون الوقاية تلحقها وفي ان الباء وان جر لا يدخلان
عليها فيما يظهر قال ابن هشام ولم ار احدا ذكر ذلك قال واما انها تقطع عن الاضافة فعندي فيه
نظر والثاني ان يكون اسم بمعنى يكفي وهي مبنية على السكون وتلزمها نون الوقاية
عند الاضافة الى ياء المتكلم نحو قدني درهم اي يكفيني درهم وقد زيدا درهم اي يكفي
زيدا درهم وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي يحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على
لغة البناء وان يكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثاني على ان يكون نون
حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله
فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين قاله في المغني تنبيه جعل المص قد بمعنى يكفي تبع فيه ابن
هشام في المغني قال شارحه ولا ادري لم جعلها بمعنى المضارع مع ان في مجي اسم الفعل بمعناه كلاما و
ابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن ام قاسم انها بمعنى كفى اقول قلت جعل اسم الفعل بمعنى المضارع
وعدمه مبني على الخلاف في سبب بنائه فمن قال هو مشابهة الامر او الماضي في المعنى كما ذهب اليه
ابن الحاجب لا يجيز جعله بمعنى المضارع لانه لو كان بمعناه اعرب ومن قال هو مشابهة الحرف

بجزوم النيابة عن الفعل وعدم مصاحبة العوامل كما ذهب اليه ابن مالك جاز كونه بمعنى المضارع كما بمعنى
فتر داوه واف بمعنى التضجر والتوجع دون تضجرت وتوجعت ولعل ابن هشام انما جعل قد
يكفى اشارة الى الرد على من انكر مجئ اسم الفعل بمعنى المضارع فانه قال فى شرح الشذور وبعد ما
انكر بعضهم هذا النوع وفسر اوه واف توجعت وتضجرت وقال فى غيره رادا على من
انكر ذلك مجئ اسم الفعل بمعنى المضارع محقق لا شك فيه والحرفية ترد حرف تقليل مع الفعل
المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهو اعنى التقليل ضربان تقليل وقوع الفعل نحو
قد يصدق الكذوب وقد يعثر الجواد وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اى ان ما هم عليه هو اقل
معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها فى هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل فى المثالين الاولين
لم يستفد من قد بل قولك الجواد يعثر والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك
منهما قليل كان فاسدا اذ آخر الكلام يناقض اوله وحرف تحقيق مع الفعل الماضى غالبا
نحو قد افلح من زكاها قد افلح المؤمنون ومع المضارع قليلا كما مر ان بعضهم حمل عليه قوله تعالى
قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشرى دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد
وصرح الرضى بان قد اذا دخلت على الماضى او المضارع قيل وقد تقرب اى الماضى
من زمن الحال ان لم يكن حالا ولذلك لا تدخل على نعم وبئس لانهما للحال ولا معنى لتقريبه تقول
قام زيد فيحتمل الماضى القريب والبعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقريب ومن ثم
اى ومن اجل انها تفيد تقريب الماضى من الحال لا الزمت فى الجملة الحالية المصدرة
اى بالماضى لفظا او تقديرا عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين كما مر وذلك لان
الحال يدل على حصول صفة مقارن لما جعلت الحال قيدا له وهو العامل والماضى لا مقارنة فيه للحال
فاذا كان مع قد قرب منها فحسن وقوعه حالا هكذا قالوا وفيه بحث مشهور وهو
ان قد انما تقرب الماضى من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذى هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين
كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذى كلامنا فيه على حسب عاملها قد تكون ماضيا وقد تكون
حالا وقد تكون مستقبلا كما لا يخفى فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف
فى شرح المفتاح والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة
كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالنسبة الى ذلك المقيد لا الى زمن التكلم وعلى هذا اذا قلت
جاء نى زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجئ فلا تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب فهم

الى زمان

الى زمان المجئ فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن المجئ
فى الدوام واذا قلت جاءنى زيد يركب دل على تقارنهما وحينئذ يظهر صحة كلام القوم
فى هذا المقام وفى وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف و
لن اذ لو صدرت بها تبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها وانما يليق من انهم استبشعوا
ان يقع المضى الصرف حالا بهذا المعنى الذى نحن بصدده للتنافى بين الماضى والحال بمعنى
اجزاء عن زمان التكلم فاحتيج الى ادخال قد المقربة الى الحال لكسر سورة ذلك التنافى فيزول
الاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم الى هنا كلامه قال الدمامينى بعد نقل هذا الكلام
اقول اشار بهذا القول الذى لا يلتفت اليه الى ما وقع للرضى فى شرح الكافية وانا
ما قرره هو وارتضاه وان كان بعضه ماخوذا من كلام التفتازانى فى حاشية الكشاف ففيه
فيه نظر وذلك ان ما قاله بعد التلبيا والتى ان قد قربت الماضى الواقع قيدا من زمان
العامل فيفهمت مقارنته له ولم يقم دليلا على مفهم المقارنة وهى المطلوب لا ما ذكره من التقريب
المذكور وهو لا يدل عليه بوجه قال وقد يورد عليه مثل جاء زيد لم يضحك اذ مقتضى تقرره
ان مضى هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد وهو جاء فيفهم منه عدم تقدم الضحك
على المجئ فلا تقارن الحال عاملها وجوابه ان النفى فى هذا المثال ونحوه وان دل على
متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء حتى تظهر قرينة انقطاعه نحو لم يضحك امس وضحك
اليوم والفرض عدم هذه القرينة فاذن الاستمرار الذى هو الاصل سالم عن المعارض فيحصل
الدلالة على المقارنة فجاز بهذا الاعتبار وقوعه حالا وهذا بخلاف الماضى المثبت فان
وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فلذلك قال من قال
يحتاج الى قد المقربة من الحال لفهم المقارنة وقد عرفت ما عليه والظاهر ما ذهب اليه
الاخفش والكوفيون فى المسئلة والمقارنة مفهومة بدلالة سياق الكلام على الحالية ولا حاجة
الى تكلف شئ من التعليلات فان قلت لا شك فى جواز اقتران الماضى المثبت بقد اجماعا و
عند وجوده يلزم ان يكون الماضى قريبا من الحال فيشكل كلام الكوفيين ومن وافقهم لوجود
التدافع فى مثل جاء زيد وقد ركب اذ وقوعه حالا يقتضى مقارنته للعامل الماضى وقد يقتضى قرب
زمانه منه لا اقترانه به قلت لا تدافع لانا لا نسلم ان قد حينئذ للتقريب بل هى للتحقيق سلمنا كونها
للتقريب لكن لا نسلم التدافع اذ لا مانع من ان يكون زمان الركوب المقيد للمجئ الماضى كان قريبا منه بدليل

قد ثم قارنه بدليل تقييده بلو قوعه حالاً والحاصل ان وجدت قرينتان لا تنافي بين مقتضيهما قربت
على كل واحد ما يقتضيه فلا اشكال انتهى قلت وفيه نظر فان قد في بعض الصور لازمة اجماعاً فلا تخلو
ان يكون للتحقيق او للتقريب اما الاولى فلا وجه للزومها هنا واما الثانية فعلى مقتضى ما قرره ينبغي ان لا
يكون لازمة والاجماع على لزومها تنبيه كان المصنف رحمه الله انما اتى بصيغة التمريض في قوله قيل و
قد تقربه من الحال نظراً الى البحث المذكور وليس في محله فان قد تقرب الماضي من الحال بالاجماع وانما البحث
انما يرد على تعليل التزامهم لها في الحالية المصدرة فكان الصواب ان يحكي بقيل قوله ومن ثم توجه
التمريض الى البحث وقد ذكرنا في صدر الكتاب لقد ستة معان فلا نطول بالاعادة التاسعة
عشرة قط ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون اسم فعل مبنيا على السكون واختلف في معناه
فقال الزمخشري في المفصل والتفتازاني في المطول وتبعهما المصنف هو بمعنى انته وقال الجمهور بمعنى
يكفي كما قالوه في قد حتى اختلفوا اهل هما كلمتان مستقلتان او الدال في قد بدل من الطاء فذهب
الى كل جماعة والاول اشهر ويتصل بها نون الوقاية وكثيرا ما تجيء مقرونة بالفاء تزيينا للفظ
نحو قام زيد فقط قال التفتازاني وكانه جزاء شرط محذوف وقدره في نحو اضرب زيدا
فقط اذا ضربت زيدا فانته عن ضرب غيره قال وانما قدرنا الشرط لتصحيح الفاء انتهى وعلى هذا القياس
في نحو قام زيد فقط اذا علمت قيام زيد فانته عن طلب الحكم بقيام غيره وفيه كلام في شرح
التلخيص وكلام المصنف هنا انها تجيء بدون الفاء لكنه قليل وصرح غير واحد من النحويين ان قط في
المثال المذكور بمعنى حسب المقطوعة عن الاضافة فالمعنى فيه قام زيد لا غير وهو الظاهر لقيام حسب مقامها
من غير تكلف ثم قال ابن هشام في حواشي التسهيل ولم يسمع يعني قط في نحو المثال المذكور الا مقرونة
بالفاء وهي زائدة لازمة انتهى قال وكذا القول في قولهم فحسب ان الفاء زائدة انتهى قال الدماميني
ولك منع ارتكاب الزيادة … وجعله مندرجة وقد قال ابن ابن السيد في كتاب المسائل قط
مفتوحة القاف ساكنة الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجتزاء به وهي عند البصريين مضافة الى ما بعدها
كما تضاف حسب في قولك حسبك درهم وفيها معنى القطع كالتي هي ظرف والكوفيون يجيزون في
ما بعدها النصب فيجيزون قط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى عبد الله درهما ويكفيه ولا يعرف ذلك البصريون
وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت درهما فقط وما اخذت درهما فقط وهذه هي التي تأتي معها الفاء
لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به انتهى قال فجعل الفاء عاطفة لا زائدة كما قال ابن هشام ولا جزائية
كما قال التفتازاني والظاهر انه جزء من قوليهما جميعا انتهى فتأمل والثاني ان تكون ظرفا لاستغراق الماضي اي لاستغراق

بجميع

جميع ما مضى من الازمنة الماضية حال كون الماضي منفيا نحو ما رأيته قط اي في جميع الازمنة الماضية
ونص ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الكافية على انه يستعمل دون نفي تارة معنى و
لفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله ونحن اكثر ما كنا
قط وامنه والثاني كما في الحديث ايضا ان ابيا قال لعبد الله كائن تقرا سورة الاحزاب
فقال عبد الله ثلاثا وسبعين آية فقال قط اي ما كانت كذا قط قال في القاموس وفي مواضع
من البخاري جاء بعد المثبت منها في الكسوف اطول صلوة صليتها قط قال وهي مما خفي على كثير من
النحويين انتهى والجمهور على ان كل ذلك نادر لا يقاس عليه وفيها اي في قط التي ترد ظرفا
لاستغراق الماضي خمس لغات احدها قط بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة وهي افصحها واشهرها
قال ابن السيد واشتقاقها من قولك قططت الشيء اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رأيته قط
فقد قطع على هذا وفصل فيه وقال في المغني معنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري
لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال الثانية قط بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على اصل
التقاء الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة الرابعة قط بفتح القاف
وتخفيف الطاء مضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة فبقيت المضمومة الخامسة قط بفتح القاف و
سكون الطاء مبالغة في التخفيف حذفت الثانية فبقيت الاولى الساكنة وهي مبنية بجميع لغاتها
قيل لتضمنها معنى مذ والى اذ معنى ما فعلته قط مذ ان خلقت الى الان وقيل لشبه الحرف في ابهامه
لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي لانها لزمانه وبنيت في
الاشهر على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد او لانه لو فتحت لتوهم النصب
بمقتضى الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بمذ المضمنة معناها ولا تجامع فعلا مستقبلا واما قول
العامة لا افعله قط فلحن ولا يلتفت اليهم لان استعمالها مع نفي الفعل الماضي قد ثبت عند اهل اللغة و
لم يثبت مع نفي المضارع عندهم ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وكتبهم لا يقال لا يلزم ان يكون خطاء
لجواز ان يكون مجازا وعدم نقل هذا الاستعمال عن ائمة اللغة لا يمنعه لجواز ان يوجد مع عدم نقله عنهم
لانا نقول قد ثبت ان استعمالها الثاني قول العامة وهو ملحق باصوات الحيوانات عند اهل البلاغة فلا يعتبر
اصلا حقيقة او مجازا ولهذا لا يستدل باقوالهم والثالث من وجوه قط ان يكون بمعنى حسب وهذه
مفتوحة القاف مخففة الطاء والغالب بناؤها على السكون لوضعها على حرفين وتضاف الى الاسم
الظاهر والى ياء المتكلم وكاف الخطاب نحو قط زيد درهم وقطي وقطك ثلاثون وقد تعرب وهو قليل
يقال قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم ويجوز ان يلحقها نون الوقاية اذا اضيفت الى ياء المتكلم

فبنى قطع كما بنى قد في معنى حسب للبناء على السكون فانه تقابل قط ظرفا لاستغراق الماضي منفيا
عوض ظرف لاستغراق المستقبل منفيا تقول في المستقبل لا افعله عوض كما تقول في الماضي ما فعلته قط
لكن عوض قد يرد للماضي ايضا كقوله فلم ار عاما عوض اكثر هالكا وهي مبنية لشبهها بالحرف في ابهامها لانه
يقع على كل ما يعطى من الزمان وبناؤه اما على الضم كقبل وبعد او على الفتح طلبا للخفة او على الكسر
على اصل التقاء الساكنين فان اضيف الى العائضين كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين
والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر او اضيف اليه كقوله ولولاه لم يك
عوض في خضماتي واوصالي اعرب في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصائص الاسماء
الثامنة عشرة كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد وهي بسيطة
بوجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذف الفها كما تحذف مع ساير حروف الجر
نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت للتخفيف وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد
من مفرديها كما قاله النحويون في لولا وحبذا ويشتركان اي الخبرية والاستفهامية في ثمانية
امور احدها البناء اما بناء الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولنا كم رجلا عندك
معناه اعشرون رجلا عندك واما بناء الخبرية فلشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى
فمن جهة ان كلا منهما لعدد مبهم وان شئت قلت بنيت بوجهيها لشبهها بالحرف وضعا وهو الاقرب
والثاني الافتقار الى التمييز لان وضعهما على الابهام ولشدة افتقارهما اليه لم يحذف الا
لدليل كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية وكم عبد عندك
بالجر في الخبرية بحسب ما يقتضيه المقام كحذف غيرهما من الاعداد فانها تدل على كمية معينة فيجوز ان لا يؤتى
لها بتمييز البتة لان فيها فائدة من جهة الدلالة على الكمية المعينة وان جهل جنسها والثالث لزوم الصدر
على غير الجار حرفا كان او اسما لان ما قبلهما اذا كان مضافا او حرف جر يعمل فيهما واغتفر ذلك لان
تأخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور
كالكلمة الواحدة مستحقة للتصدير حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ملكت
فيكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه وانما الذي لا يعمل فيهما متقدما الفعل او شبهه لاستحقاقهما
الصدر لان كليهما للانشاء وكل ما تضمن معنى الانشاء لزم تصديره لانه يغير الكلام من نوع الى نوع فوجب
تقديمه ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه والا فلو تأخر لم يعلم هل الانشاء راجع
الى ما مضى او الى شيء يأتي فيتشوش فكره وكون كم الاستفهامية للانشاء ظاهر واما الخبرية فلتضمنها معنى انشاء
التكثير والانشاء انما يؤدى بالحروف غالبا فتكون متضمنة لحرف دال على التكثير اما محققا لوضع رب

من الاستغراقية

من الاستغراقية او رب ان قلنا بدلالتها على التكثير واما مقدرا لو ضع ان سلم عدم دلالة هذين
الحرفين على التكثير فمن هذه الحيثية لزمت كم الخبرية التصدير فان قيل كيف يتأتى ان يكون في
الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي فالجواب ان الانشاء في كم
من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره ان طابق فصدق
والا فكذب والاخبار في الكلام الذي هي فيه وهو الذي قيل لاجله خبرية انما هو باعتبار
الكثرة لا باعتبار التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك الامر الواقع في
الخارج كان صدقا وان لم يطابق كان كذبا فاذا قلت كم رجال عندي فله جهتان احديهما التكثير
الذي قام بذهنك ولا وجود له في الخارج وبهذا الاعتبار تكون كم انشائية والاخرى كثرة
الرجال المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار تكون كم خبرية هذا معنى ما قرره
ابن الحاجب وقد تقدم نظيره في باب افعال الذم والمدح وتر نزاع الرضي له في ذلك
فليرجع اليه والرابع من الامور التي تشترك فيه كم الخبرية والاستفهامية الاسمية خلافا لمن زعم
ان الخبرية حرف للتكثير والدليل على اسميتهما دخول حرف الجر عليهما نحو بكم درهم اشتريت و
بكم شيء احسنت اليك والاضافة اليهما نحو غلام كم رجل ملكت ووصل كم حبيب ظفرت به ووقوعهما
مسندا اليهما لفظا ومعنى في نحو كم رجلا جاءك وكم ملك احسن اليك ومعنى لا لفظا نحو كم عبدا اعتقت
وكم حر اعتقت فان المفعول به مسند اليه بحسب المعنى اذ قولك ضربت زيدا في معنى زيد ضربته
ولا معنى للاسناد الا ذلك او الكاره مع انه قد يكون نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد فيكون مسندا اليه
لفظا ومعنى وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرح به ابن الحاجب والخامس الابهام وهو ظاهر
لانهما وضعا لذلك والسادس جواز حذف تمييزهما بدليل كما مر خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية
السابع الاختصاص بالنكرات كما صرح به الرضي قال اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما
الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب ومعدود كذلك والغرض من تبيين المميز بيان جنس ذلك
المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضايعا الثامن امتناع كون
مميزهما منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءك ولا كم لا رجل صحبت خلافا لمن اجازه نص عليه سيبويه و
تختص كم الخبرية بوجوب جر التمييز اي مميزها بالاضافة اليه كما في عشرة ومائة لا
بمن مقدرة خلافا للفراء وقيل الكوفيين قاطبة بدليل انه متى فصل كان منصوبا حملا على كم الاستفهامية
كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل مفردا كان تمييزها او مجموعا نحو قول

كم عمة لك وكم عبد لك قال كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا وكونه مفردا اكثر في الاستعمال و
ابلغ في المعنى حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال
ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني قاله في التصريح وانما كان تمييز الخبرية
مجرورا مفردا لانها لما كانت للتكثير صار تمييزها كتمييز العدد الكثير وهو المائة والالف وجاز الجمع
فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير ما يغني عن كمية الكثرة صريحا وكم الخبرية
ليست مثله في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح في مثله وحكي عن تميم نصبه مطلقا وروي
قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بالنصب اما حملا على لغة
التميمية واما على تقدير ما استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد
انسيته وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت وافراد الضمير حملا على لفظ كم او على انه عائد على مجموع من تقدم كما في
قولك النساء فعلت ويروى بالجر على قياس تمييز الخبرية وبالرفع على انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه
وصف لك ولفدعاء محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما خصت
لك من صفة خالة استدلالا عليها بالمذكورة لا بلك لا ولي الخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى
لان الخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او
مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة واذا انفصل التمييز بفصل او بغير فصل جاز كونه ايضا
مفردا او جمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور وذهب ابو يحيى والشلوبين وابن هشام الخضراوي
الى التزام الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد او كناية ككم الاستفهامية
وكاين وكذا ورد بان ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف
او مجرور مذاهب اصحها المنع لما فيه من الفصل بين المتضايفين وذلك ممنوع الا في ضرورة كقوله كم
بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه والثاني نعم وعليه يونس بناء على رايه من جواز
الفصل بين المتضايفين في السعة بذلك والكوفيون بناء على رايهم ان الجر بمن مقدرة وانما جوزوا
عمل الجار المقدر هنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على تمييز الخبرية نحو كم من ملك
وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه والثالث الجواز ان كان
الظرف او المجرور ناقصا وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله وما يتعلق به نحو كم بك ماخوذا اتاني
وكم اليوم جائع جاءني والمنع ان كان تاما وعزا الاندلسي هذا القول الى يونس ورد بان العرب لم
تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل تجريهما مجرى واحدا من الفصل بالمجرور التام من قوله

كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا
شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون بناء على
ان الجر بمن لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر فقط وروي قوله كم نالني منهم فضلا على عدم بالجر
واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك
المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وتختص كم الاستفهامية
بوجوب نصبه اي نصب تمييزها وظاهره انه لا يجوز جره مطلقا وهو قول لبعضهم وذهب الفراء
والزجاج وابن السراج وآخرون الى جواز جره مطلقا حملا لها على الخبرية وفصل قوم فقالوا
ان جرت هي بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت جاز الجر والا فلا ومع ذلك فالنصب هو الكثير ثم
الجر حينئذ بمن مقدرة حذفت تخفيفا وصار حرف الجر الداخل على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل
وسيبويه والفراء والجماعة وخالفهم الزجاج فقال انه باضافة كم لا باضمار من ورده ابو الحسن بانهم
حين خفضوا العدد ما لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة و
تختص بوجوب لزوم افراده اي افراد تمييزها خلافا للكوفيين في جواز جمعه وما اوهمه يحمل
على الحال وجعل التمييز محذوفا فاذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر لك غلمانا
فحذف المميز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر والعامل فيه الظرف او عامله المحذوف فاذا
قلت كم غلمانا لك لم يمش هذا التخريج الا على راي الاخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي
في مثل ذلك وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا
اردت اصنافا من الغلمان قالوا وانما كان مميز الاستفهامية مفردا منصوبا لانها لما كانت
كناية عن العدد وجعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى مائة وجعل مميزها كمميزه لانها
لو جعلت كناية عن احد الطرفين كان تحكما وترجيحا من غير مرجح لتساويهما في الطرفية بخلاف
الوسطية اذ لا تساوي شيئا منهما **التاسعة عشرة كيف** ويقال فيها كي كما يقال في سوف
سو قال كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وهي اسم لدخول الجار عليها بلا
تاويل في قولهم على كيف تبيع الاحمرين اي اللحم والخمر ولابدال الاسم الصريح منها نحو كيف انت
اصحيح ام سقيم وللاخبار بها مع مباشرة الفعل نحو كيف انت فبالاخبار بها انتفت الحرفية و
بمباشرة الفعل انتفت الفعلية وترد على وجهين احدهما ان تكون شرطية فتقتضي فعلين متفقي
اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق وتجزم الفعلين عند النحاة الكوفيين

وقطرب من البصريين مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما نحو كيفما تكن اكن قالوا ومن ورودها شرطية
قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة
ما قبلها قال ابن هشام وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها انتهى وقيل انه من تخيل الاشكال انما المقدر
الجواب فعل مثل الذي قبلها وانما المقدر فعل مضارع ماض ان اشتبه متعلقا بالحدث الذي قبلها والتقدير كيف يشاء الامور
بناء الاتفاق اي لا فرق بين الشيئين الا بالتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف لدلالة ما قبلها الا ان قبلها
فعل اختياري والافعال الاختيارية لها دلالة على المشية واستلزام لها وكثيرا ما يطلق ترادي بها كقوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم اي كيف
اي اردتم القيام لها والثاني ان تكون استفهامية وهو الغالب فيها ويستفهم بها عن حال الشي لا عن ذاته قال الراغب
وانما يسال بها عما يصح ان يقال فيه شبيه وغير شبيه ولهذا لا يصح ان يقال في الله تعالى كيف قال وكلما اخبر الله بلفظ كيف عن
نفسه فهو استخبار على طريقة التنبيه للمخاطب او التوبيخ له كيف تكفرون كيف يهدي الله قوما انتهى
وقال في المغني الاستفهام بها اما حقيقي نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون بالله الاية فانه
اخرج مخرج التعجب فتقع كيف الاستفهامية خبرا في نحو كيف زيد وكيف
كنت فكيف في الاول خبر المبتدا وفي الثاني خبر كان قدم فيهما للزومه الصدر و
تقع مفعولا في نحو كيف ظننت زيدا وكيف اعلمته فرسك فهي في الاول مفعول ثان
لظن وفي الثاني مفعول ثالث لاعلم ومنهم من جعل هذا من قبيل الخبر ايضا لان ثاني مفعولي
ظن وثالث مفعولات اعلم خبران في الاصل والمراد بنحو ذلك في النوعين ان تقع قبل ما يستغنى
به عنها اي يستقل به وبها كلاما لانه يصح ان يقع جاء زيد ثم ادخلت كيف استفهاما عن هيئة المجيء
على اي حالة جاء زيد قال ابن هشام وعندي انها تاتي في هذا النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه
كيف فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل اي ولا ان يكون في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو
ممتنع بينهما ان الاول عن سيبويه ان كيف ظرف وانكره الاخفش والسيرافي وقالا هي اسم
غير ظرف ورتبوا على الخلاف امورا احدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعندهما
رفع مع المبتدا نصب مع غيره الثاني ان تقديرها عند سيبويه في اي حال او على اي حال وعندهما
تقديرها في نحو كيف زيد اصحيح زيد ونحوه وفي نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد ونحوه الثالث ان الجواب
المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه ولهذا قال ان اجيب على اللفظ وان اجيب على المعنى دون
اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما على العكس وقال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا
ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا

وهو ما لا يستقل به وبها كلاما ... وتقع حالا في نحو كيف جاء زيد
مفعولا مطلقا نحو ... ان تقع قبل ما يستغنى عنها

لانها

لانها في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده
الاجماع على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب الثاني
زعم قوم ان كيف تاتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب في كتاب العلل وانشد عليه
اذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الادنى فكيف الاباعد وهذا خطا لاقترانها بالفاء
وانما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور بالاضافة فالمبتدا محذوف
اي فكيف حال الاباعد على حد قراءة ابن جماز والله يريد الآخرة او بتقدير فكيف الهوان على الاباعد
فحذف المبتدا او الجار وهو مجرور بالعطف بالفاء وكيف مقحمة بين العاطف والمعطوف لافادة
الاولوية بالحكم فلا يكون لها محل العشرون لو ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية
امتناعية فتقتضي شرطا وجوابا وتفيد في نحو لو جاءني زيد لاكرمته ثلاثة امور احدها الشرطية
اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين الثاني تقييد الشرطية بالزمان الماضي وبهذا الوجه
الذي بعده فارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط
بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي الا ترى انك تقول
ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم تجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك قال في التصريح وفي الاسبق
من الازمنة خلاف قال الرازي والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا
فاذا انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع واختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها
اياه على اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين وابن هشام الخضراوي زعما
انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان
على التعليق في المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت قال ابن هشام الانصاري
وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل
فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاءني زيد لاكرمته لكنه لم يجئ
الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول المشهور الجاري
على السنة المعربين وعبارتهم لو حرف امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع الشرط ورد
بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده
من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان
عدم النفاد محكوم به سواء وجد الشرط ام لا وعدم العصيان محكوم به سواء وجد الخوف ام لا

واجيب بان انتفاء الشرط والجواب هو الاصل فيها فلا ينافيه بقاء الجواب فيها مع انتفاء الشرط في بعض
المواضع والثالث وهو مختار المص وفاقا لابن مالك واختاره جماعة من محققي المتأخرين ايضا
انها تفيد دائما مثبتا كان او منفيا امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا واستلزامه اي شرطها
لجوابها من غير تعرض لامتناع الجواب ولا ثبوته فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو فقيام زيد محكوم بانتفائه
فيما مضى وبكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او
ليس له لا تعرض في الكلام لذلك وعبارة ابن مالك في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه و
استلزامه لتاليه قال ابن هشام وهذه اجود العبارات ثم الجواب ان لم يكن له سبب غير ذلك الشرط
بحيث لم يخلفه غيره لزم امتناعه ايضا لملازمته له شرعا او عقلا او عادة فالاول كقوله تع في بلعم بن
باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا دالة على ان مشيئته تع لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها
ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب
يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي
والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى
مدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا
لان انتفاء السبب المطلق يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تع لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض فسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد
الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التنازع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فلم يخلف
التعدد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس
لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يكون معناها انتفاء التعدد لانتفاء
الفساد لما بينهما من التلازم العادي وان كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم امتناعه ولا ثبوته اذ لا
تعرض لها الى امتناع الجواب ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو قول عمر لو لم يخف الله لم يعصه
فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان ليس بسبب الخوف
فقط بل له سبب آخر وهو الحياء والمهابة والاجلال والاول وظيفة العوام والثاني وظيفة الخواص
والمراد ان صهيبا من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف
حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة
وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف

اولى

اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله
عليه وآله وسلم في درة بنت ام سلمة لما بلغه تحدث النساء انه يريد ان ينكحها انها لو لم تكن
ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان حلها له عليه وآله الصلوة والسلم
منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبته وكونها ابنة اخيه من الرضاع
وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة
الرضاع ما حلت لي للنسب فان حلها من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له اخوة الرضاع والنسب الا
ان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب تنبيه اشتهر في كتب العربية نسبة هذا الكلام وهو نعم
العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه الى عمر بن الخطاب وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص وقد
نسب الخطيبي هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم اره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا
ولا موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص قال الدماميني في التحفة وكذا
نسبه القرافي في الفروق الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر
فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى ابي
حذيفة على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان سالما
شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتختص لو بالماضي لانها انما تفيد التعليق
فيه فلا يكون الشرط والجزاء معها الا ماضيين فمن خصها ان لا تدخل الا على الماضي ولو كان مؤولا
كقوله تع ولو ترى اذ المجرمون لانه لصدوره عمن لا يكذب متحقق الوقوع فالمضارع عنده بمنزلة
الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته
ولو رايته لرايت امرا فظيعا عجيبا تنبيه اختلف في عد لو المذكورة من حروف الشرط قال الزمخشري
وابن مالك لو حرف شرط وابى قوم تسميتها حرف شرط لان حقيقة الشرط انما يكون في الاستقبال
ولو انما هي للتعليق في المضي فليست من ادوات الشرط قال المرادي في الجنى الداني والاول
هو المشهور ولذا سماها المص شرطية والثاني من وجوه لو ان تكون حرف شرط في المستقبل
بمعنى ان الشرطية الا انها لا تجزم على المشهور كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا
ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى
يهش ويطرب وقوله لا يلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما واذا

وليها حينئذ ماض اول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا وقول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني
جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة او زقا اليها صدى من جانب القبر صائح زقا بزاي وقاف
صاح والصدى طائر يخرج من رأس المقتول اذا بلي بزعم الجاهلية وينحصف على كثير زقا بزقا بزاء معجمة
والصواب ما ذكرناه ومن غريب ما يحكى ان ليلى الاخيلية هذه مرت بقبر توبة صاحب هذا الشعر فوقفت
عليه وسلمت وقالت اعهدك يا توبة كاذبا الست القائل ولو ان ليلى الاخيلية البيتين وقد سلمت فاين
ما قلت فيهما وكان اذا طائر كان هناك فاحس بالبعير فنفر طائرا يصيح فنفر البعير فسقطت ليلى من عليه
ودفنت الى جانبه وانكر ابن الحاجب مجيئها للتعليق في المستقبل قال في نقده على المقرب والقاطع لذلك
انك لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ان يقم زيد فعمرو منطلق وقال بدر الدين بن مالك عندي انها
لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت الى آخره فهو محمول
على المضي ... لكن في بعض المواضع دون بعض فاما ... قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الآية ...
... ولكنا صادقين ... ولو كنا صادقين ...
... قال ابن هشام ... ولو كره المشركين ...
... ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبكم ... ولو جاءهم ...
... ولو كانوا ...
فمن القسم الاول ... المضارع في ذلك ...
...
الى ... فهي هذا قوله ولو باتت باطهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله
فلان جوابه محذوف دل عليه شد وا وشدوا مستقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر
ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقيق ثبوت الطهر لا امتناعه واما
قوله ولا تطمع البيت وقوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد مجرد الاخبار
بوجود ذلك عند وجود هذه الاخبار في المستقبل ويحتمل انها على بابها على بابها وان المقصود
فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان
مستقبلا محتملا وليس فرضه الآن او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا
ولكن قصد فرضه الآن او فيما مضى فهي الامتناعية والثالث ان يكون للتمني بمنزلة ليت

الا انها

الا انها لا تنصب ولا ترفع نحو قوله تعالى لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين اي فليت لنا
كرة قيل ولهذا انتصب فنكون جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في قوله تعالى يا ليتني
كنت معهم فافوز قال ابن هشام ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله
في الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا وقول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني احب
الي من لبس الشفوف يعني ان يكون منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها
اسم معطوف على الاسم المنصوب المتقدم وهو كرة اي ليت لنا رجوعا فكونا من المؤمنين ولو
هذه قسم برأسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرطية او هي الشرطية اشربت معنى التمني او
انها المصدرية اغنت عن فعل التمني لكونها لا تقع الا بعده فهم من ثلثة اقوال ظاهر كلام
المصنف الاول قال ابو حيان وهو ظاهر المنقول عن سيبويه ونص عليه شيخنا ابو الحسن بن الضائع وابو
مروان عبيد بن عمر بن هشام الحضراوي في شرح قصيدة ابن دريد واختار ابو حيان
الثاني قال والذي يظهر انها لا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه لاشرابها معنى التمني لانه متى
امكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان اولى من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك لانه
يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى والى القول الاخير صار ابن
مالك وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني فقال ان اراد
ان الاصل وددت لو تأتيني فتحدثني فقال ان اراد فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت
في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع
لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت انتهى يعني واللازم باطل فانه
يجمع بينهما كما تقول تمنيت لو قام زيد قال الدماميني والظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مذهب الزمخشري
فيكون مذهبه ان لو قد ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل
التمني لا يرد عليه فانها عنده حينئذ ...
لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري ... والرابع ان تكون مصدرية بمعنى ان نحو ودوا لو تدهن فيدهنون و
قد مضت ... في باب الموصول ...
في ...
...
...

لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب لكن او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده
خبره فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني والثاني نحو لو زيدا رأيته اكرمته والثالث نحو التمس ولو
خاتما من حديد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري واختلف
فيه فقيل هو على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها
قيل وهو مذهب الكوفيين وتأوله الفارسي من البصريين على ان حلقي فاعل فعل محذوف يفسره شرق
وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدأ آخرا
وفيه تكلف وتأوله ابن خروف على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان وقال
المتنبي فلو قلم القيت في شق رأسه من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن
ان يقدر ولو القي قلم وقال ابن هشام روي بنصب قلم ورفعه وهما صحيحان والنصب اوجه بتقدير
ولو لابست قلما كما يقدر في نحو زيدا جلست عنده والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم
اي ولو لوبس قلم وعلى الرفع فيكون القيت صفة لقلم ومن الاولى تعليلية على كل حال متعلقة
بالقيت لا بغيرت لوقوعه في حيز ما. ان فيه الثانية نحو ان يليها ان كثيرا نحو ولو انهم امنوا
موضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ولا يحتاج
لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت ان من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع
بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المسند اليه
اي ولو ثابت صبرهم وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم
ثابت وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري الى انه على الفاعلية والفعل مقدر
بعدها يدل عليه لو لانها تعطي معنى الثبوت والتقدير ولو ثبت انهم صبروا لكما قال الجميع
لا الكلمة ما ان في التمني بحثا ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل وبعده ان
الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا الفعل بعده الا كان والمقرون بلا
بعد ان قاله ابن هشام في شرح قصيدة كعب وقال الزمخشري واذا وقعت ان ما بعدها
وجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية
وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم ورد ابن مالك قول
هؤلاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح قال ابن

هشام

هشام في المغني وقد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري
كما لم يتنبه لآية لقمن ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل
بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت آية الخبر فيها ظرف وهي
لو ان عندنا ذكرا من الاولين انتهى قال الدماميني في شرح القول المقتضب ولوح بعض هؤلاء
الائمة وحجج بالاهتداء الى ما لم يهتدوا اليه ثم بان ان ما اهتدى اليه وهم ليس بشيء
وذلك لان لو في هذه الآية التي اوردها ليست مما الكلام فيه لانها مصدرية او
للتمني والكلام انما هو في الشرطية قال الرضي في شرح الحاجبية اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون
في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني
وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب
قال السيوطي في الاتقان واعجب من ذلك ان مقالة الزمخشري سبقه اليها السيرافي وهذا
الاستدراك وهذا الاستدراك به منقول قديما في شرح الايضاح لابن الخباز لكن في
غير مظنته فقال في باب ان واخواتها قال السيرافي تقول لو ان زيدا قام لاكرمته ولا يجوز
لو ان زيدا حاضر لاكرمته لانك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل هذا كلامه وقد قال الله تعالى
وان يأت الاحزاب يودوا لو انهم بادون في الاعراب فاوقع خبرها صفة ولهم ان
يفرقوا بان هذه للتمني فاجريت مجرى ليت كما تقول ليتهم بادون انتهى الثالث جوابها
في الغالب اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض مثبت والغالب اقترانه
باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا ومن غير الغالب لو نشاء جعلناه
اجاجا او ماض منفي بما والغالب خلوه من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ولو شاء الله
ما اشركنا ومن غير الغالب قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي وقد
يقترن باذن نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وندر اقترانه بقد او الفاء كقوله لو شئت قد
نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا وقوله لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت
مخافة ان اوسرا قيل وقد يكون جوابها جملة اسمية مقرونة باللام كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير وهو قول الزجاج وقيل الجملة مستأنفة وقيل جواب قسم محذوف
مغن عن جوابها وليس بجوابها وهو الصحيح وجواب لو محذوف لدلالة ما بعده عليه وتقديره لاثيبوا
وقوله لمثوبة تقديره والله لمثوبة الرابعة يحذف جوابها لدليل وهو كثير في القرآن المجيد وغيره

قال تعالى ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية اي لكان هذا القرآن قال ابو حيان وحسن حذفه
في طول الكلام الحادية والعشرون لولا حرف بسيط لا مركب كما اختاره ابن فلاح
في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب وقيل مركب من لو ولا ويرد على ثلثة اوجه
احدها ان يكون لربط امتناع جوابه بوجود شرطه ويختص بالدخول على الجملة الاسمية
على الصحيح كما سيأتي نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فافادت لولا ربط امتناع الاكرام
الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو الشرط واما قوله عليه وآله السلام لولا ان اشق على امتي
لامرتهم بالسواك عند كل صلوة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب والا انعكس المعنى
اذ الممتنع المشقة والموجود الامر كذا قال غير واحد قال بعضهم وذلك ان تقول لولا على معناها والممتنع هو
الوجوب الذي يطلق عليه الامر والموجود الندب وهو لا يطلق عليه الامر حقيقة على الراجح عند اهل
الاصول انتهى فان قلت فما تصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان
يضلوك فانه وجد الهم منهم قلت اجيب بان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا
وانت غير مطلع على حقيقة الحال وقال البيضاوي وليس القصد في جواب لولا ههنا الى نفي همهم بل الى نفي
تأثيره فيه صلى الله عليه وآله وسلم وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف خلافا للكسائي ولا
بلولا لنيابتها عنه خلافا لجماعة من المتقدمين ولا بها اصالة خلافا للفراء بل هو مبتدأ مرفوع بالابتداء
وفاقا لسيبويه والجمهور ويغلب معها اي لولا حذف الخبر ان كان كونا مطلقا
ووقع في غير نسخة من هذا المتن والصواب يجب معها اذ لا خلاف في وجوب حذفه معها في
هذه الصورة والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح
ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك
فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود
وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد
محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما
حذف الخبر مع لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضاها اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول
على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك
في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده
وحلوله محله فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا زيد

سالمنا ما سلم

سالمنا ما سلم ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم ويجوز الامران
ان علم نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فيجوز اثبات حموه الذي هو الخبر وحذفه لفهم معناه من الكلام ومنه
قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فلو قيل لولا الغمد لسالا لصح
هذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وقال الجمهور لا يكون الخبر الا
كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد وجب جعله مبتدأ فتقول في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد
اي موجودة وكذا في لولا انصار زيد حموه وقالوا ولوا ما ورد بخلافه وقالوا الحديث مروي
بالمعنى ولحنوا المعري قال ابن هشام وليس التلحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان
الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او يمسكه جملة معترضة وخرجه بعضهم على ان يمسكه حال
من الضمير المستكن في الخبر فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه ورد بنقل الاخفش عن العرب
انهم لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما يأتون بالخبر وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا
ابدا هو خبر المبتدأ ويرده انه لا رابط بينهما تنبيهات الاول اذا ولي لولا مضمر فحقه ان
يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد قال الشلوبين اتفق
ائمة البصريين على انهم يقولون ذلك فانكار المبرد هذيان ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير
مختصة به كما اختصت الكاف وحتى بجر الظاهر ولا جائز ان يكون مرفوعا لانها ليست ضمائر رفع
ولا منصوبا والا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان
تجر الاسم مطلقا لاختصاصها به لكن منع من ذلك تشبيهها بما اختص بالفعل من ادوات الشرط في ربط جملة
بجملة فارادوا التنبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر ولا تتعلق بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء
والخبر محذوف وقال الاخفش والكوفيون الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المجرور عن المرفوع
كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا ورد بان انابة ضمير عن ضمير انما وقعت في الضمائر المنفصلة
لشبهها في استقلالها بالاسماء الظاهرة واذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا
تجر الظاهر الثاني يجوز ان يليها ان المثقلة او المخففة منها او الناصبة نحو فلولا انه كان من المسبحين للبث
لولا ان من الله علينا لخسف بنا ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا قال في المغني وتفسيران وصلتها
مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف الثالث جوابها كجواب
لو اما مضارع منفي بلم كقوله ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن او ماض مثبت نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من

احد ابداً او ماض مثبت ولم يجئ في القران بغير اللام نحو ولولا فضل الله ورحمته لكم واختلف في
كلام ابن عصفور في حذفها منه فمرة قال بانه ضرورة خاص بالشعر ومرة قال بانه جائز في قليل
من الكلام كقوله لولا الحياء وباقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري هذا اذا لم يتقدم القسم
فان تقدم فلا بد من اللام كقول تلك المراة فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير
جوانبه وجاء جوابها مقرونا بقد مع اللام وبدونها كقوله لولا الامير ولولا حق طاعته لقد
شربت دما احلى من العسل وقوله كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي
الرابع يجوز حذف جوابها لدليل كما حذف جواب لو قال الله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته و
ان الله تواب رحيم اي لواخذكم وفي الديوان المنسوب الى امير المؤمنين علي عليه السلام
فلم ار كالدنيا بها اغتر اهلها ولا كاليقين استوحش الدهر صاحبه امر على رسم القريب كانني امر على قبر
امرء ما انا سبه فوالله لولا انني كل ساعة اذا شئت لاقيت امرأ مات صاحبه قال المصنف رحمه الله
في الكشكول جواب لولا محذوف تقديره لمت حزنا وقد وقع في شعر الحماسة التصريح بهذا المحذوف
في قول بعضهم وهون وجدي عن خليلي انني اذا شئت لاقيت امرأ مات صاحبه قال وشارح
الديوان الفاضل الميبذي جعل لولا في هذا البيت للتحضيض فخبط خبط عشواء والثاني ان
يكون للتوبيخ والتنديم على ترك الشيء فيختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوءة
بالماضي تقول لولا اكرمت زيدا اي انك تلوم المخاطب على ترك الاكرام وتوبخه وتندمه عليه
الماضي ومثله قوله تعالى لولا جاؤا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا
آلهة ومنه لولا اذ سمعتموه قلتم الا ان الفعل اخر والاصل لولا قلتم اذ سمعتموه وقد يكون الفعل
مضمرا مدلولا عليه بما بعده نحو لولا زيدا اكرمته او بما قبله كقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم
بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا عددتم قال ابن هشام وقول النحويين لولا تعدون
مردود اذ لم يرد ان يحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في
الماضي وانما قال تعدون على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن والثالث
ان يكون للتحضيض بمهملة ومعجمتين والعرض بفتح العين واسكان الراء المهملتين والفرق بينهما
ان التحضيض طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتادب فيختص بالدخول على الجملة الفعلية
المبدوءة بالمضارع ولو كان تاويلا اي ما ولا للتحضيض نحو قوله لولا يستغفرون الله اي

استغفروه

استغفروه ولا بد ومثله لولا انزل عليه ملك فانزل مؤول بالمضارع اي ينزل والعرض نحو
لولا ينزل عندنا فيصيب خيرا ومثله لولا اخرتني الى اجل قريب فاخرتني مؤول بالمضارع اي
تؤخرني وانما اختصت في ذلك بالفعلية لانها لطلب الفعل وكذا اذا كانت للتوبيخ في
الماضي اذ لا توبيخ على ترك شيء الا وهو مطلوب فيكون للطلب مطلقا فاشبهت لام الامر
فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل
فلا يكون فيها اذا وقع بعدها الماضي دلالة على الطلب فالجواب انها لا تنفك عن افادة معنى
الطلب في الوقت الذي كان صالحا وانما اوقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه
ذلك فوته حتى انقضى وقته فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب وقضى في اقتصار المصنف
معاني لولا على هذه الوجوه الثلاثة انها لا ترد لغيره وقال الهروي انها ترد للاستفهام
حمل عليه قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل عليه ملك ونافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت
قرية امنت والجمهور لم يثبتوا ذلك والظاهر انها في الاولى للعرض وفي الثانية للتحضيض
كما تقدم وفي الثالثة للتوبيخ على ترك الايمان قبل مجيء العذاب اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى
المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلي بن
عيسى والنحاس ويؤيده قراءة ابي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع
تنبيه ليس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله الا زعمت اسماء لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني
شغلي لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اي لو لم ينازعني شغلي لزرتك
وقيل بل هي الامتناعية والفعل بعدها على اضمار ان المصدرية على حد قولهم تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه قاله في المغني الثانية والعشرون لما ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون لربط مضمون
جملة بوجود مضمون اخرى فتقتضي جملتين نحو قولك لما قمت قمت فالمراد ربط
قيام المتكلم الذي هو مضمون الجملة الثانية لقيام المخاطب الذي هو مضمون الجملة الاولى ويقال فيها
حرف وجود لوجود ووجوب لوجوب وهو قريب والمقصود انها تدل على تحقق شيء لتحقق غيره
فهو واجب اي ثابت او واقع اي موجود وهل هي ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى
اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة او حرف ربط
امر فيه خلاف والقول بالظرفية مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة ورد عليهم ابن
خروف بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع

في اليوم لا يكون نفي امس وجب بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هذا المعنى ان ثبت اليوم اكرامك امس اكرمتك والقول بالحرفية مذهب سيبويه وقال بعضهم هو الصحيح ورجحوه بامور منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله تعالى فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وما بعد ما النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها اجماعهم على زيادة ان بعدها نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا فلما ان جاء البشير ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان تنبيهات الاول ظاهر كلام المصنف رحمه الله ان الخلاف انما هو في حقيقة لما لا في معناها وليس كذلك فانها عند القائل بالظرفية انما تدل على مجرد الوقت وعند القائل بالحرفية تدل على الارتباط كما تر والنضاه انا اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو ولم تفض هذا اللفظ عند القائل بالظرفية ان وجود الاول سبب لوجود الثاني بل ان الثاني وجد عند وجود الاول وهل ذلك لتسببه عنه او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك واما القائل بالحرفية فيقول بسببية الثاني فيختص لما هذه بالماضي لفظا ومعنى ويكون جوابها كذلك اتفاقا نحو فلما نجاكم الى البر اعرضتم وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء نحو فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وابن عصفور كونه فعلا مضارعا نحو فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقيل في آية الفاء ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وفي آية المضارع ان الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا الثالث قال في المغني من مشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فيقال اين فعلاها والجواب محذوف ان سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قوله اقول وقوله شم امر من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه قال الدماميني ولا يخفى انه انما يحتاج الى الجواب على رأي القائلين بان لما حرف شرط واما القائلون بانها ظرف بمعنى حين فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل يجعل متعلقة باقول الملفوظ ولا حذف اقول لعبد الله حين وهى سقاؤنا انتهى والاولى تفسير وهى هنا بمعنى تخرق وانشق قال في القاموس وهي كوعى ووهي تخرق وانشق واسترخى رباطه وكان حقه ان يكتب في البيت بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكن كتب بالالف لاجل الالغاز وفي المزهر معنى

البيت

البيت اقول لعبد الله لما سقاؤنا وهى اي ضعف ونحن بهذا الوادي شم اي شم البرق عسى معقبه المطر وقريش هاشم لعبد شمس لعبدت فهم المراد والثاني ان يكون حرف استثناء بمنزلة الا الاستثنائية في لغة هذيل حكاه الخليل وسيبويه والكسائي فيدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وابي جعفر فان نافية ولما بمعنى الا والمعنى والله اعلم ما كل نفس الا عليها حافظ وقرأ ابن مسعود وان منا لما له مقام معلوم اي الا له وتدخل على الماضي لفظا لا معنى نحو نشدتك الله لما فعلت كذا اي ما اسألك الا فعلك وقد تحذف نشدتك ونحوها فيقال بالله لما فعلت كذا اي ما اسألك او نشدتك بالله الا فعلت قال الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين غنثت بالغين المعجمة وبعد النون ثاء مثلثة من الغنث وهو ان يشرب ثم يتنفس وفيه رد لقول الفراء وابي عبيدة والجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة قال ابو حيان وهي قليلة الدور في كلام العرب فينبغي ان لا يتسع فيها بل يقتصر على التراكيب التي وقعت في كلامهم وزعم الزجاج انه يقال لم يأت من القوم لما اخوك ولم ار من القوم لما زيدا بمعنى الا اخوك والا زيدا وينبغي ان يتوقف في اجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها او سماع نظائرها من لسان العرب والثالث ان تكون جازمة للفعل المضارع كلم الجازمة له كما تقدم في الجوازم وتفترقان في خمسة امور احدها ان لما لا تقترن باداة لا يقال ان لما تقم ولم تقترن به نحو وان لم تفعل الثاني ان منفي لما متصل بالحال كقوله فان كنت ماكولا فكن خير آكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال والانقطاع كما تر ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته غالبا الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا العذاب انهم لم يذوقوه الى الآن وان ذوقهم له متوقع بخلاف منفي لم كما تقدم الخامس ان منفي لما جائز الحذف لدليل قوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم تجبنه اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي سيدا ولا يجوز حذف منفي لم الا في الضرورة كما مر قال ابن هشام وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل

الثالثة والعشرون ما ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ترد
على خمسة اوجه احدها ان تكون موصولة وقد مرت مشروحة في باب الموصولات
والثاني ان تكون نكرة وهي نوعان موصوفة وتسمى ناقصة وغير موصوفة
وتسمى تامة فالموصوفة اما ان توصف بمفرد نحو قولهم مررت بما معجب لك اي
بشئ معجب لك وقول الشاعر لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشئ بعيد نفعه الدهر ساعيا
او بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شئ تكرهه النفوس فحذف العائد
هذا هو الظاهر ويحتمل ان تكون ما كافة ومفعول تكره محذوف اي شيئا اي غير الموصوفة تقع
في ثلاثة ابواب احدها التعجب في نحو ما احسن زيدا عند سيبويه وجمهور البصريين وهو
الصحيح كما تراه والثاني في باب نعم وبئس على خلاف فيه قال المرادي في الجنى تلخيص القول في
ما بعد نعم وبئس انه ان جاء بعدها اسم نحو نعما زيد وبئسما تزويج ولا مهر ففيها ثلاثة اوجه مذاهب اولها
ان ما نكرة غير موصوفة نصبت على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص قيل وهو مذهب
البصريين قلت ليس هو مذهبهم جميعهم وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر قول سيبويه
ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو احد قولي الفراء وثالثها ان ما ركبت مع الفعل
فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم منهم الفراء واذا جاء
بعدها فعل نحو بئسما اشتروا ونعما صنعت ففيه عشرة مذاهب اولها ان ما نكرة منصوبة على التمييز
والمخصوص اخرى نكرة محذوفة والفعل صفة لها وثالثها ان ما اسم تام معرفة وهي فاعل نعم والمخصوص
محذوف والفعل صفة له ورابعها انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف وخامسها انها
موصولة وهي المخصوص وما اخرى تمييز محذوف والاصل نعم ما ما صنعت وسادسها ان ما تمييز و
المخصوص ما اخرى موصولة محذوفة والفعل صلة وسابعها ان ما مصدرية ولا حذف في الكلام
وتاويله نعم صنعك وان كان لا يحسن في الكلام نعم صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا
تقول اظن قيامك وثامنها ان ما فاعل وهي موصولة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص وتاسعها
ان ما كافة لنعم كما كفت قل فصارت تدخل على الجملة الفعلية وعاشرها ان ما نكرة
موصوفة مرفوعة بنعم والمشهور من هذه المذاهب الثلاثة الاول انتهى الثالث قولهم
اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة مثلا ان زيدا مما ان يكتب
اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق من امر ذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شئ وان وصلتها في موضع

خفض

خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلة كانه خلق منها
وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشئ
او الامر وان وصلتها مبتداء والظرف خبره والجملة خبر لان قال ابن هشام في المغني ولا
يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير والثالث ان تكون صفة لنكرة وتفيد
الابهام وتاكيد التنكير ويعبر عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام التعظيم نحو قولهم لامر
ما جدع قصير انفه اي لامر عظيم وقصير هذا هو ابن سعد صاحب جذيمة قيل فيه هذا المثل
لما جدع انفه للحيلة في طلب دم جذيمة من الزباء والقصة مشهورة والتعميم كاعطه شيئا ما
اي شئ كان والتحقير نحو اعطاني شيئا ما اي حقيرا والنوعية كاضربه ضربا ما اي نوعا من الضرب و
معناها يختلف بحسب المقامات وما ذهب اليه المصنف من ان هذه اسم هو راي قوم من النحويين منهم
ابن السيد وابن عصفور واختاره ابن الحاجب والمشهور انها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل
فيكون حرفا لا اسما واختاره ابن مالك وابطل ابن عصفور القول بزيادة ما في الاول والاخر
وبانها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يفيد معنى التعظيم وزيف ابن مالك القول بالاسمية بان
زيادة ما عوضا عن محذوف ثابت في كلامهم نحو اما انت منطلقا وحيثما تكن اكن فزادوا ما في
الاول عوضا عن كان وفي الثاني عوضا عن الاضافة وليس في كلامهم نكرة موصوف بها
جامدة جمود ما الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل اي رجل واطعمنا شاة كل شاة
فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه والرابع ان تكون
شرطية وهي نوعان زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو قوله تعالى فما استقاموا
لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم زمان استقاموا لكم وغير الزمانية نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير
يعلمه الله وجعلها للزمان اثبته الفارسي وابو البقاء وابن شامة وابن مالك واستدل عليه
ابن مالك بقوله فما تك يا ابن عبد الله فينا فما ظلما نخاف ولا افتقارا قال ابن هشام
ليس بقاطع لاحتماله للمصدر اي للمفعول المطلق فالمعنى اي كون تكن فينا طويلا او قصيرا انتهى
ومن لم يثبت الزمانية حمل الآية ايضا على المفعول المطلق والمعنى اي استقامة استقاموا لكم
فاستقيموا لهم والخامس ان تكون استفهامية بمعنى اي شئ ويسال بها عن اعيان ما لا يعقل واجناسه
وصفاته واجناس العقلاء وانواعهم وصفاتهم نحو ما هي ما لونها وما هم وما تلك بيمينك وما الرحمن
ولا يسال بها عن اعيان اولي العلم خلافا لمن اجازه واما قول فرعون وما رب العالمين فانه قاله جهلا

ولهذا اجابه محو بالصفات قاله في الاتقان ويجب حذف الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها
سواء كان الجار اسما نحو مجيء مه جئت وهذه الهاء لا ينطق بها وصلا وانما كتبت لاجل انها تجب عند
الوقف وجوبا حيث يكون الجار لما الاستفهامية اسما كما هو مقرر في التصريف قاله الدماميني في
المنهل او كان الجار حرفا نحو فيم والام وعلام وقال فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام
حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الالف وهو مختص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني
لهموم طارقات وذكر واختلف في علة حذف الالف فقال ابن عقيل وغيره التخفيف لكثرة
الاستعمال وقال جماعة علته الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من
ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم
يؤمنون بما انزل اليك ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وانما لم يعكس لان ما الموصولة اكثر فاجرى
الكثير على الاصل من الاثبات وقال الرضي علته ان ما الاستفهامية صدر الكلام ولم
يمكن تاخر الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا ينحط
الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف آخر من وكم
الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا ولا آخر اي لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات ثم ثبوت الالف
في هذه الحالة قليل شاذ كقراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون واما قول حسان على ما قام
يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رمان فضرورة والذبان كالرماد زنة ومعنى ولا يجوز حمل القراءة
المتواترة على ذلك لضعفه ولهذا رد الزمخشري على من زعم ان ما في قوله فبما اغويتني استفهامية
لكنه ناقض هذا حيث جوز هو كونها فيما غفر لي ربي استفهامية وانما لم تحذف الالف في نحو
لماذا فعلت لان الالف هنا صارت حشوا بالتركيب فاشبهت الموصولة وما الحرفية
تردعلى اربعة اوجه احدها ان تكون نافية مشبهة بليس وتعمل عملها لغة الحجازيين
وقد مضت شروطه في النواسخ والثاني ان تكون مصدرية وتسمى موصولا حرفيا و
هي نوعان زمانية وتسمى ظرفية ووقتية لنيابتها عن ظرف نحو ما دمت حيا اي مدة
دوامي حيا فحذف الظرف وناب عنه ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح جئتك صلوة العصر
اتيك قدوم الحاج وليس معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لانها لو كانت كذلك لكانت
اسما ولم تكن مصدرية وقد زعم ذلك ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان
طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب فقال معناه حين طر شاربه قال ابن هشام ورديت ان

بعدها

بعدها لبسها في اللفظ بما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته والاولى تقديرها في
البيت نافية لان زيادة ان ح قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة
ومن اثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا وهما كونها للزمان مجردة وكونها مضافة فيقال ان
الاول تعبير المصنف بالزمانية احسن من تعبير غيره بالظرفية لشمولها نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان
الزمان المقدر هنا مخصوص اي كل وقت اضاءة والمخصوص لا يسمى ظرفا نبه عليه في المغني
الثاني لا يشاركها ما في النيابة عن الزمان خلافا لابن جني وحمل عليه قوله وتالله ما ان
شعلة ام واحد باوجد مني ان يهان صغيرها اي وقت ان يهان صغيرها وتبعه على ذلك الزمخشري
وخرج عليه ان اتاه الله الملك الا ان يصدقوا اي وقت ان اتاه وحين ان يصدقوا
معنى التعليل في البيت والآيات ممكن وهو متفق عليه فلا معدل عنه وغير زمانية
نحو عزيز عليه ما عنتم اي عنتكم وضاقت الارض عليكم بما رحبت اي برحبها وتوصل الا دون في الغالب
بفعل ماض اللفظ مثبت كما تر او مضارع منفي بلم كقوله ولم يلبث الجهال ان يتهضموا اخا
العلم ما لم يستعن بجهول وندر قوله نطوف ما نطوف ثم ناوي ذوو الاموال منا والعديم ولا
يجوز كونها فيه غير زمانية لانه يلزم عليه ان يكون هي وما بعدها مفعولا مطلقا ولم يثبت ذلك وتوصل كثيرة
بفعل متصرف غير امر والاكثر كونه ماضيا وشذ قوله بما لستما اهل الخيانة والغدر والاصح وصلها بالجملة
الاسمية وفاقا للسيرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك كقوله واصل خليلك ما التواصل ممكن
فلانت او هو عن قريب ترحل وقوله كما دماؤكم تشفي من الكلب وجعل الجمهور ما في هذا كافة
قال ابن مالك والحكم عليها بالمصدرية اولى لانها اذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في
موضع جر ولم يعرف شيء عما هو له نائب بخلاف الحكم بان ما كافة وزعم السهيلي ان صلة ما لا بد ان
يكون فعلا غير خاص بل مبهما يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلست ولا ما تجلس لان الجلوس
نوع خاص ليس مبهما فكانك قلت يعجبني المحبوس الذي جلست فيكون آخر الكلام مفسرا لاوله رافعا
للابهام فلا معنى لها ورد بقوله تعالى آمنوا كما آمن الناس وضاقت عليهم الارض بما رحبت
وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا تنبيه القول بحرفية ما هو ما ذهب
اليه الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق عليه وليس كذلك بل ذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم موصول
يفتقر الى ضمير عائد عليها اسوة امثالها من الموصولات فاذا قلت اعجبني ما صنعت فالتقدير الصنع الذي
صنعته ورد عليهما بقوله بما لستما اهل الخيانة والغدر لانه لا يتاتى فيه تقدير ضمير يعود عليها والثالث ان تكون

صلة أي زائدة قال النحاة من قال في حروف الزيادة إنها جاءت صلة لأنها قد وصل
بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد والأولى اجتنب بعضهم
هذا ولم يجز فيها أن يقال صلة ولا لغو لئلا يظن أنها دخلت لا لمعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند
حذفها وقال الأندلسي أكثر ما تقع الصلة في ألفاظ الكوفيين ومعناه أنه يتصل به الكلام وليس بركن
في الجملة ولا في استقلال المعنى كذا في الأشباه والنظائر وقال صاحب العباب تسمى حروف الزيادة
الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو استقامة وزن شعر أو حسن سجع أو تزيين لفظ أو
غير ذلك من الفوائد اللفظية وما الزائدة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين أحدهما في
نحو قولهم أما أنت منطلقا انطلقت والثاني نحو قولهم افعل هذا إما لا فما فيهما عوض عن كان
محذوفة لزوما كما مر وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل
لو بأبانين جاء يخطبها رمل ما أنف خاطب بدم وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قائم
على الإعمال وبعد الجازم نحو وإما ينزغنك أيا ما تدعوا أينما تكونوا وقول الأعشى متى ما تناخي عند باب
ابن هاشم تريحي وتلقي من فواضله ندى وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة عما قليل وقوله ربما
ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء أو اسما كقوله تعالى أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي
وقول الشاعر نام الخلي فما أحس رقادي والهم محتضر لدي وسادي من غير ما سقم ولكن شفني
هم أراه قد أصاب فؤادي وقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل أي ولا مثل يوم وقوله تعالى إنه لحق مثل ما
أنكم تنطقون وقيل الخافض في قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر وبعد أداة الشرط
جازمة كانت كما مر أو غير جازمة نحو حتى إذا ما جاؤها ثم إذا ما وقع عليهم سمعهم وأبصارهم وبين المتبوع وتابعه
في نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين ويؤيده قراءة ابن مسعود
بعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا أو بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وزاد ما الأعشى
مرتين في قوله إما ترينا حفاة لا نعال لنا إنا كذلك ما نحفى وننتعل وأمية بن أبي الصلت ثلاث
مرات في قوله سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا وهذا البيت قال عيسى بن عمر
لا أدري ما معناه ولا رأيت أحدا يعرفه وقال غيره كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنة الجدب
عقدوا في أذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضمة ففتحة وهما ضربان من
الشجر ثم أوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال ورفعوا أصواتهم بالدعاء قال أجاعل أنت بيقورا

مسلعة ذريعة لك بين الله والمطر ومعنى عالت البيقور أن السنة أثقلت البقر بما حملتها
من السلع والعشر قاله في المغني والرابع أن تكون كافة ولم يجعلها مندرجة تحت الزائدة
وإن لم يكن لها معنى لأن لها كما قال الرضي تأثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن
له أن يدخله وهي ثلاثة أنواع أحدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال قل وكثر و
طال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله قلما يبرح
اللبيب إلى ما يورث المجد داعيا ومجيبا وأما قوله صددت فأطولت الصدود وقلما وصال
على طول الصدود يدوم فضرورة وزعم المبرد أن ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدأ وزعم
بعضهم أن ما مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة والثانية الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة
بإن وأخواتها كما مر وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن ما مع هذه الأحرف اسم نكرة مبهم بمنزلة
ضمير الشأن لما فيها من التفخيم والإبهام والجملة التي بعدها في موضع الخبر عنها ومفسرة لها كما
بعد ضمير الشأن ورد بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن والثالثة
الكافة عن عمل الجر وتتصل بأحرف وظروف فالأحرف أحدها رب وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي كقوله ربما
أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول
وقد يليها المضارع نحو ربما يود وقيل هو مؤول بالماضي وقد تليها الجملة الاسمية خلافا للفارسي كقوله ربما
الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار الثاني الكاف نحو كن كما أنت وقوله أخ ماجد لم يخزني
يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله ألم تر أن الفعل ... كما عامر واللؤم مؤتلفان
وقيل لا تكف الكاف بما وإن ما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية الثالث الباء كقوله
فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وأنت خطيب ذكره ابن مالك وأن ما الكافة أحدثت
مع الباء معنى التقليل كما أحدثت في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما هداكم قال ابن هشام و
الظاهر أن الباء والكاف تأتي للتعليل وأن ما معهما مصدرية وقد سلم أن كلا من الباء والكاف
تأتي للتعليل مع عدم ما نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ويكأنه لا يفلح الكافرون وأن
التقدير أعجب لعدم فلاح الكافرين ثم لا مناسبة في البيت معنى التكثير لا التقليل الرابع من كقوله
وإنا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم قاله ابن الشجري والظاهر أن ما
مصدرية وأن المعنى مثله في خلق الإنسان من عجل وأما الظروف فأحدها بعد كقوله أعلاقة أم الوليد
بعد ما أفنان رأسك كالثغام المخلس وقيل ما مصدرية قال في المغني وهو الظاهر لأن فيه إبقاء

لعدم اصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن مضافة لنونت ... وما اشتهر من القول بجواز كون صلتها
جملة اسمية وهو الصحيح كما تقدم والجمهور على خلافه والثاني بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله
وقيل فيما هذه غير ذلك كما مر والثالث والرابع حيث واذ وبعضهم جعل اذ في معنى الشرطية فجزم بها فعلين كما مر
في حديقة الافعال **الرابعة والعشرون هل** ويتميز فيها الابدال هاء همزة وهي حرف استفهام
موضوع لطلب التصديق وقيده ابن هشام في المغني بالايجابي فلا يكون للتصور ولا للتصديق السلبي
وتبعه على ذلك المصنف السبكي في جمع الجوامع وهو كما قال الجلال المحلي سهو سرى اليه من ان هل لا تدخل على النفي فلا يقال هل
لم يقم فالصواب انها لطلب التصديق مطلقا اي لطلب الحكم نفيا كان ام اثباتا كما قاله ابن الياس ان يقال في جواب
هل قام زيد نعم او لا ويفترق هل عن الهمزة بعشرة اوجه احدها اختصاصها بطلب التصديق
وحدها دون التصور والهمزة يطلب بها التصديق والتصور معا والثاني عدم الدخول على
العاطف وانما يقع بعده نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع
وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد وقال الشاعر
بل ثم هل اتيتهم بخلاف الهمزة فانها تدخل على العاطف نحو افلم يسيروا افلا تعقلون اثم اذا ما وقع امنتم به وهذا
حكم خصت به الهمزة دون سائر اخواتها تنبيها على اصالتها وباقي الادوات كهل فلا تدخل على العاطف
بل تتاخر عنه كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى تؤفكون
فاي الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة اولهم الزمخشري
فزعموا ان الهمزة في المواضع المذكورة ونحوها في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة
بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تاخير فيقدر في
افلم يسيروا وفي افلا تعقلون امكثوا فلم يسيروا اتجهلون فلا تعقلون قال ابو حيان وهو تقدير
دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام ويضعفه ما فيه من التكلف وانه غير مطرد والثالث عدم
الدخول على الشرط بخلاف الهمزة بدليل افان مت فهم الخالدون والرابع عدم الدخول على
اسم بعده فعل اختيارا ولذلك وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان في حيزها
فعل وجب ايلاؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة خلافا للكسائي في تجويزه اياه اختيارا
قال الشاعر ام هل كبير بكى لم تقض عبرته قال ابو حيان ويمتنع ان يكون مبتدأ وخبرا بل يحمل
على اضمار فعل قال الرضي وغيره وسبب ذلك ان اصل هل ان تكون بمعنى قد فقيل اهل كقوله اهل
الدار بالعربين وكثر استعمالها كذلك فحذف الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقيمت

مقامها

مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى وقد خصصت بالفعل لكن هل
لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت
فيما اذا كان في حيزها لانها اذا راته في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته
ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة بخلاف الهمزة فتدخل على
اسم بعده فعل اختيارا بدليل قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه ويقال ازيد قام على الابتداء والخامس تخصيص المضارع
بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو اتظنه قائما واما قول ابن سيده في شرح الجمل لا يكون المستفهم عنه الا مستقبلا فهو خالف
فمن [illegible] والسادس عدم الدخول على ان بخلاف الهمزة بدليل قوله تعالى ائنك لانت يوسف والسابع وقوعها
بعد ام قال تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور والثامن ارادة النفي بها في الاستفهام و
لذلك دخلت على الخبر بعدها الا نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباقي قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم
بخلاف الهمزة والتاسع انها تكون بمعنى قد وذلك مع الفعل وفسر جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد قوله تعالى
هل اتى على الانسان حين من الدهر وانكره قوم منهم ابو حيان قال ولم تقم على ذلك دليل واضح والعاشر الاختصاص
بالايجاب فلا تدخل على نفي فلا يقال هل لم يقم زيد بل هل قام زيد بخلاف الهمزة
فانها تدخل على الايجاب نحو اشهدوا خلقهم والنفي نحو قوله تعالى **الم نشرح لك صدرك** الم
يجدك يتيما الا ان الهمزة في ذلك للانكار الابطالي وهي التي تقتضي ان ما بعدها غير واقع في قوله المغني [illegible] وكفاكم [illegible]
الحكام ومن ثم لزم ثبوتها هنا لان نفي النفي اثبات والمعنى [illegible] وكفاكم والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا انتهى ما من الله
رحمه الله من هذا التاليف وبنهايته انتهى غرضنا ايضا من الشرح وقد جاء بحمد الله شرحا حافلا وبابراز مخدرات
المعاني والفوائد كافلا ولم ال جهدا في تحقيق مسائله وتحرير ابحاثه ودلائله [illegible] الى قائله وعازيا كل
نقل الى ناقله غير خابط ولا حاطب [illegible] ليس المراد غلط وحيد وقد قيل من بركة العلم عزوه الى قائله
واثبات ذكره وسلكت فيه النهج الذي يرتضيه الفضلاء وان سخطه الجهلاء واتيته على نحو [illegible] الماهر
وان انحرف عنه القاصرون غير مبال باعراض الحاسدين وانكار المعاندين واسئل من كرم [illegible]
في عين الانصاف فيه ان يغتفر ما يعثر عليه من زلل ويستر ما يراه فيه من خلل وان يمن باصلاح العثار [illegible]
الكسار واجره على من لا يضيع لديه عمل ولا يخيب فيه امل لا اله غيره [illegible] وقد تم [illegible] رحمه الله [illegible]
هذا ابدعا [illegible] ان شاء الله تعالى موقع الاجابة وقرن [illegible] بالاصابة فقال اللهم
اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف و
اجعل ما اوردناه في هذه الوريقات خالصا لوجهك الكريم و

تقبله منا انك انت السميع فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد
واله المعصومين صلواتك عليهم اجمعين والحمد لله رب
العالمين

قال المصنف رحمه الله وكان الفراغ من تسويد الاصل ضحوة يوم الاثنين سابع شهر
شوال سنة خمس وسبعين وثمانية ومن محاسن الاتفاقات ان سابع هو تاريخ
الاتمام وقد نظمه رحمه الله فقال بسابع شهر شوال جنينا ورد الكمامه
وسابع شهر شوال غدا تاريخ اتمامه والحمد لله على الاتمام والصلوة على
خير الانام محمد وآله عليهم افضل الصلوة
والسلام

قال الشارح عفا الله عنه بمنه وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح المبارك مع تشوش البال
وكثرة الهم والبلبال وكوني في زمان وبلاد قد كسدت فيها سوق الفضل وعلا
وقامت دولة الجهل واحزابه فلم يعرف من العلم الا اسمه ولم يبق منه اثر وان خشيت المبالغة
قلت الا رسمه صبيحة يوم الاثنين لثلاث عشرة خلون من جمادى الآخرة احدى شهور سنة
تسع وتسعين والف احسن الله ختامها واكمل على احسن نسق نظامها وذلك بالديار الهندية وانا

اسال

اسال الله جل جلاله من فضله وانعامه وان يتم النعمة بقبوله كما من باتمامه و
ان يجعله خالصا لوجهه عز وجل ورضوانه وان ينفع به طالبيه بكرمه وجوده
كتب الفقير الى ربه الغني شفيع بن محمد رضا الجيلاني النجفي عفا الله عنهما
وبلغهما آمالهما وفرغ من تسويده يوم الخميس ثالث من عشر الاول
من شهر ا... من سنة الثامن من عشر الاول من المائة الثالث من الالف الثاني
والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على سيدنا ومولانا محمد واله الطاهرين

سنه ۱۲۰۹

به پشت کتاب دوستان خط بنویس بیادگار یکبار

و کتبه العبد الذلیل الفقیر الی الله ... محمد معصوم ...

فی شهر جمادی الاول ۱۲۳۸